الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة منتوري ــ قسنطينة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم التاريخ والآثار

رقم التسلسل : .... رقم التسجيل :.......................

دور عمال المناجم الجزائرية في ثورة التحرير الجزائرية: (1954-1962)

المنطقة الحدودية الشرقية نموذجا.

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر

تقديم الطالب: تحت إشراف:

عبد الوهاب شلالي أ. د. عبد الكريم بوصفصاف

أعضاء اللجنة المناقشة:

1- أ. د. عبد الرحيم سكفالي: جامعة منتوري ــ قسنطينة ــ رئيسا.

2- أ. د. عبد الكريم بوصفصاف: الجامعة الإفريقية أحمد دراية ــ أدرار ــ مشرفا ومقررا.

3- د. عبد المجيد قدادرة: جامعة 8 ماي 1945 ــ قالمة ــ عضوا مناقشا.

4- د. بن حسين جميلة: جامعة منتوري ــ قسنطينة ــ عضوا مناقشا.

5- د. فاطمة الزهراء قشي: جامعة منتوري ــ قسنطينة ــ عضوا مناقشا.

السنة الجامعية: 2010 – 2011.

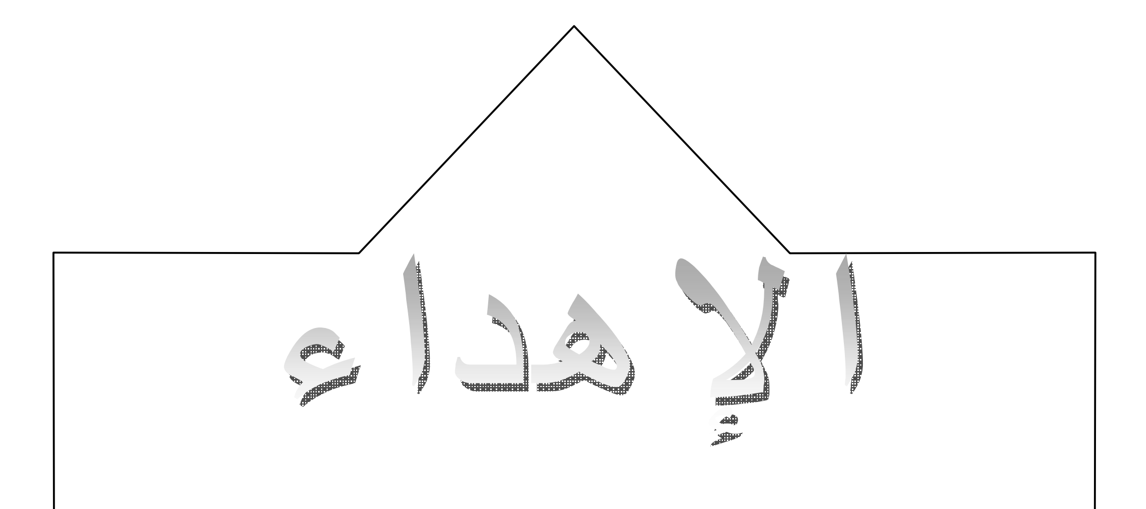
بِاسْــمِ اللهِ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ

﴿ لا يستوي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُوْلِى الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى

الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللهُ

الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾

{ سورة النساء: الآية 94}



أهدي باكورة هذا البحث العلمي إلى أمي الغالية، وزوجتي الحبيبة، وأولادي الأعزاء، وأهلي الكرام.

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور **عبد الكريم بصفصاف**، على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة، وما قدّمه لي من نصائح وتوجيهات قيّمة، ساعدتني على تذليل الكثير من الصعاب خلال فترة البحث والتنقيب عن المعلومات، وعلى ما أفاض به علي من سحائب مُزْنِه في حقول الفكر والمعرفة التاريخية، فجزاه الله عني كل الجزاء؛ كما لا أنسى أن أتقدم بأخلص عبارات العرفان للأستاذة المشرفة المساعدة الدكتورة **سمر بهلوان**، على قبولها متابعة عملي البحثي طيلة فترة إقامتي في الجمهورية العربية السورية.

كما أثني على "العمال الثوريين"، على ما أفادوني به من معلومات، وقدّموه لي من وثائق تخص موضوع البحث، وأخص منهم بالذكر السادة: بلقاسم زبيري، طراد عماري، يوسف بلغيث، مبروك نصايبية، الطيب داده.

مقدمة البحث:

تعد ثورة الفاتح من نوفمبر 1954، أعظم ثورات التحرر الوطني في القرن العشرين، بما حققته من انتصار للشعب الجزائري على أعتا قوّة استعمارية برية في ذلك الوقت، واسترجاع سيادته الوطنية المغتصبة منذ قرن وثلث القرن.

والحق أن عظمة الثورة، لا يمكننا اختزالها في عظمة قادتها أو في انتصاراتها العسكرية، والسياسية، فهذا لعمري إجحاف في حق بقية الفئات التي كانت تمثل الخزان البشري للثورة، وضحت بالنفس والنفيس في سبيل أن تعيش الجزائر حرة مستقلة. مثل عمال المناجم موضوع هذه الدراسة، الذين لم تسلط على دورهم الثوري أية أضواء من قبل المؤرخين والباحثين عموما.

فلا يعقل أن يكون رد الاعتبار لها، هو إهمال دورها في صناعة هذا الحدث العظيم في تاريخنا المعاصر. لأننا لو وضعنا هذه الفئات من أبناء المجتمع الجزائري في دائرة النسيان، ولم نسلط أضواء البحث التاريخي الأكاديمي على دورها، ومساهمتها في الثورة، مهما كان حجمه، قد نتسبب في حدوث رد فعل عكسي خطير من شأنه أن يهمل جزء هاما من تاريخنا الوطني الوضاء، وينمحي من الذاكرة لدى فئات عريضة من أبناء شعبنا، ويفقد فيها الثقة بالنفس. وبالتالي قد نعجز عن بناء الحاضر والتطلع إلى المستقبل.

فشعب بلا تاريخ هو بالتأكيد شعب بلا ذاكرة، وشعب بلا ذاكرة هو كتلة من الهيولى تشكله الأمم والقوى على هواها، وتدحرجه في الاتجاه الذي تريد، خدمة لمصالحها أو تدميراً لقيمه ومصالحه؛ والأمة حين تضعف ذاكرتها فإن على أبنائها أن يجددوا تلك الذاكرة، وأن ينعشوا روح الأمة بإنعاش مقومات هويتها ووجودها، ووجدانها، وروحها المعنوية العامة، ويأتي في مقدمة هؤلاء جميعا المؤرخون.

من هذا المنظور، ندعو المؤرخين، والباحثين المهتمين بتاريخ الثورة التحريرية، إلى الاهتمام ببقية الفئات الاجتماعية، التي كانت لها أدوار فاعلة فيها.

وأن يهتموا بإنقاذها من آفة النسيان، من خلال إنجاز دراسات تاريخية تعتني في المقام الأول بتطور الفرد الجزائري، من حيث هو كائن إنساني، وتحليل نشاطه البشري التاريخي، ومحاولة استخراج أهم خاصياته مع الأخذ بعين الاعتبار، الأسباب والنتائج والتفاعلات، وإعادة بناء الأحداث الماضية على ضوء تحليل مصادر المعلومات التاريخية المتنوعة، كالنصوص والوثائق المختلفة، والشهادات ... الخ.

وبذلك فقط يتمكن الباحث في التاريخ، من خلال دراسة وتحليل، ومقارنة المصادر المتوفرة من وضع فرضيات، والخروج بنتائج وتحاليل تتماشى مع الزخم الثوري الكبير، الذي عرفته الجزائر خلال الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين.

خاصة وأن التاريخ المعاصر، يعتمد بصورة كبيرة على المصادر المتنوعة مثل: الشهادات، والتحقيقات الصحفية المنشورة، والأرشيف العام والخاص، والمصادر الشفوية، والوثائق السمعية البصرية؛ وكلها والحمد لله، متوفرة لمن أراد البحث والتنقيب عنها.

انطلاقا من هذه القناعات، سعيت من خلال موضوع هذه الأطروحة الخاص بدور عمال المناجم الجزائريين في ثورة التحرير الوطني، إلى تقديم مقاربة تاريخية لدور فئة سوسيو-مهنية جزائرية، في ثورة نوفمبر الخالدة؛ من دون أن تكون دراسة محيطة بسوسيولوجية العمال المسلمين الجزائريين في المناجم، خلال العهد الاستعماري، فهو موضوع يطمح إلى المساهمة في التأريخ للثورة التحريرية من خلال المجتمع الجزائري.

فبالرغم من الاستغلال والاستعباد، اللذين تعرضت لهما فئة عمال المناجم على يد شركات الامتياز الفرنسية، والسعي الحثيث للنقابات العمالية الفرنسية، والأحزاب اليسارية، كالحزب الشيوعي الفرنسي ومن بعده الحزب الشيوعي الجزائري

لاستقطابها وهيكلتها، وإبعاد عناصرها عن المشاركة في الكفاح المسلح، ومنع العمال من تلبية نداء الوطن، ودعم الثورة الجزائرية؛ إلا أنهم أبوا إلا أن يكسّروا قيود الاستغلال المادي، ويتخلصوا من عبودية المهنة والأجرة.

فمنهم من التحق بمعاقل الثورة، وأبلى البلاء الحسن في مقارعة العدو والذود عن الحياض، وتقلد المناصب العليا في هياكل الثورة؛ ومنهم من ظل في عمله بالمنجم، واستغل موقعه إما في دفع الاشتراك، أو تدبير المواد المتفجرة للثوار، أو تنفيذ عمليات تخريبية ضد أدوات الإنتاج لضرب اقتصاد العدو في الصميم.

لقد اجتهد كل الذين حاورناهم، سواء المجاهدين البسطاء أو المسؤولين العسكريين أو السياسيين السابقين في ثورة التحرير الوطني، في المنطقة مجال دراستنا، في استرجاع الأحداث التي طبعت حياتهم أثناء آدائهم مهامهم طيلة فترة الحرب التحريرية. فلا يسعنا إلا أن نتقدم لهم بجزيل الشكر على هذه المساهمة، التي تدل على حماسهم في تبليغ شهادتهم عن ثورة التحرير، وبالتالي مساهمتهم غير المباشرة في كتابة التاريخ الوطني، ثم حرصهم على حماية الذاكرة الوطنية من الانقراض. وهو ما سمح لنا بمقارنة المعلومات ومقاربتها ومحاولة وضع تصور واضح للأحداث، وتأريخها بشكل موضوعي.

فلقاء صانعي الحدث بالباحثين، من شأنه أن يؤدي، كما يقول أحد المؤرخين الفرنسيين[1]، إلى: « مساعدة الأولين للأخيرين على العثور في أرشيفهم على ما لم يقال عما عاشوه أحيانا، والذي هو غالبا ما يكون أساسيا مثل الذي قيل.»

فمثل هذه اللقاءات ـ باحث إزاء صانع الحدث ـ بين الذاكرة الحية لصانع الحدث، والكشف العلمي للمؤرخ، تبرز الوساطة التي لا يمكن استبدالها والمنجزة من خلال الشهادات المباشرة أو غير المباشرة، حول كفاح التحرر الجزائري، والتي عاشها أصحابها فرديا أو جماعيا، كحدث أو كتسلسل للأحداث.

---

(1) MANDOUZE (André): "L'histoire, l'action et le témoin: Préalables méthodologiques à une approche scientifique d'une guerre de libération", C. N. E. H., Le retentissement de la Révolution Algérienne, colloque international, ALGER: 24-28 nov, 1984, ENAL-GAM, p. 314.

فقد يفتقر الباحثون، بسبب ذهاب ورحيل الفاعلين المباشرين فيها، مما يحول دون الوصول إلى حقائق لا توجد في المصادر المكتوبة. كما يجب توسيع بقدر الإمكان حقل شهادات الأشخاص، الذين هم في الغالب بسطاء، ولكنهم غير واعين بأهمية ما رأوه، وسمعوه، وعايشوه.

فنحن في حاجة إلى دراسات تاريخية محلية أو جهوية، حول الثورة تستغل فيها الشهادات الحية المشتتة بصورة كبيرة، ويدرس فيها دور اليد العاملة الجزائرية في دعم الثورة، ومساندتها وإنجاحها عند انطلاقتها، وتجرى فيها مقارنة بين المناطق الآهلة باليد العاملة من المناطق التي تقل فيها.

كما يندرج بحثنا هذا، ضمن إطار الدراسة المونوغرافية الجهوية، التي ساهمت في: « إثراء المعرفة التاريخية ... ومن شأن هذه الدراسات أن تسمح للباحثين بعقد المقارنات والموازنات بين مختلف جهات البلاد وفقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية الخاصة بكل واحد منها؛[1]» ويهدف إلى إبراز معاناة العمال الجزائريين في ظل حكم استعماري جائر، ومجتمع مستعمَر متخلف، ودورهم النضالي في الكفاح ضد الاستغلال الرأسمالي الفرنسي ومساهمتها الفعالة في الكفاح الوطني وتحقيق النصر والاستقلال.

وإذا كان يصعب علينا في حدود هذه الأطروحة، الخوض في مدى تبلور فكر سياسي وطني مؤسس، ومؤصل خلال مرحلة الثورة من أجل الاستقلال، وفعله في تأطير مختلف فئات المجتمع الجزائري عامة، وفئة عمال المناجم خاصة، وتوجيهها من أجل الدفاع عن الذات، والعمل على وضع حد للاستغلال الاستعماري، واسترداد السيادة الوطنية، فإن الأمر المؤكد هو أن: « الاستعمار من حيث كونه إجهازا على الأرض والإنسان، وتحديا لمقومات الشخصية الوطنية، قد وفر شروط الاستجابة،

([1]) تيسير (فتحي): "قبائل أقصى الجنوب تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، نجع ورغمة نموذجا، 1881–1939"، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان: 1998، ص. 11.

وساعد على تبلور الإيديولوجية المؤطرة والموجهة لها .. والتي قد ننعتها أحيانا كثيرة بفكر المقاومة.[1]»

ـ أسباب اختيار الموضوع:

لقد مر أكثر من نصف قرن على اندلاع الثورة الجزائرية، ولم تنل الطبقات العاملة الجزائرية في الثورة التحريرية، نصيبها من البحث، والتقصي من قبل الباحثين والمؤرخين.

كما أن أغلب مواضيع الأبحاث التاريخية، عن الفترة الاستعمارية للجزائر، انحصرت في موضوع البعد السياسي المباشر للحركة الوطنية. وقليلة هي الدراسات، التي تطرقت إلى الحركة الاجتماعية، والأشكال الشعبية المتعددة للمقاومة الجزائرية للاستعمار، مثل حركة الفلاحين، والعمال، والطلبة ...الخ.

ومن هنا، كان السبب الأساس في اختيارنا موضوع هذا البحث التاريخي، هو تقديم تركيبا لأحداث الثورة في الجانب المتعلق بدور بعض فئات الشعب فيها، وإبراز دور فئة عمال المناجم بالمنطقة الحدودية الشرقية على الخصوص، في مساعدة الثورة خاصة في مرحلتها الأولى، عندما كانت تفتقر لكل المساعدات، وهو ما يؤكد حقيقة اعتماد قيادة الثورة في بداية الأمر على إمكانيات الجزائريين الذاتية، في تدعيم الكفاح التحرري بالوسائل المالية، والعسكرية الضرورية، والحفاظ على استمراريتها أمام قوّة خصمها، وغطرسته.

هذا بالإضافة إلى توفر أرشيف متنوع، يمكن استغلاله في الكتابة التاريخية بنظرة جزائرية، حتى لا نكون رهينة ورقة القوّة والضغط الذي تمتلكه فرنسا من خلال الأرشيف، والوثائق التي لديها؛ والتخوف من اختفاء الشهود الذين في منطقتنا، ممن ساهموا في صناعة الحدث التاريخي إبان الثورة التحريرية، والرغبة

([1]) المالكي (أمحمد): " الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط. 2، بيروت 1994، ص. 206.

في استغلال ما هو متوفر من مصادر متنوعة، لتسليط الضوء على تاريخ فئة اجتماعية جزائرية بعينها، في أهم فترات التاريخ الجزائري المعاصر.

والمقصود بذلك فئة عمال المناجم، التي أهملت تماما على ما يبدو من قبل الباحثين في حقل تاريخ الحركة الوطنية، والتاريخ الاجتماعي الجزائري.

ثم إبراز دورها في دعم الكفاح التحرري، وبالتالي المساهمة بقدر المستطاع في كتابة بعض فصول الثورة التحريرية. وهذا لا يكون ممكنا إلا عبر البحث، والتنقيب المتتالي عن المصادر المتنوعة مثل الأرشيف، والاستقصاءات الشفوية، ويتطلب الأمانة في معالجة الموضوع، ورفعة الأحكام، والحس النقدي.

وهذا العمل يتطلب على الرغم من الاهتمام المتزايد بتاريخ الثورة في الجامعات الجزائرية منذ الاستقلال، والعديد من الدراسات الأكاديمية التي أنجزت حوله، إلا أن تلك الدراسات التاريخية الجزائرية ظلت تركز على الجانب البطولي، أي الكفاح المسلح فقط، وتحدثت بعاطفة جياشة عن الثوار سواء كانوا قادة كبار أو مجاهدين بسطاء، واعتبرتهم جميعا من طبقة اجتماعية واحدة، وانتماء سياسي واحد؛ بينما هم في الواقع، كانوا ينتمون إلى مشارب اجتماعية متعددة، واتجاهات سياسية مختلفة.

فالمعلوم بالضرورة، أن الثورة الجزائرية ساهمت فيها مختلف شرائح المجتمع الأهلي، كل شريحة حسب طاقتها، وما توفر لديها من إمكانات؛ وبالتالي، فإننا نتطلع من وراء هذا البحث إلى إثارة التأمل في ثورة من نوع خاص، ومحاولة كما قال أحدهم: « نقل الثورة من ميدان الذاكرة إلى التأريخ بالتفكير فيها تاريخيا». فما الفائدة من البحث التاريخي إذا لم يتطلع إلى تحويل الذاكرة العاطفية إلى تاريخ ؟

منذ سنين طويلة، ونحن نشاهد أكثر من أي وقت مضى، فيض من المذكرات والذكريات والشهادات عن ثورة التحرير الوطني، والتي تتنافس فيما بينها لتسمع صوتها، وإذا كان هناك من استطاع أن يكتب ويخرج إلينا شهادته عن أحداث بعينها

يكون قد شاهدها أو عايشها، فإن منهم من لم يستطع إلى ذلك سبيلا، وظل يكتم شهادته بين أضلعه إما لعجز مادي أو لجهله بالكتابة وفنونها.

من هنا، فإن هذا البحث الجامع بين الوثائق الأرشيفية، والمراجع التاريخية، والمصادر الحيّة من روايات، وشهادات صانعي الحدث، يسعى لمساعدة هؤلاء في الإفصاح عن شهاداتهم، وإخراجها إلى نور البحث والتمحيص، ثم صياغتها صياغة تاريخية موضوعية. لأننا نرى وجوب فعل الكثير، لنقل الثورة الجزائرية من الذاكرة إلى التاريخ، والتأمل فيها من وجهة نظر تاريخية، وبذلك يمكننا أن نعي تدريجيا رهاناتها السياسية والأخلاقية.

ففي حدود إطلاعي على العديد من الدراسات، والأبحاث التاريخية، التي تناولت مواضيع اجتماعية مختلفة تخص ثورة التحرير الوطني، سواء باللغة العربية أو الفرنسية، لم أجد دراسة واحدة تطرقت إلى إبراز دور عمال المناجم الجزائريين في ثورة الفاتح من نوفمبر العظيمة؛ وخاصة عمال الجهة الحدودية الشرقية للوطن.

تلك الجهة، التي عرفت خلال الفترة المدروسة، استغلالا مكثفا من شركات الامتياز الفرنسية لمناجمها المعدنية المتنوعة، وتشغيلا معتبرا لليد العاملة الجزائرية البسيطة.

مما جعل قيادة الثورة في تلك المنطقة، تولي اهتمامها بهذه الفئة العمالية، وتدفعها إلى لعب دور رائد في دعم الثورة بالرجال والأموال، وتنفيذ مختلف مخططاتها لضرب المصالح الاقتصادية للاستعمار فيها، ولا أدل على ذلك من سلسلة التفجيرات التي طالت سكك الحديد في المنطقة، واستهدفت القطارات المحملة بالحديد والفوسفات. وقد جسّد تلك الأعمال، الشريط المصوّر للصحفي الفرنسي "روني فوتيه René VAUTIER". حيث صار يتكرر باستمرار كلما حلّت مناسبة ذكرى اندلاع الثورة الجزائرية، سواء في التلفزيون الجزائري، أو في وسائل الإعلام المرئية الأجنبية.

من هنا فإن هذه الأطروحة تسعى إلى إبراز الكيفية، التي ساهمت بها فئة معينة من المجتمع الجزائري في الثورة التحريرية، هي فئة عمال المناجم، ومحاولة معرفة سر الانسجام، والتلاحم الذي حققته ثورة نوفمبر بين مختلف فئات المجتمع الجزائري، المتميز بخصوصياته المتعددة؛ بعدما عجزت عن تحقيقه الثورات الشعبية في القرن التاسع عشر.

ـ إشكالية الأطروحة:

كثيرا ما يذكر دور شريحة الفلاحين أو الطلبة أو غيرهم من شرائح المجتمع الجزائري في تفجير الثورة التحريرية الجزائرية وقيادتها إلى النصر المؤزر، ولا يشار إلى دور العمال. فقد تحدثت وثيقة الصومام عن الدور البارز لانخراط الفلاحين، والطلبة، والعناصر الحضرية الناضجة سياسيا في الثورة، بينما لم تتفوه ببنت شفة عن دور العمال.

بينما اعتُرف في مصادر ومراجع أخرى، بدور العمال المغتربين الجزائريين في مساندة الثورة، ودعمها على الصعيد الخارجي. في حين لا نجد ذكرا لدور فئة عمال المناجم على الصعيد الداخلي، خاصة في المنطقة مجال بحثنا.

فهل حصل ذلك الإغفال نتيجة غياب ممثلي الولاية الأولى عن هذا المؤتمر، وبالتالي، جهل المؤتمرون لما جرى في منطقة الحدود الشرقية، التي انخرط عمالها في الثورة منذ الوهلة الأولى من اندلاعها ؟ أم كان بسبب قياسهم الأمور على بقية الولايات الثورية، وبالتالي نفهم أن عمالها لم يلتحقوا بركب الثورة حتى تاريخ انعقاد المؤتمر ؟

من هنا ننطلق في الموضوع، الذي نعتمده بحثا لأطروحتنا من إشكالية: كيف يمكن تقييم دور اليد العاملة في المناجم الجزائرية في دعم ومساندة الثورة التحريرية من خلال نموذج عمال المنطقة الحدودية الشرقية ؟

كيف تمكن عامل المنجم البسيط، والمقهور والمستغل من خوض غمار حرب أحبطت فيها خطط أكبر قادة عسكريين لأحد أكبر القوى الاستعمارية في العالم، وكيف تمكن من تبوء مناصب قيادية في الثورة ؟ أم أن دور عمال المناجم كان ثانويا وغير مجدي ؟

ماذا عن رؤية هذه الفئة الشعبية البسيطة، غير الناضجة فكريا وسياسيا للواقع الاستعماري ؟ كيف، ومتى تشكل لديها البعد الوطني والثوري ؟ هل كان في إطار النشاط النقابي ؟ أم داخل الأحزاب الوطنية؟ أم تراه تشكل، أثناء اندلاع الثورة التحريرية ؟

كيف كان رد فعلها إزاء اندلاع ثورة التحرير الوطني ؟ وما كان دورها فيها؟ هل استطاعت الإيديولوجية الاندماجية-الإصلاحية للنقابات اليسارية الفرنسية الهيمنة عليها وهل قلّبَت الثورة الجزائرية التي تحالفت فيها الطبقة البرجوازية الصغيرة مع الطبقة العاملة ضد الاستعمار الفرنسي، نظرية ماركس القائلة بعجز الطبقة البرجوازية عن الحركة الثورية ضد الرأسمالية، وإحداث التغيير؟

وهل حققت تلك المشاركة، المقدمات المنطقية للالتحام المرغوب فيه بين الحركة الطبقية والحركة الوطنية المناهضة للاستعمار ؟ وهل تأثر عمال المناجم بالضغوطات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي مارستها السلطات الفرنسية لإخماد الثورة ؟ وهل لجؤوا بفعل الضغوطات إلى التسوية مع العدو ؟

يتوجب علي التأكيد، أن من الصعب على مثلي الإجابة بجزم، ووثوقية عن تساؤلات إشكالية من هذا النوع والطبيعة، وذلك بسبب دقة المرحلة وتعقيدها، وغموض بعض محطاتها، بسبب تشتت الوثائق المؤرخة لها، وعدم اكتمالها وندرتها، وأحيانا صعوبة اقتحام الموجود منها.

فمكانة الموضوع، وأهمية مكوناته فرضت علي التدقيق في الإشكالية العامة، التي تعزز فرضياته.

وفي كل الحالات، أقر بحصول عدة صعوبات وتعقيدات، أعترف لكل من الأستاذ المشرف الدكتور عبد الكريم بوصفصاف، والأستاذة المشرفة المساعدة الدكتورة سمر بهلوان من قسم التاريخ بجامعة دمشق، بمساعدتهما السخية لي على تجاوزها، والتخلص من معيقاتها؛ وهذا جهد المقل، وبعض ما يجب من مثلي لمثليهما.

ـ حدود البحث:

تتجلى حدود هذه الأطروحة، في كون الحقبة فضاء البحث (1954-1962) ليست لحظة عادية في تاريخ الجزائر المعاصر، بل مفصلا مركزيا على درجة بالغة الأهمية والحساسية. إنها الحقبة التي أرخت لتناظر تاريخي بين إستراتيجيتين مؤسستين على تجربتين تاريخيتين غير متكافئتين من حيث الولادة، التكون والتطور. تناظر بين الاحتلال الفرنسي الغاشم، المرتبط بالدوائر الرأسمالية الغربية، والجزائر المقاومة عن كيانها السياسي، ومقوماتها الحضارية.(1)

لقد حصرنا فضاء البحث ما بين سنة 1954، تاريخ قيام الثورة التحريرية، وعام 1962، تاريخ خروج الاستعمار وجلائه عن أرض الجزائر. وهي حقبة وإن تبدو قصيرة إلا أنها ليست سهلة في مجال البحث التاريخي الاجتماعي.

إذ عِلاوة على الصعوبات الخاصة بالوثائق، والمصادر، والمراجع الكفيلة بتغطية مدة الثورة التحريرية، يزداد الأمر تعقيدا حين يتعلق الموضوع بالأشخاص الفاعلين، الذين اندثر معظمهم إما بسبب الحرب، أو بعامل السن.

ثم أن اعتمادي تاريخا محدّدا لتحليل موضوع عمال المناجم في ثورة التحرير، من زاوية العناصر المتحكمة في تشكل وعيها الوطني مع وعيها الطبقي, ومساهمتها المتعددة الأشكال في حرب التحرير، لم يمنعني من العودة إلى فترة

---

(1) المالكي (أمحمد): (الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي. مقاربة لمحددات تكوّن الوعي الوطني وأشكال التنسيق والعمل المشترك)، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 65–66، تونس: أوت 1992، ص. 205.

ظهور هذه الفئة العمالية في الجزائر، قبل هذا التاريخ بكثير؛ لاقتناعي موضوعيا بصعوبة البدء من سنة 1954، لمقاربة الموضوع، وتحليل عناصره.

ـ مناهج البحث:

لما كان اعتمادي في هذا البحث على الآثار المكتوبة، والأصول أو الأرشيف، توجب علي الاستعانة ببعض المناهج، التي تصب في قلب موضوع البحث، وتنبثق عنها أساليب متنوعة تحدّد أداة جمع البيانات، لارتباطها بالإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها.

أولا: استعنت بالمنهج الوصفي الذي يصف الأحداث والوقائع التاريخية، والظواهر السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، في تسلسلها الزمني والمكاني.

ثانيا: المنهج التاريخي النقدي، الذي يقوم على النقد الظاهري، والباطني للوثائق كأداة وظيفية لاستخلاص الأحداث التاريخية، وإجراء تقاطع للمعلومات، واستنتاج الحقائق من مضامينها بكل موضوعية، بعيدا عن السرد التاريخي للأحداث، وعن إصدار الأحكام المسبقة.

ثالثا: المنهج الاستقرائي المساعد في استقراء أرشيف الشركة وتحليله، والاستشهاد به للاستدلال على صحّة ما أثبت في البحث.

رابعا: منهج المقارنة أو المقاربة، الذي يسمح بتماثل الأحداث أو الظواهر لاستنباط خصائص مميزة لهذه عن تلك.

وبالإضافة إلى هذه المناهج، سعيت إلى الجمع بين المقابلة، والاستجواب لتغطية فقر المادة المصدرية المكتوبة حول دور عمال المناجم في ثورة التحرير.

صعوبات البحث:

ينتمي موضوع هذا البحث إلى حقول معرفية متنوعة: تاريخ سياسي، تاريخ اقتصادي، سوسيولوجيا علاقات العمل، تاريخ الوقائع، تاريخ عسكري؛ فمقارباته،

وتحليلاته على درجة خاصة من الصعوبة والتعقيد، نظرا لدقة وحساسية أحداثه، وطبيعة الفاعلين فيه.

كما أن الأبحاث التاريخية-الاجتماعية، التي اعتمدت اليد العاملة الجزائرية بأبعادها المتعددة موضوعا للتحليل، شدّدت على الصعوبات الناجمة عن "الوثائق" من حيث قلتها وندرتها؛ أو من حيث كيفية استغلالها واستعمالها، وأحيانا حتى من حيث التركيز عليها وحدها دون سواها. زد على ذلك أن مصادره تشكل عائقا من الصعب اجتيازه.

فالمطلوب هنا، ليس فقط كيفية الوصول إلى الأرشيف في البلدين، وإنما أيضا القدرة على جمع شهادات محدّدة للتمكن من الإحاطة ببعض المظاهر بشكل جيّد. والحال هذه، فإن الباحث يظل في الحالتين يواجه صعوبات التفاصيل.

ففي حال الأرشيف الفرنسي، نجد أن الوثائق المتعلقة بفترة الثورة التحريرية تحكمها شروطا صارمة تجعل من الصعب الإطلاع عليها أو استغلالها. وفيما يخص أرشيف الثورة فإنه: « ... لم يكن من أولويات هياكل الثورة الجزائرية جمع أرشيفاتها والمحافظة عليها ... وهو ما جعل قسما من وثائقها عرضة للتلاشي.[(1)]»

وبما أنني استندت في هذا البحث على وثائق مكتوبة، وحوارات أجريت مع بعض الشهود العيان من مجاهدي المنطقة مجال بحثنا، فقد وجدت صعوبة في تقصي الحقائق سواء في حقبة النضال السياسي أو في فترة الثورة التحريرية، لندرة النص التأسيسي، وصمت الشهادات المباشرة.

كما وجدت صعوبات في التعامل مع بعض الشهادات المطبوعة للقادة العسكريين الجزائريين، أو الضباط الفرنسيين الذين نشروا بعض ذكرياتهم المتصلة ببعض الحوادث، والوقائع، التي دارت أثناء الثورة بالمنطقة المشمولة بالدراسة، من خلال نظرتهم إلى الآخر، والتي أذكر منها على سبيل المثال: مذكرات زبيري

([1]) الهلالي (عبد الحميد): (سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير: بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954-1962)، روافد، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، العدد 10، تونس: 2005، ص. 220.

الطاهر، محمد مداسي، علي كافي، خالد نزار، السبتي بودوح، مصطفى مراردة، عبد الحميد عوادي، "فارال دومينيك" وغيرهم.

فلئن تمكنت هذه الشهادات من ذكر بعض المعارك التي دارت في المنطقة، فإنها اختلفت في تفسير أسبابها، ولم تتعرض إلى ظروفها، وتطوراتها ونتائجها على المنطقة عموما، وعلى تطور الثورة خصوصا، وما هي خسائر كل طرف.

كما أنها لم تشر إلى دور عمال المناجم فيها، رغم أن البعض من المعارك دارت في منطقة المناجم. أيضا وجدت بعض الاختلافات في الروايات حول تنظيم الثورة، وتجاذبها بين روايات مجاهدي منطقة الشمال (سوق أهراس) والجنوب (أوراس ـ النمامشة).

وقد فرضت علي حساسية الموضوع، أن ألتزم بقدر واف من التبصر، والدقة في انتقاء الوثائق، وترتيبها، والإمعان في توظيفها ضمن متون البحث، واضطرني إلى التزام الحذر الشديد، وإلى الاستئناس باجتهادات باحثين لم يشهدوا الأحداث، أو لم يشاهدوها إلا جزئيا فقط.

كما ضربت صفحا عن نصوص أخرى، وهي كثيرة لأنها لا تقدم ضمانات جدية للباحث الموضوعي. فصعوبة المرحلة مكنتني من وعي حدود الاعتماد على الموجود من الوثائق بكل أنواعها.

أضف إلى ذلك، الصعوبة التي واجهتني في تحديد الموضوع مع الفئة المدروسة، خاصة وأنها لا تتقيد بالأسئلة الموجهة إليها حول موضوع الدراسة والبحث، وتحاول التحدث عن كل ما يخطر ببالها من ذكريات بشكل غير منظم، فيأخذ منك ذلك مدّة أطول أثناء تسجيل المحادثة.

كما سجلت بعض الشهادات لعمال سابقين ممن التحقوا بصفوف الثورة، أو كانوا مناضلين، وقارنتها مع ما توفر لدي من أرشيف خاص لبعض الفاعلين الجزائريين، أو أرشيف الإدارة الاستعمارية المطبوع أو المنشور في بعض المصادر، لضبط صيرورة الأحداث.

فهم في نظري على الأقل، خير من يروي تلك الأحداث، رغم أن عامل التقدم في السن قد يؤثر على سلامة الذاكرة.

ـ نقد المصادر والمراجع:

لقد اعتمدت في هذه الأطروحة على استقراء أرشيف بعض شركات الامتياز المنجمي الفرنسية، ومقاربة شهادات بعض الأطراف الفاعلة في الثورة من عمال المناجم الجزائريين بالونزة وبوخضرة، والكويف، وجبل العنق، والمسلولة، وتحليل حركة العمال في قطاع الصناعات الاستخراجية، لإعادة تركيب التصرفات الجماعية التي تظهر جليا من خلال انخراط عمال المناجم في ثورة التحرير الوطني.

وبالتالي تعاملت مع قسمين من المصادر: القسم الأول يشمل الآثار المكتوبة والأصول، أو ما يعرف بالأرشيف. وقد اشتمل على: الأرشيف الإداري لبعض الشركات المنجمية التي كانت تشتغل بالجهة الشرقية للوطن خلال الفترة الاستعمارية، وبخاصة منها شركة حديد الونزة؛ وبعض أرشيف جبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني، سواء منه المنشور في بعض المراجع مثل كتاب مبروك بلحوسين: "المراسلات بين الداخل والخارج .."، وكتاب علي كافي: "مذكرات الرئيس .."؛ والأرشيف المملوك لبعض الأشخاص.

وكذا نشرات وإصدارات الحكومة العامة للجزائر المحتلة، والتي لها علاقة بموضوع البحث، مثل النشرات الرسمية، الجرائد الرسمية، المونوغرافيات التي أعدها بعض المتصرفين الإداريين الفرنسيين، حول البلديات المعنية بمجال الدراسة، والشركات المنجمية الكائنة بها، العرض السنوي عن الأوضاع العامة للجزائر.

وتحتوي معلومات اقتصادية، وديمغرافية ضرورية للفهم الجيد لظروف العمال؛ بالإضافة إلى بعض التقارير الأمنية للجيش الفرنسي، وملفات "المصلحة التاريخية للجيوش البرية" الفرنسي المستنسخة والموجودة في تونس.

والجدير بالذكر، أن جل هذه المصادر محرّرة باللغة الفرنسية؛ وهي موزعة بين العديد من مراكز الأرشيف سواء في الجزائر أو تونس. ولكن هذا النوع الوفير من الوثائق أثار لي مشكلة عند العرض النقدي لها أو تفسيرها مع الأخطار المتعلقة بها مثل: التهمة الإيديولوجية، الأخطاء، الثغرات، التحزّب ... الخ.

وإذا كان بالإمكان الاستفادة من بعض المعلومات الواردة في هذه المصادر، في دراسة أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في المناجم، وإحصاء هجمات جيش التحرير الوطني على مراكز الاستيطان التابعة لشركات الامتياز مثل الونزة والكويف، ومعرفة الوضع الأمني فيها من خلال التقارير السرية، فإنها في جانب آخر تحتوي على أحكام قيمية تخصهم، تعبر عن وجهات نظر أرباب العمل الأوربيين، ننصح أن يدرسها الباحث بحذر، ولا يثق فيها كثيرا. لأنها صادرة عن جهة واحدة، وتحتوي على أحكام مسبقة تنم عن عنصرية مقيتة.

أما القسم الثاني من المصادر، فيشتمل على معلومات غير مباشرة، تتعلق بصورة عامة بالروايات الشفوية، والشهادات الحية للمجاهدين من عمال المناجم. وقد استقيتها من خلال مقابلات واستجوابات أجريتها مع بعض صناع الحدث من عمال المناجم الجزائريين، ممن شاركوا في ثورة التحرير الوطني بالمنطقة فضاء بحثنا.

وقد استفدت منها في إعداد الأطروحة بعد أن محصتها وفحصها بدقة، واحتفظت منها ببعض التفاصيل والوقائع اليقينية والمؤكدة، وأجريت مقارنة وتقاطع في معلوماتها، لاستخراج المادة الخبرية منها بشكل منطقي وموضوعي.

فالأمر يتعلق حقا، بعمل يصعب على المرء إنجازه بسهولة. حيث يتوجب عليه التحكم في أهواء عنيفة، والأخذ بعين الاعتبار شح المعلومات وتضاربها في جانب من الموضوع، ووفرتها في جوانب أخرى. كما استفدت من بعض المذكرات المتعلقة بالثورة التحريرية، سواء منها التي صدرت في الجزائر أو في الخارج، على الرغم ممّا تحمله من قراءات مغلوطة وتفسيرات ذاتية.

وأشير هنا، إلى أنني وجدت خلافات بين المؤلفين حول دور فئات المجتمع الجزائري في الثورة. فعلى سبيل المثال "فرانس فانون" في كتابه "معذبو الأرض"، يعطي كل الدور لفئة الفلاحين، بينما حاول مصطفى الأشرف حاول مع سليمان الشيخ، تحديد دور كل من الفلاحين والعمال، في المجالات التي أفادت فيها كل فئة.

كما أجريت مسحا شاملا لبعض المقالات التحليلية، والإخبارية ذات الصلة بالموضوع بأعمدة بعض الجرائد الجزائرية، والفرنسية، رغم تيقني من أن الصحافة الاستعمارية تميّزت بالخطاب المتطرف، والطابع المغرض، وعدم السماح باستمرار دراسة أحداث الثورة إلا بشكل نسبي. بالإضافة إلى تقيدها بالمواقف الرسمية للحكومة الفرنسية، وقيادة الجيش الفرنسي، ونشر بلاغاتهما.

بينما تميزت الجرائد الوطنية، بالإطناب في الحديث عن الثورة التحريرية، والدعاية لها، والمبالغة في الحديث عن بعض المواجهات التي كانت تتم بين جيش التحرير الوطني، والجيش الفرنسي في المنطقة فضاء بحثنا، وإهمال التفاصيل عن هجمات الثوار على المراكز المنجمية.

وقد استعملت تلك المعلومات ضمن شروط محدّدة جدا، وفي غالب الأحيان لشد الانتباه إلى الآثار الحاسمة للأحداث على مجرى التاريخ، وكمرجع عندما يتعلق الأمر بالإعلام الموضوعي.

واستعنت أيضا بعض الدراسات، والشهادات التي نشرت سواء في بعض الجرائد الوطنية، أو على الانترنت كمصدر آخر مهم في البحث.

أما المراجع، والأبحاث، والدراسات التاريخية التي تخص الثورة التحريرية، فمع أنها كثيرة ومتنوعة سواء منها التي باللغة العربية أو الفرنسية، إلا أنها تختلف في تحليلاتها، وطرق تناولها للموضوع؛ مما يجعل المرء في حاجة إلى قراءتها قراءة متأنية، ومقارنة طرق معالجتها للأحداث بالمنطقة؛ ثم مقارنتها بالشهادات الحية لصانعي الأحداث.

فالباحث المهتم بتاريخ الثورة، لا يكاد يجد فيما كتب إلى حد الآن عن تاريخ الثورة الجزائرية، دراسة تاريخية واحدة حول دور عمال المناجم في جهاد الشعب الجزائري لأجل نيل الاستقلال. ومن المؤلفين الذين أكثرت من الإشارة إليهم في هذه الأطروحة، أذكر على الخصوص كتاب الطاهر زبيري: " مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين"، والذي صدر حديثا (ديسمبر 2008)، وقد أفادني في تصحيح بعض المعلومات البيوغرافية الخاطئة، التي جمعتها عن الرجل من بعض المراجع أخرى، مثل كتاب محمد عباس: " "ثوار.. عظماء"، وشرفي عاشور: (الطبقة السياسية الجزائرية من 1900 إلى يومنا) "La classe politique algérienne de 1900 à non jours" ؛ وجلبير مينيي: (التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني) "Histoire intérieure du FLN".

ثم كتاب مداسي محمد: (مغربلو الرمل) "Les Tamiseurs du sable"، ومحمد زروال: "دور اللمامشا في الثورة"، وعوادي عبد الحميد: "القاعدة الشرقية"، بالإضافة إلى كتاب المراسل الصحفي اليوغسلافي "زدرافكو بيتشار"، بعنوان: (الجزائر. شهادة مخبر صحفي يوغسلافي على حرب الجزائر) "ALGERIE. Témoignage d’un reporter yougoslave sur la guerre d’Algérie"، وهي كلها مؤلفات تقدم شهادات، ووجهات نظر، وترجمة شخصية، وأرشيف لأحداث الثورة.

وتعتبر من حيث الاختصاص مذكرات، محدودة لا تصل أحيانا إلى المنظور التاريخي. كذلك استعنت ببعض الرسائل الجامعية التي تهم البحث، أذكر منها على سبيل المثال رسالة الماجستير التي أنجزتها حول أوضاع عمال المناجم في مناجم

الونزة، والتي تعد في حدود إطلاعي المرجع الوحيد الذي تناول بالدراسة، والتحليل أوضاع عمال المناجم الجزائريين، خلال العهد الاستعماري.

ثم رسالة الضابط الفرنسي "غيشار بيير GUICHARD Pierre" حول "المشاكل الريفية في الجزائر"، والتي انفرد فيها بدراسة أسباب تدهور أوضاع الفلاحين الجزائريين في منطقة المريج الحدودية؛ إضافة إلى رسالة عبد القادر بن فرحات حول "الأقسام الإدارية المتخصصة: دراسة حالة عمالة عنابة، دائرتي تبسة والعوينات: 1954-1962".

لقد تخلل هذا البحث العديد من المفاهيم التي أقر بأنها لم تخل من الجدل والاختلاف حول استعمالاتها وتوظيفها، وصحة نقلها من أطار تاريخي محدد إلى مجال تاريخي مغاير، أو من حقل معرفي إلى آخر مختلف عنه، ومتباين معه؛ ومن ذلك مفاهيم: الطبقة؛ الشريحة؛ الفئة؛ الكادحون؛ المجاهد؛ الثوري؛ ولكنني أقصد بها معناها البسيط والواضح.

كما أشير إلى أن استعمالي عبارة القادة الوطنيون للثورة، والقادة المحليون، أعني بالعبارة الأولى قادة الثورة في تونس، ممثلين في لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالعبارة الثانية قادة الثورة الميدانيين في المنطقة فضاء بحثنا.

ـ مصطلحات الأطروحة: أشير في الأخير إلى أن هوامش الأطروحة تحتوي على إحالات باللغة الفرنسية مختصرة، بسبب تكررها باستمرار. فهناك مختصر (A. G. E) الذي هو اختصار لكلمة (Assemblée Générale Extraordinaire)؛ و(A. G. O) لكلمة (Assemblée Générale Ordinaire)؛ و(A. W. C) الذي نعني به (Archives de la wilaya de Constantine)؛ و(A. W. T) ونعني به (Archives de la wilaya de Tébessa)؛ و(C. G) الذي هو اختصار لكلمة (Correspondance Générale)؛ و(C. L) لكلمة (Copie de Lettres)؛ (C. M) لكلمة (Communes Mixte)؛ (S. C) لكلمة (Siège Central)؛ و(S. H. A. T)

لكلمة (Service historique de l'armée de terre)؛ و(S. I:) لكلمة (Services intérieures)؛ و(S. P) لكلمة (Services Publics)؛ وأخيرا (S. S) لكلمة (Siège Social).

ـ خطة البحث

تشتمل خطّة هذه الأطروحة على مقدمة، وخمسة فصول، وخاتمة، وملاحق؛ إلى جانب قائمة للمصادر والمراجع والدوريات باللغتين العربية والأجنبية، وفهرس الأماكن والأعلام، وفهرس الموضوعات.

الفصل الأول: "**المناجم الجزائرية وأهميتها الاقتصادية في العهد الاستعماري الفرنسي**." قسمته إلى ثلاثة مباحث.

تناولت في المبحث الأول: "الموقع الجغرافي والبنية الجيولوجية للمناجم"، في المنطقة الحدودية الشرقية من الوطن، ودرست فيه طبيعة تضاريس المنطقة ومناخها، ومدى تأثيرهما على النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة.

لأن ذلك من شأنه أن يفسر لنا كيف أن غنى المنطقة بالثروات المعدنية من جهة وفقرها في الجانب الزراعي من جهة أخرى، ساعد شركات الامتياز الفرنسية على استغلال المناجم بأقل التكاليف نظرا لتوفر اليد العاملة الأهلية سواء من داخل المنطقة أو من خارجها، ودفع بها إلى الإقبال على العمل في المناجم بالرغم من خطورته.

كما أفردته لدراسة البنية الجيولوجية لتلك المناجم، وإبراز مدى غناها بالمعادن. وقد دعمت هذه الدراسة بمجوعة من الخرائط والأشكال التي تسهل فهم التركيبة الجيولوجية المعقدة لتضاريس المنطقة.

وخصّصت المبحث الثاني المعنون: "التنقيب عن المناجم واستغلالها في المنطقة الحدودية الشرقية"، لدراسة تطور التنقيب عن المعادن في المنطقة فضاء البحث. قدمت فيه لمحة عن نشأة وتطور شركات الامتياز الفرنسية التي حصلت على حق استغلال المعادن فيها، مثل شركة فوسفات الكويف، وشركة حديد الونزة، وشركة فوسفات قسنطينة، التي كانت تستغل مناجم الفوسفات في منطقة جبل العنق؛ وتتبعت بداية نشاط تلك الشركات، وشروعها في تهيئة المناجم، ثم الإنتاج. كما بيّنت شدة التنافس بين الشركات الرأسمالية الفرنسية على نهب خيرات الجزائر، وبناء إمبراطوريات مالية على حساب جهد وشقاء اليد العاملة الجزائرية.

بينما ركزت في المبحث الثالث: "أهمية المناجم في اقتصاد الجزائر المحتلة"، على نقطتين أساسيين، أخالهما كافيتين لتوضيح الدور، الذي لعبته شركات التعدين الفرنسية في الجزائر المستعمرة. فأما النقطة الأولى، فتكشف مدى استفادة خزينة حكومة المستعمرة، من الموارد المالية، التي كانت تدفعها لها تلك الشركات، وأما النقطة الثانية، فتبين مدى مساهمتها في تنمية اقتصاد مستعمرة الجزائر، عبر توفير مناصب الشغل، وإنجاز العديد من المشاريع القاعدية، في مناطق تواجدها خدمة للاستعمار الاستيطاني، وغرس المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر المستعمرة، وتدعيم الهيمنة الاستعمارية فيها.

وأما الفصل الثاني: "**أوضاع عمال المناجم الجزائريين بالمنطقة الحدودية الشرقية في ظل الاحتلال الفرنسي**"، فتناولت فيه دراسة أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم شركات الامتياز، وحاولت الكشف عن طرق الاستغلال التي تعرضوا لها، والقهر والإذلال المرتبط بالعمل اليدوي العادي، والأخطار التي كانت محدقة بهم كحوادث العمل، والأمراض المزمنة، كما درست دورهم في الحركة العمالية، والنشاط النقابي على مستوى مؤسسات عملهم، طيلة الفترة المدروسة؛ وحاولت إبراز أهم انشغالاتهم المهنية والسياسية، والوسائل التي كانوا يستعملونها

في الدفاع عن حقوقهم؛ وسعيت إلى توضيح أهم الأسباب التي حالت دون أن يضطلعوا بدور ريادي في الحركة العمالية، وقد قسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: "ظروف العمل الاقتصادية"؛ حاولت فيه إظهار واقع الأوضاع الاقتصادية للعمال الجزائريين، من خلال دراسة طرق تشغيلهم، والأشغال التي كانت تسند لهم، وظروف عملهم داخل المناجم، ونوعية الأجور والمنح التي كانوا يتقاضونها ومقارنتها بما كان يدفع لزملائهم العمال الأوربيين، وبيّنت فيه كيف أن أوضاعهم لم تشهد تغيرات كبرى أو جذرية في أي حقبة من الأحقاب. بل كانت على العكس من ذلك، تتعرض باستمرار لهزات عنيفة. فالاستغلال الرأسمالي أدى باستمرار إلى دعم القهر الاستعماري المسلط على العامل الجزائري.

أما المبحث الثاني: "ظروف العمل السياسية"، فخصصته لدراسة دور العمال الجزائريين بالمناجم الشرقية في الحركة الوطنية، وطبيعة نشاطهم النقابي، طيلة الفترة المدروسة. وإظهار أهم انشغالاتهم المهنية والسياسية، والوسائل التي كانوا يستعملونها في الدفاع عن حقوقهم؛ ومعرفة ما إذا كانوا يشكلون طبقة بروليتارية بالمفهوم الاجتماعي، الذي حملته الطبقة العاملة في أوربا، في عهد الثورة الصناعية؛ وهل ارتقوا إلى مستوى نضالها النقابي والسياسي، الذي قادته من أجل تحسين أوضاعها الاجتماعية والمهنية، والثورة على الرأسمالية الأوربية المتوحشة والتحرر من عبوديتها واستغلالها ؟ وماذا كان رد فعلهم على قيام الثورة ؟ وما موقفهم من نشأة نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في سنة 1956، والذي كان يعد أول نقابة وطنية مستقلة تظهر بالمستعمرة، وتعبر بصوت مرتفع عن الانشغالات الحقيقية للعمال الجزائريين ؟ وهل ارتقى نشاطهم إلى مستوى تطلعات الثورة التحريرية أم غلبت عليه المقاومة الاجتماعية ؟

بينما المبحث الثالث: "ظروف العمل الاجتماعية والثقافية"، فقد بحثت فيه ظروفهم المعيشية، وبيّنت الظروف القاسية التي كانوا يعيشونها، وروح التعاون التي كانت سائدة بين أفراد الأسرة الواحدة المرتبطة بأواصر الدم، والالتفاف حول

قيادة الثورة التي كانت تتكفل بأسر أسراهم وشهدائهم. كما حاولت دراسة واقعهم الثقافي، وانعكاسات كل ذلك على نشاطهم داخل مراكز الاستيطان لصالح الثورة التحريرية.

وأفردت الفصل الثالث، الذي حمل عنوان: "**الثورة التحريرية وعمال المناجم في المنطقة الحدودية الشرقية**"، لدراسة الظروف التي أحاطت باندلاع الثورة، والتوزيع الجغرافي لها في المنطقة فضاء بحثنا، وتتبع المراحل التي مرت بها على جميع الأصعدة طيلة سنوات الكفاح المسلح، والتركيز على الجانب التنظيمي في المجال العسكري والاقتصادي والاجتماعي الذي خصصته لها قيادة الثورة الولائية والوطنية، والبحث عمن كانوا روادها وطلائعها الأوائل، وإبراز دور عمال المناجم في احتضان الثورة وقيادتها.

وقد أجريت بقدر المستطاع تقاطع المعلومات المستقاة من شهادات ووثائق الخصمين المتحاربين التي أمكنني الإطلاع عليها، كي أقف على الحقيقة بعيدا عن كل التباس أو مغالاة في سرد الأحداث. وقد قسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول: "ظروف اندلاع الثورة"، درست فيه أوضاع المنطقة الحدودية الشرقية قبيل قيام الثورة، وأشرت إلى مدى تأثير المقاومة التونسية على سكانها، وبيّنت كيف شارك فيها البعض منهم منذ انطلاقها في سنة 1952، ودعّم البعض الآخر بالمال والسلاح، لدرجة أنها صارت ملجأ للمقاومين التونسيين وهو ما أثار مخاوف سلطات الاحتلال ودفعها إلى تشديد الرقابة على طول الشريط الحدودي منذ شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1954. كما وضحت الكيفية التي تم الإعداد بها للثورة في منطقتي تبسة وسوق أهراس، والتطورات التي حدثت فيما بعد.

أما المبحث الثاني: "تنظيم الثورة"، فقد خصصته لدراسة التنظيم العسكري والاقتصادي والاجتماعي، والذي مر بمرحلتين مرحلة ما قبل مؤتمر الصومام ومرحلة ما بعده. بدأت فيه بالتنظيم الإداري، ثم التنظيم العسكري؛ وبيّنت من خلاله

الكيفية التي تم التغلب بها على المشاكل المتعلقة بالخلافات، التي كانت قائمة بين قيادة الثورة في الداخل والخارج، والتنافس فيما بينهما على مناطق النفوذ، وقضية ندرة السلاح، ومشكلة الحاجز المكهرب.

ثم تتبّعت الإستراتيجية التي وضعتها قيادة الثورة في مواجهة العمليات الكبرى التي شنها جيش الاحتلال ضد وحدات جيش التحرير، والتي أكدت على نجاعة حرب العصابات، التي كانت تتعلق بحرب مقاومة ذات أسلوب جديد، لم تتمكن قوات الاحتلال من فهمها، كما حدث دوما عبر التاريخ.(1)

كما تطرقت إلى الكيفية التي نظمت بها قيادة الثورة صفوف عمال المناجم في المنطقة مجال دراستنا، وإحلالها محل الإدارة الاستعمارية في إدارة شؤونهم، وربطهم بالكفاح التحرري، ممّا مكّنها من الاستمرارية، ووفّر لها الدعم المالي، واللوجستي الضروري لمواجهة عدوّها المتفوق عليها في العدّة والعتاد.

وأخيرا، درست في المبحث الثالث: "موقف عمال المناجم من الثورة"، طرق توزيع هذه الفئة العمالية في علاقتها بالثورة، فكان منهم المتعاطفون، والمنخرطون، والمناضلون، وهو نفس التوزيع الذي كان موجودا في صفوف العمال المغتربين.(2)

وأبرزت الأدوار التي اضطلعوا بها إبان الثورة التحريرية، ومساعدتها بكل الوسائل الممكنة، سواء بتوفير الأسلحة والمتفجرات، أو بالمشاركة مباشرة في العمل المسلح، والانخراط في هيئاتها المحلية، وكذلك المساهمة المالية من خلال الاشتراكات التي كانوا يدفعونها بانتظام للخلايا السياسية المكلفة بتحصيل المال، إلى جانب الغذاء، والكساء، والتنظيم الموازي للإدارة الرسمية، وللقضاء والحالة المدنية.

(1) ZDRAVKO (PEČAR), "ALGERIE. Témoignage d’un reporter yougoslave sur la guerre d’Algérie", E. N. L, Alger 1987, p. 11.
(2) FARES (Mohamed), "La participation des travailleurs algériens émigrés en France à la lutte de libération nationale: 1954-1962", C. N. E. H, op-cit., p. 122.

وسعيت إلى التأكد ما إذا كان انخراطهم في المعركة من أجل الاستقلال، كان نتيجة للصراع الطبقي بين البروليتارية، والطبيعة الرأسمالية الاستعمارية، أم نتيجة للوعي الطبقي ؟

الفصل الرابع: " **تراجم لبعض قادة الثورة البارزين من عمال المناجم**." حاولت في هذا الفصل وضع ترجمة لبعض العمال الجزائريين بمناجم المنطقة مجال الدراسة، من الذين انخرطوا في الثورة التحريرية، وتقلدوا فيها بالتدرج المناصب العسكرية والسياسية حتى صاروا من قادتها البارزين.

وذلك بتكوين فكرة عن انتمائهم الأسري والاجتماعي، ومستواهم التعليمي، وطبيعة نضالهم السياسي، ثم دوافع التحاقهم بالثورة التحريرية والكيفية التي تمت بها، والدوافع الكامنة وراء استجابتهم لنداء الواجب الوطني، وموقفهم من الاستعباد الاستعماري المتمثل في شركات الامتياز، والدور الذي اضطلعوا به في قيادة الثورة في المنطقة مجال بحثنا.

وقد جعلت لهذا الفصل ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: "المولد والنشأة." تتبعت فيه التأثير الاجتماعي الأولي عليهم من الأسرة، المدرسة، المهنة والمشاركة السياسية المباشرة. وبحثت مدى تأثير نضالهم الثوري السري في "المنظمة الخاصة" على صقل شخصيتهم الوطنية.

أما المبحث الثاني: "ظروف التحاقهم بالثورة"؛ فقد تطرقت فيه إلى الأوضاع التي أحاطت بعمال المناجم عند التحاقهم بصفوف جيش التحرير الوطني، سواء منها السياسية أو الاجتماعية، والتي يمكن التأريخ لها ابتداء من نهاية الحرب الكونية الثانية، حيث لعبت الأحداث التي جرت في الجزائر، الدور الأساس في دفع الوطنيين الثوريين نحو الراديكالية في تعاطيهم مع الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وتبنيهم الخيار العسكري في إحداث القطيعة معه.

وقد بينت من خلال بعض النماذج، مساهمة بعض عمال المناجم في المنطقة مجال بحثنا، في التحضير للثورة والإعداد لها الإعداد الجيّد، ثم تفجيرها ليلة الفاتح من نوفمبر 1954.

أما المبحث الثالث: "دورهم في قيادة الثورة"، فقد عالجت فيه الدور الذي اضطلع به قادة الثورة من عمال المناجم في منطقة بحثنا، في قيادة الكفاح المسلح، ومواجهة مخططات جيش الاحتلال الجهنمية الرامية إلى القضاء على الثورة وإفشالها، والتصدي لحربه النفسية في النيل من إرادة الثوار بكل حكمة، وذلك بالسهر على تماسك صفوف الثوار، والتأقلم مع التطورات الجديدة خاصة في عهد الجنرال ديغول، والحفاظ على استمرارية شرارة الثورة متوقدة في الميدان إلى أن نالت الجزائر استقلالها. وهو ما أهل البعض منهم أن يكونوا بحق، من عظماء الثورة التحريرية، ورجالها الخالدين.

الفصل الخامس: " **ردود أفعال السلطات الفرنسية إزاء الثورة التحريرية في المنطقة الحدودية الشرقية"**، تتبعت فيه مختلف المواقف والإجراءات الفرنسية المختلفة، التي اتخذت سواء في فرنسا أو في الجزائر لمواجهة خطر الثورة الداهم على الوجود الاستعماري في البلاد.

فمن الطبيعي أن يكون لكل فعل رد فعل. فاندلاع الثورة الجزائرية بشكل مباغت ومفاجئ، والخطر الذي مثلته على المصالح الفرنسية، تطلب من السلطات الفرنسية بعض الوقت لمسايرة الوضع الجديد، ودفع بها إلى توظيف كل طاقاتها المتواجدة على التراب الجزائري لمواجهة الثورة، وتسخير ليس فقط إمكاناتها بل حتى إمكانات حلف شمال الأطلسي، لخنقها في مهدها.

كما تبنت سياسات تراوحت بين الترهيب والترغيب لعزل الثورة عن الشعب، الذي كان يمثل قلبها النابض. هذا وقد قسمت الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: "رد الفعل العسكري"؛ تتبّعت فيه الإجراءات العسكرية التي تبنتها قيادة الجيش الفرنسي طيلة مراحل الثورة، والتي تميزت برفع عدد أفراد

الجيش الفرنسي بالجزائر، وتمديد الخدمة العسكرية للشبان الفرنسيين لتصبح ثلاثين شهرا عوض سنة واحدة، واستخدام القوّة بشكل مفرط في ملاحقة الثوار الجزائريين، والعمل بسياسة الأرض المحروقة، التي طبقها من قبل الجنرال "بيجو Bugeaud"، واستعمال مختلف الأجهزة القمعية الأمنية والعسكرية، والأسلحة الثقيلة، والفتاكة والمحرمة دوليا، والاستعانة بقواتها في تونس والمغرب، وأسلحة حلف شمال الأطلسي، كل ذلك من أجل القضاء على جيش التحرير الوطني.

ثم بيّنت فيه سعيها إلى عزل الجزائر عن جارتيها تونس والمغرب، من خلال إقامة حاجز مكهرب على طول الحدود الشرقية والغربية، وفرض رقابة مشدّدة على تسلل المجاهدين وتسرب الأسلحة إلى الداخل، معتقدة أن ذلك سوف يقضي مع مرور الوقت على كفاح الشعب الجزائري، ويطفئ شعلته، وينشر اليأس والقنوط في صفوف الثوار، ويدفع بهم إلى ما أسماه الجنرال ديغول: " *سلم الشجعان*".

المبحث الثاني: "رد الفعل الاقتصادي والاجتماعي"؛ وقد تناولت فيه الكيفية التي حاولت من خلالها حكومات باريس المتعاقبة، معالجة القضية الجزائرية من زاوية اقتصادية، وإبعادها عن مطلبها الشرعي القاضي بتحرير البلاد واسترجاع سيادتها، وإفهام الرأي العام المحلي والدولي، بأن الأمر لا يتعدى كونه مسألة شعب ثار من أجل المطالبة بالخبز، والوظيفة، والمسكن، وأن حكومة باريس ستنصفه لا محال. ولذلك أكثرت من إطلاق مشاريع اقتصادية لصالح الشعب الجزائري، كان أشهرها مشروع قسنطينة في سنة 1958.

المبحث الثالث: "رد الفعل السياسي"؛ خصصته لتعقب خطى الحرب النفسية، التي شنتها السلطات الفرنسية، للتشويش على الثورة داخليا وخارجيا، ووسائل الدعاية الإعلامية من صحف وجرائد وإذاعة وشبكات أخرى للترويج لسياستها الاستعمارية. وذكرت فيه بعض السياسات الخطيرة التي أقرتها، مثل سن قانون حالة الطوارئ في أبريل 1955، والذي حوا جملة من الإجراءات القانونية التعسفية والقمعية لخنق الثورة قبل استفحالها، وسمح باعتقال وسجن الجزائريين بدون

محاكمة، وفرض عقوبات فردية وجماعية، وتطبيق كل أساليب القمع والتعذيب والاضطهاد، وتطبيق حكم الإعدام بشكل واسع، وفرض الحصار ومنع التجوال ليلا، وإنشاء مناطق محرّمة.

أنهيت البحث بخاتمة استعرضت فيها النتائج التي توصلت إليها من خلال هذه الأطروحة.

كما أشفعت البحث، بملاحق تتصل اتصالا وثيقا بموضوع الدراسة، منها ملحق خاص بالوثائق الإدارية، وثاني خاص بالصور، وثالث بالخرائط. كما ذيلت البحث بجداول، ورسوم بيانية تظهر تطور عدد العمال الجزائريين بالشركات المنجمية خلال الفترة المدروسة، وتطور إنتاج المعادن، وإحصاء بجميع العمليات الثورية التي ضربت مصالحها، وحجم الخسائر المالية والمادية التي ألحقت بها.

تكتسي عملية تحديد منطقة الحدود الشرقية للجزائر، التي تشكل فضاء البحث الذي أنجزناه، طابعا خاصا. وذلك لما تتسم به من غنى بالثروات المعدنية؛ وأيضا لما تتضمنه من تعدد المناجم، وارتفاع في عدد اليد العاملة المنجمية مقارنة مع بقية جهات الوطن. فماذا عن تلك المنطقة ؟ وهل يمكن تحديدها والكتابة عنها كوحدة جغرافية وإثنية ؟

تنتمي منطقة الحدود الشرقية الجزائرية جغرافيا إلى الهضاب العليا، وتضم في قسمها الجنوبي الواقع في الإقليم الجاف، أراضٍ ذات مردود زراعي ضعيف، وكثافة عالية في تربية المواشي.

وهو ما جعل الإنسان في السابق، يرغب عن الإقامة فيها بشكل دائم. حيث لا يقصدها إلا بعض الرحل في أشهر معدودات؛ ولا نجد الاستقرار السكاني إلا في جنوب بلدية المريج، ابتداء من قارة حمدان والقارة السوداء.[1]

وتقع المنطقة المشمولة بالدراسة، في الإقليم الشمالي لمنطقة تبسة، داخل أرضي قبيلة أولاد سيدي يحيى بن طالب. وتمتد على طول الحدود بين الجزائر وتونس، من جنوب سوق أهراس إلى شمال تبسة، مرورا بالمراكز المنجمية الهامة، مثل الكويف، بوخضرة والونزة؛ ومن الشرق إلى الغرب، عبر المريج، والمناطق الرعوية إلى وادي مسكيانة، ووادي شبرو.

تنتشر فيها هضاب جبلية، تطل من جهة الشمال الشرقي على السهول العليا القسنطينية، وتمتد من سهل مجردة إلى جبال تبسة. تضم بعض الأراضي الصالحة

(1) GUICHARD (Pierre), "Problèmes ruraux en Algérie", mémoire présenté à l'institut d'études politiques de Lyon 1962, document dactylographie, p. 7.

لزراعة الحبوب، حيث تنتشر في منحدراتها زراعة القمح، وبعض الخضروات المخصصة للاكتفاء الذاتي. ولكن الثروة الأساسية للسكان هي تربية المواشي.[1]

فالطابع التضاريسي للمنطقة، فرض على سكانها مزيجا من أنماط الحياة التلية، والسهبية،[2] أو حياة نصف البداوة.

وسمح غنى باطن أرضها بالمعادن، خاصة منها الحديد والفوسفات، إلى استقطاب الرأسمال الفرنسي، عبر تشجيع المبادرات الفردية عبر انتقال رؤوس الأموال والأشخاص والقيم، وذلك تحديدا منذ سنة 1880، وحتى فترة ما بين الحربين.

وهي الفترة التي بدأت تظهر فيها الامتيازات في مجال استغلال المعادن في الجزائر، لأجل توسيع اقتصاد البلاد، وزيادة عائداته، وضمان استقراره.[3]

كما سمح، بـ: « تراكم رأس المال الأوربي، الذي كان يستهدف تلبية حاجات الرأسمالية الدولية المهيمنة في ذلك العهد، وفرض المنطق العملي للرأسمال النقدي الدولي، بتطوير القطاعات التي تهمه مباشرة مثل المناجم.[4]»

فعلى سبيل المثال، أنتجت الجزائر بين سنوات 1916-1958، أكثر من 68 مليون طن من المعادن، صدرت أغلبها إلى الخارج. وقد قدرت قيمة المعادن المصدرة، بحوالي 2453 مليون فرنك.

ظلت الصناعة الاستخراجية بالجزائر في العهد الاستعماري، محدودة إلى غاية سنة 1890. ثم توسّعت بعد ذلك بشكل كبير، وبخاصة في محافظة قسنطينة.

ولا أدل على ذلك من تعدد الامتيازات، ورخص التنقيب الممنوحة للمؤسسات التعدينية، والمستوطنين. وكانت مجهودات المنقبين، والصناعيين مركّزة بشكل

([1]) Idem.

([2]) عدي (الهواري): "الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي ــ الاجتماعي 1830-1960،" دار الحداثة. د. ت. ص. 102.

([3]) المالكي، الحركة الوطنية..، المرجع السابق، ص. 339.

([4]) DJEBARI (Youcef): "La France en Algérie. Bilans et controverses", Vol. 2, O. P. U, Alger: 1995, p. 408.

أخص على الحديد، الزنك، والفوسفات.(1) وهي معادن تزخر بها المنطقة فضاء بحثنا.

وتنتشر أهم مناجم الحديد، والفوسفات في الجزائر، في المنطقة الحدودية الشرقية، حيث يوجد بها، سبعة مناجم تعدينية، متفاوتة الأهمية، هي: مناجم الونزة، بوخضرة، الكويف، القنطيط، خنقة الموحاد، المسلولة وجبل العنق.

وقد شرع في استغلالها، في الربع الأخير من القرن 19 م، من طرف شركات امتياز أوربية، وفرنسية، بنت لنفسها مجدا كبيرا، وصرحا ماليا عظيما، بفضل التسهيلات التي قدمت لها، وانخفاض سعر التكلفة.

ولما اندلعت الثورة التحريرية، ورسمت هدفا الاستقلال الوطني، أسرعت تلك الشركات من وتيرة فرز المعادن، وقللت من الاستثمار في هذا القطاع؛ وغداة الاستقلال، هجر المستغلون الأجانب العديد من المناجم بعدما حصلوا منها على أفضل الفوائد، ولم يستمر في النشاط سوى مناجم الفوسفات، الزنك والحديد.(2)

سوف أركز في هذا المبحث، على نقطتين أساسيين، أخالهما كافيتين لتوضيح الدور، الذي لعبته شركات التعدين في المستعمرة؛ النقطة الأولى، تكشف مدى استفادة خزينة حكومة المستعمرة، من الموارد المالية، التي كانت تدفعها لها تلك الشركات، والنقطة الثانية، فتتعلق بمساهمتها، في إنجاز العديد من المشاريع القاعدية، في مناطق تواجدها خدمة للاستعمار الاستيطاني.

---

(1) SCHIFFMACHER (Louis), "Les Richesses minières de département de Constantine" imp., orientale Fontana frères et Cie, Alger 1910, p. 22.
(2) GEOLOGIE D'ALGERIE, les ensembles métallogéniques, [en ligne], Disponible sur <http://www.anpm.gov.dz/ANPM-Géologie-Algerie/ANPM-GEOLOGIE.htm> (Page consultée le 9 mai 2006).

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والبنية الجيولوجية للمناجم.

I ـ تحديد الموقع الجغرافي.

تقع المنطقة فضاء بحثنا ضمن إقليم جغرافي فسيح، يوجد في تراب ولاية تبسة، بمحاذاة الحدود الشرقية الجزائرية؛ ويمتد من بئر العاتر جنوبا إلى سوق أهراس شمالا، مرورا بالونزة والكويف؛ ومن المريج شرقا إلى وادي مسكيانة، ووادي شبرو غربا. وتقع فلكيا، بين خطي طول 08° 07'، و9° شرقا، ودائرتي عرض 35° 28'، و36° شمالا[1].

وبذلك فهي تشكل جزء من الهضاب العليا الشرقية، ذات المناخ شبه الجاف[*]، والأراضي ضعيفة المردود الزراعي. مما دفع بسكانها إلى ممارسة النشاط الرعوي، حيث كانت المنطقة، تشهد كثافة عالية في تربية المواشي. لكن عندما أجبر سكانها على الاستقرار، خلال فترة الثورة التحريرية، وحشدوا في مراكز التجميع التي أقامها جيش الاحتلال الفرنسي، « ... تعرضوا إلى وضع من التخلف الحديث، الذي يتميز بانخفاض المستوى المعيشي، وتنامي اللامساواة الاجتماعية، وضعف إنتاجية الأرض.[2]»

تتشكل منطقة المناجم الشرقية، من هضبة مرتفعة، تبلغ نحو 600 متر. تحيط بها العديد من السلاسل الجبلية الهامة، كجبل الونزة، جبل بوخضرة، وجبل الدير، الذي به أعلى قمة 1472 م. وتعد منطقة وسط بين المناطق السهبية في الجنوب، ومراعي الأبقار في الشمال.

---

(1) أنظر الخريطة في الملاحق.

(*) كانت قلة المياه في منطقة المناجم، من أهم العوائق التي واجهت الشركات المنجمية. حيث كان مركز الونزة يتزود بالمياه الصالحة للشرب من محطة الضخ الكائنة بعين شنية، والواقعة على بعد حوالي 18 كم من المنجم؛ وينقل الماء إلى بوخضرة من واد الصغير الواقع على بعد 6 كم من المنجم. أما منجم القنقيط فكان يجلب له الماء من رأس العيون على بعد واحد كم، وجبل العنق على بعد 90 كم.

(2) GUICHARD, op-cit., p. 2.

يسودها المناخ شبه الجاف، الذي يتميز بتعدد ظواهره المناخية: صقيع، برد، ثلوج، تذبذب كميات التساقط، والمدى الحراري المرتفع (26°). فعلى سبيل المثال، تتلقى منطقة الونزة من 400 إلى 500 مم من الأمطار سنويا، بينما تتلقى منطقة الكويف من 150 إلى 300 مم.[1]

كما يتميز بشتائه القارص، وصيفه الحار. ففي فصل الشتاء يقدر متوسط عدد أيام الإثلاج بمدينة الكويف، أكثر نسبيا من عدد أيام تبسة، حيث يقدر بالمدينة الأولى 8,9 يوما، بينما يبلغ في الثانية 2,9 يوما.[2]

ويقدر المتوسط السنوي الحراري في ولاية تبسة 15° و15'، مع درجة دنيا تصل إلى 6° و10' في شهر جانفي، وتصل درجة الحرارة القصوى في شهر أوت إلى 26° و30'. أما درجة الحرارة الدنيا المطلقة فتبلغ 5° في شهر جانفي، والقصوى 43° و5' في شهر أوت.[3]

وهذا بدوره أثر على الغطاء النباتي السائد في الجهة. حيث تسود غابات البحر المتوسط في المرتفعات مثل أشجار البلوط، والصنوبر وغيرها، وتنتشر الأحراش في السفوح. بينما تسود النباتات الإستبسية مثل العرعر والشيح والديس، في السهول الشاسعة ذات الارتفاع المتوسط: من 400 إلى 500 متر، والمحيطة بالمرتفعات.

وقد أثر الطابع المناخي على طبيعة النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة، الذين كانوا يجمعون بين زراعة الحبوب، وتربية المواشي.

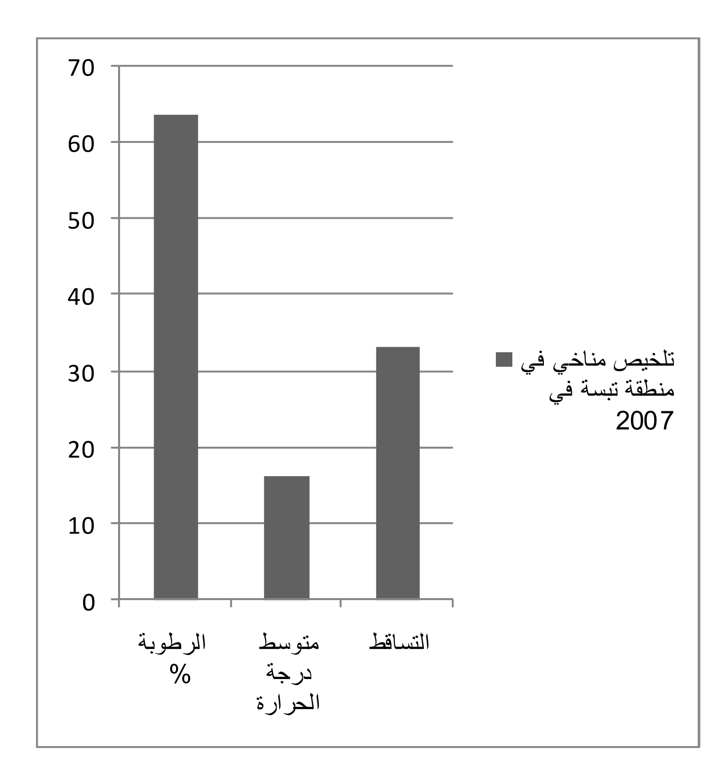
جدول رقم 1 ـ تلخيص مناخي لسنة 2007 في تبسة.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط
الرطوبة %	72	72	58	78	64	48	46	49	64	69	62	76	63,7
متوسط	8,3	9,2	9,3	19,5	18,5	25,3	26,5	26,7	22,0	17,6	10,5	6,9	16,2

(1) I. N. P. E. D, "Monographie de TEBESSA", document dactylographie, p. 15.
(2) Ibid, p. 17.
(3) Ibid, p. 20.

درجة الحرارة													
الحرارة الدنيا	- 2,8	- 0,8	- 1,9	4,8	6,5	5,8	12,4	13,8	9,1	4,3	- 3,4	- 7,4	- 7,4
الحرارة القصوى	23,0	24,1	27,3	25,6	36,0	41,2	39,7	37,7	35,7	34,7	25,4	19,7	41,2
كمية التساقط	5,2	11,0	61,0	59,1	37,8	38,8	30,1	54,4	49,7	15,4	9,3	28,7	33,4

المصدر: (الديوان الوطني للأرصاد الجوية، مركز الأرصاد الجوية بتبسة.)



يتبين من الجدول رقم 1، أن نسبة الرطوبة السنوية التي بلغت 63,7 % في منطقة تبسة قليلة، وهي نسبة تميز المناطق شبه الجافة. أما كمية التساقط التي بلغت 400,5 مم سنويا، فهي متفاوتة بين فصل وآخر. ويعد فصل الربيع أكثر مغياثية من غيره (157,9 مم)، ثم يليه فصل الصيف (123,3 مم)، وفصل الخريف (74,4 مم) وأخيرا فصل الشتاء (44,9 مم).

ـ البنية الجيولوجية لمناجم المنطقة الحدودية الشرقية.

تتميز أراضي منطقة المناجم الشرقية بتكوينها الكلسي الرسوبي الفقير من التربة العضوية، والتي تكون قليلة العمق، وكثيرة الحجارة. مما يجعلها سريعة السخونة وجافة، وصعبة التشجير.[1]

ويحتوي باطن أرضها على ثروات معدنية متنوعة وهامة، كالحديد، الفوسفات والرصاص. فمناجم الونزة، بوخضرة، الكويف، القنطيط والمسلولة، توجد في منطقة الغابات التي تنتشر في شمال ولاية تبسة، وتغطي حوالي 9 % من المساحة الكلية للولاية.

جدول رقم 2 ـ كمية التساقط المسجلة في منطقة تبسة خلال 25 سنة (1913-1938).

الأشهر	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	جانفي	فيفري	مارس	أبريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	الكمية السنوية
تبسة	33	29	31	29	33	26	39	30	39	29	10	10	338
عدد أيام التساقط	5	5	6	7	8	7	7	6	6	4	3	3	67
جبل الكويف	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	446

المصدر: (I. N. P. E. D, Ibid, p. 16.)

يتبين من الجدول رقم 2، أن كمية الأمطار التي تتلقاها تبسة خلال 67 يوم من التساقط، تصل إلى 338 ملم، وهي كمية أقل من معدل التساقط في المناخ المعتدل. أما منطقة الكويف فتتلقى نحو 446 ملم من الأمطار سنويا.

ـ مناجم الفوسفات:

تقع مناجم الفوسفات في جنوب الهضاب العليا التبسية، ضمن منطقة رعوية، قريبة من الحدود الجزائرية-التونسية.

(1) I. N. P. E. D, Ibid, p. 22.

يقع منجم الكويف، على بعد 27 كم من شمال شرق تبسة. ويرتبط بهذه المدينة بخط سكة حديد طوله 28 كم؛ كان مملوكا لـ: "*مؤسسة فوسفات قسنطينة*". وتكون التربة التي يوجد عند حدّها الفوسفات، في المنطقة الحدودية الشرقية، أكثر تطورا من التي توجد في منطقة الوسط والغرب.(1)

ويتكون المنجم من جزيرتين مفصولتين بمنطقة عقيمة. أما خام المعدن فيتكون عموما من خمس طبقات، يتراوح سمكها بين نصف و2 متر من الفوسفات، تكون معزولة بمناطق من الصوان، والكلس والجمْعر الفوسفاتي.(2)

كان الفوسفات يستخرج من المنجم بطريقتين: طريقة سطحية، وطريقة باطنية.(3)

تبلغ قمة جبل الكويف 1180 م.، ويوجد معدن الفوسفات في محيط 20 كم، ضمن طبقات معدنية يقدر سمكها بأربعة أمتار، تتخللها عدّة عروق من المرْن،(*) والصوان. يعاير فوسفات الكويف نسبة تتراوح بين 58 و66 %.(4)

يوجد الفوسفات في منجم الكويف في طبقات رسوبية، تنتمي إلى الطابق الأسفل للعصر الجيولوجي الثالث، طابق الأيوسين.(5)

ويضم طبقة من الصلصال الجبسي يعلوها جير أبيض. وتتميز صخور فوسفات الكويف بهشاشتها حينا، وصلابتها أحيانا أخرى، وبتغير لونها بين الرمادي المصفر، والبني المخضر.(6)

ـ منجمي عين كيسة وذيبة: يقع هذان المنجمان على بعد 7 كم من شمال شرق تبسة، ويستخرج منهما الفوسفات الكائن في كتل جبل الدير. يتميز الفوسفات بطبقة

---

(1) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 5.
(2) AUGUSTIN (Bernard), "L'Algérie économique", [en ligne]. Disponible sur < http :// journaux-anciens.chapitre.cour/ Revue- universelle/1902.html> (Page consultée le 7 novembre 2007.)
(3) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 144.
(*) المرْن أو السجّيل، عبارة عن خليط من كربونات الكلس والطين مع قليل من الرمل ومواد أجنبية أخرى.
(4) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 143.
(5) Ibid, p. 109.
(6) Ibid, , p. 110.

ذات سمك مختزل، وغير متجانسة، مثل التي في الكويف. يظهر رصيفه المنكسر، تصدّعات، وإضافات من الصوان.(1)

تشكل طبقات الفوسفات من وجهة النظر الجيولوجية، استمرارية بارزة؛ فعندما يلاحظ المستوى في نقطة، فمن السهل جدا الثور عليه على مسافات كبيرة.

وقد لوحظ ذلك في منجم الدير الجنوبي،(*) حيث، كان قسمه الجنوبي يتميز، بوجود طبقة سميكة، وغنيّة بالفوسفات.(2)

ـ **مناجم الحديد**: توجد أربعة أصناف من معدن الحديد في الجزائر، منها الصنف الذي تنتمي إليه مناجم الونزة وبوخضرة، والذي يحتوي على نتوءات حجر الدّم،(*) تكون في الغالب ليّنة، وذات مساحة واسعة إلى حد ما، وبها معدن يكون في الغالب خال من الأجسام الضارة. يستغل هذا النوع من المناجم سطحيا بصفة عامة.(3)

توجد أهم مناجم الحديد في الجزائر بجبل الونزة، الواقع في منطقة الحدود الجزائرية – التونسية. ويطلق هذا الاسم على أعلى قمة في السلسلة الجبلية بمقاطعة غابة أولاد سيدي يحي بن طالب، وهي قمة الونزة البالغ ارتفاعها 1288م.

تشكل منطقة الونزة، جزءً من الكتلة الجنوبية القسنطينية، التي تعد امتدادا للسلسلة الصحراوية المؤلفة من طيات بسيطة وكتل صلبة. تخترقها بعض الأودية التي تحتوي على ترسبات مهمة نسبيا، وتعرف حركة تعرية نشطة جدا(4)، مثل واد ملاق الذي يمر في شمال الونزة، وواد القصب في جنوبها، واللذين يلتقيان عند

---

(1) Ibid, pp. 139-140.

(*) الملاحظ، أن "مؤسسة فوسفات الدير"، أوقفت في سنة 1908، استغلالها للمنجم قبل نهاية أجل الامتياز في سنة 1912. وقد برّرت ذلك، بـــ: « ... تراجع نتائج المنجم في سنة 1907، فبعد الاستنزاف التدريجي للطبقات التي نستغلها، وانخفاض نسبة الفوسفات، ارتفع سعر التكلفة، وانخفضت أسعار البيع ... بشكل محسوس. أنظر:
Rapport du Conseil d'administration de la C[ie] *des Phosphates du Dyr* (Exercices 1908).

(2) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 12.

(*) حجر الدّم: هو أكسيد حديدي طبيعي، يعد أهم معدن للحديد.

(3) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 9.

(4) DUBOURDIEU (G), "MONOGRAPHIES REGIONALES: Monts du Mellègue." XIXème Congrès géologique international, Imp. "La TYPO-LITHO", Alger, 1952, p. 31.

حدود الجزائر الشرقية، ليشكلان مجرًى مائي واحد، يمر عبر الأراضي التونسية، ويصب في خليج تونس.

وتعد منطقة الونزة في عمومها، منطقة ذات بنية تكتونية بسيطة. فمعظم طبقات الأرض فيها تشكلت على فترات بين أواخر الزمن الجيولوجي الثاني، وبداية الزمن الجيولوجي الثالث.(1)

وعلى صعيد تكون الترسبات، فإن منطقة الونزة تتميز في معظمها بسلسلة كلسية جد متطورة، ولكنها في الظاهر غير كاملة البنيان. يقدر سمك مختلف المستويات البارزة فيها، والعائدة إلى عصر الترياسي، بحوالي 6 آلاف متر.(2)

أما مناجم الحديد فتوجد بجبل الونزة (1289 م)، الواقع في غابة أولاد يحيى بن طالب، على بعد 29 كم من شمال شرق العوينات، عبر الطريق الوطني رقم 29.

وهي بذلك تقع على مسافة متساوية تقريبا، بين خط سكة الحديد الرابط بين تبسة وعنابة، والحدود الجزائرية التونسية.

تشكل مناجم الونزة منطقة ذات شكل مستطيل، تمتد من الغرب إلى الشرق على مساحة 64 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب على مساحة 40 كلم. تحدها من الشمال الغربي سهول واد بسباس، ومن الجنوب الشرقي واد القصب. ومن الشمال الشرقي انهيارات بني بربر. وهي سهول شاسعة تتخللها سلاسل جبلية معزولة، تغطيها أشجار الصنوبر الحلبي، والعرعر.(3)

وتشكل المناطق المعدنية في وسط الصخور الكلسية، نطاقات غير منتظمة خاصة في القسم الجنوبي الغربي للمنجم، بينما تكون أكثر انتظاما في قسمه الشمالي الشرقي.(4)

---

(1) Ibid, p. 5.
(2) DUBOURDIEU (G), "Étude géologique de la région de l'Ouenza." Service de la carte géologique de l'Algérie, Alger 1956, op-cit., p. 633.
(3) DUBOURDIEU, Monographies, op-cit., p. 2.
(4) Ibid, p. 39.

يتكون هيكل مناجم الونزة من كتلة كلسية ضخمة من العهد الكريتاسي.(1) وتحتوي على بعض المعادن مثل النحاس، والكحل، والحديد الذي يعد أهم ثرواتها المعدنية.

ويعتبر جبل الونزة، أوسع جبال المنطقة، إذ يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، بطول 12 كلم، ويصل عرضه إلى حوالي 5 كلم. تطل منحدراته الكلسية على مجرى واد ملاق بطول أكثر من 700 م. يتكون في خواصره الغربية من كدية الجبس، وكدية كبارة. بينما تشكل تضاريسه العليا من مراح المعيز، وكورة ونزة.(2)

وتوجد في قسمه الشمالي المناطق المتعدّنة، الممتدة بين طبقة خام الحديد والقمة الشمالية للجبل، ناحية سوق البياضة.(3)

وقد ساعدت الحركة التكتونية على تكون معدني الرصاص، والنحاس في قسمه الجنوبي الغربي.(4)

بينما سمحت منطقة الانكسارات المتوازية والممتدة بشكل طولي بتعدن الطبقات السطحية للجبل. ويمتد المحور المنجمي للونزة من الكدية السوداء إلى منطقة الدواميس.(5)

تشكلت طبقات معدن الحديد على إثر حلول أكسيد الحديد الطبيعي المشوب بالمنغنيز، محل قاعدة الكلس الذي تحول في جزء هام منه إلى معدن.(6)

وتشمل مناجم الونزة خمسة مواقع غنية بالحديد هي:

---

(1) Ibid, p. 33.
(2) DUBOURDIEU, Étude, p. 448.
(3) Ibid, p. 449.
(4) Ibid, p. 454.
(5) DUBOURDIEU, Monographies, op-cit., p. 35.
(6) BARRAL (Jean), "Étude sur la question de l'Ouenza." librairie de la société SIREY, Paris, 1921, p. 19.

كدية دواميس، التي تحتوي ثلاثة عروق معدنية بها 56 % من الحديد الممزوج بالنحاس؛ كدية حلاتيف المركزية، التي يستخرج منها المعدن يدويا؛ الكدية الزرقاء الواقعة عند سفح قمة الجبل؛ ثم كدية "سانت بارب-كونغلوميرا"، وهي الأكثر أهمية من حيث الإنتاج: 95 % في المجموع.(1)

وأخيرا كدية شاقورة، التي هي عبارة عن جبل كلسي يحتوي في معظمه على معدن الحديد، يتراوح ارتفاعه بين 800 و1100 متر، ويمتد في الاتجاه الشمالي والشمال الشرقي من قمة جبل الونزة بطول حوالي 750 م. يطل من الجنوب على الكدية الزرقاء، ومن الشمال الشرقي على منجم الكدية السوداء.(2)

أما بالنسبة لنوعية خام الحديد المنتج بالونزة، فهو لين نسبيا، وأحيانا يكون سهل الانسحاق، وذلك سواء تعلق الأمر بالنوع البني أو الأسود. لأنه يتشكل أساسا من عنصري الجيوثيت،(*) والليمونيت.(**)

وإلى جانب خام الحديد، يوجد القليل من معدن النحاس الرمادي، ومعادن أخرى، مبعثرة بشكل كبير في كتلة الحديد، مثل الكوارتز والباريتين والفليورين.(3)

ـ **منجم بوخضرة**: يقع منجم بوخضرة في جبل بوخضرة (1463 متر)، بغابة أولاد سيدي يحي بن طالب، على بعد 13 كم من شمال دائرة مرسط.(4) يشكل كتلة

(1) DUBOURDIEU, Étude, op-cit., p. 460.
(2) BARRAL, op-cit., p. 20.

(*) الجيوثيت: هو معدن مشكل من هيدروكسيد الحديد.

(**) الليمونيت: هو أكسيد الحديد البني.

(3) شلالي (عبد الوهاب)، "أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة: 1913–1966،" رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، مارس 2004، ص. 13.

(4) GAIROARD (Henri), "Ouenza, atout majeur de la future sidérurgie bônoise." Revue de l'Algérie industrielle et commerciale, n° 69. 1 février 1960, p. 29.

ذات قاعدة مثلثة. تتجه ذروته الأساسية، والتي توجد فيها طبقة معدن الحديد، باتجاه الغرب.[1]

يحدّه من الجهة الغربية، والشمالية والشرقية، مسقط القواعد الألبية العليا، ومن الجهة الجنوبية الغربية انهيار بلاد الدهيسة. وبالتالي فهو يمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، بطول 7 إلى 8 كم، وعرض 3 إلى 5 كم.[2]

يتكون جبل بوخضرة في بنيته المرفولوجية من كتلة كلسية تعود إلى العصر الترياسي. يمثل طيّة مُحدّبة، ويشبه في كثير من خصائصه، جبل الونزة إلا أن بنيته أقل تعقيدا من الأخير.

ويمتد القسم الأوسط للجبل، الواقع بين نهاية الطية المحدبة في الشمال الشرقي، وموضع منجم الحديد في الجنوب الغربي، بطول حوالي 2 كم، وعرض بين 3 إلى 3,5 كم. تتشكل قمته من طبقات كلسية، وترسم قبة منتظمة، قليلة السمك.[3]

تحيط الجبل، ذي البنية البسيطة، وغير المشوهة بأي عارض مهم، منطقة ذات تضاريس رخوة مغطاة بالطمي، تمثل الحافة الشرقية لصدع الانهيار الكبير، الذي يناسب السهول المنخفضة الممتدة من تبسة إلى ضواحي العوينات.[4]

يوجد منجم الحديد، في حافة منطقة الانهيار، التي تقطع الجبل في حده الجنوبي الغربي، وحول التصدعات الهامة، التي تعود للزمن الجيولوجي الثاني. وتتجه طيته المحدّبة من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي. بينما تتكون تضاريسه الخارجية، في قسمه الشمالي الشرقي، من صخور كلسية تشكلت خلال الفترة الألبية العليا.

([1]) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 54.
([2]) DUBOURDIEU, op-cit., p. 487.
([3]) Ibid, p. 489.
([4]) BARRAL op-cit., p. 40.

وتسمح السفوح التي تنحدر من القسم الجنوبي الغربي لقمة الجبل، نحو انهيار بلاد دهيسة، بفحص الأقسام العميقة لبوخضرة حيث تظهر الترسبات السفلى للكريتاسي.

فهناك طبقات كلسية كثيفة، يصل سمكها إلى 30 متر، وطبقات من الجمعر(*)، وطبقة خام الحديد الواقعة في الجزء الجنوبي للجبل، التي تظهر على امتداد 800 متر من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وعرض 200 متر.(1)

توجد حقول إنتاج الحديد في بوخضرة، متراصفة في شمال شرق منطقة انهيار، تنتهي في قسمها الجنوبي الغربي بطيّة محدّبة، تمتد من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، وتكون موازية لمحور الطيّة المحدّبة.(2)

يتكون المنجم من قسمين: قسم شمالي، كان الأهم من حيث الإنتاج، ولكن اليوم في تراجع. يستخرج المعدن فيه سطحيا. يقدر سمك عروق معدنه، بحوالي 150 م.

وقسم جنوبي، ويعد حديث النشأة حيث شرع في استغلاله ابتداء من سنة 1972؛ ومع ذلك يضل أقل أهمية من القسم الأول، وهو قسم باطني.

حيث يستخرج المعدن فيه من باطن الأرض. يتراوح سمك عروق معدنه بين 70 سم، وبضعة أمتار.(3)

ومن أهم خصائص كتل المعدن الخام في مناجم بوخضرة، أن كتل المعدن الخام فيها تظهر في شكل ركام غير منتظم، وسط طبقات الكلس الحشفية، التي تشكلت في العصر الكريتاسي.(4)

يحتوي منجم بوخضرة في المتوسط على 57 % من معدن الحديد، وتقدر احتياطاته بحوالي 20 مليون طنا.

(*) الجمعر: عبارة عن تراب أصفر مؤلف من مواد كلسية، وصلصالية يستعمل في استصلاح التربة.
(1) DUBOURDIEU, op-cit., p. 490.
(2) شلالي، المرجع السابق، ص. 8.
(3) I. N. P. E. D., op-cit., p. 124.
(4) DUBOURDIEU, op-cit., p. 623.

ـ منجم خنقة الموحاد: يقع منجم خنقة الموحاد على بعد 7 كم جنوب شرق بكارية، و10 كم جنوب الكويف، و17 كم شرق تبسة.

ويوجد في منطقة جبلية محاذية للحدود الجزائرية التونسية؛ الولوج إليها صعب للغاية، نتيجة انتشار الألغام التي زرعها جيش الاحتلال الفرنسي إبان فترة الثورة التحريرية في الأراضي المحيطة به.(1)

كان إنتاج الزنك في الجزائر، مقتصرا على منطقة الشرق الجزائري. وتشكل المناجم الجزائرية، التي يكون فيها معدن الزّنك مهيمنا، كتلتين متباينتين: كتلة أولى يشكل فيها ركاز الزّنك، أساس المعدن الخام.

وكتلة ثانية، يشكل فيها حجر التُّوتيا(*)، أساس المعدن الخام. ويتشكل معدن منجم خنقة الموحاد، من الكتلة الثانية. وقد جلب الصنف الثاني من المناجم اهتمامات المستكشفين في عمالة قسنطينة، حيث نجد التكونات الكلسية للتربة الطباشيرية منبسطة على وجه الخصوص.

تنقسم الكتلة المحتوية على حجر التويا، إلى 3 أصناف من طبقات المعدن. منها صنف طبقات المعدن المنضّدة فيما بينها، التي تشكلت بالاحتكاك مع المرْن،(*) والحجر الكلسي؛ وهو الصنف الذي ينتمي إليه منجم خنقة الموحاد.(2)

ـ منجم المسلولة: يقع جبل مسلولة على بعد 5 كم غرب بلدية العوينات، و45 كم جنوب غرب سوق أهراس. يستغل المعدن المستخرج منه، ضمن كتلة من الكلس الطباشيري المشرّب بكبريتيد الرصاص الطبيعي، وكربونات الرصاص.

وهو من النوع الذي يحتوي على الرصاص المفضض بنسبة كبيرة من المعدن داخل صخور بركانية، بها كبريتيد الرصاص الطبيعي، وتكون أقل انبساطا.(3)

---

(1) I. N. P. E. D, op-cit., p. 178.

(*) حجر التُّوتيا: هو أكسيد الزّنك الطبيعي المحتوي على قليل من أكسيد الحديد.

(*) المرن: هو خليط من كربونات الكلس والطين مع قليل من الرمل ومواد أجنبية أخرى.

(2) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 7-8.

(3) Ibid, p. 6.

تنتمي طبقة المعدن في منجم المسلولة إلى النوع الحاوي للمعدن، حيث توحدت كومات حجر التوتيا مع عروق الرصاص والنحاس.[1] وقد تشكل فيه معدن الرصاص، من خلال توغل كبريتيد الرصاص الطبيعي في الحجر الكلسي، وطبقة معدنية من حجر التوتيا.[2]

ـ **منجم القنقيط**: يقع منجم القنقيط، على بعد بضع كيلومترات من الشريط الحدودي الجزائري التونسي.

خلاصة مركزية نخالها جديرة بالإبراز في خاتمة هذا المبحث، وهي أن المنطقة الحدودية الشرقية، تعد من دون أدنى شك، أغنى المناطق بالمعادن المتنوعة في البلاد.

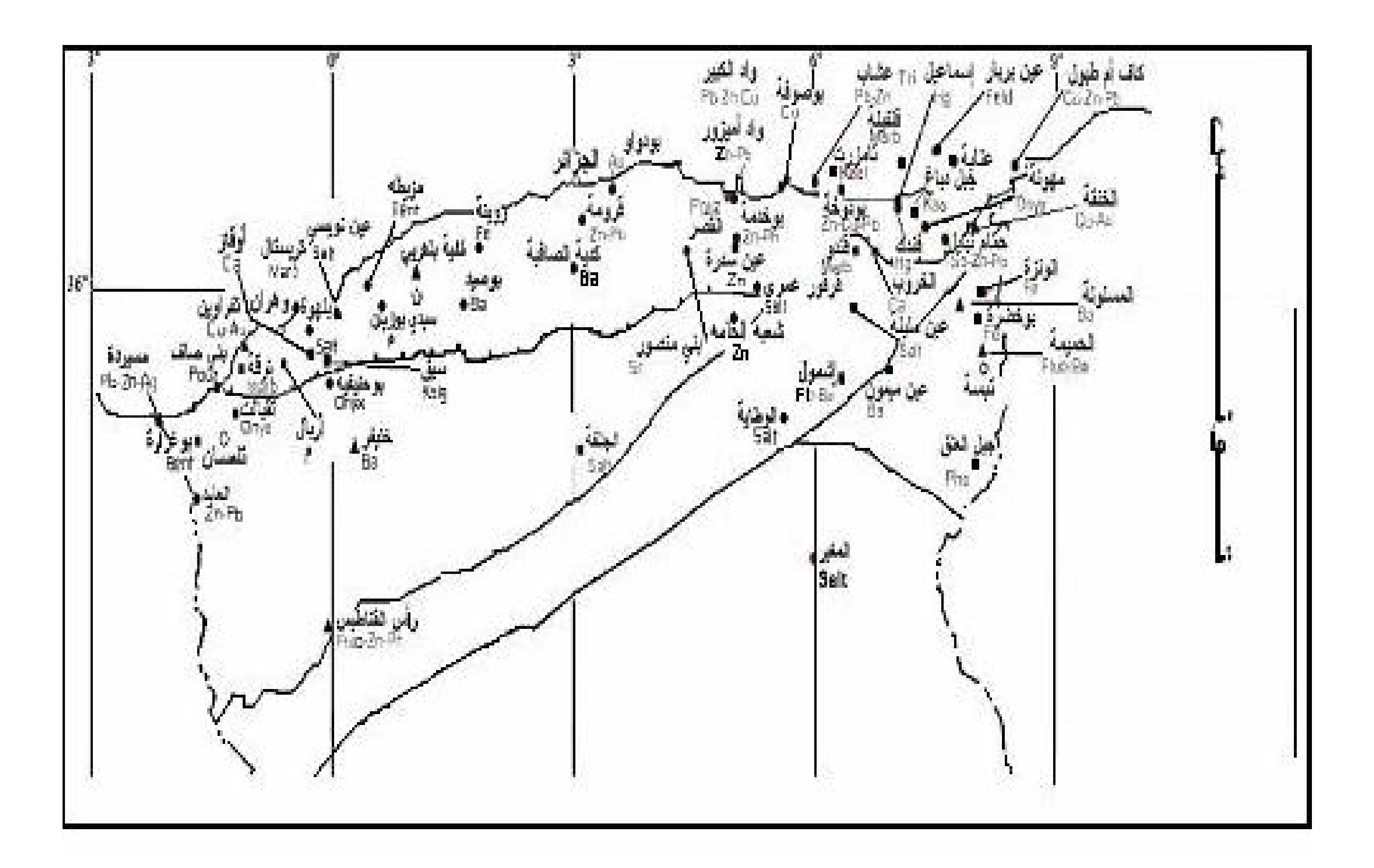
وهو ما شجع الرأسمال الاحتكاري الفرنسي إلى التوغل إليها منذ النصف الثاني من القرن 19 م، والاستثمار في الصناعات الاستخراجية، ومد شبكة سكك الحديد، وتطوير الموانئ، وتشجيع الاستيطان الصناعي، ببناء مراكز استيطانية حديثة.

وفي المقابل أجهز النمط الاقتصادي الاستعماري الحديث، على البنية الاجتماعية، والنمط الاقتصادي التقليدي للمجتمع الجزائري، من خلال مصادرة أراضي العرش، واحتكار الغابات ومنع الرعي فيها، وإدخال أنماط اقتصادية جديدة إلى المنطقة، ومحاصرة السكان بالضرائب، ودفعهم إلى البحث عن الشغل بأجور زهيدة لدى الشركات الاحتكارية.

---

(1) Ibid, p. 84.
(2) Ibid, p. 21.

ـ خريطة رقم 1: مناجم المعادن في منطقة التل الجزائرية.



المصدر: (المكتب الوطني للبحث المنجمي والجيولوجي، تعريب صاحب البحث)

مفتاح الخريطة:

Au ذهب/Ba باريت/Bent بنتونيت/Cu نحاس/Fe حديد/Fluo فليورين/Hg زئبق/Marb رخام/Onyx جزْع /Pb رصاص/Pho فوسفات/ Pouz بوزولانة/Salt ملح/Sr سلستين/Zn زنك.

المبحث الثاني: التنقيب عن المناجم واستغلالها في المنطقة الحدودية الشرقية.

لقد قيل عن خريطة المعادن في الجزائر، بأنها خريطة العينات، وهو ما يعني التنوع الكبير للمعادن التي يزخر بها باطن أرضها. ولا أدل على ذلك من تطور الصناعة الاستخراجية خلال العهد الاستعماري.

فقد أشارت بعض المصادر الاستعمارية، إلى أن هذه الصناعة كانت تدر على المستعمرة، أكثر من 250 مليون فرنك سنويا فقط من التصدير. كما أنها كانت تمثل نصف الحمولة المصدرة عبر البحر، وتوزع الأجور على العديد من العمال الجزائريين في حقول الإنتاج، وعلى العتالين وعمال السفن في موانئ الشحن.

بالإضافة إلى أنها كانت تحقق أرباحا معتبرة، لشركات الامتياز العاملة في قطاع المناجم، وسكك الحديد، والملاحة، وتوفر مداخيل كبيرة لميزانية الإدارة الاستعمارية.[1]

فإنتاج المعادن في الجزائر كانت له في العهد الاستعماري قيمة اقتصادية واجتماعية جد هامة. وكان للتطور الصناعي، الذي شهدته فرنسا خلال النصف الأول من القرن 19 م، وارتفاع استهلاكها للمعادن في نصفه الثاني،[*] آثار مباشرة، على استغلال المعادن في بلادنا، لتلبية حاجات مصانعها.[2]

فقد تميزت الفترة التي بدء فيها التنقيب عن المعادن في الجزائر، ثم استغلال مناجم الفوسفات، الحديد والزنك، في منطقة الحدود الجزائرية الشرقية، بدخول فرنسا: « حقبة التفكير الفعلي لصياغة نظرية حول مشروع إمبراطوريتها

(1) Les Productions algériennes, Les productions minérales, [en ligne]. Disponible sur < http: /alger-roi.fr/Alger/cahiers_centenaire/textes/p3_chapitre1.htm> (Page consultée le 14 aout 2006).

(*) قدرت قيمة وارداتها من المعادن في تلك الأثناء، بحوالي 80 مليون فرنك.

(2) GERARD (Jules), "L'Afrique du Nord", 2eme édition, Paris, Dentu éditeur, 1861, p. 355.

الكبرى ... لاسترجاع مكانتها الحقيقية بين الأمم.[1]» خاصة بعد هزيمتها أمام الألمان في أيلول ـ سبتمبر 1870. حيث اضطرت كي تسترد مكانتها، وتعزز سلطانها الدبلوماسي والاقتصادي، وتعوض خسائرها، وإخفاقاتها، إلى تحويل أرض الجزائر وخيراتها إلى: «ألزاس- لورين جديدة.[2]»

كما انتشرت آنئذ، في الشمال القسنطيني، "حمى المناجم"، وتأججت بفعل المكاسب التي كانت تحققها حقول الفوسفات بتبسة. ورغم ذلك كانت رؤية المضاربة تتغلب على رؤية الإنتاج. ولم يكن المنجم سوى ملحقا للبورصة. فالشركات المنجمية الفرنسية التي كانت تعمل في الجزائر لم تكن ترى في الصناعات الاستخراجية سوى الجانب التجاري، حيث كانت تعمل وفق اتفاقيات السوق في لندن ونيويورك.[3]

بدأ استغلال المعادن الجزائرية في حال من الفوضى، حيث منحت تراخيص التنقيب في البداية لمغامرين أوربيين،[4] وبعض الجزائريين. ولم يشرع رأس المال الأوربي في التدفق بكثافة على المستعمرة، والاهتمام بهذا القطاع الحيوي إلا بعد تأسيس "مؤسسة فوسفات قسنطينة". فتأسيس أول مؤسسة فوسفات فرنسية كبرى في الجزائر، كان مقياس تجريبي للمجموعات المالية غير المتعودة على الاستثمارات المنجمية في المستعمرات.[5]

كما أدى ارتفاع سعر الفائدة في الجزائر، إلى استقطاب الرأسمال الأوربي،

([1]) المالكي، الحركة الوطنية، المرجع السابق، ص. 136.

([2]) المرجع نفسه، ص. 137.

([3]) BERQUE (Jacques) : "Le Maghreb entre deux guerres", t.1, Cérès Editions, Tunis, 2001, p. 81.

([4]) منحت أول رخصة تنقيب عن المعادن في الجزائر المحتلة في عمالة الجزائر، إلى "الإخوة هنري" "HENRY FRERES"، وذلك في مناجم الحديد والنحاس بموزايا، بتاريخ 22 أيلول ـ سبتمبر 1844، لمدة 99 سنة. أنظر:

Recueil des Actes du gouvernement de l'Algérie: 1830–1854, Alger, Imprimerie du gouvernement, 1856, p. 298.

([5]) DOUGUI (Noureddine), "La naissance d'une grande entreprise coloniale: La Compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa", les Cahiers de Tunisie, t. 30, n° 119-120, 1er et 2e trim. 1982, p. 123.

الذي سيطر على مناجمها؛ وتداولت عدّة أطراف على امتلاك امتيازها، وأشرفت على استغلالها مجوعة شركات أوربية، تعمل في حقل الصناعة التعدينية، في كل من ألمانيا، فرنسا، إنجلترا وبلجيكا[1].

ففي تلك الفترة، شرع في أعمال البحث، والتنقيب عن المعادن بالجزائر؛ خاصة في قسمها الشرقي، « وابتداء من سنة 1850، شرع مهندس المناجم الفرنسي "فرونال"، في نشر نتائج الأبحاث التي أجراها على المعادن في شرق البلاد. حيث اكتشف حوالي 45 منجما.[2]»

وتزايد في عهد الجمهورية الثالثة،[*] استغلال الأوربيين للمناجم الجزائرية، بشكل كبير. بفضل توفر شروط الاستغلال؛ خاصة منها وجود شبكة سكك الحديد، التي تربط المناطق الداخلية بأهم الموانئ.

فازداد عدد الامتيازات الممنوحة للشركات الاستثمارية الأوربية، وارتفع من 51 امتياز، في مطلع سنة 1898، إلى 69 امتياز في مطلع سنة 1903. كما ازداد، عدد طلبات البحث والتنقيب عن المعادن، من قبل المستوطنين بعمالة قسنطينة. فارتفع من 227 طلب في عام 1897، إلى 545 طلب في سنة 1900. مما دفع نائبا من المستوطنين، أثناء تدخله أمام المندوبية المالية في 11 أيار ـ أيار ـ ماي 1906، إلى طلب رفع نسبة الرسم المفروض على استغلال المناجم، إلى أكثر من 5%، بسبب ارتفاع الأرباح المحققة، في استغلال المناجم في مقاطعة قسنطينة.[3]

وفي سنة 1907، أعطى الحاكم العام "جونار" تعليمات لعمال العمالات، وقادة الأقاليم العسكرية، بإجبار أصحاب الرخص على الامتثال لشروط دفاتر الأعباء،

---

(1) AMBROSI (C.), "Histoire et géographie économiques des grandes puissances à l'époque contemporaine", Delagrave, Paris 1967. p. 261.

(2) شلالي، المرجع السابق، ص. 16.

(*) الجمهورية الثالثة، نظام سياسي ساد في فرنسا خلال الفترة من 4 أيلول ــ سبتمبر 1870 إلى 10 تموز ــ جويلية 1940.

(3) عباد (صالح)، "الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930"، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة 1999، ص. 98–99.

وتقديم أدلّة مادية على نيتهم الواضحة للكشف عن ظروف المنجم الذي يحملون رخصته؛ وسحب رخص الاستغلال منهم إذا لم يباشروا أشغال البحث خلال السنة الأولى من تاريخ الاستفادة.[1]

يمكن تحديد مرحلتان في سياق الغزو الاقتصادي الفرنسي للجزائر: مرحلة الاستكشاف والإنشاء، والتي تمتد من سنة 1865 إلى 1900. وقد: « تميزت بتدفق المحاولات الفردية، وسيطرة غير منظمة على الأراضي الزراعية، والموارد المنجمية. كانت الاكتشافات بطيئة وصعبة، ولكن الإدارة كانت تفضل من خلال التوزيع السخي للامتيازات، استعمارا رأسماليا غير مكلف لميزانيتها.[2]»

ثم مرحلة التوسع والاستثمار، التي تبدأ من سنة 1921 إلى 1930، وتتميز بتنامي إنتاج المعادن، وتصديرها إلى الأسواق الغربية.

لم يكن اكتشاف المعادن نِتاج مجهود مصاغ مسبقا بمنهجية من قبل السلطات الاستعمارية، للتنقيب عن المعادن في الجزائر، بل كان نِتاج الصدفة المحضة. وهذا الكلام يؤكده السخاء في منح رخص التنقيب عن المعادن في بداية الأمر.

بين سنتي 1901 و1902، سمحت التغيرات التي طرأت على الظروف الاقتصادية لاستغلال المعادن، بإمكانية استغلال للمناجم الداخلية البعيدة عن موانئ التصدير، مثل مناجم فوسفات الكويف، وحديد الونزة وبوخضرة، استغلالا صناعيا.[3]

وبعد سنة 1920 هيأت مصلحة المناجم دفاتر الأعباء بغرض فتح مناقصة مناجم المكتشفة حديثا في جبل العنق، وبلاد الهدبة بمنطقة تبسة.[4]

([1]) La Quinzaine coloniale, t. XXI, 10e année (juillet-Déc.), rédaction et administration, Paris, 1907, p. 734.
([2]) DOUGUI (Noureddine), "Etat colonial et entreprises concessionnaires en Tunisie (1890-1940)", les Cahiers de Tunisie, t. 66, n° 161, 3eme trimestre, 1992, p. 4.
([3]) DJEBARI, op-cit., p. 416.
([4]) Ibid, p. 425.

وخلال عقد ثلاثينيات القرن الماضي، تم إحصاء أكثر من 140 امتياز منجمي بالجزائر.[1]

كان الحديد والفوسفات، يمثلان أكثر المعادن أهمية إبان العهد الاستعماري؛ وكانت بقية المعادن، مثل الزنك، الرصاص والنحاس، تحضا بأهمية أقل من حيث الإنتاج والتصدير.[2]

وخلال عشرية خمسينيات القرن الماضي، لاسيما خلال مرحلة الثورة التحريرية، سارعت الشركات المنجمية الأجنبية في عملية فصل المعادن، وتحديد الاستثمار في هذا القطاع، ثم توقيفه.

وبعيد الاستقلال، ترك المستغلون الأجانب العديد من المناجم بعدما حصلوا منها على فوائد جمة. ولم تستمر في النشاط إلا المناجم الناجحة، مثل مناجم الفوسفات والزنك والحديد.

ـ اكتشاف الفوسفات واستغلاله:

توجد المناجم الكبرى للفوسفات في شرق الجزائر. وقد اكتشف الفوسفات في بلادنا قبل تونس والمغرب، وذلك خلال سنة 1873، في منطقة قصر البخاري، بولاية المدية حاليا. اكتشفه طبيب بيطري في الجيش الفرنسي، يدعى "فيليب توماس". وفي عام 1885، اكتشفت المناجم الهامة في شرق الجزائر.

فقد ذكر تقرير الأمين العام للمناجم في الجزائر، المؤرخ في 22 حزيران - جوان 1895، أنه: « بعدما اكتشف السيد توماس مناجم الفوسفات في قفصة، في عام 1885، تم التعرف في تونس وجنوب الجزائر على امتداد 700 كم، من قفصة

(1) ALGERIE, "Atlas historique, géographique et économique", Horizons de France, Editions – Paris 1934, p. 321.
(2) GEOLOGIE D'ALGERIE, "Les ensembles métallo-géniques", [en ligne]. Disponible sur <http://www.anpm.gov.dz/ANPM-Géologie-Algerie/ANPM-GEOLOGIE.htm> (Page consultée le 7 novembre 2007.)

إلى بوغار عند مستويات جيولوجية معينة، على طبقات بها كميات معتبرة من الفوسفات.[1]»

وابتداء من عام 1898، تم تنظيم قواعد البحث عن الفوسفات، واستغلاله بموجب قرار 25 آذار ـ مارس، الذي نص على أن استغلال الفوسفات يجب أن يتم بمقتضى إجارة تمر عن طريق مناقصة عمومية، ودفع حق 50 سنتيم عن كل طن يصدر إلى الخارج.[2]

يتميز الفوسفات الجزائري بجودته العالية، حيث يحتوي على نسبة 63 إلى 70% من المعدن.

كما « يتميز بتحوّله الجيّد عند التصنيع، إلى فوسفات عالي الجودة، ويعطي بسهولة نسبة من الحامض الفوسفوري من 14 إلى 15 %. وهو ما شجع سلطات المستعمرة على إقامة ثلاثة مصانع للفوسفات، بين سنوات 1898 و1912 في عنابة، الدار البيضاء ووهران.[3]»

وكانت أول المناجم التي اكتشفت في الشرق الجزائري، هي مناجم الدكمة، وتارجه الواقعة قرب سوق أهراس،[4] والتي سرعان ما تم التخلي عن استغلالها بسبب تراجع سعر الفوسفات في الأسواق الأوربية، إثر دخول الفوسفات الأمريكي إليها. غير أن الاهتمام به أعيد من جديد، بعدما كلّل التنقيب في منطقة تبسة بالنجاح التام.[5]

سيطرت على إنتاج الفوسفات الجزائري، مؤسستان فرنسيتان كبيرتان هما: *"المؤسسة المنجمية لمزايته"*، التي كانت تستغل منجم مزيته قرب سطيف،

([1]) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 282.
([2]) Ibid, p. 116.
([3]) Cf., FALCK, (Félix), "L'ALGERIE, un siècle de colonisation Française", Editions Notre Domaine Coloniale, Paris, s. d, p. 110 & DJEBARI, op-cit., p. 427.
([4]) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 11.
([5]) Ibid, p. 11.

و"*مؤسسة فوسفات قسنطينة*"، التي كانت تملك مناجم الكويف القريبة من تبسة.

اكتشف الفوسفات في المنطقة مجال بحثنا، بين سنوات 1891 و1893، من قبل "الإخوة برْتنيا(*)"، في كل من بلديات الدير، الكويف وعين كيسة.(1)

وابتداء من سنة 1893، شرع في استخراجه من منطقتي الدّكّمة في ضواحي تبسة، وتارجه بنواحي سوق أهراس.(2)

وفي سنة 1894، دخلت صناعة الفوسفات في الجزائر، مرحلة ازدهار حقيقية، وذلك إثر الشروع في الاستغلال المكثّف لهضبة الدير، ثم جبل الكويف، وعين كيسة بمنطقة تبسة.(3)

وبالنسبة للمنطقة فضاء بحثنا، فإن الفوسفات، كان يوجد بشكل خاص في جبل الكويف، الذي كان أهم وأغنى مناجم الفوسفات في الجزائر. حيث قدرت نسبة الفوسفات فيه بين 60 إلى 70 %.(4)

ومنذ أن تمت المصادقة على عمليات "السيناتوس كونسيلت" في منطقة تبسة، في 16 كانون الأول ـ ديسمبر 1907، افتتحت حقولا جديدة للتنقيب عن الفوسفات، في أقاليمها، وازداد الطلب على رخص التنقيب. حيث تم في اليوم الموالي، تقديم 1000 طلب رخصة للتنقيب عن المعادن في جنوب منطقة تبسة.(5)

وخلال خمسينيات القرن الماضي، عوّلت الإدارة الاستعمارية في الجزائر على ثروات منطقة تبسة الباطنية، لتطوير قطب عنابة الاقتصادي، وكامل الجهة الشرقية للجزائر. فقد ذكر قائد قطاع تبسة العسكري: « أخيرا سيكمل غنى باطن الأرض بالثروات المعدنية، الاستقلال الذاتي لمنطقة عنابة. فالفوسفات ومعدن

(*) كان أولائك الإخوة مستشارين عامين في قسنطينة، وسادة حقيقيين ببجاية وعنابة، بسبب ما يملكونه من أراضي زراعية وعقارات.

(1) AGERON (Ch. R), "Histoire de l'Algérie contemporaine. De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954", t. 2, P.U.F, Paris, 1979, p. 49.
(2) DJEBARI, op-cit., p. 416.
(3) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 100.
(4) AUGUSTIN, op-cit., p. 50.
(5) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 25.

الحديد المتواجدين بكميات تزيد عن الكفاية، ضمنا في الماضي غنى هذه المنطقة المفضلة، وسيساهمان أكثر في المستقبل في التطور المعتبر للجهة الشرقية للجزائر.[1]»

- جدول رقم 1: تطور إنتاج الفوسفات في الجزائر بين 1889-1908.

السنوات	1889	1899	1907	1908
كمية الإنتاج/ طن	961	267.281	344.575	420.000
القيمة/ ألف ف.	49	12.027	9.648	11.760

المصدر: (SCHIFFMACHER, op-cit., p. 2)

ـ منجم الكويف: مُنح امتياز المنجم في بداية الأمر، إلى مستوطن فرنسي يقطن بعنابة، يدعى "بِرْنْنِيا"، لمدّة ثماني عشرة سنة، من قبل بلدية مرسط المختلطة. ثم ردّ إلى "*مؤسسة فوسفات قسنطينة المحدودة*" ذات الأصل الإنجليزي، والمملوكة للسيد "جاكبسون".[2]

قدر احتياطي منجم الكويف بنحو خمسة مليون طن. وكان يستغل سطحيا بنسبة 10 % من الحجم المنتج، وباطنيا بنسبة 90 % من الحجم المنتج. بلغ إنتاجه، في بداية الأمر، حوالي 700 ألف طن. وكان المعدن ينقل عبر خط سكة حديد، متصل بشبكة سكك حديد تبسة-عنابة. ويتم تصديره عبر ميناء عنابة.[3]

في سنة 1894، أعطى استغلال الفوسفات فيه نتائج مقنعة، حيث بلغ 49.693 طن.[4] وفي ذات السنة، أنتجت الجزائر حوالي 6000 طن. ثم تضاعف الإنتاج بعد ذلك بمعدلات كبيرة، وبشكل سريع، بسبب استعمال الفوسفات في قطاع الزراعة بأوربا؛ حيث بلغ 200 ألف طنا بعد ست سنوات.

([1]) Bône et l'Est Algérien: 2^{e} Division d'Infanterie Motorisée et zone Est-Constantinois, document imprimé, s.d., Archives de la wilaya de Constantine, p. 16.
([2]) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 143.
([3]) FALCK, op-cit., p. 110.
([4]) LORIN (Henri), "Les mines et le nouveau réseau ferrée", Annales des sciences politiques, 15 juillet 1905, p. 465.

فأوربا التي كانت تستهلك من الفوسفات، 1,4 مليون طن في سنة 1895، منها 156 ألف طن من الجزائر، زادت معدلات استهلاكها بعد الحرب العالمية الأولى، لتصل إلى 4,4 مليون طن.

وخلال تلك الفترة صارت مناجم كل من جبل الكويف، جبل الدير، وجبل العنق أهم مناجم الفوسفات في الجزائر. وفي سنة 1905، أنتج من الفوسفات، في نواحي تبسة وحدها، 295.880 طن.(1)

ـ جدول رقم 2: تطور صادرات فوسفات مناجم الكويف، كيسة، الدير، بين 1894-1908.

السنوات	1894	1898	1900	1901	1902	1904	1906	1907	1908
الصادرات/ طن	49.693	223.429	235.817	334.750	248.254	301.891	285.875	301.414	298.547

المصدر: (SCHIFFMACHER, ibid., p. 122)



(1) Quinzaine coloniale, t. XVIII, 10e année (Jan-Juin.), rédaction et administration, Paris 1906, p.118.

وإلى جانب منجم الكويف، استغلت في المنطقة فضاء بحثنا، مناج أخرى للفوسفات، تذكر منها: مناجم عين كيسة، ذيبة، وجبل الدير.

ـ **منجمي عين كيسة وذيبة**: كانت تملك هذان المنجمان "*الشركة الفرنسية لفوسفات تبسة*"، التي تأسست في عام 1894. وتم تأجيرهما في 12 أيلول ـ سبتمبر 1893، من قبل بلدية مرسط المختلطة للعقيد "كور" "Corps" لمدة 25 سنة. ابتداء من سنة 1899، ألحق منجمي عين كيسة وذيبة بمؤسسة: "*أومنيوم مناجم الجزائر وتونس*."[1]

ـ **منجم الدير الشمالي**: يقع منجم الدير الشمالي، على بعد 21 كم شمال غرب تبسة، بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية. ويوجد في المنطقة الشمالية لهضبة الدير. منح امتيازه في 16 كانون الأول ـ ديسمبر 1907، إلى محاسب فرنسي يدعى: "جرمان"، لمدّة 50 سنة. يشتمل الامتياز على مساحة تقدر بنحو 2.031 هكتار، منها 1.841 هكتار أراضي عرش. فرض دفتر الأعباء على المستأجر دفع كفالة 100 ألف فرنك، واستخراج 200 ألف طن من الفوسفات كحد أدنى. كما فرض رسما بقيمة 1,5 فرنك عن كل طن. ولم يشرع في استغلاله إلا بعد مدة. كان معدنه يستخرج من أنفاق باطنية، وتقدر نسبة الفوسفات الصافي فيه، بين 65 و70 %.[2]

ـ **منجم الدير الجنوبي**: يقع منجم الدير الجنوبي، بدوار قوراي، دائرة مرسط حاليا، ويبعد عن مدينة تبسة بحوالي 16 كم، ويرتبط بخط بسكة حديد تبسة ـ سوق أهراس بخط حديدي طوله 6 كم.

أجّر منجم الدير الجنوبي مدّة 18 سنة، من بلدية مرسط المختلطة، لأرملة فرنسية تدعى "الابورت". ثم حلّت محلها الشركة الانجليزية "*مؤسسة الإخوة كروكستون*" الاسكتلندية. وبعد ذلك آل إلى شركة فرنسية تدعى "*مؤسسة فوسفات*

---

(1) SCHIFFMACHER, op-cit., pp. 139-140.
(2) Ibid, pp. 140-141.

الدير"، والتي بعدما امتلكت منجم الفوسفات بقلعة السنام الكبير في البلاد التونسية، ركّزت كل جهودها فيه، وأوقفت استغلال المنجم الجزائري في مطلع سنة 1909، بحجّة أنه صار غير مُجز، بعدما تراجعت أسعار الفوسفات في سنة 1902، نتيجة المنافسة الأمريكية.(1)

كان الفوسفات المستخرج منه، يهيأ بتجفيفه داخل فرن للجير، ثم يسحق. بعد ذلك ينقل إلى محطة بولحاف، الواقعة ضمن خط سكة حديد سوق أهراس- تبسة، إلى غاية ميناء عنابة.

وكان يستخرج منه نوعان من المعدن التجاري، الأول تتراوح نسبة الفوسفات الصافي فيه بين 58 إلى 63 %، والثاني بين 63 و70 %.(2)

توقف منجم الدير عن الإنتاج منذ سنة 1912، كان يشغل 3000 عاملا. وكان إنتاجه يصل إلى نحو 700 ألف طن، ويصدر بأكمله عبر ميناء عنابة، الذي كان الأول في تصدير الفوسفات في الجزائر.

ـ جدول رقم 3: تطور إنتاج الفوسفات في منجم الدير الجنوبي.

السنوات	الكمية المسلمة / ألف طن	الفائدة الصناعية / ف.
1900	80	700.997
1902	90	304.493
1903	80	129.146
1904	79	62.100
1905	79.5	44.635
1906	68.6	-
1907	42	-
1908	49	165.924

المصدر: (SCHIFFMACHER, ibid, p. 142.)

(1) Idem.
(2) Ibid, p. 142.

لقد نشط الإنتاج الجزائري للفوسفات بشكل كبير، بفضل حاجيات الزارعة الأوربية المرتفعة باستمرار. ففي بداية القرن العشرين، كان الفوسفات الجزائري، يصدر بشكل خاص إلى ألمانيا (91.000 طن في 1907)، وإنجلترا (48.000 طن)، وإسبانيا (34.000 طن)، وهولندا (26.008 طن)، والنمسا-المجر (18.800 طن).[1]

وفي عام 1928، صدرت الجزائر حوالي، 820 ألف طنا من الفوسفات، بقيمة 57 مليون فرنك.[2] وهو ما عادل نسبة 8,5 % من الإنتاج العالمي لهذا المعدن. وستظل هذه المساهمة الضعيفة إلى غاية الاستقلال.[3]

ـ جدول رقم 4: مقارنة إنتاج الفوسفات بالكويف مع بقية المناجم الجزائرية خلال سنوات 1913-1928.

المنجم	الإنتاج بالطن				
	1913	1925	1926	1928	1928
برج غدير	49.594	16.945	19.244	26.345	21.587
مزايته	91.549	79.994	107.577	115.758	96.397
توكفيل	26.652	16.018	9.700	4.845	-
جبل الكويف	203.139	702.159	792.834	772.160	699.090

المصدر: (FALCK, op-cit., p. 111)

وبسبب ضعف الصناعات التحويلية إبان العهد الاستعماري، كان يستغل محليا نحو 70 ألف طن من الفوسفات سنويا؛ بينما تصدر بقية الكمية إلى العديد من البلدان الأوربية، منها فرنسا (ثلث الإنتاج)، إيطاليا، إنجلترا، ألمانيا ... الخ. وكان يدر على خزينة المستعمرة حوالي 60 مليون فرنك سنويا، تضاف إليها 6 مليون فرنك مداخيل صادرات الفوسفات المصنّع.

ولكن ظهور فوسفات الولايات المتحدة الأمريكية في السوق الأوربية، وتسببه

([1]) SCHIFFMACHER, Ibid, , p. 25.
([2]) FALCK, op-cit., p. 111.
([3]) DJEBARI, op-cit., p. 425.

في انهيار الأسعار أدى إلى توقف الاستغلال في الجزائر المستعمرة.

بعد الحرب الأولى، عرف الإنتاج السنوي للفوسفات نموا حقيقيا، حيث انتقل في الفترة من 1920-1930، من 40 ألف طن، إلى مليون طن.(1) بينما عرف تراجعا طفيفا في الفترة بين 1939-1950؛ حيث تراجع الإنتاج من 2940 طن إلى 2570 طن، وذلك بسبب الحرب العالمية الثانية، وانعكاساتها السلبية على الدول الموردة للفوسفات.(2)

كما أن ضعف قدرات خط سكة الحديد، الرابط بين سوق أهراس وتبسة، على شحن الفوسفات بكميات كبيرة بسبب ضيقه، قلّص من استغلال هذا المعدن لفترة طويلة. وسبّب التأخر في إنجاز خط سكة الحديد بين تبسة وعنابة، عدم تصدير فوسفات جبل العنق طيلة عشرات السنين.(3)

في سنة 1954، احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في إنتاج الفوسفات، وبلغ إنتاج منجم الكويف، 682.083 طنا، وهو ما عادل 90 % من الإنتاج الوطني. ثم تراجع الإنتاج بشكل طفيف في سنة 1955، إذ بلغ 668 ألف طنا،(4) بسبب تأثيرات العمليات الفدائية التي طالت خط سكك الحديد الناقل للمعادن، بين تبسة وعنابة.

وبين سنتي 1958-1959، كانت إسبانيا من أكبر موردي الفوسفات الجزائري. ثم توقفت عن الاستيراد بعد شروعها في استغلال المناجم الكائنة في الصحراء الغربية، التي كانت تحتلها.(5)

(1) بن اشنهو (عبد اللطيف)، "تكون التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي: 1830–1962"، تر. نخبة من الأساتذة، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1979، ص. 164.

(2) التقرير العام لمشروع قسنطينة، ص. 150، ورد في بن أشنهو، المرجع نفسه، ص. 339.

(3) BRIVES (A.), "Contributions à l'étude des gîtes métalliques de l'Algérie", Publications de la Faculté des Sciences d'Alger, 1918, p. 41.

(4) GENDARME (René), "l'Economie de l'Algérie. Sous-développement et politique de croissance", librairie Armand Colin, Paris 1959, p. 21.

(5) I. N. P. E. D, op-cit., p. 156.

وبعد استغلال مكثف للفوسفات طيلة 60 سنة، بدأ منجم الكويف في النضوب. حيث استنزفت طبقاته الأربع العليا، بينما استغلت الطبقة الخامسة الأكثر عمقا في عهد الاستقلال.

وإلى غاية تأميم المنجم في سنة 1966، كانت الصادرات تمثل 90 % من الحجم الكلي للمعادن المنتجة. فمنذ سنة 1962، لم يعد استخراج الفوسفات به مربحا، وتراجعت وتيرة التصدير.

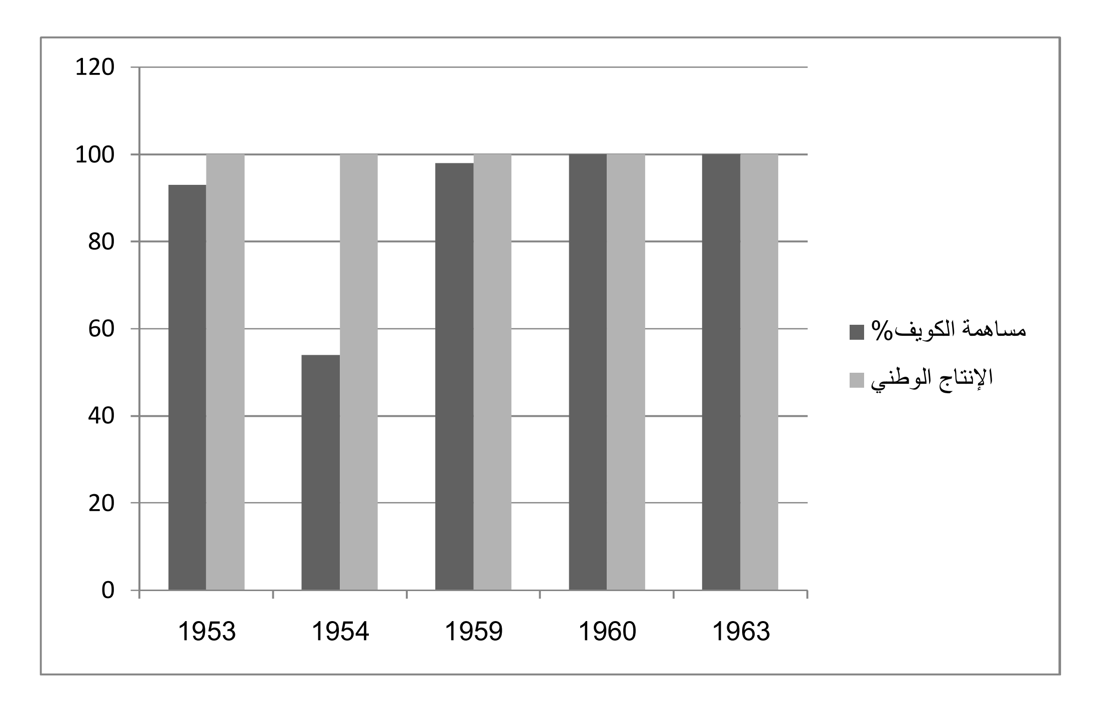
غير أن الأبحاث، والتنقيب عن الفوسفات، التي تمت في جنوب تبسة، في مناطق مشابهة له جيولوجيا، أظهرت وجود فوسفات بجودة عالية، واحتياط كبير في جبل العنق.(1)

ـ جدول رقم 5: نسبة مساهمة منجم الكويف من الإنتاج الوطني للفوسفات.

السنة	إنتاج الكويف/ طن	نسبة مساهمة الكويف في الإنتاج الوطني	ملاحظات
1953	575.322	% 93	عودة الإنتاج
1954 1959	498.414 560.947	% 54 % 98	تراجع بسبب آثار ثورة التحرير الوطني
1960	563.047	% 100	غلق منجم مزايتة في سنة 1959
1963	348.144	% 100	غلق مؤقت لمنجم الكويف، ثم عودة استغلاله من قبل "*مكتب الأبحاث المنجمية*."

المصدر: (I. N. P. E. D, op-cit., p. 150.)

(1) Bône et l'Est Algérien, op-cit., p. 17.



يتبين من الجدول رقم 2، أن منجم الكويف كان وإلى غاية تأميمه، يمثل المنجم الأكثر إنتاجا للفوسفات في الجزائر. ويمكننا من خلال ذلك، تحديد ثلاث فترات هامة في نشاطه الإنتاجي، هي:

فترة 1945-1953، التي ارتفع فيها الإنتاج بفعل عودة النشاط الصناعي في أوربا، وتطوير الاستغلال في الكويف.

وفترة 1954-1963، التي انخفض فيها الإنتاج بفعل اندلاع ثورة التحرير الوطني، وصعوبة تصريف المعدن عبر خط سكة حديد تبسة-عنابة، ورحيل الإطارات الأجنبية، وتسريح العديد من العمال الجزائريين.

ففي سنة 1954 بدأ الإنتاج الكلي للبلاد يتراجع بانتظام. حيث انتقل من 773.500 طن في سنة 1954، إلى 384.144 طن في سنة 1962. و ابتداء من سنة 1960، بدأ إنتاج منجم الكويف يتقهقر.

ثم فترة 1964-1967، التي عاد فيها المنجم للإنتاج مجددا في شهر آذار ـ مارس 1964، تحت إشراف "*المكتب الجزائري للبحث المنجمي*"، بعد أن أغلقته "*مؤسسة مناجم الفوسفات*" في سنة 1963، ولمدة ثلاثة أشهر، بذريعة نفاد المنجم، وسرحت 985 عاملا، ثم تخلت عن عقد الامتياز وانسحبت من الجزائر.

من جهة أخرى، أجرت "*مؤسسة فوسفات قسنطينة*" دراسات منذ سنة 1955 في جبل العنق، الواقع على بعد 10 كم في جنوب بلدية بئر العاتر الحالية، للتنقيب عن الفوسفات، تحسبا لنفاد مخزون الكويف؛ وخلال عام 1959، سارعت من وتيرة أبحاثها في المنطقة فضاء بحثنا.

يتشكل المنجم من سبع طبقات معدنية. يتراوح سمك معدنه الخام بين 30 و33 متر، وتقدر نسبته في المتوسط، بين 50 و56 %. بدأت الأشغال في الحقل خلال سنة 1962، حيث قدرت احتياطاته بحوالي 500 مليون طن.

وفي سنة 1964، شرع في إنجاز خط سكة الحديد لربطه بشبكة تبسة، وفي عام 1967، بدأ الحقل في الإنتاج تحت إشراف "*شركة جبل العنق*"، التي أمّمت في شباط ـ فيفري 1973.(1)

ـ اكتشاف معدن الحديد واستغلاله:

يعد الحديد المعدن الأكثر انتشارا في الجزائر؛ وكان يستغل في مناجم موزعة على كامل جهاتها الشمالية.

ففي مطلع القرن الماضي، أشار جرد أعد من قبل مصلحة المناجم التابعة لحكومة الجزائر العامة، إلى وجود أكثر من 150 منجم للحديد، موزّعة بشكل غير متساوٍ عبر التراب الوطني، منها 93 منجما بالشرق الجزائري. وتأتي مناجم الونزة من حيث الأهمية، في مقدمة تلك المناجم. وهو دليل على غنى باطن الأرض الجزائرية بمختلف المعادن.

(1) BENJELID, op-cit., p. 184-185.

كانت مناجم الشرق الجزائري، تحتل المرتبة الأولى في إنتاج الحديد، وتساهم بنصف الإنتاج الجزائري، حوالي ثلاثة ملايين طن؛ وكانت مناجم الونزة وبوخضرة توفر ثلاثة أرباع تلك الكمية.(*)

يوجد معدن الحديد بأشكال مختلفة، وأعماق متفاوتة، ويستخرج بحسب عمقه، واتجاه عروقه، فيكون إما باطنيا أو سطحيا؛ ويستغل ثلثي معدن الحديد في الجزائر باطنيا، وهو ما يجعل إنتاجه منخفضا بسبب مشاكل صعوبة استخراجه.

أما المناجم ذات الاستغلال السطحي، مثل مناجم الونزة، فرغم قلة عددها، إلا أن استخراج المعدن فيها يكون سهلا، وإنتاجها يبلغ ضعفي إنتاج النوع الأول.

لقد شُرع في استغلال معدن الحديد في الجزائر منذ عام 1865، وذلك باستغلال مناجم بني صاف، عين مُقْره وغيرها.

ولم يكن إنتاج الحديد الخام مرتبطا بأي تصنيع محلي، إذ كان تابعا لمجالات التصريف الخارجية، حيث كان يوفر للصادرات أكبر كمية حمولة. ففي سنة 1870، صدّرت الجزائر 168.421 طن من الحديد، بقيمة 3.459.000 فرنك.(1)

وابتداء من عام 1899، ازداد الطلب على خام الحديد في الأسواق الدولية. وفي عام 1906، ارتفعت أسعاره إلى 11,25 فرنك للطن الواحد. وفي عام 1907، بلغ إنتاج الجزائر من الحديد 921 ألف طن، وزادت صادراته، بفضل استغلال مناجم جديدة منه.(2)

وبين سنوات 1902-1907، تضاعفت قيمة معدن الحديد الجزائري المصدّر، من 5,5 مليون إلى 10,9 مليون فرنك. وخلال فارة ما بين الحربين، تراجع الطلب على معدن الحديد، بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة 1929، ولكن قبيل قيام

(*) كانت منطقة الغرب الجزائري تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الحديد، بطاقة إنتاجية سنوية قدرت بنحو 600 ألف طن، كانت تستخرج من ستة مناجم تقع في منطقة بني صاف. بينما احتلت المنطقة الوسطى، المرتبة الثالثة، بإنتاج نحو 450 ألف طن سنويا، نصفها كان يستخرج من منجم زكّار.

(1) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 23.

(2) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 258.

الحرب تضاعف سعره مرتين عما كان عليه في سنة 1926، بسبب السباق نحو التسلح الذي شهدته الدول الأوربية الكبرى قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث قفز من 60 إلى 120 فرنك. كما تراجع بين سنوات 1954-1958، بفعل تداعيات ثورة التحرير الوطني، وانحسار سوق التعدين الدولية.(1)

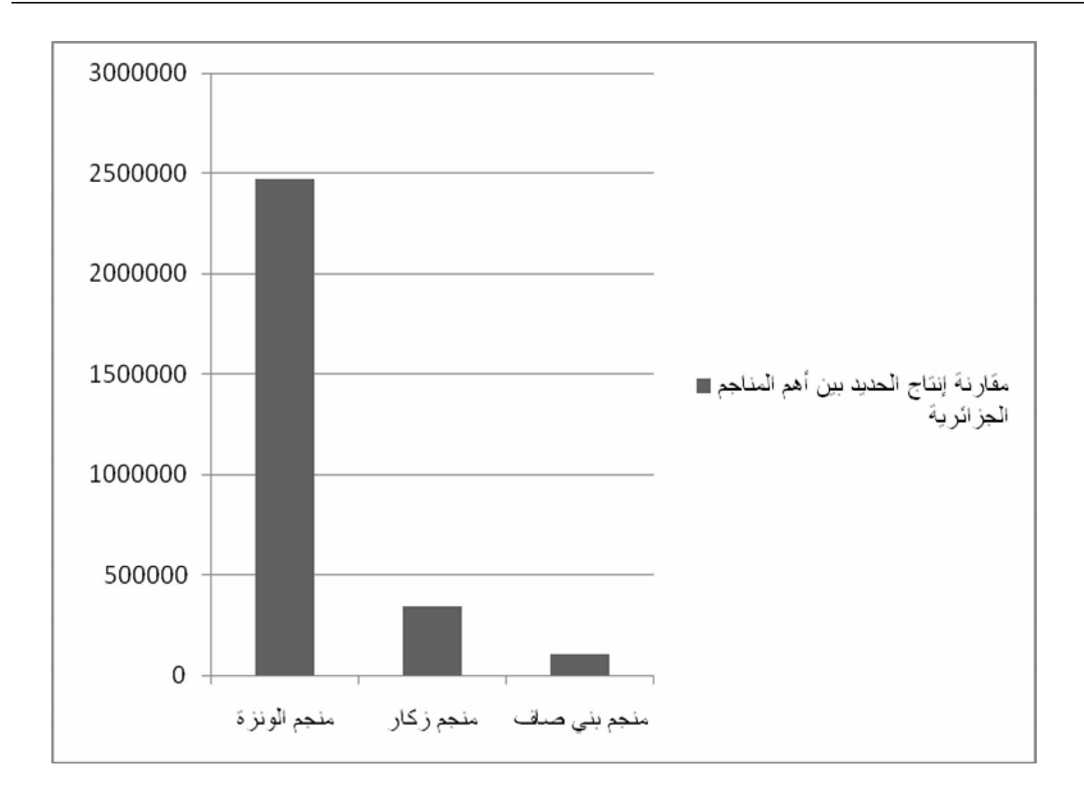
كما صارت عقود البيع تشترط أكثر فأكثر ارتفاعا كبيرا في نسبة الحديد في المعدن. فعلى سبيل المثال في سنة 1958، كان المعدن الخام يحتوي بين 58 و59 % من الحديد. وبذلك تم استغلال الطبقات الأكثر غنى بالحديد بشكل فاحش، وعلى حساب بقية الطبقات، وهو ما أدى في المدى المتوسط إلى تراجع سريع وكبير في مردود المناجم.(2)

ـ جدول رقم 6: مقارنة إنتاج معدن الحديد بين أهم المناجم الجزائرية سنة 1953.

المنجم	الجهة	كمية الإنتاج/ طن	% من الإنتاج الوطني
الونزة	الشرق	2.469.957	72,89
زكار	الوسط	346.003	10,21
بني صاف	الغرب	106.512	3,14

المصدر: (GENDARME, op-cit., p. 85)

(1) I. N. P. E. D, op-cit., p. 120.
(2) Ibid, p. 132.



وتوجد أهم مناجم الحديد في الجزائر بجبل الونزة؛ ويعود تاريخ بداية التنقيب عن معدن الحديد فيه إلى سنة 1878. حيث أصدرت السلطات الاستعمارية، في 26 شباط ـ فيفري، مرسوما يرخص لمستوطن من عنابة، يدعى "ريقوتيي"، البحث عن معدن الحديد بجبل الونزة، واستغلاله.(1)

ولم يشرع في استغلال مناجم الونزة إلا في سنة 1921، في المناطق الغنية بالمعدن، والتي كانت تقدر بنسبة 57 %؛ وفي عام 1924، بلغ إنتاجها نحو 600 ألف طن. وكان الإنتاج موجها خصيصا إلى التصدير، ومرتبط بالطلب الأوربي، وبالأسعار الدولية للحديد.

(1) عرف استغلال مناجم الونزة خلافات قانونية بين أصحاب الامتياز، وحكومة الجزائر، وانتقل الأمر إلى حكومة باريس والبرلمان الفرنسي، وعرف في الأدبيات القانونية الفرنسية باسم: "مسألة الونزة". للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، أنظر: شلالي، المرجع السابق، ص. 26–31.

وبفضل استغلال مناجم الونزة، عرف إنتاج معدن الحديد في مستعمرة الجزائر، انطلاقة معتبرة خلال السنوات اللاحقة.[1]

ويعرف معدن حديد الونزة وبوخضرة، بجودته العالية في أوساط منتجي الحديد والصلب. فهو « يتشكل من نتوءات أكسيد الحديد الطبيعي، ولا يحتوي على الفوسفور، ويوفر معدن خال من الأجسام المضرة. وغني بنسبة 57% بالحديد، مما يجعله أفضل من حديد منطقة الألزاس واللورين الفرنسية (40 %). وهو مصنف ضمن فئة الحديد المعروفة باسم حديد السويد، التي تحتوي على نسبة من الحديد، تتراوح بين 60 إلى 65 %.[2]»

ـ **منجم بوخضرة**: كان أول من حصل فيه على رخصة التنقيب عن معدن الزنك والرصاص، واستغلاله، مستوطن فرنسي يدعى "بيـرو"، في سنة 1896. وفي سنة 1900، تنازل هذا الأخير عن حقوقه لمستوطن آخر يدعى "تدرو"، فقدم طلب الحصول على امتياز الاستغلال، ونال بموجب قرار 7 أيلول ـ سبتمبر 1901، حق امتياز استغلال مناجم الزنك، والرصاص، والمعادن المرتبطة بها في محيط 1220 هكتار. وفي 5 آب ـ أوت 1903، أبرم عقدا مع شركة "*مكتة الحديد*"،[*] ملكها بموجبه الامتياز، وتنازل لها عن جميع حقوقه في التنقيب عن تلك المعادن.[3]

وابتداء من سنة 1918، شرع في استغلال منجم بوخضرة سطحيا في قسمه الشمالي، وهو قسم غني بالحديد وسهل الاستغلال. يحتوي المنجم في المتوسط على 57 % من معدن الحديد. وقدرت احتياطاته بنحو 20 مليون طن. يتكون المنجم من قسمين: قسم جنوبي باطني، وقسم شمالي سطحي، وهو الأهم من حيث الإنتاج، حيث، يصل سمك عروق المعدن فيه إلى 150 متر.

---

(1) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 163.

(2) DJEBARI, op-cit., p. 420.

(*) تعرف هذه الشركة باسم: *شركة مقته الحديد لمعادن الحديد الممغنط*". كانت تملك امتياز استغلال العديد من المناجم في الجزائر، ويعود لها الفضل في اكتشاف معدن الحديد بجبل بوخضرة. انظر: شلالي، المرجع السابق، ص. 22.

(3) BALDACCI (Aimé), "L'Algérie et la question de l'Ouenza", imprimerie officielle, Alger, 1947, p. 40.

وفي 29 آب ـــ أوت 1925، تم التوقيع بين حكومة الجزائر العامة، و "*شركة حديد الونزة*"، على اتفاقية ودفتر أعباء امتياز استغلال مناجم بوخضرة، في محيط حوالي 2198 هكتار. وكلفت الشركة بتعويض "*شركة مكته الحديد*" عن الأشغال التي أنجزتها في بوخضرة، وربط المنجم بخط سكة حديد تبسة – سوق أهراس، وإقامة التجهيزات الميكانيكية الخاصة بالاستغلال في ظرف خمس سنوات، ودفع رأسمال مساعد للمستعمرة لشراء عربات القطار بقيمة ثلاثة ملايين فرنك.(1)

تضاعف إنتاج الحديد في فرنسا، بين سنوات 1900-1916، أربع مرات. ومثلت المناجم الجزائرية نصف المناجم المستغلة، وساهمت تقريبا بنصف الكمية المنتجة. ووفرت مناجم الونزة، ثلاثة أرباع تلك الكمية. فبفضل استغلال مناجم الونزة تطور إنتاج الحديد في الجزائر، تطورا معتبرا.(2)

وبعد الحرب العالمية الثانية، صارت الجزائر منتجا مهما لمعدن الحديد في العالم، بفضل زيادة الطلب الأوربي عليه. حيث شرعت بلدان أوربا الغربية، التي استفادت من "*مشروع مارشال*" في إعادة بعث نشاطها الصناعي، وتجديد منشآتها القاعدية التي خربتها الحرب.

ففي عام 1952، « تخطى الإنتاج الجزائري، عتبة ثلاثة مليون طن، وبلغ في سنة 1955 مستوًى قياسيا، لم تعرفه الجزائر إلا بعد عملية التأميم سنة 1966، عندما اندمجت الصناعات التعدينية كليا، في الاقتصاد الوطني، لتصير وسيلة وأداة هامة في التحكم في النمو.(3)»

(1) Ibid, pp. 57-59.
(2) BRIVES, op-cit, p. 50.
(3) DJEBARI, op-cit., p. 421.

وخلال سنتي 1958-1959، شهدت السوق الدولية للمعادن تراجعا، كما صارت عقود البيع تشترط أكثر فأكثر ارتفاعا كبيرا في نسبة الحديد في المعدن. ومع ذلك ظل الطلب على معدن الحديد الجزائري مرتفعا، بفضل جودته. فعلى سبيل المثال، بلغت نسبة الحديد في عام 1958، بين 58 و59 %.

وبذلك تم استغلال الطبقات الأكثر غنى بالحديد بشكل فاحش، وعلى حساب بقية الطبقات، وهو ما أدى في المدى المتوسط إلى تراجع سريع وكبير في مردود المناجم. وابتداء من سنة 1967، ارتفع الإنتاج بشكل كبير حيث بلغ 3,5 مليون طن بالنسبة للونزة وبوخضرة، و200 ألف طن بالنسبة لمنجم خنقة الموحاد.[1]

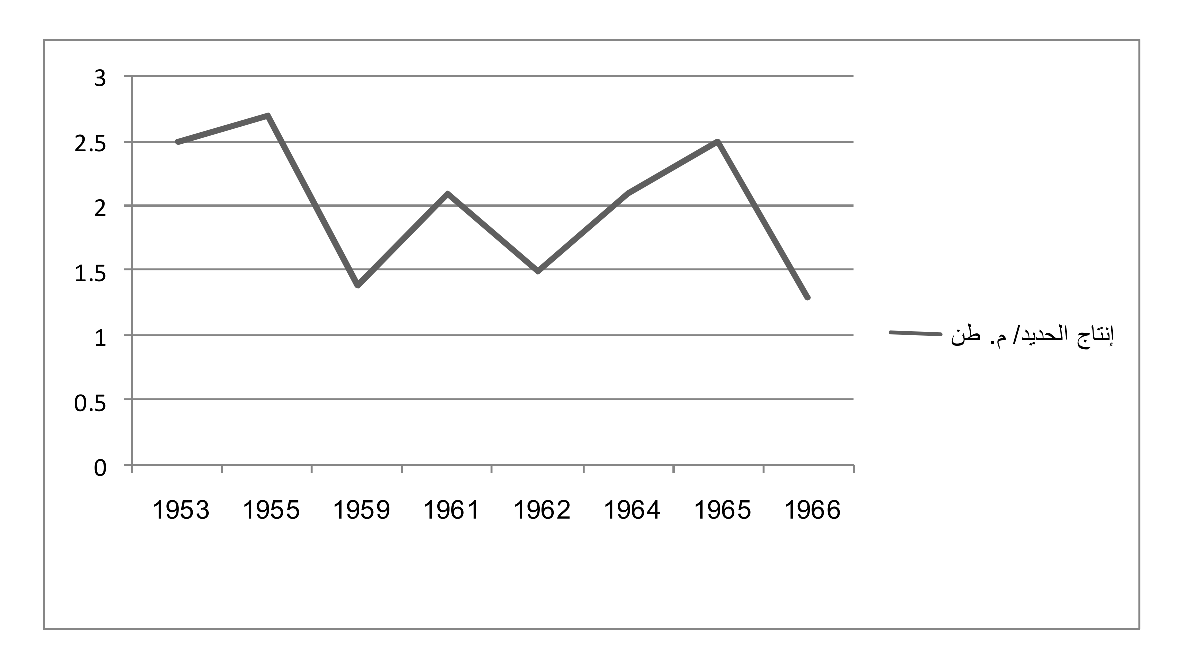
فكما يظهر في الجدول أسفله، حصل تذبذب في إنتاج معدن الحديد في مناجم الونزة وبوخضرة خلال الفترة المشمولة بالدراسة في هذه الأطروحة. فقد تراجع إنتاج خام الحديد بشركة حديد الونزة بين سنوات 1955-1959، بنحو 1.377.000 طن؛ وبنحو 626.000 طن، في سنة 1962؛ و1.258.000 طن في سنة 1966.

ـ جدول رقم 7: تطور إنتاج الحديد في مناجم الونزة وبوخضرة بين 1953-1966.

السنة	الإنتاج/ طن	ملاحظات
1953	2.469.957	
1955	2.737.737	
1959	1.361.666	انحسار الطلب في السوق العالمية
1961	2.133.601	
1962	1.505.544	الاستقلال الوطني
1964	2.171.934	
1965	2.539.119	
1966	1.281.920	تأميم المناجم

المصدر: (I.N.P.E.D, op-cit., pp. 132-133.)

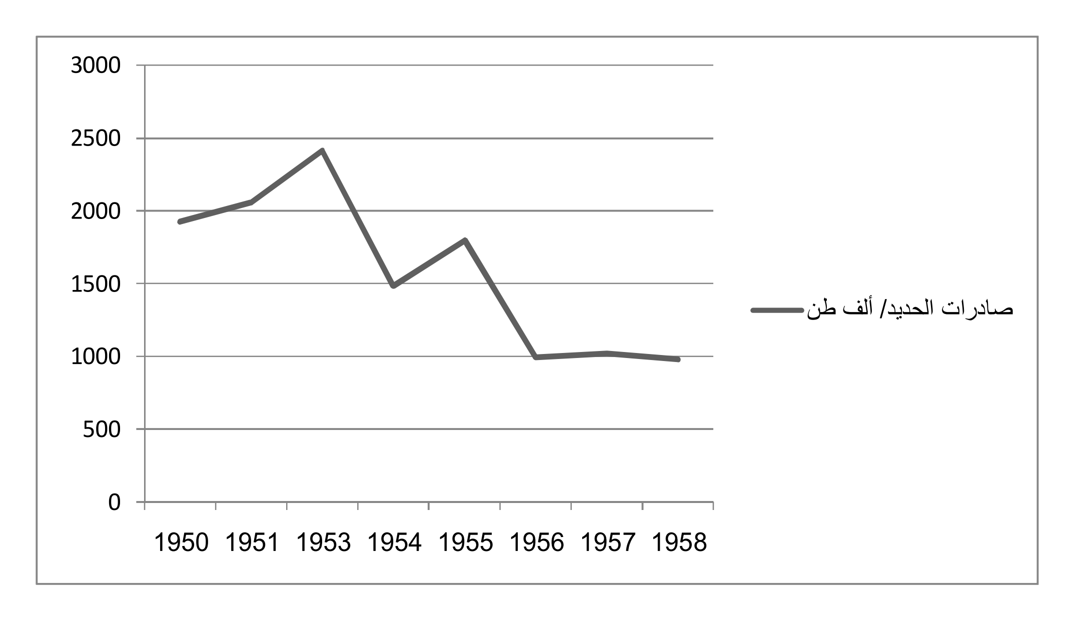
(1) I. N. P. E. D, op-cit., p. 132.



ـ جدول 8: تطور صادرات حديد مناجم الونزة بين 1950-1958.

السنوات	1950	1951	1953	1954	1955	1956	1957	1958
التصدير/ ألف طن	1923	2057	2412	1482	1797	992	1022	978

المصدر: (O.Z + B.K: 1950-1958 – Mouvement des Minerais)



وبالإضافة إلى مناجم الحديد بالونزة وبوخضرة، توجد بالمنطقة مجال بحثنا، مناجم أخرى لإنتاج الزنك والرصاص، والنحاس. نذكر منها:

ـ منجم خنقة الموحاد: اكتشف منجم خنقة الموحاد، في عام 1904؛ حصلت على رخصة التنقيب فيه عن معادن الزنك، الرصاص، والحديد، "*مؤسسة مكته الحديد*"، بتاريخ 5 أيار ـ ماي 1909. ولم يشرع في استغلاله إلا في سنة 1950. تم التركيز على الاستغلال السطحي لطبقة واحدة من خام المعدن غنية بالحديد، تحتوي على عروق، يتراوح سمكها بين 3 إلى 15 متر.(1)

شرع في تصدير الزنك المستخرج منه إلى بلجيكا، إنجلترا وألمانيا، بعد مدّة قصيرة من تصدير الحديد. وزادت أهميته، منذ عام 1907. ثم صار الإنتاج يصدر بكامله إلى إيطاليا، التي كانت تستخدمه في تنمية إقليم "ميزوجيورنو"(*). أما معدن الحديد فيشبه في تكوينه، معدن حديد مناجم الونزة، وبوخضرة، إلا أنه كان ينتج بكميات أقل.(2)

ـ منجم القنقيط: اكتشف في عام 1904، منجم القنطيط على بعد بضع كيلومترات من الشريط الحدودي الجزائري التونسي، في منطقة صعبة الولوج، محاطة اليوم بألغام زرعها جيش الاحتلال الفرنسي إبان فترة الثورة التحريرية. شرع المنجم في الإنتاج عام 1917، وأغلق أبوابه في عام 1980، حيث أحيل بعض عماله على التقاعد، بينما نقل البعض الآخر إلى منجم بوخضرة.

وفي أيار ـ ماي 2006، أعيد فتحه من قبل " *المؤسسة الوطنية للحديد والفوسفات*". يتميز خام حديده بنوعية جيّدة، تقترب من نوعية مناجم البرازيل.(3)

ـ منجم المسلولة: يعد منجم المسلولة الواقع في بلدية المسلولة، دائرة العوينات الحالية، من المناجم الهامة لإنتاج معدن الرصاص في الجزائر. ففي عام 1891، تحصلت شركة فرنسية تدعى: "*مؤسسة مناجم وسطه ومسلولة*" على امتياز ذلك

(1) I. N. P. E. D, ibid, p. 129.

(*) تضم منطقة "ميزوجيورنو" كل من جنوب شبه جزيرة إيطاليا، وجزيرتي صقلية وسردينيا. وتتميز بتخلفها النسبي عن بقية المناطق الإيطالية.

(2) BENJELID (Abed), "L'Emploi dans les mines au sud-est constantinois", Les Cahiers du C. E. R. E. S, série Géographie. Actes du colloque de géographie maghrébine, tome 2, l'industrialisation au Maghreb, Tunis 1980, p. 185.

(3) الشروق اليومي، الخميس 4 أيار ــ ماي 2006، العدد 1677، ص. 6.

المنجم، بموجب قرار صدر في 13 آذار ـ مارس. ضم الامتياز مساحة 273 هكتار.(1)

كان المعدن ينقل، بعد استخراجه وفرزه، إلى مغسلة العوينات لتنظيفه. ثم يشحن إلى ميناء عنابة، عبر خط سكة حديد تبسة-سوق أهراس-عنابة، ليصدر إلى فرنسا. وكان استخراج المعدن يتم سطحيا، وداخل أنفاق.

عرف إنتاج الرصاص في الجزائر انحسارا، بعد فترة ازدهار، بين سنوات 1881-1892. ثم عاد ليتحسن. وكان يصدر على وجه الخصوص، إلى كل من بلجيكا وألمانيا.

وفي سنة 1909، شغّل منجم المسلولة حوالي 497 عامل. وفي سنة 1955، أنتج حوالي 3840 طن من كبريتيد الرصاص الطبيعي، و 2626 طن من الرصاص. وكان يعمل به حوالي 117 عاملا.(2)

ـ جدول رقم 9: تطور إنتاج الزنك في منجم المسلولة: 1906-1909.

السنوات	1906	1907	1908	1909
كمية الإنتاج/ طن	2.800	5.000	5.287	7.386

المصدر: (SCHIFFMACHER, op-cit. p. 84)

ـ جدول رقم 10: تطور إنتاج الرصاص في منجم المسلولة بين 1870-1927.

السنوات	1870	1881	1888	1897	1905	1907	1913	1927
كمية الإنتاج/ طن	3360	10.312	43.989	2.422	9.876	20.981	15.002	10.300
القيمة/ ألف فرنك	887	1.805	6.598	242	1.698	3.252	2.324	1.595

المصدر: (FALCK, op-cit., p. 115.)

(1) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 84.
(2) GENDARME, op-cit., p. 216.

المبحث الثالث: أهمية المناجم في اقتصاد الجزائر المحتلة.

ذكر أحد الباحثين الفرنسيين بخصوص أهمية المناجم في اقتصاد الجزائر إبان العهد الاستعماري، أن: « الشركات التجارية، والمزارع أو الشركات النقل، ليست هي من يحقق معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعا، بل هي الشركات المنجمية والصناعية.[1]»

لقد حوّل قانون 11 كانون الثاني - جانفي 1851، الذي ألغى الحواجز الجمركية بين مستعمرة الجزائر وفرنسا، الأولى إلى ملحقة تجارية للثانية؛ تورد منها المواد الخام، وتصدر إليها المنتجات المصنعة.[2]

ومنذ بداية السيطرة الاستعمارية على الجزائر، ضمت المناجم إلى أملاك الدولة؛ وفي أواخر القرن 19 م، مثّل قطاع الصناعات الاستخراجية ميدانا مفضلا لتوسع الرأسمال الفرنسي فيها؛ رغم أن الأوساط المالية الفرنسية، لم تنجذب إليها بشكل كاف.[3]

وبعد أن صدر في عام 1919، قانون يحدّد مدة الامتياز في قطاع المناجم، ويؤسس لحقوق ضريبية، منحت العديد من المناجم للرأسمال الفرنسي في شكل امتيازات؛ وفي عام 1927، حدّدت نسبة مساهمة الحكومة العامة في أرباح شركات التعدين بنحو 5 % من رأس مالها.[4]

واضطرت الإدارة الاستعمارية، التي انشغلت بمنح سلطتها قاعدة مادية دائمة، إلى إقامة نوع جديد من العلاقات مع النخب المالية الفرنسية. إذ يتبين من تحليل بعض مواثيق الامتيازات، وجود تقاسم للمهام بينها وبين مؤسسات التعدين الخاصة.

([1]) MARSEILLE (J.), "Empire colonial et capitalisme français (1880-1950) : histoire d'un divorce", doctorat d'état es-lettres, université Paris 1er, 1984, p. 364.

([2]) أجرون (شارل روبير)، "تاريخ الجزائر المعاصرة"، تر. عيسى عصفور، ط.2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص. 52.

([3]) DOUGUI, La naissance d'une grande entreprise .., op-cit., p. 123.

([4]) DJEBARI, op-cit., p. 416.

فسلطات الاحتلال، كانت تتولى تحديد الإطار القانوني، وتوجيه النشاطات، وضمان جزء من الاستثمارات الضرورية؛ في المقابل، كانت مؤسسات التعدين تلتزم بالشروع في استغلال المناجم، وتهيئتها.[1]

وكانت النتيجة، أن حققت مؤسسات الامتياز في قطاع الصناعات الاستخراجية، فوائد جمّة من وضع احتكاري بالأساس، وبالغت في فوترة خدماتها؛ والأسوأ من ذلك، حمّل الدعم المالي، الذي استفادت منه، ميزانية الجزائر أعباء مالية لا مبرر لها، سوى ضرورة إدامة نفوذ فرنسا الاقتصادي في الجزائر.

بمعنى آخر، كان دافع الضريبة الجزائري مَدينا بنقل قسما من الدخل المحلي لصالح الشركات الخاصة الكائن مقرها في فرنسا.[2]

كما أن إنتاج المعادن، كان يمثل من خلال الأجور التي يحصل عليها عدد كبير من العمال الجزائريين الفقراء، والعتالين في موانئ الشحن، وعمال سكك الحديد، والسفن، والفوائد التي يحققها لشركات امتياز المناجم، وشبكات سكك الحديد، ومؤسسات الملاحة البحرية، والرسوم المدفوعة لميزانية الجزائر، قيمة اقتصادية واجتماعية هامة جدا.[3]

في بداية فترة الثورة التحريرية، كانت للرأسمال المنجمي الفرنسي في الجزائر، فوائد أكثر أهمية مما لديه في المغرب وتونس، وفي نهايتها صارت له فوائد أكثر أهمية مما لديه في إفريقيا السوداء.

وبالرغم من هذا، شرعت الشركات العاملة في هذا القطاع، بعد قيام الثورة، بالاستثمار خارج الجزائر. فعلى سبيل المثال، حوّلت "*مؤسسة فوسفات قسنطينة*"، ابتداء من سنة 1955، استثماراتها باتجاه دولة الطوغو.

([1]) DOUGUI, Etat colonial, op-cit., pp. 3-4.
([2]) Ibid, p. 18.
([3]) Les Productions algériennes, op-cit.

فلم يكن في مقدور الرأسمال الصناعي الفرنسي، أمام معارضة الرأسمال الزراعي إجراء تحولات اقتصادية عميقة في المستعمرة، والاستفادة منها، إلا في إطار سياسة إصلاحية مع استثمارات ضخمة تموّلها القوة الاستعمارية.(1)

سمح تنوع البنية الجيولوجية لشمال البلاد، إلى أن تكون منطقة الشرق الجزائري غنية بالثروات المعدنية، خاصة منها معدن الفوسفات، والحديد. ورغم طابعها المناخي، الذي يحد على نحو جزئي، من الإمكانيات الزراعية، وبضعف الحياة الحضرية، مما قد لا يشجع على الاستيطان، وجلب الاستثمارات الأوربية.

إلا أنها شدّت اهتمام الرأسمال الفرنسي الكبير، وأنشأت بها مراكز مكثّفة للنشاط، واستقرت بها بعض الشركات الرأسمالية، التي كانت في قلب القوى الاقتصادية، وكانت تنوب عن الاستيطان الفرنسي في المنطقة الحدودية الشرقية للجزائر.

نذكر منها على سبيل المثال، "*شركة فوسفات قسنطينة*"، و"*شركة حديد الونزة*". بل أن شركات أخرى مثل "*الشركة العامة الجزائرية*"، و"*مؤسسة مكته الحديد*" تخلت عن نشاطها في المنطقتين الوسطى والغربية، وركزت جهودها في المنطقة الشرقية.(2)

كان إنتاج المعادن في الجزائر، خلال العهد الاستعماري، وفيرا ومتنوعا. فبين سنوات 1916-1958، تم إنتاج أكثر من 68 مليون طن من المعادن؛ صدرت معظمها إلى الخارج. وحققت خزينة المستعمرة من جراء ذلك أموالا طائلة، بفضل أسعار النقل بسكك الحديد من مواقع الإنتاج إلى موانئ التصدير.(3)

(1) ELSENHANS (Hartmut), "Echec d'une stratégie néocoloniale: Economie politique spécificités, constances et étapes de la réaction française à l'égard de la révolution algérienne", in C. N. E. H, Le retentissement de la Révolution Algérienne, colloque international, Alger 24-28 novembre 1984, ENAL-GAM, pp. 293-294.
(2) GHARBI (Mohamed Lazhar), "Impérialisme et réformisme au Maghreb, histoire d'un chemin de fer algéro-tunisien", Cérès Editions, Tunis 1994, p. 34.
(3) DJEBARI, op-cit., p. 408.

وأهم صناعة منجمية استطاعت أن تخلق نشاطا ضخما في شرق البلاد، كانت صناعة استخراج الفوسفات. ويعد منجم الكويف، أهم مناجم الفوسفات في الجزائر، من حيث كميات الإنتاج، وعدد المشتغلين به من العمال الجزائريين. فكان ينتج 700 ألف طن سنويا، ويشغل 3000 عامل، في حين كان منجم مزيته، يشغل 500 عامل، وينتج نحو 150 ألف طن.

وكان فوسفات الكويف، الدير، وكيسة، يصدر بأكمله عبر ميناء عنابة، الذي يعد أول ميناء لتصدير الفوسفات في الجزائر، وثالث ميناء من حيث الأهمية في المستعمرة.[1]

كانت صادرات الفوسفات تدر على خزينة مستعمرة الجزائر، حوالي 65 مليون فرنك سنويا، بالإضافة إلى 6 مليون فرنك مداخيل صادرات الفوسفات المصنّع.[2]

حيث كانت الخزينة تحصل، وفقا لقرار 12 تشرين ـ أكتوبر 1895، على حق بقيمة 50 سنتيم، عن كل طن فوسفات يتم تصديره.[3]

وكانت تستفيد أيضا، من عمليات نقل المعدن عبر سكة الحديد، من مراكز إنتاجه في تبسة إلى ميناء عنابة لتصديره. حيث كان نقل طن من الفوسفات، من جبل الكويف إلى ميناء عنابة، الذي يبعد بحوالي 262 كم، يقدر في بداية القرن العشرين، بنحو تسعة فرنكات؛ بينما نفس الكمية كانت تنقل من منجم قفصة في تونس إلى ميناء صفاقس، الذي يبعد 254 كم، بحوالي 3 فرنكات.[4]

وقد أشار أحد النواب المستوطنين من قسنطينة، في مداخلة ألقاها أمام غرفة النواب في الفاتح شباط ـ فيفري 1900، إلى استفادة خزينة الجزائر من نقل الفوسفات، حيث قال: « لقد تم نقل 300 ألف طن من الفوسفات في سنة 1899 ...

---

(1) GHARBI, op-cit., p. 40.
(2) Les Productions algériennes, op-cit.
(3) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 131.
(4) Ibid, p. 123.

مما رفع في قيمة الإيرادات إلى 2.200.000 فرنك، ومثل ربحا للدولة بقيمة 1.800.000 فرنك ... الخلاصة بالطبع، هي أن الفائدة الأساسية للدولة، تكمن في الإسراع، والتعجيل في المصادقة على طلبات الحصول على رخصة التنقيب، واستغلال الثروات المعدنية للجزائر.[1]»

كما كانت البلديات تحصل من مؤسسات الفوسفات على رسم استخراج عن كل طن، يتراوح بين واحد فرنك، و75 سنتيم.[2]

يتميز معدن خام حديد الجزائر، بنوعيه الأسود والأحمر، باحتوائه على نسبة 60 % من فلزات الحديد. وهذا ما جلب إليه اهتمام الرأسمال الفرنسي، وسمح لشركة مثل "شركة حديد الونزة"، صاحبة امتياز مناجم الونزة وبوخضرة من بناء مجد وصرح مالي كبير.[3]

سمح تأسيس شركات التعدين الفرنسية، بتحقيق ثلاثة أهداف كبرى: أولا، توفير استثمارات ضخمة وتخفيف العبء عن الدولة.

ثانيا، خلق منشآت اقتصادية ضرورية لاستغلال ثروات الجزائر، كالأشغال كبرى، الطرقات، مراكز الاستيطانية، سكك الحديد ... الخ.

ثالثا، منع السكان الأصليين، من خلال السيطرة على أراضيهم، واستغلالهم كيد عاملة رخيصة، من أن يرتقوا اجتماعيا إلى مستوى رقي المستوطنين.[4]

وأدى ارتفاع سعر الفائدة في بلادنا، إلى استقطاب الرأسمال النقدي الأوربي، الذي سيطر على جميع مناجمها، من خلال البنوك التي كان يملكها، والتكتلات

---

(1) Ibid, p. 132.
(2) Idem.

(3) شلالي، المرجع السابق، ص. 15.

(4) GHARBI, op-cit., p. 32.

الاقتصادية للشركات الأوربية، التي كانت تعمل في حقل الصناعة التعدينية، في كل من ألمانيا، فرنسا، إنجلترا وبلجيكا.[1]

ورغم أن استثمارات الرأسمال النقدي في قطاع الصناعات الاستخراجية، كان ضعيفا، إلا أن معدلات فوائده كانت مرتفعة، وذلك بفضل استفادته من الحوافز المشجعة في السوق الجزائرية، واعتماده على تصدير معظم إنتاجه للمعادن المسماة إستراتيجية: *الفوسفات والحديد*.[2]

في بداية استغلال المعادن، كان 100 % من خام الحديد الجزائري، يصدر إلى الدول الصناعية الكبرى في أوربا، بينما كان يصدر لها 92 % من الفوسفات، الذي كان يحتل المرتبة الخامسة في قيمة الصادرات الجزائرية، بعد الخمور، الحبوب، المواشي وخام الحديد.[3]

وبين سنوات 1939-1953، بلغت نسبة صادرات معدن الحديد 95 %، والفوسفات 93 %.[4]

وفي عام 1957، بلغت القيمة الإجمالية لإنتاج المعادن بالمنطقة الشرقية، حوالي 11,5 مليار فرنك قديم؛ منها 8,5 مليار ناتجة عن إنتاج الحديد، الذي استخرج معظمه من مناجم الونزة (1,7 مليون طن).

وبالرغم من ذلك « كان نصيب الصناعة التعدينية في الناتج الجهوي جد ضعيف، ولم يتعد 6 %. فأغلب الكمية المنتجة كانت تستغل خارج الجزائر.[5]»

لقد توجهت الرساميل الخاصة، ذات المصدر الخارجي نحو الصناعة الاستخراجية. ولم يكن ذلك ممكنا إلا لكون: « الصناعة الاستخراجية كانت تعتمد بشكل قليل على إنتاج فائض القيمة النسبي.

---

(1) شلالي، المرجع السابق، ص. 24-25.
(2) BENALLEGUE-CHAOUIA (Nora), "Le Mouvement Syndical en Algérie : 1930-1942", Thèse de 3eme cycle, t. 1, université d'Alger, 1981, p. 41.
(3) DJEBARI, op-cit., p. 427.
(4) ZDRAVKO, op-cit., p. 281.
(5) Caisse d'équipement pour le développement de l'Algérie, "Guide de L'Industriel", p.7.

وكان استخراج المعادن غير الخالصة، يتطلب قوّة عمل كبيرة، وغير متخصصة، باستثناء التقنيين والإطارات، الذين يؤتى بهم من أوربا لقاء علاوات متباينة.[1]»

فعلى سبيل المثال، حققت "*شركة حديد الونزة*"، خلال السنة الأولى لانطلاق نشاطها في سنة 1921، ربحا صافيا بلغ حوالي 3,8 مليون فرنك، بفضل ضعف تكاليف الإنتاج في الجزائر؛ ولأن، كما يقول مهندس الاستعمار الفرنسي "جول فيري": « المستعمرات بالنسبة للبلدان الغنية، هي استثمار مفيد لرؤوس الأموال.[2]»

وفي سنة 1958، فاق صافي فوائد بعض المؤسسات المنجمية بكثير، الفوائد التي حققها بنك الجزائر. فقد حقق هذا الأخير، ما قيمته 62,2 مليون فرنك قديم، بينما حققت "شركة حديد الونزة"، حوالي 1267,9 مليون فرنك، و "*شركة مكته الحديد*" 907,7 مليون فرنك.[3]

ولعل هذا ما يفسر لنا، سبب تضاعف معدّل التزايد في الصناعات الاستخراجية من مجموع الصناعة في الجزائر بين سنوات 1950-1962، إلى أكثر من 15 ضعف. حيث انتقل من 1,3 % إلى 16,6 %؛ وفي بعض السنوات، قدر دخلها من صادرات هذه الصناعة أكثر من 250 مليون فرنك، وهو ما فاق 6 % من القيمة الإجمالية للصادرات.

كما أنها مثلت بحمولتها المقدرة بثلاثة ملايين طنا، حوالي نصف إجمالي الصادرات عبر البحر.[4]

وهذا بدوره يعد مثالا حيا، على: « نمط الإنتاج الرأسمالي، للاستعمار الفرنسي في الجزائر، كان يقوم على إنشاء مجموعة أنشطة مكملة لاقتصاد

([1]) الهواري، المرجع السابق، ص. 150-151.

([2]) Cédérom "ENCARTA 2000", JULE FERRY.

([3]) MARSEILLE, op-cit., pp. 300-302.

([4]) بن أشنهو، المرجع السابق، ص. 427.

فرنسا، وترسيخ التقسيم الاجتماعي للعمل، المشجع على خلق آلية اقتصادية حديثة، موجهة لاستغلال الموارد الطبيعية.[1]»

كما يدلل على زيف الدعاية الاستعمارية الفرنسية، القائلة بالدور الحضاري للاستعمار، في تنمية المستعمرات وترقية شعوبها. حيث لم تعرف الجزائر النهضة الصناعية كما هو معلوم، إلا في عهد الاستقلال.[2]

ويمكن القول أن قطاع المعادن في الجزائر، كان من القطاعات المدوّلة، لأنه كان يلبي حاجيات الدول الرأسمالية، وكان يمثل 7,8 % من إنتاج المستعمرة المخصص لاستهلاك الدول الأجنبية. كما أنه كان يدخل ضمن إطار الرأسمال الثابت، الذي يشكل 6,51 % من الإنتاج الجزائري.[3]

فنظام الامتيازات، كان بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الاستعماري؛ وصار الاستغلال المنجمي الحديث، مقارنة مع الاستغلال الزراعي، ميدان المستقبل للاستعمار الفرنسي في الجزائر. كما ساعد على دعم الطبقة السياسية، والرأي العام الفرنسي فيها، وشد اهتمام عالم التجارة.[4]

فقد أولت الإدارة الاستعمارية، للرأسمال الفرنسي، أهمية كبرى، وسعت حثيثا لجلبه إلى السوق الجزائري، للاستفادة منه في تنمية البلاد لصالح الاستيطان.

يسمح إعادة بناء تاريخ شركات التعدين الكبرى، بالكشف عن روابطها الهامة مع الأوساط الصناعية والمالية الكبرى في فرنسا، وإبراز الدور الهام الذي لعبته في غرس المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر المستعمرة، وتدعيم الهيمنة الاستعمارية فيها.

---

(1) ADDI (Lahaouari), "De l'Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale", E. N. A. L, Alger 1985, p. 60.

(2) شلالي، المرجع السابق، ص. 34.

(3) DJEBARI, op- cit., p. 407.

(4) الهواري، المرجع السابق، ص. 172.

لقد تأسست شركات الامتياز، التي كانت تنشط خلال فترة ازدهار الاستعمار، في قطاع التعدين بالجزائر، تحت إشراف أصحاب البنوك، وشركات التعدين الفرنسية، وشكّلت نموذجا حيا للمؤسسات الإمبريالية الاستعمارية، التي أنشأت برأسمال بسيط لاستغلال المناجم، وحققت أرباحا طائلة، واستفادت منها سلطات الاحتلال بشكل كبير.

وتميزت سياستها، في التعامل مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر، بتنمية روح التعاون، وتمتين أواصر العلاقة معها، بغرض نيل رضاها، والحفاظ على مصالحها الحيوية؛ وحصلت منها في المقابل، على كل الدعم والمساعدة في أداء نشاطها، وتحقيق أهدافها. بل أن تداخل مصالح الطرفين أدى في بعض الحالات إلى اندماج مصالحهما، واشتراكهما في صافي الأرباح.(1)

فعلى سبيل المثال، كانت حكومة الجزائر العامة، كما يتبين من الاتفاقيات المختلفة، الموقعة مع شركة حديد الونزة، تستحوذ على أكبر حصة، من الأرباح الاجتماعية للشركة. حيث كانت تأخذ منها 70 % من صافي الأرباح، مقسمة كما يلي: 10 % عن المساهمة في سكك الحديد، و 50 % عن الأرباح، و 10 % عن الرسوم والضرائب المختلفة.(2)

كما كانت تستفيد من الأزمات المالية، التي كانت تعصف بها من حين إلى آخر. حيث كانت تقرضها المال، ثم تحول ديونها إلى أسهم جديدة تضاف إلى

(1) ذكر مجلس إدارة شركة حديد الونزة، بخصوص الاتفاقية التي وقعت بينه وبين الحكومة العامة بالجزائر في 28 نيسان ــ أبريل 1937، بأن: « ... توسع نفوذ المستعمرة في الشركة، [يعد شرائها كل السندات التي أصدرتها الشركة آنذاك] هو في فائدتها. لأنها بالمشاركة بشكل واسع، في التسيير، وفي نتائج الشركة، سوف تعرف أكثر حاجاتها.» أنظر:

Rapport de l’A. G. E., du 8 septembre 1937. p. 8.

(2) شلالي، المرجع السابق، ص. 52.

حصتها في أرباحها؛ وتستغل مثل تلك الأزمات، في الرفع من سعر نقل المعادن عبر شبكة سكك الحديد المملوكة لها.[1]

وكانت الشركة تساهم ماليا في خزينة المستعمرة، وميزانيات بعض البلديات، سواء التي توجد بها المناجم مثل بلديتي مرسط، والعوينات، أو التي توجد بها مصالح لشركات الامتياز مثل بلديتي سدراته، وعنابة، وذلك من خلال دفع الضرائب، والرسوم المختلفة.

فكانت تلك البلديات، تقترض منها الأموال، لانجاز بعض الأشغال القاعدية المستعجلة، والمفيدة لها، كإنجاز أو تحسين شبكة الطرقات، في انتظار استلام مخصصاتها من السلطة الاستعمارية. كما كانت تدفع سنويا ملايين الفرنكات، كرأسمال مساعد، لاستئجار المناجم؛ ناهيك عن عائداتها من الرسم المفروض على استخراج المعادن.[2]

كما كانت تستفيد من نشاطها، "مؤسسة سكك حديد الجزائر"، بتحصيل ملايين الفرنكات، من نقل خام الحديد والفوسفات، وشحنه إلى ميناء عنابة للتصدير.[3] بل أن وجودها كمؤسسة نقل، كان مرتبط في الأساس بنقل المعادن.

وكمثال آخر على استفادة سلطات الاحتلال من شركات الامتياز، نذكر أن في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، « عندما عصفت الأزمة الاقتصادية العالمية بالمستعمرة، وكان الاقتصاد العمومي والأموال العامة في الجزائر، كما في

([1]) أثناء الحرب العالمية الثانية، تملصت السلطات الاستعمارية، من بعض تعهداتها إزاء شركة الونزة، بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة، التي عرفتها الجزائر. حيث حرّرت سعر النقل بسكك الحديد، بعدما كان ثابتا، وفقا لاتفاقية 16 تشرين ــ أكتوبر 1913. مما تسبب في خلافات في الرؤى، بين الطرفين المتعاقدين. أنظر شلالي، المرجع نفسه، ص. 45.

([2]) Rapport de l'A. G. O. de la société de fer de l'Ouenza, du 27 juin 1932, p. 5.

([3]) في سنة 1937، استفادت "مؤسسة سكك حديد الجزائر" من اتفاقية 28 نيسان ــ أبريل، الموقعة بين حكومة الجزائر العامة، وشركة حديد الونزة. إذ حصلت بموجبها، إلى جانب سعر النقل المعمول به، على مبلغ 105,75 فرنك عن كل طن يشحن إلى عنابة. وحصلت منها ابتداء من فاتح كانون الثاني ــ جانفي 1948، بناء على طلب من المدير العام للمالية، على سلفة بقيمة 100 فرنك عن كل طن يتم شحنه، لتخفيف العجز الحاصل في ميزانيتها. أنظر: C. G, année 1949. Lettre de M. Le Directeur, à M. Le Chef de la comptabilité générale du C. F. A, n°4048 du 27 octobre 1949. A. W. T., n° 1137.

فرنسا، يشهد أزمة خطيرة، ساهمت شركة حديد الونزة في الحياة الاقتصادية للمستعمرة، وفي ميزانيات الجماعات العمومية، عن طريق دفع مبالغ مالية في شكل رسوم، إتاوات ضرائب، أجور، تموين واستهلاك للكهرباء.[1]»

لم يقتصر أمر الاستفادة من الشركة على السلطات الاستعمارية، بل تعداه إلى المزارعين المستوطنين المقيمين في محيطها، مثل مزارعي منطقة المريج، والحمامات. إذ كانوا، يستغلون خطها لسكك الحديد في نقل منتجاتهم الزراعية، إلى غاية محطة واد الكبريت، ومن ثمة إلى غاية ميناء عنابة؛ ويستفيدون من ورشاتها في إصلاح معداتهم الزراعية؛ ومن مراكزها التجارية في اقتناء ما يحتاجونه من المواد والسلع الاستهلاكية.[2]

وكانت مناجم المنطقة، تضطلع بدور هام في التشغيل، حيث كانت تستقطب أعدادا كبيرة من اليد العاملة الجزائرية البسيطة. فعلى سبيل المثال، كانت مناجم الونزة تشغل 43,3 % من مجموع عمال مناجم المنطقة، ومنجم الكويف 25,1%، أما بقية المناجم فتعد ثانوية على مستوى التشغيل. منجم بوخضرة: 14,3 %؛ منجم المسلولة: 9,4 %، منجم خنقة الموحاد: 4,7 %.[3]

وقد تفطنت قيادة الثورة للدور الخطير، الذي كانت تلعبه تلك الشركات الاحتكارية في دعم اقتصاد سلطة الاحتلال، وخدمة سياسة الاستيطان بالمنطقة مجال بحثنا؛ ورأت أن عليها تعطيل إنتاجها، وضرب مصالحها ولو لفترة محدودة، لخلق صعوبات إضافية لسلطة الاحتلال.

فاستهدفت منذ الوهلة الأولى لاندلاع ثورة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، وبشكل متواصل، مصالحها الحيوية في مناجم الكويف، بوخضرة، الونزة، المسلولة، القنطيط، خنقة الموحاد، وسعت إلى تدمير منشآتها القاعدية، ومنعها من نهب واستنزاف خيرات البلاد.

---

(1) Rapport de l'A. G. O. de la société de fer de l'Ouenza, du 29 mars 1935, p. 9.

(2) لمزيد من المعلومات، حول استفادة البلديات من شركات الامتياز، أنظر: شلالي، المرجع السابق، ص. 53-54.

(3) I. N. P. E. D., op-cit., p. 160.

كما كانت ترى فيها عونا وسندا لمخططات جيش الاحتلال للقضاء على الثورة. حيث حمّلتها مسؤولية تمويل خطط جيش الاحتلال، بالمساهمة في بناء الحاجز الحدودي المكهرب، وبخاصة في المنطقة الشرقية من البلاد.

ولكن بعد مدة، رأت أن التدمير والتخريب، من شأنه الإضرار بمصالح العمال الجزائريين البسطاء، الذين كانوا يعيلون أسرهم الكثيرة، في وقت كانت فيه ظروف المنطقة الاجتماعية، والاقتصادية جد متدهورة، فالبطالة متفشية في أوساط الأهالي بشكل كبير، والفقر ملازم لهم، والقمع الإداري مسلط عليهم.

بالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على المنشآت القاعدية، واستمرارية نشاط المناجم، لأن كل ذلك سيؤول في المستقبل المنظور، إلى ملكية الجزائر المستقلة، وسيساعد على تنمية اقتصادها.

وقد تحقق ذلك فعلا بعيد الاستقلال الوطني، حيث قرّرت حكومة الجمهورية الجزائرية، في 6 أيار ـ ماي 1966، بسط سلطتها على ثرواتها الباطنية، وتأميم جميع المناجم التعدينية، واستعادة ملكيتها من يد الرأسمال الأجنبي، وجعلها بيد الدولة الجزائرية.[1]

وفي الأخير، لا يسعنا إلا الاتفاق مع ما ذهب إليه أحد الكتاب الفرنسيين المنصفين، أن من الخطأ الاعتقاد: « ... أن الاستعمار كان قد صرف أموالا، على المنشآت القاعدية التي تركها وراءه. فآلية التمويل الاستعماري، جعلت الإنفاق عليها، يتم على كاهل دافعي الضرائب من الأهالي. بينما مساهمة الرأسمال الأوربي الخاص، كانت قد رحلت إلى الوطن الأم، في شكل فوائد.[2]»

فمناجم الجزائر، وأراضيها الأكثر خصوبة، كانت في الواقع مستغلة بالدرجة الأولى لفائدة الدولة المستعمِرة.[3]

([1]) أنظر الأمر رقم 66–93، في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 36، ص. 418.
([2]) GUILLAUME (Pierre), "Le monde colonial. 19–20 siècle", A. Colin, Paris 1974, p. 278.
([3]) VIRATELLE (Gérard), "L'Algérie algérienne", 2e éd., Les Editions ouvrières, Paris 1970, p. 17.

كان اقتصاد المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي، يستند إلى نشاطين أساسيين، هما: زراعة الحبوب، وتربية المواشي. وفي السهول الداخلية المرتفعة، مثل سهل النمامشه، كان النشاطان يتشابكان، بحيث يكون الواحد داعما للآخر. وكان الواقع الاجتماعي يتسم بازدواج نمط الحياة الحضرية والبدوية.

ينتمي النمط الأول إلى الجبل، والثاني إلى السهل. فالحياة الحضرية لم تكن مدينية بوجه الحصر، بل كانت ريفية إلى حد كبير، بحيث أن البلد ريفي أساسا مع وجود دائم لتجمعات سكنية مدينية.[1]

وكانت المنطقة فضاء بحثنا، تتبع بايلك الشرق، وتقع في المنطقة المعروفة باسم: "ممر العرش" أي أنها كانت تخص مسار القبائل الرحّل.[2]

وبرأي الخبير الاقتصادي الجزائري، عبد اللطيف بن أشنهو، فإن من الضروري فهم طبيعة الركود الرأسمالي، الذي حدث في الجزائر بين سنوات 1930-1962، وأسبابه المختلفة، كي تتجلى للدارس حقيقة ثورة التحرير الوطني، في أبعادها الاقتصادية.

ويقول في هذا الصدد: « فيمكن أن يفهم هذا الركود لتراكم رأس المال، على صعيد الاستخدام المنتج، وبالتالي بشكل أساسي على صعيد النشاط الزراعي، والمنجمي والصناعي. ففي قطاع الإنتاج المنجمي لم يزداد الاستخدام بشكل بارز.[3]»

ففي ظل الاحتلال الفرنسي، صار التقهقر هو السمة البارزة للإطار الاقتصادي، والاجتماعي لمنطقة الحدود الشرقية الجزائرية. وذلك بسبب انقطاع

([1]) الهواري، المرجع السابق، ص. 15.

([2]) GUICHARD, op-cit., p. 10.

([3]) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 314.

توازن الحياة التقليدية، بعد حدوث الاحتكاك بين نمط الاقتصاد القائم على المقايضة، والاقتصاد النقدي.

بالإضافة إلى سوء التسيير، الذي شجع تنامي اللامساواة، والنمو السكاني، الذي أدى إلى ظهور زراعات هامشية منهكة للأرض، وأخيرا الاضطرابات الناجمة عن تداعيات ثورة التحرير الوطني.[1]

فبعد دخول التداول النقدي إلى الجزائر، لم يعد بوسع زراعة الاكتفاء الذاتي، التي كان يمارسها الجزائريون على نطاق واسع، الإفلات منه بحكم الضرائب، والرسوم الواجب تسديدها للإدارة الاستعمارية، وعملية الحصول على بعض المنتجات المعروضة في السوق.

الأمر الذي دفع بالفلاح الجزائري، إلى هجر النشاط الرعوي لصالح زراعة الحبوب، حتى يؤمّن بقاءه؛ ودفع بأفراد أسرته إلى البحث عن العمل المأجور بشكل مؤقت أو دائم.

وبذلك فقدت الأشكال الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك المنزليين، من تماسكها لاختراقها بتيار التبادل النقدي.[2]

فقد استحدث نمط الإنتاج الرأسمالي، الذي أدخل إلى الجزائر، نظام أجور خاص، يقوم على تمييز منهجي لشروط، وظروف تكوّن العمل، والأجر؛ فكان يخصص للجزائريين الذين كانوا يشكلون في الغالب يد عاملة بسيطة، الأعمال الشاقة، والوسخة، والخطيرة، والأقل أجرا. بينما خصّص للأوربيين الوظائف القارة، والأحسن تثمينا.[3]

(1) GUICHARD, op-cit., p. 2.

(2) قارن بين بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 443، و الهواري، المرجع السابق، ص. 8–9.

(3) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., p. 93.

وكان التوظيف في قطاع المناجم، يتم بأجر أقل من الحد الأدنى المعمول به في باقي القطاعات الاقتصادية في الجزائر، عن طريق: « نظام اتفاقات التأهيل الوهمية أو الاتفاقات المسماة اتفاقات "القدرات الجسدية الناقصة"، والنتيجة هي تدهور القوة الشرائية عن طريق ارتفاع الأسعار، وركود الأجور.[1]»

ونستدل على ذلك، بتراجع القدرة الشرائية لعمال الصناعة التعدينية، خلال الفترة من قيام الحرب العالمية الثانية إلى قيام الثورة التحريرية.

فوفقا لقانون 11 تموز - جويلية 1938، كانت الأجور محدّدة من طرف الحكومة العامة؛ وخلال سنة 1944، قدّر موظفو الحكومة في محادثات رسمية، أن في حال الحرب يجب أن يتقاضى العمال أجورا تسمح لهم بتوفير الحد الأدنى للعيش، وعارضوا الرفع في مستواهم المعيشي.[2]

وفي سنة 1945، حدّد مرسوم 4 تموز - جويلية، الأجر بخمسين فرنك، بدل 85 فرنك، الذي طالب به النقابيون مع 18 كغ من القمح؛ « غير أن المستوطنين بالتعاون مع الإداريين المحتالين، كانوا ينقصون الأجور بأشكال متعدّدة. فلكي يخفضوا الأجور، كانوا يسرّحون اليد العاملة المحلية، ويشغّلون مكانها اليد العاملة الأجنبية.[3]»

وكان عمال المناجم، يتقاضون أجورا متدنية، ومختلفة عن نفس العمل المؤدى. والمسنون منهم، كانوا يتقاضون راتب الحد الأدنى، رغم خبرتهم الطويلة، وكانوا محرومون من الحق في التقاعد.

([1]) بن اشنهو، المرجع نفسه ، ص. 463.

([2]) LAHOUEL (Badra), "La Résistance Algérienne (1830-1962)", Editions Dar-El-Gharb, Oran 2005, p. 51.

([3]) Idem.

وفي عام 1947، ضلت الأجور رغم ارتفاعها بنسبة 13 %، في 27 أيلول - سبتمبر، مقارنة مع ارتفاع مستوى المعيشة. حيث زاد مجموع الأسعار، خلال نفس السنة، بنسبة 63 %.(1)

ويتبين من المقارنة التي قدّمها عالم الاجتماع الفرنسي "روني غاليسو"، حول أجور العمال الأوربيين، والعمال الجزائريين في عام 1954، أن العمال الأوربيين، الذين كان عددهم حوالي 250 ألف عامل، أو ثلث كتلة إجمالي الأجراء في الجزائر، كانوا يتقاضون أكثر من ثلثي الأجور.

وكان متوسط الأجر في أوساطهم، يقدر بحوالي: 600 ألف فرنك. وأن أكثر من نصفهم من العمال البسطاء. فمن بين أربعة عمال، كان عاملا مختص واحدا فقط، ومن بين خمسة عمال، كان عاملا واحدا من صغار الموظفين.(2)

ففي تلك السنة، لم يعد الأجر، الذي يتقاضونه عن ساعة عمل واحدة، يسمح لهم إلا بالحصول على كيلوغرامين ونصف من الخبز، مقابل كيلوغرامين و660 غرام في عام 1939؛ و160 غرام من لحم البقر، مقابل 360 غرام؛ ونصف لتر من الزيت، مقابل واحد لتر و370 سل؛ و160 غرام من البن، مقابل 520 غرام.

وقد اعترف الكاتب الفرنسي "ألبير كامو"، في دفاعه عن المستوطنين، بأن المستوى المعيشي للموظفين الأوربيين في الجزائر، كان أعلى من مستوى معيشة نظرائهم المسلمين الجزائريين.(3)

(1) LAHOUEL, Ibid, p. 52.
(2) GALLISSOT (René), "Maghreb Algérie, Classes et Nation", tome 1, Arcantere, s. d, p. 323.
(3) CAMUS (Albert), "La bonne conscience", in L'Express, 21 octobre 1955, p. 5.

أوقفت شركات التعدين، في مطلع خمسينيات القرن الماضي، توظيف اليد العاملة الجزائرية غير المؤهلة، وسعت إلى تمديد إجازات عمالها غير مدفوعة الأجر، بسبب الأزمة التي ضربت سوق المواد الأولية في أوربا.(1)

فقد ذكر المؤرخ الألماني، "إلسنهانس"، أن: « في سنة 1955، بدأت شركة فوسفات قسنطينة، في تنويع استثماراتها باتجاه دولة الطوغو.(2)» أي أن تلك الشركة قدّرت، منذ الوهلة الأولى لاندلاع الثورة، خطورة الأوضاع على مصالحها الاقتصادية في الجزائر عامة، ومناجم الكويف خاصة.

واعترفت سلطات الاحتلال العسكرية بهذه الحقيقة، كما يتبين من فحوى التقرير السياسي الشهري لمكتب "مصلحة الاتصالات الشمال الإفريقي" في كانون الأول - ديسمبر 1956. حيث ذكر أن اقتصاد البلد ضرب بشكل عنيف خلال هذا الشهر.(3)

فقد كان يوجد، كما يتبين من خلال وثائق مصالح وزارة التخطيط، الخاصة بالتشغيل الصناعي في قطاع الصناعات الإستخراجية، « ... تناقص واضح في ميدان التشغيل الإجمالي، سواء بالنسبة لعام 1957 أو بالنسبة لسنة 1960 ... فقطاع الصناعات الإستخراجية بالجزائر، لم يكن يشغل في عام 1960 سوى 1,20 % من مجموع اليد العاملة بقطاع الصناعة ككل.(4)»

(1) GAIROARD, op-cit., p. 20.
(2) ELSENHANS, op-cit., p. 294.
(3) Cite par FAIVRE (Maurice), "Les Archives inédites de la politique algérienne 1958-1962", L'Harmattan, Paris 2000, pp. 371-372.
(4) سفير (ناجي)، "محاولات في التحليل الاجتماعي"، الجزء الثاني، تر.، الأزهر بوغنبوز، طبعة مشتركة بين المؤسسة الوطنية للكتاب، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص. 179- 180.

- جدول رقم 1: تطور عدد العمال الجزائريين المشتغلين في قطاع المناجم.

السنوات	1952	53	54	55	56	57	58	59	60
عدد العمال	6430	6874	6174	6241	5936	5527	5312	4689	4790

المصدر : (Annuaire Statistique de l'Algérie, Alger 1960. p. 112.)



وفي سنة 1966، عندما أجري أول إحصاء وطني بعد الاستقلال، أشار تقرير وزارة التخطيط حول التشغيل الصناعي لما قبل الاستقلال إلى، « أن هرم العمال الجزائريين يتسع كثيرا في القاعدة، وذلك لأن العمال اليدويين يمثلون 47,5 % من مجموع العمال الجزائريين. وأن قمة الهرم ضيقة حيث يمثل العمال المؤهلين نسبة 15,3 %.»[1]

(1) سفير، المرجع نفسه، ص. 181.

وبما أن عمال المناجم في المنطقة الحدودية الشرقية، هم جزء من بقية العمال الجزائريين في القطاعات الأخرى، توجب علينا دراسة أوضاعهم، وظروف عملهم ضمن الأوضاع العامة، والظروف العصيبة التي عرفتها الجزائر في فترة الثورة التحريرية، وأثرت سلبا على الأهالي. ذلك لأن الجزائريين كانوا متساوون في البؤس، والحرمان.

المبحث الأول: ظروف العمل الاقتصادية.

من المؤكد تاريخيا، أن أول ظهور للعمل بالأجرة في أوساط الجزائريين، كان خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، في قطاع الزراعة. أما ظهوره في قطاع المناجم، فيعود إلى أواخر القرن، بعد اكتشاف العديد من المناجم في الجزائر، وحصول الشركات الفرنسية على حق امتياز استغلالها، وزيادة حاجة الصناعة الفرنسية والأوربية، إلى الثروات المعدنية، وخاصة منها الحديد.

ويمكننا تصنيف عمل الجزائريين في قطاع المناجم، ضمن التصنيف السوسيو- مهني، الذي كانت عليه طبقة الفلاحين الجزائريين، خلال الحقبة الاستعمارية. فهو لم يختلف عندهم، عن العمل بالأجر لدى المستوطنين في قطاع الزراعة؛ لأن في جميع الحالات، لم يزد عن كونه عملا يدويا، يعتمد أساسا على القوة العضلية، ولا يحتاج لأي تكوين مهني.

فالعمل في المنجم، لم يكن بالنسبة لهم، سوى عملا مكملا يساعد على توفير دخل، في الظروف العصيبة؛ ولا يمكن اعتباره مهنة جديدة. لأن ظروفه ودوافعه، لا تختلف كثيرا عن ظروف ودوافع العمل الزراعي.

وتجدر الإشارة إلى أن: « إضفاء الطابع النقدي، حوّل اقتصاد الاستهلاك الذاتي إلى اقتصاد الكفاف التقليدي، وجعله تابعا للاقتصاد الرأسمالي المتطور. ثم فرض عليه معاييره في التبادل، وجعله سوقا لمنتجاته، واحتياطيا لقوة العمل المتوفرة.[1]»

لقد شابه وضع عمال المناجم الجزائريين، خلال العهد الاستعماري، وضع نظرائهم الأوربيين، الذين تحدث عن مأساتهم الكاتب الفرنسي "إيميل زولا"، خلال

([1]) الهواري، المرجع السابق، ص. 71– 72.

القرن 19 م، في كتابه "جرمينال"؛ وأشار إليهم المُنظّر الاشتراكي الألماني "فريدريك إنجلز"، في كتابة "وضع الطبقة الشغيلة في إنجلترا". إذ كانوا يأتون مثلهم، من البوادي للعمل في المناجم، ويعيشون في ظروف سيئة للغاية بمكان العمل، ويتقاضون أجورا ضعيفة.(1)

ففي مناجم المنطقة فضاء بحثنا، كانت تسند الأعمال الشاقة، والموسمية غير القارة للعمال الجزائريين، وكانوا محرومين من بعض الحقوق المهنية، التي يتمتع بها زملاؤهم الأوربيون.

ولتكوين فكرة عن ظروف عمل اليد العاملة الجزائرية في المناجم، نورد شهادة عامل سابق بمناجم الكويف، حيث ذكر لي، أنه بدأ العمل بفرز المعدن، في سن الرابعة عشر، وكان يتقاضى ربع الأجر اليومي، وهو أجر زهيد، لا يساعد على شغف الحياة. ولما بلغ سن الثامنة عشر، انتقل إلى العمل في استخراج المعدن. وبعد أن اكتسب خبرة في هذا النوع من العمل، رقي إلى منصب عامل منجمي، وصار مشرفا على ست عمال يدويين، ومسؤولا على تعبئة 54 عربة في اليوم.

كان كل خمسة عمال يشتغلون في استخراج الفوسفات وتعبئته في عربات، زنة الواحدة منها ثمانية أطنان. ثم فرض على كل عاملين تعبئة ثمانية عشر عربة، في ظرف ثماني ساعات. وكانت إدارة الشركة تمنح لهم إذا ما حققوا المطلوب علاوة من خمسة إلى عشر فرنكات، كل نصف شهر.(2)

فالبنية الاقتصادية للمنطقة مجال بحثنا، كانت تشمل ريفا زراعيا معزولا نسبيا عن اهتمامات رأس المال الخاص الفرنسي، واستثماراته في الجزائر. وكانت ترتكز إلى اقتصاد زراعي اكتفائي متوازن، يتعايش مع تجارة داخلية على مستوى

---

(1) شلالي، المرجع السابق، ص. 1.

(2) شهادة أدلى بها إلي السيد يوسف بلغيث، في بيته بالكويف، يوم 7 آب ـــ أوت 2006.

المنطقة. ولكن غناها بالثروات المعدنية، جلب إليها الرأسمال الاحتكاري، الذي استحوذ على المناجم، والأراضي الشاسعة المجاورة لها مقابل مبالغ زهيدة. كما جلب إليها بعض المعمرين المغامرين، الذين استحوذوا على خيرة أراضيها، من دون استغلالها استغلالا حديثا. حيث، اكتفوا باكترائها لبعض صغار الفلاحين المحليين.

فقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية للساكنة في منطقة الكويف، إلى ظهور فئات اجتماعية فقيرة جدا، مثل "الخمّاس"، ونائبه الذي كان يعرف باسم "المقاطع".[1]

وعلى غرار الخماسين، فإن عدد العمال الجزائريين في المناجم، كان أكثر بكثير من بقية العمال في القطاعات الصناعية الأخرى. وكانوا يشكلون الشريحة الأكثر خضوعا للاستغلال الاقتصادي، والسياسي من قبل البرجوازية المنجمية.

فـ: « تبعيتهم السياسية مرتبطة بنوع العقد الذي يفترض فيه أن ينظم علاقاتهم مع رب العمل، وأن هذا العقد هو الذي يؤمن عزلتهم السياسية بعضهم من البعض الآخر. وهكذا لا مجال لولادة تضامن طبقي في صفوفهم.[2]»

ويعطينا قطاع المعادن صورة دقيقة، وشاملة عن عمق الإدماج، وتفكك الاقتصاد الجزائري. فقد: « تعرض قطاع المعادن بدوره إلى المضاعفات نفسها، التي حدثت في قطاع الزراعة، سواء من حيث نوعية المواد المستخرجة، أو من ناحية القطاعات التي شملتها الصناعات المنجمية.[3]»

فابتداء من نهاية القرن 19 م، صار قطاع المناجم، القطاع الأكثر تجنيدا للجزائريين. وساعد توفر العمل في مناجم المنطقة فضاء بحثنا، وحاجة الشركات

([1]) Monographie de la ville du Kouif, document dactylographie, p. 8.
([2]) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., p. 47.
([3]) المالكي، المرجع السابق، ص. 336.

الاحتكارية لليد العاملة الرخيصة، إلى جلب يد عاملة كثيرة نسبيا، من مناطق عدة من الوطن؛ نذكر منها ثلاث مناطق رئيسة هي: المناطق المجاورة، منطقة وادي سوف، ومنطقة القبائل.(1)

وخلال فترة ما بين الحربين، كان قطاع المناجم أول القطاعات الاقتصادية في الجزائر، التي تأثرت بانعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية الأولى.(2) حيث تراجع استخدام اليد العاملة المنجمية خلال سنة 1931، وتدنت أجورها.(3)

أما خلال فترة الحرب العالمية الثانية، فقد تأثر عمال المناجم في المنطقة مجال بحثنا، بفعل تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية، وتراجع إنتاج الحبوب في الجزائر بين سنتي 1944-1945 بشكل كبير.

وحدثت ندرة في المواد الغذائية، وسوء توزيع في المؤن الضرورية، وانتشرت السوق السوداء بشكل خطير، لدرجة أن « أثيرت في المجلس الاستشاري مسألة وقوع الدواوير، التي يقطنها عمال مناجم الكويف، والونزة ضحية للسوق السوداء.(4)»

كما « تخلت الإدارة الاستعمارية منذ آذار ـ مارس 1950، عن سياسة تحديد الأجور، وهو ما أدى إلى نقض الاتفاقات، والمعاهدات الجماعية الخاصة بالأجور، وبالتالي: تحوّل الحد الأدنى للأجر المضمون في مختلف المهن، حسب القانون، إلى أجر عادي وشائع.(5)»

---

(1) BENALLEG-CHAOUI, op-cit, p. 54.

(2) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 320.

(3) المرجع نفسه، ص. 321.

(4) KADDACHE (Mahfoud), "Histoire du Nationalisme Algérien", 2è édition, t. 2, E. N. A. L., Alger 1993, pp. 681-682.

(5) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 462-463.

فالحجة السياسية، كانت تقول بأن يدا عاملة وفيرة يمكنها وحدها، أن تبقي الأجور منخفضة.

وحمل هبوط حجم صادرات المعادن، وأكثر منه قيمة صادراتها، أغلب المؤسسات الفرنسية العاملة في الجزائر، على تقليص ملحوظ لعدد مستخدميها. ففي عام واحد استغنت مناجم الحديد عن 83 % من عمالها.(1)

ولنا أن نتصور الأوضاع المعيشية، التي صار فيها هؤلاء العمال المسرحون. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار، بين سنوات 1951-1953 بنسبة 20 %، وجمّدت الأجور ابتداء من تشرين الأول ـ أكتوبر 1954، شهدت مستويات العيش، والأسعار ارتفاعا متصاعدا.(2) وبذلك تعرضوا للفقر القاتل، والبؤس الشديد، وانعدام أبسط إمكانات العيش الكريم.

وقد وصف المؤرخ الفرنسي "أجيرون"، حال الجزائر خلال سنة 1954 "بالمرْتع"، نتيجة المشاكل التي كانت تتخبط فيها؛ وذكر أن إدارتها الاستعمارية كانت تفتقر لأي سياسية اقتصادية للمستقبل.(3)

ومن قبل، كتب أحد الصحفيين الجزائريين في سنة 1951، عن الوضع الاقتصادي في الجزائر بأنه كان لصالح المستوطنين، الذين احتكروا جميع الأنشطة الاقتصادية في البلاد، وقبضوا على دواليب الاقتصاد بيد من حديد.

وبذلك: « ضيقوا على الأهالي، وتركوهم في خصاصة مستمرة حتى صار 90 % فقراء، لا يملكون من وسائل المعيشة إلا سواعدهم العاطلة ... وهناك طائفة

(1) المرجع نفسه، ص. 321.

(2) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., pp. 335-337.

(3) أجيرون، المرجع السابق، ص. 137.

ثانية من العمال الجزائريين فقدت وسائل المعيشة، ولم تستطع أن تغادر وكرها، وتفارق أفراخها؛ فبقيت تتخبط في الخصاصة، وتصارع أهوال الجوع والعرى.[1]»

وبالنسبة للمنطقة مجال بحثنا، أشار المتصرف الإداري لبلدية مرسط المختلطة، في تقرير عن وضع السكان المسلمين في محيط اختصاصه، مؤرخ في عام 1951، إلى أن: « الحياة بالنسبة لأغلب إخوانهم في الدين، الذين لا يتوفرون إلا على موارد محدودة جدا، وطبيعة بخيلة تؤدي أحيانا إلى حافة المجاعة، هي مشكلة قاسية. أهم شيء فيها هو تلبية الحاجيات الأكثر إلحاحا... فالأمر هنا لا يتعلق بالتطور، الذي يعد ترفا صعب المنال.[2]»

وأورد ضابط فرنسي في "القسم الإداري المتخصص" بالمريج، معطيات إحصائية تفيد في التعرف على مشاكل الزراعة في المناطق الحدودية الشرقية، سنة 1957، حيث ذكر أنه، « في الوقت الذي كانت فيه خمس أسر من المستوطنين، تستحوذ على 600 هكتار، من أصل 3000 هكتار هي أجود أراضي زراعة القمح في منطقة المريج، فإن من أصل 1472 أسرة جزائرية، كانت تتكون منها بلدية المريج في 19 تشرين الثاني ـ نوفمبر، كانت هناك 762 أسرة لا تملك قرطا واحدا من الأرض الزراعية.[3]»

كما بيّن العلاقة الوطيدة، بين إدخال التعامل بالنقد في مجتمع زراعي تقليدي، واستمرار تدهور المستوى المعيشي للسكان؛ واعتبر أن: « تضخم الأجور في قطاع التجارة، ورواتب الإدارة، كان لهم طابع مؤقت بالأساس. ولم يكن في فائدة

(1) بن عمر (أحمد)، "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، مجلة المنار، عدد 3، السنة الأولى، الجمعة 27 رجب 1370، الموافق 4 أيار ـــ ماي 1951، ص. 4.
(2) Cité par BOGROS (Denis), "De la Tribu à la Commune. Essai sur les Ouled Sidi Yahia ben Taleb", document dactylographie, Algérie 1958, p. 27.
(3) GUICHARD, op-cit., pp. 27-28.

الجماهير الشعبية الواسعة، التي يميل مستواها المعيشي ويتجه نحو التقهقر، ولا في فائدة إنتاج البلدية لأن هذه المداخيل لا تدّخر، ولا يعاد استثمارها[1].»

وأضاف، أن الدخل الريفي السنوي للفرد الجزائري في مناطق الحدود الشرقية، بلغ في سنة 1959، مستوىً أقل بكثير من مستوى باقي الأفراد عموما، والذي قدّره بنحو 30 ألف فرنك.[2]

فقد ظلت أوضاع الجزائريين الاقتصادية، في منطقة الحدود الشرقية، متدهورة إلى غاية الاستقلال. وأجمعت التقارير، التي أعدها سواء المسؤولون العسكريون الجزائريون أو الفرنسيون، بين سنوات 1960-1962، على تدهور الأوضاع الاقتصادية بشكل كبير لسكان تلك المنطقة.

حيث ذكر تقرير "*المفتشية العامة للمحتشدات*" بأن حوالي 90 % من السكان، كانوا في سنة 1959، يقيمون في المحتشدات، ويحصلون على مساعدات لأنهم من المعوزين. وأضاف أن في كانون الأول - ديسمبر 1960، تم هجر نحو 115 ألف هكتار، من أصل 121 ألف هكتار، من الأراضي الصالحة للزراعة.[3]

وبين 1960-1961، عانى الشعب الجزائري في عمومه، من شدّة الجفاف، ونقص الحصاد، وانتشار البطالة، بعد إغلاق الورش، التي فتحت في إطار "مشروع قسنطينة". فكانت النتيجة انتشار المجاعة، وحدوث أزمة اقتصادية كبيرة.[4]

([1]) Ibid, p. 37.
([2]) Ibid, p. 9.
([3]) Cité par GUICHARD, ibid, p. 56.
([4]) مراردة (مصطفى)، "مذكرات الرائد مراردة مصطفى "ابن النوي". شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى"، دار الهدى، عين مليلية، 2003،، مرجع السابق، ص. 184.

وفي سنة 1961، أشار تقريرا رفعه مسؤول الاستعلام، والاتصال العسكري في الولاية الأولى، إلى وزير الداخلية في الحكومة الجزائرية المؤقتة، في 27 أيار ـ ماي، إلى: « حدوث جفاف مهول في المنطقة، وانتشار بطالة عامة خلال السنة، حاول العدو استغلالهما للمساومة.[1]»

وفي شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر، لاحظ ضباط "القسم الإداري المتخصص" بالمريج، أن: « الاحتفال بمناسبة اندلاع الثورة لم يكن له أي صدًا، أو وقعا على السكان، الذين انشغلوا بنقص المحصول أكثر من أي شيء آخر. حيث كان المحصول الزراعي سيئا للغاية، وأدى تعرض 30 إلى 40 % من سكانها إلى الإملاق، وهلاك 50 % من قطيع الأحصنة. وفي عام 1962، ضربها الجفاف.[2]»

فكافة الإجراءات الاقتصادية، التي اتخذتها السلطات الاستعمارية، بعد الحرب العالمية الثانية، في الجزائر، لتسريع عملية تراكم رأس المال الفرنسي، وزيادة الاستخدام قد فشلت.

وعندما سعت، خلال فترة الثورة التحريرية، للبحث عن وسائل تراكم جديدة عبر الصناعة، وأرادت تنشيطها، اصطدمت بعائق الثورة الجزائرية، التي حدّت من نمو حركتها في البلاد. « فالسياسة الاقتصادية المتبعة آنذاك، لم تكن لتحول دون نمو حركة التحرر. مما بيّن ضرورة تبديل جذري في الإجراءات المتخذة خاصة بعد سنة 1955.[3]»

([1]) المرجع نفسه، ص. 275.

([2]) BENFERHAT (Abdelkader), "Les Sections administratives Spécialisées. Etudes de cas: Département de Bône, arrondissements de Tébessa et Clairefontaine (1954-1962)", mémoire de maîtrise d'histoire, Université de Province, 1998, pp. 142-145.

([3]) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 347-348.

- ظروف العمل في المنجم: تعود بداية تشغيل العمال المسلمين الجزائريين، في مناجم المنطقة فضاء بحثنا إلى أواخر القرن 19 م، عندما شُرع في إنتاج الفوسفات في منجم الكويف. وقد شُغِّلوا في تهيئة المناجم، ونقل مواد البناء، استخراج المعدن، وتعبئته في العربات، بأدوات بسيطة، كمثل المطرقات اليدوية، الفؤوس، المطرقات الكبيرة وقُفَفْ الحلفاء؛ واعتمدوا على قوّتهم العضلية، في دفع عربات الشحن الثقيلة(*)، وفي نقل المعدن من المنجم إلى ورشة الفرز، أو إلى مدخنة التفريغ أو رأس الجر، ومن ثم إلى محطة القطار.(1)

كما شُغِّل البعض منهم في حفر الأروقة الباطنية، لغرض البحث واستكشاف المعدن؛ وقد ظلت مثل تلك الأشغال المرهقة حكرا عليهم، إلى أن تم تأميم المناجم من قبل حكومة الجزائر المستقلة.

فالشركات الفرنسية المستغلة للمناجم، كانت تفضل العمل اليدوي، في استخراج المعادن وشحنه، على العمل الآلي. لأن هدفها كان تحقيق معدلات إنتاجية قصوى، وبتكاليف أقل. فـ: « اليد العاملة الأهلية، لم تكن مخيّرة في نوع العمل؛ وكانت رهن أوامر رب العمل، الذي لم يكن يسمح لها بالتكوين المهني، أو تحسين مستواها الفني.(2)»

فعلى سبيل المثال، عندما شرعت "*شركة حديد الونزة*" في تشغيل المنجم، في عام 1921، ركّزت على توظيف اليد العاملة الجزائرية، البسيطة. فقد: « احتاجت الشركة، في بداية نشاطها، إلى عدد كبير من اليد العاملة الجزائرية

(*) كان وزن عربة الشحن الفارغة، يتراوح بين 650 و850 كغ. وتقدر حمولتها بين 1400 و1900 كغ.

(1) Relevé des travaux et fournitures n° 88, mai 1920, feuille n° 34 du 31 juillet 1921.

(2) شلالي، المرجع السابق، ص. 81.

البسيطة، لتهيئة المناجم، وبناء مساكن وإعدادها للإنتاج، وإيواء العمال، وتهيئة مصالح الإدارة.[1]»

لأنها من جهة، كانت تعاني من نقص في التجهيزات بسبب ظروف الحرب، ومن جهة أخرى، كانت: « ... لا توظف الفرنسيين في هذا النوع من الأعمال، الذي هو حكر على الأهالي.[2]»

وكانت الشركات المنجمية، عندما يتقدم إليها طالبي الشغل، تتأكد من خلال مصلحة "حركة الموظفين" إن كان العامل جديدا أو سبق له العمل في المنجم، وبالتالي لم يكن من المرغوب عنهم. كما يتم التأكد من أن سنه لا يتعدى 45 سنة.

بعد ذلك، يوزع العمال على مصالح المنجم، آخذا بعين الاعتبار حاجيات كل مصلحة، والمعارف المهنية للعامل إن وجدت.[3]

وكان العمال الجدد، يسجلون في بطاقات مرقمة، تحمل بيانات الاسم واللقب، الحالة المدنية، تاريخ التوظيف، تاريخ مغادرة المنجم، مع التحديد إن كانت "طوعية" أو "طرد". كما تدوّن عليها المعلومات المتعلقة بالمكافآت، الترقيات، العقوبات، الإجازات.[4]

ويتم تسجيل توقيت العمال على الأوراق اليومية، أربع مرات في اليوم. وفي كل مرة تجرى المناداة للتأكد من وجودهم الفعلي.[5] وكأني بهم جنود في ثكنة عسكرية.

([1]) المرجع نفسه، ص. 70.

([2]) C. L: S. P., n° 5, lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à la Chambre syndicale française des mines de fer, Paris, n° B/D du 16 janvier 1928, p. 65.

([3]) DE MANIQUET-VAUBERT (Louis), "Organisation administrative & comptable de l'exploitation du Djebel-Kouif", tome 1, Edition 1929, pp. 19-20.

([4]) Ibid, p. 18.

([5]) Ibid, p. 27.

كانت أوقات العمل غير ثابتة، تتغير بحسب ظروف الشركة. فقبل المكاسب النقابية التي تحققت بعد الحرب العالمية الثانية، كانوا يشتغلون في الحالات العادية، أكثر من 10 ساعات في اليوم؛ وأثناء تعرض شركتهم للأزمات، كان الكثير منهم يفقد منصبه، ومن احتفظ به، يُشغل لساعات قليلة، وتدفع له فرنكات أقل[*].

وذلك كإجراء، كانت تتخذه الشركات التعدينية، للحيلولة دون تسريح كل العمال، ويسمح بالحفاظ على استمرار نشاط المنجم، وكذا استتباب الأوضاع الأمنية، ويقلل من وقع الأزمة عليها من خلال تخفيض كتلة الأجور.[1]

ظل العمال المسلمون الجزائريون يشتغلون في المناجم، من غير أي حماية قانونية، ولا يتمتعون بأي حقوق مهنية، حتى بعد صدور إصلاحات حزيران - جوان 1936، التي استثنت تخفيض ساعات العمل في المناجم، بحجة دعم الصناعة التعدينية الفرنسية. فشركات التعدين الفرنسية في الجزائر، لم تكن تمنح العمال المسلمين الجزائريين اتفاقيات عمل، أو توقع معهم شروط توظيف؛ مثلما كانت تفعل مع العمال الأوربيين. مما يؤكد طابعها الاستغلالي.

كما كانوا محرومين من تقاضي المنح العائلية، بحجة كما جاء في إحدى مراسلات "شركة حديد الونزة": « ... فلا يمكن تطبيق تلك المنح على العمال الأهالي. لأن أغلب الأهالي يأتون من مناطق بعيدة جدا، وبالتالي لا يمكن مراقبة وضعهم العائلي، أو عمل المرأة، أو احترامهم شروط تمدرس الأطفال.[2]»

[*] رغم أن قانون 21 حزيران ــ جوان 1936، قرّر أسبوع 40 ساعة عمل في الجزائر، إلا أنه استثنى المناجم والمقالع، التي ظلت تعمل بنظام أسبوع 48 ساعة، إلى أن صدر قرار 23 شباط ــ فيفري 1960، الذي أجبر جميع المقالع في الجزائر، على العمل بقانون 1936، فيما يخص مدّة العمل الأسبوعية. أنظر:
Bulletin Algérien du Travail et de la Sécurité Sociale. N° 52. Avril. 1960, 4eme édition. La maison des livres, Alger, p. 2.

[1] شلالي، المرجع السابق، ص. 87.

[2] S. C: N° 5, années 1938-1939, Lettre de M. le l'Ingénieur en chef, au Siège central, Paris, n° 296 du 8 février 1939.

بينما في حقيقة الأمر، كانت شركات التعدين، كما تأكد لنا من دراستنا السابقة لأوضاع العمال الجزائريين في مناجم الونزة، تطلب في كل مرة من السلطات البلدية، والإدارية تزويدها بمعلومات عن الحالة العائلية لعمالها.

أيضا عانوا، من معارضة مسؤوليهم ترقيتهم، وتحسن وضعهم المهني، لأنهم كانوا يرون أن « الشغل في المنجم لا يحتاج إلى إعادة تصنيف العامل، ومن أراد زيادة دخله فعليه رفع إنتاجيته.[(1)]»

وفي هذا الصدد يقول السيد الطاهر زبيري؛: « .كان [العمال] الجزائريون يشتغلون في الونزة في الأعمال الصعبة والشاقة، وقليل منهم من يعمل رئيس ورشة. في حين سيطر الأوربيون على معظم المهن الإدارية، وتولوا أغلب المسؤوليات، وكانوا من جنسيات مختلفة ...[(2)]»

كما كانوا، يقعون تحت طائل القانون الفرنسي الصادر في 5 شباط ـ فيفري 1932، الخاص بالعقوبات في العمل؛ والذي جعل عقوبة الطرد من العمل، بين يوم أو بضعة أيام، ونص على حرمان العامل المطرود من منحة الانضباط، ومن حق الإجازة السنوية مدفوعة الأجر. ثم يبلغ عنه مصلحة التوظيف، « حتى تسجل على بطاقته إما عبارة لا يجب توظيفه مستقبلا، أو لا يوظف قبل كذا شهر.[(3)]»

تميز عمل الجزائريين في مناجم المنطقة الحدودية الشرقية، بظاهرة التغيُبية والحركية، أو عدم الاستقرار في العمل. وسبب ذلك، حسب تقديرنا، كان نتيجة ظروف العمل القاسية، وعدم استفادتهم من أي تكوين أو تدريب مهني، قد يثمّن عملهم.

([1]) شلالي، المرجع السابق، ص. 100.

([2]) زبيري (الطاهر)، "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين. 1929–1962"، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والصحافة، الجزائر 2008، ص. 27.

([3]) C. G: année 1939, Lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à M. TSAPALOS, n° D/GR du 23 novembre 1939.

فالشغل بالنسبة لهم، كان وسيلة مساعدة على التخفيف من حدّة البؤس، ولم يكن غاية في حد ذاته. ويؤكد علماء الاجتماع هذا الرأي، حيث يذكر أحدهم أن: « التقلب في حركة القوى العاملة، ينشأ في أغلب الحالات، عن عدم رضا في محتوى العمل، ويبرر هذا بشكل رئيس في أوساط الشغيلة قليلي التأهيل أو من غير تأهيل.[1]»

فعلى سبيل المثال، عندما طلب متصرف بلدية مرسط في سنة 1951، من مسؤول شركة حديد الونزة، توظيف بعض الجزائريين الفقراء، ذكر له رأيه في عمال المنطقة بالقول: « أن عمال الشركة من بلدية مرسط أغلبهم غير مواظبين على العمل. وأننا نستغرب من الغيابات المتكررة وغير المبررة لعمال بوخضرة من أبناء المنطقة، والتي تحدث عدة مرات في الشهر بالرغم من سوء المحصول، والأوامر التي صدرت لهم. كما أن عمال مرسط لم ينجحوا في أي شغل من الأشغال التي أوكلناها لهم. خاصة، أشغال الأعماق، والأشغال المختصة.[2]»

فطبيعة تكوينهم الزراعي، كانت تؤثر على حركيتهم. ووفقا لانتمائهم الجهوي، كانوا يتغيبون في أربع مواسم فلاحية هامة هي: موسمي الحرث، الحصاد، جني التمور، والزيتون. فخلال الفترة من شهر حزيران ـ جوان إلى تشرين الأول ـ أكتوبر، كان البعض منهم يتجه إلى الشمال للعمل في زراعة الحبوب أو الكروم أو الزيتون؛ بينما يتجه البعض الآخر صوب الجنوب للعمل في زراعة النخيل.

([1]) دروبيشيفا (ل. م)، "السوسيولوجيا والتاريخ"، ط. 1، تر. علي نمر دياب، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص. 39.
([2]) C. G: année 1951, Lettre de M. le Directeur, à M. l'Administrateur principal de la Commune mixte de Morsott, n° 2400 du 19 mai 1951.

فعلى سبيل المثال كان عمال وادي سوف في مناجم الونزة: « يغادرون المنجم خلال شهر أيلول ـ سبتمبر ليعودون إليه ثانية في شهر كانون الثاني ـ جانفي.[1]»

كما أن هناك من كان يغادر المنجم إلى أماكن عمل أخرى، تكون أحسن من حيث الأجر، ولا يوجد فيها نظام الحجز أو نظام التكليف بالعمل[*]، مثل مؤسسة "سكك حديد الجزائر"، أو يهاجر إلى فرنسا، حيث ظروف العمل تكون أفضل بكثير من الجزائر.

وكان الذين يغادرون المنجم، خلال المواسم الفلاحية، يشتغلون بالزراعة، إما لحسابهم الخاص، أو لحساب طرف ثاني. والسبب، كما جاء في إحدى المراسلات الإدارية لشركة الونزة: « ليس في ارتفاع الأجور في قطاع الزراعة، بل لأن العربي فلاح قبل كل شيء.[2]»

وكما يتّضح من جدول الموجود الفعلي لليد العاملة الأهلية في مناجم الونزة، خلال سنة 1955، فإن عدد المغادرين من العمال الجزائريين للمنجم خلال الشهر، كان، باستثناء شهر أيلول ـ سبتمبر، أكبر بكثير من عدد الموظفين الجدد. حيث بلغ عدد الموظفين طيلة السنة 64 عامل، في حين بلغ عدد المغادرين 104 عاملا.

جدول رقم 2 ـ الموجود الفعلي لليد العاملة الجزائرية في مناجم الونزة خلال سنة 1955.

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أبريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
المسجلون خلال الشهر	1590	1589	1589	1571	1570	1568	1560	1556	1558	1553	1551	1547
الموظفون في الشهر	7	5	3	0	6	4	6	7	13	6	2	5

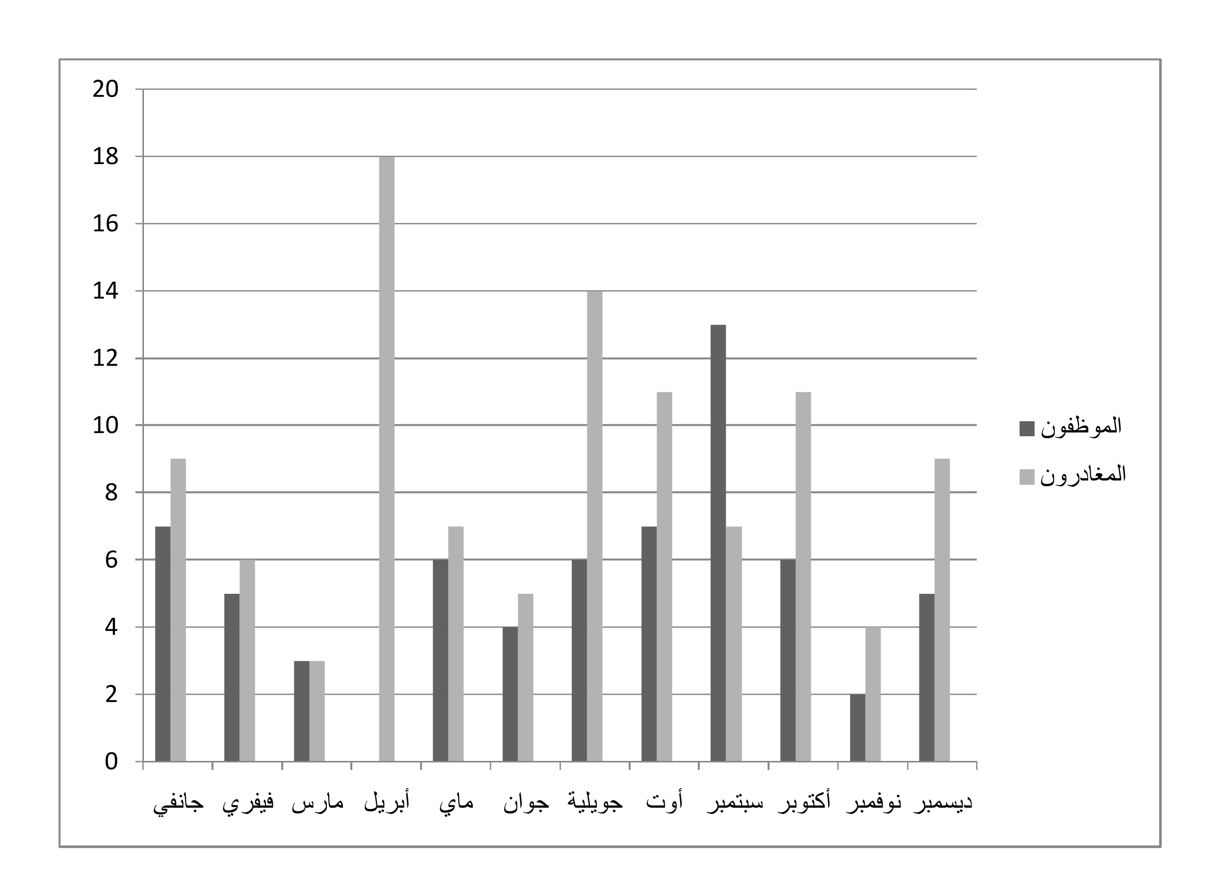
(1) C. L: S. P. Lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à M. Le D. G. de la Cie., des phosphates de Gafsa, Paris, n°D/J du 19 mai 1930, p. 112.

(*) شرع في العمل بنظام "التكليف بالعمل" في المناجم الجزائرية، منذ 10 أيلول ـ سبتمبر 1942، وذلك لمساعدة شركات التعدين على تلبية حاجيات مؤسسات الصناعات الحربية في أوربا.

(2) C. L: S. P., Lettre de M. Le Chef De l'exploitation, à M. le Président de la chambre de commerce, Bône, n° D/J du 15 avril 1930, p. 84.

المغادرون في الشهر	9	6	3	18	7	5	14	11	7	11	4	9

المصدر: (Rapport Mensuel Ouenza, années 1954-1955.)



فكل تلك الأسباب كانت تدفع العديد منهم، إلى مغادرة الشركة بعد مضي وقت قصير على قدومهم. إما رفضا لظروف العمل الصعبة، أو سعيا لتثمين وقتهم في نشاطات تعود عليهم بأجر أكبر.

ـ الأجـور والمنح:

يعتبر نظام الأجور، من أخطر الوسائل التي استخدمها الاستعمار الفرنسي، لتدمير البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري.

ولم تكن أجور الشغيلة الجزائرية في أغلب الحالات، سوى للتعويض عن الشقاء الذي كانت تكابده. حيث كانت أجورا زهيدة، لا تلبي كل حاجاتها؛ ومتقلبة

تتحكم فيها الظروف الاقتصادية المحلية، والدولية. وقد شابه نظام الأجور في العهد الاستعماري، نظام الاسترقاق في الأزمنة الغابرة.

حيث، « كان الأسياد يحاولون أن يستخرجوا من قوى العبيد أقصى ما يمكن استخراجه من ثمرة عملهم. وبما أنهم لا يستطيعون إكراه العبيد على العمل خشية ثوراتهم أو فرارهم أو نحو ذلك، صاروا يغرونهم بالأجرة على قدر العمل ... أما من جانب العبيد، فلما صاروا يرون أنهم لا يستطيعون الحصول على العيش إلا بالعمل بالأجرة. صاروا يشتغلون مختارين طائعين ليسترزقوا.[1]»

وقد شهد كاتب عمالة قسنطينة، بأن أجور اليد العاملة الجزائرية في قطاع المناجم، كانت أقل من أجور العمال الأوربيين بنسبة، تتراوح بين 30 و40%.[2]

وخلال ثلاثينيات القرن الماضي، طلب الحزب الاشتراكي الفرنسي من حكومة باريس: « التحقيق في فضيحة الأجور المتدنية، التي لا يزال يعمل بها أرباب العمل [في الجزائر]، حتى تمنع أن يتحول حال البؤس إلى حال مجاعة.[3]»

ولما كان أغلب العمال الجزائريين في المناجم، من فئة الفلاحين، فإن مستخدميهم في الشركات التعدينية، كانوا يحدّدون أجورهم وفقا للأجور المعمول بها في قطاع الزراعة.[4]

وحسب نظام عمل شركات التعدين، فإن العامل الأهلي، كان يثاب وفقا للعمل الذي أنجزه خلال اليوم، وكان يتقاضى أجره في كل نصف شهر. وما كان عليه، إذا أراد أن يحسن من دخله، سوى الرفع من إنتاجيته؛ وهي نفس الطريقة، التي كان

([1]) الحداد (نقولا)، "حياة الهيئة الاجتماعية وتطورها"، الكتاب الأول، ط. 2، بيروت، دار الرائد العربي، 1982، ص. 231.

([2]) SCHIFFMACHER, op-cit., p. 27.

([3]) KADDACHE, op-cit., t. 1, p. 492.

([4]) شلالي، المرجع السابق، ص. 93.

يعمل بها في مناجم غرب أوربا خلال القرن 19 م. حيث كان العامل، يؤجر بحسب عدد العربات التي يشحنها.

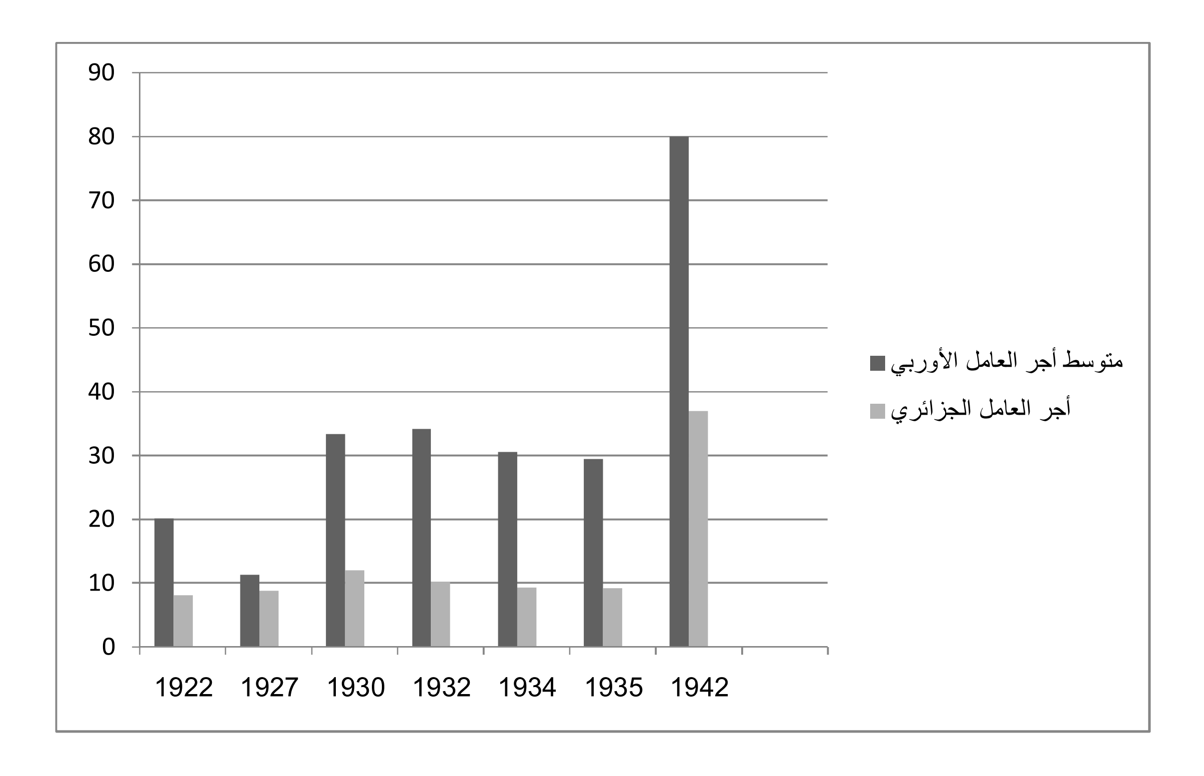
و « كانت أضعف الأجور هي أجور عمال الفرز، الذين كانوا من المسنين، ومن الأطفال. إذ كانوا يتقاضون أجورا تتراوح بين خمسة إلى سبعة فرنكات ... أما عمال الأروقة، الذين يعملون أيضا بنظام القطعة، فكانوا يتقاضون أجرا قاعديا بقيمة 12,50 فرنك، عن ثماني ساعات عمل في اليوم.[1] »

ـــ جدول رقم 3: كشوف التصريح عن الأجور. [2]

السنوات	1922	1927	1930	1932	1934	1935	1942
متوسط أجر الأوربي/ فرنك	20,10	11,30	33,30	34,15	30,60	29,51	80
أجر الجزائري/ فرنك	8	8,80	12	10,10	9,28	9,11	37

فكما يتبين من كشوف التصريح عن الأجور، بشركة حديد الونزة في الجدول أعلاه، أن البون كان شاسعا، بين متوسط أجور العمال الأهالي، والعمال الأوربيين. حيث قدر الفرق بينهما بأكثر من ثلاث أضعاف.

(1) S. I (1): 1935-1937, Lettre de M. l'Ingénieur en chef, à MM. Les Chefs de services, Hallatif & sainte-barbe, n° RD/AG du 4 mai 1937.
(2) C. G: année 1944, lettre de M. Le Directeur, à M. L'Administrateur de la C. M. de Morsott, n° 2114 du 28 juin 1944.



وبالرغم من أن السلطات الاستعمارية في الجزائر، كانت هي من يسير نظام الأجور في المستعمرة، بواسطة قرارات حكومية(*)، إلا أن أرباب العمل الأوربيين كانوا لا يقبلون بأي زيادة من شأنها أن تضر بمصلحتهم؛ حيث كانوا يتحفظون عليها بين الفينة والأخرى.

فعندما تقرر في سنة 1937، العمل بنظام 40 ساعة أسبوعيا، بدل عن نظام 48 ساعة في الشركات المنجمية السطحية، لامتصاص البطالة، عبرت إدارة شركة الونزة عن خشيتها من ارتفاع تكاليف الإنتاج، واعتبرت « أن تطبيقه قد يؤدي إلى زيادة 20 % لليد العاملة، وإذا أضيفت إليه 50 %، كزيادة متوقعة في سعر

(*) نذكر من بين تلك القوانين: قانون 1939 الذي نص على زيادة الأجور بنسبة 20 %، وقرار 24 آب ــ أوت 1941 الذي نص على منح إضافية بنسبة 8 %. وتحكيم 18 تموز ــ جويلية 1938، الذي رفع الأجر الساعي الأدنى من 0,20 فرنك إلى 0,25 فرنك، ثم قرار 15 نيسان ــ أبريل 1942، والمعروف باسم: "قرار رفع الأجور الدنيا"، الذي واد مبلغ 0,62 فرنك لجميع الأجور الساعية، أو ما يعادل 4,88 فرنك في اليوم.

الساعات الإضافية، أي 27 % على مجموع اليد العاملة، سيرتفع سعر تكلفة طن الحديد بشكل كبير، مما لا يسمح ببيعه[1].»

وعندما ألح المهندس الرئيس للمناجم على أرباب العمل، في اجتماع الغرفة النقابية لمناجم الجزائر، المنعقد بالعاصمة في 7 شباط - فيفري 1939، إدراج نظام المنح العائلية في المناجم ضمن الاتفاقية العامة على أساس الأجور القاعدية، لاحظ أرباب العمل أنه « لا يوجد أي مبرر قانوني يفرض هذه المنح العائلية في الجزائر.[2]»

بينما « عبّر مدير شركة حديد الونزة، في مداخلته أمام المجتمعين، عن رغبته في التمييز في تطبيق المنحة العائلية، بين العمال الأوربيين والعمال الأهالي، بدفع نصف ما يأخذه العامل الأوربي للعامل الأهلي؛ وبرر ذلك باختلاف نمط العيش بين الفئتين.[3]»

كما اعتبرت شركات التعدين، عندما نص قرار 20 حزيران - جوان 1944، على رفع أجور عمال المقالع والمناجم، أنه: « لا مجال لرفع أجر اليد العاملة البسيطة، لأن سلم الأجور هو نفسه بالنسبة للأجر الأدنى والأقصى.[4]»

وبالرغم من الإصلاحات التي شهدها عالم الشغل في فرنسا، بعد الانتفاضة العمالية الكبرى في حزيران - جوان 1936، إلا أن أجور العمال الجزائريين في شركات التعدين بالمنطقة فضاء بحثنا، لم تشهد تحسنا ملحوظا، واستمر التمييز

---

(1) CHRONO: S. I., n° 1, années 1935-1937, Lettre de M. l'Ingénieur en chef, à M. l'Administrateur Directeur, n° 5174 du 8 juillet 1937.
(2) C. G: année 1938-1939, Lettre de M l'Ingénieur en chef, à la Société de l'Ouenza, Paris, n° 296 du 8 février 1939.
(3) شلالي، المرجع السابق، ص. 96.
(4) C. G: année 1944, Lettre de M. le Directeur à M. le Président du Syndicat de l'Ouenza, n° 2193 du 3 juillet 1944.

واضحا بين العامل الجزائري، والعامل الأوربي، في الأجر، والمسكن، والحقوق المهنية.

وكانت الزيادات التي اعتمدتها شركات التعدين فيما بعد، وبناء على قوانين السلطة الفرنسية، عبارة عن زيادات في المنح، بدل من الأجر القاعدي. مما جعل تأثيرها ضعيفا على عمال المناجم الجزائريين، خاصة في ظل غلاء المعيشية.

فعلى سبيل المثال، عندما شرع في مطلع خمسينيات القرن الماضي، في تطبيق الحد الأدنى للدخل المعيشي في الجزائر، على أساس 57 فرنك للساعة، بدل عن 46، قررت شركة الونزة: « إدماج سلفة 6 % المؤقتة المعمول بها منذ الفاتح من نيسان - أبريل 1950، في الأجور. وفي نفس الوقت رفع أجور الفئات الأعلى من العامل البسيط بنسبة 10 % ... أي بزيادة 67,20 فرنك شهريا.[1]»

وفي عام 1951، وضعت تصنيفا جديدا للساعات الإضافية، والأجور الساعية العادية، التي بلغ حجمها ست ساعات في اليوم، وحدّدت فيه الأجر الحيوي الأدنى بـ: 64 فرنك، والأجر الساعي الأدنى، خارج الفئات بنحو 965 فرنك.[2]

أي أن إدارة الشركة، لم تغير في طريقة تسييرها لنظام الأجور الخاصة بعمالها الجزائريين. فكانت في كل مرة تلعب ورقة المنح، بدل من الزيادة في الأجر القاعدي كما ينص القانون.

فإلى غاية عام 1954، كانت أجور عمال المناجم الجزائريين، تتراوح كما أشارت الإحصاءات الفرنسية، بين 74 و91 فرنك[3].

---

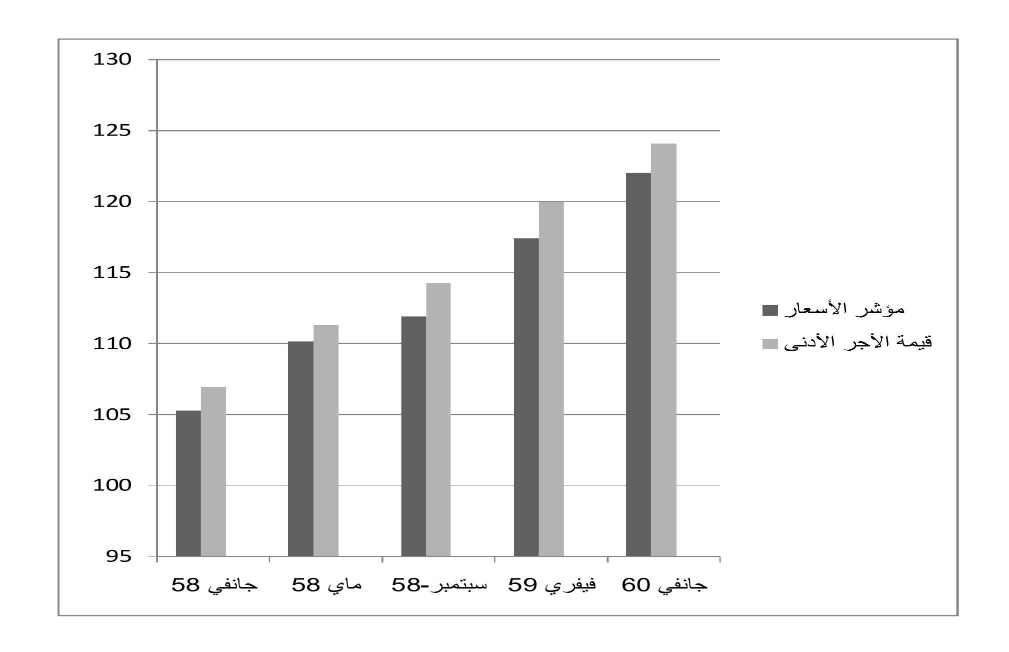
(1) C. G: année 1950, Lettre de M. Le Chef des services des mines de l'Ouenza, à M. Le Délégué de la société d'assurance "La Participation", n° 4569 du 28 novembre 1950.
(2) C. G: année 1951, Note d'instruction, n° 2568 du 30 mai 1951.
(3) بوحوش (عمار)، "العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية"، ش. و. ن. ت. الجزائر، 1974، ص. 154.

وفي إطار إصلاحات مشروع قسنطينة، ارتفع الأجر القاعدي ابتداء من الفاتح من شهر أيلول - سبتمبر 1958، واستفاد قطاع المناجم، بنحو 3 فرنكات زيادة في الأجور الساعية. وبصفة عامة، يمكن القول أن شبكة الأجور، كما يظهر في الجدول رقم 3، لم تتطور كثيرا في الجزائر، خلال الفترة من الفاتح شباط - فيفري 1958، إلى الفاتح من كانون الثاني - جانفي 1960.

- جدول رقم 3 - مقايسة الأجر الأدنى القاعدي المضمون.(1)

الفترة	مؤشر الأسعار	قيمة الأجر الأدنى المضمون
1958/2/1	105,28	106,95
1958/5/1	110,15	111,35
1958/9/1	111,91	114,25
1959/2/6	117,40	120,00
1960/1/1	122,03	124,12

(1) Bulletin Algérien du Travail et de la Sécurité Sociale. N° 60, Déc., 1960, 4e édit. La maison des livres, Alger, p. 5.



فبالرغم من كل الزيادات، والتحسينات، التي أدخلت على الأجور، سواء بقرارات من السلطة الحاكمة أو من إدارة الشركة؛ إلا أن أجور العمال الجزائريين، كانت بصفة عامة ضعيفة لا تغني، ولا تسمن من جوع. وكانت أقل بكثير مما كان يتقاضاه العمال الأوربيون، حتى وأن تساوى الطرفين في جنس العمل.

وهذا ما انعكس على مردود العامل الجزائري، الذي وصفته الدعاية الاستعمارية بكل الأوصاف المشينة؛ ولم تحاول رؤية الأسباب الكامنة وراء عزوفه عن العمل، ومحاولته بذل مجهود أكبر، للرفع من أجره أكثر من المبلغ الضروري لضمان عيشه.

فقد أدرك بالتجربة أن تلك الأجور لم تكن في مستوى العمل المبذول في تكسير العرق المعدني، أو تفتيت المعدن، وفرزه وتمليسه، وشحنه، ونقله؛ أو في مستوى الأخطار التي كانوا يكابدونها من أجل الرفع في إنتاج الشركات من خام المعدن، وملء خزينتها بالعملة الصعبة.

وكانت أوضاع العمال المصابين في حوادث العمل، أدهى وأمر. حيث كان العامل بعدما يتعرض لحادث بعجز مؤقت، يتقاضى منحة من وكالة التأمين بدل الأجر، تسمى منحة تعويض البطالة؛ وهي عبارة عن نصف أجر، يدفع له طيلة مدة امتثاله للشفاء.

وبعد شفائه تبدأ معاناته الحقيقية. فقد يفقد منصب عمله نهائيا؛ وقد لا يحصل على المعاش، إذا لم يشتغل مجددا مدّة 15 سنة بالشركة.

وإذا ما نال الحق في المعاش، كان يعاني إما من تأخر الدفع، أو من ضياع الحق نهائيا. وسواء تعلق الأمر بالمحاكم التي كانت مسؤولة عن تحديد نسبة العجز، وقيمة المعاش[*]، أو بوكالات التأمين المسئولة عن تطبيق حكم المحكمة ودفع التعويضات. لأن من ناحية، كان العمال يجهلون القوانين الإدارية التي تكفل لهم حقوقهم؛ ومن ناحية أخرى، كانت الإجراءات الإدارية والقضائية المعمول بها مشوبة بالتعقيد، والمماطلة.

فعلى سبيل المثال، كان البعض منهم، يعاني من التأخر في تحصيل حقوقه،[*] لأنه ببساطة كان يجهل أن القانون يجبره على دفع شهادة الحياة، كل ثلاثة أشهر إلى وكيل التأمين، ليحصل على معاشه؛ بينما البعض الآخر، كان يفقد كل حقوقه بسبب مغادرة المنجم بعد الإصابة مباشرة، وعدم ترك عنوانه لدى مستخدمه.[1]

(*) عندما يتعرض عامل لحادث عمل، كانت الشركة تخبر قاضي الصلح بحيثيات الحادث، فيتولى التحقيق الأولي. ثم يرسل تقريره إلى محكمة قالمة، التي كانت مخولة إقليميا في تحديد نسبة العجز، وقيمة التعويض. وعندما تبلغ حكمها للشركة صاحبة العمل، تبلغ هذه الأخيرة بدورها، وكالة التأمين المتعاقدة معها، قرار المحكمة لتقوم بتعويض المصاب. وكان يحق للعامل الطعن في الحكم لدى محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر.

(*) أنظر نماذج من هذه المعانات في: شلالي، المرجع السابق، ص. 121-134.

(1) C. L: Divers, n° 40, Lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à M. FILLACIER, n° 689 du 12 novembre 1932, p. 44.

وابتداء من الفاتح من كانون الثاني - جانفي 1961، صار الصندوق المستقل للتقاعد، يتولى بموجب قرار 29 تشرين الثاني - نوفمبر 1960، الاقتطاع من اشتراكات العمال؛ وصارت الاشتراكات والمساهمات، تدفع في كل ثلاثي، للمؤسسات المنجمية للنجدة على أن توجه في مجملها لتغطية الأخطار.(1)

خلاصة مركزية نخالها جديرة بالإبراز في خاتمة هذا المبحث، وهي أن الأوضاع الاقتصادية لعمال المناجم في المنطقة فضاء بحثنا، كانت جد صعبة، مقارنة مع بقية الفئات العاملة في قطاعات أخرى؛ ومعاناتهم أكبر. ذلك أن المنظومة الاستعمارية للشغل، جُعلت لتحقيق هدفين أساسيين.

الهدف الأول، كان استغلال اليد العاملة المحلية البسيطة، وتسخيرها في استغلال خيرات البلاد لصالح الأقلية الأوربية المتسلطة.

أما الهدف الثاني، فكان مراقبتها إداريا، خاصة وأن الجزائريين كانوا يتفادون الإدارة الاستعمارية قدر المستطاع.

فقد كانت المؤسسات التي يعمل بها عمال جزائريون، ملزمة بتسجيل أسمائهم لدى مصلحة الضرائب المباشرة، والاقتطاع من أجورهم لتسديد ما عليهم من ضرائب أو ديون لأطراف أخرى، بناء على طلب بعض المصالح، كالبلديات أو مصلحة الضرائب، أو المحاكم.

وكان أرباب العمل يتبادلون المعلومات عن حركتهم. كما كانت السلطات الإدارية والعسكرية، تراقبهم من خلال إلزامهم التسجيل في الحالة المدنية، للحصول على بعض الحقوق الاجتماعية، مثل المنحة العائلية وغيرها. فيسهل عليها

(1) Bulletin Algérien du Travail et de la Sécurité Sociale. N° 59. Nov. 1960, 4e édit. La maison des livres, Alger, p. 6.

إحصاءهم ووضعهم تحت المراقبة، وكذلك تجنيد القادرين منهم لأداء الخدمة العسكرية.

أيضا، كانت البلديات المختلطة تستعْلم، من حين إلى آخر، عن رعاياها العاملين بالشركات، من حيث العدد، ومسقط الرأس، وتستفسر عن أوضاعهم الاجتماعية، وعن طبيعة عملهم، ونوع الأجور التي يتقاضونها؛ مما جعل المراقبة الإدارية الاستعمارية، أداة فعالة في معرفة كل صغيرة وكبيرة عن الجزائريين، وخلق في نفوسهم رعب نفسي منها، لم يتحرروا منه إلا بعدما قامت الثورة التحريرية المباركة.

المبحث الثاني: ظروف العمل السياسة.

لم يسمح النظام الاقتصادي الاستعماري في الجزائر، بتكوين "طبقة عاملة" فعلية، إن على المستوى الكمي أو النوعي.(1) كما منعت بعض التشريعات، كقانون الأهالي 1881، وقانون الرقابة الخاصة(*)، الجزائريين من حق تأسيس نقابات خاصة بهم.

ولمّا وصلت حكومة الجبهة الشعبية(**) إلى الحكم في فرنسا، سنة 1936، وألغت قانون الأهالي، استطاع بعض المناضلين الجزائريين من، « ... الوصول رسميا إلى مسئوليات نقابية، وارتفاع عدد النقابيين الجزائريين بشكل ملحوظ.(2)»

ولكن في الواقع، لم يتحقق ذلك بصورة فعلية، إلا في منتصف الخمسينيات؛ حيث صار 60 % من أعضاء *"الكنفيدرالية العامة للشغل"*، من العمال الجزائريين.(3)

برزت مع بداية أربعينيات القرن الماضي، فئات وشرائح اجتماعية، كان لها وزنها الخاص في العمل الوطني، وآفاقه السياسية. حيث طبعت التغير الحاصل ببنية الحركة الوطنية، ووسعت في قاعدتها الجماهيرية، وقوّت نضالها، نذكر منها على

---

(1) جغلول (عبد القادر)، "تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية"، دار الحداثة، بيروت بلا. تا، ص. 150.

(*) صدر هذا القانون في سنة 1930، وبموجبه خُوّل الحاكم العام في الجزائر، الحكم بالسجن مدة سنتين في حال: "أعمال مناهضة للسيادة الفرنسية، أو تصرفات تمس بالأمن العام، أو وعض ديني، أو سياسي." أنظر:
BENALLEGUE-CHAOUIA, op-cit., p. 9.

(**) هي حكومة ائتلاف أحزاب اليسار الفرنسية، فازت بانتخابات أيار ـــ ماي 1936، وحكمت البلاد إلى غاية نيسان ـــ أبريل 1938.

(2) DJEGHLOUL, op-cit., p. 96.

(3) Al-AYACHI (Ansar), "Colonialism and Class formation in ALGERIA", Arab Economic Journal, Cairo – 5 / 1996, p. 38.

وجه الخصوص شريحة اليد العاملة البسيطة، التي ارتبط وجودها بالاقتصاد الاستعماري، وصيرورة نموه وتطوره.(1)

وقد مكّن ذلك الجزائريين، في بعض الأحيان، من الحصول على الحق في إنشاء جمعيات، والانخراط في النقابات، وعقد الاجتماعات، والمساهمة في إدارتها، ثم تسييرها فيما بعد. ولا يمكننا فهم هذا التطور على الصعيد النقابي، إذا لم نربطه، من خلال التطور الذي عرفته البلاد على المستوى السياسي.(2)

فبرأي أحد الزعماء النقابيين الجزائريين الذين نشطوا في فترة الاحتلال، كان وعي عمال المناجم بانتمائهم الطبقي، والاستغلال الرأسمالي، أقل تطورا مما هو لدى العمال الدائمين في المدن، وذلك بسبب ممارسة عمال المناجم، النشاط الزراعي خارج أوقات عملهم، للتحسين قليل من وضعهم المالي، بينما كان العمال الدائمون لا يملكون إلا راتبهم كدخل واحد للعيش؛ مما خلق بعض الصعوبات التنظيمية في المناجم.(3)

كما أشارت جريدة "*العامل الجزائري*"، لسان حال نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، إلى أن: « العمال الجزائريون ... طوروا حركتهم ضمن إطار مستورد من طرف العمال الفرنسيين، ومندمج بشدة بمنظمات فرنسية، حيث توجد طبائع اندماجية، وانحرافات استعمارية، وسوء فهم للطابع الوطني للصراع، والتركيز خطأ على صراع الطبقات، والمطالب الاقتصادية والاجتماعية.(4)»

---

(1) المالكي، المرجع السابق، ص. 353.

(2) DJABI (Nasser), "KAIDI Lakhdar. Une histoire du Syndicalisme algérien, entretiens", CHIHAB Editions, Alger 2005, p. 111.

(3) Ibid, p. 79.

(4) L'Ouvrier algérien, organe de l'U. G. T. A. Nouvelle série (Tunis), n° 13, mars 1960, p.7.

فالظروف الاقتصادية، والاجتماعية، التي كانت تحيط بالبروليتارية الدنيا، مثل عمال المناجم، كانت تتعارض مع أي فرصة للعمل النقابي، لأن شغلهم الشاغل كان البحث عن كسب آني مهما كان قليلا، والظفر ببعض الأعمال العابرة المخصصة لهم، مثل العمل بالقطعة.

وعليه: « ... فبإمكان أي نزعة وطنية مبهمة، وعاطفية أن تتوغل في هذه الأحلام المستقبلية، بدلا من توقعات، وتطلعات النضال النقابي سواء منه الإصلاحي أو الثوري.(1)»

زد على ذلك، أن النقابات الفرنسية كانت مقتنعة بضرورة حصر نشاط الحركة العمالية فيما هو مطلبي، ومادي صرف ليس إلا، وتوجيه النضال النقابي نحو الأوضاع الاقتصادية-الاجتماعية في الجزائر، وتجنيبه الانفعال والتفاعل مع الصراعات السياسية بفرنسا.

لقد حاولنا في هذا المبحث، معرفة حدود الفعل النقابي، في النضال الوطني العمالي، ومدى مساهمته في توسيع بنيته، وتعزيز تنظيمه، انطلاقا من النظرية المركزية القائلة بأن: « النضال النقابي العمالي بالمجتمعات المستعمرة لا يتطور ويكتمل نضجه، إلا بتداخله وارتباطه الجدلي بالعمل السياسي. وأن صراع العمال نقابيا لم يكن يستهدف مقاومة رأس المال وحسب، بل كان أيضا، يسعى إلى إزالة الاستعمار.(2)»

---

(1) GALLISSOT, op-cit., p. 325.
(2) GUY (Caire.), "Syndicalisme ouvrier et son développement, contribution à une étude des rapports entre les structures sociales et l'action économique", Revue économique, n° 2, mars 1962, pp. 272-273.

وما يؤكد صلاحية هده النظرية في الجزائر، وصحتها من الوجهتين التاريخية والسياسية، ذلك التعارض الذي طبع موقف الحركة الوطنية، والتيار الاستقلالي خاصة من "الطبقة العاملة"، ودورها الوطني من جهة، وإصرار الاستعمار الفرنسي على بقاء العمال خارج حركية النضال السياسي، سواء لحظة حرمانهم من حق الانتماء النقابي، أو بعده من الجهة أخرى.

تراوحت علاقة النضال النقابي بالنشاط الوطني في بلادنا، بين مرحلتين متعاقبتين: مرحلة ظهور فئات واسعة من العمال بقطاع الصناعات الإستخراجية، والمناجم، وتمتد من العقد السابع من القرن 19 م، إلى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي؛ ومرحلة تصاعد قوّة الحركة العمالية، وتكوّن الملامح الأولى لاستقلاليتها النقابية، ونضج اندماجها بالنضال الوطني،(1) وتمتد من الثلث الأخير من عقد الأربعينيات، إلى تأسيس *"الاتحاد العام للعمال الجزائريين"*، في سنة 1956.

تميزت المرحلة الأولى، بممارسة السلطة الاستعمارية سياسات تمييزية في حق العمال الجزائريين، وحرمانهم من الاستفادة المطلقة، والشاملة من القوانين المهنية، التي كان يتمتع بها نظرائهم الأوربيين؛ لأنها كانت تصر على: « أن يبقى هؤلاء دون التوفر على الحد الأدنى للعيش و البقاء، وعزلهم أساسا عن حركية النضال الوطني، وذلك بحظر حقهم في الانتماء النقابي، والتمتع بمشروعية اللجوء إلى ممارسة الإضراب.(2)»

فقبل انتشار العمل النقابي في الجزائر، كانت الإدارة الاستعمارية، وأرباب المؤسسات الاقتصادية العاملة فيها، لا ينظرون إلى اليد العاملة الجزائرية أو "الطبقة الدنيا"، باعتبار أنها صاحبة حق في المطالبة بالحقوق المهنية.

---

(1) المالكي، المرجع السابق، ص. 354-355.

(2) المرجع نفسه، ص. 356.

كما كانت إستراتيجيتهم تستهدف تهميشها، عبر التضييق على إمكانيات انضمامهم الشخصي لفروع النقابات الفرنسية بالجزائر.

وكشفت التجربة الجزائرية في ميدان النضال النقابي، عن إصرار الاستعمار الفرنسي على منع تأسيس نقابات محلية حتى بداية الخمسينيات، وعزل العمال عن الاندماج بحركية النضال الوطني، وفصل النضال النقابي عن أبعاده التحررية والوطنية، لإدراكه مكانة اليد العاملة في تعزيز النضال الوطني، وتقوية بنيته.[1]

لقد تطور النشاط النقابي بالجهة فضاء بحثنا، منذ النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي، نظرا لأهمية النشاط المنجمي فيها، والدور الكبير الذي اضطلعت به كل من نقابة "*الكنفيدرالية العامة للشغل*"، والحزب الشيوعي الفرنسي في الجزائر.

ففي 16 آب ـ أوت 1943، اندمجت نقابتان كانتا تنشطان في مناجم الونزة، في نقابة جديدة باسم "*النقابة المتحدة لعمال مناجم الونزة*". ضمت 411 عضو من العمال الأوربيين، والجزائريين. لكن كل أعضاء مكتبها، كانوا من الفئة الأولى.

وحدّدت من بين أهدافها: « تكتل العمال في ظل عقلية فرنسية واتحاد وطني، حتى يساهموا بكل نشاط من أجل نهضة فرنسا، بشكل يسمح لها باسترجاع مكانتها في العالم، والمساهمة بذلك في التحسين العام لمصير العمال.[2]»

وظهرت أولى النقابات في قطاع مناجم الكويف، في 5 تشرين الثاني ـ نوفمبر 1943، باسم: "*نقابة العمال، والعمال المنجميين والموظفين بالكويف*". تكونت النقابة من 360 عامل، وأعلنت عن انخراطها في " *اتحاد العمالة للنقابات المتحدة*"، وهو اتحاد تابع "*للكنفيدرالية العامة للشغل*".

([1]) المرجع نفسه، ص. 359-360.

([2]) N° 389: Syndicat Confédéré du Personnel des Mines de l'Ouenza. Syndicats professionnels, 16 août 1943, A. W. C., boite n° 18.

تألف مكتب تلك النقابة من خمسة أعضاء، منهم جزائريين اثنين: واحد نائب الأمين العام، والآخر نائب أمين الصندوق.

ويتبين من القانون الأساسي لهذه النقابة، أن مؤسسيها كانوا من التيار الشيوعي. حيث أشارت المادة الثانية إلى أن النقابة ملحقة باتحاد العمالة للنقابات المتحدة بقسنطينة، بصفة اتحاد محلي، وملحقة أيضا بالاتحاد الفرنسي للصناعة المنجمية، وبالكنفيدرالية العامة للشغل.(1)

وحدّدت المادة 6، أهداف النقابة، والتي كان في مطلعها: « جمع كل العمال ضمن ذهنية فرنسية واتحاد وطني، للمساهمة بهمة أكثر في إنهاض فرنسا بشكل يسمح لها باستعادة مكانتها في العالم، والمساهمة هكذا في التحسين العام لمصير العمال.»

وأشير في الهدف الثالث، إلى أن: « النقابة تمتنع قطعا عن دراسة أي مسألة عرقية سياسية أو دينية، وتمتنع أيضا عن كل مشاركة نشطة في الحركات السياسية أو الدينية.(2)»

من هنا، يتبين لنا أن الهدف الحقيقي في كلتا الحالتين، هو الدفاع عن المصالح العليا لفرنسا. لأن الحزب الشيوعي الفرنسي، في تلك الفترة، كان عضوا في حكومة فرنسا الحرّة، ومنخرطا في الكفاح من أجل تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني.

لذا تم ربط تحسين ظروف العمال الجزائريين، بشرط نهضة فرنسا من كبوتها، وتحريرها من الاحتلال النازي، ودعوة العمال الجزائريين، وعلى رأسهم عمال المناجم، إلى بذل المزيد من الجهد، والرفع من وتائر الإنتاج، لخدمة المجهود الحربي.

(1) Syndicat conféré du personnel des mines du Kouif, Statuts, document dactylographie, p.1.
(2) Ibid, p. 2.

أما المرحلة الثانية، فتميزت بمحاكمة الحركة الوطنية، جوهر الظاهرة الاستعمارية، ومدلولها التاريخي، وعدم المراهنة على إمكانية التطور ضمن بنيتها؛ وغدت منتقدة لها داعية إلى إلغائها، ومطالبة باسترداد السيادة الوطنية، ولكن من دون أن توفر الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك.

ويعتبر بروز الطبقة العاملة، واندماجها بالعمل الوطني أول توجهات هذه الإستراتيجية وانطلاقاتها. ففي نهاية أربعينيات القرن العشرين، عرضت الحركة النقابية خصائص، سهلت انخراط البروليتارية الجزائرية، في الكفاح من أجل التحرر الوطني، تمثلت في جزأرة النقابات[*]، ودخولها في العمل المناهض للاستعمار.

وبذلك ازداد عدد الجزائريين، الذين تولوا مناصب قيادية فيها. ففي عام 1954، كانت اللجنة التنفيذية "*للإتحاد العام للنقابات الجزائرية*"، تضم 22 عضو ثلثيهم كانوا من الجزائريين.[1]

ويذكر السيد لخضر قايدي، الأمين العام السابق لذلك الاتحاد، أن النضال النقابي بدأ يتجزأر أولا في القطاع الفلاحي، بفضل أن أغلبية العمال كانوا جزائريين، ثم توسع تدريجيا بفضل مساهمة بقية القطاعات، مثل قطاع المناجم، حيث: « ... نجحنا في توسيع عمل النقابات إلى بقية العمال. ففي ذلك الوقت كان في الجزائر الكثير من المناجم ... منجم الكويف الذي كان يشغل حوالي 3000 عامل ...

(*) بدأت عملية جزأرة النقابات من قبل "*الكنفيدرالية العامة للشغيلة المتحدين*"، أثناء مؤتمرها السادس، المنعقد بباريس في تشرين الثاني ـــ نوفمبر 1931. ثم صودق على هذه السياسة خلال مؤتمر الجزائر يومي 11 و12 كانون الأول ـــ ديسمبر 1946.

(1) GALLISSOT (R), "Syndicalisme Ouvrier et Question Nationale en Algérie. Les positions de la C. G. T. U. dans les années 1930-1935", Le Mouvement Social, janvier – mars 1969, n° 66, p. 4.

مناجم الونزة كانت تشغل حوالي 3000 عامل؛ وكان يوجد في منطقة العوينات، غير بعيد عن الونزة والكويف، منجما صغيرا للحديد ...

في كل مكان كان يوجد تركيز لعمال، قادمين في أغلبهم من قطاع الفلاحة، وكانوا تقريبا ريفيين يأتون إلى العمل في المناجم صدفة ... هنا كان الوعي ضعيفا قليلا، فنجد من المفارقة أن يكون مسيرو نقابات المناجم في سنة 1947 أوربيين، في حين أن أغلب المنخرطين كانوا جزائريين.[1]»

فبعدما ظهرت النقابات الفرنسية في المناجم، شارك بعض العمال الجزائريين، في النضال ضد الرأسمالية التي تستغلهم، وانخرطوا في النقابات الإصلاحية الفرنسية، لكي يتمكنوا من الاجتماع، ومناقشة مشاكلهم، واتخاذ قرارات بشأنها؛ وشاركوا في الإضرابات عن العمل، دفاعا عن حقوقهم، وأملا في تحسين أوضاعهم.

ففي عام 1947، ثار عمال منجم الكويف ضد الاستغلال الفاحش الذي كانوا يتعرضون له من قبل شركتهم، وشنوا إضرابا عاما دام ثلاثة أشهر، رفعوا فيه مطالب مهنية عديدة.[2]

غير أن الهوّة، بينهم، وبين زملائهم الأوربيين، ظلت شاسعة، وحال تخلّف وعيهم الطبقي، وشعورهم الوطني، دون توحيد جهودهم ضد عدوهم المشترك، وتعزيز الحركة الوطنية، وتقوية مقاومتها للاستعمار.

في حين، ظلت أعداد كبيرة منهم على هامش الحياة النقابية، والحركة العمالية عامة؛ ولم يعبروا عن انشغالات سياسية وطنية، بالرغم من الأحداث التي هزت الجزائر طيلة تلك الفترة.

(1) DJABI, op-cit., p. 85.
(2) Ibid, pp. 93-94.

فعلى سبيل المثال، كان عدد المنخرطين منهم في النقابات الناشطة في الونزة، ضعيفا مقارنة مع عددهم الإجمالي. كما لم تستهوهم الأحزاب اليسارية الفرنسية، التي كان لها فروع بالمنطقة.[*]

فقد تراجع على سبيل المثال، عدد ممثلي العمال الجزائريين في نقابة الونزة، بعد الحرب العالمية الثانية، فمن أصل 10 ممثلين رسميين، انتخبوا في آب - أوت 1946، كان منهم ممثلا جزائريا واحدا. ثم تراجع عددهم بشكل كبير في انتخابات شهر آب - أوت 1948، إذ لم يترشح منهم سوى عامل واحد.[1]

كما لوحظ عزوف كبير عن النشاط النقابي عند عمال مناجم بوخضرة، وقلة انخراط في النقابات الفرنسية. حيث لم يترشح منهم أحد في انتخابات ممثلي العمال سنة 1937، وكذا انتخابات أيار - ماي 1949.[2]

وفي انتخابات كانون الثاني - جانفي 1950، رفضت إدارة المنجم قائمة المرشحين لانتخاب ممثلي عمال بوخضرة، التي قدمتها نقابة الكنفيدرالية العامة للشغل، بحجة « أنها لم تقدم سوى أربعة مرشحين، واحد منهم أمي. بينما القانون يشترط 14 مرشح، نصفهم أساسيين، والنصف الآخر إضافيين.[3]»

فالعمل النقابي عندهم، كان يتطور في اتجاهين، اتجاه العمل النقابي المهني، وهذا كان يخص الأقلية المهيكلة نقابيا، ويعبر عن التوجه الإصلاحي السلمي لنقابة "*الكنفيدرالية العامة للشغل*"، التي سيطرت بإحكام على الحركة العمالية في الونزة؛

([*]) ذكر أحد تقارير بلدية مرسط المختلطة أن عدد المنخرطين في الحزب الشيوعي الفرنسي بالونزة بلغ 44 منخرط في سنة 1943، بينما بلغ عدد أعضاء "*النقابة الكنفيدرالية لمناجم الونزة*"، 418 عضو. أنظر:
Notice de Renseignements sur la Société de l'Ouenza, n° 238-S, du 5 décembre 1943, p. 9.

([1]) شلالي، المرجع السابق، ص. 166.

([2]) C. G: année 1949, Note de Service, n° 2092, du 9 mai 1949.

([3]) C. G: année 1950, lettre de M. Le Directeur, à M. L'Ingénieur des Mines, n° 331 du 24 janvier 1950.

واتجاه الصراع من أجل تحسين ظروف العمل، وخاصة منها الأجور، والذي كان يمثل انشغالات الأغلبية غير المنتمية نقابيا.(1)

والأدهى من ذلك كله وأمر، أن العلاقات بين العمال الجزائريين في المناجم الجزائرية، كانت عدائية بسبب الدور البارز الذي لعبته شركات الامتياز، في إذكاء وتأجيج الصراعات بينهم. إذْ كانت تجمعهم في تجمعات عمالية جهوية ذات شأن، مثل القبائل، السوافة، والشاوية؛ مستغلة في ذلك وعيهم المتخلف، وظروفهم السيئة، وحاجتهم للعمل.

فعلى سبيل المثال، لا الحصر، مَثّلت مناجم الونزة نموذجا حيا لتلك العلاقات العدائية، التي كانت قائمة بين العمال الجزائريين، حيث كانت إدارتها تعمل دوما على تغذية النعرات الجهوية في أوساطهم، لضرب وحدتهم، والسيطرة عليهم.

غير أن هذا، لا يعني أن العلاقات بين العمال الجزائريين في المناجم كانت عدائية، وتناحرية على الدوام، وأن التضامن بينهم كان منعدما. فقد عبروا عن ذلك التضامن في عدة مناسبات، وبخاصة عند اشتراكهم في إضرابات سنوات 1937، 1947، 1948 في الونزة، بوخضرة، والكويف، والتي دامت لأشهر، رفعوا فيها مطالب مهنية، وواجهوا فيها متحدين، أعوان الشركات الفرنسية، وقوات الأمن الفرنسية.(2)

كما تمكن بعضهم من قيادة النقابة. فعلى سبيل المثال، أنتحب أحد النقابيين الجزائريين، يدعى رابح شَراك، أمينا عاما لنقابة الكويف، في جمعيتها العامة

(1) شلالي، المرجع السابق، ص. 170.

(2) أسفر إضراب 1937، الذي شارك فيه عمال مناجم الونزة والكويف، عن سقوط قتيلا، وعدد من الجرحى، وتعرض أغلبهم إلى المحاكمة أمام القضاء الاستعماري. أنظر:
BENALLEGUE-CHAOUIA, op-cit., p. 206.

المنعقدة في 11 تموز - جويلية 1948. بينما عيّن في عام 1958 ، عبد القادر مكناسي، أمينا عاما لنقابة " *قوّة عاملة*" بالونزة، المنتمية " *للكنفيدرالية العامة للشغل*".[1]

ويمكن القول، أن الحركة النقابية الفرنسية في الجزائر، رغم سلبياتها ونقائصها، إلا أنه كان لها الفضل من دون شك، في التأثير النسبي على سيكولوجية، وسلوك بعض العمال الجزائريين.

حيث سمح لهم الانخراط فيها، والمشاركة في الأشكال الحديثة لجبهات النضال، بتعلم معنى المبادرة، والتنظيم، ووعيهم بوضعهم الاستغلالي، ووضعهم الطبقي.[2]

ومن ثمة إدراك ضرورة تشكيل جبهة متضامنة، لمواجه استغلال أرباب العمل، كما دفعتهم إلى اتخاذ مواقف ذات طابع سياسي أحيانا.[3]

ففي شهر أيار - ماي 1949، صرّح نقابي جزائري مسؤول في نقابة "*اتحاد عمال المناجم*"، بأن: « النضال الشديد الذي خاضه عمال المناجم [الجزائريين]، حتى وإن لم يفض دوما إلى تلبية جميع المطالب، فإنه على الأقل سمح أحيانا بتكوين مناضلين في مكان العمل، يملكون قيمة واضحة لا يشك في أمرها.[4] »

بينما ربط مسؤول آخر، يدعى دحمان قسّوم، أثناء تدخله أمام مؤتمر الفيدرالية النقابية العالمية، « ... نضال عمال المناجم الجزائريين بالنضال من أجل تحرير البلاد.[5]»

([1]) تولى منصب سكرتيرها العام. أنظر، مراسلة الشركة رقم 4146 بتاريخ 29 آب ـــ أوت 1958.

([2]) FARES (M.), "La Participation des travailleurs algériens émigrés en France à la lutte de libération nationale: 1954-1962", in C. N. E. H, op-cit., p. 111.

([3]) LAHOUEL, op-cit., p. 133.

([4]) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., p. 315.

([5]) Ibid, p. 313.

فقد كان من غير الوارد، الانتظار من السلطة الاستعمارية الحاكمة، أن تقف موقف التحكيم في الخلافات الناشئة بين العمال، وأرباب العمل؛ كما لم يكن في استطاعة العمال المطالبة بحقوقهم، دون أن يفسر ذلك بأنه بدوافع سياسية.

ـ بين النضال السياسي والنضال النقابي:

لقد انتشر حزب الشعب الجزائري، ذو التوجه الاستقلالي، ببطء في منطقة الشرق الجزائري، التي كانت توجد فيها فيدرالية النخبة، وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقوّة. كما أن نظام البلديات المختلطة، الذي كان يفرض رقابة مشدّدة على ولوج الغرباء إلى المناطق الريفية، حال دون انتشاره فيها.[1]

وقبيل قيام الحرب العالمة الثانية، أشار تقرير أمني، رفع إلى الجنرال "فالان"، محافظ عمالة قسنطينة، إلى أن حزب الشعب الجزائري، أسّس خلال الفترة من نهاية سنة 1937 إلى مطلع عان 1939، خلايا هامة في مناطق مختلفة من شرق البلاد، منها واحدة بمدينة تبسة.

كما أشار إلى أن أغلب المناضلين، هم شباب في سن أقل من 21 سنة. وأن تطور الحزب قد توقف بسبب اعتقال القادة، وعملية التجنيد في سنة 1939.[2]

كما ذكرت تقارير للشرطة الفرنسية، إلى وجود خلايا لحزب الشعب في العديد من المقاطعات الاقتصادية، كمنجم الكويف، والقنادسة.[3]

([1]) الخطيب (أحمد)، "حزب الشعب الجزائري، جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي"، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986، ص. 240.

([2]) KADDACHE, op-cit., tome 1, p. 512.

([3]) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., p. 317.

ويمكن القول، أن انتشار حزب الشعب، كان أبطء في مراكز الكويف، والونزة، بسبب طبيعتها القانونية. وهو ما جعل القليل من عمال المناجم يتمكنون من الانخراط في قسماته، بمدينة تبسة أو قرية رأس العيون القريبة من مركز الكويف.

وفي هذا السياق، ذكر لي أحد عمال مناجم الكويف، ممن ناضلوا في صفوف جبهة التحرير الوطني عند اندلاع الثورة، أنه انخرط في حزب الشعب في خلية رأس العيون، ويحضر اجتماعات الحزب بانتظام، وكانت لديه بطاقة اشتراك، ويدفع اشتراكا بحوالي 12 دورو.[1]

كما ذكر عامل آخر، أنه لم تكن توجد أحزاب جزائرية في الكويف؛ ولكن حزب الشعب، استطاع التسلل إلى أوساط السكان المحليين، عن طريق الكشافة الإسلامية.

وأضاف: « لقد كنت منخرطا في الكشافة الإسلامية، وكنا نلتقي بمناضلين من حزب الشعب، مثل السيد محمد غنيات، الذي كان مسؤولا بالحزب، ومكلفا بالجهة. وكنا ندفع اشتراك بقيمة 10 صوردي. وكانوا يحدثوننا عن العلم، وعن الاستعمار، وعن الاستقلال، وأننا سوف نحل محل المستوطنين، وأن علمنا سيرفرف عاليا في عنان السماء. وكانت طريقة حديثهم، تجعلنا نعتز بالوطن، والعلم.[2]»

فالأحزاب الوطنية كانت، إلى غاية خمسينيات القرن الماضي، تتجاهل المظاهر الاقتصادية، والاجتماعية في أوساط الطبقة الشغيلة الجزائرية، وكل ما كان يدور في الحركة النقابية. مما سمح للتيار الشيوعي بجعل المسألة الاجتماعية من اختصاصه.

([1]) شهادة أدلى بها إلي السيد يوسف بلغيث، في بيته بالكويف في يوم 7 آب ـ أوت 2006.

([2]) شهادة أدلى بها إلي السيد مبروك نصايبية، في بيتي بتبسة، يوم 11 آب ـ أوت 2007.

فعندما كانت تحدث صراعات على الصعيد الاجتماعي، ومستوى الإضرابات، مثل التي حدثت في الكويف، والونزة، وغيرها من المناجم، «... لم تكن تؤثر في الأحزاب الوطنية ... وبالتالي، كان الإشكال المطروح في ذلك الوقت هو الآتي: إن دعم الحركة النقابية كان يعني المساهمة في إضفاء طابع اجتماعي، وطبقي على الحركة الوطنية، وعلى كفاح الجماهير، وهو ما كان يتناقض بوضوح مع التوجه العام للأحزاب الوطنية.

لقد كانت هذه الأخيرة بصرف النظر عن نضالها، وموقفها على صعيد التحرر الوطني ضد الاستعمار، واستقلال البلاد، رغم كل شيء، خرساء لاعتبارات إيديولوجية، وبورجوازية لا علاقة لها بصراع الطبقات.[1]»

وكان حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية قبل سنة 1947، لا يعد النشاط النقابي سلاحا فعالا في النضال ضد الاستعمار، رغم قاعدته الشعبية العريضة، في إدارة عمله، وتشكيل منظمته، ووجود بعض العمال في هياكله الإدارية؛ وكان يرى بأن النقابات ما دامت تخضع لإدارة الشيوعيين، فإن أية مساعدة لها في نشاطاتها، هي بمثابة مساعدة غير مباشرة على تطور الحزب الشيوعي الجزائري.[2]

فعلى سبيل المثال، لمّا شنّ عمال مناجم الكويف، والونزة وبوخضرة، إضرابات دامت أشهرا خلال سنوات 1947، 1948، و1949، لم تهتم الأحزاب الوطنية، وعلى رأسها حزب حركة الانتصار، بالأمر.[*]

([1]) DJABI, op-cit., p. 109.
([2]) Ibid, pp. 128-129.
([*]) ذكر لي السيد يوسف بلغيث، أن عمال منجم الكويف، عرفوا أثناء إضراب عام 1949، الذي دام 3 أشهر، الجوع، والفقر، " وكان العمال في المناجم القريبة متضامنين معنا، بل تضامن معنا أيضا عمال المناجم في الغرب الجزائري. كنا نحصل على القليل من المؤونة، وبعض المال. وكان نصيب الفرد منا حوالي 3 كغ من الفول الأخضر يوميا.

والسبب في ذلك يعود، حسب السيّد لخضر قايدي إلى « ... وجود مفهومان متعارضان في الجزائر، لمفهوم الكفاح من أجل التحرر الوطني، كانا يتصادمان من حين إلى آخر.

فمن جهة، كان يوجد المفهوم العربي الإسلامي الضيق، الذي كان يفضل الصراعات السياسية القائمة على مشاعر الانتماء التاريخي، والديني، والثقافي، والحضاري؛ ومن جهة أخرى، كان يوجد المفهوم الأممي، القائم على مصالح طبقية، والذي فهم التحرر من زاويتين: زاوية التحرر من القمع الاستعماري، وزاوية التحرر من الاستغلال الاجتماعي ...

كان الوطنيون يبجلون دوما هذا النوع، وهذا المفهوم للكفاح الذي كان يسعي بالدرجة الأولى إلى التأكيد على المظاهر السياسية، والوطنية بدلا من المظاهر الاجتماعية، والاقتصادية، مظاهر الاستغلال.[1]»

عرفت الحركة العمالية في الجزائر، مع بداية الخمسينيات، نشاطا مكثفا، وغليانا كبيرا، بسبب ما حدث من تجاوزات ضد العمال المضربين في مدينتي وهران، والجزائر؛ و«... تفاقم معدلات البطالة في أوساط الجزائريين، وعدم استجابة السلطات الاستعمارية لمطالب الملتقى الجزائري للنقابات المتحدة، الذي رفع إليها انشغالات مختلف الاتحاديات المهنية بالجزائر.[2]»

وكان هذا يعد بمثابة غذاء أساسي. وبعدما أثر الجوع في العمال بدؤوا يعودون للعمل تدريجيا، ورضوا بشرط الشركة إسقاط الخبرة عمن أراد العودة للعمل." المصدر السابق.

([1]) DJABI, op-cit., p. 108.
([2]) MERAD BOUDIA (Bachir), "Témoignage sur le Mouvement ouvrier d'Algérie. Historique des événements de l'année 1950", MAJALLAT ET-TARIKH, Alger, n° 19, 1985, p. 75.

وأشار مقال صحفي في تلك الفترة، إلى درجة الوعي السياسي للعمال، بالقول: « بتطبيق سياسة الاستغلال الذي لا يعرف شفقة، ولا رحمة ... انفجر في نفس العامل [الجزائري] الشعور بالحق في حياة كريمة، وتحرك فيه الوعي القومي. فأصبح ثائرا على الوضع القائم الذي هو سبب بؤسه، وشقائه ... والملاحظة، أن العمال الجزائريين في مظاهرات أول أيار ـ ماي 1951، سواء في الجزائر أو في فرنسا، قد برهنوا على اعتقادهم بأن المشكلة الاقتصادية، والاجتماعية، مرتبطة بالمشكلة السياسية، وأعربوا عن إرادتهم في نيل الاستقلال السياسي.[1]»

من هنا، رأت قيادة حزب حركة الانتصار، أن مصلحتها تكمن في الاهتمام بالمظهر النقابي، والنضال الذي كانت تقوده الحركة النقابية، والوقوف في وجه الحزب الشيوعي الجزائري، وسيطرته على الاتحاديات النقابية على مستوى الوطني، بهيكلة العمال الجزائريين ضمن نقابة وطنية.

لذا سمحت لبعض عناصرها النقابية البارزة، مثل إيدير عيسات، بتأسيس "اللجنة النقابية"، وتوجيه عمل المناضلين الوطنيين داخل الحركة النقابية، وإعطائهم التعليمات في إدارة الصراع.[2]

وفي مؤتمر الحزب المنعقد في نيسان ـ أبريل 1953، تبنى المؤتمرون اقتراح اللجنة المركزية للشؤون النقابية، بإنشاء نقابة وطنية للعمال، تكون مستقلة عن النقابات الفرنسية، وقرروا إنشاء "التنظيم النقابي الجزائري".[3]

([1]) بوزوزو (محمود)، "عيد الثورة على الظلم"، جريدة المنار،عدد 3، السنة الأولى، الجمعة 27 رجب 1370 – 4 أيار ــ ماي 1951، ص. 2.

([2]) DJABI, op-cit., pp. 111-112.

([3]) ZDRAVKO, op-cit., p. 212.

وبعد الأزمة التي عصفت بالحزب، في سنة 1953، صار المناضلون النقابيون أكثر حرية في التوجه نحو الميدان المناهض للاستعمار، الذي كان يبدو لهم الأكثر فعالية.

وقد تجسدت النزعة الوطنية في العمل النقابي، في تحقيق الاستقلال الذاتي النقابي عن النقابات الفرنسية، بتأسيس الاتحاد العام للنقابات الجزائرية، في حزيران - جوان 1954.[1]

ولكن، ابتداء من عام 1955، تراجع عدد الجزائريين المنخرطين في تلك النقابة، بعدما رفضت الانخراط في عملية الكفاح من أجل الاستقلال، وشرعوا في الاتصال بجبهة التحرير الوطني.[2]

ففي جوابه عن سؤال حول موقف تلك النقابة من الثورة، قال أمينها العام، لخضر قايدي: « لقد اتخذت الحركة النقابية بعد إعلان الثورة ... موقفا مطابقا لمصلحة الحركة الوطنية ضد الاستعمار ...

اعتبرنا في تلك الفترة أن أفضل وسيلة للمساهمة في كفاح الشعب الجزائري، هي تحريك مقاومة العمال من أجل مطالبهم الخاصة، والحريات النقابية، وضد القمع، ومن أجل مطالب تخص الأجور، وتحسين الأوضاع المعيشية.

وأن هذا النضال الذي قدناه على صعيد نقابي ومطلبي بحت، بالارتباط طبعا مع نضال ذو طابع سياسي أكثر، كان أفضل مساهمة من النقابات الجزائرية في المقاومة العامة للشعب من أجل الحرية والاستقلال.[3]»

([1]) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., p. 279.
([2]) MEYNIER (Gilbert), "Histoire intérieure du F. L. N. 1954-1962", Casbah editions, Alger, 2003, p. 522.
([3]) ALLEG, op-cit., p. 198.

وعندما اندلعت ثورة التحرير الوطني، طال القمع الاستعماري النقابيين الجزائريين، وكذا حزب حركة الانتصار، حيث حُلّ يوم 5 تشرين الثاني ـ نوفمبر، وتعرض المناضلون لحملات التفتيش، والاعتقالات وتوجيه الاتهامات، وتم إغلاق مقرات النقابات.(1)

وأدى إلى حدوث تحول هام في تاريخ الحركة العمالية الجزائرية، وتنظيماتها النقابية، حيث ازدادت الهوّة اتساعا داخل الحركة النقابية، حول المسألة الوطنية، وصارت عاجزة عن ببلورة موقف ثابت، وبرنامج متناسق له علاقة بالتطور الوطني، وبيّن مدى تمسكها بالنضال من أجل تحقيق مطالب اجتماعية، واقتصادية بحتة.(2)

وأدرك النقابيون الجزائريون، أن هدفهم من تحقيق العدل الاقتصادي، والاجتماعي، يتطلب قبل كل شيء القضاء على النظام الاستعماري. غير أن انقسام البروليتارية الجزائرية إلى منظمات نقابية مختلفة، وقمع السلطة الاستعمارية حدّ من هدفها الرائز.

ومن الثابت أن جبهة التحرير الوطني، قدّرت أهمية الطبقة العاملة في تطور وتثوير المقاومة المسلحة، غير أنها « ... لم تلعب ورقة الجبهة الاجتماعية إلا بشكل تدريجي.

وأخّرت عملية تأسيس مركزية نقابية، لخشيتها من عدم قدرتها على مراقبة نقابة جزائرية معظم مناضليها قدموا من نقابة الكنفيدرالية العامة للشغل. كما أنها انتظرت من نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين أن تشرك أكبر عدد من العمال في الكفاح المسلح.(3)»

(1) GALLISSOT, Maghreb Algérie..., t. 1, op-cit., pp. 302-303.
(2) AL-AYACHI, op-cit., p. 51.
(3) MEYNIER, op-cit., p. 524.

آنئذ كانت جبهة التحرير الوطني، مع ادعائها انفرادها بقيادة الثورة، لا تملك في عالم الشغيلة سوى هياكل بدائية. لذا شعرت بالحاجة إلى نقابة تابعة لها، وتعكس أوامرها، وتجنّد العمال بشكل أوسع ضمن إطار حركتها العامة.(1)

وبذلك تراجع هدف العمال الأول، الذي كان يخص مطالب اجتماعية، إلى المرتبة الثانية. وصار هدفهم المبدئي العمل من أجل تحقيق الاستقلال.

وكان لإنشاء نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، في 24 شباط ـ فيفري 1956، ردا على انشغال آخر لجبهة التحرير، يتعلق بالتصدي للتأثير الكبير لحزب الحركة الوطنية الجزائرية، التابع للحاج مصالي، على العمال الجزائريين في المهجر، وفي بعض الاتحادات المهنية.(2)

خاصة وأنه، أسس أسبوعا من قبل، نقابة "الاتحاد النقابي للعمال الجزائريين" وسعى إلى « ... استغلال المد الوطني في أوساط العمال، والبحث عن دعم دولي من خلال انخراطها في صفوف "الكنفيدرالية الدولية للنقابات الحرّة".(3)»

وبذلك قدّمت تلك النقابة، العمل السياسي على العمل النقابي، رغم غطائها الشرعي، حيث منحت دعمها غير المشروط لجبهة التحرير الوطني.

فقد أشار مقال لأحد مسؤوليها إلى أن: « ... الطبقة العاملة لا يمكن أن تطالب بتحسين مستوى المعيشة، ما دامت الجزائر لم تتحصل على استقلالها التام والكامل.(4)»

وبينت أرضية مؤتمر الصومام 20 آب ـ أوت 1956، أن: « العمل النقابي، الذي ظل مدّة طويلة محصورا في إطار المطالب الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد،

---

(1) ALLEG, op-cit., pp. 197-198.
(2) Ibid, p. 199.
(3) Ibid, p. 200.

(4) المجاهد، العدد 11، 1 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1957، ص. 12.

تحوّل بفضل وجود مركزية نقابية وطنية، إلى معجّل في الكفاح من أجل الحريّة، والعدالة الاجتماعية.[1]»

انحصر تواجد نقابة جبهة التحرير الوطني، في بداية الأمر، في المنطقة الوسطى والغربية للجزائر، ومنع من انتشارها في شرق البلاد، حالة الطوارئ المفروضة بسبب الثورة.[2]

ويؤكد المؤرخ الفرنسي، "جلبير مينيي" أن في أواخر سنة 1956، تمكن مناضلوها من تأسيس فروع لها بالشرق، حيث تأصلت في أوساط عمال سكك الحديد، عمال مناجم الكويف، جبل العنق والونزة.[3]

غير أن هذا الادعاء فنّده السيد بلقاسم زبيري، أحد المناضلين الثوريين في الونزة، في إجابته عن سؤالي حول انتشار نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين في تلك البلدة، ومدى انخراط العمال فيها، بالقول: « لم تستطع نقابة الاتحاد العام الانتشار بين العمال، أو فتح فروع لها بالونزة. لأن العمال في ذلك الوقت، كانوا يعانون من الجوع والفقر، وكانوا يخافون من الطرد والحرمان من السكن أو الترقية.[4]»

لقد برهن العمال الوطنيون الجزائريون، من خلال المشاركة في إضراب 5 تموز - جويلية 1956، الذي دعت إليه جبهة التحرير الوطني، رغم ما تعرضوا له من قمع على يد زبانية الاستعمار، عن دعمهم غير المشروط للكفاح من أجل تحرير البلاد، بينما ارتمى المناضلون النقابيون في أحضان الثورة.

---

(1) GALLISSOT, op-cit., p. 317.
(2) Ibid, p. 309.
(3) MEYNIER, op-cit., p. 524.
(4) حوار أدلى به إلي السيد بلقاسم زبيري، في بيته بالونزة بتاريخ 16 حزيران ـــ جوان 2005.

ولكن بعد إضراب 28 كانون الثاني ـ جانفي 1957، ومعركة مدينة الجزائر الشهيرة، بدأ العد العكسي لنهاية النشاط المنظم للإتحاد العام للعمال الجزائريين في البلاد. حيث تمت إدانة 183 مسؤول نقابي من مسؤوليه، وبالتالي صار من غير الممكن الإبقاء على المركزية في الجزائر. إذ تم نقل مقر قيادتها إلى الجارة تونس، حتى يُحافظ على استمراريتها.

وبذلك حل المحافظ السياسي في جبهة التحرير الوطني، محل النقابة في تنظيم صفوف العمال. فكان يتصل بهم، ويحدّد لهم واجباتهم إزاء ثورتهم ووطنهم، ويشرح لهم البرنامج السياسي للثورة، وبناء علية صار العامل: « بفضل الإصلاح الذي أدخلته الثورة على نفسيته، وفكره ومعتقداته، يؤمن أنه ملك للشعب يضحي بحياته في سبيله.[1]»

وبالنسبة للمنطقة فضاء بحثنا، فقد كانت مثل بقية مناطق الشرق الجزائري، مجالا للتجارب على الصعيدين السياسي، والنقابي؛ ومنطقة تمثل خصوصيات معلومة، مقارنة مع بقية جهات البلاد. فقد كانت أكثر عددا من حيث السكان، وأقل نسبة في درجة الاستيطان، وأضعف تطورا في المجال الاقتصادي؛ الأمر الذي أهلها، لأن تكون متوفرة على العناصر الأكثر كفاحا، وعددا، ووعيا في الإدارات النقابية.

وكانت على الصعيد السياسي: « ... الجهة الأكثر حساسية، والأكثر تأثرا بالمشرق في البلاد، وتفتحا على الأفكار القادمة من الشرق الأوسط. ففيها كانت توجد المنظمات الوطنية، والسياسية، والدينية الأكثر أهمية، ولذلك كان يوجد في

(1) زروال (محمد)، "الحياة الروحية في الثورة الجزائرية"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994، ص. 49.

الحركة النقابية، والحركة السياسية المسيرين الأكثر شهرة في المنظمات السياسية.[1]»

وقد وصف أحد القياديين النقابيين، الذين جابوا، في أواخر الأربعينيات، منطقة المناجم الحدودية، الوضع السياسي والنقابي فيها، بالقول: « ... في تلك الفترة كثرت حركات الإضراب، والمطالب، وكانت الحياة جد نشطة، وحُبله بالأحداث. تمثلت في عقد اجتماعات، ومؤتمرات للعمال، بما فيهم عمال المناجم.[2]»

ولكن ذلك النضال النقابي المشحون بالصراعات، لم يغير في شيء من أوضاعهم المهنية والمعيشية، ولم يحررهم من الاستغلال الرأسمالي. كما لم يساو بينهم وبين العمال الأوربيين في الحقوق المهنية. وحالت الأمية المتفشية في صفوفهم، وقلة خبرتهم، دون تسييرهم العمل النقابي بفعالية، وبشكل حقيقي.

ويذكر السيد الطاهر زبيري، آخر قادة الولاية الأولى التاريخية، أن خلال خمسينيات القرن الماضي، ترشح أخوه الأكبر بلقاسم، في الانتخابات المحلية بالونزة باسم حزب حركة الانتصار، إلا أنه لم يفز، وذلك، كما يقول: « لأن الشعب كان يحب الوطنية، لكنه لم يكن يفهمها. فالخوف من بطش فرنسا، وأعوانها [كان] يملأ القلوب؛ خاصة [قلوب] فئة الموظفين، الذين كانوا يتمتعون بقدر من الوعي السياسي، ولكنهم كانوا يخشون من فقد مناصب عملهم، إن [هم] أظهروا انتماءهم لأي من الأحزاب السياسية الجزائرية، وخاصة حزب حركة الانتصار.[3]»

(1) DJABI, op-cit., p. 125.
(2) Ibid, p. 93.

(3) زبيري، المصدر السابق، ص. 36.

فبدلا من أن يتطور الوعي الطبقي لعمال المناجم، بشكل متواز مع وعيهم الوطني، تطور معه جنبا إلى جنب؛ ولم تنقلب الصورة إلا عندما ظهرت في سنة 1956، نقابة "*الاتحاد العام للعمال الجزائريين*".[1]

وفيما يخص النشاط النقابي داخل المراكز المنجمية، نجد أن العمال الجزائريون كانوا يناضلون في صفوف نقابة "*الكنفيدرالية العامة للشغل*" التي كانت تتبع الحزب الشيوعي الفرنسي، وكانت تعلّم مناضليها أن: « العمل النقابي ... لا يهتم بالسياسة، ولا يكترث باتجاهات العمال السياسية، ولا بمعتقداتهم الدينية ... الحركة النقابية ما هي إلا تجمع كافة الشغالين في صلب منظمة كفيدرالية للدفاع عن مصالحهم المهنية.[*]»

وكان أغلب قياديي النقابة من الفرنسيين الشيوعيين. بينما لم يصل من الجزائريين إلى مراكز القيادة إلا القلة القليلة.

فمن المفارقات، يقول السيد لخضر قايدي، « ... أن توجد نقابات ذات أغلبية مسلمة، ولكنها مسيرة من طرف أوربيين، مثلما هو الشأن في نقابة عمال مناجم الونزة، والقنادسة ... ففي الونـزة مثلا كان يسير النقابة مهندسا يدعى "لوبي" ... وكان علينا شرح الوضع للعمال للوصول إلى تنصيب عاملا مسلما على رأس النقابة، والتوجه في الوقت نفسه باتجاه العمال المسلمين، وكذا العمال الوطنيين لإشراكهم في التأطير.

([1]) DJEGHLOUL, op-cit., p. 100.

([*]) من خطاب فرحات حشاد، وارد في بن حميدة (عبد السلام)، "الحركة النقابية الوطنية الشغيلة بتونس : 1924-1956"، تر. جماعية، دار محمد علي الحامي، تونس، 1984، ص. 197-198.

وقد تطلب منا هذا العمل بعض السنوات وإلى غاية سنة 1954، عندما تأسست نقابة "الاتحاد العام للنقابات الجزائرية". في بعض الحالات كان علينا التوجه إلى العناصر الوطنية، وهو ليس بالأمر الهين.[1]»

وفي سياق متصل، يذكر السيد الطاهر زبيري، أن عمال مناجم الونزة أسسوا في سنة 1950، نقابة جديدة، إثر: « ... الخلاف الذي وقع بين أحد قيادات الحزب [حركة الانتصار] المنخرطين في "الكنفيدرالية العامة للشغل" ذات النزعة الشيوعية ... وبيّن الأمين العام لهذه النقابة الجديدة ... واستغرقت الأزمة أكثر من سنة، وانتهت بطرد مناضلي حزب الشعب الجزائري من صفوف النقابة. ولهذا أسس المناضلون المطرودون نقابة خاصة بهم.[2]»

ويضيف، « ... وقد كانوا معروفين [لدى إدارة المنجم] ... ما يجعلهم مهدّدين بحرمانهم من حقوقهم الاجتماعية، في حال اكتشاف السلطات الاستعمارية لميولاتهم [هكذا] التحررية.[3]»

وفي انتخابات نيسان ـ أبريل 1953، الخاصة بأعضاء لجنة المؤسسة، شهد التمثيل العمالي الجزائري بمناجم الونزة، تطورا ملحوظ، حيث حدث لأول مرّة، تفوق عددي لممثلي العمال الجزائريين عن الأوربيين.[4]

ولما اندلعت الثورة التحريرية، لم ينتظر العمال الجزائريون في مناجم المنطقة مجال البحث، ميلاد نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، حتى يفجروا طاقتهم في وجه الاستعمار. فقد التحق البعض منهم بصفوفها، وهيكلوها، وقادوها، وساهموا بقوّة في تطورها.[5]

([1]) DJABI, op-cit., p. 117.

([2]) زبيري، المصدر السابق، ص. 45.

([3]) المصدر نفسه، ص. 46.

([4]) C. G: année 1953, op-cit., Note de Service, n° 1033 du 17 avril 1953.

([5]) أنظر الفصل الخامس من هذه الأطروحة.

بينما ساهم من استمر في العمل، في تقوية روح الكفاح بتحقيق العطف على جيش التحرير الوطني، بتحويل المقاومة إلى تأييد عملي عن طريق دفع الاشتراكات، وتجهيز المجاهدين بالمؤن والمتفجرات، والمساعدة على تنفيذ الأعمال الفدائية ضد مصالح الاستعمار، والاستجابة لمطالب الإضرابات التضامنية، والإضرابات السياسية.

كما أن الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة في المنطقة مجال بحثنا، والرقابة المشدّدة التي فرضت على المراكز المنجمية، لحمايتها من ضربات الفدائيين الجزائريين، لم تسمح بتطور النضال النقابي الوطني فيها، وتنفيذ برنامج القيادة الوطنية للثورة، فيما يتعلق بهيكلة العمال الجزائريين.

ورغم أن برنامج طرابلس، أوصى بتنصيب لجنة تابعة للإتحاد العام للعمال الجزائريين، على مستوى كل مرتبة من مراتب جيش التحرير الوطني، إلا أن ذلك اقتصر فقط على الولاية الثالثة، والولاية الرابعة.[1]

وفي الأخير، يمكن القول، أن النقابات الفرنسية، التي كانت تنشط في الجزائر خلال العهد الاستعماري، كانت خاضعة للتأثير الشيوعي، وكانت قواعدها جزائرية في الغالب، ولكن تقاليدها كانت فرنسية، وبالتالي لم تكن وطنية. بينما كانت نقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين، التي هي نقابة جزائرية ذات نزعة وطنية، تميل إلى مزج الثورة الاجتماعية بالتحرير الوطني.

واتخذ الصراع الطبقي في الجزائر، خلال ثورة التحرير، طابع الصراع الوطني، وكانت قضية الطبقة العاملة متداخلة مع القضية الوطنية. ولذلك كان الهدف المنشود من مشاركة العمال في الكفاح المسلح، ليس فقط الاستقلال، وإنما أيضا، التحسين العام لحياة الطبقة العاملة الجزائرية.

(1) MEYNIER, op-cit., p. 158.

كما أن الحركة النقابية، التي طالما حُصرت في نطاق المطالب الاقتصادية، والاجتماعية، وأبقيت بمعزل عن النشاط العام الشامل، قد أصبحت حافزا على الكفاح ضد الاستعمار من أجل الحرية، والعدالة الاجتماعية، بعد أن كانت عائقا يعطل هذا الكفاح.

المبحث الثالث: ظروف العمل الاجتماعية والثقافية.

يجمع الكثير من المؤرخين، الذين درسوا جوانب من الحياة الاجتماعية للمجتمع الجزائري في فترة الاحتلال الفرنسي، على أن سياسة الجمهورية الثالثة التي قامت على مصادرة أراضي الجزائريين، وطرد الرعاة، ومربي الماشية من الغابات[1]؛ ومحاصرتهم بمختلف أنواع الضرائب، تسبّبت، خلال الفترة بين سنوات 1900-1930، في تحرير قوّة العمل، وتحويل الفلاحين الجزائريين إلى خماسين أو عاطلين عن العمل تماما.

حيث زاد عدد الخماسة بنسبة 5,8 %، وعدد عمال الزراعة بنسبة 13,68%،[2] وأدت إلى: « إفقار الفلاح الجزائري، وتراجع نشاطه الاقتصادي، وتقهقر الترحال، وحدوث تغيرات عميقة في المجتمع المسلم.[3]»

فالأشكال الأولى للتغلغل الاستعماري بالجزائر، حوّلت العديد من الشرائح العاملة سواء بالقطاع الزراعي أو الحرفي، إلى عَمَلَةٍ يعيشون على قوّة عملهم، وأثر في انتقالهم إلى العمل بالأجرة في المناجم لدى الشركات الفرنسية الرأسمالية.[4]

ويمكن أن نستنتج من مضمون التغير، الذي مس بنية السكان النشطين، ومواقعهم بهرم الإنتاج بين سنوات 1936-1952، حدوث تقلص نسبي في أعداد العاملين

---

(1) ذكر أجيرون أن بين 1880 و1917، تضاعفت الملكية الأوربية في الشمال القسنطيني، من 400 ألف هـ. إلى 820 ألف هـ.، وبلغت مساحة الغابات، التي منحت في إطار الامتياز 145.560 هـ. من مجموع 194.159 هـ. أنظر:

AGERON (CH. R.), "Les Algériens musulmans et la France: 1871-1919", t. 2, P. U. F., Paris 1968, p. 769.

(2) Recueil des conférences:" L'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national algérien. Actes du colloque du 27 février au 1 mars 1987", Editions A. N. E. P., Alger, 2000, pp. 67-68.

(3) AGERON, op-cit., p. 737.

(4) MEGHERBI (Abdelghani), "La Paysannerie Algérienne face à la colonisation", édition E. N. A. P, Alger 1973, p. 5.

بقطاع الزراعة (15,1%) لصالح قطاع المناجم، والصناعات الإستخراجية (10,6%).[1]

وإلى غاية سنة 1954، لم تقدم الصناعة الرأسمالية، التي أصابها ركودا، فرص عمل ثابتة ومجزية، كما « تؤكد ذلك بنية استخدام الجزائريين خارج قطاع الزراعة، في تلك السنة، والتي تكشف عن تقلقل استخدام الكادحين والجماهير المكدّحة.[2]»

وفي المنطقة الحدودية الشرقية، أجبر بعض الفلاحين الجزائريين، على الإقبال على العمل بأجور زهيدة في المناجم، التي ظهرت في المناطق الداخلية المعزولة، كقطب جذب لليد العاملة البسيطة. مشكلين بذلك ما يمكن تسميته، "بالبروليتارية البائسة". « فالتدمير الاقتصادي، والاجتماعي، الذي تعرض له المجتمع الجزائري، وقّر للأقلية الأوربية وللسوق الفرنسية ... يدا عاملة رخيصة، وبأعداد كبيرة.[3]»

وكان نظام الأجور، يصنّف العمال الجزائريين في الأقسام، التي تكون أجورها هي الأدنى بحكم التفاوت بينهم، وبين المستوطنين في المواطنة. مما انعكس سلبا على وضعهم المعيشي. فالأجر المتدني يعني تغذية ناقصة، ومسكن غير لائق، وعجز عن مقاومة الأمراض المزمنة. وهذا ما كان يدفع بالعديد منهم إلى مغادرة العمل دون إعلام مسبق كما ينص القانون، والسماح في حقوقه.

وساعدت المناطق الداخلية، التي سيطرت عليها الصناعة الإستخراجية على تثبيت العديد من القرويين بشكل دائم، داخل شبكة قرى استيطانية، ومدن صغيرة، ومتوسطة مثل الونزة، وبوخضرة.[4]

([1]) المالكي، المرجع السابق، ص. 344.

([2]) بن اشنهو، المرجع الساق، ص. 461.

([3]) KADDACHE (Mahfoud) & SARI (Djilali), "L'Algérie dans l'histoire. La résistance politique.1900-1954", Alger, O. P. U & E. N. A. L., 1989, p. 135.

([4]) KADDACH, Histoire …, t. 1, op-cit., p. 219.

سأركز في هذا المبحث، على ثلاثة عناصر، أخالها كافية لتقديم تصور واضح عن ظروف عمال المناجم الاجتماعية، وهي: الظروف المعيشية، الظروف السكنية، الأوضاع الصحية، والوضع الثقافي.

ـ الظروف المعيشية:

لقد تعرض الجزائريون بعد مساهمتهم القوية في مجهود الحرب العالمية الثانية، وإلى غاية اندلاع ثورة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، لحالة إفقار مدقع، وتحملوا لوحدهم النتائج الخطيرة للزحف الريفي. فعاشوا في بطالة وبؤس. و: « عانى الذين حصلوا على عمل، في المناجم أو في سكك الحديد، والموانئ، ومزارع المستوطنين، من مخاطر العمل غير المؤهل، ذو الأجر المتدني، والمدعّم بالتمييز العرقي.[1]»

في ذات الوقت، تم تسريح عشرات الآلاف من المجنّدين الجزائريين، الذين أضيفوا إلى صفوف البطالين. وكان سوء التوظيف، والبطالة في أوساط هذا النسيج الاجتماعي للريف الجزائري، مستورا بفضل التضامن الأسري.[2]

كما أشارت التحريات، التي تمت بعد نهاية الحرب، في كامل المقاطعات الإدارية بالجزائر، إلى أن نصف سكان بلديات الجزائريين، كانوا من الفقراء، يواجهون يوميا مشاكل العيش والبقاء.[3]

وأضافت أنهم كانوا: « يعانون من نقص بائن في الأغذية الواقية. فثلاثة أرباع السكان كانوا محرومين تماما من الحليب، واللحوم، والبيض، والمواد الدسمة ذات

(1) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., p. 90.
(2) Recueil des conférences, op-cit., p. 71.
(3) KADDACHE, op-cit., pp. 217-218.

النوعية الجيدة؛ وإذا أمكنهم تلبية حاجاتهم الحرارية، فبفضل استهلاكهم للسكريات بإفراط. وفي كل الأحوال، تعد هذه الوجبات غير متوازنة من حيث النوعية.[1]»

وبما أن اليد العاملة الأوربية في المستعمرة كانت قليلة، ولا تمثل سوى 5% في المجموع، والتجهيز الآلي كان منعدما، استغلت المؤسسات الرأسمالية الاستعمارية، وفرة العمالة الجزائرية، وتدهور أوضاعها الاقتصادية، لتشغلها بأبخس الأثمان، في العديد من الأعمال اليدوية، في المزارع، والمناجم؛ إذ لم يكن من حق العامل الجزائري غير المؤهل، اختيار نوع العمل الذي يناسبه.

وترتب على توسع قطاع الصناعات الاستخراجية، وتجهيزات الأساس، « بروز علاقات اجتماعية من طبيعة رأسمالية، وأفرز مظاهر اجتماعية عميقة، تراوحت بين التفقير المتزايد لقطاعات عريضة من سكان الأرياف العاملين بقطاع الزراعة.[2]»

كان قطاع المناجم، خلال العهد الاستعماري، من القطاعات التي تتطلب يد عاملة كثيرة، وغير مؤهلة. وبما أن منطقة الحدود الشرقية الجزائرية، كانت منطقة جبلية معزولة، وأغلب أراضيها جرداء، لا تصلح إلا للرعي، ولا يمكن الاعتماد عليها في تحقيق الاكتفاء الذاتي، ومناخها متذبذب، فإنها لم تكن منطقة جذب للاستيطان، وللرأس المال الزراعي الأوربي.

وبالتالي كانت فرص التشغيل فيها إذا ما استثنينا المناجم، قليلة جدا. وفي مثل هذه الظروف، كانت الطبقة البروليتارية الجزائرية، تناضل يوميا ضد ظروف الحياة الأكثر صعوبة، وتبيع قوّة عملها بأسعار بخسة.[3]

(1) Ibid, p. 219.

(2) المالكي، المرجع السابق، ص. 343.

(3) ELSENHANS, op-cit., pp. 293-294.

وقد تأثر سكان المنطقة فضاء بحثنا كثيرا، بانعكاسات الحرب العالمية الثانية. حيث تدهور مستواهم المعيشي بشكل كبير، وعانوا من ندرة السلع الاستهلاكية الضرورية، وارتفاع أسعارها. وبخاصة في الأرياف.(1)

كما تأثرت شركات التعدين بالمنطقة مجال بحثنا، بالتقلبات الاقتصادية التي هزت المستعمرة، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الأوضاع المعيشية لعمالها الجزائريين. فقد اضطروا تحت طائلة الفاقة، وندرة التموين إلى اختلاق الحيل، وفعل المستحيل لضمان قوت عيشهم. والحفاظ على مناصب عملهم.

فعلى سبيل المثال، كان المصابون منهم يدارون عن إصاباتهم، ويستمرون في العمل، ولجأ آخرون إلى كفالة ربائبهم، أو أبناء إخوتهم، وأخواتهم للحصول على المنحة العائلية. أو كانوا ينسبون إليهم أبناء وهميين للحصول على المنحة العائلية، بالرغم من أن ذلك كان يعرضهم للمتابعة القضائية بتهمة، "تبليغ كاذب عن الحالة المدنية."(*)

وكانت الشركات، بحكم تواجد المراكز المنجمية في مناطق معزولة، هي المموّن الرئيس لسكان المركز بالمواد الاستهلاكية الضرورية، سواء منها المواد الغذائية الأساسية، أو الألبسة والأحذية، أو مواد التدفئة وطهي الطعام، كالخشب والفحم الحجري؛ من خلال مراكزها التجارية.

كما كانت تمارس معهم تجارة مربحة ولو بهامش صغير. حيث تقتني تلك المواد بأسعار الجملة، وتعيد بيعها بأسعار القطعة، مما كان يدر عليها أرباحا.

وبذلك حاولت التأثير على نمط معيشتهم بشكل غير مباشر، وسعت إلى إدخالهم في نظام المقايضة، الذي: « ... لجأ إليه أرباب العمل، وأجبروا بموجبه العمال على

---

(1) BOUALLEG-CHAOUI, op-cit., p. 259.

(*) في عام 1949، حكمت إحدى المحاكم الاستعمارية على أحد العمال الجزائريين في مناجم الونزة، بسنة ويوم سجن، لأنه زور وثائق للحصول على المنحة العائلية. أنظر. شلالي، المرجع السابق، ص. 136.

إنفاق جزء من رواتبهم في المحلات التجارية التي كانت تتواجد بالمنجم، وبالتالي يحققون فوائد ولو بسيطة على حساب أجور العمال.[1]»

وقد عان عمال المناجم كثيرا خلال تلك الفترة، من ندرة حادة في العديد من المواد الغذائية، وكان الأمر سيان سواء بالنسبة للذين كانوا يعتمدون على الشركة في التموين، أو الذين يعتمدون على بلدياتهم. مما دفع العديد منهم إلى مغادرة المنجم للعمل لدى مؤسسات أخرى، أفضل دخلا وتموينا.

تضاعف عدد السكان الجزائريين خلال عام 1948، مرتين ونصف عما كان عليه في سنة 1936. مما حال دون تحسن الوضع الاقتصادي لغالبيتهم، وأبقى على ضعف موارد 78 % منهم ممن كانوا يعيشون على الفلاحة؛[2] وإلى غاية سنة 1954، « كان أكثر من ثلثي هؤلاء السكان لا يزالون يعيشون في مرحلة الاقتصاد المعيشي قبل الرأسمالي ... و كانوا لا يشكلون من الناحية الاقتصادية طبقة فلاحية مستقلة؛ بل تجمعا من أنصاف البروليتاريا.[3]»

وأكد آخر إحصاء سكاني أجري بالجزائر، في سنة 1954، أن منطقة الشرق الجزائري، كانت أكثر المناطق سكانا في البلاد. حيث مثلت نسبة 39,5% من مجموع سكان الجزائر، الذين بلغوا 3,4 مليون نسمة؛ وكانت أكثر المناطق تعميرا بالسكان الأصليين حيث بلغت نسبتهم 42 %، والأقل من حيث الأوربيين بنسبة 19 %.[4]

([1]) GATZ (Florence), "Evolution des conditions de travail, et de vie des ouvrier houillers", [en ligne], Disponible sur <http://www. Hermes.be.> (Page consultée le 9 juin 2006).
([2]) KADDACHE, op-cit., p. 740.

([3]) أجيرون، المرجع السابق، ص. 129-131.

([4]) Guide de l'industriel, "Etude sur le développement industriel de l'Est algérien", Résumé d'une étude de branche publiée par l'Institut pour l'étude et le développement de l'industrie en Algérie. S. E. D. I. A. Caisse d'équipement pour le développement de l'Algérie, p. 8.

غير أن معدّل التشغيل فيها كان ضعيفا، ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة السكان النشطين 40 % من مجموع السكان، ارتفعت نسبة البطالة إلى 4,2 %. وحسب الإحصاء المذكور، كان يتوجب على السلطات الحاكمة، توفير بين سنوات 1954-1959، نحو 30 ألف منصب شغل سنويا، كحد أدنى؛ خاصة وأن 50 % من الجزائريين، كانوا من فئة الأعمار الأقل من 20 سنة.[1]

كما تراجع نصيبها من إجمالي دخل الجزائر، مقارنة مع سنة 1954. حيث نزل من 26,2 % إلى 23,8 %. وبالتالي تراجع الدخل الفردي، وضعف مستوى التشغيل. وتذكر بعض الإحصائيات أن: « ... من أصل 950 ألف شخص قادر على العمل، كان فقط، 650 ألف يتوفرون على دخل، ويمارسون في الغالب أشغال إما جزئية أو ثانوية. فاقتصاد الشرق الجزائري كان لا يوفر سوى دخلا متوسط ضعيفا جدا.[2]»

وأدى البحث عن الإنتاجية، وضرورة منافسة المواد المستوردة، وعمليات التحويل التقني المفروضة من قبل المؤسسات الأم، إلى استبدال تقني واسع، نجم عنه إلغاء الوظائف، وانحسار الاستخدام في قطاع المناجم، والمناجم المكشوفة من 18679 منصب شغل في عام 1948 إلى 13331 في سنة 1954.[3]

وفي أب ـ أوت 1954، أشارت إحدى الجرائد الفرنسية إلى التناقض الواضح بين نمط عيش الجزائريين ونمط عيش المستوطنين، بالقول: « ... المساكين، الغاضبون، المحبطون يشهدون دوما تعايش الرخاء والبؤس، الوفرة الكبيرة والفاقة المدقعة، فعند البعض [أي المستوطنين] السيطرة المفرطة على جميع الأملاك المادية، وعند البعض الآخر الحرمان من كل شيء.[4]»

([1]) Ibid, p. 9.
([2]) Ibid, p. 1.
([3]) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 370.
([4]) LAHOUEL, op-cit., pp. 112-113.

وعشية اندلاع الثورة التحريرية، بلغ الحال بسكان المنطقة الحدودية، أن صاروا في شغف من العيش. فقد ارتفعت معدلات البطالة، واستقرت الأجور، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية. بسبب كما مر معنا، التضخم الذي ضرب اقتصاد الجزائر، وتداعيات ثورة التحرير الوطني.

فـ: « لا يعزى كما يذهب البعض إلى النمو الديمغرافي الذي عرفته الجزائر آنذاك، وإنما سببه بنيوي يتعلق بشروط استعمال الأرض والتوجيه الخاص لأهم المضاربات الاستعمارية.(1)»

وفي أواخر خمسينيات القرن الماضي، ذكر الضابط "غيشار" بالقسم الإداري المتخصص بدوار المريج، والذي كان معظم عمال الكويف منه، بأن: « الشيء المؤكد بالأرقام والدقيق، هو التدهور المفاجئ للمستوى المعيشي للسكان، في بلدة المريج، منذ حوالي نصف قرن... ازداد عدد سكان المريج، بين سنوات 1893 و1957، بحوالي مرتين، في حين انخفضت القيمة الغذائية لديهم إلى النصف. وبالتالي، فإن المستوى المعيشي انخفض بمعدل أربعة أخماس.(2)»

كما لاحظ على سكان المنطقة الحدودية، استهلاكهم بعض جذور النباتات، وانتشار مرض الكساح بين أطفالهم، والخمول وضعف مقاومة الجهد لدى البالغين منهم، وكذا ضعف مقاومتهم الأمراض، والعدوى.(3)

وتشهد تصريحات إدارات المناجم لوكالة التأمين، عن حوادث العمل، ومراسلاتها مع السلطات العمومية المدنية منها والعسكرية طيلة الفترة المدروسة، على الأوضاع المعيشية المزرية التي كان فيها عمال المناجم الجزائريين.

(1) SARI, op-cit., p. 16.
(2) GUICHARD (Pierre), "Problèmes ruraux en Algérie", mémoire présenté à l'institut d'études politiques de Lyon, 1962, document dactylographie, pp. 13-16.
(3) Ibid, p. 17.

وبالإطلاع على تلك الوثائق وجدنا مثلا، أن عمال مناجم الونزة، كانوا ينقسمون إلى ثلاث فئات اجتماعية هي: فئة العمال العزاب؛ وفئة العمال المتزوجين من دون أطفال؛ وفئة العمال المتزوجين ولهم أطفال. وبالنسبة للفئة الأخيرة كان متوسط عدد أطفالها طفل ونصف.

ونظرا لتعدد المناطق التي يتوافد منها عمال المناجم، فكثيرا ما كانوا يتركون أسرهم في أوضاع اجتماعية مزرية، ولا يتصلون بهم مدّة طويلة، مما كان يدفع بالأخيرة إلى مكاتبة الشركة أو السلطات الإدارية في المنطقة، للسؤال عن أخبار أبنائهم. فعلى سبيل المثال ردت إدارة مناجم الونزة على تساءل متصرف بلدية مرسط المختلطة، عندما سأل عن أخبار عامل من الميلية ترك زوجته، واثنين من أبنائه، ولم يتصل بهم أو يرسل لهم مالا يعيلهم به. أنه « قدم إلى الونزة من الكويف، في حال فقر مدقع، بعد أن ظل من دون عمل طيلة شهرين بسبب مرض ألم به، وأنه كان يريد العمل لإعالة أسرته.[1]»

ـ الظروف السكنية:

لقد عانى عمال المناجم الجزائريين، الكثير في ظروف إقامتهم سواء داخل المراكز المنجمية أو في ضواحيها، نتيجة لكثرة عددهم، وقلّة العرض في المساكن المنجزة من قبل شركاتهم. فبما أن المراكز المنجمية صارت أماكن هامة للاستخدام، والعمل، في الأقاليم الداخلية، فقد « ... اجتذبت إليها بعض السكان من أنصاف البدو، من الهضاب العليا، والذين تحلوا بسرعة إلى سكان حضر يقطنون أكواخا عديدة أقيمت في أطراف التجمعات الأوربية.[2]»

(1) C. L.: Divers, n° 20. Lettre de la société de l'Ouenza, à M. l'Administrateur de la commune mixte de Morsott, n° 1160 du 5 octobre 1926.

(2) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 160.

وكان على المؤسسات المنجمية توفير مساكن لائقة لعمالها الجزائريين، الذين كانوا يأتون للعمل من مشارب مختلفة من الوطن، كما تفعل مع العمال الأوربيين، الذين كانوا لا يباشرون العمل، حتى يضمن لهم السكن. لكن ما وجدناه كان مختلفا. فالتمييز كان طاغيا على كل شيء في الشركة. وكانت معاناة الجزائريين في جانب السكن كبيرة جدا، وتدل على حال البؤس الذي كانوا فيه.

إن أي دراسة للظروف السكنية للعمال، لا يمكن فصلها عن دراسة نشأة المراكز المنجمية، التي كانت مستجدة في العمران، وكان لها تأثير واضح على قاطنيها المعيشية. إذ فرضت عليهم تدريجيا الانتقال من حياة البداوة التي ألفوها، إلى حياة الحضر التي تاهوا فيها. كما أنها كانت تختلف عن بقية المدن الاستيطانية التي أقيمت على الساحل. فهي تعد بمثابة إمارة داخل مملكة.

فعلى سبيل المثال، بدأت مدينة الونزة كتجمع سكاني صغير، ثم تحولت تدريجيا إلى مركز استيطاني هام، يأوي آلاف العمال مع أسرهم، من جنسيات وأصول مختلفة، منهم أوربيين من بلدان متعددة، وجزائريين من جهات مختلفة، وكذا مغاربة، وتونسيين، وليبيين.

فابتداء من عام 1923، شرعت في بناء 23 مبنى سكني، وفقا للطراز الموجود في منجم الكويف، والذي يتألف من مسكن به غرفتين؛ خصّصت منها مبنىً واحدا لإيواء العمال الجزائريين.[1]

وفي عام 1928، أنجزت شركة حديد الونزة 60 مسكنا، « ... ثلاثون منها يتكون من أجنحة معزولة لرؤساء المصالح والموظفين. ومجموعها يمكنه إسكان 200 أوربي بأسرهم، و 1500 أهلي.[1]»

([1]) شلالي، المرجع السابق، ص. 111.

بعبارة أخرى، كانت إدارة الشركة تنوي حشد هذا العدد الهائل من العمال في حوالي 30 بناية. خاصة إذا علمنا أن مساحة الغرفة الواحدة المخصصة للعزاب، كانت تساوي 20 م^2، وكانت تأوي من 5 إلى 7 عمال.

أما المساكن القليلة المخصصة للعمال الجزائريين الذين يعيشون مع أسرهم، فكانت تتألف من غرفة واحدة، وساحة صغيرة مسيّجة.(2) أي أن في كلتا الحالتين، كانوا بخلاف العمال الأوربيين يعانون من ضيق المسكن.

فقد ذكرت في إحدى مراسلاتها، « ... أن مساكن الأوربيين، كانت تتألف من غرفة إلى ثلاث غرف بحسب وضعهم العائلي. أما العمال الأهالي ... الذين كانوا من خارج المنطقة ... فكانوا يتجمعون باختيارهم، بحسب الجهة الوافدين منها، في مباني جماعية. وكانت الغرفة الواحدة يسكنها وفقا لحجمها، من أربعة إلى خمسة عمال.(3)»

ودلت مذكرة إدارية بوضوح، على التمييز بين الفئتين في السكن. حيث جاء فيها أنه: « تم تحويل مساكن الأوربيين المكونة من غرفتين وثلاث، إلى أربع غرف. أما بالنسبة للأهالي، فقد تم تكييف مساكنهم القديمة مع المسكن الأهلي. فهناك مسكن من غرفة كبيرة وساحة صغيرة، وآخر من غرفتين وساحة صغيرة ... نصفها مغطى وبها مكان للغسل وآخر لقطع الخشب وطهي الطعام.(4)»

أي أن المسكن المخصص لهم كان يفتقر لغرفة الحمام، أو المطبخ. فكان الغسل وطهي الطعام يتمان، في جميع الفصول، في الهواء الطلق.

(1) C. L: S. P., n° 5. Lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à M. Le Président de la chambre de commerce, Bône, n° D/D du 12 avril 1928, p. 125.
(2) Lettre de M. L'Ingénieur en chef, à M. L'Administrateur Directeur, n° 2502 du 1 avril 1937.
(3) C. G: année 1937, lettre n° 3391 du 3 mai 1937.
(4) C. G: année 1946, Mémorandum de M. L'Ingénieur en chef, à M. L'Administrateur Directeur, n° 6490 du 13 septembre 1946.

وفي آب - أوت 1945، أشارت إحدى الوثائق الإدارية، إلى أن عدد قاطني مركز الونزة، وبوخضرة يقدر بحوالي: 293 بيت أوربي، و1177 بيت أهلي؛ وذكرت أن عدد الموظفين بهما بلغ 1500 عامل.(1)

وظلت مناجم الونزة تتطور إلى أن وصل عدد عمالها في سنة 1952، إلى 4500 عامل، منهم 3000 عامل جزائري، موزعين بين مساكن الشركة، والأحياء الفوضوية المتناثرة حول المدينة.(2)

وكانت تلك الأحياء، التي بلغ عددها خلال الاستقلال، حوالي 13 حيا، «... بعيدة عن كل نسق عمراني حديث، أو توسع فضائي لائق، أو أهمية من حيث التعمير. وكانت شاهد على حال البؤس والفقر الذي كان عليه الأهالي في تلك الحقبة من تاريخ الجزائر الحديث.(3)»

وفي منجم الكويف، كانت *شركة فوسفات قسنطينة*، تتوفر في سنة 1943، على 185 مسكن يؤجره منها بعض العمال الجزائريين مقابل 15 فرنك في الشهر.(4)

أما بقية العمال، فكانوا يبنون أكواخا في تخوم المركز المنجمي، بموافقة من شركتهم. فقد أشارت إحدى مراسلاتها، إلى موافقة إدارتها على بناء 15 كوخ جديد بضواحي المركز، من طرف عمال متزوجين؛ وأضافت أنها كانت تسكن 900 عامل جزائري من أصل 2000، وأن البقية كانوا يعيشون في الخيام مع ذويهم في الضواحي.(5)

---

(1) C. G: 1945, Lettre de M. le Directeur à M. le distributeur départemental du bois, n° 2935, du 14 aout 1945.

(2) C. G: 1951-1952, Lettre de M. L'Ingénieur en chef, à M. Le Gouverneur général, n° 328 du 21 janvier 1952.

(3) شلالي، المرجع السابق، ص. 109.

(4) Compagnie des phosphates de Constantine, Note sur les réalisations sociales de la compagnie à M. le Préfet du département de Constantine, le 8 décembre 1943.

(5) Lettre de M. L'Ingénieur en chef, à M. L'Administrateur Directeur, n° 2506 du 1 avril 1937.

فقد كانت تحيط بمركز الكويف، ست قرى، ودواوير(*)، يقطنها العمال الجزائريون، ويقيمون فيها في أكواخ بنوها بأنفسهم، كما يشهد بذلك أحدهم.(1) حيث لم يكن يسمح لهم في بداية الأمر، بالإقامة داخل مركز الكويف العمراني. وبعدما سمح لبعضهم بالإقامة في المدينة، تم حشرهم في أحياء بشكل عنصري، وحسب أصولهم العرقية.(2)

وكانوا يعانون يوميا من وعْث السفر، ومشقة التنقل للعمل في المنجم. ولذا كانت مسألة السكن، حاضرة ضمن المطالب التي رفعوها، في إضراب عام 1948. ويعود في تقديرنا، سبب إقامة العمال الجزائريين في الخيام، إلى عدم

استقرارهم في العمل في المنجم، فكما بينا سابقا، كانوا يتغيبون عن عملهم خلال فترات الزرع والحصاد، أو يغادرون إلى أماكن عمل أخرى أفضل.

وفي هذه الحال يمكن نقل الخيمة معهم، بالإضافة إلى أنها كانت أضمن مأوى من الكوخ، في مقاومة التقلبات الجوية، والحرائق.

أما عمال منجم خنقة الموحاد فكانوا يتنقلون يوميا بين المنجم، ومقر سكناهم، بسبب ضعف المساكن التي تملكها الشركة في مقر الإنتاج. فحوالي 50% من عمال المنجم كانوا يقطنون بمركز الكويف، والبقية يأتون من تبسة وبكارية(3).

كان توزيع المساكن على العمال الجزائريين، يتسم بالندرة، حيث كانت الحصّة المخصصة لهم، تكاد لا تذكر، وكانت الشركة تفرض شروط محدّدة، قليلا ما كانت تتوفر فيهم. منها على سبيل المثال، شرط الأقدمية، والتخصّص، وطريقة الخدمة، والحالة العائلية..

(*) وهي: دوار المريج، قوراي، قرية رأس العيون، دوار عين الكرمة، المحاد، الدير.

(1) شهادة أدلى بها إلي السيد نصايبية مبروك، في بيتي بتبسة يوم 11 آب ـــ أوت 2007.

(2) DJABI, op-cit., pp. 93-94.

(3) Monographie de TEBESSA, op-cit., p. 178.

فعلى سبيل المثال، خصّصت إدارة المنجم في الونزة، سنة 1942، مسكنا واحدا لهم، بينما بلغ عدد الطلبات 11 طلب؛ ظفر به عاملا له أقدمية 21 سنة.

وفي عام 1947، خصّصت فقط مسكنين، واشترطت للظفر بهما أقدمية عشرة سنوات على الأقل، وأن يكون العامل صاحب أسرة من خمسة أطفال.(1)

وكان العمال المقيمين داخل المراكز المنجمية، يعانون من ارتفاع الإيجار، وغلاء سعر الكهرباء، وندرة الماء الشروب، خاصة في فصل الصيف. ناهيك عن المعاناة من التفرقة العنصرية، حيث كانوا يجتمعون في مساكن بحسب انتمائهم الجهوي؛ بينما كان آخرون يتنقلون بين مقر عملهم ومساكنهم في الأرياف المحيطة بالمنجم، في محيط خمسة إلى عشرين كيلومتر.(2)

كما كانت مساكنهم تخضع للمراقبة الإدارية، بشكل مفاجئ، ويمنع عليهم إيواء غرباء، حتى ولو كانوا من الأقارب. وكانت هذه الحملات التفتيشية، تجعلهم يختارون أطراف المدينة، للإقامة في أكواخهم البسيطة، التي تنعدم فيها أدنى شروط الإقامة الصحية، من الإقامة في بناية حديثة مراقبة باستمرار.

والسؤال الذي يطرح هنا، هل أن تلك الإجراءات كانت من باب الوقاية فقط ؟ أم أن حق الامتياز كان يخول الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر، لعب دور أمني غير مباشر في أماكن تواجدها ؟

وكانت الشركات المنجمية بصورة عامة، تهدف من وراء بناء مساكن لعمالها بالقرب من حقول الإنتاج، التقليص من ظاهرة التغيبية، وزيادة الإنتاجية. ولكن في الجزائر المستعمرة، كان المسكن مخصّص بالدرجة الأولى للعمال الأوربيين.

---

(1) شلالي، المرجع السابق، ص. 115.

(2) S. C: n° 5, années 1938-1939, lettre de M. L'Ingénieur en chef, au Siège Central, Paris, n° 296 du 8 février 1939, p. 7.

فالمدن المنجمية كالكويف، الونزة، وبوخضرة، والتي شيّدت في مناطق معزولة لإيواء عمال المناجم الأوربيين، كانت تبعد بعشرات الكيلومترات عن الحواضر الكبرى في المنطقة، وتتميّز بطابعها العمراني الاستعماري، المؤلف من أحياء مكوّنة من دور صغيرة متشابهة يغطيها القرميد الأحمر، ومتناثرة فوق التلال، تضم السوق التجاري، المدرسة؛ النزل؛ المطعم؛ دار السينما، كل ذلك بني فقط من أجل المنجم وللمنجم.

ورغم الأقدمية النسبية لاستغلال مناجم المنطقة، فإن آثارها على المنظر العمراني تظل غير ذات أهمية؛ إذ لم يكن للمناجم أي دور في إنشاء مدن بالمعنى الحقيقي للكلمة، كما حدث مثلا في أوربا.

فقد أعطى كل منجم منظرا منجميا محليا في الأساس؛ وتم بناء الحواضر المنجمية على حساب توسع المنجم، ووفقا للإثنيات والتسلسل المهني، حيث انتشرت الأحياء القصديرية بعشوائية.

أما العمال الجزائريين، فظلوا على نمط سكنهم التقليدي، الذي كان في موزعا في الغالب بين الخيمة والكوخ. حيث كان هذا الأخير: « بالنسبة للجزائري، مأوى مؤقتا وبسيط. ثم صار نظرا لقلة تكاليفه الشكل الطبيعي لمسكن الفلاح المستقر ومربي الماشية والمفلس ... سعره لا يتعدى خمسة أو ستة فرنكات ... وحسب المحققين، كان الكوخ في سنة 1911، المسكن العادي لـ: 1.648.700 جزائري من أصل 4.740.625 نسمة.[1]»

ولكي تستوعب شركة حديد الونزة، العدد الهائل من العمال اليدويين الذين كانت في حاجة إليهم، من دون أن تنفق أموالا طائلة على توفير المساكن لهم، أعطت الأولوية في التشغيل للعزاب منهم، واشترطت على من كان متزوجا عدم إحضار أسرته.

(1) AGERON, op-cit., p. 814.

وكان العمال يُحشرون في أماكن غير لائقة للسكن. حيث أقام البعض منهم مع أسرته، في أكواخ بدائية بمحاذاة الغابة، مملوكة للشركة، كانت كثيرا ما تتعرض للحريق.

ظلت شركة الونزة، ولفترة طويلة، تخصص الأكواخ كمسكن للعمال الجزائريين. فقد ذكرت في إحدى مراسلاتها ضمن قائمة المباني الخاضعة للتأمين عن الأخطار، في عام 1927: « كوخا يستعمل سكنا للعمال، ومجموعة مباني مغطاة بصفائح متموجة؛[1]» وأحصت في سنة 1943، 61 كوخ بمنطقة المقبرة، منها ثمانية أكواخ كان يقيم فيها أناس غرباء عن الشركة.[2]

وظل عدد الأكواخ يتزايد فيها إلى غاية استقلال الجزائر. حيث كان حي البياضة يمثل أكبر تجمع للأكواخ في الونزة. ففي سنة 1958، قدّر عدد سكانه بحوالي 5000 نسمة، بينما قدّر عددهم العقيد "بوصاري" بحوالي 3200 نسمة.[3]

ووصف أحد المهندسين الفرنسيين، طبيعة المساكن التي أقام فيها العمال الجزائريون، في بداية نشاط المنجم بأنها: « ... أكواخ طينية مرمّمة، كانت حالتها تتدهور كلما سقط المطر.[4]»

وفي عام 1938، أفاد تقرير إداري صادر عن "بلدية تبسة المختلطة"، أن معظم سكان الدواوير الثلاثة عشر لبلدية تبسة، كانوا يعيشون تحت الخيام. حيث تم إحصاء

(1) C. L: Assurances, n° 6, Lettre de M. L'Ingénieur adjoint, à M. le S/Directeur de la C[ie] d'assurance la Paternelle, Bône, n° S/G du 22 mars 1927, p. 246.
(2) C. G: année 1943, Lettre de M. L'Ingénieur en chef, à M. L'Administrateur principal de la C. M. de Morsott, n° 2016 du 28 octobre 1943. A. W. T., n° 719.
(3) Société de l'Ouenza, division de Bou-khadra, AS/LB, n° 1, Compte rendu de la Conférence, Ouenza le 28 juillet 1958, p. 8.
(4) C. L: S. S. n° 2, Lettre de M. l'ingénieur en chef à la société de l'Ouenza, Bône, n° 41 du 21 mai 1918.

1000 خيمة، يسكنها 62324 نفر. بينما أحصي 1866 كوخ، يسكنه 10.036 شخص.(1)

وجاء في تقرير آخر، أن: « سكان البلدية لم يكونوا جبليين مستقرين، يعيشون في تجمعات داخل أكواخ أو في بيوت ذات أسطح، وإنما كانوا رحلا بشكل كبير، يعيشون في الخيام. فتسعة أعشار تلك القبائل كانوا بهذا الشكل.(2)»

فالأكواخ والخيام، كانت إلى غاية الاستقلال، المسكن المميز للجزائريين في المنطقة فضاء بحثنا.

فقد ذكر أحد ضباط القسم الإداري المتخصص بالمريج، أن سكان المريج الرحل، كانوا يعيشون في خيام محاطة بسياج من العليق، لحماية قطيع الحملان، والماعز من هجمات الحيوانات المفترسة؛ وأن أغلب السكان، يعيشون في مساكن مصنوعة من الطين المجفف، تغطيها أسقف من القرميد أو من أغصان الأشجار. أما الفقراء جدا، فكانوا يسكنون أكواخا من أغصان الشجر، يغطي أسقفها الطين المجفّف.

وأضاف: « لا يوجد أي مركز سكاني في المنطقة. فالمباني متناثرة، وتشكل المساكن، والأكواخ المتباعدة عن بعضها، التجمع السكاني، الذي يعرف في الجزائر باسم: المشته. كل مشته مؤلفة من مجموعة أسر، أو من مساكن مختلفة لعائلة ذات أهمية.(3)»

فالمراكز المنجمية، كانت تعبر عن نموذج الاستيطان الأوربي في المستعمرات، من خلال الطراز المعماري الحديث؛ وكانت بهما مساكن حديثة ولائقة، إلا أن العمال المسلمين الجزائريين، كانوا يعيشون في الغالب في أكواخ في الضواحي، بنوها

(1) Questionnaire relatif à l'habitat indigène: enquête 1938, n° UDA38C5.
(2) Monographie sur la commune mixte de Tébessa. A. W. C
(3) GUICHARD, op-cit., p. 12.

بإمكاناتهم المحدودة. كانت عبارة عن تجمعات سكانية للبروليتاريا البائسة، تسود أحياءها الفوضى، وتنتشر فيها المياه القذرة لانعدام قنوات الصرف الصحي، وتنعدم في أكواخها الإنارة، والمياه الصالحة للشرب.

فالمدنية التي أدخلها الاستعمار إلى الجزائر، بعد تدميره ملامح حضارتها العربية الإسلامية، لم يكن الهدف منها الارتقاء الحضاري بسكانها، كما ادعى؛ بل جاءت في سياق سياسة الاستيطان، وعقدة التفوق التي تميز بها المستوطنون.

ـ الأوضاع الصحية:

قال أحد الأطباء الإنجليز عن العمل في المناجم، « ... يمدّد العمل في المناجم في مرحلة الطفولة، ويختصر في مرحلة البلوغ، ويُقرّب مرحلة الشيخوخة والعجز، ثم الموت.(1)»

ووصف أحد الفلاسفة الألمان الأخطار الصحية، التي كان يتعرض لها عمال المناجم في بريطانيا، خلال القرن التاسع عشر قائلا: « ... نجد العمال الذين يشتغلون في المناجم في سن الشباب .. أغلبهم يموت في هذه المرحلة بأمراض السل، ويشيخون قبل الوقت، ثم يصيرون غير صالحين للعمل بين سن 35 و 45 سنة.(2)»

وما حدث لعمال المناجم الإنجليز في تلك الفترة، ينطبق في كثير منه، على الأوضاع الصحية للعمال الجزائريين في مناجم المنطقة فضاء بحثنا.

فـ: « المؤكد طبيا، أن استنشاق هواء المناجم الفقير من الأكسجين، والمشبع بالغبار والدخان الناتج عن بارود المتفجرات، يصيب بشكل خطير الرئتين، ويسبب اضطرابات لعمل القلب، ويسبب إسهال للجهاز الهضمي.

(1) ENGELS (Friedrich), "La situation de la classe laborieuse en Angleterre", traduit par BADIA Gilbert & FREDERIC Jean, Editions sociales. Paris 1973, p. 306.
(2) Ibid, p. 299.

كما أن الأعمال الشاقة ينجم عنها الإرهاق، ومعاناة الجسم من نقص التغذية والهزال، وقصر القامة، وانحراف العمود الفقري، وأوجاع في المعدة، والفتق الناجم عن الجهد العضلي، والتهاب غلاف القلب، وغيرها من الأمراض الأخرى.(1)»

وبالفعل وجدنا مثل تلك الأعراض عند عمال الشحن بمناجم الونزة، حيث كثيرا ما كانوا يشتكون من الإرهاق، لدرجة أن فيهم من كان يوقفه الطبيب عن العمل، لمدة معينة، نتيجة تدهور حالته الصحية.

فقد طلب أحد العمال الأهالي من مدير الشركة، تحويله من مصلحة الشحن إلى أشغال التنفيذ، قائلا: « منذ ثماني سنوات وأنا اشتغل بمنجم بوخضرة، كشاحن بنظام القطعة، وبالتالي فقد أنهكت تماما؛ وعندما عرضت على الطبيب منعني من العمل بنظام القطعة، وأوقفني عن العمل منذ ثلاثة أشهر. فأطلب منكم أن تحيلونني على أشغال التنفيذ، وكما تعلمون فإن أسرتي المكونة من ستة أفراد، لا معيل لها غيري.(2)»

وذكر آخر: « بعد أن حُولت من بوخضرة إلى الونزة منذ ثلاثة أشهر، للعمل بنظام القطعة، أُدخلت مستشفى سوق أهراس طيلة 12 يوما. ثم صِرت بطالا مدة 83 يوما بسبب المرض. لذا أرجو منكم أن تشغلوني في أشغال التنفيذ لأنني منهك تماما.(3)»

وبالرغم من أن النظام الخاص بسير عمل المصالح في الحقول الخارجية، كان ينص في مادته السادسة على: « عدم إرسال العمال إلى الحقول إلا بعد إخضاعهم للفحص الطبي، للتأكد من مدى أهليتهم للعمل؛(4)»

(1) Ibid, p. 304.
(2) Demandes d'emplois, Lettre de M. GUENEZ A., à M. Le Directeur de la société de l'Ouenza, n° 8495 du 25 septembre 1948. A. W. T.
(3) شلالي، المرجع السابق، ص. 122.
(4) C. L: S. S, n° 6, Lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à la Société de l'Ouenza, Bône, n° 313 du 2 juin 1923, p. 37.

إلا أن شركات التعدين، لم تلتزم به في بداية نشاطها. لأنه لم يكن لديها طبيب خاص، ولا عيادة طبية(*). الشيء الذي كان يعرض حياة العمال المصابين للخطر، نتيجة تتأخر وصول الإسعافات الأولية.

وإلى غاية مطلع الثلاثينيات، لم يكن بها صندوق خاص بتغطية النفقات الطبية والصيدلانية للعمال المصابين؛ على غرار الصندوق التعاضدي للإسعاف، الذي كان يوجد في مؤسسات أخرى.

كما أن المراقبة الطبية الخاصة بالأطفال، والنساء، كانت منعدمة في المركز المنجمية، التي كان يقطنها آلاف السكان، لأنه ببساطة حتى قيام الحرب العالمية الثانية، لم يكن بها مباني صحية، ولا وسائل نظافة.

فعلى سبيل المثال، لاحظ المندوب المنجمي لمقاطعة الونزة، خلال تفقده ظروف العمل بالمنجم في سنة 1949، انعدام المرافق الصحية، مثل المرش أو أماكن الغسل، الخاصة بالعمال العزاب المقيمين في القرية القديمة.[1] ولنا أن نتصور وضعهم الصحي، في ظل انعدام أدنى شروط النظافة !

وأدت أوضاعهم المعيشية، والسكنية المزرية، إلى انتشار الأوبئة في صفوفهم، نتيجة قلّة قنوات الصرف الصحي، وتجميع المياه الصالحة للشرب في صهاريج، وانتشار الأكواخ في الضواحي، ووجود أسواق للماشية.[2]

(*) اضطر إدارة مناجم الونزة، خلال السداسي الثاني من سنة 1927، إلى افتتاح عيادة بالونزة بعد أن صارت نفقات علاج المصابين في المستشفيات تكلفها غاليا. وكانت طريقة العلاج في المنجم، بالنسبة للعمال وذويهم، تتم بدفع 3 فرنكات عن الفحص في المركز الصحي، و5 فرنكات عن الفحص في البيت. بينما كان سعر الفحص في منجم الكويف، 1,50 فرنك للكبار. وبالمجان للأطفال حتى سن 3 سنوات.

(1) شلالي، المرجع السابق، ص. 123.

(2) أنظر صور المراكز المنجمية الواردة في الملاحق.

فعلى سبيل المثال، انتشر في سنة 1924، وباء التيفوئيد بالجهة، بسبب « كثرة انتشار حفر الفضلات حول البنايات، وقلة المراحيض. مما أدى إلى اختلاط الماء مع الفضلات.(1)»

كما انتشر في شهر شباط ـ فيفري 1941، وباء الحمى الصفراء، في المنطقة الحدودية، وأثر على سكانها عامة، وعمال المناجم خاصة، لأن شركاتهم لم تكن تتوفر على مواقع خاصة بعزل المصابين بالوباء. وقد وصف طبيب مناجم الونزة، حال المرضى الذين كانوا يأتونه للعلاج بالقول: « يأتي المرضى الأهالي إلى مركز العلاج في الصباح، على ظهر الدواب، عاجزين عن السير، في حال قذرة وغير مرغوب فيها.(2)»

ولما تبعه وباء الطاعون في شهر نيسان ـ أبريل، قام أطباء المنجم في كل من الونزة، الكويف وبوخضرة بفلي العمال الأهالي، وتعقيم ثيابهم.(3)

وبما أن البلاد كانت تعيش في ظروف حرب، والتموين كان ضعيفا، فإن ندرة الوقود حال دون نقل المرضى، وذوي الحالات الخطيرة إلى مستشفيات المدن القريبة كمدينة تبسة، وسوق أهراس. مما يعني الموت المؤكد لهم.(4)

وكان العمال الجزائريون، وبخلاف العمال الأوربيين، يعانون عدم اعتراف شركاتهم بالأمراض المهنية، التي كانت تقعدهم عن العمل لفترة طويلة. إذ كانت تعترف فقط بحوادث العمل، مما يجعل مستقبلهم في خطر في حال ما تغيبوا بسببها، ويطردون مباشرة. فقد أكّدت إدارة شركة حديد الونزة، في إحدى مراسلاتها: « أن

(1) C. L: S. P., n° 3, Lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à M. l'Administrateur de la commune mixte de Morsott, n° D/C du 2 juillet 1924, p. 49.
(2) C. G: année 1941. Lettre de M. Le Directeur, à M. Le Docteur RUDELLE, Ouenza, n° D/GR du 29 mars 1941.
(3) Lettre de M. L'Ingénieur en chef, au Docteur RUDELLE, n° D/GR du 3 juin 1942.
(4) شلالي، المرجع السابق، ص. 125.

طبيعة العمل في مناجم الونزة، لا تسبب نوع الأمراض المعروفة باسم الأمراض المهنية.[1]»

أيضا، كانت شركات التأمين هي الأخرى، تبدي نفس الرفض، عندما يطالبها العمال الجزائريين، بالتعويض عن الأمراض المهنية. حيث أشارت إحدى مراسلات شركة الونزة إلى أن: « وكالة التأمين التي نتعامل معها لا تعترف ببعض الإصابات التي تلحق بالعمال مثل الفتق، الذي تعتبره وراثيا.[2]»

وهذا بالرغم، من وجود إصابات ناتجة عن الجهد في العمل، كانت تسبب آلاما في الكتفين أو في الكليتين؛ والأدلّة العلمية الدامغة، على إصابة عمال المناجم بالعديد من الأمراض المهنية المزمنة.[3]

فالعديد من العمال، فقد عمله، بسب هذا الهضم للحقوق، ولم ينصفه أحد. حتى النقابات لم ترد إليهم حقوقهم. ففي سنة 1949، تدخّلت نقابة الونزة لدى مدير المنجم، لصالح عامل طرد من منصبه، بعد أن تغيب بسبب المرض، مدّة 15 يوم. لكن إدارة الشركة تأسفت عن عدم قبوله.[4]

وقد لجأ البعض منهم حفاظ على قوت عياله، إلى استعمال الحيلة مع مسؤوليه المباشرين، بإخفاء الإصابة عنهم، والاستمرار في العمل، لأن زيارة الطبيب تعني لهم الامتثال للشفاء، وانخفاض الأجر إلى النصف، وطول انتظار في الحصول على تعويض زهيد من وكالة التأمين، لا يسمن ولا يغني من جوع.

---

(1) C. G: année 1950, Lettre de M. le Directeur Adjoint, à M. le Juge de Paix, Tébessa, n° 663 du 15 février 1950.

(2) C. G: année 1933. Lettre de M. le chef de l'exploitation à la Société de l'Ouenza, Bône, n° 1365 du 1 août 1933.

(3) أنظر جدول الأمراض المهنية الناتجة عن العمل في المناجم، في شلالي، المرجع السابق، ص. 184.

(4) C. G: année 1949, Lettre de M. Le Directeur, à M. le Secrétaire général du syndicat confédéré de l'Ouenza, n° 4242 du 14 novembre 1949.

ولم تقتصر المعاناة فقط على العمال، بل طالت أيضا ذويهم. حيث إلى جانب تحملهم نفقات العلاج، والأدوية، كانوا يعانون من رفض حتى الاستدانة للإنفاق على علاج ذويهم. وفي حال وفاة العامل، كانت أرملته تواجه رفض الحصول على أية إعانة.

- الوضع الثقافي:

اضطر الشعب الجزائري أمام الاجتياح الاستعماري الفرنسي الماحق لبلادهم، إلى الاحتماء بثقافته، وإقامة الأسيجة من حوله. لأنه كان يريد الحفاظ على كينونته من الضياع بعد أن سلبه الغازي كل شيء، وتركه عارٍ لا يملك سوى ثقافته التي تحتوي أبسط أشكال الهوية.

وفي هذا الصدد يقول فرانتس فانون: « نرى البلدان المستعمرة تحيط مجالها الثقافي بأسيجة وأوتاد؛ وهذا النوع البدائي من الدفاع عن النفس، يشبه منعكسات غريزة البقاء في كثير من الوجوه.»

فبعد أن نالت الجزائر استقلالها المالي، في مطلع القرن العشرين، بسط المعمرون سلطتهم على قطاع التعليم، وصارت المدرسة الأهلية، وتعليم المسلمين خاضعة أكثر من ذي قبل لضغطهم. مما تسبّب في تدهور مستوى التعليمي العربي في وسطهم. كما أن نسبة الذين التحقوا منهم بالمدرسة الفرنسية، وإلى غاية سنة 1954، لم تتعد 5 % إلى 10 %.[1]

(1) MEYNIER (Gilbert), « Pourquoi le 1er novembre 1954 ? », Colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, Disponible sur < http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/communication.php3?id_article=263> (Page consultée le 10 avril 2005).

وكان رد فعل سكان المنطقة الشرقية، على ذلك الهجوم الضاري على ثقافتهم الوطنية، التمسك المبالغ فيه بالعادات، والتقاليد. مما أثار خنق المحتل، وجعله يستنكره، ويرى فيه مظهرا قوميا، يتوجب محاربته.

غير أن: « اندلاع الثورة التحريرية، أعاد لهذا السبات، والانكماش الثقافي الوطني، حياته ونشاطه. فنشأت آداب جديدة من رواية، وشعر، ومسرح، وحتى الثقافة الشفوية أصابتها رياح التجديد.[1]»

تعرض عمال المناجم، كغيرهم من الجزائريين، لسياسة الاختراق الحضاري، والروحي من الاستعمار الفرنسي، وإدماجهم في منظومته الثقافية. وكان عليهم المكابدة، والمقاومة للحفاظ على هويتهم، ومقومات شخصيتهم الوطنية.

فقد كانت شركات التعدين لا تشغل من الجزائريين إلا اليد العاملة البسيطة، والتي كانت الأمية متفشية في وسطها بشكل كبير، وكانت ترفض تشغيل من كان منهم يحمل شهادات الخبرة المهنية. مما كان يحد من أهمية المعلومة المكتوبة مثل المنشورات، والتقارير كوسيلة لتجنيد جموعهم في النشاط النقابي، ويحول أيضا، دون انخراطهم في النقابات الفرنسية.[2]

ويبدو أن الإضرابات، كانت هي طريقة الاحتجاج الأكثر نجاعة عندهم لتحقيق بعض مطالبهم.[3]

ورغم أنه كانت توجد أقسام تعليمية في المراكز المنجمية[*]، إلا لأنها كانت تخص

([1]) ثائر (دوري)، "الكولونيالية ومعركة التحرر، ملاحظات حول تجديد الثقافة الوطنية"، العربي الأسبوعي، السنة الثانية، العدد 78، 4–10 تشرين الثاني ـــ نوفمبر 2006، ص. 14.

([2]) BERQUE (Jacques), "Le Maghreb entre deux guerres", t. 2, Cérès Editions, Tunis, 2001, p. 457.

([3]) LAHOUEL, op-cit., p. 54.

([*]) كانت توجد مدرسة ملكا للشركة بمركز الكويف، بها 7 أقسام للتعليم الابتدائي. ومدرسة بالونزة بها 4 أقسام تستوعب 122 تلميذا أوربيا، وقسم خاص بالتلاميذ الجزائريين، افتتح في سنة 1944، ضم في عام 1946، حوالي 60 تلميذا.

أبناء العمال الأوربيين، ونادرا ما كان يدرس بها أبناء العمال الجزائريين. فـ: « الغالبية العظمى من الأطفال الجزائريين ظلت بعيدة عن المدرسة الفرنسية. ومن المفهوم أن الجماهير الكادحة، والمكدّحة في المدن والأرياف، وأكثر من ذلك أطفال الفلاحين الفقراء بدون أرض، هم الذين كان الاستبعاد عن المدرسة يمسهم.[(1)]»
وكانت النقابات الجزائرية، إلى جانب مطالبها ذات الطابع الاقتصادي، تحتج على التعليم الهش لأبناء العمال الجزائريين.
فقد لاحظ بعض النقابيين، أن الإدارة الاستعمارية بذلت جهدها لمنع التعليم الموجه للمسلمين من معلمين أكفاء.
فقد « كان سالم بابو، أمين اللجنة التنسيقية للنقابات الجزائرية، يعتقد أن الجهل الذي يعاني منه حوالي 1.200.000 طفلا غير متمدرس، شيء متعمّد من طرف المستغلين للحصول على يد عاملة رخيصة.[(2)]»

يمكن القول، من خلال ما تقدم من حقائق تاريخية دامغة، تخص ظروف عمل اليد العاملة الجزائرية المسلمة في مناجم المنطقة الحدودية الشرقية، أن شركات التعدين كانت تمثل نموذجا صادقا عن الرأسمالية الفرنسية المتوحشة.

فقد استغلت وضع الجزائريين كرعايا فرنسيين منقوصين من الحقوق، بموجب قانون الأهالي البغيض؛ وحاجتهم الملحة لأجر قار، وإن كان زهيدا، يستعينون به على نكبات الدهر، بعدما سلبهم الاستعمار أرضهم مصدر رزقهم، ورمز عزتهم واستقلالهم، ودفعهم إلى الفيافي والجبال، وحاصرهم بالضرائب، التي كانت وسيلة ضغط ذات فعالية كبرى، في تقديم اليد العاملة الأهلية للمؤسسات والمزارع الأوربية.

([1]) ابن أشنهو، المرجع السابق، ص. 478.

([2]) LAHOUEL, op-cit., p. 53.

فاستغلتهم أبشع استغلال، ومارست معهم سياسة التفرقة. إذ ميّزت بينهم، وبين العمال الأوربيين، في العمل، والأجر، والحقوق المهنية. كما عرّضت الكثير منهم لخطر الموت أو الإصابة بالإعاقة.

ولم تساهم في ترقيتهم مهنيا، بالرغم من مختلف الإصلاحات التي أدخلتها الإدارة الاستعمارية. إذ ظل وضعهم على حاله لم يتغير. فظلت عربات الدفع اليدوي، والرفش، والفأس، والمطرقة، هي أصل أدوات العمل، وكانت قوّتهم العضلية هي نفسها القوّة المحرّكة؛ واستمر الوضع على حاله إلى أن عادت ملكية المناجم لسلطة الجمهورية الجزائرية، في يوم 6 أيار ـ ماي 1966.

لقد اشتهر سكان المنطقة الحدودية الشرقية الجزائرية عبر العصور، بالشجاعة والإقدام، ورفض الضيم وعشق الحرية. تلك الخصال الحميدة التي توارثوها جيلا بعد جيل. كيف لا وهم أحفاد قبائل الجدالة، والجيتول، التي ألحقت بالجيوش الرومانية هزائم نكراء، وأرّقت مضاجع قادتهم. تلك القبائل، التي بعدما اعتنقت الدين الإسلامي تحالفت مع الفاتحين العرب على طرد الاستعمار البيزنطي، وساهمت في نشر رسالة الإسلام في منطقة المغرب العربي، والأندلس.

ويؤكد بعض الدارسين، المهتمين بتاريخ الثورة التحريرية في المنطقة فضاء بحثنا، أن بداية الإعداد لها، يعود إلى سنة 1952؛ وذلك إثر اندلاع المقاومة التونسية، واشتراك بعض الجزائريين من سكان الحدود فيها، إضافة إلى رواج المتاجرة بالسلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بين سكان البلدين.

زد إلى ذلك، اكتساب البعض منهم خبرة في حرب العصابات، بعد مشاركتهم في المقاومة التونسية، وامتلاكهم بعض قطع السلاح؛(*) ولهذا تم في مرحلة الإعداد للثورة جمع السلاح من بعض المواطنين الذين كانوا يملكون أسلحة حربية.(**)

إلا أنني أرجح أن يكون الإعداد العسكري للثورة، قد بدأ منذ سنة 1947، مع إنشاء الخلايا الأولى للمنظمة الخاصة في تبسة، وسوق أهراس، ولتواجد عدد من المناضلين مهيكلين في حزب الشعب الجزائري، وتمتع المنطقة بأهمية جيو-استراتيجية، مما سمح بالتدرب على حرب العصابات، وإنشاء المخابئ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة سكان الأرياف، وقلّة عدد المستوطنين.

(*) بعد وقف القتال في تونس، عاد في كانون الثاني ــ جانفي 1954، حوالي 15 مجاهدا تبسيا، ممن شاركوا في المقاومة التونسية، واعتصموا بجبال المنطقة، وشكلوا عند اندلاع الثورة التحريرية، النواة الأولى لمجاهدي المنطقة. كان من ضمنهم لزهر شريط، الحاج علي النايلي.

(**) في شهر آذار ــ مارس 1954، تمكن الثوار المكلفون بجمع الأسلحة من سكان المنطقة، من الحصول على بندقية "قاران"، وقطعة من نوع 86. وجمعوا بين شهري تموز وآب ــ جويلية وأوت، 36 بندقية حربية أغلبها إيطالية الصنع من نوع "ستاتي". أنظر: زروال (محمد): "اللمامشا في الثورة ــ دراسة"، دار هومة الجزائر 2003، ص. 40 و53.

فقد أكد القادة الأوائل للثورة، على أهمية البعدين الجغرافي، والبشري في تقسيمهم التراب الوطني إلى خمس مناطق؛ وأكدوا على ضرورة توفر كل منطقة على ما يكفي من مراكز حضرية، وريفية لأجل مصادرها البشرية، والمادية؛ ومناطق جبلية، وغابية لأجل تموقع إدارتها، وتحصن ثوارها.(1)

ولذا نجد المنطقة فضاء بحثنا، وقّرت من الخصائص البشرية، والطبيعية ما ساعد على احتضان الثورة، ومن الأسباب الذاتية والموضوعية، ما مكّن من استمراريتها. ففيها استطاع جيش التحرير الوطني أن ينظم نفسه، ويتحرك بسهولة لتنفيذ عمليات فدائية، ضد جيش الاحتلال الفرنسي، ومصالح الإدارة الاستعمارية، ويجعل منها قواعد حصينة تحميه من ضربات قوات الاحتلال القاسية.

حيث أشار أحد ضباط الجيش الفرنسي، ممن حاربوا في تلك المنطقة، إلى أهميتها التضاريسية، بالقول: « يعتبر الموقع الجغرافي للكتل الجبلية الورقة الرابحة الوحيدة عند الثوار. وذلك بحكم وجودها بين تونس، قاعدة القوات النظامية لجبهة التحرير الوطني، والأوراس المكسو بالغابات، والذي كان يستعمل كملجأ لمجموعات كبيرة من الثوار.(2)»

فتضاريسها تتشكل من أراض مليئة بتجويفات، وانعطافات عديدة، مغطاة بأحراش شوكية يتراوح طولها بين مترين إلى ثلاثة أمتار؛(3) ويحيط بها غطاء نباتي كثيف، مفيد جدا للثوار الصبورين، والأفظاظ، الذين يريدون التواري عن أنظار عدوهم؛ ومن جبال شامخات بها ممرات ضيقة، ومغارات عميقة، وصخور

---

(1) TEGUIA (Mohamed), "L'Algérie en guerre", O. P. U., Alger, 1988, pp. 116-117.
(2) FARALE (Dominique), "La Bataille des monts Nementcha (Algérie 1954-1962) Un cas concret de guerre subversive et contre-subversive", Economica, Paris 2004, p. 142.
(3) MULTRIER, Le barrage en zone est-constantinois, Revue Internationale d'Histoire Militaire, [en ligne]. 1997, n° 76, Disponible sur <http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm> (Page consultée le 4 mars 2005).

ضخمة استخدمت إبان الثورة كمراكز للإدارة، والعلاج، أو للتواري عن أنظار العدو؛ وكانت أأمن طريق للتنقل بين الجزائر، وتونس في الذهاب والإياب.(*)

ثم أن المسالك، والطرق المؤدية إلى المنطقة كانت قليلة، وخط سكة الحديد الوحيد الذي يقطعها، كان من السهل تخريبه وتعطيله. بالإضافة إلى أن الحاجز المكهرب، والمنطقة المحرّمة(**)، ساعدا في عزل معاقل الثوار، وجعلا منها قواعد مضمونة؛ وهي مميزات هامة جدا لكل عمل سري ذو نفس طويل، مثل الثورة.(1)

وكانت آهلة على الصعيد البشري، كما مر معنا في الفصل السابق، بفئتين اجتماعيتين متميزتين: فئة صغار الفلاحين، وفئة عمال المناجم؛ وهما الفئتان اللتان عانتا كثيرا من الاستعمار الفرنسي، وتحملتا عبء الثورة، طيلة سنين الحرب.

فعمال مناجم المنطقة الحدودية الشرقية، لما اختاروا الانخراط في الثورة على النظام الاستعماري، ومؤسساته الإمبريالية، لم يكن ذلك بدافع التذمر فقط، بل أيضا لشعورهم باليأس، ولاستعدادهم الحازم لإنهاء الظلم والاستغلال.

فقد استفاد جيش التحرير من كثرتهم النسبية، وخبرتهم النضالية في العمل النقابي، والحركة العمالية، والدفاع عن الحقوق، فدعم صفوفه، ووسع نشاطه العسكري إلى كافة أنحاء المنطقة.

(*) نذكر منها على سبيل المثال جبال مجردة الممتدة في مناطق الونزة وسوق أهراس، وجبل سيدي أحمد، والتي كانت طريقا لتسريب السلاح وتنقل المجاهدين بين البلدين.

(**) تمتد المنطقة المحرمة بعرض 30 كلم بين الحاجز المكهرب، وخط سكة الحديد الرابط بين تبسة وعنابة، مع نقطتين هامتين محميتين بحاميات عسكرية قوية هما: مناجم حديد الونزة، ومناجم فوسفات الكويف.

(1) لقد اخذ مؤتمر الصومام بعين الاعتبار البعد الجغرافي، والبعد البشري عند تقسيمه الجزائر إقليميا إلى ست ولايات. وأكد على ضرورة توفر كل منطقة على ما يكفي من مراكز حضرية وريفية، لأجل مصادرها البشرية والمادية، ومناطق جبلية وغابية، لأجل إدارتها وانسحاب الثوار إلى معاقلهم. أنظر: تقية، المصدر السابق، ص. 116-117.

كما أن خلو المنطقة من النزعة المصالية، ومن تأثيرات أعوان الإدارة الاستعمارية من حجم الباشاغا بوعلام، أو الخونة من أمثال بلونيس، أو "كوبيس"؛ هيأها سياسيا للانخراط في الثورة، وسهل تنظيمها عسكريا، واقتصاديا، واجتماعيا.

فمجاهدوها بعكس جهات أخرى من الوطن، كانوا يتنقلون فيها عبر أقاليمها بكل يسر، ويؤطرون ساكنتها بشكل منسجم، حتى بعد إقامة المناطق المحرّمة؛ وهذا بفضل، كما يقول المؤرخ محمد حربي، تفوق الانتماء القبلي، والجهوي فيها، على الانتماء الوطني، والذي ساعد على توجه السياسة نحو العنف أو الثورة.(1)

لم تكن قوّة الثورة محصورة في قوّة جيشها، ولا كثرة أسلحته، بل في مستوى التنظيم المحكم، الذي تغلبت به على مشكلة الضعف العددي، والمادي، والمالي، وحافظت به على استمراريتها، وهيكلت به صفوف الشعب، وجعلته أكثر تصميما على ربح معركة تحرّره واستقلاله الوطني، واسترداد سيادته.(2)

فكيف تم الإعداد للثورة في منطقة المناجم ؟ وكيف واجه العمال الثوار جحافل جيش الاحتلال، بقليل من الإطارات، وبساطة في الأسلحة ؟ وكيف استطاع قادتهم معالجة المشاكل التي واجهتهم على أكثر من صعيد ؟ وما هي الإستراتيجية التي تبنوها في مواجهة مشاريع وخطط عدوهم ؟ سنحاول الإجابة عن كل هذه الأسئلة، وغيرها فيما يلي من مباحث هذا الفصل.

---

(1) أنظر تقديمه لكتاب "جلبير مينيي"، "التاريخ الداخلي لجبهة التحرير"، المرجع السابق.

(2) عزوي (محمد الطاهر)، "من أسباب نجاح ثورة أول تشرين الثاني ــ نوفمبر 1954"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان والمرحلة الانتقالية، باتنة، في 28 تشرين الأول ــ أكتوبر 1992، ص. 233.

المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة في المنطقة الحدودية الشرقية.

يرى بعض المؤرخين، أنه لا يمكن للباحث في تاريخ الجزائر المعاصر، تفسير ما آل إليه الوضع في تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، إذا لم يعالج أو يبحث مسألة الحياة السياسية للجزائريين، والأسباب التي أدت بثلة من النشيطين، اليائسين من تغيير الوضع بالوسائل السلمية، إلى إشعال فتيل الثورة، وتغييره بالوسائل العسكرية.

فلا يمكن تفسير ما حدث، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، من دون إرجاعه إلى الظروف الاستعمارية، وإلى النزاع الجزائري الفرنسي العائد إلى أكثر من مائة سنة.[1]

ولكي أحيط بظروف اندلاع الثورة، في المنطقة فضاء بحثنا، توجب علي التركيز، في هذا المبحث، على دراسة أوضاع المنطقة السياسية خلال الفترة من نهاية الحرب إلى اندلاع الثورة، وكيفية الإعداد لها، ومن ثمة تفجيرها.

([1]) MEYNIER, Pourquoi …, op- cit.

أولا، الأوضاع السياسية:

تحيلنا الوثائق المؤرخة لتطور مسيرة الحركة الوطنية، بعد الحرب العالمية الثانية، التي تمكنا من الإطلاع عليها، على الحصول على إجماع شبه مطلق على مطلب الاستقلال، وإن تفاوتت حدّة الدعوة إليه، وتباينت سبل إنجازه من حزب إلى آخر.(*)

كما تدل على شيوع نزعة تقدم الاستقلال الوطني أولا، وما عداه من القضايا النظرية، أو المجتمعية، فأجلت إلى حين استرداد الدولة الوطنية، وتحقق التحرر، والاستقلال.

شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، تنوعا في الأحزاب والتيارات السياسية، وانتشرت خلاياها في منطقتي تبسة، وسوق أهراس، وكان لحزب حركة الانتصار انتشارا في المراكز المنجمية، والقرى والمناطق النائية مثل، الونزة، الكويف، المريج، ورأس العيون، وادي الكبريت؛ بينما اقتصر تواجد الأحزاب اليسارية الفرنسية، ونقاباتها الإصلاحية، على المراكز المنجمية.

وكان السكان، بحكم انتمائهم الحضاري، ومتانة علاقتهم بجيرانهم، يتأثرون بكل ما كان يدور من أحداث تخص أمتنا العربية في المشرق العربي. حيث تعاطفوا

(*) ندكر منها: التقرير العام والشامل الذي تقدم به فرحات عباس إلى أعمال المؤتمر الوطني الأول لحزب الاتحاد الديمقراطي في 25-27 أيلول ــ سبتمبر 1948. حيث اعتمد فيه على منطلقات فكرية لمقاربة واقع الاستعمار بالجزائر، والآفاق الممكنة لحله، منها مطالبة فرنسا بضرورة احترام قوميات مستعمراتها، والعمل على الارتقاء بها إلى منزلة السيادة في أوطانها والمشاركة في تسيير مصير تراثها القومي. تقرير حزب حركة الانتصار، المقدم إلى مؤتمره الثاني بالجزائر ما بين 4-6 نيسان ــ أبريل 1953، والذي تناول فيها قضية " الاستراتيجيا " في النضال الوطني، والقوى الصائغة والرافعة لها. مميزا بين الأهداف الواقعية لمحاربة القمع الاستعماري، والأهداف الأساسية لتوحيد قوى الشعب من فلاحين، وعمال، وشباب، ونساء.

مع القضية الفلسطينية، خلال الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى، وشرعوا منذ شهر كانون الأول-ديسمبر 1947، في جمع التبرعات للفلسطينيين.[1]

واستجاب البعض منهم لداعي الجهاد،[*] بينما اكتف من لم يُسعفُه الحظ، بمشاركة إخوانه التونسيين في مقاومتهم سنة 1952، وبعد توقفها عاد إلى مسقط رأسه، واعتصم بالجبال، وكون الفلول الأولى لجيش التحرير الوطني في منطقته.

ويُذكر أن بعض مناضلي المنطقة الحدودية الشرقية، كانوا يداومون على الاستماع لإذاعة "صوت العرب"، التي أذكت حسهم القومي، وألهبت مشاعرهم الوطنية، وأخذت بألبابهم فشرعوا مذ ذاك الوقت، في التحضير للثورة. وبروت منهم بعض القيادات مثل، محمد الطرابلسي، ، بوبكر بن زيني، محمد بن سودة، مسعود جديات، عمر جبّار.

كما كانوا يستغلون لقاءات الاستماع الدورية إلى الإذاعة، في الإعداد للثورة من خلال: « اقتناء الأحزمة والجلود من الأسواق الشعبية، ورسم برنامج يسيرون على نهجه لبلوغ المرامي، حاثين العمال سواء العزاب منهم أو المتزوجين على البقاء وعدم الخروج ... وكانوا يصعدون مرتين في الأسبوع إلى الجبال المجاورة.[2]»

---

(1) JAUFFRET (Jean-Charles): "Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l’oeil du cyclone (1946-1954)", [en ligne], Disponible sur < http :// ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/article.php3?id_article=246> (Page consultée le 23 aout 2006).

(*) نذكر من أبناء المنطقة، الذين ذهبوا للمشاركة في حرب فلسطين سنة 1948، ثم التحقوا بصفوف المقاومة التونسية، وأخيرا ثورة التحرير الجزائرية: الحاج صالح بوصفصاف، الأزهر شريط، العربي جنة، بنطيبة لحسن، مصطفى زرفاوي. أنظر: زروال، المرجع السابق، ص. 67.

(2) بولحراف (خليفة)، "الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني وتداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية، منطقة تبسة"، الملتقى الوطني الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض تبسة، مطبعة قرفي عمار، باتنة، بلا تا.، ص. 56.

وكانت توجد علاقات وثيقة، واتصالات دورية، بين مناضلي حزب حركة الانتصار الجزائري، والحزب الدستوري التونسي، القاطنين بالمنطقة الحدودية، حيث كانوا يتلاقون، وينسقون العمل السياسي فيما بينهم، ويعقدون لقاءات من حين إلى آخر بعيدا عن أنظار الإدارة الاستعمارية.

فقد أشارت برقية قائد مقاطعة قسنطينة العسكرية، الجنرال "كينتز"، مؤرخة في 20 آب ـ أوت 1951، إلى حدوث اجتماعات تنسيقية لمناصري الحزب الدستوري التونسي، وحزب حركة الانتصار، في بيت أحد سكان مدينة الكويف، يدعى الحاج صميدة بن عمر، يقع على بعد خمسة كيلومترات من الحدود الجزائرية التونسية؛ وأن تلك اللقاءات، كان يحضرها بعض الجزائريين القاطنين في الدواوير المجاورة، من بينهم شخص يدعى قدور طرابلسي. وأضافت: « يتّبع حزب الشعب في منطقة الكويف، نشاطا سريا متواصلا على الدوام.[1]»

كما أشارت وثيقة أخرى، مؤرخة في 29 تشرين الأول ـ أكتوبر 1952، إلى أن: « الاتصال قد تدعّم مع الحزب الدستوري الجديد [من قبل مناضلي حزب الشعب]، وتم إنشاء شبكة لرجال الاتصال في مناطق عنابة، وتبسة.[2]»

فبعد اندلاع الثورة التونسية، دعا المناضل إبراهيم حشاني، مسؤول حزب حركة الانتصار في قسنطينة، المناضلين في الونزة إلى عقد اجتماع، بأحد الأكواخ المنتصبة على ضفاف وادي المرّة بالونزة، لدراسة الأوضاع في المنطقة الحدودية. وقد عقد الاجتماع، برئاسة عمر الغزالي مسؤول الحزب بدائرة قالمة.[3]

([1]) La Guerre d'Algérie par les documents, 1H2892, n° 185 CE/R, "Renseignement sur la région du Kouif",t. 2.,S.H.A.T, Chateau de Vincennes – 1998, p. 108.
([2]) Ibid, 1H3399, n° 138/E.R-T.S, "Synthèse de renseignements", pp. 114-115.
([3]) بولحراف، المرجع السابق، ص. 50.

وابتداء من شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1953، باتت "مصلحة الاستعلامات العامة" في الجزائر تدرك وجود تجذر في الحركة الوطنية الجزائرية. حيث يتوفر الأرشيف العسكري الفرنسي، على سلسلة فريدة من التركيبات للمعلومات، تخص الأشهر 13 السابقة للفاتح تشرين الثاني ـ نوفمبر.

فقد تم إحصاء 53 اعتداء، منها أحد عشر اعتداء وقع ضد ممثلي قوات الأمن، و أحد عشر عملية تخريب ضد سكك الحديد، وتسع هجمات ضد مدنيين من المستوطنين. وفي كانون الثاني ـ جانفي 1954، أشار أحد الضباط الفرنسيين السامين، في تقريره إلى ما أسماه: "*مرحلة الانتقال من الاضطراب إلى العمل.*"[1]

وكانت "*مصلحة اتصالات الشمال إفريقي*"[*] أول مصلحة استعلامات تجلب انتباه سلطات الاحتلال حول إمكانية ظهور ما أسمته: "الإرهاب في الجزائر" انطلاقا كما ذكرت من: « الدعوات الفردية، أو بتحريض جماعات، ظلت إلى اليوم مجهولة عن العمل.[2]»

في حقيقة الأمر، كان اهتمام مصالح الاستعلامات الفرنسية منصبا منذ شهر نيسان ـ أبريل، على اجتياح ما أسموه: "الفلاقة التونسيين المسلحين للتراب الجزائري". وكانت تشك في تلقيهم المساعدة من قبل مناضلي حزب الشعب، وتتساءل عما إذا كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، تستفيد من هذا الوضع: "لتنظيم نفسها من أجل العمل المباشر.[3]"

---

(1) S.H.A.T, synthèse de janvier 1954. 1H1202.

(*) هي مصلحة كانت تتبع المكتب المدني للحاكم العام بالجزائر، تأسست في يوم 2 أيار ـــ ماي 1947، وعين عليها العقيد "شون" "Schœn ". للمزيد من المعلومات حول ظروف تأسيسها أنظر:

JAUFFRET, op-cit.

(2) S.H.A.T, 1H1202, op-cit.

(3) Ibid.

في شهر آذار ـ مارس 1954، انقسمت القيادة الحزبية بمنطقة الونزة، كما يؤكد المسؤول السابق لخلية الحزب بالمدينة، السيد الطيب داده، متأثرة بتداعيات الانقسام الذي حصل لقيادة الحزب بالعاصمة.

فبادر المدعو عمر الغزالي، مسؤول دائرة قالمة، إلى عقد اجتماع في بيت صالح بن عبيد بالونزة، تدارس فيه الحاضرون الانقسام الذي حصل في حزب حركة الانتصار، ومسألة تردد الدوريات التونسية، وتوغلها داخل الأراضي الجزائرية، بحثا عن الأسلحة والذخيرة، وهو ما سيعيق اندلاع أي عمل ثوري جزائري في المستقبل ضد الاستعمار.[1]

وفي شهر حزيران ـ جوان، سافر وفدا من مناضلي الحزب بالونزة، وسوق أهراس إلى مدينة الجزائر، لحضور مؤتمر الحزب، ضم كل من: الطيب داده، وإبراهيم هوام بن المبارك، ممثلين عن الونزة، وعبد الحميد رافة عن سوق أهراس.[2]

كما شارك السيد الطيب داده، أيضا في اجتماع الحزب في "هورنو" ببلجيكا، ولما عاد أطلع المناضلين على ما آل إليه الحزب من خلافات حادة، وصراعات طاحنة بين جناحيه: المصاليين، والمركزيين، مما أصاب الجميع بخيبة أمل في القيادة السياسية.

([1]) بولحراف، المرجع السابق، ص. 53-54.

([2]) المرجع نفسه، ص. 58.

وبعد مناقشة الأمر، قرر الجميع الاصطفاف إلى جانب جماعة اللجنة الثورية للوحدة والعمل(*).

خاصة وأن عضويْها مختار باجي(*)، ومراد ديدوش كانا يشرفان على التنظيم السياسي، والثوري في المنطقة. وباتوا مقتنعين أكثر من أي وقت مضى، بأن الثورة هي الحل الوحيد، والعلاج الناجع للخلافات التي بدأت تعصف بالحركة الوطنية منذ سنة 1953.

كما سعوا إلى الإبقاء على صفوف القاعدة متماسكة وفي حالة سليمة بعيدا عن النزاعات، والتصدي بحزم لكل ما من شأنه أن يثبط عزائم المناضلين، ويجعل اليأس يتسرب إلى قلوبهم.

ولهذا ضاعفوا من نشاطاتهم في مجالي التدريب والجهوزية والتوعية استعدادا للوثبة الكبرى، وشرعوا في تكوين، وتدريب الأفواج و الطلائع الأولى للثورة من مناضلي المنطقة، والذين كان أغلبهم من عمال المناجم.

(*) تأسست هذه اللجنة في ربيع سنة 1954، إثر الانقسام الذي حصل في قيادة حزب الشعب–حركة الانتصار، ونشكلت أساسا من المناضلين المؤمنين بضرورة العمل المسلح واللحاق بركب حركات التحرر في المنطقة والعالم، لدحر الاستعمار الفرنسي. سعت في البداية إلى إنهاء الخلافات التي حصلت بين المركزيين والمصاليين، وإعادة توحيد صفوف المناضلين، ثم الانتقال في مرحلة أخيرة إلى الكفاح المسلح. ولكن بعد أن فشل أصحابها في مساعي التوفيق التي بذلوها من أجل بين الطرفين المتصارعين، عقدوا اجتماعا في 25 تموز ــ جويلية 1954، بالعاصمة الجزائر، وهو الاجتماع الذي عرف "بلقاء الإثنين والعشرين"، وقرروا تطليق العمل السياسي، وتفجير الثورة التحريرية.

(*) ولد القائد الشهيد باجي مختار في 19 أفريل 1919 بمدينة عنابة في كنف أسرة متواضعة الحال، استقرت بسوق أهراس. كان أبوه رجلا متدينا، وصاحب ثقافة واسعة. اعتقل بعد عودته من اجتماع "الإثنين والعشرين" التاريخي، في مدينة عنابة، وبعد إطلاق سراحه في آخر تشرين الأول ــ أكتوبر، انضم مباشرة إلى الكفاح المسلح، وقاد الأفواج الثورية التي شكلها في منطقة سوق أهراس. استشهد في يوم 19 نوفمبر 1954 إثر وشاية من أحد الخونة، حيث طوقت السلطات العسكرية مزرعة القايد دالي بن شواف، وتمكنت من قتله.

ثانيا، التحضير للثورة وتفجيرها:

ذكر الرئيس السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرحوم بنيوسف بن خدّة، أن بعض المناضلين في حزب الشعب الجزائري[**]، بعد أن أقحموا في العديد من الحروب الاستعمارية في آسيا وأوربا، بدؤوا يفكرون في العمل المسلح منذ عام 1939، وحاولوا التغلب على عقبة توفير السلاح بالاتصال بالألمان، والاتفاق معهم. لكن رئيس الحزب آنذاك الحاج مصالي، لما علم بأمرهم عارضهم بشدّة.[1]

كما شرع آخرون، في التحضير للأعمال الثورية بشكل نشيط وحذر، في المناطق الجبلية ذات المسالك الوعرة، والتي ظلت تمثل معقلا للمقاومة والحرية، لتفادي نتائج انتفاضة 8 أيار ـ ماي 1945.[2]

وبعد الحرب العالمية الثانية، صارت المنطقة الحدودية الشرقية، منطقة تهريب للسلاح. وذكرت بعض المصادر أن: « في سنة 1947، بدأت عملية تهريب السلاح انطلاقا من تبسة على وجه الخصوص ... وكان يتم توجيه قوافل الأسلحة المشترية من ليبيا، وتونس انطلاقا من المخزون الإيطالي، أربع مرات في السنة ... وفي عام 1950، بلغ سعر قطعة السلاح الواحدة في الأوراس، 18 ألف فرنك قديم.[3]»

وإذا كان السلاح متوفرا، والرغبة في جمعه موجودة، فإن العائق الكبير الذي كان يحول دون تحقيق ذلك، هو نقص المال. فقد ذكر لي السيد الطيب مسلم،

(**) كان ضمن أولئك المناضلين: محمد أوعمارة، وبلقاسم راجف، الذي التقى الألمان رفقة محمد ربوح. أنظر: BENKHEDDA (Benyoucef), "Les origines du 1er novembre 1954", éditions DAHLAB, Alger 1989, p. 83.

(1) Ibid, p. 84.

(2) SARI (Djilali), "Le monde algérien à la veille du déclenchement de la guerre de libération nationale", Majallat et-tarikh, n° spécial, 2e semestre 1984, C. N. E. H, Alger, p. 20.

(3) MADACI (Mohamed Larbi), "Les Tamiseurs de sable, Aurès-Nemencha 1954-1959", Editions ANEP, Algérie 2001, p. 34.

المسؤول السابق للمنظمة الخاصة في تبسة، أن قائده مراد ديدوش كلّفه في عام 1949، باقتناء بعض قطع السلاح الحربي للمنظمة، فاتصل ببعض مهربي الأسلحة التونسيين، وحصل منهم على سبعة صناديق أسلحة، بها بنادق جديدة من نوع "بيريتا"، مقابل 36 فرنك للصندوق.

ولكن عندما اتصل به، ليرسل المال، أمره بإلغاء الصفقة، بحجة أن التنظيم غير قادر على توفير المبلغ.(1)

ونظرا لخبرة أهل المنطقة في المتاجرة بالسلاح، وتهريبه عبر الحدود، أرسل أحد رجال القائد مصطفى بنبولعيد، في سنة 1953، « ... شخصا من منطقة تبسة، يدعى كامل ساكر إلى ليبيا، لزيارة مراكز التدريب التابعة للمجاهدين التونسيين. هنالك أجرى المبعوث التبسي، عدّة لقاءات مع أحمد بنبله، ثم شرع الرجلان في تنظيم عملية تهريب الأسلحة عبر ليبيا، وتونس إلى الجزائر.(2)»

وأشارت بعض الدراسات التاريخية، إلى أن المكلّفين بتوفير السلاح في منطقة تبسة، كانوا يشترون السلاح من السوافة في الجنوب، ومن قبيلة الهمامة التونسية، ومن منطقة الرديف بتونس.(3)

كما ذكرت بعض الشهادات، أن المقاومين التونسيين كانوا يتردّدون على سكان المناطق الحدودية الشرقية، بين سوق أهراس وتبسة، لجمع السلاح منهم، ولو بالقوّة. ففي إحدى المرّات طلبوا من مواطن من الونزة، تسليمهم بندقيته، ولما رفض، اقتادوه عنوة إلى مركز قيادتهم بجبل سيدي أحمد، لمعاقبته.(4)

---

(1) شهادة أدلى بها إلي السيد الطيب مسلم، في بيته بتبسة، يوم 10 تموز ــ جويلية 2007.

(2) LEBJAOUI (M^{ed}.), "Vérités sur la Révolution Algérienne", ANEP, Rouiba, Algérie, s. d., pp. 126-127.

(3) زروال، المرجع السابق، ص. 53.

(4) زبيري، المصدر السابق، ص. 50.

لقد كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية، منذ اندلاع الكفاح المسلح في تونس، عام 1952، متخوفة من انتقال عدوى الثورة إلى الجزائر. وقبل اندلاع الثورة التحريرية بشهر، أشارت الصحف الاستعمارية إلى عمليات التمشيط الواسعة التي كان ينفذها جيش الاحتلال، في منطقة سوق أهراس، والحدود الجزائرية التونسية، ضد ما أسمتهم "الفلاقة".(1)

حيث أحيطت كل نواحيها بالوحدات العسكرية المتحركة، وجنود المظليين. وتنقل الحاكم العام "روجي ليونار" إلى عين المكان لطمأنة المستوطنين، ولقاء المسؤولين، والأعيان.(2)

وفي اليوم 16 من تشرين الأول ـ أكتوبر، أخبر قائد مقاطعة قسنطينة، الحاكم العام بالجزائر، أنه تم: « ... اكتشاف ثلاث مجموعات مسلحة ببزات عسكرية من الثوار الجزائريين في منطقة سوق أهراس، مشكّلة كل واحدة من 25 إلى 30 رجل.(3)»

وفي اليوم 27، طالب بإرسال الدعم، والمدد على جناح السرعة؛ وأرسل الفرقة 14 مدرعات إلى شرق البلاد. وفي اليوم 29 من تشرين الأول ـ أكتوبر أعلن قائد المنطقة العاشرة، الجنرال "شيريير"، في مؤتمر عقده بقسنطينة، عما أسماه "انشغاله الكبير" بتواجد "عصابات مسلحة" في الأوراس، والتي كانت برأيه تختلف عن "عصابات الشرف" التقليدية.(4)

وفي منطقة تبسة، شن جيش الاحتلال الفرنسي في تشرين الأول ـ أكتوبر 1954، حركة تمشيط واسعة، جنّد لها حوالي خمسة آلاف عسكري. شملت كل من:

(1) TEGUIA, op-cit., p. 98.
(2) KERLAN, op-cit., p. 155.
(3) S.H.A.T, 1H2894.
(4) JAUFFRET, op-cit.

« ... جبل سيدي أحمد(*)، جبال الونزة، وبوخضرة، وبكارية، وبئر العاتر، وسفوح جبال غيفوف.(1)»

فقد أرادت قيادة الجيش الفرنسي، من وراء ذلك التحرك العسكري الكبير، ضرب عصفورين بحجر واحد: تشديد المراقبة على تلك المناطق، ووضع حد لتواجد المقاومين التونسيين فيها، بالإضافة إلى إرعاب الساكنة المسلمة، ومنع انتقال عدوى الثورة إليها؛ خاصة وأن الجزائريين، كانوا يقدمون لهم يد المساعدة، ويتعاطفون مع قضيتهم، التي كانوا يرون فيها القضية الجزائرية.(2)

بدت الأعمال المركزة، التي اندلعت في ليلة الفاتح تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، وحملت خطتها العسكرية اسم: "القنفذ"(3)، كجنون خطير عند البعض، وكبارقة أمل عند البعض الآخر. ومهما كان من أمر، فإن السر ظل طي الكتمان، والمفاجأة كانت كلية، حتى في الأوساط السياسية.

وبخصوص إعداد الأفواج الأولى، للمناضلين الثوريين في منطقة المناجم، يذكر السيد الطاهر زبيري، أن قبل قيام الثورة التحريرية بأشهر تشكّل فوج مسلح في الونزة، من تسعة مناضلين ثوريين بقيادة مسعود الطرابلسي، لتحرير الأخ الأكبر لجبّار عمر من أسره، في مركز قيادة المقاومة التونسية، في جبل سيدي أحمد.

(*) نذكر من بين قوات جيش التحرير، التي كانت ترابط بجبل سيدي أحمد، الفيلق 43 المتكون من ثلاث كتائب، منها الكتيبة 7 بقيادة مبروك ورق، والكتيبة 9 بقيادة نوبلي الزين. أنظر: براكتية (شريف)، "جيش التحرير الوطني، من بندقة الصيد إلى سلاح الهاون"، الشعب، 01-11-2005، عدد 13802.، ص. 10.

(1) زروال، المرجع السابق، ص. 77.

(2) KERLAN, op- cit. p. 153.

(3) El-Moudjahid, n° 11, du 1 novembre 1957, in Textes fondamentaux du F. L. N., (1954-1962), dossiers documentaires 24, édités par le Ministère de l'Information et de la Culture, Alger, janvier 1976, p. 69.

غير أن القائد مختار باجي، لمّا علم بأمر ذلك الفوج، تخوّف من أن تعلم السلطات الاستعمارية بأمرهم. فأرسل مسؤول حزب حركة الانتصار بالونزة، السيد الطيب داده ليقدم لهم بعض التوجيهات.

فاجتمع بهم هذا الأخير في منزل محمد الطرابلسي بالونزة، وأبلغهم أوامره بالاعتصام بالجبال، رفقة فوج سوق أهراس المسلح، والمشكّل من 15 نفر، وعيّن على الجميع أحد أبناء المنطقة، يدعى الحاج علي النايلي، كان قد شارك في الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى، وفي المقاومة التونسية.(1)

ولما سأله أحد الحاضرين، يدعى محمد بن سودة، عما إذا كانت ستقوم ثورة جزائرية، ردّ عليه بكل ثقة بالإيجاب: « إثر ذلك انتظم الجميع استعدادا لحمل السلاح في انتظار صدور الأوامر.(2)»

وعلى اثر اعتقال سلطات الأمن الفرنسية، مختار باجي في عنابة، يوم 25 تشرين الأول ـ أكتوبر 1954، حلّ في أواخر الشهر، القائد الأعلى مراد ديدوش بسوق أهراس، وبعد إطلاعه على مستوى التنظيم، ودرجة استعداد الرجال، قرّر استدعاء مسؤولي جماعة الونزة، مداوروش، الناظور، وبوشقوف، إلى اجتماع سري، في منطقة وادي الشوك.(*)

وأهم ما أثير في ذلك الاجتماع، مسألة توفير السلاح، وحدّدت فيه العمليات المقرّرة ضد العدو الفرنسي ومصالحه في ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، عند الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.(3)

---

(1) زبيري، المصدر السابق، ص. 53.

(2) بولحراف، المرجع السابق، ص. 57.

(*) حضر اجتماع وادي الشوك إلى جانب مراد ديدوش كل من: مراد بوخنونة ــ إبراهيم هوام ــ محمد طرابلسي ــ عمر جبار ــ السبتي جبار ــ لخضر جبار ــ السعيد حجار ــ قدور عميرات ــ إبراهيم طايبي ــ أحمد بكوش.

(3) KERLAN, op-cit., p. 115.

التحق باجي مختار مباشرة ، بعد أن أخلي سبيله، في 30 تشرين الأول ـ أكتوبر، بثوار المنطقة، وتولى قيادتهم، وباشر في تنظيم صفوفهم، خاصة بعد أن التحقت بهم عناصر ثورية جديدة.[1]

حيث قسّمهم إلى فوجين. الفوج الأول برئاسته، ضم 10 مسؤولين منهم مناضلين ثوريين كانا يعملان بمناجم الونزة هما: مسعود جديّات، وإبراهيم هوام؛ والثاني برئاسة الحاج علي النايلي، ضم 11 مسؤولا، أغلبهم من عمال المناجم، مثل عمر جبّار، والطاهر زبيري.[2]

وفي ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، ألقى القائد باجي خطابا حماسيا، في أوساط الحاضرين من المناضلين الثوريين، الذين سيتولون تفجير الثورة في منطقتي سوق أهراس، والونزة. ثم وزّع عليهم بعض قطع السلاح منها: « أربعة أسلحة من نوع "خماسي"، وصندوق بارود، بالإضافة إلى مبلغ واحد مليون فرنك.[3]»

كما عيّن كل من الطيب داده، وبشير جغبلو، على رأس الخليّة المسؤولة على تفجير الثورة، وقيادتها في منطقة الونزة.[4]

عاد في ذات الليلة، السيد داده إلى الونزة، يحمل معه منشورات تحث على الجهاد، وتصعيد العمل الفدائي تسلّمها من القائد مراد ديدوش؛[*] وعندما حانت

([1]) Ibid, p. 115.

([2]) المنظمة الوطنية لمجاهدين، ولاية تبسة، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 آب ـــ أوت 1958 إلى آذار ـــ مارس 1962، الجزء 1، مطبوعة مرقونة، ص. 38.

([3]) بولحراف، المرجع السابق، ص. 66.

([4]) عوادي (عبد الحميد)، "القاعدة الشرقية"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، د. ت، ص. 37.

([*]) يذكر السيد الطاهر زبيري، أن حادثة اعتقال القائد باجي مختار، في يوم 27 تشرين الأول ـــ أكتوبر 1954، أخرت وصول المناشير الخاصة ببيان أول تشرين الثاني ـــ نوفمبر، والتحريض على الثورة، إلى جماعة الونزة، وسوق أهراس، إلى غاية اليوم الثاني من اندلاع الكفاح المسلح. حيث جلبها إليهم رفيقه أبو بكر بن زيني. أنظر، زبيري، المصدر السابق، ص. 61.

ساعة الصفر، شنّت عناصر من مجاهدي الونزة، ضمت عمال مناجم سابقين مثل: محمد حركاتي، حمّة مشنتل، ابن التوهامي، زايدي دربال، العربي قاسم، مسعود غزيل، الطاهر زبيري، هجومات ضد بعض المصالح الاستعمارية بالونزة.

ثم شُرع في تشكيل الخلايا السرية، واللجان المحلية، لتتولى أعمال التعبئة، والتجنيد، وجمع المال، والسلاح، والمؤونة؛ وربط الاتصال، وتنظيم الدعاية والأخبار. وأسندت قيادة خلايا الونزة إلى السادة: الطيب داده، بشير جغبلو، وخلايا وادي الكبريت إلى نوار ربّاح، وحسناوي عاشوري، وسوق أهراس إلى كل من محمد الصالح حمادة، الطيب بوحوش، قدور بن عزة، حسن حمايدية (المدعو داده)، قدور حريرش، وعبد الكريم نوري.[1]

كما أسندت إلى عامل منجمي سابق بالكويف، يدعى المكي جديّات، قيادة أحد الأفواج الأربعة التي شُكّلت، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، في منطقة تبسة. ضمّ ثمانية عشر مجاهدا مسلحا تسليحا عصريا، وكلّف بنفس المهام المسندة لبقية الأفواج، والإشراف على جبال القرقارة، بوربيعة، بوجابر، جبل الونزة، وجبل سيدي أحمد، بالإضافة إلى منعرجات الفالتة.[2]

وتفيد إحدى الشهادات من الكويف، أن الاتصال بمناضلي المدينة الثوريين، لم يتم إلا في مطلع سنة 1955، وذلك بسبب تشديد قوات جيش الاحتلال الفرنسي الرقابة، على المراكز المنجمية لحمايتها.

([1]) شهادة السيد داده الطيب، المصدر السابق.

([2]) مناصرية (يوسف)، "مميزات الثورة الجزائرية بعامة وفي الأوراس بخاصة والتي اندلعت في 1954م-1374 هـ"، في "مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هـ/ 1954 م"، إنتاج جمعية أول تشرين الثاني ــ نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1420 هـ/1999 م.، ص. 71.

وبما أن مركز الكويف يتوسط بين مدينة تبسة في الجنوب، وسوق أهراس في الشمال، ويحاذي الحدود التونسية من الشرق، سعى كل من قادة الأوراس، وسوق أهراس إلى ضمه إلى منطقتهم.

حيث اتصل بمناضليه، ثلاثة مناضلين من سوق أهراس، هم: الطيب التليلي، الجلالي بن ضحوة، ومحمد بن علالة؛ وأربعة مناضلين من جهة تبسة، هم: الطاهر بن عثمان، حمّة بن زروال، ساعي فرحي، وعلي بن أحمد، وأبلغوهم أهداف الثورة، وتداولوا معهم في أمر الكفاح المسلح، وفي الأخير استجابوا لهم مباشرة.(1)

ويستفاد من تقرير لمصالح الاستعلامات العامة الفرنسية، أن تجنيد الثوار في صفوف الثورة التحريرية، كان يتم وفقا لأربع طرق مختلفة، منها طريقتان اتبعتا في منطقتنا. تقوم الطريقة الأولى على تجنيد المتطوعين، الذين كانوا يأتون بدافع المساهمة في الكفاح المسلح، أو الذين يحاولون الإفلات من متابعة الإدارة الاستعمارية.

وكان يفضل الحفاظ على قدماء العسكريين من الجزائريين في الجيش الفرنسي، والرجال الأصحاء، والشجعان، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة.

وتعتمد الطريقة الثانية، على التجنيد الانتقائي، والذي يتمثل في البحث عن عنصر يملك معلومات خاصة أو مزايا يمكن استغلالها في المعركة. فيُبلغ بأن الجزائر المكافحة هي في حاجة إليه، وبذلك يكون مجبرا على الالتحاق بصفوف الثورة.(2)

---

(1) شهادة السيد بلغيث يوسف، المصدر السابق.

(2) أنظر نص التقرير في بوحارة (عبد الرزاق)، "منابع التحرير. أجيال في مواجهة القدر"، تر. صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2500، ص. 400.

فقد ذكر أحد مجاهدي المنطقة مجال بحثنا، أن في بداية اندلاع الثورة، ركّز القادة الثوريون بالمنطقة الأولى، على توصيل فكرة الثورة إلى المواطنين، من خلال إرسال مجموعة من المناضلين إلى المشتات، والدواوير، لشرح أهداف الثورة لساكنتها. وأضاف أن كلمة "اتصال"، لم تكن تعني لهم، سوى التقاء المواطنين بالمجاهدين.(1)

وذكر آخر، أنهم كانوا يختارون من السكان شخص ما، لاعتبارات وطنية، أو اجتماعية، فيرسلون إليه رسالة، يبلّغونه فيها قيام الثورة، والمهمة المنوطة به؛ ويجعلونه وسيلة اتصال ببينهم وبين أهل قريته؛ أو قد يكلفون مجاهدا من أبناء المنطقة التي ينزلون فيها، بمهمة الاتصال بالناس بغرض جمع المال والسلاح، وتجنيد الشبان، وتوعية الشعب بالثورة، وأهدافها.(2)

وذكر لي أحد المسؤولين المدنيين السابقين بمنطقة الكويف، في شهادته عن بدايات تنظيم الثورة فيها، أن قادة الثورة توزعوا على المشتات، واتصل كل واحد منهم بواحدة محدّدة؛ وبعد أن اختاروا الأشخاص الثقاة، والقادرين على التأثير في السكان، كلفوهم بالوساطة بينها وبين السكان. وقد كلفوه هو عينه بهذه المهمة، ولما سجن كلفوا شخصا آخر بدلا عنه، ولما استشهد هذا الأخير، استخلفوه بشخص ثالث.

وأضاف أن جنود جيش التحرير، كانوا عندما يريدون دخول منطقة سكانية ما للتزود بالمؤن، فإنهم يدخلون من خلال مسؤولها المدني، والذي كان يتولى أيضا مهمة التجنيد.(3)

---

(1) شهادة السيد بلغيث يوسف، المصدر السابق.

(2) سعدي (عثمان)، "مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج"، ط. 1، شركة دار الأمة، الجزائر آذار ــ مارس 2000، ص. 12-15.

(3) شهادة السيد بلغيث يوسف، المصدر السابق.

تأثرت عملية تجنيد المجاهدين، في البداية، بعاملين أساسيين هما: عامل الوقت في شرح أهداف الثورة للجماهير الشعبية، وإقناعها بها، ومن ثمة دفعها إلى احتضانها، والانخراط فيها بالتزام ومسؤولية؛[1] وعامل النقص الفادح في الأسلحة، والذخيرة.

تجمع مصادر جزائرية وفرنسية، على أن العقيد عمارة العسكري المدعو بوقلاز، سهر على الزيادة في عدد المجندين، للقيام بمهمة نقل السلاح إلى الولاية الأولى، والثانية. فقد ارتفع عدد الثوار من 200 مجاهد في أواخر سنة 1955، إلى 1400 مجاهد في شهر أيار ـ ماي 1956، ثم إلى حوالي 1750 مجاهد في شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1957. غير أن 80 % منهم، كانوا متمركزين في تونس.[2]

وكانت القاعدة الشرقية، في أواخر عام 1956، تتوفر على 1600 مجاهد، يشكلون أربعة فيالق، ويملكون 30 مدفع من نوع "أف. أم"، و1300 قطعة سلاح حربي.[3]

وتجدر الإشارة، إلى وجود صعوبة في تحديد عدد أفراد جيش التحرير الوطني تحديدا دقيقا، بسبب التغير الحاد في عناصره نتيجة: « ... الخسائر العديدة التي حصلت في صفوفه في أوقات معيّنة، وكذا التجنيد المستمر لتعويض سواء جزء منها، أو كلها.[4]»

([1]) كافي (علي)، "مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري: 1946-1962"، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999، ص. 76-77.

([2]) Cf, HARBI (Mohammed): "Le FLN, mirage et réalités", Editions Jeune Afrique, Paris 1980, p. 210 & PAILLAT (Claude), "Dossier secrets de l'Algérie, 1954-1958", tome 2, Presses de la cité, Paris, S. D., pp. 268 & 280.
(3) HARBI, op-cit., pp. 204-205.
([4]) TEGUIA, op-cit., p. 310.

وكانت مسألة توفير السلاح، من المسائل الشائكة والعويصة، التي واجهها قادة الثورة في بداية اندلاع الكفاح التحرري.(*) فأول العمليات الهجومية، بدأها المجاهدون، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، إما بأسلحة من صنع محلي، أو حديث، أو ببنادق صيد.

وإذا كانت المنطقة السادسة من الولاية الأولى، قد شهدت قبل قيام الثورة حركة نشاط تجاري عند بعض أبنائها في تهريب الأسلحة، والمتاجرة بها مع الثوار التونسيين، مما سمح بتوفير السلاح، فإن الحال، لم يكن كذلك في باقي مناطق الوطن، وخاصة منها المنطقة فضاء بحثنا.

فقد ذكر السيد زبيري الطاهر، أن أفراد جيش التحرير الوطني في الداخل، لم يحصلوا على السلاح من الخارج إلا في عام 1957، وأما مجاهدي المنطقة فضاء بحثنا، فـ « ... لم يشبعوا من السلاح طيلة مدّة الثورة التحريرية.(1)» بمعنى آخر، أنهم كانوا على الدوام في حاجة ماسة إليه، وذلك بسبب الحصار الشديد الذي فرضه جيش الاحتلال على المنطقة الحدودية الشرقية، بواسطة الحاجز المكهرب.

كما ذكر أحد ضباط جيش التحرير الوطني، من أبناء المنطقة، أن المجاهدين الأوائل كانوا يملكون من الأسلحة، سوى 30 % من البنادق الحربية القديمة، المسترجعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، والباقي عبارة عن بنادق صيد.

وأضاف قائلا: « ... كنا نخوض معارك مع الجيش الفرنسي ببنادق صيد رغم علمنا أنها لا تخترق دروعهم، وبجنود لم يسبق لهم أن تدربوا على الأسلحة ولا على فنون الحرب، باستثناء بعض المعلومات الأساسية، التي كان يتلقاها المجاهد أثناء

(*) وهو ما حدا بمسؤول الولاية الأولى بنبولعيد، إلى المخاطرة بنفسه عندما توجه إلى المشرق العربي لجلب السلاح، حيث ألقت عليه القبض في الحدود التونسية الليبية قبل أن يؤدي مهمته.

(1) بوطيبة (ع.)، "50 سنة على استشهاد باجي مختار المجاهد العنيد"، الشعب، عدد 13510، 20-11-2004، ص. 3.

انخراطه في صفوف الثورة على كيفية استعمال السلاح. يتم هذا من طرف المجاهدين الذين سبقت لهم الخدمة في الجيش الفرنسي، هذا إن وجدوا في الفصيلة؛ وهو نادرا ما كان موجودا، في السنوات الأولى من عمر الثورة.[1]»

وشهد مجاهد من منطقة الونزة، كان قد جّند خلال الحرب العالمية الثانية، بأن أفراد جيش التحرير، لم يكونوا، عندما التحق بهم في سنة 1956، يدرون ما الخنادق، ولا لَحْن السير العسكري.[2] مما يؤكد أن الإيمان بعدالة القضية، كان أمضى سلاح امتلكه المجاهدين خلال المراحل الأولى للثورة.

كما أشارت بعض المصادر الفرنسية، إلى أن أسلحة الثوار الجزائريين، رغم قلتها إلا أنها كانت متنوعة، ومصانة بشكل جيّد، وكانت تشتمل على بنادق صيد فرنسية الصنع من نوع "لوبال"، "موزر" الألمانية، "303" الانجليزية، "ستاتي" الإيطالية، والقليل من المسدسات الرشاشة مثل: "ستان" الأنجليزي، "بريتا" الإيطالية.[3]

وقد ساهم بناء الحاجز الحدودي المكهرب، وإنشاء المناطق المحرمة، من طرف جيش الاحتلال الفرنسي، في ازدياد خطورة تسلّل القوافل المحملة بالسلاح إلى التراب الوطني. وتراجع التموين بالذخيرة شكل ملحوظ، بعد معركة سوق أهراس ـ شباط ـ فيفري إلى تموز ـ جويلية 1958 ـ من دون أن يتوقف كليا.

فبعدما كان يتسرب إلى الداخل، بين 1000 إلى 1200 قطعة سلاح شهريا، في سنة 1957، انخفض العدد في السنة الموالية، إلى نحو 400 قطعة. ثم ارتفع

([1]) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

([2]) شهادة ، أدلى بها إلي السيد عماري طراد، في بيته بالونزة، يوم يوم 2 آب ـــ أوت 2006.

([3]) MONTAGNON (Pierre), "La Guerre d'Algérie, genèse et engrenage d'une tragédie", Pygmalion Gérard Watelet, Paris, 1984, p. 131.

ثانية، في سنة 1959، إلى حوالي 1300 قطعة، بمعدل شهري يتراوح بين 30 و60 قطعة.(1)

فبالرغم من ضعف سلاحه، في بداية انطلاقة الثورة، إلا أن جيش التحرير الوطني تمكن من الصمود في وجه الآلة الحربية الفرنسية، بفضل إستراتيجيته التي كانت تقوم على إثبات التواجد، من خلال تنفيذ عمليات جريئة وهجمات مباغتة، ثم الانسحاب إلى مناطق آمنة، لإعادة تنظيم صفوفه على المستوى السياسي، والعسكري، بإنشاء خلايا حضرية وريفية، وإقامة شبكات اتصال، ثم تنفيذ عمليات فدائية تسمح بالحصول على السلاح من جيش الاحتلال، وخلق وضع غير آمن، وتأسيس شبكات استعلام، وجمع المال والمؤن المختلفة، وتكوين لجان شعبية لتجاوز الإدارة الاستعمارية.(2)

كما ساعدت قواعد جيش التحرير، المتمركزة في المنطقة الحدودية التونسية، في إرسال قوافل الأسلحة نحو الداخل. فبين سنتي 1956 و1957 سُربت نحو 15 ألف قطعة حربية. وبحسب التقديرات الفرنسية، كان يمرر إلى الجزائر، حولي 1500 قطعة سلاح، وأطنان من الذخيرة شهريا.(3)

ولكن تدعيم جيش الاحتلال الفرنسي خط "موريس" المكهرب بخط "شال"، في عهد الجنرال شارل ديغول، صعب على قوافل السلاح مهمة اختراق الحاجز، والدخول إلى الجزائر. حيث تراجع معدل تسرب الأسلحة إلى الداخل بشكل كبير.

كما أخذت فصائل المجاهدين، التي كانت تعتمد على تكتيك حرب العصابات في الاختفاء تدريجيا؛ واستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 1961، حيث تسارعت خلالها وتيرة التحديث، وتضاعف عدد الأسلحة الثقيلة مرتين، والعربات

(1) FAIVR, op-cit.
(2) TEGUIA, op-cit., p 101.
(3) FAIVR, op-cit.

أربع مرات. وصارت أجهزة الراديو في متناول الكتائب؛ وألحقت بالقاعدة الشرقية خمسة فيالق.(1)

ويعود الفضل في ذلك، إلى التقسيم الذي وضعته قيادة الثورة الوطنية، للمنطقة الحدودية الشرقية، وتحويلها إلى منطقتين للعمليات الحربية، وتمكُّن وحدات من جيش الحدود، التي دفعت بها إلى الداخل، خلال الفترة بين سنتي 1960-1961، من اجتياز الحاجز الحدودي المكهرب في العديد من المرات، وتنفيذ عمليات جريئة ضد قوات الاحتلال، سواء منها المتحصنة في منطقة الحاجز الحدودي، أو في مراكز الكويف، الونزة، وبوخضرة.

شكلت العمليات العسكرية، وعمليات التمشيط المكثّفة، واستعمال العتاد الحربي، وآلاف الأجناد المجلوبة من فرنسا، والحصار المشدّد، مضايقة رهيبة، وخناقاً للوحدات الأولى المكوّنة لجيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى، وجنوب المنطقة الثانية.(2)

ولذلك ركز قادة الثورة جهودهم، على الإكمان لوحداته، وإلحاق ضربات موجعة بها، وبأعوانه من الخونة والعملاء، وضرب المصالح الاقتصادية، والبنى التحتية للمستوطنين، كالمراكز المنجمية، وشبكة سكة الحديد؛ حتى تحقق قيمة إستراتيجية من الناحية العسكرية، من خلال شل حركة الآلاف من العساكر الفرنسيين، وآلياته القهرية، في مهام غير مجدية، وتخفيف الضغط على قواعد الثوار.

حيث تعرضت المراكز المنجمية في المنطقة مجال بحثنا، لهجمات فدائية، وقصف بالمدفعية من قمم الجبال. وشهد مسؤول *"القسم الإداري المختص"*

---

(1) Ibid.

(2) كافي، المصدر السابق، ص. 81.

بالمريج، أن استمرار هجمات الثوار على تلك البلدية، وذكر بأنها لم تتوقف ضد هذه الوحدات الإدارية منذ أن ظهرت في المنطقة. وأضاف: « كنا نتعرض خلال الليل لهجمات عديدة بالرشاشات، وخاصة بمدفع الهاون.

فعناصر جبهة التحرير الوطني، كانوا ينقلون بكل أمان عتادهم بالعربات إلى غاية الحدود، ومن هناك، كان عليهم فقط قطع بعض المئات من الأمتار، ليكونوا في أحسن مدى للرمي.(1)»

وأظهرت بعض الدراسات التاريخية، حول انتشار الكفاح المسلح في بداية اندلاع الثورة التحريرية، مدى قوّة انطلاقتها في المنطقة فضاء بحثنا، حيث ذكرت إحداها بأن: « ... من أصل 143 جندي فرنسي، اعترف بمقتلهم في الجزائر، خلال الفترة من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954 إلى تموز ـ جويلية 1955، فإن 119 قتلوا في الولاية الأولى ... و38 في منطقتي تبسة، وسوق أهراس.(2)»

فقد تحملت الناحية الخامسة، والسادسة من المنطقة الأولى، أكبر عمليات الجيش الفرنسي في بداية الثورة. ففي يوم 20 كانون الأول ـ ديسمبر 1954، جرد عملية عسكرية واسعة في منطقة الونزة، بغرض حماية منشآتها الاقتصادية، من ضربات المجاهدين. كما فرض في يوم 23 ديسمبر، حصارا على منطقة سوق أهراس.(3)

وكانت إن أول عملية فدائية، أذنت باندلاع الثورة التحريرية في منطقة المناجم الشرقية، الهجوم الذي قاده القائد مختار باجي، على منجم الناظور في ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، والذي توج بـ: « الاستيلاء على 480 خرطوشة تفجير،

(1) BENFERHAT, op-cit., pp. 147-148.
(2) AMRANE (Djamila), "L’extension de la lutte armée pendant les premières années de la guerre de libération nationale", C. N. E. H., op-cit., p. 93.
(3) TEGUIA, op-cit., p. 102.

وبعض المتفجرات، وقطعة سلاح من نوع "موزر"، ومسدس، وبوصلة، ومبلغ مالي قدره 400 ألف فرنك.[1]»

وبدأت أولى العمليات، في منطقة الونزة، في ليلة 14 تشرين الثاني ـ نوفمبر، في شكل هجوم قاده بعض المجاهدين ضد شبكة سكة الحديد، دمّروا فيه 36 مترا من القضبان الحديدية، بناحية سوق أهراس، ممّا تسبب في انحراف القطار.

ثم تبعها هجوما آخر، في اليوم الثامن عشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر، على مناجم الونزة، بقيادة مختار باجي، أسفر عن غنيمة ست بنادق حربية، و400 ألف فرنك، وأربعة صناديق بارود.

وبعدما انسحبوا إلى الجبال لحقت بهم وحدات من جيش الاحتلال، ودخلت معهم في اشتباك أسفر عن استشهاد قائدهم، وأربعة من رفاقهم، وجرح تسعة، بينما تمكن أربعة آخرين من الانسحاب من المعركة بسلام.[2]

وفي اليوم التاسع عشر، وقع هجوما على جسر عين سنيور، وقطار في عين تحمميم، لتدمير المعبر الرئيس والإجباري، لكل قطارات نقل المسافرين، والحديد والفوسفات القادمة من مناجم المنطقة إلى عنابة.

وقد سبّبت تلك الهجمات ضد شبكة سكة الحديد، خسائر مادية، واقتصادية للشركات التعدينية، وأحدثت انعكاسات معنوية على السكان، وحققت دعما إعلاميا كان له مغزى على مصداقية أعمال جيش التحرير الوطني.[3]

وأشارت وثائق من إدارة شركة حديد الونزة، إلى حدوث عمليات فدائية ضد

---

(1) KERLAN, op-cit., p. 156.
(2) ZDRAVKO, op-cit., pp. 32-34.
(3) ZERGUINI (Mohamed), "Une vie de combats et de lutte, Témoignages et appréciations", t. 1, 1941-1962, Les Editions Algériennes EN-NAHDHA, Alger 2000, p. 94.

مصالحها بين سنوات 1956–1958. ففي اليوم الثامن من كانون الثاني ــ جانفي 1956، تعرض خط سكة التوصيل بين الونزة ووادي الكبريت إلى التخريب، وألحقت أضرارا بالقطار المحمّل للحديد؛ وتكررت مثل هذه العمليات ثماني مرات خلال تلك السنة. وخلال سنة 1957، وقعت اثنتى عشرة عملية فدائية ضد القطارات الناقلة للحديد؛ منها ثلاث عمليات، طالت خط التوصيل الرابط بين بوخضرة، وعين الشانية.(1)

وفي ليلة السادس من حزيران ــ جوان 1957، نفذت عملية فدائية ضد منشآتها في بوخضرة، أجبرتها على « ... الاستعانة بالفرقة 26 مشاة متحركة للجيش الفرنسي، لإحاطة مركز بوخضرة بالأسلاك الشائكة، وحمايته من ضربات المجاهدين.(2)»

وفي ليلة 26 إلى 27 تموز ــ جويلية 1958، نفذت عملية فدائية ضد سكة التوصيل الرابطة بين وادي الكبريت والونزة، لمنع نقل الحديد إلى عنابة. وفي اليوم 30 من شهر تموز ــ جويلية، فجر الفدائيون أحد خزانات المياه التابعة للشركة، في منطقة الدواميس، بواسطة قنبلة شديدة المفعول.

كما نفذت ضدها عمليتان فدائيتان، في ليلة الخامس عشر من آب ــ أوت 1958، استهدفت الأولى تدمير الخط الكهربائي، الذي كان يزود مركزي الونزة وبوخضرة بالإنارة. مما أوقعهما في ظلام دامس.

بينما استهدفت العملية الثانية، قنْبلة مركز الونزة بثمانية قذائف هاون، مما

---

(1) C. G, année 1958. Lettre de M. Le Chef des ateliers de Bône, à M. Le Directeur des exploitations de la société de l'Ouenza, n° 172 du 10 septembre 1958.
(2) Cf., Reçus de la société de l'Ouenza, au commandant de la 6eme compagnie du 26eme R.I.M, le 20 juillet 1957, & à Mme veuve ATZEÏ le 27 juillet 1957.

ألحق أضرارا بالعديد من مباني الشركة. وفي ليلة 23 إلى 24 آب ــ أوت 1958، ألحق القصف الذي طال منشآت أخرى، بقذائف الهاون، والأسلحة الرشاشة، خسائر مادية معتبرة بالمنجم.(1)

وفي عام 1958، اضطرت إدارة الشركة، أمام الضربات الفدائية الموجعة، إلى توقيف عملية البحث عن المعادن كليا، نتيجة لانعدام الأمن. كما أوقفت، خلال الفترة من حزيران ــ جوان إلى كانون الأول ــ ديسمبر، شحن الحديد إلى ميناء عنابة.(2)

وبالنسبة لتحركات عناصر جيش التحرير الوطني، التي كانت تنشط في المنطقة فضاء بحثنا، فكانت تتحرك في الفترة الأولى للثورة في كتائب صغيرة من 20 إلى 50 جندي، وكانت غالبا ما تهاجم ليلا، وبشكل مباغت، وتستعمل أسلحة خفيفة، ومتوسطة، ثم تنسحب إلى معاقلها في الجبال.

وإذا ما هاجمها عدوها في معاقلها، كانت تحرص على تفادي الوقوع في حصاره، وذلك بالانسحاب السريع إلى المراكز القريبة.

وقد وصف لنا، مراسل صحفي يوغسلافي، عاش لبعض الوقت أحداث الثورة في المنطقة مجال بحثنا، كيفية تنقل أفراد جيش التحرير، للهجوم على عدوهم، بالقول: « كانت هناك أعشاب طويلة تخبئ الوحدة التي كانت تتقدم في ظلام الليل. اجتازتها وحدة من محاربي جيش التحرير بسرعة، لتحقق إنجازات، وانتصارات حربية جديدة، في سبيل التحرير النهائي والكلي لبلدها. كان سن الشباب المحارب

(1) Cf., Lettres de M. Le Directeur, à M. Le Président de la délégation spéciale de l'Ouenza, n° 3247 du 29 juillet 1958, & n° 4021 du 19 août 1958, & au Chef de la brigade de la gendarmerie de l'Ouenza, n°3303 du 5 août 1958, & n° 4123 du 27 août 1958, in C. G., année 1958, op-cit.

(2) أنظر في ملاحق البحث: الجدول الخاص بحركة نقل الحديد، خلال فترة الثورة التحريرية.

يبلغ 25 سنة في المتوسط ... بينما كان الإيمان في النصر الكامل، والمؤكد، يتألق في ضمير كل محارب.[1]»

وذكر ضباط من الجيش الفرنسي، طبيعة المعارك التي كان يخوضها جيش التحرير الوطني ضدهم، بأنها كانت معارك، « ... غير منتظمة حسب هجمات الثوار، وغير متوقعة، تبدو كأنها مضطربة، وغير واضحة. لكنها كانت مرتبطة بالمكان الذي يختاره الثوار للتوغل، وبالتقدم الذي كانوا يحققونه قبل اكتشاف أمرهم.[2]»

وكانت الهجمات تشن أحيانا، من دون تنسيق مسبق مع بقية الوحدات المتواجدة في المواقع القريبة. فعلى سبيل المثال، كانت قيادة قسم الحوض الصغير في جبل بوخضرة، وقيادة قسم الحوض الكبير في جبل الدير، تشنان من حين إلى آخر، هجمات على مركز بوخضرة المنجمي، من دون أن تنسق فيما بينها.[3]

فعملية التحضير للثورة، كما يؤكد قائد الولاية الثانية، العقيد علي كافي، لم تكن دقيقة قي بدايتها، والعمليات الثورية تفاوتت بين ولاية وأخرى، ولكنها كانت قويّة في المنطقة الأولى.[4]

ولكن تبقى المعارك الحقيقية لجيش التحرير الوطني، بالرغم من قلتها، معارك مكلفة لجيش الاحتلال الفرنسي.[5]

([1]) ZDRAVKO, op-cit., p. 315.
([2]) FARALE, op-cit., p. 149.
([3]) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.
([4]) كافي، المصدر السابق، ص. 73.
([5]) MONTAGNON, op-cit., p. 133.

لقد اشتهر سكان المنطقة الحدودية الشرقية الجزائرية عبر العصور، بالشجاعة والإقدام، ورفض الضيم وعشق الحرية. تلك الخصال الحميدة التي توارثوها جيلا بعد جيل. كيف لا وهم أحفاد قبائل الجدالة، والجيتول، التي ألحقت بالجيوش الرومانية هزائم نكراء، وأرّقت مضاجع قادتهم. تلك القبائل، التي بعدما اعتنقت الدين الإسلامي تحالفت مع الفاتحين العرب على طرد الاستعمار البيزنطي، وساهمت في نشر رسالة الإسلام في منطقة المغرب العربي، والأندلس.

ويؤكد بعض الدارسين، المهتمين بتاريخ الثورة التحريرية في المنطقة فضاء بحثنا، أن بداية الإعداد لها، يعود إلى سنة 1952؛ وذلك إثر اندلاع المقاومة التونسية، واشتراك بعض الجزائريين من سكان الحدود فيها، إضافة إلى رواج المتاجرة بالسلاح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، بين سكان البلدين.

زد إلى ذلك، اكتساب البعض منهم خبرة في حرب العصابات، بعد مشاركتهم في المقاومة التونسية، وامتلاكهم بعض قطع السلاح؛(*) ولهذا تم في مرحلة الإعداد للثورة جمع السلاح من بعض المواطنين الذين كانوا يملكون أسلحة حربية.(**)

إلا أنني أرجح أن يكون الإعداد العسكري للثورة، قد بدأ منذ سنة 1947، مع إنشاء الخلايا الأولى للمنظمة الخاصة في تبسة، وسوق أهراس، ولتواجد عدد من المناضلين مهيكلين في حزب الشعب الجزائري، وتمتع المنطقة بأهمية جيو-استراتيجية، مما سمح بالتدرب على حرب العصابات، وإنشاء المخابئ، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة سكان الأرياف، وقلّة عدد المستوطنين.

(*) بعد وقف القتال في تونس، عاد في كانون الثاني ــ جانفي 1954، حوالي 15 مجاهدا تبسيا، ممن شاركوا في المقاومة التونسية، واعتصموا بجبال المنطقة، وشكلوا عند اندلاع الثورة التحريرية، النواة الأولى لمجاهدي المنطقة. كان من ضمنهم لزهر شريط، الحاج علي النايلي.

(**) في شهر آذار ــ مارس 1954، تمكن الثوار المكلفون بجمع الأسلحة من سكان المنطقة، من الحصول على بندقية "قاران"، وقطعة من نوع 86. وجمعوا بين شهري تموز وآب ــ جويلية وأوت، 36 بندقية حربية أغلبها إيطالية الصنع من نوع "ستاتي". أنظر: زروال (محمد): "اللمامشا في الثورة ــ دراسة"، دار هومة الجزائر 2003، ص. 40 و53.

فقد أكد القادة الأوائل للثورة، على أهمية البعدين الجغرافي، والبشري في تقسيمهم التراب الوطني إلى خمس مناطق؛ وأكدوا على ضرورة توفر كل منطقة على ما يكفي من مراكز حضرية، وريفية لأجل مصادرها البشرية، والمادية؛ ومناطق جبلية، وغابية لأجل تموقع إدارتها، وتحصن ثوارها.(1)

ولذا نجد المنطقة فضاء بحثنا، وقرت من الخصائص البشرية، والطبيعية ما ساعد على احتضان الثورة، ومن الأسباب الذاتية والموضوعية، ما مكّن من استمراريتها. ففيها استطاع جيش التحرير الوطني أن ينظم نفسه، ويتحرك بسهولة لتنفيذ عمليات فدائية، ضد جيش الاحتلال الفرنسي، ومصالح الإدارة الاستعمارية، ويجعل منها قواعد حصينة تحميه من ضربات قوات الاحتلال القاسية.

حيث أشار أحد ضباط الجيش الفرنسي، ممن حاربوا في تلك المنطقة، إلى أهميتها التضاريسية، بالقول: « يعتبر الموقع الجغرافي للكتل الجبلية الورقة الرابحة الوحيدة عند الثوار. وذلك بحكم وجودها بين تونس، قاعدة القوات النظامية لجبهة التحرير الوطني، والأوراس المكسو بالغابات، والذي كان يستعمل كملجأ لمجموعات كبيرة من الثوار.(2)»

فتضاريسها تتشكل من أراض مليئة بتجويفات، وانعطافات عديدة، مغطاة بأحراش شوكية يتراوح طولها بين مترين إلى ثلاثة أمتار؛(3) ويحيط بها غطاء نباتي كثيف، مفيد جدا للثوار الصبورين، والأفظاظ، الذين يريدون التواري عن أنظار عدوهم؛ ومن جبال شامخات بها ممرات ضيقة، ومغارات عميقة، وصخور

---

(1) TEGUIA (Mohamed), "L'Algérie en guerre", O. P. U., Alger, 1988, pp. 116-117.
(2) FARALE (Dominique), "La Bataille des monts Nementcha (Algérie 1954-1962) Un cas concret de guerre subversive et contre-subversive", Economica, Paris 2004, p. 142.
(3) MULTRIER, Le barrage en zone est-constantinois, Revue Internationale d'Histoire Militaire, [en ligne]. 1997, n° 76, Disponible sur <http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm> (Page consultée le 4 mars 2005).

ضخمة استخدمت إبان الثورة كمراكز للإدارة، والعلاج، أو للتواري عن أنظار العدو؛ وكانت أأمن طريق للتنقل بين الجزائر، وتونس في الذهاب والإياب.(*)

ثم أن المسالك، والطرق المؤدية إلى المنطقة كانت قليلة، وخط سكة الحديد الوحيد الذي يقطعها، كان من السهل تخريبه وتعطيله. بالإضافة إلى أن الحاجز المكهرب، والمنطقة المحرّمة(**)، ساعدا في عزل معاقل الثوار، وجعلا منها قواعد مضمونة؛ وهي مميزات هامة جدا لكل عمل سري ذو نفس طويل، مثل الثورة.(1)

وكانت آهلة على الصعيد البشري، كما مر معنا في الفصل السابق، بفئتين اجتماعيتين متميزتين: فئة صغار الفلاحين، وفئة عمال المناجم؛ وهما الفئتان اللتان عانتا كثيرا من الاستعمار الفرنسي، وتحملتا عبء الثورة، طيلة سنين الحرب.

فعمال مناجم المنطقة الحدودية الشرقية، لما اختاروا الانخراط في الثورة على النظام الاستعماري، ومؤسساته الإمبريالية، لم يكن ذلك بدافع التذمر فقط، بل أيضا لشعورهم باليأس، ولاستعدادهم الحازم لإنهاء الظلم والاستغلال.

فقد استفاد جيش التحرير من كثرتهم النسبية، وخبرتهم النضالية في العمل النقابي، والحركة العمالية، والدفاع عن الحقوق، فدعم صفوفه، ووسع نشاطه العسكري إلى كافة أنحاء المنطقة.

(*) نذكر منها على سبيل المثال جبال مجردة الممتدة في مناطق الونزة وسوق أهراس، وجبل سيدي أحمد، والتي كانت طريقا لتسريب السلاح وتنقل المجاهدين بين البلدين.

(**) تمتد المنطقة المحرمة بعرض 30 كلم بين الحاجز المكهرب، وخط سكة الحديد الرابط بين تبسة وعنابة، مع نقطتين هامتين محميتين بحاميات عسكرية قوية هما: مناجم حديد الونزة، ومناجم فوسفات الكويف.

(1) لقد اخذ مؤتمر الصومام بعين الاعتبار البعد الجغرافي، والبعد البشري عند تقسيمه الجزائر إقليميا إلى ست ولايات. وأكد على ضرورة توفر كل منطقة على ما يكفي من مراكز حضرية وريفية، لأجل مصادرها البشرية والمادية، ومناطق جبلية وغابية، لأجل إدارتها وانسحاب الثوار إلى معاقلهم. أنظر: تقية، المصدر السابق، ص. 116-117.

كما أن خلو المنطقة من النزعة المصالية، ومن تأثيرات أعوان الإدارة الاستعمارية من حجم الباشاغا بوعلام، أو الخونة من أمثال بلونيس، أو "كوبيس"؛ هيأها سياسيا للانخراط في الثورة، وسهل تنظيمها عسكريا، واقتصاديا، واجتماعيا.

فمجاهدوها بعكس جهات أخرى من الوطن، كانوا يتنقلون فيها عبر أقاليمها بكل يسر، ويؤطرون ساكنتها بشكل منسجم، حتى بعد إقامة المناطق المحرّمة؛ وهذا بفضل، كما يقول المؤرخ محمد حربي، تفوق الانتماء القبلي، والجهوي فيها، على الانتماء الوطني، والذي ساعد على توجه السياسة نحو العنف أو الثورة.(1)

لم تكن قوّة الثورة محصورة في قوّة جيشها، ولا كثرة أسلحته، بل في مستوى التنظيم المحكم، الذي تغلبت به على مشكلة الضعف العددي، والمادي، والمالي، وحافظت به على استمراريتها، وهيكلت به صفوف الشعب، وجعلته أكثر تصميما على ربح معركة تحرّره واستقلاله الوطني، واسترداد سيادته.(2)

فكيف تم الإعداد للثورة في منطقة المناجم ؟ وكيف واجه العمال الثوار جحافل جيش الاحتلال، بقليل من الإطارات، وبساطة في الأسلحة ؟ وكيف استطاع قادتهم معالجة المشاكل التي واجهتهم على أكثر من صعيد ؟ وما هي الإستراتيجية التي تبنوها في مواجهة مشاريع وخطط عدوهم ؟ سنحاول الإجابة عن كل هذه الأسئلة، وغيرها فيما يلي من مباحث هذا الفصل.

---

(1) أنظر تقديمه لكتاب "جلبير مينيي"، "التاريخ الداخلي لجبهة التحرير"، المرجع السابق.

(2) عزوي (محمد الطاهر)، "من أسباب نجاح ثورة أول تشرين الثاني ــ نوفمبر 1954"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان والمرحلة الانتقالية، باتنة، في 28 تشرين الأول ــ أكتوبر 1992، ص. 233.

المبحث الأول: ظروف اندلاع الثورة في المنطقة الحدودية الشرقية.

يرى بعض المؤرخين، أنه لا يمكن للباحث في تاريخ الجزائر المعاصر، تفسير ما آل إليه الوضع في تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، إذا لم يعالج أو يبحث مسألة الحياة السياسية للجزائريين، والأسباب التي أدت بثلة من النشيطين، اليائسين من تغيير الوضع بالوسائل السلمية، إلى إشعال فتيل الثورة، وتغييره بالوسائل العسكرية.

فلا يمكن تفسير ما حدث، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، من دون إرجاعه إلى الظروف الاستعمارية، وإلى النزاع الجزائري الفرنسي العائد إلى أكثر من مائة سنة.(1)

ولكي أحيط بظروف اندلاع الثورة، في المنطقة فضاء بحثنا، توجب علي التركيز، في هذا المبحث، على دراسة أوضاع المنطقة السياسية خلال الفترة من نهاية الحرب إلى اندلاع الثورة، وكيفية الإعداد لها، ومن ثمة تفجيرها.

(1) MEYNIER, Pourquoi …, op- cit.

أولا، الأوضاع السياسية:

تحيلنا الوثائق المؤرخة لتطور مسيرة الحركة الوطنية، بعد الحرب العالمية الثانية، التي تمكنا من الإطلاع عليها، على الحصول على إجماع شبه مطلق على مطلب الاستقلال، وإن تفاوتت حدّة الدعوة إليه، وتباينت سبل إنجازه من حزب إلى آخر.(*)

كما تدل على شيوع نزعة تقدم الاستقلال الوطني أولا، وما عداه من القضايا النظرية، أو المجتمعية، فأجلت إلى حين استرداد الدولة الوطنية، وتحقق التحرر، والاستقلال.

شهدت الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية، تنوعا في الأحزاب والتيارات السياسية، وانتشرت خلاياها في منطقتي تبسة، وسوق أهراس، وكان لحزب حركة الانتصار انتشارا في المراكز المنجمية، والقرى والمناطق النائية مثل، الونزة، الكويف، المريج، ورأس العيون، وادي الكبريت؛ بينما اقتصر تواجد الأحزاب اليسارية الفرنسية، ونقاباتها الإصلاحية، على المراكز المنجمية.

وكان السكان، بحكم انتمائهم الحضاري، ومتانة علاقتهم بجيرانهم، يتأثرون بكل ما كان يدور من أحداث تخص أمتنا العربية في المشرق العربي. حيث تعاطفوا

(*) نذكر منها: التقرير العام والشامل الذي تقدم به فرحات عباس إلى أعمال المؤتمر الوطني الأول لحزب الاتحاد الديمقراطي في 25-27 أيلول ــ سبتمبر 1948. حيث اعتمد فيه على منطلقات فكرية لمقاربة واقع الاستعمار بالجزائر، والآفاق الممكنة لحله، منها مطالبة فرنسا بضرورة احترام قوميات مستعمراتها، والعمل على الارتقاء بها إلى منزلة السيادة في أوطانها والمشاركة في تسيير مصير تراثها القومي. تقرير حزب حركة الانتصار، المقدم إلى مؤتمره الثاني بالجزائر ما بين 4-6 نيسان ــ أبريل 1953، والذي تناول فيها قضية " الاستراتيجيا " في النضال الوطني، والقوى الصائغة والرافعة لها. مميزا بين الأهداف الواقعية لمحاربة القمع الاستعماري، والأهداف الأساسية لتوحيد قوى الشعب من فلاحين، وعمال، وشباب، ونساء.

مع القضية الفلسطينية، خلال الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى، وشرعوا منذ شهر كانون الأول-ديسمبر 1947، في جمع التبرعات للفلسطينيين.[1]

واستجاب البعض منهم لداعي الجهاد،[*] بينما اكتف من لم يُسعفُه الحظ، بمشاركة إخوانه التونسيين في مقاومتهم سنة 1952، وبعد توقفها عاد إلى مسقط رأسه، واعتصم بالجبال، وكون الفلول الأولى لجيش التحرير الوطني في منطقته.

ويُذكر أن بعض مناضلي المنطقة الحدودية الشرقية، كانوا يداومون على الاستماع لإذاعة "صوت العرب"، التي أذكت حسهم القومي، وألهبت مشاعرهم الوطنية، وأخذت بألبابهم فشرعوا مذ ذاك الوقت، في التحضير للثورة. وبروت منهم بعض القيادات مثل، محمد الطرابلسي، ، بوبكر بن زيني، محمد بن سودة، مسعود جديات، عمر جبّار.

كما كانوا يستغلون لقاءات الاستماع الدورية إلى الإذاعة، في الإعداد للثورة من خلال: « اقتناء الأحزمة والجلود من الأسواق الشعبية، ورسم برنامج يسيرون على نهجه لبلوغ المرامي، حاثين العمال سواء العزاب منهم أو المتزوجين على البقاء وعدم الخروج ... وكانوا يصعدون مرتين في الأسبوع إلى الجبال المجاورة.[2]»

---

(1) JAUFFRET (Jean-Charles): "Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l'oeil du cyclone (1946-1954)", [en ligne], Disponible sur < http :// ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie/article.php3?id_article=246> (Page consultée le 23 aout 2006).

(*) نذكر من أبناء المنطقة، الذين ذهبوا للمشاركة في حرب فلسطين سنة 1948، ثم التحقوا بصفوف المقاومة التونسية، وأخيرا ثورة التحرير الجزائرية: الحاج صالح بوصفصاف، الأزهر شريط، العربي جنة، بنطيبة لحسن، مصطفى زرفاوي. أنظر: زروال، المرجع السابق، ص. 67.

(2) بولحراف (خليفة)، "الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني وتداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية، منطقة تبسة"، الملتقى الوطني الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض تبسة، مطبعة قرفي عمار، باتنة، بلا تا.، ص. 56.

وكانت توجد علاقات وثيقة، واتصالات دورية، بين مناضلي حزب حركة الانتصار الجزائري، والحزب الدستوري التونسي، القاطنين بالمنطقة الحدودية، حيث كانوا يتلاقون، وينسقون العمل السياسي فيما بينهم، ويعقدون لقاءات من حين إلى آخر بعيدا عن أنظار الإدارة الاستعمارية.

فقد أشارت برقية قائد مقاطعة قسنطينة العسكرية، الجنرال "كينتز"، مؤرخة في 20 آب ـ أوت 1951، إلى حدوث اجتماعات تنسيقية لمناصري الحزب الدستوري التونسي، وحزب حركة الانتصار، في بيت أحد سكان مدينة الكويف، يدعى الحاج صميدة بن عمر، يقع على بعد خمسة كيلومترات من الحدود الجزائرية التونسية؛ وأن تلك اللقاءات، كان يحضرها بعض الجزائريين القاطنين في الدواوير المجاورة، من بينهم شخص يدعى قدور طرابلسي. وأضافت: « يتّبع حزب الشعب في منطقة الكويف، نشاطا سريا متواصلا على الدوام.[1]»

كما أشارت وثيقة أخرى، مؤرخة في 29 تشرين الأول ـ أكتوبر 1952، إلى أن: « الاتصال قد تدعّم مع الحزب الدستوري الجديد [من قبل مناضلي حزب الشعب]، وتم إنشاء شبكة لرجال الاتصال في مناطق عنابة، وتبسة.[2]»

فبعد اندلاع الثورة التونسية، دعا المناضل إبراهيم حشاني، مسؤول حزب حركة الانتصار في قسنطينة، المناضلين في الونزة إلى عقد اجتماع، بأحد الأكواخ المنتصبة على ضفاف وادي المرّة بالونزة، لدراسة الأوضاع في المنطقة الحدودية. وقد عقد الاجتماع، برئاسة عمر الغزالي مسؤول الحزب بدائرة قالمة.[3]

([1]) La Guerre d'Algérie par les documents, 1H2892, n° 185 CE/R, "Renseignement sur la région du Kouif",t. 2.,S.H.A.T, Chateau de Vincennes – 1998, p. 108.
([2]) Ibid, 1H3399, n° 138/E.R-T.S, "Synthèse de renseignements", pp. 114-115.
([3]) بولحراف، المرجع السابق، ص. 50.

وابتداء من شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1953، باتت "مصلحة الاستعلامات العامة" في الجزائر تدرك وجود تجذر في الحركة الوطنية الجزائرية. حيث يتوفر الأرشيف العسكري الفرنسي، على سلسلة فريدة من التركيبات للمعلومات، تخص الأشهر 13 السابقة للفاتح تشرين الثاني ـ نوفمبر.

فقد تم إحصاء 53 اعتداء، منها أحد عشر اعتداء وقع ضد ممثلي قوات الأمن، و أحد عشر عملية تخريب ضد سكك الحديد، وتسع هجمات ضد مدنيين من المستوطنين. وفي كانون الثاني ـ جانفي 1954، أشار أحد الضباط الفرنسيين السامين، في تقريره إلى ما أسماه: "*مرحلة الانتقال من الاضطراب إلى العمل.*"(1)

وكانت "*مصلحة اتصالات الشمال إفريقي*"(*) أول مصلحة استعلامات تجلب انتباه سلطات الاحتلال حول إمكانية ظهور ما أسمته: "الإرهاب في الجزائر" انطلاقا كما ذكرت من: « الدعوات الفردية، أو بتحريض جماعات، ظلت إلى اليوم مجهولة عن العمل.(2)»

في حقيقة الأمر، كان اهتمام مصالح الاستعلامات الفرنسية منصبا منذ شهر نيسان ـ أبريل، على اجتياح ما أسموه: "الفلاقة التونسيين المسلحين للتراب الجزائري". وكانت تشك في تلقيهم المساعدة من قبل مناضلي حزب الشعب، وتتساءل عما إذا كانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل، تستفيد من هذا الوضع: "لتنظيم نفسها من أجل العمل المباشر.(3)"

---

(1) S.H.A.T, synthèse de janvier 1954. 1H1202.

(*) هي مصلحة كانت تتبع المكتب المدني للحاكم العام بالجزائر، تأسست في يوم 2 أيار ـــ ماي 1947، وعين عليها العقيد "شون" "Schœn ". للمزيد من المعلومات حول ظروف تأسيسها أنظر:

JAUFFRET, op-cit.

(2) S.H.A.T, 1H1202, op-cit.

(3) Ibid.

في شهر آذار ـ مارس 1954، انقسمت القيادة الحزبية بمنطقة الونزة، كما يؤكد المسؤول السابق لخلية الحزب بالمدينة، السيد الطيب داده، متأثرة بتداعيات الانقسام الذي حصل لقيادة الحزب بالعاصمة.

فبادر المدعو عمر الغزالي، مسؤول دائرة قالمة، إلى عقد اجتماع في بيت صالح بن عبيد بالونزة، تدارس فيه الحاضرون الانقسام الذي حصل في حزب حركة الانتصار، ومسألة تردد الدوريات التونسية، وتوغلها داخل الأراضي الجزائرية، بحثا عن الأسلحة والذخيرة، وهو ما سيعيق اندلاع أي عمل ثوري جزائري في المستقبل ضد الاستعمار.[1]

وفي شهر حزيران ـ جوان، سافر وفدا من مناضلي الحزب بالونزة، وسوق أهراس إلى مدينة الجزائر، لحضور مؤتمر الحزب، ضم كل من: الطيب داده، وإبراهيم هوام بن المبارك، ممثلين عن الونزة، وعبد الحميد رافة عن سوق أهراس.[2]

كما شارك السيد الطيب داده، أيضا في اجتماع الحزب في "هورنو" ببلجيكا، ولما عاد أطلع المناضلين على ما آل إليه الحزب من خلافات حادة، وصراعات طاحنة بين جناحيه: المصاليين، والمركزيين، مما أصاب الجميع بخيبة أمل في القيادة السياسية.

(1) بولحراف، المرجع السابق، ص. 53-54.

(2) المرجع نفسه، ص. 58.

وبعد مناقشة الأمر، قرر الجميع الاصطفاف إلى جانب جماعة اللجنة الثورية للوحدة والعمل(*).

خاصة وأن عضويْها مختار باجي(*)، ومراد ديدوش كانا يشرفان على التنظيم السياسي، والثوري في المنطقة. وباتوا مقتنعين أكثر من أي وقت مضى، بأن الثورة هي الحل الوحيد، والعلاج الناجع للخلافات التي بدأت تعصف بالحركة الوطنية منذ سنة 1953.

كما سعوا إلى الإبقاء على صفوف القاعدة متماسكة وفي حالة سليمة بعيدا عن النزاعات، والتصدي بحزم لكل ما من شأنه أن يثبط عزائم المناضلين، ويجعل اليأس يتسرب إلى قلوبهم.

ولهذا ضاعفوا من نشاطاتهم في مجالي التدريب والجهوزية والتوعية استعدادا للوثبة الكبرى، وشرعوا في تكوين، وتدريب الأفواج و الطلائع الأولى للثورة من مناضلي المنطقة، والذين كان أغلبهم من عمال المناجم.

(*) تأسست هذه اللجنة في ربيع سنة 1954، إثر الانقسام الذي حصل في قيادة حزب الشعب–حركة الانتصار، ونشكلت أساسا من المناضلين المؤمنين بضرورة العمل المسلح واللحاق بركب حركات التحرر في المنطقة والعالم، لدحر الاستعمار الفرنسي. سعت في البداية إلى إنهاء الخلافات التي حصلت بين المركزيين والمصاليين، وإعادة توحيد صفوف المناضلين، ثم الانتقال في مرحلة أخيرة إلى الكفاح المسلح. ولكن بعد أن فشل أصحابها في مساعي التوفيق التي بذلوها من أجل بين الطرفين المتصارعين، عقدوا اجتماعا في 25 تموز ــ جويلية 1954، بالعاصمة الجزائر، وهو الاجتماع الذي عرف "بلقاء الإثنين والعشرين"، وقرروا تطليق العمل السياسي، وتفجير الثورة التحريرية.

(*) ولد القائد الشهيد باجي مختار في 19 أفريل 1919 بمدينة عنابة في كنف أسرة متواضعة الحال، استقرت بسوق أهراس. كان أبوه رجلا متدينا، وصاحب ثقافة واسعة. اعتقل بعد عودته من اجتماع "الإثنين والعشرين" التاريخي، في مدينة عنابة، وبعد إطلاق سراحه في آخر تشرين الأول ــ أكتوبر، انضم مباشرة إلى الكفاح المسلح، وقاد الأفواج الثورية التي شكلها في منطقة سوق أهراس. استشهد في يوم 19 نوفمبر 1954 إثر وشاية من أحد الخونة، حيث طوقت السلطات العسكرية مزرعة القايد دالي بن شواف، وتمكنت من قتله.

ثانيا، التحضير للثورة وتفجيرها:

ذكر الرئيس السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، المرحوم بنيوسف بن خدّة، أن بعض المناضلين في حزب الشعب الجزائري(**)، بعد أن أقحموا في العديد من الحروب الاستعمارية في آسيا وأوربا، بدؤوا يفكرون في العمل المسلح منذ عام 1939، وحاولوا التغلب على عقبة توفير السلاح بالاتصال بالألمان، والاتفاق معهم. لكن رئيس الحزب آنذاك الحاج مصالي، لما علم بأمرهم عارضهم بشدّة.[1]

كما شرع آخرون، في التحضير للأعمال الثورية بشكل نشيط وحذر، في المناطق الجبلية ذات المسالك الوعرة، والتي ظلت تمثل معقلا للمقاومة والحرية، لتفادي نتائج انتفاضة 8 أيار ـ ماي 1945.[2]

وبعد الحرب العالمية الثانية، صارت المنطقة الحدودية الشرقية، منطقة تهريب للسلاح. وذكرت بعض المصادر أن: « في سنة 1947، بدأت عملية تهريب السلاح انطلاقا من تبسة على وجه الخصوص ... وكان يتم توجيه قوافل الأسلحة المشترية من ليبيا، وتونس انطلاقا من المخزون الإيطالي، أربع مرات في السنة ... وفي عام 1950، بلغ سعر قطعة السلاح الواحدة في الأوراس، 18 ألف فرنك قديم.[3]»

وإذا كان السلاح متوفرا، والرغبة في جمعه موجودة، فإن العائق الكبير الذي كان يحول دون تحقيق ذلك، هو نقص المال. فقد ذكر لي السيد الطيب مسلم،

(**) كان ضمن أولئك المناضلين: محمد أوعمارة، وبلقاسم راجف، الذي التقى الألمان رفقة محمد ربوح. أنظر: BENKHEDDA (Benyoucef), "Les origines du 1er novembre 1954", éditions DAHLAB, Alger 1989, p. 83.

(1) Ibid, p. 84.

(2) SARI (Djilali), "Le monde algérien à la veille du déclenchement de la guerre de libération nationale", Majallat et-tarikh, n° spécial, 2e semestre 1984, C. N. E. H, Alger, p. 20.

(3) MADACI (Mohamed Larbi), "Les Tamiseurs de sable, Aurès-Nemencha 1954-1959", Editions ANEP, Algérie 2001, p. 34.

المسؤول السابق للمنظمة الخاصة في تبسة، أن قائده مراد ديدوش كلّفه في عام 1949، باقتناء بعض قطع السلاح الحربي للمنظمة، فاتصل ببعض مهربي الأسلحة التونسيين، وحصل منهم على سبعة صناديق أسلحة، بها بنادق جديدة من نوع "بيريتا"، مقابل 36 فرنك للصندوق.

ولكن عندما اتصل به، ليرسل المال، أمره بإلغاء الصفقة، بحجة أن التنظيم غير قادر على توفير المبلغ.(1)

ونظرا لخبرة أهل المنطقة في المتاجرة بالسلاح، وتهريبه عبر الحدود، أرسل أحد رجال القائد مصطفى بنبولعيد، في سنة 1953، « ... شخصا من منطقة تبسة، يدعى كامل ساكر إلى ليبيا، لزيارة مراكز التدريب التابعة للمجاهدين التونسيين. هنالك أجرى المبعوث التبسي، عدّة لقاءات مع أحمد بنبله، ثم شرع الرجلان في تنظيم عملية تهريب الأسلحة عبر ليبيا، وتونس إلى الجزائر.(2)»

وأشارت بعض الدراسات التاريخية، إلى أن المكلّفين بتوفير السلاح في منطقة تبسة، كانوا يشترون السلاح من السوافة في الجنوب، ومن قبيلة الهمامة التونسية، ومن منطقة الرديف بتونس.(3)

كما ذكرت بعض الشهادات، أن المقاومين التونسيين كانوا يتردّدون على سكان المناطق الحدودية الشرقية، بين سوق أهراس وتبسة، لجمع السلاح منهم، ولو بالقوّة. ففي إحدى المرّات طلبوا من مواطن من الونزة، تسليمهم بندقيته، ولما رفض، اقتادوه عنوة إلى مركز قيادتهم بجبل سيدي أحمد، لمعاقبته.(4)

---

(1) شهادة أدلى بها إلي السيد الطيب مسلم، في بيته بتبسة، يوم 10 تموز ـــ جويلية 2007.

(2) LEBJAOUI (M^{ed}.), "Vérités sur la Révolution Algérienne", ANEP, Rouiba, Algérie, s. d., pp. 126-127.

(3) زروال، المرجع السابق، ص. 53.

(4) زبيري، المصدر السابق، ص. 50.

لقد كانت السلطات الاستعمارية الفرنسية، منذ اندلاع الكفاح المسلح في تونس، عام 1952، متخوفة من انتقال عدوى الثورة إلى الجزائر. وقبل اندلاع الثورة التحريرية بشهر، أشارت الصحف الاستعمارية إلى عمليات التمشيط الواسعة التي كان ينفذها جيش الاحتلال، في منطقة سوق أهراس، والحدود الجزائرية التونسية، ضد ما أسمتهم "الفلاقة".[1]

حيث أحيطت كل نواحيها بالوحدات العسكرية المتحركة، وجنود المظليين. وتنقل الحاكم العام "روجي ليونار" إلى عين المكان لطمأنة المستوطنين، ولقاء المسؤولين، والأعيان.[2]

وفي اليوم 16 من تشرين الأول ـ أكتوبر، أخبر قائد مقاطعة قسنطينة، الحاكم العام بالجزائر، أنه تم: « ... اكتشاف ثلاث مجموعات مسلحة ببزات عسكرية من الثوار الجزائريين في منطقة سوق أهراس، مشكّلة كل واحدة من 25 إلى 30 رجل.[3]»

وفي اليوم 27، طالب بإرسال الدعم، والمدد على جناح السرعة؛ وأرسل الفرقة 14 مدرعات إلى شرق البلاد. وفي اليوم 29 من تشرين الأول ـ أكتوبر أعلن قائد المنطقة العاشرة، الجنرال "شيريير"، في مؤتمر عقده بقسنطينة، عما أسماه "انشغاله الكبير" بتواجد "عصابات مسلحة" في الأوراس، والتي كانت برأيه تختلف عن "عصابات الشرف" التقليدية.[4]

وفي منطقة تبسة، شن جيش الاحتلال الفرنسي في تشرين الأول ـ أكتوبر 1954، حركة تمشيط واسعة، جنّد لها حوالي خمسة آلاف عسكري. شملت كل من:

([1]) TEGUIA, op-cit., p. 98.
([2]) KERLAN, op-cit., p. 155.
([3]) S.H.A.T, 1H2894.
([4]) JAUFFRET, op-cit.

« ... جبل سيدي أحمد[*]، جبال الونزة، وبوخضرة، وبكارية، وبئر العاتر، وسفوح جبال غيفوف.[1]»

فقد أرادت قيادة الجيش الفرنسي، من وراء ذلك التحرك العسكري الكبير، ضرب عصفورين بحجر واحد: تشديد المراقبة على تلك المناطق، ووضع حد لتواجد المقاومين التونسيين فيها، بالإضافة إلى إرعاب الساكنة المسلمة، ومنع انتقال عدوى الثورة إليها؛ خاصة وأن الجزائريين، كانوا يقدمون لهم يد المساعدة، ويتعاطفون مع قضيتهم، التي كانوا يرون فيها القضية الجزائرية.[2]

بدت الأعمال المركزة، التي اندلعت في ليلة الفاتح تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، وحملت خطتها العسكرية اسم: "القنفذ"[3]، كجنون خطير عند البعض، وكبارقة أمل عند البعض الآخر. ومهما كان من أمر، فإن السر ظل طي الكتمان، والمفاجأة كانت كلية، حتى في الأوساط السياسية.

وبخصوص إعداد الأفواج الأولى، للمناضلين الثوريين في منطقة المناجم، يذكر السيد الطاهر زبيري، أن قبل قيام الثورة التحريرية بأشهر تشكّل فوج مسلح في الونزة، من تسعة مناضلين ثوريين بقيادة مسعود الطرابلسي، لتحرير الأخ الأكبر لجبّار عمر من أسره، في مركز قيادة المقاومة التونسية، في جبل سيدي أحمد.

(*) نذكر من بين قوات جيش التحرير، التي كانت ترابط بجبل سيدي أحمد، الفيلق 43 المتكون من ثلاث كتائب، منها الكتيبة 7 بقيادة مبروك ورق، والكتيبة 9 بقيادة نوبلي الزين. أنظر: براكتية (شريف)، "جيش التحرير الوطني، من بندقة الصيد إلى سلاح الهاون"، الشعب، 01-11-2005، عدد 13802.، ص. 10.

(1) زروال، المرجع السابق، ص. 77.

(2) KERLAN, op- cit. p. 153.

(3) El-Moudjahid, n° 11, du 1 novembre 1957, in Textes fondamentaux du F. L. N., (1954-1962), dossiers documentaires 24, édités par le Ministère de l'Information et de la Culture, Alger, janvier 1976, p. 69.

غير أن القائد مختار باجي، لمّا علم بأمر ذلك الفوج، تخوّف من أن تعلم السلطات الاستعمارية بأمرهم. فأرسل مسؤول حزب حركة الانتصار بالونزة، السيد الطيب داده ليقدم لهم بعض التوجيهات.

فاجتمع بهم هذا الأخير في منزل محمد الطرابلسي بالونزة، وأبلغهم أوامره بالاعتصام بالجبال، رفقة فوج سوق أهراس المسلح، والمشكّل من 15 نفر، وعيّن على الجميع أحد أبناء المنطقة، يدعى الحاج علي النايلي، كان قد شارك في الحرب العربية-الإسرائيلية الأولى، وفي المقاومة التونسية.[1]

ولما سأله أحد الحاضرين، يدعى محمد بن سودة، عما إذا كانت ستقوم ثورة جزائرية، ردّ عليه بكل ثقة بالإيجاب: « إثر ذلك انتظم الجميع استعدادا لحمل السلاح في انتظار صدور الأوامر.[2]»

وعلى اثر اعتقال سلطات الأمن الفرنسية، مختار باجي في عنابة، يوم 25 تشرين الأول ـ أكتوبر 1954، حلّ في أواخر الشهر، القائد الأعلى مراد ديدوش بسوق أهراس، وبعد إطلاعه على مستوى التنظيم، ودرجة استعداد الرجال، قرّر استدعاء مسؤولي جماعة الونزة، مداوروش، الناظور، وبوشقوف، إلى اجتماع سري، في منطقة وادي الشوك.[*]

وأهم ما أثير في ذلك الاجتماع، مسألة توفير السلاح، وحدّدت فيه العمليات المقرّرة ضد العدو الفرنسي ومصالحه في ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، عند الساعة الواحدة بعد منتصف الليل.[3]

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 53.

([2]) بولحراف، المرجع السابق، ص. 57.

([*]) حضر اجتماع وادي الشوك إلى جانب مراد ديدوش كل من: مراد بوخنونة ــ إبراهيم هوام ــ محمد طرابلسي ــ عمر جبار ــ السبتي جبار ــ لخضر جبار ــ السعيد حجار ــ قدور عميرات ــ إبراهيم طايبي ــ أحمد بكوش.

([3]) KERLAN, op-cit., p. 115.

التحق باجي مختار مباشرة ، بعد أن أخلي سبيله، في 30 تشرين الأول ـ أكتوبر، بثوار المنطقة، وتولى قيادتهم، وباشر في تنظيم صفوفهم، خاصة بعد أن التحقت بهم عناصر ثورية جديدة.[1]

حيث قسّمهم إلى فوجين. الفوج الأول برئاسته، ضم 10 مسؤولين منهم مناضلين ثوريين كانا يعملان بمناجم الونزة هما: مسعود جديّات، وإبراهيم هوام؛ والثاني برئاسة الحاج علي النايلي، ضم 11 مسؤولا، أغلبهم من عمال المناجم، مثل عمر جبّار، والطاهر زبيري.[2]

وفي ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، ألقى القائد باجي خطابا حماسيا، في أوساط الحاضرين من المناضلين الثوريين، الذين سيتولون تفجير الثورة في منطقتي سوق أهراس، والونزة. ثم وزّع عليهم بعض قطع السلاح منها: « أربعة أسلحة من نوع "خماسي"، وصندوق بارود، بالإضافة إلى مبلغ واحد مليون فرنك.[3]»

كما عيّن كل من الطيب داده، وبشير جغبلو، على رأس الخليّة المسؤولة على تفجير الثورة، وقيادتها في منطقة الونزة.[4]

عاد في ذات الليلة، السيد داده إلى الونزة، يحمل معه منشورات تحث على الجهاد، وتصعيد العمل الفدائي تسلّمها من القائد مراد ديدوش؛[*] وعندما حانت

([1]) Ibid, p. 115.

([2]) المنظمة الوطنية لمجاهدين، ولاية تبسة، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 آب ــ أوت 1958 إلى آذار ــ مارس 1962، الجزء 1، مطبوعة مرقونة، ص. 38.

([3]) بولحراف، المرجع السابق، ص. 66.

([4]) عوادي (عبد الحميد)، "القاعدة الشرقية"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، د. ت، ص. 37.

([*]) يذكر السيد الطاهر زبيري، أن حادثة اعتقال القائد باجي مختار، في يوم 27 تشرين الأول ــ أكتوبر 1954، أخرت وصول المناشير الخاصة ببيان أول تشرين الثاني ــ نوفمبر، والتحريض على الثورة، إلى جماعة الونزة، وسوق أهراس، إلى غاية اليوم الثاني من اندلاع الكفاح المسلح. حيث جلبها إليهم رفيقه أبو بكر بن زيني. أنظر، زبيري، المصدر السابق، ص. 61.

ساعة الصفر، شنّت عناصر من مجاهدي الونزة، ضمت عمال مناجم سابقين مثل: محمد حركاتي، حمّة مشنتل، ابن التوهامي، زايدي دربال، العربي قاسم، مسعود غزيل، الطاهر زبيري، هجومات ضد بعض المصالح الاستعمارية بالونزة.

ثم شُرع في تشكيل الخلايا السرية، واللجان المحلية، لتتولى أعمال التعبئة، والتجنيد، وجمع المال، والسلاح، والمؤونة؛ وربط الاتصال، وتنظيم الدعاية والأخبار. وأسندت قيادة خلايا الونزة إلى السادة: الطيب داده، بشير جغبلو، وخلايا وادي الكبريت إلى نوار ربّاح، وحسناوي عاشوري، وسوق أهراس إلى كل من محمد الصالح حمادة، الطيب بوحوش، قدور بن عزة، حسن حمايدية (المدعو داده)، قدور حريرش، وعبد الكريم نوري.(1)

كما أسندت إلى عامل منجمي سابق بالكويف، يدعى المكي جديّات، قيادة أحد الأفواج الأربعة التي شُكّلت، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، في منطقة تبسة. ضمّ ثمانية عشر مجاهدا مسلحا تسليحا عصريا، وكلّف بنفس المهام المسندة لبقية الأفواج، والإشراف على جبال القرقارة، بوربيعة، بوجابر، جبل الونزة، وجبل سيدي أحمد، بالإضافة إلى منعرجات الفالتة.(2)

وتفيد إحدى الشهادات من الكويف، أن الاتصال بمناضلي المدينة الثوريين، لم يتم إلا في مطلع سنة 1955، وذلك بسبب تشديد قوات جيش الاحتلال الفرنسي الرقابة، على المراكز المنجمية لحمايتها.

---

(1) شهادة السيد داده الطيب، المصدر السابق.

(2) مناصرية (يوسف)، "مميزات الثورة الجزائرية بعامة وفي الأوراس بخاصة والتي اندلعت في 1954م-1374 هــ"، في "مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هــ/ 1954 م"، إنتاج جمعية أول تشرين الثاني ــ نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1420 هــ/1999 م.، ص. 71.

وبما أن مركز الكويف يتوسط بين مدينة تبسة في الجنوب، وسوق أهراس في الشمال، ويحاذي الحدود التونسية من الشرق، سعى كل من قادة الأوراس، وسوق أهراس إلى ضمه إلى منطقتهم.

حيث اتصل بمناضليه، ثلاثة مناضلين من سوق أهراس، هم: الطيب التليلي، الجلالي بن ضحوة، ومحمد بن علالة؛ وأربعة مناضلين من جهة تبسة، هم: الطاهر بن عثمان، حمّة بن زروال، ساعي فرحي، وعلي بن أحمد، وأبلغوهم أهداف الثورة، وتداولوا معهم في أمر الكفاح المسلح، وفي الأخير استجابوا لهم مباشرة.[1]

ويستفاد من تقرير لمصالح الاستعلامات العامة الفرنسية، أن تجنيد الثوار في صفوف الثورة التحريرية، كان يتم وفقا لأربع طرق مختلفة، منها طريقتان اتبعتا في منطقتنا. تقوم الطريقة الأولى على تجنيد المتطوعين، الذين كانوا يأتون بدافع المساهمة في الكفاح المسلح، أو الذين يحاولون الإفلات من متابعة الإدارة الاستعمارية.

وكان يفضل الحفاظ على قدماء العسكريين من الجزائريين في الجيش الفرنسي، والرجال الأصحاء، والشجعان، الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و40 سنة.

وتعتمد الطريقة الثانية، على التجنيد الانتقائي، والذي يتمثل في البحث عن عنصر يملك معلومات خاصة أو مزايا يمكن استغلالها في المعركة. فيُبلغ بأن الجزائر المكافحة هي في حاجة إليه، وبذلك يكون مجبرا على الالتحاق بصفوف الثورة.[2]

([1]) شهادة السيد بلغيث يوسف، المصدر السابق.

([2]) أنظر نص التقرير في بوحارة (عبد الرزاق)، "منابع التحرير. أجيال في مواجهة القدر"، تر. صالح عبد النوري، دار القصبة للنشر، الجزائر 2500، ص. 400.

فقد ذكر أحد مجاهدي المنطقة مجال بحثنا، أن في بداية اندلاع الثورة، ركّز القادة الثوريون بالمنطقة الأولى، على توصيل فكرة الثورة إلى المواطنين، من خلال إرسال مجموعة من المناضلين إلى المشتات، والدواوير، لشرح أهداف الثورة لساكنتها. وأضاف أن كلمة "اتصال"، لم تكن تعني لهم، سوى التقاء المواطنين بالمجاهدين.[1]

وذكر آخر، أنهم كانوا يختارون من السكان شخص ما، لاعتبارات وطنية، أو اجتماعية، فيرسلون إليه رسالة، يبلّغونه فيها قيام الثورة، والمهمة المنوطة به؛ ويجعلونه وسيلة اتصال ببينهم وبين أهل قريته؛ أو قد يكلفون مجاهدا من أبناء المنطقة التي ينزلون فيها، بمهمة الاتصال بالناس بغرض جمع المال والسلاح، وتجنيد الشبان، وتوعية الشعب بالثورة، وأهدافها.[2]

وذكر لي أحد المسؤولين المدنيين السابقين بمنطقة الكويف، في شهادته عن بدايات تنظيم الثورة فيها، أن قادة الثورة توزعوا على المشتات، واتصل كل واحد منهم بواحدة محدّدة؛ وبعد أن اختاروا الأشخاص الثقاة، والقادرين على التأثير في السكان، كلفوهم بالوساطة بينها وبين السكان. وقد كلفوه هو عينه بهذه المهمة، ولما سجن كلفوا شخصا آخر بدلا عنه، ولما استشهد هذا الأخير، استخلفوه بشخص ثالث.

وأضاف أن جنود جيش التحرير، كانوا عندما يريدون دخول منطقة سكانية ما للتزود بالمؤن، فإنهم يدخلون من خلال مسؤولها المدني، والذي كان يتولى أيضا مهمة التجنيد.[3]

([1]) شهادة السيد بلغيث يوسف، المصدر السابق.

([2]) سعدي (عثمان)، "مذكرات الرائد عثمان سعدي بن الحاج"، ط. 1، شركة دار الأمة، الجزائر آذار ــ مارس 2000، ص. 12-15.

([3]) شهادة السيد بلغيث يوسف، المصدر السابق.

تأثرت عملية تجنيد المجاهدين، في البداية، بعاملين أساسيين هما: عامل الوقت في شرح أهداف الثورة للجماهير الشعبية، وإقناعها بها، ومن ثمة دفعها إلى احتضانها، والانخراط فيها بالتزام ومسؤولية؛[1] وعامل النقص الفادح في الأسلحة، والذخيرة.

تجمع مصادر جزائرية وفرنسية، على أن العقيد عمارة العسكري المدعو بوقلاز، سهر على الزيادة في عدد المجندين، للقيام بمهمة نقل السلاح إلى الولاية الأولى، والثانية. فقد ارتفع عدد الثوار من 200 مجاهد في أواخر سنة 1955، إلى 1400 مجاهد في شهر أيار ـ ماي 1956، ثم إلى حوالي 1750 مجاهد في شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1957. غير أن 80 % منهم، كانوا متمركزين في تونس.[2]

وكانت القاعدة الشرقية، في أواخر عام 1956، تتوفر على 1600 مجاهد، يشكلون أربعة فيالق، ويملكون 30 مدفع من نوع "أف. أم"، و1300 قطعة سلاح حربي.[3]

وتجدر الإشارة، إلى وجود صعوبة في تحديد عدد أفراد جيش التحرير الوطني تحديدا دقيقا، بسبب التغير الحاد في عناصره نتيجة: « ... الخسائر العديدة التي حصلت في صفوفه في أوقات معيّنة، وكذا التجنيد المستمر لتعويض سواء جزء منها، أو كلها.[4]»

([1]) كافي (علي)، "مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري: 1946-1962"، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999، ص. 76-77.

([2]) Cf, HARBI (Mohammed): "Le FLN, mirage et réalités", Editions Jeune Afrique, Paris 1980, p. 210 & PAILLAT (Claude), "Dossier secrets de l'Algérie, 1954-1958", tome 2, Presses de la cité, Paris, S. D., pp. 268 & 280.

(3) HARBI, op-cit., pp. 204-205.

([4]) TEGUIA, op-cit., p. 310.

وكانت مسألة توفير السلاح، من المسائل الشائكة والعويصة، التي واجهها قادة الثورة في بداية اندلاع الكفاح التحرري.[*] فأول العمليات الهجومية، بدأها المجاهدون، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، إما بأسلحة من صنع محلي، أو حديث، أو ببنادق صيد.

وإذا كانت المنطقة السادسة من الولاية الأولى، قد شهدت قبل قيام الثورة حركة نشاط تجاري عند بعض أبنائها في تهريب الأسلحة، والمتاجرة بها مع الثوار التونسيين، مما سمح بتوفير السلاح، فإن الحال، لم يكن كذلك في باقي مناطق الوطن، وخاصة منها المنطقة فضاء بحثنا.

فقد ذكر السيد زبيري الطاهر، أن أفراد جيش التحرير الوطني في الداخل، لم يحصلوا على السلاح من الخارج إلا في عام 1957، وأما مجاهدي المنطقة فضاء بحثنا، فـ « ... لم يشبعوا من السلاح طيلة مدّة الثورة التحريرية.[1]» بمعنى آخر، أنهم كانوا على الدوام في حاجة ماسة إليه، وذلك بسبب الحصار الشديد الذي فرضه جيش الاحتلال على المنطقة الحدودية الشرقية، بواسطة الحاجز المكهرب.

كما ذكر أحد ضباط جيش التحرير الوطني، من أبناء المنطقة، أن المجاهدين الأوائل كانوا يملكون من الأسلحة، سوى 30 % من البنادق الحربية القديمة، المسترجعة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، والباقي عبارة عن بنادق صيد.

وأضاف قائلا: « ... كنا نخوض معارك مع الجيش الفرنسي ببنادق صيد رغم علمنا أنها لا تخترق دروعهم، وبجنود لم يسبق لهم أن تدربوا على الأسلحة ولا على فنون الحرب، باستثناء بعض المعلومات الأساسية، التي كان يتلقاها المجاهد أثناء

(*) وهو ما حدا بمسؤول الولاية الأولى بنبولعيد، إلى المخاطرة بنفسه عندما توجه إلى المشرق العربي لجلب السلاح، حيث ألقت عليه القبض في الحدود التونسية الليبية قبل أن يؤدي مهمته.

(1) بوطيبة (ع.)، "50 سنة على استشهاد باجي مختار المجاهد العنيد"، الشعب، عدد 13510، 20-11-2004، ص. 3.

انخراطه في صفوف الثورة على كيفية استعمال السلاح. يتم هذا من طرف المجاهدين الذين سبقت لهم الخدمة في الجيش الفرنسي، هذا إن وجدوا في الفصيلة؛ وهو نادرا ما كان موجودا، في السنوات الأولى من عمر الثورة.[1]»

وشهد مجاهد من منطقة الونزة، كان قد جّند خلال الحرب العالمية الثانية، بأن أفراد جيش التحرير، لم يكونوا، عندما التحق بهم في سنة 1956، يدرون ما الخنادق، ولا لَحْن السير العسكري.[2] مما يؤكد أن الإيمان بعدالة القضية، كان أمضى سلاح امتلكه المجاهدين خلال المراحل الأولى للثورة.

كما أشارت بعض المصادر الفرنسية، إلى أن أسلحة الثوار الجزائريين، رغم قلتها إلا أنها كانت متنوعة، ومصانة بشكل جيّد، وكانت تشتمل على بنادق صيد فرنسية الصنع من نوع "لوبال"، "موزر" الألمانية، "303" الانجليزية، "ستاتي" الإيطالية، والقليل من المسدسات الرشاشة مثل: "ستان" الأنجليزي، "بريتا" الإيطالية.[3]

وقد ساهم بناء الحاجز الحدودي المكهرب، وإنشاء المناطق المحرمة، من طرف جيش الاحتلال الفرنسي، في ازدياد خطورة تسلّل القوافل المحملة بالسلاح إلى التراب الوطني. وتراجع التموين بالذخيرة شكل ملحوظ، بعد معركة سوق أهراس ـ شباط ـ فيفري إلى تموز ـ جويلية 1958 ـ من دون أن يتوقف كليا.

فبعدما كان يتسرب إلى الداخل، بين 1000 إلى 1200 قطعة سلاح شهريا، في سنة 1957، انخفض العدد في السنة الموالية، إلى نحو 400 قطعة. ثم ارتفع

([1]) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

([2]) شهادة ، أدلى بها إلي السيد عماري طراد، في بيته بالونزة، يوم يوم 2 آب ـــ أوت 2006.

([3]) MONTAGNON (Pierre), "La Guerre d'Algérie, genèse et engrenage d'une tragédie", Pygmalion Gérard Watelet, Paris, 1984, p. 131.

ثانية، في سنة 1959، إلى حوالي 1300 قطعة، بمعدل شهري يتراوح بين 30 و60 قطعة.(1)

فبالرغم من ضعف سلاحه، في بداية انطلاقة الثورة، إلا أن جيش التحرير الوطني تمكن من الصمود في وجه الآلة الحربية الفرنسية، بفضل إستراتيجيته التي كانت تقوم على إثبات التواجد، من خلال تنفيذ عمليات جريئة وهجمات مباغتة، ثم الانسحاب إلى مناطق آمنة، لإعادة تنظيم صفوفه على المستوى السياسي، والعسكري، بإنشاء خلايا حضرية وريفية، وإقامة شبكات اتصال، ثم تنفيذ عمليات فدائية تسمح بالحصول على السلاح من جيش الاحتلال، وخلق وضع غير آمن، وتأسيس شبكات استعلام، وجمع المال والمؤن المختلفة، وتكوين لجان شعبية لتجاوز الإدارة الاستعمارية.(2)

كما ساعدت قواعد جيش التحرير، المتمركزة في المنطقة الحدودية التونسية، في إرسال قوافل الأسلحة نحو الداخل. فبين سنتي 1956 و1957 سُربت نحو 15 ألف قطعة حربية. وبحسب التقديرات الفرنسية، كان يمرر إلى الجزائر، حولي 1500 قطعة سلاح، وأطنان من الذخيرة شهريا.(3)

ولكن تدعيم جيش الاحتلال الفرنسي خط "موريس" المكهرب بخط "شال"، في عهد الجنرال شارل ديغول، صعب على قوافل السلاح مهمة اختراق الحاجز، والدخول إلى الجزائر. حيث تراجع معدل تسرب الأسلحة إلى الداخل بشكل كبير.

كما أخذت فصائل المجاهدين، التي كانت تعتمد على تكتيك حرب العصابات في الاختفاء تدريجيا؛ واستمر الوضع على حاله إلى غاية سنة 1961، حيث تسارعت خلالها وتيرة التحديث، وتضاعف عدد الأسلحة الثقيلة مرتين، والعربات

(1) FAIVR, op-cit.
(2) TEGUIA, op-cit., p 101.
(3) FAIVR, op-cit.

أربع مرات. وصارت أجهزة الراديو في متناول الكتائب؛ وألحقت بالقاعدة الشرقية خمسة فيالق.[1]

ويعود الفضل في ذلك، إلى التقسيم الذي وضعته قيادة الثورة الوطنية، للمنطقة الحدودية الشرقية، وتحويلها إلى منطقتين للعمليات الحربية، وتمكّن وحدات من جيش الحدود، التي دفعت بها إلى الداخل، خلال الفترة بين سنتي 1960-1961، من اجتياز الحاجز الحدودي المكهرب في العديد من المرات، وتنفيذ عمليات جريئة ضد قوات الاحتلال، سواء منها المتحصنة في منطقة الحاجز الحدودي، أو في مراكز الكويف، الونزة، وبوخضرة.

شكلت العمليات العسكرية، وعمليات التمشيط المكثّفة، واستعمال العتاد الحربي، وآلاف الأجناد المجلوبة من فرنسا، والحصار المشدّد، مضايقة رهيبة، وخناقاً للوحدات الأولى المكوّنة لجيش التحرير الوطني في المنطقة الأولى، وجنوب المنطقة الثانية.[2]

ولذلك ركز قادة الثورة جهودهم، على الإكمان لوحداته، وإلحاق ضربات موجعة بها، وبأعوانه من الخونة والعملاء، وضرب المصالح الاقتصادية، والبنى التحتية للمستوطنين، كالمراكز المنجمية، وشبكة سكة الحديد؛ حتى تحقق قيمة إستراتيجية من الناحية العسكرية، من خلال شل حركة الآلاف من العساكر الفرنسيين، وآلياته القهرية، في مهام غير مجدية، وتخفيف الضغط على قواعد الثوار.

حيث تعرضت المراكز المنجمية في المنطقة مجال بحثنا، لهجمات فدائية، وقصف بالمدفعية من قمم الجبال. وشهد مسؤول *"القسم الإداري المختص"*

(1) Ibid.

(2) كافي، المصدر السابق، ص. 81.

بالمريج، أن استمرار هجمات الثوار على تلك البلدية، وذكر بأنها لم تتوقف ضد هذه الوحدات الإدارية منذ أن ظهرت في المنطقة. وأضاف: « كنا نتعرض خلال الليل لهجمات عديدة بالرشاشات، وخاصة بمدفع الهاون.

فعناصر جبهة التحرير الوطني، كانوا ينقلون بكل أمان عتادهم بالعربات إلى غاية الحدود، ومن هناك، كان عليهم فقط قطع بعض المئات من الأمتار، ليكونوا في أحسن مدى للرمي.[1]»

وأظهرت بعض الدراسات التاريخية، حول انتشار الكفاح المسلح في بداية اندلاع الثورة التحريرية، مدى قوّة انطلاقتها في المنطقة فضاء بحثنا، حيث ذكرت إحداها بأن: « ... من أصل 143 جندي فرنسي، اعترف بمقتلهم في الجزائر، خلال الفترة من شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954 إلى تموز ـ جويلية 1955، فإن 119 قتلوا في الولاية الأولى ... و38 في منطقتي تبسة، وسوق أهراس.[2]»

فقد تحملت الناحية الخامسة، والسادسة من المنطقة الأولى، أكبر عمليات الجيش الفرنسي في بداية الثورة. ففي يوم 20 كانون الأول ـ ديسمبر 1954، جرد عملية عسكرية واسعة في منطقة الونزة، بغرض حماية منشآتها الاقتصادية، من ضربات المجاهدين. كما فرض في يوم 23 ديسمبر، حصارا على منطقة سوق أهراس.[3]

وكانت إن أول عملية فدائية، أذنت باندلاع الثورة التحريرية في منطقة المناجم الشرقية، الهجوم الذي قاده القائد مختار باجي، على منجم الناظور في ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، والذي توج بـ: « الاستيلاء على 480 خرطوشة تفجير،

([1]) BENFERHAT, op-cit., pp. 147-148.
([2]) AMRANE (Djamila), "L’extension de la lutte armée pendant les premières années de la guerre de libération nationale", C. N. E. H., op-cit., p. 93.
([3]) TEGUIA, op-cit., p. 102.

وبعض المتفجرات، وقطعة سلاح من نوع "موزر"، ومسدس، وبوصلة، ومبلغ مالي قدره 400 ألف فرنك.[1]»

وبدأت أولى العمليات، في منطقة الونزة، في ليلة 14 تشرين الثاني ـ نوفمبر، في شكل هجوم قاده بعض المجاهدين ضد شبكة سكة الحديد، دمّروا فيه 36 مترا من القضبان الحديدية، بناحية سوق أهراس، ممّا تسبب في انحراف القطار.

ثم تبعها هجوما آخر، في اليوم الثامن عشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر، على مناجم الونزة، بقيادة مختار باجي، أسفر عن غنيمة ست بنادق حربية، و400 ألف فرنك، وأربعة صناديق بارود.

وبعدما انسحبوا إلى الجبال لحقت بهم وحدات من جيش الاحتلال، ودخلت معهم في اشتباك أسفر عن استشهاد قائدهم، وأربعة من رفاقهم، وجرح تسعة، بينما تمكن أربعة آخرين من الانسحاب من المعركة بسلام.[2]

وفي اليوم التاسع عشر، وقع هجوما على جسر عين سنيور، وقطار في عين تحمميم، لتدمير المعبر الرئيس والإجباري، لكل قطارات نقل المسافرين، والحديد والفوسفات القادمة من مناجم المنطقة إلى عنابة.

وقد سبّبت تلك الهجمات ضد شبكة سكة الحديد، خسائر مادية، واقتصادية للشركات التعدينية، وأحدثت انعكاسات معنوية على السكان، وحققت دعما إعلاميا كان له مغزى على مصداقية أعمال جيش التحرير الوطني.[3]

---

(1) KERLAN, op-cit., p. 156.
(2) ZDRAVKO, op-cit., pp. 32-34.
(3) ZERGUINI (Mohamed), "Une vie de combats et de lutte, Témoignages et appréciations", t. 1, 1941-1962, Les Editions Algériennes EN-NAHDHA, Alger 2000, p. 94.

وأشارت وثائق من إدارة شركة حديد الونزة، إلى حدوث عمليات فدائية ضد مصالحها بين سنوات 1956-1958. ففي اليوم الثامن من كانون الثاني ــ جانفي 1956، تعرض خط سكة التوصيل بين الونزة ووادي الكبريت إلى التخريب، وألحقت أضرارا بالقطار المحمّل للحديد؛ وتكررت مثل هذه العمليات ثماني مرات خلال تلك السنة. وخلال سنة 1957، وقعت اثنتى عشرة عملية فدائية ضد القطارات الناقلة للحديد؛ منها ثلاث عمليات، طالت خط التوصيل الرابط بين بوخضرة، وعين الشانية.[1]

وفي ليلة السادس من حزيران ــ جوان 1957، نفذت عملية فدائية ضد منشآتها في بوخضرة، أجبرتها على « ... الاستعانة بالفرقة 26 مشاة متحركة للجيش الفرنسي، لإحاطة مركز بوخضرة بالأسلاك الشائكة، وحمايته من ضربات المجاهدين.[2]»

وفي ليلة 26 إلى 27 تموز ــ جويلية 1958، نفذت عملية فدائية ضد سكة التوصيل الرابطة بين وادي الكبريت والونزة، لمنع نقل الحديد إلى عنابة. وفي اليوم 30 من شهر تموز ــ جويلية، فجر الفدائيون أحد خزانات المياه التابعة للشركة، في منطقة الدواميس، بواسطة قنبلة شديدة المفعول.

كما نفذت ضدها عمليتان فدائيتان، في ليلة الخامس عشر من آب ــ أوت 1958، استهدفت الأولى تدمير الخط الكهربائي، الذي كان يزود مركزي الونزة وبوخضرة بالإنارة. مما أوقعهما في ظلام دامس.

([1]) C. G, année 1958. Lettre de M. Le Chef des ateliers de Bône, à M. Le Directeur des exploitations de la société de l'Ouenza, n° 172 du 10 septembre 1958.
([2]) Cf., Reçus de la société de l'Ouenza, au commandant de la 6eme compagnie du 26eme R.I.M, le 20 juillet 1957, & à Mme veuve ATZEÏ le 27 juillet 1957.

بينما استهدفت العملية الثانية، قنْبلة مركز الونزة بثمانية قذائف هاون، مما ألحق أضرارا بالعديد من مباني الشركة. وفي ليلة 23 إلى 24 آب ــ أوت 1958، ألحق القصف الذي طال منشآت أخرى، بقذائف الهاون، والأسلحة الرشاشة، خسائر مادية معتبرة بالمنجم.(1)

وفي عام 1958، اضطرت إدارة الشركة، أمام الضربات الفدائية الموجعة، إلى توقيف عملية البحث عن المعادن كليا، نتيجة لانعدام الأمن. كما أوقفت، خلال الفترة من حزيران ــ جوان إلى كانون الأول ــ ديسمبر، شحن الحديد إلى ميناء عنابة.(2)

وبالنسبة لتحركات عناصر جيش التحرير الوطني، التي كانت تنشط في المنطقة فضاء بحثنا، فكانت تتحرك في الفترة الأولى للثورة في كتائب صغيرة من 20 إلى 50 جندي، وكانت غالبا ما تهاجم ليلا، وبشكل مباغت، وتستعمل أسلحة خفيفة، ومتوسطة، ثم تنسحب إلى معاقلها في الجبال.

وإذا ما هاجمها عدوها في معاقلها، كانت تحرص على تفادي الوقوع في حصاره، وذلك بالانسحاب السريع إلى المراكز القريبة.

وقد وصف لنا، مراسل صحفي يوغسلافي، عاش لبعض الوقت أحداث الثورة في المنطقة مجال يحثنا، كيفية تنقل أفراد جيش التحرير، للهجوم على عدوهم، بالقول: « كانت هناك أعشاب طويلة تخبئ الوحدة التي كانت تتقدم في ظلام الليل. اجتازتها وحدة من محاربي جيش التحرير بسرعة، لتحقق إنجازات، وانتصارات حربية جديدة، في سبيل التحرير النهائي والكلي لبلدها. كان سن الشباب المحارب

(1) Cf., Lettres de M. Le Directeur, à M. Le Président de la délégation spéciale de l'Ouenza, n° 3247 du 29 juillet 1958, & n° 4021 du 19 août 1958, & au Chef de la brigade de la gendarmerie de l'Ouenza, n°3303 du 5 août 1958, & n° 4123 du 27 août 1958, in C. G., année 1958, op-cit.

(2) أنظر في ملاحق البحث: الجدول الخاص بحركة نقل الحديد، خلال فترة الثورة التحريرية.

يبلغ 25 سنة في المتوسط ... بينما كان الإيمان في النصر الكامل، والمؤكد، يتألق في ضمير كل محارب.[1]»

وذكر ضباط من الجيش الفرنسي، طبيعة المعارك التي كان يخوضها جيش التحرير الوطني ضدهم، بأنها كانت معارك، « ... غير منتظمة حسب هجمات الثوار، وغير متوقعة، تبدو كأنها مضطربة، وغير واضحة. لكنها كانت مرتبطة بالمكان الذي يختاره الثوار للتوغل، وبالتقدم الذي كانوا يحققونه قبل اكتشاف أمرهم.[2]»

وكانت الهجمات تشن أحيانا، من دون تنسيق مسبق مع بقية الوحدات المتواجدة في المواقع القريبة. فعلى سبيل المثال، كانت قيادة قسم الحوض الصغير في جبل بوخضرة، وقيادة قسم الحوض الكبير في جبل الدير، تشنان من حين إلى آخر، هجمات على مركز بوخضرة المنجمي، من دون أن تنسق فيما بينها.[3]

فعملية التحضير للثورة، كما يؤكد قائد الولاية الثانية، العقيد علي كافي، لم تكن دقيقة قي بدايتها، والعمليات الثورية تفاوتت بين ولاية وأخرى، ولكنها كانت قويّة في المنطقة الأولى.[4]

ولكن تبقى المعارك الحقيقية لجيش التحرير الوطني، بالرغم من قلتها، معارك مكلفة لجيش الاحتلال الفرنسي.[5]

([1]) ZDRAVKO, op-cit., p. 315.
([2]) FARALE, op-cit., p. 149.
([3]) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.
([4]) كافي، المصدر السابق، ص. 73.
([5]) MONTAGNON, op-cit., p. 133.

المبحث الثاني: تنظيم الثورة.

أولا، التنظيم الإداري:

لقد وضعت لجنة الستة، التي أشرفت على تفجير الثورة التحريرية وتنظيمها، تقسيما إداريا للمناطق الثورية، حرصت فيه على وحدة الشعب الجزائري، ونبذ الزعامات الفردية والقبلية، ورعت فيه غرس مبدأ الوحدة الوطنية، والعمل الجماعي. حيث قسّمت الجزائر إلى خمس مناطق، والمنطقة إلى نواحي، والناحية إلى أقسام. وجعلت لها أرقاما بدلا عن التسميات: « لأن في الأسماء دلالات عرقية وجغرافية ... أما الأرقام فهي محايدة، وهي تتجاوز حدود المكان والعرش.[1]»

وسعت من خلال وضع تنظيم إداري محكم، وموازي للتنظيم الاستعماري القائم، إلى عزل الساكنة الجزائرية عن الإدارة الاستعمارية، وتجنيدها خلف ثورتها المظفرة، وتعويدها على إدارة جزائرية مستقلة، ومن ثمة خلق فراغ سياسي، وإداري في البلاد، وجعل فرنسا عاجزة عن إدارة شؤون الجزائريين.[*]

وقد لاحظت مصالح استعلامات الجيش الفرنسي هذا الأمر، إذ أشار العرض الأسبوعي "للمكتب الثاني"، والمؤرخ في 10 شباط ـ فيفري 1955، إلى أن: « الهدوء النسبي للعمل المخرب في الإقليم الجزائري قد يخفي حركة نشاط مكثف

([1]) سعد الله (أبو القاسم)، "علمتنا الثورة"، الشروق اليومي، 18 تشرين الأول ــ أكتوبر 2004، العدد: 1208، ص. 10.

([*]) أكّد مسؤول "القسم الإداري المتخصّص"، الملازم الأول "بوقروص"، أنه عندما حلّ بها كمسؤول عسكري، في تشرين الثاني ــ نوفمبر 1956، وجد كل البلد في حال تمرد، والباش آغا قد ترك منصبه، وتخلى منذ مدّة عن أداء واجبه. وأنّه فتّش من دون جدوى، عن زعماء القبيلة، الذين في ضنّه: « كانوا مختبئين وراء الاضطراب الثوري ... كنا نبحث عن زعماء فرق القبيلة، فلم نجد سوى " كبار قوم" بلا سلطة، مجرد سعاة خائفين من الإدارة.» أنظر:
BOGROS (Denis), "De la Tribu à la Commune", document dactylographie, pp. 6-7.

وسري ... لإقامة إدارة للمتمردين في المناطق الأكثر ثورية تحل محل الإدارة الفرنسية في كل الميادين ... ومن الضروري التأكيد على أن هذه المنظمة [اللجان الشعبية] تلقى نجاحا بين السكان.[1]»

لم تعرف المنطقة الأولى، طيلة مدة الثورة التحريرية، تنظيما إداريا واحدا. بل شهدت ألوانا من التنظيمات اختلفت بحسب المرحلة التي وضعت فيها، والأهداف التي رسمت لها. كما شهدت، بسبب موقعها الاستراتيجي، تنافسا عليها خفيا، بين قيادة الأوراس، والولاية الثانية من جهة، وقيادة الثورة الوطنية في تونس من جهة أخرى.

فقبيل قيام الثورة التحريرية، تم ضبط حدود المنطقة الأولى، خلال الاجتماع التمهيدي الرابع، الذي عقد برئاسة القائد بنبولعيد، في منطقة لقرين، خلال شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1954. حيث قسّمت إلى ثلاث نواحي ثورية، وجعلت تبسة مع خنشلة ضمن الناحية الثالثة.[2]

بينما ذكرت شهادة محلية، أن المنطقة كانت قبل مؤتمر الصومام، مقسّمة إلى أربع نواحٍ، على رأس كل ناحية قائد، يساعده مسؤول سياسي مكلف بتوعية المواطنين، وبث الدعاية والدعاية المضادة؛ وجُعل في كل ناحية ثلاث فصائل أو أكثر.[3]

وقسّمت كل ناحية إلى أقسام، يشرف على كل قسم قائد، ونائب سياسي. وشُكل القسم من خلايا منتشرة في المدن، والقرى، قد تصل إلى اثنتى عشرة خلية في

(1) Synthèse hebdomadaire de renseignements du 2e Bureau, Alger 10 février 1955, S.H.A.T 1H1463-1, cité par HARBI, le FLN documents…, op-cit., p. 187.

(2) عزوي (محمد الطاهر)، "واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة وتفككها، انتصارات واختلافات"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان، والمرحلة الانتقالية، باتنة، في 28 تشرين الأول ــ أكتوبر 1992، ص. 57-58.

(3) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

القسمة الواحدة. وأُخضع لسلطة القيادة العسكرية. وكانت لجنة القسمة تعقد، في كل 15 يوم، اجتماع عمل. بينما كانت لجان الناحية، تجتمع مرة واحدة في كل شهر، ولجان المنطقة مرتين في الشهر.[1]

وكان قائد المنطقة، ومجلسها، هما اللذان يقرران السياسة العامة، والعمليات العسكرية، التي يتوجب إنجازها داخل الإقليم الذي يراقبونه.[2]

تشكلت المنطقة الثورية الأولى، من إقليم جغرافي فسيح، ضم كل من إقليم الأوراس، والنمامشا، وجبال بلزمة، والقسم الشرقي للحضنة؛ بالإضافة إلى بعض المدن الهامة مثل: باتنة، بريكة، خنشلة، تبسة، عين البيضاء، عين مليلة، سدراته، ونزة، مسيلة، أريس، قنتيس، نقرين، خنقة سيدي ناجي.[3]

وامتدت حدودها، شمالا إلى ناحية سوق أهراس، والخروب؛ وجنوبا إلى الصحراء؛ واتصلت غربا بمنطقة البرج، والمسيلة. كما أن قيادتها الثورية: « ... بسطت سلطتها السياسية، والعسكرية على بعض المناطق التونسية المتاخمة للحدود الجزائرية، بدءً بمدينة الكاف، وفريانة وانتهاءً بالقصرين.[4]»

وقد قدّرت السلطة العسكرية الفرنسية، حدود المنطقة الأولى، بالإقليم المشتمل على جبال كل من الأوراس، والنمامشا، وتبسة، وسوق أهراس، وبني صالح؛ وطريق قالمة، عين عبيد، الخروب، سطيف، وبرج بو عريريج.[5]

وبالاستناد إلى إحدى الوثائق الأمنية للشرطة الفرنسية، نجد أن هيكلة التنظيم في المنطقة فضاء بحثنا، كانت في البداية، مقسّمة إلى مقاطعتين: واحدة في الشمال،

([1]) MADACI, op-cit., p. 233.
([2]) TEGUIA, op-cit., p. 135.
([3]) Ibid, p. 117.

([4]) زروال، المرجع السابق، ص. 121.

([5]) Archive de Vincennes Terre, service historique 1H1678, (Situation de l'Algérie le 20 octobre 1955), Rapport du 2e bureau, 10e Région militaire au Ministère de la Guerre, pp. 1-8.

تضم حوالي 100 مجاهد بقيادة عمر جبّار، الذي عيّنه مختار باجي، والأخرى في الجنوب، تضم حوالي 300 مجاهد بقيادة سي لزهاري، الذي عيّنه بشير شيحاني.(1)

وكان يحد المقاطعة الأولى، محور سوق أهراس، العوينات، من الغرب؛ ومنطقة الونزة من الجنوب؛ والحدود الجزائرية التونسية، من الشرق والشمال.

وبالنسبة لمنطقة المناجم، التي تمتد من شمال تبسة، إلى غاية حدود ولاية سوق أهراس الحالية، فقد أتبعت في بداية اندلاع الثورة، إلى المنطقة الثانية، وعُيّن مختار باجي قائدا عليها، فقسّم منطقة سوق أهراس إلى أربعة قطاعات عسكرية، وولى عليها قادة من المناضلين الثوريين، الذين حضّروا معه للثورة، وقادوا أولى العمليات الهجومية ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر.

فعيّن بوبكر بن زيني(*) على ناحية الونزة؛ وأحمد مسرار على ناحية المشروحة؛ وسليمان زنطار على ناحية بوشقوف؛ وعبد الله نواورية على ناحية الناظور.(2)

وبعد استشهاد القائد باجي، في الثامن عشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، وقعت مشاكل داخل قيادة الناحية، التي كان يشرف عليها عمّار بن عودة، أدّت إلى انفصال ناحية سوق أهراس عن المنطقة الثانية.(3)

---

(1) الوثيقة عبارة عن مذكرة للشرطة الفرنسية بتبسة، بعنوان "العملية العسكرية للنمامشة"، مؤرخة في تشرين الأول ـ أكتوبر 1955، تصور نظرة رجال الأمن إلى التنظيم العام لجبهة التحرير، وجيش التحرير، بناءا على معلومات استقتها من أحد المجاهدين الذين اعتقلتهم في تبسة. ألظر نص الوثيقة في: بوحارة، المصدر السابق، ص. 365.

(*) يقول عنه السيد زبيري الطاهر، أنه كان متعاطفا مع حزب الشعب في الونزة. درس في المدرسة الكتانية لقسنطينة، ثم التحق بالقاهرة لإتمام دراسته، وفيها التقى بالزعيم المغاربي الأمير عبد الكريم خطابي. وعندما حدّثه زبيري عن ضرورة انضمامه إلى الحزب، بادره بالحديث عن: " أهمية تكوين تنظيم مسلّح لتحقيق استقلال الجزائر". أنظر: زبيري، المصدر السابق، ص. 46-47.

(2) قارن بين عوادي، المصدر السابق، ص. 37، و" كرلان"، المصدر السابق، ص. 154.

(3) كافي، المصدر السابق، ص. 98.

فتطلع القائد شيحاني، بعدما فشل في توسيع دائرة إقليمه باتجاه جبال الحضنة غربا، إلى التوسع شمالا، وضم المنطقة الممتدة من سوق أهراس إلى القالة إلى منطقته؛ ومن ثمة السيطرة على طريق السلاح الحدودي. فأرسل أحد رجاله، يدعى غزالي بنعباس، ليخلف الشهيد باجي، على رأس منطقة سوق أهراس.[1]

ففي ذات المرات برّر، القائد شيحاني الدوافع الحقيقية، وراء نقله مركز القيادة في شباط ـ فيفري 1955، إلى جبل القلعة في جنوب تبسة، بأن: « العمل لا يزال في بدايته. نحتاج إلى الكثير من الوقت لإحداث تنظيم في العمق في قطاعات الكويف، الونزة، ونقرين، والتي هي نقاط عبور إستراتيجية للأسلحة المرسلة من المشرق.[2]»

ولكن القائد المحلي حبّار، سبقه في خلافة باجي في قيادة المنطقة، وقيادتها عسكريا، وتنظيمها إداريا. فقد أشارت بعض المصادر من المنطقة، أن بعد الهجمات المذهلة التي قادها جبّار، في منطقة المناجم يوم 20 آب ـ أوت 1955، « عقد اجتماعا تقييميا بالقرين، في دوار أولاد عبيد، وأعاد تنظيم الناحية من جديد بتقسيمها إلى أربعة أقسام. أسند قيادتها إلى كل من السبتي بومعراف، الحاج لخضر جلايلية، محمد لخضر سيرين، والزين نوبلي.[3]»

وفي اجتماع الزاوية، المنعقد بمركز قيادة المنطقة الأولى، في أوائل شهر أيلول ـ سبتمبر 1955، قرّر القائد شيحاني، تعيين قيادات النواحي في الشمال، والجنوب. استمر العمل به إلى غاية منتصف شهر حزيران ـ جوان 1956. حيث

([1]) زروال، المرجع السابق، ص. 121.

([2]) MADACI, op-cit., p. 67.

([3]) عوادي، المصدر السابق، ص .48.

عيّن مسؤولا عن ناحية سوق أهراس الوردي قتّال، وعلى ناحية الونزة علي عفيف، وعلى ناحية سدراتة عمر البوقصي.(1)

ويعترف المؤرخ "مينيي"، أنه رغم كل تلك الخلافات، كانت الجبهة الداخلية للثورة متماسكة، حيث ذكر أنه: « رغم الخلافات التي كانت بين القادة الثوريين في المناطق الشرقية، إلا أنهم كانوا وطنيين يحاربون ضد الاستعمار، وابتداء من صيف 1956، استطاع عمارة بوقلاز، السيطرة عليهم من جديد داخل القاعدة الشرقية.(2)»

وذكر القائد زبيري الطاهر، أنه عندما التحق بمنطقة سوق أهراس، بعد فراره من سجن الكدية في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 1955، وجدها تابعة لقيادة المنطقة الأولى، وعلى رأسها الوردي قتّال من النمامشا(*)، ومقسّمة إلى ثلاثة أقسام: قسم القالة في الشمال، بقيادة عمارة بوقلاز؛ وقسم أوسط في شمال سوق أهراس، بقيادة عبد الله نواورية؛ وقسم جنوبي يضم مدن الونزة، سدراته، العوينات، مرسط، بوخضرة والكويف، بقيادة عمر جبّار.(3)

كما تشكلت منها أربعة قطاعات عملياتية. القطاع الأول بقيادة أحمد الأوراسي، والقطاع الثاني بقيادة عمارة بوقلاز، والقطاع الثالث بقيادة عمر جبّار، والقطاع الرابع تحت إمرة عبد الله نواورية.(4)

---

(1) FOUQUET-LAPAR (Philippe), "Opérations sur la frontière Algéro-Tunisienne et sur son barrage (1954-1956 et 1960-1962)", Revue Internationale d'Histoire Militaire, [en ligne]. 1997, n° 76, Disponible sur <http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm> (Page consultée le 4 mars 2005).

(2) MEYNIER, op-cit., p. 401.

(*) أثار تعيين الوردي قتال مفاجأة في أوساط قادة سوق أهراس، حيث رفضوا القيادة الجديدة، لأنهم لم يستشاروا في الأمر، ورأو فيه، كما قال أحدهم: « حبا للزعامة وفرض لسلطة الأعراش ... يمكن التعبير عنه بالتوازن الجهوي في توزيع المسؤوليات بين الأوراسيين، والنمامشا.» أنظر: عوادي، المصدر السابق، ص. 50.

(3) عباس (محمد)، " ثوار ... عظماء: شهادات 17 شخصية وطنية"، دار هومة، الجزائر 2003، ص. 278-279.

(4) زروال، المرجع السابق، ص. 129.

وبذلك، صارت منطقة المناجم، بعد ضمها إلى قيادة الأوراس، تتصل: « من حين إلى آخر بمركز القيادة في تازربونت، لتقديم التقارير حول الوضع العام، والمسائل الطارئة.[1]»

وتسبب الوضع الجديد، الذي باتت عليه المنطقة، في نشوب خلافات بين القيادة الجديدة، وجماعة عمر جبّار، ترتبت عنها دعوة الجميع في الخامس من شباط ـ فيفري 1956، إلى مركز قيادة الثورة بالأوراس، للنظر في تلك الخلافات، وبعد الاستماع إلى جميع الأطراف تقرر إعدام القائد عمر جبّار.[2]

بعد ذلك، صارت منطقة سوق أهراس، كما يذكر القائد زبيري الطاهر، في فوضى من أمرها، وتعدّدت فيها القيادات، حيث: « ... تولى كل من عبد الله بلهوشات، ومحمود قنز، وموسى حواسنية، والسبتي بومعراف، قيادة نواحي، من هذه المنطقة.[3]»

فقبل انعقاد مؤتمر الصومام، توسعت حدود المنطقة الأولى، وباتت تضم ست نواحي، ودخلت المنطقة مجال بحثنا، ضمن حدود الناحية الخامسة، التي تأسست من قبل القائد محمود قنز، في شهر آب ـ أوت 1956. وكانت تحدها من الشمال منطقة سوق أهراس، ومن الشرق الحدود التونسية، ومن الغرب الناحية الرابعة من المنطقة الثانية، وجنوبا خط سكة الحديد الذي يقطع مدينة تبسة.[4]

تكونت المنطقة الخامسة، في بداية تأسيسها، من أربع أقسام: القسم الأول والثاني[*]، يقعان في تراب ولاية تبسة الحالية، ويضمان البلديات التالية: الكويف،

---

(1) سعدي، المصدر السابق، ص. 82.

(2) قارن بين عوادي، المصدر السابق، ص. 49–50، وزبيري، المصدر السابق، ص. 131.

(3) زبيري، المصدر نفسه، ص. 156.

(4) شهادة السيد يوسف بلغيث، المصدر السابق.

(*) كان القسم الثاني يضم المريج، وله مقر قيادة بجبل بوربعية، ويخضع للإشراف علي بوطرفيف. شهادة أدلى بها إلي السيد بشاغا عمار في بيته، يوم 5 أيار ـــ ماي 2006.

بكارية، بولحاف الدير، مرسط، بئر ذهب، الحمامات، المسلولة، بوخضرة، العوينات، الونزة، المريج، عين الزرقاء، شمال مدينة تبسة. أما القسم الثالث والرابع، فيقعان في إقليم ولاية سوق أهراس الحالية، ويضمان كل من سدراته، ومداوروش.[1]

وتشكلت بها قواعد في كل من جبل سيدي أحمد، سطحة الدير، الحوض، جبل سيف، جبل الونزة، جبل فريطيسة في شرق بلدية عين الزرقاء، جبل بوربعية، وجبل الذروة، كانت تضم مراكز قيادة، وتشكل محاور أساسية للثورة. حيث كان يتم من خلالها الاتصال بتونس، لجلب السلاح أو الاتصال بقيادة الثورة الوطنية.

وكانت منطقة المناجم الشرقية، محاطة بمنطقة محرّمة، وحاجز مكهرب محاذيان للحدود الشرقية، مع نقطتين هامتين في مناجم الونزة، والكويف، محميتين بحاميات عسكرية قوية[2]. وكانت الناحيتان المحاذيتان للحاجز المكهرب، تتوفران على عدد قليل من الجنود، ولا يوجد بها سوى ملازمين اثنين، مع غياب كامل لإطارات من مستوى قادة النواحي، والقطاعات.[3]

وعلى غرار بقية مناطق الولاية الأولى، انفصلت المنطقة الخامسة، بعد اغتيال شيحاني، عن قيادة الأوراس، وظلت غير معنية بالتنظيم الجديد للثورة، الذي نصت عليه أرضية الصومام[*]. واستمرت في مواجهة جيش الاحتلال، في ظروف مشابهة للظروف، التي أحاطت بالثورة في بداياتها.[4]

كما حصل فتور في العلاقات، بين قادة النمامشا في سوق أهراس، وقيادة الأوراس الجديدة بقيادة عباس لغرور، أفضى إلى تمردهم عليها، وانفصالهم بحكم

---

(1) التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء بدائرة الكويف، "قبسات من تاريخ المنطقة الخامسة إبان ثورة التحرير"، وثيقة مرقونة، شباط ــ فيفري 1996 ص. 2.

(2) BENFERHAT, op-cit., p. 146.

(3) مراردة، المصدر السابق، ص. 120.

(4) MADACI, op-cit., p. 208.

منطقة تبسة. ففي يوم 21 من حزيران ـ جوان 1956، عقدوا اجتماعا بجبل الأبيض في المكان المسمى مسحالة، وقرّروا عزل القائد سيدي حني، الذي عيّنه عجول عجول على ناحية تبسة، واستبداله بالأزهر شريط، الذي عيّن قائدا عاما لما أسموه: "منطقة تبسة العسكرية"، مع نائب أول، وعضوين.[1]

وأكّدت هذا الأمر، وثيقة عثر عليها أحد ضباط الجيش الفرنسي، خلال اشتباك جرى في جنوب تبسة، دوّنت عليها باللغة الفرنسية عبارة: "تبسة منطقة مستقلة".[2]

ويذكر القائد محمود قنز، الذي شارك في الاجتماع المذكور، أنه تقرّر تعيين لجنة ثلاثية مشكّلة من: الطاهر بن عثمان، صالح بن علي، محمود قنز، عُهد إليها الإشراف على تسيير تلك المنطقة الجديدة، وجعلها تحت الإشراف المباشر لكبار القادة المحليين.

ويضيف أن المجتمعين قرروا طلب تأجيل عقد مؤتمر الصومام، بحجة أن قادة المنطقة كانوا يعانون ظروفا تنظيمية لا تسمح لهم بالمشاركة فيه.[3]

ويضيف أنه سرعان ما انسحب من المشروع، الذي لم يعش سوى شهرا ونصف، بعدما عيّن نائبا لأوعمران في تونس، وترك قيادة المنطقة الخامسة لمحمد بوخشم.[4]

وضع مؤتمر الصومام تقسيما إداريا بتسميات جديدة. وقسّم الجزائر إلى ست ولايات ثورية، كل ولاية مقسمة إلى مناطق، يقود كل واحدة قائد برتبة ضابط ثاني،

(1) زروال، المرجع السابق، ص. 283.
(2) CALLET (Jean), "HIVER à TEBESSA", Editions Berger-Levrault, Paris 1959, p. 196.
(3) أنظر شهادته في زروال، المرجع السابق، ص. 284.
(4) المرجع نفسه، ص. 393.

يساعده ثلاثة ضباط أولون، واحد للفرع السياسي(*)، وثاني للفرع العسكري، وثالث لفرع الاستعلامات والاتصالات.

بينما قسّمت المنطقة إلى نواحي، على رأس كل واحدة ملازم ثاني، يساعده ثلاثة ملازمون. والناحية إلى أقسام، يحكم كل قسم مساعد، يساعده ثلاثة عرفاء أولون. وقسّم القسم إلى نصف القسم، يرأسه إما عريف أو جندي أول.(1)

وكانت كل منطقة، تضم عددا من الفدائيين أو المغاوير، يتراوح بين 120 إلى 130 رجل؛ وكل ناحية بها كتيبة من 90 إلى 110 جندي، وفي كل قسم فصيلة بها حوالي 30 مجاهد.(2)

وكان عدد الجنود غير ثابت، يزداد وينخفض بحسب الظروف. فقد ذكرت بعض الشهادات، أن المنطقة الخامسة، كانت في عام 1958، تضم كتائب بكل واحدة منها حوالي 132 جندي.(3)

كما عيّن على رأس كل ولاية، ضابط سام برتبة عقيد، يمثل السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني، ويتولى مهمة تنسيق نشاط جميع الفروع الخاضعة له.(4)

وفي تدخله أمام لجنة العشرة، بيّن الرائد حاج لخضر عبيدي، أن سلطة مسؤول الولاية الأولى، كانت تشمل المناطق الأولى، الثانية، الرابعة والسادسة فقط.(5)

(*) أفاد تقرير صادر عن القسمة الرابعة، بالقاعدة الشرقية، أن المسؤول السياسي بمنطقة الونزة كان برتبة ملازم، وكان يتلقى من مسؤول المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني بنفس المنطقة، تقريرا شهريا عن حالة العمال بالمنجم، وعن « بقية الأهالي التابعين للقسمة الرابعة.» أنظر نص التقرير في الملاحق.

(1) TEGUIA, op-cit., p. 153.

(2) Ibid, p. 315.

(3) المنظمة الوطنية للمجاهدين، ولاية تبسة، المرجع السابق، ص. 6.

(4) TEGUIA (M.), "L'Armée de Libération Nationale en Wilaya IV", Casbah Editions, Alger 2002, p. 153.

(5) أورده شاوش (حباسي)، "من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة"، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد الأول، السنة 2001، ص. 298.

ويفهم من هذه المعطيات، أن قوات الجيش الفرنسي، تمكّنت من عزل منطقة المناجم عن مركز القيادة بالأوراس، ممّا جعلها تخضع لقيادة القاعدة الشرقية، وأن الخلاف الذي نشب بين القادة النمامشا، وثوار القاعدة الشرقية في عهد قيادة الوردي قتال، وعودة الأوائل إلى منطقتهم، أعاد منطقة الونزة إلى القاعدة الشرقية.

وحدّد المؤتمر حدود الولاية الأولى، بالشكل التالي: تحدّها شمالا، الولاية الثانية بما فيها مدن مداوروش، سدراتة، عين فكرون، سطيف، والبرج؛ جنوبا الولاية السادسة؛ شرقا الحدود التونسية؛ وغربا حدود ولاية المسيلة الحالية.[1]

أدت الخلافات التي نشبت بين قادة المنطقة الحدودية الشرقية، وقيادة الثورة الجديدة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، إلى رواج فكرة تحويل منطقة سوق أهراس إلى ولاية ثورية، « ... تضم المقصيين من حضور المؤتمر، وجرت عدة اتصالات بالخارج تكوّن على إثرها التنظيم، الذي سمي فيما بعد، بالقاعدة الشرقية.[2]»

وبذلك دخل الطرفان، كما يذكر القيادي إبراهيم مزهودي، في تنافس شديد من أجل السيطرة على قواعد التموين، والتسليح في تونس، وبدأت المنطقة تعاني من نقص فادح في الأسلحة القتالية، والذخيرة الحربية.[3]

ففي بداية اندلاع الثورة، كانت منطقة سوق أهراس، تشكل جزء من المنطقة الثانية، وبعد استشهاد مختار باجي، واضطراب الأحوال كما مر معنا، تحولت لتصبح جزء من المنطقة الأولى، منذ شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1955.

([1]) أنظر الخريطة في الملاحق.

([2]) عوادي، المصدر السابق، ص. 63.

([3]) أنظر شهادته في زروال، المرجع السابق، ص. 306.

وفي شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1956، تشكلت كما يذكر القائد الطاهر زبيري، القاعدة الشرقية، بعد موافقة لجنة التنسيق والتنفيذ، على جعلها منطقة لتموين الثورة بالأسلحة، بدلا من ولاية ثورية كما أراد لها أصحابها.

وبذلك أعطيت إطار ولاية ثورية[*]. حيث عيّن على رأسها عمارة العسكري قائدا برتبة عقيد، يساعده مجلس يتكون من ثلاثة رواد هم: الرائد محمد عواشرية، والرائد الطاهر غروطة، والرائد سليمان بلعشاري.

وقسمت القاعدة الشرقية إلى ثلاث مناطق، على النحو التالي: المنطقة الأولى، وتشمل القالة ونواحيها بقيادة شويشي العيساني؛ المنطقة الثانية، وتشمل إقليم شمال سوق أهراس بقيادة عبد الرحمان بن سالم؛ المنطقة الثالثة، وتشمل إقليم جنوب سوق أهراس، الذي توجد به المراكز المنجمية، بقيادة الطاهر زبيري، وتمتد من الكاف لعكس بالقرب من سدراته، إلى الحدود التونسية.

وجعل لكل منطقة، فيلق خاص بها، يتألف من ثلاث إلى أربع كتائب، يضم حوالي 600 جندي. وكانت أصغر وحدة هي الفصيلة، التي تتشكل من اثنى عشر جندي.

وقد ضمت المنطقة الثالثة، ثلاث كتائب هي: الكتيبة الأولى بقيادة الملازم الثاني محمد بن ضحوة؛ الكتيبة الثامنة بقيادة الملازم الثاني الحاج لخضر مراهني؛ الكتيبة التاسعة، بقيادة حمّة غليس.[2]

(*) بحسب المؤرخ حربي، تأسست القاعدة الشرقية، في اجتماع باجة بتونس، في 10 حزيران ــ جوان 1957، والذي جمع مندوب لجنة التنسيق والتنفيذ، وممثلين عن منطقة سوق أهراس. بينما يذكر المؤرخ الفرنسي، "مينيي" أن العقيد عمارة بوقلاز، هو الذي أعلنها ولاية مستقلة باسم "القاعدة الشرقية" بالتواطؤ مع الولاية الأولى. قارن بين:
HARBI (M.), "Une vie debout. Mémoires politiques", t. 1, 1945-1962, Casbah Editions, Alger, 2001, pp. 388-389 & MEYNIER, op-cit., p. 16.

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 181.

وكان الفيلق الثالث، يقوده الطاهر زبيري، بمساعدة ثلاثة ضباط هم: الملازم الأول السبتي بومعرافي، مكلفا بالشؤون العسكرية؛ الملازم الأول موسى حواسنية، مكلفا بالشؤون السياسية؛ الملازم الأول محمد لخضر سيرين، مكلفا بالأخبار والاتصالات. بينما عيّن المرشح عبد الرحمان بوراوي كاتبا عاما.[1]

وفي أواخر عام 1956، أجرى القائد الطاهر زبيري اجتماعا بمنطقة الونزة، بغرض تنظيم الفرق، والفصائل، والمجموعات، والكتائب، وفقا لما أمر به مؤتمر الصومام.[2]

ومع مطلع سنة 1957، بُدأ في تطبيق قرارات المؤتمر، الخاصة بإعادة هيكلة وحدات جيش التحرير الوطني، في بقية المناطق، وشُرع في تشكيل الفيالق على مستوى منطقة سوق أهراس. حيث تشكلت ثلاثة فيالق، من جنود الأقسام الثلاث[*] المتواجدة بمنطقة سوق أهراس.[3]

وفي اجتماعها بتونس، في شهر نيسان ـ أبريل 1957، عينّت لجنة التنسيق والتنفيذ، العقيد محمود الشريف، قائدا عاما على الولاية الأولى، وعيّنت أربعة ضباط مساعدين له، من منطقة المناجم، هم: محمد لعموري مسؤولا سياسيا، وعبد الله بلهوشات مسؤولا عسكريا، وأحمد نواورة مكلفا بالاتصالات والأخبار، وعلي الحركاتي مسؤولا للتموين. وعيّنت على المناطق كل من محمود قنز قائدا للمنطقة الرابعة، وعمار راجعي للخامسة، وصالح بن علي للسادسة.[4]

(1) المصدر نفسه، ص. 180-181.

(2) شهادة المجاهد عماري طراد، أدلى بها إلي في بيته، يوم 2 آب ــ أوت 2006.

(*) الأقسام الثلاثة هي: قسم جنوب سوق أهراس، قسم بوخضرة الحوض الصغير، قسم شمال سوق أهراس.

(3) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

(4) مراردة، المصدر السابق، ص. 84.

وفي عام 1958، عيّنت قيادة أركان للقاعدة الشرقية، بقيادة السعيد محمدي، وشكلت الفيلق الرابع، بقيادة عبد المجيد لخضر، لأجل تسهيل عبور قوافل الجنود والسلاح إلى ولايات الداخل. وفي أواخر السنة، تشكل الفيلق السادس بقيادة حمّة لولو.[1]

ويتبين من التقرير الصادر عن قيادة الولاية الأولى، في الفاتح من كانون الثاني ـ جانفي 1959، أن المنطقة الخامسة كانت شبه مستقلة عن قيادة الولاية الأولى، حيث لم تتأثر بما كان يدور فيها من فوضى، وسوء تنظيم، وكانت تتبع مجلس الولاية المتواجد في تونس[*]، وعلى اتصال دائم به. كما يتبين ممّا ذكره القائد الجديد للولاية الأولى، حول جهله التام عن أوضاع تلك المنطقة.[2]

بينما كان مجلس الولاية في الأوراس، يجهل تماما ما كان يدور في المنطقة الخامسة، وأن الاتصال بينه، وبينها كان منقطعا، بسبب بعد المسافة، ومراقبة جيش الاحتلال.[3]

وبرأي بعض القادة المحليين، فإن تلك التعيينات الجديدة، كانت نتيجة للصراع الذي دار في تونس بين الحكومة المؤقتة من جهة، وهيئة قيادة الأركان العامة من جهة أخرى. وكانت، كما يقول أحدهم: « ... بغرض الاستيلاء على الولاية [الأولى] لصالح الحكومة المؤقتة، على حساب قيادة الأركان، في إطار الاستيلاء على قيادة الداخل بصفة عامة.[4]»

([1]) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

([*]) من بين قادة المنطقة الخامسة، الذين كانوا في تونس خلال سنة 1959، نذكر: محمود قنز، صالح بن علي، عمار رجعي. أنظر: حربي، المصدر السابق، 519.

([2]) كافي، المصدر السابق، ص. 321.

([3]) قارن بين كافي، المصدر نفسه، ص. 378، ومراردة، المصدر السابق، ص. 109.

([4]) مراردة، المصدر نفسه، ص. 154.

لقد دلّت مثل تلك التصرفات، على انعدام الثقة في تلك الأثناء، بين قادة الثورة في الداخل، والقيادة الوطنية في الخارج؛ واستمرارا الخلاف فيما بينهم حول أولوية السياسي على العسكري. ولكن الأمر سيعالج فيما بعد وبشكل نهائي، في عهد إشراف العقيد هواري بومدين في شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1959، على هيئة الأركان العامة. وبذلك، « ... أسدل الستار على تلك الخلافات، وعادت الثقة بين الطرفين. وأعيد تنظيم الفيالق من جديد ... وكُلّفت هذه الفيالق بالقيام بالمهمة الأولى المتمثلة في تدمير خط موريس.[1]»

ففي مطلع سنة 1960، شرع الرائد مصطفى مراردة، قائد الولاية الأولى بالنيابة، في إعادة تنظيم مناطقها. وقال عن المنطقة الخامسة: « كانت هذه المنطقة تعاني من صعوبات جمّة في مجال الارتباط والاتصال، فكثير من الدوريات كانت قد اعترضت أو أوقفت من طرف العدو، وأبيدت.

وهو ما لم يسمح لنا بمعرفة احتياجاتها، لكي نتمكن من تقديم يد المساعدة لها. إضافة إلى أن هذه المنطقة كانت تحتوي على ناحيتين فقط. أما الناحيتان الأخريان فكانتا وراء خطوط شال وموريس.[2]»

وعندما تولى القائد زبيري، قيادة الولاية الأولى، في شباط ـ فيفري 1961، حافظ على تماسكها، رغم التناقص المستمر في الجنود والإطارات، على مستوى النواحي، والقطاعات، ومكّنها من مواجهة مخططات عدوها إلى غاية وقف إطلاق النار، في 19 آذار ـ مارس 1962.[3]

([1]) سعدي، المصدر السابق، ص. 131-132.

([2]) مراردة، المصدر السابق، ص. 131.

([3]) المصدر نفسه، ص. 183.

ثانيا: التنظيم العسكري:

لقد تميز التنظيم العسكري للثورة، في مرحلتها الأولى، باللامركزية في اتخاذ القرار. حيث كانت التشكيلات القتالية تقوم بمختلف العمليات العسكرية، من دون التنسيق مع القسمات المجاورة.[1]

وأشارت إحدى وثائق الثورة، إلى ذلك بالقول: « قبل المؤتمر [مؤتمر الصومام] ... كانت كل ولاية منغلقة على نفسها، وتتحرك بوسائلها الخاصة. وكان كل مسؤول ولاية، يتدبر أمره بمفرده لتوفير المأكل لجنوده، وتنظيم الشعب، وتوزيع النشرات، التي تتناول السياسة ... [2]»

فقد ركز قادة الثورة، في مواجهة جيش الاحتلال الفرنسي، وزبانيته من أعوان الإدارة الاستعمارية، على كسب ثقة الجماهير الشعبية، في مناطقهم، واعتمدوا على وسائل محدودة، وأسلحة بدائية. وحصروا نشاطهم العسكري، في شن عمليات مضايقة سريعة ضده، والدخول معه في مناوشات صغيرة. كما ضاعفوا من الأعمال التخريبية ضد المنشآت القاعدية كسكك الحديد[*]، وأعمدة الهاتف،

---

(1) أشارت بعض المصادر إلى أنه: « كانت تحدث اشتباكات وهجمات في منطقة بوخضرة من دون تنسيق بين الفصائل المتمركزة في الحوض الصغير، والحوض الكبير، رغم قربهما من بعضهما البعض.» أنظر براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

(2) أنظر نص الوثيقة في بلحسين (مبروك)، "المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ــ القاهرة) 1954-1956"، تر. عماري الصادق، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004، ص. 73-74.

(*) عرفت منطقة المناجم، في سنة 1956، معارك اصطلح عليها باسم "معارك سكك الحديد". وفي هذا الصدد، يقول أحد ضباط الجيش الفرنسي: « ... واجهت فرقة المشاة المتحركة الثانية، بقيادة الجنرال "بوفر"، وحدات صلبة من جيش التحرير، كانت تضاعف من هجماتها وأعمالها التخريبية. لقد اندلعت معارك حول سكك الحديد حقيقية، وبخاصة حول خط سكة الحديد الرابط بين عنابة ومناجم الونزة، والتي شارك فيها عمال جزائريين بسكك الحديد ... وأمام تفاقم أعمال التخريب، حصل الجنرال في شهر نيسلن ــ أبريل، على دعم من الوحدة الثالثة مظليين استعماريين، ووحدة من مغاوير البحرية.» أنظر:

ALLEG, op-cit., p. 118.

والكهرباء، وحرق المحاصيل الزراعية. ممّا سمح لهم، بخلق جو غير آمن باستمرار.(1)

وورد في تقرير شهري لمصلحة اتصالات الشمال إفريقي، موسوم بـ: "نشاط المتمردين خلال شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1955": « مع أن نشاط المتمردين موزع بشكل غير متساو في الزمان والمكان، إلا أنه سجل في المجموع ارتفاعا ملموسا مقارنة بالشهر الماضي، خاصة في الهجوم على سكة الحديد ... فإن هجوم المتمردين صار قويا، وكلل ببعض النجاحات. فعودة الهجمات استمرت طيلة أيام الشهر، وبخاصة في القسم الحدودي ... أظهرت بعض الاشتباكات الخطيرة مع قواتنا، تواجد عصابات مدعّمة بالأسلحة، والأفراد. فعودة اعتداءات الخصم ناتجة عن رجوع أغلب العصابات التي كانت قد تجمعت الشهر الماضي في تونس.(2)»

فالأمر لم يكن يتعلق بمواجهة قوات جيش استعماري وحسب، ولكن أيضا، بدك قواعد نظامه الاستعماري القائم. فعلى سبيل المثال، سببت تلك الهجمات على شبكة سكة الحديد، خسائر مادية، واقتصادية لشركات التعدين الفرنسية، وأدت إلى حدوث انعكاسات معنوية على السكان في المنطقة، وتحقيق دعم إعلامي ذا مغزى، فيما يتعلق بمصداقية أعمال جيش التحرير الوطني.(3)

كانت الهجمات الفدائية، تتم بواسطة وحدات صغيرة، والأنشطة المسلحة موزّعة بين كبريات المعارك الطاحنة، والاشتباكات الخاطفة، والكمائن السريعة المظفّرة، والهجمات الكاسحة الموقّقة.

(1) CHIKH (Slimane), "L'Algérie en armes ou le temps des certitudes", Casbah Editions, Alger, 19 mars 1998, p. 94.

(2) أنظر نص التقرير في: بوحارة، المصدر السابق، ص. 386-387.

(3) ZERGUINI, op-cit., p. 94.

ويذكر أحد قادة الثورة، أن الفترة من سنة 1954 إلى 1956، تميزت بالغموض، وعدم اتضاح الأمور، وغياب أي برنامج عمل، أو إطار لهيكلة الثورة. وقليل ما كان يدور نقاش أو يعقد اجتماع بين عناصرها، وكانت تعقد فقط جلسات لتقديم توجيهات للمجاهدين. كما كان التنسيق غائبا بين ولايات الداخل، وبين قيادات الداخل والخارج. مما صعّب على الثوار مهمتهم الجهادية، خاصة مع ضائقة السلاح، ونقص الأموال.[1]

وأكّد القائد الطاهر زبيري، أن الثورة انطلقت من العدم، ودون إمكانيات أو تنظيمات ميدانية معدّة مسبقا. بل: « كل عملياتها انطلقت في البداية، من اجتهادات أبطالها، ورجالها. ولولا الاندفاع، والحماس لما انتصرت الثورة؛ ولو أنها بقيت تنتظر إلى أن تكون لها جميع الإمكانيات، لما قامت أو على الأقل لتأخر موعدها سنوات طويلة.[2]»

ومع ذلك، اجتهدت القيادة الأولى للثورة، في وضع نظام ثوري عسكري، يتسم بالمرونة في الأسلوب، وتطبعه السرعة في التنفيذ؛ وركزت جهودها على ضرورة إنجاح العمل الثوري، وتدعيم وتحسين مناهجه في مختلف ميادين الكفاح. فنظمت الجيش على أساس الفوج، ونصف الفوج، استوحته من التنظيم السابق للمنظمة الخاصة.

كما وضعت إستراتيجية، في مواجهة الضغط العسكري المستمر للجيش الفرنسي، على فرق المجاهدين، تقوم على خطة محكمة، تقضي بمواجهته بمجموعات صغيرة لا يتعدى عدد أفرادها من شخصين إلى تسعة، والتركيز على العمل المدني، والفدائي أكثر من العمل العسكري، بفضل إنشاء تنظيمات سياسية في

(1) أنظر الحوار الذي أجرته أسبوعية السفير مع الرائد لخضر بورقعة، عدد 232، من 06 تشرين الأول ـ أكتوبر إلى 12 تشرين الثاني ـ نوفمبر 2004، ص. 20.
(2) بوطيبة، المرجع السابق، ص. 3.

أوساط الشعب، وتكثيف العمل التعبوي، والدعائي لكسب الشعب في صف الثورة، ونصب الكمائن لتوفير الأسلحة والذخيرة، وتنفيذ عمليات فدائية في المدن.(1)

وكان مجاهدو المنطقة الحدودية الشرقية، يواجهون في بداية الثورة، قوات جيش الاحتلال، بشكل مباغت، ثم ينسحبون بسرعة، ويتجنبون الاشتباك المباشر إلا عند الضرورة، وكانوا يركزون على وضع الكمائن، التي عادة ما تكون نتائجها مضمونة.(2)

ووصف أحد الضباط الفرنسيين، ممن حاربوا في حنوب تبسة، أسلوب حرب الثوار الجزائريين، بالقول: « في شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1955، كان علينا التعامل مع حركة عصابات مسلحة مختبئة في أقاليم بعيدة، شاسعة وصعبة الولوج ... لم يكن العدد الإجمالي لهاته العصابات يتجاوز 5000 رجل ... كانوا موزعين إلى مجموعات من 30 إلى 100 محارب، وكانوا زيادة على ذلك، يتألفون من تشكيلات متنوعة بحسب المناطق. وكانت صفوفهم ... في جنوب تبسة وفي منطقة النمامشا ... مشكلة من رجال ... مسلحين ببنادق صيد، ومسدسات.(3)»

ولعل هذا ما دفع بقيادة جيش الاحتلال، إلى تركيز نشاطها العسكري على المنطقة الأولى، وشن عمليات تمشيط واسعة فيها، وتحويل منطقة تبسة الحدودية، إلى منطقة محرّمة في تلك السنة.(4)

وحدا بقيادة الثورة، إلى أمر الجنود بتجنب الاشتباك المباشر بقوات العدو، إلا عند الضرورة، وتقوية العمل الفدائي، واستعمال كل الوسائل للقيام بعمليات التخريب، لتحسين أداء حرب العصابات.(5)

(1) مراردة، المصدر السابق، ص. 145.
(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 129.
(3) Cité par ZDRAVKO, op-cit., p. 268 – 269.
(4) Ibid, p. 296.
(5) أنظر نص محضر ضبط اجتماع جلسة قادة الولايات، في البرقية رقم: 32، في: كافي، المصدر السابق، ص. 382.

ويذكر بعض الشهود العيان، أن تكتيك الثوار، تغير خلال السنتين الأوليتين من عمر الثورة، وانتقل من حرب العصابات إلى عمليات متتالية ممتدة على نطاق واسع، بقيادة وحدات نظامية.[1]

وحدّد تقرير صادر في شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1955، عن مصلحة *"اتصالات الشمال الإفريقي"*، أهم الأهداف التي كانت قيادة الثورة تنوي بلوغها في نهاية ذلك الشهر في منطقة الشرق الجزائري، في: « زيادة وتيرة النشاط الثوري، وبلوغ مستوى العنف، الذي حدث في الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، إيجاد حل للأزمة الداخلية الخطيرة المميزة بالكثير من الانشقاقات الحاصلة بين قادة مختلف المناطق الثورية، واضطرابات جيش التحرير الوطني، في الشرق الجزائري، اتخاذ الإجراءات اللازمة لشن سلسلة من الإضرابات والمظاهرات في المراكز الحضرية داخل الجزائر، وفي فرنسا، بهدف جلب انتباه العالم الخارجي عشية اقتراب موعد انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة.[2]»

كما أكّدت بعض الدراسات الجادّة أن أطوار الحرب بين الطرفين المتحاربين، عرفت، خلال الفترة من شهر آذار ـ مارس إلى كانون الأول ـ ديسمبر 1956، شدّة في المعارك، وزيادة شهرية في الخسائر البشرية، بلغت الضعفين في صفوف جيش الاحتلال الفرنسي، وثلاثة أضعاف في صفوف جيش التحرير الوطني، مقارنة مع الأشهر السابقة.[3]

ففي تلك الفترة الحساسة من عمر الثورة، صار هدف القيادة الثورية، بعدما تبين لها أن فرنسا لا تركع إلا أمام منطق القوّة، فرض إخفاقات قاسية عليها، كي ترفع من معنويات الشعب الجزائري، وتهز الرأي العام الفرنسي، وتتعدى المرحلة

---

(1) ZDRAVKO, op-cit., p. 24.

(2) أنظر نص التقرير في بوحارة، المصدر السابق، ص. 391.

(3) AMRANE, op-cit., p. 95.

الأساسية لحرب العصابات، وتطور من قوّة جيش التحرير؛ وهي نتيجة منطقية لخيار الكفاح المسلح، كوسيلة وحيدة للرد على غطرسة السلطات الفرنسية، وعدم خضوعها للأمر الواقع.

تميزت الفترة بين سنوات 1957-1959، بتوسع نطاق الثورة وشموليتها، ومركزة أوامر القتال في قيادة القاعدة الشرقية، وتجمع أغلب عناصر جيش التحرير بالولاية الأولى، على طول الحدود الغربية لتونس.

بينما ظل التنسيق في الداخل ضعيفا، سواء بين مناطق الولاية الواحدة أو بين الولايات. كما تميّزت بفرض التدريب على وحدات جيش التحرير، الرابضة داخل الأراضي الحدودية التونسية.

ورغم توفر السلاح، والذخيرة، لدى القيادة الوطنية للثورة في تونس، وسعيها إلى تزويد المجاهدين في الداخل بها، وفقا لبرنامج "*إدير*"[*]، إلا أن الخلافات التي نشبت من قبل، بين لجنة التنسيق والتنفيذ، وقادة الثورة في الولاية الأولى، حال دون تطبيقه. ممّا سهل على قيادة جيش الاحتلال الفرنسي، الذي بدأ يتقوى، بقوات نظامية كثيرة، ويتكيف شيئا فشيء مع الكفاح المناهض لحرب العصابات، ويحصل على نتائج مهمة في مجال الاستعلامات،[1] بناء الحاجز الحدودي المكهرب، والملغم لمراقبة حركة تنقل السلاح.

ففي ربيع سنة 1957، أشار التقرير الشهري للمكتب الثاني بقسنطينة، حول الوضع العسكري في منطقة الشرق الجزائري، إلى أن: « تعدد الاشتباكات العنيفة ... تؤكد أن شروط المقاومة قد تبدلت ... فاليوم صار بإمكان قواتنا مواجهة

---

[*] تضمن هذا البرنامج ثلاث نقاط أساسية: أولا، إرسال الأنصار وقادتهم إلى معسكرات التدريب؛ ثانيا، اضطلاع الضباط بالمسؤولية عن مصير الجيش؛ ثالثا، المزج بين المقاتلين دون إعادة دمج الأنصار في وحداتهم الأصلية بعد التدريب. انظر: براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

[1] FAIVRE, op-cit., p. 171.

في قسم كبير من الإقليم، وحدات نظامية مسلحة بشكل جيد، تحسن المناورة في الغالب، وقادرة على القيام بأعمال منسقة ... ورغم نشاطنا العسكري، فإن الحلقة الثورية مستمرة في التطور، في ظل المقاومة السرية...(1)»

وبعد تمركز قيادة الثورة في تونس، عقب إضراب الثمانية أيام المشهور في كانون الثاني ـ جانفي 1957، أقرّ المجلس الوطني للثورة الجزائرية، في مؤتمره بالقاهر في آب ـ أوت 1957، بعض الأمور التنظيمية، التي من شأنها خدمة الثورة في الداخل، حيث أمر بتمركز بعض الوحدات المقاتلة على الشريط الحدودي في الأراضي التونسية، والمغربية: « بهدف التقليل من الخسائر في صفوف جيش التحرير، والسماح له بأخذ دورات تدريبية على فنون القتال، وتكوين أفراده تكوينا سياسيا ثوريا، يتماشى والأساليب الحديثة لحرب العصابات ... والإشراف على تزويد الولايات في الداخل بما يحتاج إليه من سلاح، ومعدات قتالية.(2)»

وذكر القائد السابق للقوات الفرنسية، في الشرق الجزائري، الجنرال "فنوكسيم"، أن: « في نهاية سنة 1957، حّددت معلومات المكتب الثاني للجيش الفرنسي، تواجد حوالي 2000 رجلٍ في الجهة المقابلة لمناجم الونزة، كانوا يتهيؤون للدخول إلى الولاية الأولى، والولاية الرابعة. ونشير إلى أن هذا العدد لا يضم الوحدات التابعة للمنطقة الخامسة، والسادسة التابعتين للولاية الأولى.(3)»

ورغم عزم القيادة الوطنية للثورة، تقوية ساعد المجاهدين في الداخل بالعتاد الحربي والرجال، إلا أن الولاية الأولى، والقاعدة الشرقية، شهدت آنذاك محنة كبرى، بسبب نقص التزود بالسلاح مما منع التجنيد في الداخل.(4)

(1) Synthèse mensuelle de renseignements du 2e Bureau, Constantine mai 1957, cité par HARBI, le FLN, op-cit., p. 61.

(2) زروال، المرجع السابق، ص. 405.

(3) عوادي، المصدر السابق، ص 161.

(4) TEGUIA, l'Algérie, op-cit., pp. 61-62.

فقد أشارت بعض المصادر المحلية، إلى أن العمل الثوري مر، خلال الفترة التالية لمؤتمر الصومام، بأوقات عصيبة، حيث توقفت المعارك مع جيش الاحتلال، وأعادت السبب في ذلك إلى تجمع معظم مجاهدي الولاية الأولى بالأراضي الحدودية التونسية.(1)

ورغم كل تلك الصعوبات، إلا أن القيادة المحلية للثورة، كانت مصرة على الاستمرار في مواجهة العدو، والضغط على عناصره المقاتلة، وحرمانهم من طعم الراحة، والتصدي لقواته المنتشرة عند الحاجز المكهرب. ففي صيف تلك السنة، شُنّت هجمات على منجمي الكويف وبوخضرة، أسفرت عن سقوط قتلى، وجرحى بالعشرات، في صفوف المستوطنين وأحدثت رعبا، وفزعا في صفوف قوات جيش الاحتلال.(2)

وتعرضت المصالح الإدارية الاستعمارية في المريج، وبخاصة منها *القسم الإداري المختص*، إلى هجمات مستمرة من قبل المجاهدين.(3)

وفي أواخر كانون الأول ـ ديسمبر 1957، شنّت قيادة المنطقة الخامسة، أول هجوم لها على حاجز موريس المكهرب، بناحية مرسط، وبولحاف، أسفر عن تخريب ما يزيد عن اثنى عشر كلم من الأسلاك الشائكة.(4)

وبعد أن أزيلت الخلافات، بين قادة الثورة في تونس، وفي الولاية الأولى، وباتت الأخيرة خاضعة لسيطرة قيادة الأركان العامة بزعامة كريم بلقاسم، عادت

---

(1) سعدي، المصدر السابق، ص. 128.

(2) "يوميات الكفاح الجزائري"، المجاهد، العدد 8، نشر وزارة الإعلام، الجزائر 1984، الجزء الأول، ص. 2.

(3) BENFERHAT, op-cit., p. 140.

(4) براهمي (محمد العربي)، "جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة"، الملتقى الوطني الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض تبسة، مطبعة قرفي عمار، باتنة، بلا تا، ص. 85-86.

المواجهات مجددا في عام 1958، مع قوات الجيش الفرنسي، وكان الإشراف عليها، شأنا ميدانيا يخص كل قائد، في نطاق المنطقة التي يشرف عليها.(1)

فمع تطور الكفاح المسلح، بين سنوات 1958-1962، صار من الضروري وضع تنظيم عسكري، يمكنه مواجهة الصعوبات الناجمة عن سياسة الجنرال "ديغول" الاستئصالية، ومخططات "شال" القمعية، والحفاظ على استمرارية الثورة.

حيث لجأت قيادة الثورة الوطنية، إلى تكثيف الهجوم على الحاجز المكهرب في إطار ما عرف بـ: "حرب الحدود"،(*) وأسست في عام 1958، هيئة مركزية عسكرية، هي "*الجنة العمليات العسكرية*"، لتنسيق نشاط جيش التحرير الوطني في الداخل، وإدارة الكفاح المسلح بالجزائر، انطلاقا من الحدود الشرقية، والغربية.

وجُعل على رأسها في المنطقة الحدودية الشرقية، محمدي السعيد، يساعده العقيد محمد لعموري ممثلا للولاية الأولى، والعقيد عمارة بوقلاز ممثلا للقاعدة الشرقية.(2)

فالتكتيك العسكري الفرنسي، الذي قام على استعمال قوى عسكرية هامة، وإتباع سياسة التربيع، وتكثيف الوجود العسكري، وإنشاء المحتشدات، والمناطق المحرّمة، ودعم الحاجز الحدودي المكهرب، مكّن قادة جيش الاحتلال من استعادة المبادرة الميدانية، وأثر مباشرة على تجدّد العمل الثوري الجزائري، خلال سنوات

---

(1) مراردة، المصدر السابق، ص. 58.

(*) حرب الحدود، مصطلح أطلق على مجموع المعارك المحدودة في الزمان، التي دارت من كانون الثاني ــ جانفي إلى أيار ــ ماي 1958، بين كتائب جيش التحرير القادمة من تونس، ووحدات الجيش الفرنسي المنتشرة على طول الحدود، والمكلّفة باعتراض سبيلهم أثناء فترة إتمام الحاجز الكهربائي. بينما يرى الجنرال "جون دلماص": " أن حرب الحدود الحقيقية بدأت في سنة 1956، واستمرت إلى غاية استقلال الجزائر. أنظر:

DELMAS (Jean), "Introduction", in Revue internationale d'Histoire militaire, op-cit.

(2) HARBI, op-cit., p. 208.

1958-1960، وأدّى إلى إضعاف جيش التحرير الوطني، في عدد الأفراد، والإطارات، والأسلحة والذخيرة، والتموين والأموال، وتعريض الشعب الجزائري للحرمان، والجوع، والبرد والأمراض في المحتشدات؛ ودفع بقادة الثورة إلى تبني: « تكتيكا يعتمد على الإمكانيات الذاتية المحدودة، وإعطاء التعليمات إلى الجنود، بتجزئة وحدات جيش التحرير، وتحاشي الاشتباك مع جيش الاحتلال قدر الإمكان، بغية المحافظة على أكبر عدد ممكن من عناصره، لقناعتهم بأن الثورة ما زالت متواصلة.[1]»

فقد اعترف مسؤول التسليح في الثورة، العقيد أوعمران، في تقريره المرفوع إلى لجنة التنسيق والتنفيذ، في 8 تموز ـ جويلية 1958، بصعوبة المرحلة، وتدهور الوضع العسكري في الداخل بشكل خطير، نتيجة الخسائر الفادحة في صفوف جيش التحرير، وصعوبة التموين بالذخيرة بعد غلق الحدود.[2]

كما أكّد قائد الولاية الثانية، العقيد علي كافي، على خطورة الوضع على الثورة في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة، حيث قال: « أستطيع أن أؤكد ما عشته ورأيته بأننا لم نعرف مرحلة أخطر على الثورة من مرحلة الجنرال ديغول ... كان الحصار يتواصل ثلاثة أشهر أحيانا على بعض المناطق، التي كان جيش التحرير الوطني يشرف على تموينها ... وعاشت معظم مناطق الجزائر ويلات الحصار ... عمليات التمشيط الواسعة التي قادها جيش الاحتلال في عهد ديغول، وتسببت في انتشار المجاعة، والأمراض الجماعية في أوساط جماهير الريف.[3]»

(1) كافي، المصدر السابق، ص. 248.

(2) أورده حربي، المصدر السابق، ص. 352.

(3) كافي، المصدر السابق، ص. 247-249.

وأشار تقرير فرنسي عن الحاجز المكهرب، مؤرخ في التاسع من أيلول ـ سبتمبر 1958 إلى أن: « إمكانية العدو [أي جيش التحرير الوطني] توقفت عن النمو. وازدادت ندرة الذخيرة، والأدوية، والعتاد والإطارات تفاقما في مختلف المناطق ... بعض الوحدات تجزأت وتبنت تكتيكا حذرا.[1]»

وبالرغم من كل ذلك، استمرت نيران الثورة مشتعلة في المنطقة فضاء بحثنا، ولم يخبو لهيبها، بفضل حسن تدبير قادتها، استماتة رجالها في التضحية بالنفس والنفيس في سبيل تحرير الوطن. فقد ذكر أحد الضباط الفرنسيين، عمل في منطقة المريج، أن الأمن كان خلال عام 1958، منعدما في المنطقة بأكملها. مما حدا بجيش الاحتلال إلى نصب مئات الألغام، خلال سنة واحدة، على الطريق الرابط بين المريج، والونزة.[2]

ويذهب بعض الباحثين، إلى القول بأن لجنة العمليات العسكرية فشلت، في الاضطلاع بالدور المنوط بها في الحدود الشرقية، والمتعلق بمساعدة الولايات الثورية على التعوّد على المعطيات الجديدة للحرب، « .... وهو ما جعلها لا تعمّر طويلا، إذ سرعان ما حلت في اليوم التاسع من أيلول ـ سبتمبر 1958، وذلك بسبب الانقسامات والتنافس، وعدم جدارة مسؤوليها.[3]»

كما أن قيادة الثورة في الداخل، ظلت لفترة طويلة، تجهل تماما النشاط الحقيقي، والمثير لوحدات جيش الحدود.[4] وذلك كانت من حين إلى آخر تنسق فيما بينها، لتجاوز الصعوبات التي تواجهها ميدانيا، ومعالجة المشاكل الطارئة.

---

(1) Extraits de rapports français sur le barrage, 9 septembre 1958, SHAT 1H1102-3, cité par HARBI, op-cit., p. 88.
(2) GUICHARD, op-cit., p. 34.
(3) HARBI, op-cit., pp. 210-211.
(4) TEGUIA, op-cit, p. 348.

ففي شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 1958، عقدت اجتماعا أوليا بمنطقة الطاهير في جيجل، غابت عنه قيادة الولاية الخامسة، تم الاتفاق فيه على إنشاء فيالق جديدة، ونشرها على طول الحدود الجزائرية ـ التونسية، وتكليف كل ولاية بتوفير حصتها من المجاهدين حتى بلوغ 12 ألف جندي، قادرين على مضايقة القوات الفرنسية المنتشرة في الحدود.

كما قرروا تحريك بشكل مستمر، فرقة متنقلة من 1000 شخص عبر الحدود بين البلدين، والتكثيف من شن الهجمات، وحفر ملاجئ حصينة لتخزين الأسلحة، وإقامة مراكز محمية بواسطة الأسلحة الثقيلة في جهتي الحدود الشرقية، بقرن الكبش في بئر العاتر، وبتبسة[1]

كما عقدوا اجتماعا ثانيا، في كانون الأول ـ ديسمبر 1958 بالولاية الخامسة، خصّصوه لدراسة صعوبات واحتياجات كل ولاية، وتقديم اقتراح موحد يوجه إلى القادة في الخارج، وإنشاء هيئة أركان في الداخل، تحسبا للعمليات العسكرية الفرنسية المقترنة بمخطط شال، والعمليات الكبرى التي كان يحضّر لها المستعمر على مستوى كل ولاية.[2]

أضف إلى ذلك، طرح المشاكل التي كانت تشغل بالهم والتي منها: مسألة عزلتهم عن قيادة الخارج بعد تدعيم الحاجز المكهرب، الذي بات يقف سدا منيعا في وجه تنقل الجنود، وتدفق السلاح.[3]

ولكن انشغال قادة الولايات في هذه الفترة، بهاجس التسليح، وتدعيم الجهاز العسكري، أدى إلى إهمال تسييس الجماهير والمجاهدين.[4]

---

(1) MADACI, op-cit., pp. 222-224.

(2) السفير، المرجع السابق، ص. 21.

(3) TEGUIA, op-cit., p. 99.
(4) HARBI, op-cit., p. 229.

لقد اختلفت المصادر الجزائرية والفرنسية، التي تحدثت عن وضع الثورة، خلال عام 1959، حول مدى تأثير الإجراءات القمعية الفرنسية المتخذة ضدها. فقد اعتبر أحد الضباط الجزائريين تلك السنة، أنها كانت سوداء على جيش التحرير، بسبب ما تكبده من خسائر في الجنود، والقادة عند الحاجز المكهرب، وحدوث القطيعة في صفوفه بين الوحدات في داخل الوطن، وخارجه.(1)

كما أكدت قيادة الأركان العامة للجيش الجزائري، في تقريرها عن الوضع العسكري للثورة، خلال سنتي 1958-1959، تفاقم خسائر جيش التحرير، والتي: « ... مست الكثير من الإطارات المدرّبة على الحرب. ممّا حرم جيش التحرير من اتصالاته مع القيادة، وترك قيادات شابة مفتقرة للخبرة وشأنها. إلا أنه اتخذت قرارات، والتجأ الأساسي من وحداتنا إلى المراكز الحضرية، حيث تلاشت فيها المراقبة.(2)»

واعتبر مصدر آخر، أن الجنرال "شال" بتدعيمه الحاجز الحدودي المكهرب، قد تمكن من بلوغ هدفه، بعزل الثورة الجزائرية.(3)

غير أنه توجد شهادات تناقض هذه الإدعاءات. فقد ذكر تقرير "*للمكتب الثاني*"، مؤرخ في شهر شباط ـ فيفري 1959، أن ثلث قوات جيش التحرير الوطني تمكن من اجتياز الحاجز المكهرب، والتسلل إلى داخل الجزائر، في مناطق مرسط، المشروحة، ونقرين.(4)

---

(1) بوحارة، المصدر السابق، ص. 285.
(2) Cité par KADDACHEin, "Et l'Algérie se libéra, 1954-1962", EDIF 2000, Alger 2003, p. 172.
(3) ZERGUINI, op-cit., p. 113.
(4) أنظر تقارير المكتب الثاني في:
S.H.A.T, 1H 1426/1 et 2.

فقد عرفت الثورة خلال سنة 1959، تطورات جديدة على الصعيد النشاط العسكري، حيث ركّزت مجهودها العسكري ضد خطي الحاجز المكهرب الحدودي، ونفذت انطلاقا من قواعدها في تونس، هجمات ضد مراكز الحراسة الفرنسية، بواسطة أسلحة ثقيلة. ففي الفترة من الحادي عشر أيلول ـ سبتمبر إلى السادس عشر تشرين الأول ـ أكتوبر 1959، نفذت ضدها قيادة الأركان العامة، عملية واسعة حملت اسم: "عملية ديدوش"، سخرت لها أربعة فيالق، شنّت 113 عملية مضايقة، و21 عملية تخريب، و8 محاولات عبور. بينما تمكن 20 مجاهد من العبور إلى الداخل في جنوب نقرين، وتم تهريب 120 طن من الذخيرة.(1)

وذكر بيان صادر في يوم 20 آب ـ أوت 1959، عن قيادة جيش الاحتلال، أن: « ثلمات كبيرة وعديدة، وقعت في خطي شال وموريس، بسبب الهجوم الذي تعرضت له المراكز العسكرية الفرنسية، والذي ألحق بها أضرارا فادحة، وخصوصا في مراكز ... الكويف، والحويجبات، والماء الأبيض، وبئر وسرة.(2)»

كما اعترف أحد ضباط الجيش الفرنسي، بأن منطقة الأوراس-النمامشا، كانت في عام 1960، المنطقة الوحيدة التي ظلت فيها الكتائب كاملة العدد وقويّة بما فيه الكفاية.(3) ولعل هذا ما دفع بقيادة جيش الاحتلال إلى إبقاء الضغط عليها، وإقالة الجنرال "شال"، وتعويضه بالجنرال "كريبين".(4)

شرع خلال النصف الثاني من شهر آذار ـ مارس 1960، في تنفيذ "مخطط بومدين" الذي شارك فيه، بحسب تقديرات أحد جنرالات الجيش الفرنسي، « ... 8300 جندي، نفذوا 124 عملية مضايقة، تحولت إلى معارك كبيرة استخدم فيها

(1) FAIVRE, op-cit., p. 172.

(2) براهمي، المرجع السابق، ص. 110.

(3) TEGUIA, op-cit., p. 307.

(4) FARALE, op-cit., pp. 162-163.

جيش الاحتلال كل أنواع الأسلحة الثقيلة، وسلاح النابالم، وسبع عمليات تخريب، وتسلل بعض وحدات جيش التحرير إلى جنوب بكارية، وتهريب مئات الأطنان من الذخيرة نحو الداخل.[1]»

وفي شهر نيسان ـ أبريل، بلغ عدد المضايقات التي تعرضت لها المراكز الفرنسية في الحدود الشرقية، حسب اعتراف قيادة الأركان الفرنسية، نحو 20 مضايقة.[2] وفي ليلة السابع والعشرين إلى الثامن والعشرين من تشرين الثاني ـ نوفمبر، هاجمت وحدات جيش التحرير الوطني، الحاجز المكهرب على جبهة بطول 200 كم؛ تم خلالها تحرير الجزائريين المحتشدين في بعض المراكز، مثل مركز عين الزرقاء في المنطقة فضاء بحثنا.[3]

وكانت المنطقة الخامسة، تتوفر في تلك السنة، على قوّة عددية من الجنود والإطارات، بلغت 30 جندي من أصل 3630 جندي في الولاية الأولى؛ وإطارا واحدا؛ وكانت بها ناحية واحدة.[4]

وبالرغم من كل تلك الجهود العسكرية من جيش الحدود، إلا أن الوضع في الداخل أثر كثيرا على وحدات جيش التحرير، جراء العمليات العسكرية الفرنسية الواسعة التي جُرّدت ضد الولاية الأولى منذ شهر أيلول ـ سبتمبر 1960. مما اضطر قيادتها المحلية إلى تنظيم صفوفها، وتفكيك كتائبها إلى مجموعات صغيرة معزولة في مناطق جبلية صعبة الولوج، لتتمكن من التسرب والتنقل والاختباء بسرعة، ولا يقدر عدوها على اكتشافها. كما حافظت على نشاطها ضده.[5]

(1) FAIVRE, op-cit., 374.
(2) TEGUIA, op-cit., p 328.
(3) Ibid, p. 329.

(4) مراردة، المصدر السابق، ص. 160.

(5) ملاح (عمار)، "المرحلة الانتقالي للثورة الجزائرية من 19 آذار ــ مارس إلى أيلول ــ سبتمبر 1962"، إنتاج جمعية أول نوفمبر 54، لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر، 2005، ص. 9.

وأما في منطقة المناجم، فقد أبقي على تنظيم الفوج والكتيبة، الأمر الذي مكنها من الحفاظ على ديمومتها، وتواجدها بالمنطقة، رغم استمرار تلك العمليات الهجومية إلى غاية الاستقلال.

ويرى المؤرخ "مينيي" أن جميع مخططات جيش الاحتلال في الولاية الأولى قد فشلت، في عهد قيادة علي سواعي، بسبب اصطدامها بـ: « مقاومة معدّة بشكل مشترك، ومتقدمة نسبيا عن مقاومة أغلب الولايات. وذلك رغم قلة الوسائل والعتاد الحربي، الذي كانت تعاني منه. فمنذ ذلك الوقت، كشف التوافق الظاهر للولاية عن حس وطني حقيقي.[1] »

استدعت قيادة الأركان العامة الجزائرية، في نهاية المدّة المقرّرة للعمليات الهجومية الفرنسية، قادة الفيالق لحضور اجتماع بمقر "الفيلق 45"، بجبل بوربعية، في جنوب شرق بلدية عين الزرقاء، وذلك لتقييم النشاط العسكري الذي أمرت به. وتقرر في الاجتماع، إضافة فيالق جديدة، وكتائب ثقيلة مسلحة بأسلحة إسناد جديدة، وبالنسبة للمنطقة مجال بحثنا أنشأ "الفيلق 15" بقيادة محمد عطايلية، والكتيبة الثانية، بقيادة عبد الله بقة، في المنطقة الجنوبية، التي أسندت قيادتها لصالح السوفي.[2]

خلال عام 1961، تميّز الوضع العام في الجزائر على الصعيدين السياسي والعسكري، ببدء مفاوضات في شهر شباط ـ فيفري، بين الطرفين المتحاربين، وانقلاب جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر على الرئيس ديغول، خلال شهر نيسان ـ أبريل؛ وإعلان قيادة الجيش الفرنسي، ابتداء من العاشر أيار ـ ماي، توقيف

([1]) MEYNIER, op-cit., p. 396.

([2]) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

عملياتها الهجومية من جانب واحد، ضد وحدات جيش التحرير الوطني، كتعبير عن حسن النية، بمناسبة بدء المحادثات في مدينة إيفيان الفرنسية.(1)

ولكن تلك الهدنة لم تحترم على مستوى الولاية الأولى، حيث ضاعف جيش الاحتلال، نشاطه من خلال تكثيف دوريات التفتيش في المراكز التي تضاعف عددها، وتجريد حملات عسكرية واسعة النطاق إلى معاقل الثورة، مثل "*عملية أرياج*" بالأوراس. وقد ردّت قيادة الثورة على هذه الاستفزازات، كما يتبين من "*تقرير الأوضاع العامة في الولاية الأولى*"، محرّر من قبل مسؤول الاستعلام والاتصال العسكري، ومرفوع إلى وزير الداخلية في الحكومة الجزئرية المؤقتة، في 27 من أيار ـ ماي، بإشراك الجماهير في إحباطها بالكمائن، والضربات الموجعة، والأعمال الفدائية.(2)

وأشار ضابط فرنسي، إلى وقوع بعض الاشتباكات بين الطرفين في اليوم 25 شباط ـ فيفري 1961، بمناطق الماء الأبيض، الكويف، الونزة.(3) وخلال الفترة من نيسان ـ أبريل إلى آب ـ أوت، تعرضت قوات جيش الاحتلال المنتشرة على طول الحاجز المكهرب، لهجمات وحدات من جيش التحرير، بالقرب من الكويف، وعين الزرقاء، تكبّدت فيها خسائر معتبرة.(4)

---

(1) DELARBRE (Jean), "Les deux dernières années de la ligne CHALLE", in Revue Internationale d'Histoire Militaire, op-cit.

(2) مراردة، المصدر السابق، ص. 274-275.

(3) LESAGE (Guy), "Une batterie radar-canon sur le barrage Algéro-Tunisien (1960-1961)", in Revue Internationale d'Histoire Militaire, op-cit.

(4) "Extraits de l'historique du régiment du 2e régiment de dragons en mission barrage: SOUK AHRAS - NÉGRINE - LE KOUIF (Septembre 1959-Août 1961)", in Revue Internationale d'Histoire Militaire, ibid.

وفي اليوم 21 من حزيران ـ جوان 1961، شنّ "الفيلق 68" المتمركز بالحدود، هجوما كاسحا على مركز عين غيلان، شرق مدينة الكويف، وتمكن من احتلاله، والاستيلاء على محتوياته من أسلحة وعتاد وذخيرة.[1]

وفي اليوم 31 تشرين الأول ـ أكتوبر 1961، نظّمت مظاهرة في الونزة، بناء على أمر من قيادة جبهة التحرير الوطني، دامت يومين. رفع فيها المتظاهرون العلم الوطني، ونادوا بشعارات: *"تحيا الجزائر"*، *"يسقط الاستعمار"*، *"الجزائر جزائرية"*. فتصد لهم قوات الاحتلال بقوة، وفرقت جمعهم، بعدما أطلقت عليهم النار. فقتلت ثلاثة متظاهرين وجرحت اثنين. كما اعتقلت المسؤولين المدنيين المنظمين للمظاهرة، وزجت بهم في السجون.[2]

شهدت المنطقة الحدودية خلال سنة 1962، تزايدا في هجمات جيش الحدود على مراكز المراقبة الحدودية للجيش الفرنسي، ومضايقتها. فقد أشار مسؤول "القسم الإداري المختص" بالمريج، في تقريره العسكري لشهر كانون الثاني ـ جانفي 1962، «هيجان الذهنيات في المنطقة، وحدوث اشتباكات ليلية حقيقية.[3]»

ووقع، خلال الفترة من 6 إلى 13 آذار ـ مارس، هجوم شاملا، مدعما بالمدفعية عيار 85 ملم و122 مم، امتد من قرية أم الطبول في الساحل إلى قرية الماء الأبيض في الجنوب. وأحصت كتيبة من "فرقة المشاة 153" الفرنسية، 188 هجوم نفذه جيش الحدود الجزائري، منها هجوم واحد على الكويف بنحو 700 قذيفة.[4]

(1) براهمي، المرجع السابق، ص. 116.
(2) EL-MOUDJAHID, n° 107, spécial, du 13 novembre 1961, p. 13.
(3) BENFERHAT, op-cit., p. 145.
(4) FAIVRE, op-cit., p. 359.

حيث ركزت العناصر المتحصنة في المرتفعات المحيطة بالمدينة، قصفها طيلة ساعتين، على مراكز الحراسة، وبعض البنايات في البلدة، بمدافع عيار 25، 35، و122 مم، مما تسبّب في تدمير دار السينما، ومخفر الدرك الفرنسي؛(1) وسقط عدد من القتلى والجرحى، في صفوف الطرفين.(*) وكانت هذه آخر عملية هجومية، تقع قبل إعلان وقف القتال.(2)

بعد الخسائر التي تكبدتها "*قوافل الموت*"، عند الحاجز المكهرب، قرّرت قيادة الأركان العامة، التخلي عن عملية اجتياز الحدود باستخدام القوّة، بعدما تبيّن لها أنها مكلفة جدا في الرجال، وغير مجدية، ومحبطة للمعنويات؛ وتبنت تنفيذ عمليات مضايقة سريعة، ولكنها عنيفة، بهدف تثبيت أكبر عدد ممكن من القوات الفرنسية على الحدود.(3)

وبعد وقف القتال في التاسع عشر من آذار ـ مارس، تهيأت قيادة الثورة في الولاية الأولى، لسد الفراغ الذي كان متوقعا بعد رحيل السلطة الاستعمارية. وفي الجانب الحزبي، كلف ضباط من جيش التحرير الوطني، بتكوين هياكل حزب جبهة التحرير الوطني، بما يناسب الوضع الجديد، امتثالا لبرنامج طرابلس الذي أوصى بتحويل الجبهة إلى حزب.(4)

كما عبرت وحدات جيش الحدود إلى الجزائر، في حين تمركزت قيادة الأركان العامة في ناحية سوق أهراس.(5)

---

(1) التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، المرجع السابق، ص. 59.

(*) قدرت المصادر الفرنسية، خسائر الطرفين في تلك الهجمات بنحو سبعة قتلى، وجريحين في صفوف جيش التحرير، وحوالي ثلاثة قتلى، واثنى عشر جريح في صفوف جيش الاحتلال. أنظر:

DELARBRE, op-cit.

(2) Cf., DELARBRE, ibid & FAIVR, op-cit.

(3) Cf., HARBI, op-cit., p. 261 & ABBAS (F.), "Autopsie d'une guerre- l'aurore", Ed. Garnier, Paris 1980, p. 281.

(4) ملاح، المصدر السابق، ص. 18.

(5) مراردة، المصدر السابق، ص. 212.

وقبيل الاستفتاء على تقرير المصير، تحركت وحدات جيش التحرير من مواقعها في الجبال، والوهاد، ودخلت المدن القريبة، حيث تشكلت لجان مراقبة سهرت على استتباب الأمن. كما سلّم الجيش الفرنسي إدارة البلديات للجان الشعبية، تحت إشراف جيش التحرير الوطني.(1)

وتم تعيين رؤساء للبلديات، والدوائر من بين إطارات جيش التحرير، والمناضلين، والمسبلين، والمواطنين ذوي السيرة الحسنة، لتعويض الفراغ الذي تركه الرحيل الجماعي للإطارات الفرنسية في المصالح الإدارية.(2)

كما نصّب قادته على مستوى قيادات الولاية، والمنطقة، والناحية، والقسمة، وتولوا مهاما في ميادين التنظيم، والتسيير، والتنسيق.(3)

وعشية الإعلان عن الاستقلال في الثالث من تموز ـ جويلية 1962، غادرت وحدات جيش التحرير بأمر من قيادة الأركان العامة، الأراضي التونسية، وتمركزت بشكل مؤقت، في المراكز الحدودية التي غادرها جيش الاحتلال الفرنسي. فتقدمت قيادة لجنة منطقة العمليات الجنوبية، بزعامة صالح السوفي(*)، في اتجاه تبسة، والولاية الأولى.(4)

---

(1) ملاح، المصدر السابق، ص. 11.

(2) المصدر نفسه، ص. 12.

(3) الواعي (محمود)، "مهام جبهة وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 آذار ــ مارس إلى 26 أيلول ــ سبتمبر 1962"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان والمرحلة الإنتقالية، باتنة، في 28 تشرين الأول ــ أكتوبر 1992، ص. 93.

(*) اسمه الحقيقي بنديدي صالح، ينحدر من بلدية سدراته، التابعة لولاية سوق أهراس الحالية.

(4) المرجع نفسه، ص. 100-101.

كما توجّه العقيد هواري بومدين نحو مقر قيادة الولاية الأولى، وأجرى اتصالات مع قائدها الطاهر زبيري، وتشاورا في الوضع السياسي الذي كان غامضا آنذاك.[1]

ويمكن القول، أن التنظيم الإداري والعسكري المحكم، الذي أوجدته قيادة الثورة في الجزائر عموما، كان بمثابة المحور المركزي الذي دارت حوله الثورة، لأنه صار يمثل الجيش المتقدم للنظام العسكري، الذي كان يخطط للعمليات العسكرية انطلاقا مما يستوحيه من التنظيم السياسي، والإداري، بفضل انتشار اللجان الشعبية عبر كامل المنطقة فضاء بحثنا، وارتفاع الوعي في أوساط سكانها.

حيث تكاثفت نشاطاتهم، وتزايد إقبالهم على التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني، وزاد حماسهم في تحدي السلطات الاستعمارية مثلما حدث خلال تنفيذهم.

وأدى استقطاب شريحة العمال، وتنظمها تنظيما يتماشى والخط الثوري المتبع، إلى أن تكون هذه الشريحة الاجتماعية، المحيط الحيوي الذي تتحرك فيه وحدات جيش التحرير، وتشكيلات الفدائيين وخلايا المناضلين، كما كانت بمثابة المعين الوحيد الذي تستمد منه قوتها، ومنعتها في كل الظروف.

ثالثا ـ التنظيم الاجتماعي:

لقد توجب علي التوقف طويلا، وعميقا، عند الخلفيات التنظيمية للجماهير الجزائرية في شتى المجالات، أثناء الثورة الجزائرية بخاصة، لكي أدرك سر نجاح ثورة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، التي كانت لا تمتلك من العُدد، والعَدد إلا ما قد كان يعادل واحداً في المئة، بالقياس إلى ما كانت تمتلكه قوات جيش الاحتلال الفرنسي. وكيف استطاعت هذه القوّة العسكرية البسيطة، التي بدأت ببنادق صيد،

[1] ZERGUINI, op-cit., pp. 191-192.

ومسدسات، ورشاشات خفيفة، أن تتغلب على قوة أوروبية عاتية تنتمي إلى الحلف الأطلسي، بكل ما كان لديها من القض والقضيض ؟

أهي مجرد شجاعة المجاهدين والفدائيين، وتضافر جهود الوطنيين، وعزم الشعب الجزائري على تكسير القيود، وإصراره على فك الأغلال بقيامه قومة رجلٍ واحد وراء المجاهدين، مهما تكن فداحة التضحيات ؟ أم يجب أن نلتمس لذلك عللاً أخرى، تضاف إلى هذه لكي نتحدث عن شبكة معقدة من عوامل القوّة، والشموخ في الثورة الجزائرية ؟

وأياً ما يكن الشأن، فإن التنظيم الشامل لا ريب في أنه أسهم إسهاماً حاسماً في تعجيل النصر، وتكثيف التضحيات، وحمل المناضلين على التسابق إلى خوض المعارك حملاً، وازدجاهم إلى التنافس في الاستشهاد تنافساً.

قد لا يكفي البحث في ظروف اندلاع الثورة، وتنظيم صفوف الشعب الجزائري في الأرياف، والمدن بالمنطقة فضاء بحثنا، أن نقتصر على الجوانب العسكرية، والنضالية دون سواها، بل يجب تناول التنظيم الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وذلك بفعل: « عمق الصلات التي ربطت الظاهرة الاستعمارية بالاقتصاد، والاجتماع، ولوزن هذا الأخير وفعاليته في ميدان توسع الاحتلال وانتشاره، واستقرار النظام المنتمي إليه.[1]»

لقد تطور المجتمع الجزائري، خلال العهد الاستعماري، بشكل معاكس للسلطة، وفي خط مواز لها. ذلك أن النظام السياسي، الذي كان قائما، كان معاديا له، ومعرقلا لكل مظهر من مظاهر تطوره؛ وعندما اندلعت الثورة، كان وضعه الاجتماعي العام، قابلا للتغيير، لأن غالبية أفراده، اعتبرت ما حدث ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، بمثابة القوّة الوطنية، الموازية للاستعمار.

[1] المالكي، المرجع السابق، ص. 334.

استدعت الضرورة الثورية، والإستراتيجية السياسية، جعل حضور الثورة، ونفوذها السياسي، والتنظيمي، دائمين في أوساط جميع شرائح المجتمع الجزائري. وقد كانت أرضية الصومام واضحة في هذه المسألة حين ذكرت: « ... يعني أن نكون حاضرين في كل مكان. يجب معرفة مزج الحركة السرية بالحركة الشرعية؛ وتنظيم جميع فروع النشاط البشري في أشكال متعددة، وأحيانا معقدة.[1]»

فقد ترافق تنظيم صفوف الشعب الجزائري، على الصعيدين الاقتصادي، والاجتماعي، مع الكفاح العسكري والسياسي. وتجلى ذلك، في إحكام السيطرة في مرحلة أولى، على الريف وتحويله إلى معقل للثوار، من خلال تنظيم جماهيره الشعبية، وإحداث القطيعة بينها، وبين الإدارة الاستعمارية؛ وجعلها تصطف وراء الكفاح التحرري، بهيكلتها في مجالات المال، والقضاء، والتعليم، وتحقيق التكافل الاجتماعي بين السكان، عبر نشر روح التعاون، والتعاطف، والأخوة، إضافة إلى تقديم المساعدات لأسر الشهداء، والمجاهدين والأسرى.

فقناعة القيادة بدور الشعب، في تحقيق أهداف الثورة، كانت كبيرة؛ لاعتقادها الجازم، أن الثورة ستوحد الشعب، فلا شيء أفضل من المحن، والآلام، والشدائد في توحيد صفوف الأمة. بالإضافة إلى أن الثوار لا يمكنهم التحرك إلا في وسط الشعب: « فلو لم يكن الشعب هو نصير الثورة الأول لما أمكنها أن تعيش ... لأن الثورة كما شبهها "مو تسي تونغ" كالسمكة، والشعب هو ماؤها الذي تسبح فيه. فإذا لم يكن الشعب مؤيدا لها فذلك هو خطرها، وبذرة موتها.[2]»

كما أن التلاحم بين الثورة والشعب، من شأنه تحقيق، الأهداف المرجوة، خاصة في مجال الإخلال، إلى أقصى حد ممكن، بالحالة في الميدان الاقتصادي،

([1]) CHIKH, op-cit., p. 242.

([2]) المجاهد، العدد 11، المرجع السابق، ص. 6.

والاجتماعي الاستعماري، وجعل الإدارة العادية للبلاد متعذرة عليه، بحيث يستحيل عليه مواصلة الحرب.

لقد سمح التنظيم الاجتماعي، الذي وضعته قيادة الثورة في منطقة المناجم، بتجنيد فئة العمال، وراء الكفاح التحرري، وتشكل القاعدة الأساسية الجوهرية للمقاومة.(1)

حيث سهرت على تجسيد الوحدة الوطنية بين صفوفهم، ومحاربة الفرقة والتشرذم، والنزعة القبلية والعروشية، التي غرستها في أوساطهم الاستعمار، وظل يغذيها باستمرار. مما سمح لجيش التحرير الوطني، من تدعيم صفوفه، وتوسيع نشاطه العسكري إلى كافة أنحاء المنطقة؛ وهكذا تلت ثورة المناضلين، ثورة الشعب بأكمله.

فعمال المناجم الجزائريين، لما اختاروا الانخراط في الحرب الثورية ضد النظام الاستعماري، ومؤسساته الإمبريالية، لم يكن ذلك بدافع تذمرهم منه فقط، بل أيضا لشعورهم باليأس، ولاستعدادهم الحازم لإنهاء الظلم ولاستغلال.

كما سمح أيضا، بتخصيص المنح الشهرية للعائلات المحتاجة، وتقديم العلاج والأدوية للسكان في الأرياف، واستقطاب مختلف فئات المجتمع من خلال هيكلتها في اللجان الشعبية، التي تميز دورها بالدقة، والفعالية في معالجة قضايا المواطنين المختلفة. وبالتالي إبعادهم نهائيا عن الإدارة الاستعمارية، وتعبئتهم كي يؤدون دورهم في الكفاح المسلح.

ولا أدل على ظاهرة تآزر وتلاحم المواطنين، بغض النظر عن اختلاف مشاربهم، وانتماءاتهم(*)، مما كان يلقاه المجاهدون الوافدون على المنطقة مجال

(1) "La Révolution Algérienne. Ses principes", in Résistance algérienne, édition C, n°12, du 22 juillet 1957, pp. 6-7, cité par HARBI, op-cit., p. 652.

دراستنا، من مختلف ربوع الوطن، أثناء تنقلهم عبر الحدود الشرقية، سواء للعبور إلى تونس، أو للدخول منها، من مساعدة ودعم وحماية كان يوفرها لهم مناضلو المنطقة. حيث كانوا يؤمّنون لهم الطريق ذهابا وإيابا، ويوفرون لهم الزاد والمأوى، إلى أن يخرجوا من حدود منطقتهم.

فقد ذكر تقرير سري صادر في 16 من كانون الثاني ـ جانفي 1956، عن قيادة الأركان الفرنسية المختلطة بالحكومة العامة، كيفية التنظيم السياسي والإداري للثورة في الولاية الأولى، أن: « عملية هيكلة سكان المشتات كانت تتم بواسطة أبنائها الخاضعين لإشراف إطارات من الأوراس. حيث يسهرون على تأسيس منظمة خاصة بالقرية، ويحجزون الأسلحة ثم يعيدون توزيعها، ويعينون الحراس ويسمون المسؤولين. وبذلك تصير القرية ملجأ للمتمردين، يجتمعون فيه ويتزودون منه بما يحتاجونه، ويخبئون فيه الجرحى والسلاح والمؤن... وتقدم فيه أحيانا حصصا للتوعية، وتحصل منه الضرائب.[1]»

فخلال السنتين الأوليتين من عمر الثورة، حدث تلاحم في المعارك، بين الثوار والشعب، لم يسبق أن حدث.[2]

وقد تُرجم ذلك في أرض الواقع، من خلال التفاعل الجماعي، بفضل خلق الهياكل السياسية المساعدة على التطور العسكري. فقد تم تعيين مسؤولين بالدواوير،

(*) ذكرت مجلة "المجاهد" أن سجناء معتقل آفلو في جنوب وهران، رغم حريتهم المكبلة، وظروفهم المزرية، إلا أنهم تمكنوا من جمع مبلغ 320. ألف فرنك، وأرسلوه لقيادة الثورة، كتعبير منهم على تضامنهم مع الكفاح التحرري. أنظر، المجاهد، عدد 2، المصدر السابق، ص. 37.

(1) أنظر نص الوثيقة في بوحارة، المصدر السابق، ص. 370.

(2) ALLEG, op-cit., p. 137.

وجعل لكل دشرة مجلس، مشكل من ثلاثة مسؤولين، عن العدالة، المالية، ونشاطات أخرى.(1)

وشرع، منذ شهر آذار ـ مارس 1955، في تكوين خلايا ثورية، ولجان شعبية، في الجهة الجنوبية من المنطقة فضاء بحثنا، بهدف نشر الوعي الثوري في الأوساط الشعبية، وتعيين مسؤولين من المناضلين لجمع التبرعات المتنوعة، والإعانات، والاشتراكات الإلزامية المختلفة.(2)

غير أنني وجدت، من خلال البحث عن تكوين تلك المجالس في منطقة المناجم، أنها كانت قليلة الانتشار، وذلك لعلّه بسبب، تركيز جيش الاحتلال الفرنسي مراقبته عليها، وإقامته المناطق المحرمة فيها، وتحويل الساكنة إلى المحتشدات، وإنشاء الحاجز الحدودي المكهرب.(*)

فقد ذكر لي أحد مناضلي ثورة التحرير، أن قادة الثورة أنشؤوا في منطقة الكويف، لجنة شعبية منتخبة، وأسندوا مسؤوليتها لمناضلين وطنيين من عمال المناجم، وكلفوهم بالمسؤولية المحلية على تسيير شؤون المجموعة، ومنحوهم جميع اختصاصات، وصلاحيات المجلس البلدي.

---

(1) أنظر نص التقرير الذي عرضه قائد الولاية الأولى، في اجتماع لجنة العشرة، المنعقد في الفترة من 11 آب ــ أوت إلى 16 كانون الأول ــ ديسمبر 1959، في: حباسي، المرجع السابق، ص. 299.

(2) زروال، المرجع السابق، ص. 63-64.

(*) يرى حربي أن: « السلطة " الشعبية " للمقاومة الداخلية لم تكن كما صورته لنا المخططات البيانية (للثورة)، في شكل هيئات هرمية توجد في مختلف المستويات في قبضة لجان مدعّمة من طرف السكان ومرتبطة بهم. فسلوك جيش التحرير طوال فترة الحرب، كان في الواقع يشتمل على دمج المجتمع في أجهزته، وهو ما كان يوصي به قادته. وقد وسع أسلوب العمل هذا في قواعده، ولكن فقط بالقدر الذي كان يبدو فيه كوسيلة دفاع شعب ضد القمع الأجنبي. فالتناقضات الداخلية للمجتمع ظلت على حالها لم تتغير، ومن هنا كانت هشاشة الرباط السياسي بين جيش التحرير، والسكان الذين كان يراقبهم. » أنظر:

HARBI, "Une vie …", op-cit., p. 365.

فكانوا يشرفون على إحصاء سكان الدوار، وجمع الضرائب، والسهر على الأمن الجماعي، والفردي، بالإضافة إلى الإشراف على القضاء والأمن، والمساهمة في المعركة الوطنية، بواسطة جمع الاشتراكات، واستغلال المعلومات، واستقبال عناصر جيش التحرير، وتموينهم عند الضرورة.(1)

وقد وصف الأستاذ، "توماس هودكين"، طبيعة التنظيم الاجتماعي، الذي ساد في المنطقة فضاء بحثنا، خاصة وأنه عاش فترة زمنية مع ثوار الكتيبة الثانية، في القاعدة الشرقية، بالقول: « ... يعد جيش التحرير الوطني الآن قوّة منظمة، وفعالة، مع قيادة، وإستراتيجية موحّدة. ثانيا، ما حدث في الجزائر خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وفقا للنمط التقليدي للحروب الثورية، لا يعد فقط بمثابة جيش جديد، ولكن مبادئ أولية لشكل جديد لدولة، مع سلطاتها المحلية السرية، ومحاكمها القضائية، ومدارسها، ومصالحها الطبية، واتصالاتها، وضرائبها.(2) »

لقد أطلقت مصلحة، قيادة الأركان المختلطة، التابعة للإدارة الاستعمارية، اسم: "المنظمة السياسية والإدارية"، على تلك اللجان الشعبية التابعة لجبهة التحرير الوطني، وحدّدت أهدافها في: «السيطرة على السكان؛ تحقيق سند مالي ولوجستي؛ تنظيم التجنيد، والتنقلات التكتيكية أو الإستراتيجية، مثل ضمان محطات المأوى؛ ضمان حماية السكان من تسلل محتمل لعناصر الاستعلامات الفرنسية، وزرع الجواسيس.(3)»

وهي نفس الأهداف تقريبا، التي أشارت إليها فيما بعد أرضية الصومام. إذ عرّفت "الإدارة الثورية"، التي كانت تريدها أن تحل محل الإدارة الاستعمارية، بأنها عبارة عن هيئات سريّة، ومرافق تشتغل بالتموين، وجباية الضرائب،

(1) شهادة السيد يوسف بلغيث، المصدر السابق.

(2) El-Moudjahid, n° 10, septembre 1957, p. 131.

(3) أنظر نص الوثيقة في بوحارة، المصدر السابق، ص. 371.

والقضاء، وتجنيد الثوار، والأمن والاستعلامات. وأكّدت على ضرورة مضاعفة الجهد من أجل إعادة تنظيم مختلف فئات الشعب الجزائري المسلم في الأرياف وفي المدن، وإعدادها عن طريق التوعية، والترشيد للخروج من دائرة التخلف، والجهل التي وضعها فيها الاستعمار الفرنسي، والتخلص من الذهنيات المتحجرة التي ألصقها بها.(1)

وقد أوكلت هذه المهمة الصعبة، إلى *"الخلايا التنظيمية للدواوير"*، ممثلة في *"المجالس الشعبية المنتخبة"*، التي دعت إلى التعجيل في تأسيسها في القرى والمداشر، لتحل محل الإدارة الاستعمارية، وتتكفل بالإشراف على تسيير شؤون المواطنين الجزائريين في جوانب الحالة المدنية، المالية، الاقتصادية والشرطة.(2)

فالتنظيم الاجتماعي، كان يتجسد في إنشاء اللجان الشعبية، التي تعتبر من القوى الخفية، التي دعمت الثورة، وساعدت على استمرارها، وأوصلتها إلى شاطئ النجاة، بفضل ما تتمتع به من خصائص. ولولاها ما نجحت الثورة، ولا بلغت أوجها في الانتصار على عدوها في ظرف زمني قصير، مقارنة مع غيرها من الثورات.

ولعل هذا ما حدا بجيش الاحتلال الفرنسي إلى ملاحقة المسؤولين عن التنظيم الاجتماعي في الأرياف، واعتقالهم وقتلهم. فقد اعترف مسؤول *"القسم الإداري المختص"*، بمنطقة المريج، بسيطرة قيادة الثورة على السكان بشكل كامل، وإشرافهم على إدارة شؤونهم. وذكر أن في شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1956، اضطر إلى الاستعانة بمصلحة الاستعلامات التابعة لقسمه، في القضاء على « شبكة المسؤولين الثوريين على المشتات، وهدم تنظيمهم.» غير أنه اعترف بأنه بعد سنة

---

(1) Dossiers documentaires 24, op-cit., p. 13.

(2) المنظمة الوطنية للمجاهدين، أشغال المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، الجزائر 1981، ج. 1، ص. 185.

كاملة من الجهد، لم يظفر سوى بقبول خمسة أشخاص من أبناء الأسر، التي تم حشدها في قرية المريج الحديثة، للاجتماع معه في المفوضية الخاصة.[1]

وأضاف أن أحد المسؤولين المدنيين التابعين لجبهة التحرير في المنطقة، لما اعتُقل، وأُجبر على الانضمام إلى المفوضية الخاصة، ومن ثمة تولي رئاسة بلدية المريج، صب الثوار جم غضبهم على *"القسم الإداري المختص"*. حيث أخبر في مراسلة عسكرية مؤرخة في شهر أيلول-تشرين الأول، سبتمبر-أكتوبر 1957، عن اختطاف الثوار لحرس بلدي من المريج، ومسؤول أشغال.[2]

أدى التنظيم الثوري المحكم لسكان منطقة المناجم الشرقية، وهيكلتهم في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية، وعزلهم عن الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وباعتراف من هذه الأخيرة[*]، إلى دخول السلطات العسكرية الفرنسية في تنافس مع إدارة الثورة الجزائرية، من أجل إعادة إحكام سيطرتها على السكان المسلمين الجزائريين، وفرض الأمن كما ادّعت، أو بعبارة أخرى، إخماد نار الثورة التحريرية، وعزل السكان المسلمين عنها، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

---

(1) BENFERHAT, op-cit., p. 147.
(2) 7 S.A.S 4, cité par BENFERHAT, idem.
(*) ذكر التقرير السياسي الشهري، لمكتب مصلحة "اتصالات الشمال إفريقي"، في كانون الأول ـــ ديسمبر 1956، أن خلال هذا الشهر: « سياسيا جبهة التحرير الوطني، تعمل في العمق بالاستفادة من إدارة شؤونها. وكان الهدف من نسيجها الذي حاكته وفقا للنظام الماركسي القائم على التسلسل الموازي، هو ضمان المراقبة التامة للبلاد وإفشال إصلاحاتنا... واستغلت عجزنا عن إيقاف الإرهاب، لإظهار انتصارها، كمخرج وحيد.»، ورد في "فافر"، المصدر السابق، ص. 371-372.

واعتمدت في تحقيق تلك الأهداف، على تأسيس *"الأقسام الإدارية المختصة"*، ونشرها في كامل مناحي المنطقة. حيث أسست في مقاطعة العوينات، التي تغطي جزءا كبيرا من المنطقة فضاء بحثنا، ثمانية منها.(1) نذكر منها: قسم المريج، قسم عين الزرقاء، قسم الدير، قسم الكويف، قسم مرسط، قسم حي البياضة بالونزة.

وعندما عينت أرضية الصومام في تنظيمها للثورة، المحافظ السياسي كمشرف على المجالس الشعبية المنتخبة، وحصرت مهمته الأساس في تأطير سكان الأرياف والحواضر، وخولت له إبداء رأيه في جميع المخططات العسكرية لجيش التحرير الوطني،(2) اضطلع في منطقة بحثنا، بمهام رفع معنويات الشعب، والرد على الدعاية الفرنسية المغرضة في أوساط الشعب، وإعداد المناشير، ومراسلة بعض المستوطنين لتحذيرهم أو توعيتهم.(3)

فقد ذكر أحد ضباط جيش الاحتلال الفرنسي، ممن حاربوا في المنطقة، بأن قادة الثورة، عينوا فاعلين سياسيين، وعاملين على تحصيل الضرائب في العديد من الدواوير، ونقل الأوامر إلى السكان المعنيين، وتوفير المؤن، والاستعلامات، وتجنيد مقاتلين إضافيين؛ واعترف بأنهم تمكنوا من فرض سيطرتهم على قسم من منطقة الأوراس-النمامشا، من دون أن تشعر بهم السلطات الفرنسية، التي كانت تتوفر على إمكانيات قليلة جدا. ويضيف: « لقد ربحوا الجولة الأولى من المعركة، حتى قبل أن تندلع الثورة، وذلك بفضل التحام قسم من السكان بهم. (4)»

---

(1) أنظر:
BENFERHAT, op-cit., p. 135.

(2) للمزيد من المعلومات حول اختصاص المحافظ السياسي، أنظر:
El-Moudjahid, n° 11, du 1er novembre 1957, p. 146.

(3) حزب جبهة التحرير الوطني، حصيلة المعارك وعمليات الفداء من 1954 إلى 1958 للكتيبة الثامنة، ص. 6.

(4) FARALE, op-cit., p. 45.

كما اهتمت قيادة الثورة، بتأسيس مراكز تموين على امتداد الحزام الجغرافي، المحيط بالمراكز المنجمية، وكلّفت مناضلين مدنيين بتسييرها. فعلى سبيل المثال، كلّفت أحد المناضلين يدعى: بوصيدة عثمان، بالإشراف على إدارة مركز تموين داخل بلدية الونزة، وفي حي الحشانة، لأن الونزة كانت معزولة تماما عن باقي المناطق المجاورة لها، بفعل الحاجز المكهرب، والمنطقة المحرّمة.(1)

وبالإضافة إلى التموين، قامت تلك المراكز، بمهام توعية المواطنين سياسيا بشكل فعال، وتبليغ أوامر قيادة الثورة للمدنيين، وتجنيد المواطنين، وإرسالهم إلى معاقل الثورة، وتقديم يد العون للمجاهدين في حلهم وترحالهم، وفي تنفيذهم عمليات هجومية أو وضع كمائن لجيش الاحتلال.(2)

ورغم الضغوطات العسكرية الفرنسية، والسعي الحثيث لاجتثاث اللجان الشعبية من أوساط الجماهير الشعبية، من قبل السلطات الاستعمارية، إلا أن مسعاها خاب، وجهودها باءت بالفشل، ففي سنة 1959، ذكر قائد القطاع العسكري الفرنسي بقسنطينة، الجنرال "دولاك"، أنه: « يوجد تواطؤ كبير بين المتمردين والسكان. الهدوء السائد في هذه المنطقة نسبي.(3)»

وأشار تقرير "*المكتب الثاني*"، مؤرخ في الخامس عشر من آب ـ أوت 1961، إلى علاقة الشعب بجبهة التحرير الوطني بالقول: « تميل الجماهير إلى

(1) قسمة المجاهدين بالونزة، "شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير من 1954-1962 بمنطقة الونزة"، مطبوعة مرقونة، غرة تشرين الثاني ــ نوفمبر 1998. ص. 12.

(2) شهادة السيد بلقاسم زبيري، المصدر السابق.

(3) Rapport Corps d'Armée de Constantine, SHAT 1H2806-3, cité par HARBI, op-cit., p. 191.

جبهة التحرير بشكل غريزي. وصار شعار "الاستقلال" نداءا بسيطا للشعب. وصار يعني أيضا "السلم".[1]»

وبعد إعلان وقف إطلاق النار، تهيأت قيادة الثورة في الولاية الأولى، لسد الفراغ الذي كان متوقعا بعد رحيل السلطة الاستعمارية، والحلول محلها في: « تسيير الحالة الاجتماعية، والإدارية، والاقتصادية، لكيلا تتوقف التنمية وتتعطل المصالح في البلاد.[2]»

كما تكفّلت اللجان الشعبية، في المناطق الحدودية، باللاجئين الجزائريين الذين عادوا من تونس، حيث وضعتهم ابتداء من الفاتح أيار ـ ماي 1962، تحت إشراف لجان مراقبة الحالة المدنية، وأعدت لهم خياما في أماكن سكنية مؤقتة، منها منطقة حيدرة، والكويف، ووفرت لهم الماء، والغذاء، والدواء، والكساء، كما أقامت لهم مستشفيات خاصة بالبوادي والقرى.[3]

ويمكن القول، أن تنظيم الاجتماعي للطبقة الكادحة في المناجم، في جبهة عريضة موحدة لمواجهة العدو، أدى إلى إحداث طبقة جديدة في أوساط المجتمع الجزائري، هي طبقة العمال الثوريون، والتي تمكن بعض أفرادها بفضل أصالة رأيهم، وصفاء ذهنهم، ورجاحة عقلهم، وكفاءة نضالهم من كسب ثقة قيادة الثورة الوطنية، بتولي مناصب قيادية عليا في الثورة.

([1]) Cité par MEYNIER, op-cit., p. 465.

([2]) ملاح، المصدر السابق، ص. 18.

([3]) المصدر نفسه، ص. 15.

رابعا ـ التنظيم والاقتصادي:

لقد عكفت قيادة الثورة، إلى جانب الاهتمام بالتنظيم الاجتماعي للساكنة الجزائرية المسلمة في الأرياف، والمدن، على تنظيمها اقتصاديا، وذلك بعزلها عن الإدارة الاستعمارية، ومصالحها الاقتصادية، والسهر على إدارة شؤونها، الضريبية، والمالية، لتوفير قاعدة خلفية تضمن بها الوسائل المادية الضرورية، لمواصلة مشوارها، وعزل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، والتمهيد لبناء الدولة الجزائرية المنشودة.

وبما أن المال هو عصب أي ثورة في العالم، فقد اهتمت قيادة الثورة الجزائرية بهذا المجال الحسّاس، وسعت إلى تنظيمه وفقا لتطور الأحداث، خاصة وأنها بدأت بإمكانات مالية متواضعة، تكاد تكون معدومة. زد إلى ذلك، أن التنظيم وحده لا يكفي، ولا يكون ناجحاً إلا إذا توافر المال والسلاح.

في بداية الأمر، أنشأت نظاما ضريبيا وتحصيليا، لتمويل الثورة في الداخل، قائما على الاشتراكات(*)، وتشغيل خلايا لتوجيه الأموال نحو قيادات الولايات. وكانت تلك العملية، إحدى المهمات الرئيسة والأساسية لذلك النظام.

كما فرضت غرامات أكثر دقة على المداخيل، وأخرى جزافية على قطعان الماشية، أو المحاصيل الزراعية، بنسبة متناسبة مع حالها. كما أضيفت غرامات متنوعة على: « السيارات، المقاهي ... الشكاوى المرفوعة إلى محاكم الجبهة، العقود الموثقة، المبادلات التجارية، حركة نقل الأموال، وعلى المهاجرين

(*) كان الاشتراك عبارة عن ضريبة، واشتراك منظم في الوقت ذاته، يحسب بنسبة متناسبة مع الدخل. وكانت قيمته تختلف من ولاية ثورية إلى أخرى، بشكل كبير.

الجزائريين العائدين من فرنسا؛ كما فرضت أيضا غرامة تعويضية نسبة إلى الجباية الفرنسية.(1) »

وبحسب رأي المؤرخ "مينيي"، فإن هذه الاقتطاعات لم تكن تمثل مبالغ ضخمة في حد ذاتها، ولكنها كانت: « من ناحية، توفر المال للجبهة، ومن ناحية أخرى تسمح لها، باختبار، وقياس درجة تأثيرها على الناس في الجزائر، عبر التعبئة الجماعية.(2)»

وعرفت عملية جمع أموال التبرعات، والاشتراكات في بداية انطلاقة الثورة، سوء تنظيم، في منطقة الحدود الشرقية، حيث لم يُهتم بتنظيم المسألة بشكل فعّال: « في غالب الأوقات، يكون هناك عنصر أو اثنان مكلفان بجمع التبرعات في دائرة خاصة أو قطاع مهني ما، كقطاع المناجم، ولكن نادرا ما توجد تنظيمات لجمع التبرعات ... على رأسها إدارة محلية، وميدان للعمل محدد ومضبوط.(3)»

ولكن بعد أن رسّخت قواعدها التنظيمية، وتغلغلت في الأوساط الشعبية، وضعت نظاما خاصا بالإمداد والتموين، وسنّت قوانين ثورية خاصة بالاشتراكات، والتبرعات، والزكوات، والهبات، يصرفها لها أصحابها لتنفق منها على شؤونها الخاصة.(4)

وقد أوكلت أرضية الصومام، مهمة تنظيم الإدارة الموازية أو البديلة، في مجال تحصيل الضرائب، للمحافظ السياسي. فكان يتولى فرض الإعانات، وجمع أموال الاشتراكات، والهبات، والضرائب، والغرامات من المواطنين، في نطاق

---

(1) DEROZIER (Coline), "Le Financement du F. L. N. pendant la guerre d'Algérie (1954-1962)", mémoire de maitrise, Nancy, 2000, p. 138.
(2) MEYNIER, op-cit., pp. 471-472.

(3) كافي، المصدر السابق، ص. 247.

(4) زروال، الحياة الروحية، المرجع السابق، ص. 92.

مجلس الشعب الذي يشرف عليه. ثم يوزعها أو يرسلها إلى السلطة العليا. وكان يستعين في ذلك الأمر بالمسبلين، وكبراء الدوار.(1)

ومن ضمن الطرق التي اتبعت في جمع المال، في منطقة تبسة، تكليف قادة المجموعات الثورية بالاتصال بالمواطنين، أثناء تنقلاتها، وجمع المساعدات، والتبرعات المالية منهم. ثم رفع تقرير عما تم جمعه إلى القيادة الثورية.(2)

وكانت الفرق المكلّفة بجمع المال، تسجل المبلغ، وتسلّم للمتبرعين وصولات بالقيمة المتبرع بها.(3)

وفي المنطقة مجال بحثنا، تولت القيادة المحلية الثورة، تعيين مسؤولين من عمال المنجم عن جمع الاشتراكات، والتبرعات من زملائهم الجزائريين. ففي منطقة بوخضرة تم تعيين رئيسا مسؤولا هو: عمر مشروم من دوار أولاد زايد، بضواحي بلدية المريج. وكان يعمل تحت إمرته كل من: عبد الله نحال، الطاهر بن عثمان ومساعده نحال إبراهيم؛ رمضان بن محمد مكاحلية؛ بوعافية بن أحمد مكاحلية.

وكان يتم جمع التبرعات والاشتراكات من طرف المسؤولين من سكان المشتات مثل مشتة القنابنية، مشتة الويتين، مشتة أولاد خضرة. ثم تسلم بعد ذلك إلى الرئيس شهريا.(4) وأحيانا أخرى، كان قائد الفصيلة هو الذي من يفرض الإعانات على المواطنين.(5) وكان يضطلع بهذه المهام، في المنطقة الخامسة من الولاية الأولى، السيد بلقاسم زبيري.(*)

---

(1) المرجع نفسه، ص. 119.

(2) سعدي، المصدر السابق، ص. 24.

(3) أنظر نماذج عن تلك الوصولات في ملاحق البحث.

(4) شهادة مكتوبة أدلى بها إلي السيد نوار مكاحلية ، من بوخضرة، في يوم 5 نيسان ــ أبريل 2006.

(5) براكتية، المرجع السابق.

(*) شهادة السيد بلقاسم زبيري، المصدر السابق.

ويذكر المراسل اليوغسلافي "بيتشار زدرافكو"، أن جيش التحرير في منطقة المناجم الشرقية، كان به: « ضباط مسؤولون عن العلاقات مع النقابات. وكانوا يحدّدون التبرعات، ويتولون جمعها؛ وكانت التبرعات مؤسسة في أغلب الحالات، بشكل أن الأعضاء يساهمون في مساعدة الجزائريين، الذين لديهم أقارب في السجون، المعتقلات والمحتشدات، أو في الوحدات، أو استشهدوا في المعارك.(1)»

كان اشتراك عمال المناجم إجباريا، وكان يقدر بنحو 2500 فرنك شهريا. مع العلم أن متوسط الأجر الشهري للعمال، كان في حدود 15 ألف فرنك قديم، وكان يسدّد على قسطين في كل 15 يوم: 7000 فرنك القسط الأول، ثم 8000 فرنك القسط الثاني. وكان العامل يدفع اشتراكه مقابل وصل يسلم له.(**)

وبخصوص تنظيم عملية جمع اشتراكات عمال المناجم في منطقة الكويف، يذكر المسؤول الأول عن جمع الاشتراكات في تلك المنطقة، أن في بداية الأمر، صدرت الأوامر إلى المسؤولين باقتطاع مبلغ 5000 فرنك من كل عامل؛ وهو مبلغ كبير بالنسبة لمقاييس تلك الفترة؛ وبعد ذلك أجرت قيادة الثورة دراسة عن الحالة الاقتصادية للشغيلة، وحدّدت مبلغ اشتراك 1500 فرنك عن كل عامل، وفلاح.

وأضاف، أن في بداية الثورة (1955-1956)، كانوا يدفعون أموال الاشتراكات إلى أفراد جيش التحرير مباشرة. ثم تشكلت لجان سياسية، كلّفت بجمع المال، وتحصيله منهم، مقابل منحهم كناشات خاصة بالاشتراك، وأخرى للتبرعات العينية. وفيما يخص المبلغ الذي كان يجمعه من الاشتراكات، ذكر لي أنه جمع في بعض الأشهر، مبلغ 30 ألف فرنك، وفي أشهر أخرى، 20 ألف فرنك؛ وكان يعد

---

(1) ZDRAVKO, op-cit., p. 216.

(**) لقد سعيت جاهدا للحصول على نموذج من تلك الوُصُلات الخاصة بعمال المناجم، إلا أنني أبلغت من قبل بعض الشهود العيان أن العمال كانوا يتخلصون منها بحرقها، خوفا من بطش الاستعمار.

قائمة بأسماء المشتركين، ثم يقدم لكل واحد منهم وصلا عليه ختم جيش وجبهة التحرير.(1)

وأما مربو المواشي، وسكان الأرياف، فكانوا مكلفين بإطعام أفراد جيش التحرير، كلما نزلوا بهم. وبذلك قدمت الطبقة الكادحة العطاء بسخاء لثورتها، ولم يبخل عليها. حيث ذكر أحد ضباط جيش التحرير في شهادته، أن أثناء الثورة: « كان كل واحد منا منشغل بمشاكل منطقته. وكان أكبر انشغالا هو السعي في تحصيل أموال الاشتراك، التي كانت تتعفن في أكياس بأكملها في المخابئ الرطبة.(2)» وكانت الاشتراكات المحصلة في الجزائر، وبخاصة في فرنسا، هي المحطة الأولى للمداخيل المتأتية من الجزائريين أنفسهم.(3)

كما كانت تفرض غرامات متنوعة على العديد من الجنح، منها المتعلقة بالتدخين، الكحول، ارتياد مقاهي الأوربيين، لعب القمار، السرقة، وحتى على جنحة عدم أداء شعيرة الصوم. وكانت الإعانات، تقدر بنحو 100 فرنك قديم، وتدفع عن كل فرد من العائلة شهريا، مهما صغر أو كبر. هذا بالإضافة، إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الهبات، التي كانت تحصّل باسم: "الفطرة" من الأوربيين، واليهود. وفي إطار ضرب مصالح الاستعمار الاقتصاد، وُزّعت مناشير في بداية اندلاع الثورة، على المجاهدين في منطقة تبسة، صُوّر عليها عتاد حربي، ولفائف السجائر، وعبارة تدعوهم إلى التوقف عن التدخين، وتزويد الثورة بالنقود، التي تصرف على اقتناء السجائر، حتى يتم اقتناء مثل ذلك العتاد، للصمود في وجه الاستعمار.(4)

---

(1) شهادة السيد يوسف بلغيث، المصدر السابق.

(2) MAARFIA (M^{ed}.), "La Passion du «fellagha»", la pensée universelle, Paris 1981, p. 322.

(3) MEYNIER, op-cit., p. 472.

(4) زروال، المرجع السابق، ص. 62.

لقد تعدّدت مجالات إنفاق الأموال المحصّلة، وكانت تنفق في الغالب في الداخل، على مسائل ذات طابع اجتماعي، مثل تقديم المساعدة لعائلات المجاهدين، والنساء من دون دخل، وأرامل الشهداء، وهي تمثل قسما هاما من نفقات الولايات. وكانت هذه الأخيرة تمول نفسها بنفسها، من اقتطاعات الاشتراك الداخلي بنسبة 90 % من نفقاتها الخاصة. ولم تكن المساعدات التي تأتيها من الخارج تمثل إلا ما يعادل 10 % من ميزانيتها.(1)

في عهد قيادة شيحاني للمنطقة الأولى، كان يسمح للمناطق البعيدة عن مركز قيادة الثورة، باستعمال الأموال التي تجمعها، وفقا لحاجياتها. ثم ترسل الباقي إلى مركز القلعة مع وثائق الإثبات.(2) بلغ مجموع الأموال المحصّلة في شهر تموز ـ جويلية 1955، في المناطق الست بالولاية الأولى، حوالي 40 مليون فرنك قديم شهريا.(3)

شهدت الثورة صعوبات في تحصيل الاشتراكات من الشعب، خلال سنوات الإبادة: 1958-1962. بسبب سياسة "ديغول" ومخططات "شال"، ودور "*الأقسام الإدارية المختصة*" في مراقبة الشعب، وإقامة المحتشدات. فقد أشارت تقارير في صيف سنة 1960 إلى وجود معاناة في قلب الشمال القسنطيني في تحصيل الاشتراكات.(4)

ويذكر المؤرخ "مينيي"، أن في تلك الفترة: « صار الدخل المتأتي من الجزائر أقل بسبب ذبول المقاومة، وانحطاط النظام، وإفقار السكان المشتتين، والمحشورين

(1) MEYNIER, op-cit., p. 474.
(2) MADACI, op-cit., p. 108.
(3) Idem.
(4) MEYNIER, op-cit., pp. 462- 463.

في المحتشدات. في المقابل صارت التدفقات المالية القادمة من فيدرالية الجبهة بفرنسا والعالم الفسيح تزداد أهمية.[1]»

فقد أثر مخطط "شال"، على تمويل الولايات بصورة عامة. حيث أدى إلى توقف مصادرها، وإجبارها على العيش في تقشف تام. وتسبب لها في مصاعب مالية. فابتداء من سنة 1958، تراجع مردود الضريبة الوطنية داخل الجزائر، من دون أن يعوض الخارج هذا النقص بشكل حاسم.[2]

بينما ارتفعت نفقات ولايات الداخل، إلى حوالي 8,8 مليار فرنك. وفي سنة 1959، وصلت إلى 9,4 مليار فرنك. ثم بلغت، بحسب ما ذكره الرئيس بن يوسف بنخدة، حوالي 12 مليار بين سنتي 1961-1962، من أصل إجمالي الميزانية المقدّرة آنذاك، بحوالي 27 مليار فرنك قديم.[3]

وأشار قائد الولاية الأولى، العقيد الحاج لخضر عبيدي، في تقريه المرفوع إلى اجتماع لجنة العشرة بتونس، في عام 1959، إلى أن إمكانات الولاية الأولى المالية، بلغت في شهر آذار ـ مارس، نحو 179 مليون. صرف منها 99 مليون.[4]

وفي ذات السنة، عرفت المنطقة الخامسة من الولاية الأولى، وضعا مريحا في الجانب المالي: « وكانت المصاريف، لا تتعدى أربعة إلى خمسة مليون فرنك في السنة؛ ولذلك كان الفائض المالي يحوّل إلى صندوق الولاية؛ وكذلك في جانب التموين، والتزود بالأسلحة، لأن عدد الجنود كما ذكرنا كان قليلا.[5]»،

ويعود الفضل في ذلك، لإسهامات عمال المناجم، التي كانت تعج بها تلك المنطقة من الوطن. ولا أدل على ذلك، من الاستمرار في تحصيل اشتراكات

([1]) Ibid, p. 472.
([2]) Ibid, p. 474.
([3]) Ibid, p. 473.

([4]) حباسي، المرجع السابق، ص. 298.
([5]) مراردة، المصدر السابق، ص. 120.

الأموال، خلال شهر أيلول ـ سبتمبر 1960. فعلى إثر حدوث اشتباك بين قوات جيش الاحتلال الفرنسي، وقوّة من جيش التحرير في منطقة عين صالح القريبة من الونزة، تسلّل جنديين من المجاهدين إلى المدينة، واتصلوا ببعض السكان وجمعوا منهم أموال الاشتراكات.[1]

ويمكن القول، أن التنظيم الاقتصادي للجزائريين، أحدث في عهد الثورة التحريرية، عجزا كبيرا لسلطات الاحتلال، في تحصيل كل الضرائب من أفراد الشعب الجزائري. فقد ذكر بعض القادة الوطنيين للثورة[*]، في حوار صحفي، أن: « سلطة الاحتلال لم تحصل من الضرائب سوى 5 %. بينما كان 95 % منها، يذهب إلى صندوق جبهة التحرير، عبر لجان التحرير.[2]»

وهو ما يعد بحق، نجاحا آخر يضاف إلى سجل نجاحات قادة الثورة، في إدارة المعركة ضد الاحتلال الفرنسي.

خامسا ـ التنظيم الاجتماعي:

وبما أن العدل، كان من المطالب الأساسية، التي سعى الفرد الجزائري إلى تحقيقها خلال العهد الاستعماري البائد، فقد كان من الضروري أن تولي قيادة الثورة أهمية إلى هذا القطاع الحساس، ورأت في تحقيقه ضمانا لنجاح الثورة.

ففي السنوات الأولى لانطلاق الثورة، أدرجت هذه المسألة ضمن الأولويات التي تحظى لديها بالعناية الكبرى، واتبعت الصرامة في الالتزام بأوامرها وخاصة فيما يتعلق بإلزام الشعب، بقطع كل صلاته بالإدارات الاستعمارية، بما فيه القضاء

([1]) شهادة السيد بلقاسم زبيري، المصدر السابق.

([*]) أولئك القادة هم: الأمين دباغين، أحمد توفيق المدني، أحمد فرانسيس.

([2]) ZDRAVKO, op-cit., p. 189.

الفرنسي[*]. وكان عليها أن تجد له بديلا، عن المحاكم الفرنسية. فاكتفت في بادئ الأمر بتقديم توجيهات عامة لجنود جيش التحرير الوطني، ونداءات للمواطنين.

ولكنها اضطرت بسبب طبيعة الحرب الثورية، إلى استكمال تنظيم القوات المسلحة بوضع أسس للانضباط، وقواعد للنظام، والقضاء العسكريين، استوحته مباشرة من الظروف الخاصة للصراع. فقد أقيمت محكمة عسكرية دائمة، بمركز كل الولاية، ومنطقة، وناحية.[1]

وأسندت للمسؤولين العسكريين، معالجة النزاعات بين المواطنين. فكانوا يعرضون المسائل على الأئمة المحليين، ويحصلون منهم على الحكم الشرعي بخصوصها. ثم كلفوا الأئمة أنفسهم بالنظر في المسائل الخلافية بين الناس والسهر على تحقيق الصلح بينهم. كما كانوا يشرفون على مصلحة الأحوال الشخصية. ولكن مع اتساع عمليات الثورة، وتنوع النشاطات « ... كان لا بد من إحداث نوع من التخصص. فأسندت مهمة القضاء إلى المسؤول المكلف مباشرة بالشؤون السياسية.[2]»

وذلك لأن المحافظ السياسي، كان المسؤول الوحيد في الثورة، الذي يحق له إقامة اتصالات مباشرة، ودائمة مع أفراد الشعب، والاضطلاع بمهمة نشر الوعي، والتربية بينهم. وهما جانبان يرتبطان مباشرة بالتصرفات اليومية للأفراد، والتقليل

([*]) يذكر الأستاذ محمد العربي الزبيري، أن سجلات كتابات الضبط لدى مختلف محاكم الصلح تؤكد أن أفراد الشعب: « استجابوا استجابة مطلقة لأوامر جبهة التحرير الوطني، المتعلقة بمقاطعة القضاء الفرنسي ونشر قضاياهم أمام لجان العدل.» أنظر كتابه: "تاريخ الجزائر المعاصر، 1942–1992"، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر بلا تا ، ص. 164.

([1]) طلاس (مصطفى) والعسلي (بسام)، "الثورة الجزائرية"، ط. 4، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، 2003 دمشق، ص. 211.

([2]) الشيخ (محمد الصالح)، "القضاء إبان الثورة التحريرية"، المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية "الأوراس"، التقرير الجهوي للولاية الأولى، الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 آب ـــ أوت 1956 إلى 31 كانون الأول ـــ ديسمبر 1958، ص. 161.

من الخصومات بينهم. ونظرا لأهمية دور قاضي الثورة في أوساط الساكنة، اهتمت قيادة الجيش الفرنسي، بـ: « ... ملاحقة القاضي أينما كان. وقد تنصرف عن ملاحقة، ومطاردة كتيبة كاملة من جيش التحرير الوطني، لتتفرغ لكل من المحافظ السياسي، والمعلم، والقاضي.[1] »

استمر المحافظ السياسي في أداء دوره بكل مسؤولية، إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام. حيث أحدثت أرضية المؤتمر جهاز القضاء، وكلفت اللجنة الشعبية صراحة، بالحالة المدنية، وحل المنازعات القضائية بين الأفراد؛ وتقرر أن يكون ذلك طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، حتى يوضع حد للنظم القضائية الاستعمارية.

كما استبدلت: « لجان الصلح بلجان العدل، التي أصبح من صلاحياتها النظر في كل المنازعات الشخصية، والمدنية، والجزائية، المنشورة بين الأطراف الجزائرية أمام العدالة الاستعمارية، التي لم تخف اندهاشها الكبير أمام الإحجام المفاجئ للمتخاصمين.[2]»

وبالرغم من تأكيد أرضية الصومام على إقامة جهاز قضائي منفصلا عن مهام المحافظ السياسي، إلا أن مبدأ الفصل بين مهام المسؤولين لم يكن مطلقا. فقد: « يضطر المسؤول السياسي إلى القيام بأعمال المسؤول العسكري أو القاضي، وذلك راجع للظروف التي تتحكم في العمل.[3]»

---

(1) المرجع نفسه، ص. 164.

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 127.

(3) الشيخ، المرجع السابق، ص. 163-164.

وفي المنطقة فضاء بحثنا، أوكلت مهمة القضاء في بعض جهاتها، إلى مجالس محلية خاصة عرفت باسم "اللجان الخماسية"، لأنها كانت تتركب من أربعة أعضاء ورئيس، وكانت تنظر في القضايا العدلية الإسلامية.(1)

وكان القضاة، يُختارون من أعلم أهل المنطقة بأمور الشريعة، وخاصة من خريجي معهد ابن باديس. وفي منطقة الكويف، عيّنت قيادة جيش التحرير في البداية، الحاج الصيفي بلغيث، قاضيا للثورة في المنطقة، وكلفته أيضا بجمع الاشتراكات والتبرعات المالية لشراء الأسلحة. وقد اختارته لتكوينه الزيتوني، ومكانته في قومه، ولأنه أخو شهيد.(*)

وأشارت بعض الدراسات التاريخية حول تلك المسألة، إلى أن نظام القضاء لم يتشكل بصفة رسمية في الولاية الأولى، إلا في سنة 1958. وكان منتظما في شكل هرمي. حيث نجد اللجنة العدلية على مستوى القسم في القاعدة تنظر في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، وفي بعض القضايا الجزائية خاصة المتعلقة بالأسرة، أو القضايا الخلافية، كالنزاعات حول الأراضي الزراعية. ثم المجلس القضائي، على مستوى الناحية أو المنطقة في القمة. إذ كانت ترفع إليه القضايا التي تستعص على اللجان العدلية. وكان النظام القضائي للثورة التحريرية، نظاما متنقلا ليس له مقر ثابت.(2)

ويتبين من فحوى تقرير اجتماع شعبة "القضاة والحبوس"، المنعقد بالولاية الأولى، بتاريخ 10 تشرين الأول ـ أكتوبر 1960، أن قضاة المنطقة الخامسة، لم

---

(1) المؤتمر الوطني للثورة الجزائرية، 20 آب ــ أوت 1956" ، المقاومة الجزائرية، العدد 2، 15 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1956، ص. 8.

(*) شهادة السيد يوسف بلغيث، المصدر السابق.

(2) صالحي (منى)، "تطور تنظيم القضاء المدني أثناء الثورة، الولاية الأولى نموذجا"، أعمال الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، يومي 16-17 آذار ــ مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص. 160.

يكونوا ينسقون أعمالهم مع بقية قضاة الولاية، حيث ذكر التقرير أن: « ممثلي شعبة المنطقة الرابعة، والخامسة لم يشاركوا في النقاش بسبب غياب ممثلين عن هاتين المنطقتين.[1]»

كما يستفاد من تقرير مكتب مجلس الثورة، الموجّه إلى قيادة الحكومة الجزائرية المؤقتة في تشرين الثاني ـ نوفمبر 1961، في عدم التزام الولايات الثورية في الداخل، بقرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في عام 1959، المتعلقة بالجانب القضائي. لذا دعا المكتب إلى ضرورة إقامة نظام عام للطاعة، وتأسيس قانون جنائي، ومحاكم ثورية على المستوى الوطني، وتعيين أعضائها من طرف الحكومة.[2]

وبعد وقف إطلاق النار، اهتمت قيادة الولاية الأولى، بملء الفراغ الفرنسي في الجانب القضائي، حيث عيّنت في مدينة تبسة، كل من الحبيب فارس، والعيد مطروح، وهما من معلمي مدارس جمعية العلماء المسلمين الحرّة، في منصب قضاة مساعدين لتسيير المحكمة القضائية بالمدينة.[3]

ونظرا لطبيعة العمل القضائي، والعمل الثوري، كان جهاز القضاء، خلال فترة الثورة، هو الذي يسعى إلى الناس، وليس العكس. حيث تميز أسلوب عمل القضاة بالتنقل بين القرى، والدواوير، والمداشر، وتوفره على إدارة خفيفة جدا تضمن سرية الأعمال، وسرعتها ونجاعتها.[4]

(1) HARBI, op-cit., p. 628.

(2) كافي، المصدر السابق، ص. 278.

(3) ملاح، المصدر السابق، ص. 18.

(4) الشيخ، المرجع السابق، ص. 166.

وبالنسبة لتطور **مصلحة الصحة**، الخاصة بجيش التحرير الوطني، فقد بدأت بسيطة جدا في المنطقة مجال دراستنا، بواسطة ممرض يحمل حقيبة أدوية، ثم فتح عيادات بسيطة جدا في معاقل الثوار في الجبال، لإجراء عمليات جراحية، سواء لإخراج الرصاص أو بقايا الشظايا من جسد الجنود. وفي آخر المطاف، تم إنشاء مشفات في المناطق، والجهات يعمل بها موظفون أكفاء: أطباء، أو طلبة الطب. وكانت الأدوية تشترى من صيدليات المدينة، بواسطة مساعدة الباعة الجزائريين العاملين في الصيدليات الفرنسية.(1) وقد بلغ عدد المراكز الصحية في المنطقة المناجم، ثلاثة مراكز، هي: مركز ظهْر ونزة(*)، مركز الكاف لعكس، مركز سطحة الدير.(2) وقد أوكلت للمحافظ السياسي مهمة جمع الأدوية، و تقديم العلاج لسكان الريف.(3) وفي شهر شباط ـ فيفري 1959، طالب قادة الولايات في محضر ضبط، ضمّنوه اقتراحات موجهة إلى الحكومة المؤقتة، بضرورة إرسال أطباء، وأدوات علاج، وأدوية إلى الداخل، لأن الوضع الصحي بحسبهم كان خطيرا للغاية.(4)

---

(1) MADACI, op-cit., p. 238.

(*) كان يوجد ثلاثة ممرضين من الونزة، في مستوصفات جيش التحرير بالحدود التونسية، هم: محمد الصالح قلمامي، صالح قرفي، الطاهر عجابي. أنظر: بودوح (السبتي)، "مذكرات المجاهد بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتها: 1955–1962"، مطابع عمار قرفي، باتنة بلا تا.، ص. 199–200.

(2) براهمي، المرجع السابق، ص. 118.

(3) TEGUIA, op-cit., p. 154.

(4) أنظر نص محضر ضبط الاجتماع، في كافي، المصدر السابق، ص. 383.

سادسا ـ التنظيم الثقافي:

وفي الميدان الثقافي، تم التركيز على العناصر الثقافية، التي تنسجم في مدلولها مع الأصالة والحداثة، مثل الشعب، الدولة، الديمقراطية، المبادئ الإسلامية. وهي كلها مفاهيم سعى الاستعمار طيلة وجوده على محوها من ثقافة الشعب الجزائري، وتشويهها في أذهان أبنائه.(1)

فقد ذكر المرحوم فرحات عباس، في تعليقه على الدافع الديني، في تحريك الثورة التحريرية، « يجب ألا ننسى أن الاستعمار الفرنسي كان يتذرع بانتمائنا الإسلامي، في إساءته معاملتنا، وفي تقسيمنا. وبصفتنا مسلمين، وضع النظام الاستعماري في أرجلنا العقال، مثل الأحصنة، حتى يسمح للأوربيين بامتطاء ظهورنا بكل سهولة. لقد حان وقت تكسير العقال باسم الإسلام، الذي أعيد إلى حاضرته وشرعيته، وباسم الحرية الواجب الاستحواذ عليها بتمامها.(2)»

وقال عالم الاجتماع الفرنسي "بورديو"، في سياق حديثه عن أثر الاستعمار على ثقافة الطبقة الكادحة الجزائرية، أن: « الاستعمار انتزع من الفلاح [الجزائري] أشياء أغلى من أرضه، لقد جرّده من مُلك لا يمكن إعادته له أو منحه إياه، ملك يتوجب عليه أن يعيد صياغته، إنها ثقافته.(3)»

فانصب الاهتمام على تجديد فكر الإنسان الجزائري، وتحديث المجتمع الأصيل المتفتح، بتعليم المناضلين الثوريين، ومحو الأمية في صفوفهم، وتلقين أبنائهم مبادئ اللغة العربية، والتاريخ العربي الإسلامي، لأن في ذلك « منطلقا

(1) سامعي (إسماعيل)، "البعد الثقافي لثورة التحرير من خلال مواثيق ونصوص الثورة"، مجلة دراسات أدبية وإنسانية: العدد 4، ص. 133.

(2) ABBAS, op-cit., p. 149.

(3) BOURDIEU (P.) & SAYAD (A.), "Le déracinement. La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie", Edition de Minuit, Paris 1964, p. 170.

لبلورة عناصر الشخصية الوطنية، وتكوين الإنسان الجزائري الجديد القادر على تحقيق النصر، واسترجاع السيادة الوطنية، وإقامة الدولة القوية المستقلة.[(1)]»

وبرز مفعول ذلك، كما شهد أحد قادة الثورة من أبناء المنطقة، في طغيان: « ... الجانب الروحي على بعض المجاهدين في بعض مراحل حياتهم الجهادية. حتى أن الواحد منهم، أصبح لا يفكر في حياته الخاصة بقدر ما يفكر في حياته العامة، إذ يَلُوح له أن حياته وقفٌ على سلامة أرواح إخوانه في الجهاد.[(2)]»

لقد تجسد التنظيم الثقافي للثورة الجزائرية في مجموع الأساليب العملية، التي واجه بها الشعب الجزائري، طرائق المحتل الفرنسي خلال فترة الثورة. ذلك أن: « ... الثقافة التي تلقنها الثورة تلك الطبقات، تنشئ في نفوسهم روح التضامن، وتكون فيهم الشعور بأداء الواجب الوطني لأن ذلك يقربهم من ساعة الخلاص...[(3)]» ولكن مع ذلك: « ... كان من الصعب على الثورة أن تنشر مبدأ الثقافة الجماعية الجديدة بين المناضلين. فكان هناك العنف المرافق أحيانا، والانقسام، والضحايا أحيانا أخرى.[(4)]»

كما حضي الجانب الإعلامي باهتمام مسؤولي الثورة، حيث تنبهوا إلى أهمية الإعلام في مواجهة الدعاية والحرب النفسية الفرنسية. فقد أصدرت قيادة الولاية الأولى بعض الجرائد، قبل ظهور مجلة "المجاهد"، لسان حال جبهة وجيش التحرير الوطني، نذكر منها: صحيفة "الوطني"، التي ترأسها القائد بشير شيحاني، وتولى

([1]) زبيري، المرجع السابق، ص. 19.

([2]) أنظر شهادة القائد الوردي قتال في، زروال، المرجع السابق، ص. 81.

([3]) زروال، المرجع نفسه، ص. 157.

([4]) سعد الله، المرجع السابق، ص. 10.

تحريرها وطباعتها، خمسة طلبة من معهد ابن باديس، تحت إشراف علي غزال، وكانت تطبع في عين القلعة بالقرب من شعار، في جنوب تبسة.[1]

ثم صحيفة "الجبل"، التي استخدمت لإبلاغ الشعب والجيش في المنطقة، عن جميع الأحداث المحلية التي لها أهمية في سير حرب التحرير، وكذا الأحداث العالمية الساخنة.[2] وبعدما انتشر صدى الثورة في الخارج، وبلغ مختلف أصقاع الدنيا، استغلت قيادة الثورة الوطنية في تونس، الصحفيين، والمراسلين السياسيين والحربيين، الأجانب الراغبين في معايشة حقيقة الثورة في معاقلها داخل الجزائر، مع المجاهدين، ونقل صورة حقيقية عن واقعها لقرائهم، لتوجه أغلبهم إلى معاقل الثورة في المنطقة الحدودية الشرقية.[*]

أيضا حضت السينما، بأهمية قصوى رغم ضعف الإمكانات، لما لها من دور في التعريف بحقيقة الثورة، وأهدافها، وفضح جرائم جيش الاحتلال الفرنسي المرتكبة في حق المواطنين العزل، وتبليغ صوتهم، المطالب بحق استعادة وطنهم المسلوب، والعيش فيه بحرية، وكرامة إلى المحافل الدولية.

وانطلاقا من سنة 1956، أصبح للكاميرا دور في المعركة التحريرية، يتمثل خاصة في إعلام وتربية وتسييس الجماهير للمساهمة في توطيد التضامن في الداخل، والتعريف بحقيقة الثورة على الصعيد الدولي. وفي عام 1957، قرّرت قيادة الثورة الوطنية إنشاء "مدرسة سينما الجبل"، في المنطقة الخامسة من الولاية الأولى، ووضعتها تحت إشراف كل من القائد محمود قنز، وجمال الدين شندرلي، و

([1]) زروال، المرجع السابق، ص. 55.

([2]) ZDRAVKO, op-cit., pp. 77-79.

([*]) نذكر منهم على سبيل المثال، "بيتشار زدرافكو"، مراسل جريدة بوربا اليوغسلافي، والصحفيين المصرين، سعد زغلول، ومحمد حسين شعبان.

"بيير كليمونت"، وأحمد راشدي. وقد ساهمت هذه المدرسة في إنجاز عدة أفلام وثائقية منها فيلما وثائقيا بعنوان: "الهجوم على مناجم الونزة".(1)

ويؤكد المجاهد، والمخرج السينمائي الجزائري عمار العسكري، هذا بالقول أن: « السينما الجزائرية نشأت من الناحية التاريخية، أثناء الثورة التحريرية، وبالضبط في الولاية التاريخية الأولى، في المنطقة الخامسة، التي كانت آنذاك تحت قيادة سي محمود قنز، بفضل بعض الجزائريين، والأصدقاء، الأجانب من فرنسيين، وألمان، ويوغسلافيين ...(2)»

(1) (ج. ل)، "الإعلام الثوري يعري أكاذيب فرنسا الاستعمارية"، الشروق اليومي، عدد 1230، 17-11-2004، ص. 3.

(2) أنظر شهادته في "الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد"، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول تشرين الثاني ــ نوفمبر 1954، مطبعة دار هومة، الجزائر 2005، ص. 448.

المبحث الثالث: موقف عمال المناجم من الثورة.

أدت الظروف الاقتصادية، والاجتماعية السيئة، التي عرفها عمال المناجم الجزائريين في شركات الامتياز الفرنسية، كشركة حديد الونزة، ومؤسسة فوسفات قسنطينة، إلى رفضهم الانضواء تحت لواء النقابات اليسارية الفرنسية، ذات التوجه الإصلاحي، والمتواطئة مع الإمبريالية الفرنسية، وتبني مطالب سوسيو مهنية أكثر راديكالية. فبرفضهم هيمنة النقابات الفرنسية، كانوا يرفضون في الحقيقة الهيمنة الفرنسية. إذ كانوا يعتبرون الاستقلال الكامل، هو الحل الوحيد الممكن، والمقبول لكثير من مشاكلهم.

ويمكن القول، أن عمال المناجم، الذين قادوا الثورة في المنطقة مجال بحثنا، كانوا من البروليتارية التي استغلها الاستعمار أبشع استغلال، وتسبب في تدهور أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ودفع بها إلى غياهب الجهل والفقر والجوع.

ولذا عندما قامت ثورة الفاتح من نوفمبر، وجدوا فيها فرصة الانتقام من عدوهم، واسترداد كرامتهم؛ ولم يترددوا لحظة واحدة، في تلبية نداء الواجب الوطني. فمنهم من ترك عمله، والتحق بمعاقل الثورة ملبيا داعية الجهاد، ومقدما أغلى ما يملك فداءا للوطن؛ ومنهم من بقي في عمله، يعيل أهله، وينفذ أوامر الثورة التي تصدر إليه، ولا يبخل في تقديم المساعدات المالية، والعينية.

فإذا كانت فئة الفلاحين، هي القاعدة الأساسية التي شاركت بكثافة في الثورة الجزائرية، بسبب كثرتهم العددية، وبدوافع حياتية تتعلق برغبتهم في التحرر كي يسترجعوا أراضيهم المغتصبة، فإن عمال المناجم، على الأقل في المنطقة الحدودية الشرقية، كانوا الفئة الأكثر مشاركة، لرغبتهم في التحرر من الاستغلال الإمبريالي الفاحش، واسترجاع كرامتهم ورفع الغبن عن أنفسهم.

وفي هذا الصدد، ذكر المؤرخ الجزائري محمد حربي، أن، « جبهة التحرير، وجيش التحرير، تشكلا في منطقة الحدود الشرقية أساسا من فلاحين، وعمال مناجم، وفئات مهمشة. وكانت جبهة التحرير، مجزأة إلى إقطاعيات مختلفة تتولى تنظيم نفسها بحسب المناطق، وبحسب الولاء الشخصي داخل المنطقة الواحدة.[1]»

كما أشار ميثاق طرابلس، الصادر في شهر حزيران ـ جوان 1962، إلى أنه: « يتبين من تحليل المحتوى الاجتماعي للكفاح التحرري، أن الفلاحين والعمال بصفة عامة، هم الذين شكلوا قاعدة الحركة النشطة، ومنحوها طابعها الشعبي في الأساس. فتجنيدهم المكثف جر خلفهم بقية الطبقات الاجتماعية للأمة.[2]»

وبحسب عالم الاجتماع الجزائري، الأستاذ جيلالي صاري، فإنه بالعودة إلى الماضي، يمكننا إدراك معنى هذا القول، الذي يؤكد عليه ميثاق طرابلس. فهو: « ... يعرض واقع عالم الريف، الذي استجاب لنداء الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر بشكل سريع، وجماعي. وفي الواقع يجب ربط ذلك الموقف المطلق، والثابت لسكان الريف مع تعلق الفلاحين بأرض الأجداد.[3]»

وبذلك ظهر في أوساطهم، أثناء فترة الكفاح التحرري الوطني، المناضلون، والفدائيون، والعسكريون؛ وكانت الفئة الأخيرة، هي الغالبة فيهم. ذلك أن:

« العسكريون أنظموا إلى الثورة في الفترة الممتدة ما بين [سنوات] 1954 و1957، من بوابة التطوع في جيش التحرير الوطني ... وقد تميزوا عن غيرهم، بإنجاز المهام التي أوكلت إليهم [بأحسن حال]، وأظهروا إمكانياتهم العملية في

(1) HARBI, op-cit., p. 210.

(2) أنظر نص وثيقة مؤتمر الصومام.

(3) SARI, op-cit., p. 13.

الميدان، كما أبرزوا عبقرياتهم العسكرية، وقدرتهم على التنظيم مع الانضباط، والصرامة في التسيير.(1)»

فقد لعبوا، كما أشرنا إليه في الفصل السابق، دورا أساسيا في التحضير للثورة وتفجيرها، حيث شكلوا رأس حرباء لها. وهذا بفضل نضجهم السياسي، ووعيهم الطبقي، ولأنهم كانوا يشكلون أيضا، شريحة اجتماعية مهمة في جزائر ما قبل الثورة التحريرية.

غير أنه يجب ألا يفهم من هذا، أن كل العمال التحقوا بمعاقل الثورة، أو تحولوا كلهم إلى فدائيين في المدن. فـ: « في بداية الحرب، لم يكن يوجد أي رابط عاطفي بين الشعب، وجيش التحرير الوطني، ولم يحدث التعاطف إلا في الأسابيع، والأشهر الموالية.(2)»

بل نجد في أرضية الصومام، التي حرّرت بعد مضي 21 شهرا على قيام الثورة، دعوة للطبقة العاملة إلى ضرورة تقديم مساهمة أكثر ديناميكية، والتأثير في التطور السريع للثورة، وفي قوّتها، وفوزها النهائي.(3)

توزع عمال المناجم بين مناصرين، ومناضلين في الثورة، ينشطون داخل المراكز المنجمية، ومجندين في صفوف جيشها، يكافحون من أجل تحرير وطنهم المغتصب. وكانت أغلب المهام المسندة إليهم، تشكل أعمالا انتحارية تم قبولها بتصميم، وأنجزت بقناعة تامة بقضية الثورة العادلة.

(1) شرقي (محمد)، "أبرز القيادات العسكرية والسياسية في الثورة الجزائرية (1954–1962)، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة"، أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة منتوري قسنطينة، 2005–2006، ص. 227.
(2) MADACI, op-cit, p. 53.
(3) Ministère de l'Information et de la Culture, "Textes fondamentaux du F. L. N., (1954-1962), dossiers documentaires 24", Alger, janvier 1976, p. 21.

فعلى سبيل المثال، ذكر لي مجاهد من بوخضرة، اشتغل بالمنجم قبل التحاقه بالثورة، أن العمال الذين التحقوا بصفوف الثورة، يمكن تصنيفهم إلى مجاهدين، ومسبلين.[1]

ولكن الجدير بالملاحظة هنا، أن النادر منهم من كان يشعر بأن انخراطه في المعركة من أجل الاستقلال، هي نتيجة حتمية للصراع الطبقي بين البروليتارية، والطبقة الرأسمالية. فالشعور الوطني عندهم، كان يتميز بثنائية الانتماء إلى الأمة العربية الإسلامية، والانتماء إلى الوطن الجزائري.

وقد شهد المراسل الصحفي اليوغسلافي "زدرافكو"، على تلاحمهم مع بقية فئات المجتمع العربي الجزائري، في صفوف جيش التحرير الوطني، حيث قال: « كان يوجد ضمن مرافقتي التي كانت تصطحبني في جزء من مشواري الجزائري، إلى جانب الفلاحين، المزارعين، فقراء القرى، عمال المدن، الطلبة، وقدماء محاربي جيش الاستعمار الفرنسي.

الجميع يتقاسم اليوم نفس المصير، ويخضع عن دراية لقوانين الحرب القاسية، ولو أنها في الحقيقة ليست حربا، وبدرجة أقل ليست "توطيد سلام". تلك التسمية، التي حاول الاستعماريون الفرنسيون أن يبرروا من خلالها، أعمالهم الغريبة المرتكبة في حق الشعب الجزائري.[2]»

فالكفاح التحرري الوطني، كان راسخا في ضمير الشعب الجزائري منذ مجازر الثامن من أيار ـ ماي 1945.

ويذكر أحد الكتاب الفرنسيين، أن: « محركي الثورة هم صغار الفلاحين الذين بالكاد يكفون نفقات أسرهم ... فما أن وقع الدفع الأول [للثورة] حتى استجابت كل

([1]) شهادة السيد لعبيدي مكاحلية، أدلى بها إلي في بيته ببوخضرة في 4 آذار ــ مارس 2005.
([2]) ZDRAVKO, op-cit., p. 315.

من شريحة صغار الفلاحين المثقلين بالديون، والبروليتاريين، وشريحة الفلاحين العاملين بالأجرة اليومية، والبطالين بصورة تعدت ما كان يتوقعه المسؤولون عن الثورة: كان يتوجب تدريب، وتوجيه حماس هذه الشريحة، التي أعطت لجيش التحرير كل الجنود، والمسبلين الذين كان في حاجة إليهم.[1]»

وقد تبين لنا من دراسة سابقة لأوضاع عمال المناجم، أنهم في الأصل كانوا من صغار الفلاحين، الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية الواقعة في فلك المراكز المنجمية، وبالتالي فإن الثورة عندما اندلعت احتضنتها مثل هذه الطبقات. فأينما كان هناك عمال، إلا وقاموا بدور هام في الثورة، و بخاصة عمال المناجم.

ويمكن القول، من خلال دراستنا لبعض الحالات، أن التحاق عمال المناجم بالثورة في بداية انطلاقها، كان بدوافع في أغلبها شخصية، ولها علاقة بوضعية كل عنصر. ويبدو أن الدوافع السياسية والإيديولوجية، لم تؤثر إلا في نسبة قليلة منهم, كما أن الوعود الدعائية لم يكن لها سوى أثر بسيط.

ولكن بعد أن صاروا جزءا من الحركة الثورية أمكنهم تعزيز ولاء انتمائهم، عن طريق التمذهب العقائدي والإيديولوجي.

أولا المساهمة العسكرية.

أشار المراسل الصحفي اليوغسلافي، الذي زار مواقع المجاهدين في المنطقة مجال دراستنا، ومكث فيها مدة زمنية معتبرة، وشهد على سير الثورة فيها إلى أن المقاومة في منطقة الونزة كانت: « في حال هيجان منذ أربع سنوات. فالعمال تركوا

---

(1) ALLEG, op-cit, p. 110.

مواقع عملهم في المنجم، وحملوا البنادق في أيديهم للقتال من أجل الحقوق، التي استحال عليهم نيلها خلال سنوات من الكفاح الدائم ضد أرباب العمل.[1]»

لقد كان عمال المناجم، بفضل تكونهم في خضم الصراعات السياسية، والنقابية، واعون بالوضع العام، الذي كانوا يعيشون فيه، سواء داخل المنجم أو خارجه، والذي كان يتسم بسبب التسلط الاستعماري، بالإجحاف في حقوقهم، وتسلط المظالم المتنوعة عليهم، وسوء معاملتهم واحتقارهم، وهضم حقوقهم.

ولذلك، عندما انفجرت ثورة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، ارتموا في أحضانها، وانخرطوا في العمل الثوري بكل حماس، والتفوا حول المبادئ النبيلة التي رفعتها، وخاصة منها الدعوة إلى " *إقامة دولة جزائرية مستقلة، في إطار المبادئ الإسلامية*."

فبفضل روح التنظيم، والانضباط المكتسب لديهم، صاروا الإطارات المتوسطة، وأحيانا العليا لجيش التحرير، وجبهة التحرير الوطني.

ويمكننا حصر مساهمة عمال المناجم في الثورة التحريرية، في نقطتين أساسيتين هما: الاحتضان، والتنظيم، والحفاظ على استمراريتها؛ ثم توفير الأسباب المادية والبشرية لنجاحها، من خلال تدبير السلاح، وجمع المعلومات عن العدو، وتنفيذ العمليات الفدائية ضده.

فابتداء من شهر تموز ـ جويلية 1954، كلفت قيادة الثورة بالونزة، أحد المناضلين بتوفير السلاح، واستغلت حرية حركته كتاجر متجول، لتبعد شكوك الإدارة الاستعمارية عنها. وقد تم جمع « ... ما بين ست إلى سبع قطع بين مقتناة، ومهداة. وكلها حفظت بمنزل محمد الطرابلسي بالونزة.[2]»

([1]) ZDRAVKO, op-cit., pp. 228–229.

([2]) بولحراف، المرجع السابق، ص. 59.

وذكر لي عامل سابق بمناجم الكويف، ومناضل مدني في صفوف جبهة التحرير الوطني، في شهادته عن دور عمال المناجم في الثورة، أنه، « عندما قامت الثورة، اغتنم الكثير من العمال الفرصة. فمنهم من التحق بصفوف جيش التحرير، وهم كثر، واستطيع أن أذكرهم لك جميعا.

فأغلبهم جنّد ما بين سنوات 1955 و1956؛ ومنهم من استمر يعمل في المنجم، وفي نفس الوقت يناضل في صفوف جبهة التحرير، بتوفير المتفجرات وأجهزة التفجير، ويقدم المعلومات والأخبار. فكان العين التي ترى بها الثورة، والأذن التي تسمع بها.[1]»

كما ذكر لي مناضل مدني من العمال، أنه كان يوفر المتفجرات للثوار، إما بسرقتها أو بالتقليل من كميات العبوات التي يستعملها في المنجم. ثم يرسلها مع عامل يدعى مسعي، إلى المجاهدين. بالإضافة إلى أنه كان يساعدهم في طريقة، وكيفية استعمالها، من خلال رسم مخطط عن كيفية ربط الأسلاك، وضبط الصواعق ... الخ.[2]

فالمؤكد أن عمال مناجم المنطقة فضاء بحثنا، هم الذين أعدّوا للثورة، وهيئوا لها الأسباب الذاتية، والموضوعية لنجاحها، وشكلوا الأفواج الأولى للمجاهدين، وبادروا بالعمليات الفدائية الأولى، المعلنة عن انطلاقة شرارة الكفاح المسلح من أجل التحرر الوطني.

فعلى سبيل المثال كان جل أعضاء فوج الونزة، الذي سبقت الإشارة إليه، من عمال المناجم. كما كان قادة الثورة الأوائل أيضا، من عمال المناجم.

---

(1) شهادة السيد يوسف بلغيث، المصدر السابق.

(2) شهادة السيد مبروك نصايبية، المصدر السابق.

وفي منطقة الكويف، تولى الإعداد للثورة فيها، وتفجيرها، عامل منجمي سابق، يدعى المكي جديات(*). فقد قدِم بُعيْد قيام الثورة، من جهة سوق أهراس، واجتمع ببعض رفقائه السابقين من عمال المنجم، الذين توسم فيهم القدرة على التضحية، والروح الوطنية العالية، وأفصح لهم عن حقيقة الثورة، وطبيعتها، وبيّن لهم الدور المرتقب منهم في تزويدها بالمال، والرجال للدفاع عن الوطن، والتضحية في سبيل تحريره من ربقة الاستعمار الفرنسي الغاشم، وإعادة بعث الدولة الجزائرية السيّدة.

فما كان منهم إلا أن لبوا داعية الجهاد، واختاروا له بعض الأسر، وجنّدوا له من كل واحدة مجاهدا، ووزعوا الأمر بالتساوي عليهم، حتى لا يفشى أمر الثورة.(1)

كما التحق به العديد من عمال المناجم، بمنطقة الكويف، والمريج، وعين الزرقاء، لما علموا بأمره. خاصة وأنه اشتهر بقوّة جيشه، ونجاح اشتباكاته، ضد جيش احتلال. ونذكر من أولئك العمال، السيد إبراهيم منسل، الذي خلفه في قيادة الثورة بعد التحاقه بتونس. وقد ساعد وجوده على رأس التنظيم الثوري، في انضمام أبناء المنطقة، والكثير من العمال. وذلك بفضل استقامته وخصاله الحميدة.(2)

وسبقت الإشارة في هذا البحث، إلى الدور الذي اضطلع به فوج الونزة، المكوّن أساسا من عمال المناجم، في تفجير الثورة. فقد هيأت تلك النواة الأولى للمناضلين الثوريين، الظروف المناسبة لتفجير الثورة، من تدريب على القتال، وبذل الجهد في جمع الأسلحة، والمال.

(*) المكي جديات، من أبناء منطقة الكويف، اشتغل عاملا في مناجم الكويف، في مصلحة الصيانة. ناضل في صفوف الحركة الوطنية، في حزب حركة الانتصار. التحق بصفوف الثورة التحريرية منذ اندلاعها، وكلّف بقيادتها في منطقة الكويف. خاض الكثير من العمليات الفدائية ضد مصالح الاستعمار في المنطقة. استشهد في سنة 1959، على إثر ارتطام سيارته بلغم أرضي.

(1) شهادة السيد يوسف بلغيث، المصدر السابق.

(2) نصايبية مبروك، المصدر السابق.

فقد كانت مسألة توفير السلاح لضمان استمرار الثورة، من المسائل الشائكة والعويصة التي واجهها قادة الثورة في بداية اندلاع الكفاح التحرري[*]. وإذا كانت المنطقة السادسة من الولاية الأولى قد شهدت قبل قيام الثورة حركة نشاط تجاري من قبل بعض أبنائها في تهريب الأسلحة، والمتاجرة بها مع الثوار التونسيين، مما سمح بتوفير السلاح، فإن الحال لم يكن كذلك في باقي مناطق الوطن، وخاصة منها منطقة سوق أهراس التابعة للمنطقة الخامسة من الولاية الأولى.

فقد ذكر القائد الطاهر الزبيري، أن الثوار عرفوا: « ... في الأيام الأولى للثورة أزمة شديدة الحدّة في السلاح والذخيرة ... كنا إذا قصدنا المواطنين نريد شأنا من شؤون الثورة، فإن المجاهدين المسلحين كانوا هم الذين يتقدمون إلى المواطنين. أما المجاهدين الذين يحملون العصي تحت قشاشيبهم [هكذا] وبرانيسهم متظاهرين في ذلك أنهم مسلحون فإنهم يحرسوننا من بعيد عندما نكون مختلطين بالمواطنين[1].»

حيث عمد قادة الثورة في منطقة المناجم، إلى شراء بعض قطع الأسلحة من مواطنين في الأرياف، أو أخذها منهم عنوة إذا ما رفضوا، وكانوا إذا علموا بوجود قطعة سلاح لدى مواطن ما، يقصدونه ليلا في جماعة، فيتقدم اثنان مسلحان، ويبقى الآخرون بعيدا يحملون عصيا تحت جلابيبهم، كي يوهموه أنهم مسلحون، ويعطوا انطباعا للسكان بوجود جيش تحرير وطني حقيقي، منظم ومسلح.[2]

كما كانوا يوفرون سلاحهم من عدوهم، من خلال الكمائن التي ينصبونها لجنوده. فقد ذكرت مجلة المجاهد، لسان حال جبهة التحرير الوطني، في عدد تشرين

(*) وهذا ما حدا بمسؤول الولاية الأولى بنبولعيد إلى المخاطرة بنفسه عندما توجه إلى المشرق العربي لجلب السلاح، حيث ألقت عليه مصالح العدو القبض في الحدود التونسية الليبية قبل أن يؤدي مهمته.

(1) زروال، المرجع السابق ص. 75

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 66.

الثاني - نوفمبر 1957، أن حوالي 75 % من الأسلحة التي بيد جيش التحرير، مأخوذة من الجيش الفرنسي.

ويؤكد ذلك الإحصاء، الذي أعده أحد الجنرالات الفرنسيين، حول الأسلحة التي غنمها جيش التحرير من جيش الاحتلال، بين سنوات 1955-1961. حيث ذكر أن القطع التي تم غنمها، ارتفعت من 628 قطعة في سنة 1955، إلى 3633 قطعة في سنة 1957.(1)

وأشار القائد الطاهر زبيري، أن قبل اندلاع الثورة، كان من الصعب جدا أن يمتلك جزائري، قطعة سلاح خارج سلطة الجيش الفرنسي. وبما أنه كلف من طرف القائد باجي، بتوفير السلاح لفوج الونزة، استغل قرابة النسب التي تجمعه مع أحد تجار السلاح في السوق السوداء، وطلب منه أن يبيعه ما لديه، أو يدله على الأشخاص الذين باعهم أسلحة في المنطقة كي يبتاعها من عندهم، أو إذا اقتضى الأمر أخذها منهم عنوة.(2)

وفي الكويف، لما رغب العامل بشير بوذراع، في صعود الجبل، والانخراط في صفوف جيش التحرير الوطني، أجرى اتصالات بالمناضلين المدنيين المكلفين بالتجنيد، وحدثهم في الأمر، فاشترطت عليه القيادة، جلب سلاحه معه، حتى يقبل في صفوفها.

وبما أن السلاح صار نادرا، وسعره مرتفعا جدا في السوق السوداء، دعا أقاربه، إلى اجتماع في بيت كبيرهم، السيد صالح بوذراع، وطلب منهم مساعدته في

---

(1) FAIVR (Maurice), "L'A. L. N. extérieure face aux barrages frontaliers", Revue Internationale d'Histoire Militaire, No 76 – 1997, [en ligne]. Disponible sur < http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm> (Page consultée le 4 mars 2005).

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 50.

اقتناء السلاح، فساهموا ببعض المال، ومكّنوه من شراء بندقية، والالتحاق بصفوف المجاهدين.[1]

كما بذل القائد عمر جبّار، كل جهده قبل قيام الثورة، في توفير السلاح، ومنع الساكنة في المنطقة الحدودية، من تسليم أسلحتهم للثوار التونسيين، الذين كانوا يتزودون بالسلاح من الجزائريين. وعندما قامت الثورة، ركّز جهده في حل معضلة نقص السلاح.

فقد ذكر أحد مجاهدي القاعدة الشرقية، أن الفضل في استمرار الثورة بعد القضاء على القائد باجي وفوجه، في الثامن عشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، ونشوب خلافات بين قيادة ناحية سوق أهراس، وانفصالها عن المنطقة الثانية، إلى القائد عمر جبّار، العامل السابق في مناجم الونزة، في الحفاظ على استمرارية الثورة في المنطقة الحدودية الشرقية.[2]

حيث أعاد تقسيم نواحيها، وعيّن لها قيادات جديدة، وجدّد صفوف مجاهديها، وأبقى على جذوة الثورة فيها. وعندما منعت عنه قيادة المنطقة الثانية من التزود بالأسلحة، تطلع إلى قيادة المنطقة الأولى بالأوراس في سنة 1955، لحل معضلة السلاح. فـ: « أرسلت إليه قيادة الأوراس فوجا، بقيادة غزالي بن عباس وفوجا آخر بقيادة أحمد الأوراسي لتدعيم الناحية.[3]»

كما لعب بعض عمال المناجم، دورا مهما في توفير المتفجرات، سواء منها البارود أو الألغام، من مواقع العمل، خاصة وأن شركات التعدين، كانت تستخدمها في تفجير الصخور. ففي منطقة بوخضرة، قام العمال: الجموعي عولمي، أحمد

([1]) مبروك نصايبية، المصدر السابق.

([2]) كافي، المصدر السابق، ص. 98.

([3]) عوادي، المصدر السابق، ص. 46.

عولمي، يحي قنز، عباس بن صالح مكاحلية، بتهريب حوالي قنطارين من مادة البارود.

وبعد أن أضرموا النار في آلات المنجم، نقلوهما على متن سيارة من منطقة المعْلقة بمنجم بوخضرة، إلى جبل المسلولة، لتسليمها إلى المجاهدين.(1)

وقد استعملت المتفجرات أيضا، في ما اصطلح عليه باسم "معارك سكك الحديد". ففي عام 1956، دارت معارك حول شبكة سكك الحديد في منطقة المناجم.

فقد ذكر التقرير الشهري للإخبار عن النشاط الإسلامي، في عمالة قسنطينة، لشهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1955، والصادر عن مصلحة "اتصالات الشمال إفريقي"، أنه: « مع أن نشاط المتمردين موزع بشكل غير متساو في الزمان والمكان، إلا أنه سجل في المجموع ارتفاعا ملموسا مقارنة بالشهر الماضي، خاصة في الهجمات على سكة الحديد.(2)»

وأشار الكاتب والصحفي الفرنسي، "هنري علاق"، إلى أن فرقة المشاة المتحركة الثانية، بقيادة الجنرال "أندري بوفر"، « ... واجهت وحدات صلبة من جيش التحرير، كانت تضاعف من هجماتها وأعمالها التخريبية. لقد اندلعت معارك حول سكك الحديد حقيقية، وبخاصة حول خط سكة الحديد، الرابط بين عنابة، ومناجم الونزة، والتي شارك فيها عمال جزائريون ... كانوا يشكلون منظمة متخصصة في تخريب سكة الحديد، بقيادة محمد بن أحمد لطرش. وأمام تفاقم أعمال التخريب، حصل الجنرال في شهر نيسان ـ أبريل، على دعم من وحدة المظليين الاستعماريين الثالثة، ووحدة من مغاوير البحرية.(3)»

(1) شهادة السيد مبروك نصايبية، المصدر السابق.

(2) أنظر نص التقرير في بوحارة، المصدر السابق، ص. 386.

(3) ALLEG, op-cit., p. 118.

كما ذكر بعض قادة الثورة الوطنيين بمصر(*)، في لقاء صحفي، أن بعد اندلاع الثورة صارت: « حركة القطارات في كامل الجزائر تنشط فقط تحت حماية الجيش. ولكن مجاهدينا كانوا يهاجمون القطارات باستمرار لدرجة أن العديد من العمليات العسكرية كانت تتم فوق سكك الحديد.(1)»

وبالرغم من تلك الحقائق، إلا أن قائد الناحية العسكرية العاشرة بعنابة، العقيد "بلانشار"، فند في مؤتمر صحفي عقده في 26 تموز ـ جويلية 1958، أن تكون المتفجرات التي استعملت في الهجمات على مناجم المنطقة، وسكك الحديد، متأتية من مناجم الجزائر، وادعى أن مصدرها هو تونس، وأن السلطات العسكرية الفرنسية على علم بذلك !(2)

وكان الهجوم على المناجم، وخطوط سكك الحديد، والمعسكرات يجري في أغلب الأحيان ليلا، وفي طقس رديء، وبأعداد قليلة. ويتم بعد التنسيق بين المجاهدين والمناضلين المدنيين، وتحدث الغارات على مراكز الحراسة، بأقل عدد ممكن من المجاهدين، وبأقصى ما يمكن من السرعة تجنبا للخسائر.(3)

كما تفتقت عبقرية عمال المناجم في ميدان الكفاح، وتفوقوا حتى على قادتهم. فقد ذكر المراسل الصحفي، "زدرافكو"، أنه حضر مجلس أحد فيالق جيش التحرير، استخلاف فيه قائد الفيلق بقائد كتيبة، كان يعمل قبل التحاقه بالثورة عاملا في منجم.

وأضاف أن هذا العامل المجاهد، كان قد أشار في إحدى المرات على قائده، بالامتناع عن مقارعة قوات جيش العدو، لأنها كانت تفوقهم في العدة، والعتاد. فرفض القائد ودخل معركة غير متكافئة، دامت ثلاثة أيام، فقد فيها المجاهدون

(*) القادة هم: الأمين دباغين، توفيق المدني، أحمد فرانسيس.

(1) ZDRAVKO, op-cit., p. 188.

(2) Société de l'Ouenza, division de Bou-khadra, AS/LB, n° 1, Compte rendu de la Conférence, p. 6

(3) أنظر تفصيلا عن هذا في المجاهد، عدد 12 ديسمبر 1960.

الجزائريون: محافظ الفيلق، ومساعد القائد للشؤون العسكرية، وعشرون مجاهد.[1]

أيضا ساهم المناضلون، في تنفيذ عمليات فدائية، طالت المنشآت القاعدية في المراكز المنجمية، للضغط على الدوائر الرأسمالية الفرنسية المتحالفة مع السلطات الاستعمارية. وكانت العمليات تتكرر من حين إلى آخر، رغم شدّة العقوبات المسلّطة على كل من تسول له نفسه فعل ذلك.

فقد قام عامل في منجم بوخضرة، يدعى محمد الطاهر بن الحفصي هوام، بقطع الأسلاك، والروابط المعدنية، التي تقوم بدور استراتيجي في جر عربات نقل خام الحديد إلى محطة القطار، التي كان يشحن منها المعدن إلى ميناء عنابة. ولدى اكتشاف أمره، سارع بالالتحاق بصفوف جيش التحرير الوطني في الجبال، وظل يجاهد إلى أن سقط شهيدا في معركة جبل الذروة، في شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1957.

وكان المناضلون المدنيون، هم القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها العمل الفدائي، ويتوقف عليها نجاح العمليات العسكرية. وكانوا يمثلون صنف جديد من عناصر جيش التحرير في الحواضر، لا يرتدي بزّات عسكرية، ويضطلع بمهامه في الهجوم على مراكز الشرطة والدرك، وحرق المباني العمومية، وتصفية الخونة، وعملاء المصالح الأمنية.

كما كانوا يحفرون الأنفاق للمجاهدين، أسفل الحاجز الحدودي المكهرب، ويحدّدون لهم المكان الذي يعبرون منه.

عندما قرّر قائد المنطقة الثانية، يوسف زيغوت، شن هجوم كاسح في 20 من آب ـ أوت 1955، عقد اجتماعا في معقله، شارك فيه وفدا من منطقة المناجم الحدودية، يتكون من: أحمد الأوراسي، علاوة بشايرية، عمارة بوقلاز، وبعد انتهاء

[1] ZDRAVKO, op-cit., p. 74.

المداولات وتوزيع المهام، شرعوا في تنفيذ عمليات هجومية، بالمنطقة الواقعة في شمال خط سكة الحديد، الرابط بين الونزة وعنابة.[1]

وبذلك، شارك عمال المناجم، بتلك العمليات الفدائية، في مخطط قيادة المنطقة الثانية للتخفيف الضغط على المنطقة الأولى؛ الأمر الذي لم يكن معروفا للباحثين من قبل. حيث لم تشر أي دراسة تاريخية، حول هجومات الشمال القسنطيني، من التي اطلعت عليها، سواء كانت جزائرية أو فرنسية، إلى مساهمة المنطقة فضاء بحثنا في تلك الهجمات.

كما يستشف دورهم أيضا، من مجموعة المعطيات الإحصائية للأعمال الثورية، التي نفذوها ضد مصالح الاستعمار الفرنسي، وضرب بنيته التحتية، ومن الموجود الفعلي للمجاهدين منهم، في صفوف جيش التحرير الوطني.[*]

وتبرز لنا بعض أشكال تلك المقاومة، في دورية الإضرابات التي قادوها بانتظام، استجابة لأوامر قيادة الثورة، خصوصا لتخليد ذكرى الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، والخامس من تموز ـ جويلية، و العشرين من آب ـ أوت، والدعم المالي الذي قدموه من خلال الاشتراكات، وتدبير المتفجرات من مواقع العمل، وفي إعداد الخطط الهجومية على المراكز المنجمية وتنفيذها. وقد أبرزت من خلال مباحث هذا الفصل، إسهاماتهم في الثورة.

فقد تصدوا بكل بسالة، رغم قلة الأسلحة، وضعف التسليح، لقوات الاستعمار المتعددة، وسياساته القمعية المتنوعة، وأثبتوا له من خلال أنشطتهم الفدائية المحدودة، أن الثورة التحريرية الجزائرية أمر واقع، وأن جيش التحرير موجود فعل، وأنهم أصحاب أهداف ماضين في تحقيقها، وباذلين من أجلها بالنفس والنفيس.

([1]) عوادي، المصدر السابق، ص. 48.

([*]) أنظر الإحصاءات الخاصة بالعمليات الفدائية، في بعض المراكز المنجمية في ملاحق هذا البحث.

ويتبين من الإحصاء الذي دوّن فيه، السيد عماري طراد، العامل السابق في مناجم الونزة، ثم الضابط في صفوف جيش التحرير، العمليات العسكرية التي شارك فيها بين سنوات 1956-1959، في منطقة الونزة، بحكم مكانته كقائد لفصيلة، أنها كانت تتراوح بين اشتباكات، وهجمات، وكمائن.[1]

كما ذكر لي، بأن الكفاح المسلح تعمّم في نهاية سنة 1956، في منطقة المناجم، واشتد، وتدعم بفضل انخراط بعض العمال في صفوف الثورة، وتعاطف البعض الآخر، الذي اكتفى بتقديم المساعدات المختلفة.[2]

فابتداء من السنة الثانية، من عمر الثورة، زرع جيش التحرير بقوة في مختلف جهات المنطقة فضاء بحثنا، وتعدّدت المناطق الخطيرة، وغطت شيئا فشيئا المرتفعات الجبلية فيها، واستوطنت الحرب في كل مكان، وتوسعت دائرة المعارك، مما حدا بقيادة جيش الاحتلال إلى شن حركة تمشيط الواحدة تلو والأخرى من قبل.

وقد أعطى تقرير السيد "ميري"، الذي نشر أيام قبل إضراب الثمانية أيام، لمحة تقريبية عن واقع الحرب الدائرة في الجزائر، حيث ذكر أنه: « لا توجد في الوقت الراهن، خارج المدن، منطقة أمنية في الجزائر. لا أحد يستطيع المغامرة بدون حرس، أليس دائما من الضمان، إذا ما اعتبرنا عدد الكمائن المنصوبة من طرف المتمردين على طرقات عمالاتنا.[3]»

كانت تسند إلى العمال المجاهدين، مهام زرع العبوات الناسفة، في طريق الآليات العسكرية لجيش العدو الفرنسي، نظرا لخبرتهم السابقة بزرع الألغام في المناجم.

(1) أنظر نسخة من ذلك الإحصاء في الملاحق.
(2) شهادة السيد عماري طراد، المصدر السابق.
(3) Cité par SARI, op-cit., p. 44.

فكثيرا ما كانت تسند للمجاهد، والعامل السابق في المنجم بوخضرة، عبد الله شارني، مهمة زرع ألغام. وقد ذكر لي أنه كلّف في شهر آب ـ أوت 1958، بزرع لغم في الطريق الرابط بين بوخضرة، ومشتة أولاد نصر، الذي كانت تمر منه آليات العدو باستمرار، مما تسبب في تدمير عربة من نوع جيب، وقتل من فيها، وألحق أضرارا بدبابة.(1)

وبذلك تضاعفت الهجمات الفدائية في المراكز المنجمية، وكانت تمثل امتدادا للمعارك الجارية في المناطق المجاورة. « في الواقع، كانت مجموعات جيش التحرير الصغيرة، والفدائيين، هم من يهاجم أهداف الجيش، والشرطة.(2)»

وكان الهدف من العمليات الفدائية، خلق جو لا أمني، وإجبار الجيش والشرطة على مضاعفة احتياطهم، ومضاعفة عدد حراسهم.(3)

كما ساهموا، في معارك الحاجز المكهرب بشكل فعّال. حيث شنوا ضدّه عدة عمليات تخريبية، واخترقوه في الكثير من المرات، واستشهد عنده عدد كبير منهم. خاصة وأنه كانت توجد مراكز بالحدود، خاصة بالعبور، مثل مركز وادي ملاق، يقيم فيه أفراد جيش التحرير من أبناء منطقة المناجم، وتدخل منه مجموعات صغيرة إلى ما بعد خط شال، كانت تستبدل في كل شهر.(4)

ويذكر أحد ضباط جيش التحرير الوطني، أن منطقة الحدود الشرقية، عرفت بعد مؤتمر الصومام، تمركز عدد كبير من الجنود في الأراضي التونسية، وتنوع في تشكيلة الوحدات. وقد قدم أغلب الجنود من الولايتين الأولى والثانية، ومن القاعدة الشرقية.(5)

---

(1) شهادة أدلى بها إلي، السيد عبد الله شارني، في بيته، يوم 25 من حزيران ــ جوان 2005.

(2) ALLEG, op. cit, p. 181.

(3) Ibid, p. 187.

(4) ZDRAVKO, op-cit., p. 12.

(5) بوحارة، المصدر السابق، ص. 284.

وقد ساعدت قوافل السلاح، التي كانت تدخل عبر "حاجز الموت" الحدودي، على أكتاف العمال الثوار، في تدعيم الجهوزية العسكرية لجيش التحرير في المناطق الداخلية، والحفاظ على الروح القتالية لدى عناصره.

وأدى التحرش المستمر، من قبل مجاهدي المنطقة، بخط "موريس" المكهرب، وصمودهم في وجه الترسانة الحربية لجيش الاحتلال الفرنسي، إلى إقامة السلطات العسكرية الفرنسية حاجزا مكهربا ثان، في عام 1958، هو خط "شال" المكهرب، لمراقبة تسلل السلاح إلى الثوار.[1]

وبالرغم من ذلك، استمرت قوافل السلاح في العبور، وتمكنت من اختراقه بواسطة مجموعات صغيرة. حيث ذكر تقرير "للمكتب الثاني"، في شهر شباط ـ فيفري 1959، أن ثلث قوات جيش التحرير الوطني المستعملة لعبور الحاجز المكهرب، تمكنت من التسلل إلى الداخل في منطقة مرسط، والمشروحة، وجنوب نقرين.[2]

بالإضافة إلى استهدافهم المراكز المنجمية، كلما سنحت لهم الفرصة، لدك مصالح الشركات الاحتكارية، التي كانت توفر المال اللازم لجيش الاحتلال، وتساهم بذلك في عرقلة الثورة التحريرية، والحيلولة دون بلوغ أهدافها؛ والمساهمة في تخفيف الضغط العسكري على معاقل الثوار، بإجبار قيادة الجيش الفرنسي، على تسخير عدد كبير من وحداتها القتالية في حراسة تلك المنشآت الاقتصادية الحيوية.

فقد أشارت جريدة "لومند" الفرنسية، في عددها السادس، الصادر في شهر حزيران ـ جوان 1957، أثناء تعليقها على هجوم شنه جيش التحرير الوطني على مناجم الونزة، بالقول: « أما بالنسبة لخط موريس، فإن فرق جيش التحرير الوطني

(1) FAIVRE, op-cit., p. 157.

(2) أنظر تقارير المكتب الثاني في:

1H 1426/1 et 2.

المقيمة في "المنطقة الميتة" بين الحدود وخط موريس، تشن هجمات متواصلة منتظمة عليه، وتخربه في جهات عديدة، كما تهاجم بانتظام مركز الونزة الاقتصادي، والمراكز الواقعة على طول الحدود. فتجمد بذلك فرقا ضخمة من الجيش الفرنسي، وتجبرها على ملازمة الخط المكهرب.[1]»

ويمكننا القول، من خلال دراستنا بعض العينات من عمال المناجم الثوريين، أن التحاق عمال المناجم بالثورة في بداية انطلاقها، كانت بدوافع في أغلبها شخصية، ولها علاقة بوضعية كل عنصر.

ويبدو أن الدوافع السياسية والإيديولوجية، لم تؤثر إلا في نسبة قليلة منهم, كما أن الوعود الدعائية لم يكن لها سوى أثر بسيط. ولكن بعد أن صاروا جزءا من الحركة الثورية، أمكنهم تعزيز ولاء انتمائهم العقائدي، والإيديولوجي.

فالعامل الأساس في مقاومة جيش التحرير، في المنطقة فضاء يحثنا، وصموده أمام تفوق عدوه، كان بلا شك الانخراط المتنامي باستمرار لفئة العمال الجزائريين، في الكفاح من أجل التحرير، ونتيجة لحدوث تحول نفسي في صفوفهم، وتمزق الحواجز الداخلية، التي كانت تفصل بينهم، واندفاعهم إلى مواجهة مصيرهم بشجاعة خارقة، وصمود رائع، وتصميم على ربح معركة التحرير الوطني، وتحقيق الاستقلال التام للجزائر.

ثانيا: المساهمة المالية.

يؤكد الخبير الاقتصادي الجزائري، الأستاذ عبد اللطيف ابن أشنهو، أن ثورة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، اندلعت في فترة عرف فيها الاقتصاد الاستعماري، ركودا في تراكم رأس المال، « ... على صعيد الاستخدام المنتج،

([1]) ورد في المجاهد، عدد 31 خاص، 1 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1958، ص. 12.

وبالتالي بشكل أساس على صعيد النشاط الزراعي، والمنجمي، والصناعي. ففي قطاع الإنتاج المنجمي لم يزداد الاستخدام بشكل بارز، حسب الإحصاءات الرسمية ... وإذا اعتبرنا قطاع الصناعات الاستخراجية، الذي كان قطاعا نشيطا قبل الأزمة، نلاحظ أن الوضع لم يعد ممتازا منذ فترة طويلة.[1]»

فعندما انتقل اقتصاد الجزائر من الرأسمالية النامية إلى الرأسمالية المتأزمة، تطور النضال السياسي الجزائري، وأدى في نهاية المطاف إلى اندلاع ثورة التحرير الوطني، وبالتالي القضاء على الوجود الفرنسي.[2]

غير أننا نعتقد، بأن المسألة الجزائرية، لم تكن في يوم من الأيام ذات منحى اقتصادي أو اجتماعي، بل قضية سياسية، كان حلّها الجذري كامنا في إنهاء الاحتلال، وإعادة بعث الدولة الجزائرية العربية المسلمة.

وقد تعرضنا في الفصل الثاني من هذه الأطروحة إلى أوضاع عمال المناجم، وظروفهم العامة، وعرفنا حال البؤس، والشقاء التي كانوا يحيونها في المراكز المنجمية وفي مواقع العمل، التي اتسمت بالخطورة، والتفرقة العنصرية. ومع ذلك، لم يبخلوا على الثورة عندما طلبت منهم المساعدة.

عشية اندلاع الثورة الجزائرية، كانت القيادة الثورية، تتوفر فقط، على واحد مليون فرنك قديم؛ وكانت تقدر، أمام غطرسة السلطات الاستعمارية، ورفضها الانصياع للأمر الواقع، وقبول الدعوة بالتفاوض حول تقرير المصير، بأن أمد الكفاح المسلح طويل، وشاق، ويتطلب تمويلا متزايدا؛ ولذا اعتمدت منذ الوهلة الأولى، على الشعب الجزائري في توفير المصادر المالية من الداخل.

---

(1) ابن اشنهو، المرجع السابق، ص. 312–314.

(2) المرجع نفسه، ص. 304.

فقد فرضت على مختلف فئاته، أنظمة ضريبية، اتخذت في البداية، شكل ضريبية منظمة، مثل الضريبة على الدخل، أو الاقتطاع على الربح، أو الماشية أو المحاصيل الزراعية. وتأتي الهبات، والعطايا في المرتبة الثانية بعد الضريبة في تمويل الثورة.

كما كان بعض المستوطنين الأوربيين، يدفعون من حين إلى آخر، بعض المال لقيادة الثورة، في شكل هبات، حفاظا على مصالحهم الاقتصادية؛ وساهمت مؤسسات اقتصادية أوربية(*)، خوفا من انعكاسات الأعمال الفدائية على نشاطاتها. وكان كل من يمتنع عن الدفع أو المساهمة، يعتبر في نظر القيادة الثورية، معرقلا للسير الحسن للمداخيل المالية للثورة.(1)

ومع ذلك كان هناك من يتهرب من الدفع، إما لقلة وعي، أو لخسة في الأخلاق، أو لخوف من انتقام السلطة الاستعمارية.

فقد ورد في تقرير "المكتب الثاني"، مؤرخ في نيسان ـ أبريل 1957، حول تحصيل قيادة الثورة للمال من السكان الجزائريين: « يبدو أن الضرائب التي يفرضها المتمردون باتت تحصل بصعوبة؛ فالوشايات صارت كثيرة، وصارت تقدم إلينا طلبات للحماية ...(2)»

ولم يُعتمد على مساعدات المغتربين في أوربا، إلا بعد تأسيس فيدرالية فرنسا؛ وعلى مساعدات الدول الصديقة والشقيقة، إلا بعد أن نُقلت القضية الجزائرية إلى الساحة الدولية، واكتسبت المعركة الدبلوماسية.

(*) اتصل مسؤول منجم الكويف السيد "جنجنبر" في بداية الثورة بقيادتها في المنطقة، وتناقش معهم حول ضرورة تلخيص قصة ابن صاحب مناجم الكويف "السيد جنجنبر" في هذا المقام.

(1) كافي، المصدر السابق، ص. 199–200.

(2) Rapport mensuel, 2e Bureau Constantine, S.H.A.T *1H1449, cité par HARBI, op-cit., p. 173.

فقد قدّر أرشيف *"المصلحة التاريخية للجيش البري"*، الفرنسية، أن جبهة التحرير الوطني، حصلت في سنة 1957، بين 9 و10,2 مليار فرنك قديم، من داخل الجزائر؛ وحوالي 8,8 مليار في سنة 1959.

بينما حصلت في عام 1958، على مساعدات مالية خارجية، بأكثر من 10 مليار فرنك في السنة.(1)

وذكر المؤرخ حربي، أن, « جبهة التحرير الوطني كانت عشية وقف القتال، في شهر آذار ـ مارس 1962، تستفيد من حوالي ملياري فرنك قديم شهريا.(2)»

كان نظام جمع الاشتراكات، والتبرعات، يتم في غالب الأحيان، بطريقة غير نظامية. فكان يتم تكليف مناضل أو اثنان، بجمع الأموال في دائرة خاصة أو قطاع مهني معين، أو في غالب الحالات من المرافق العمومية، التي يرتادها الناس بكثرة، كي لا يجلب انتباه السلطات الاستعمارية.(3)

فعلى سبيل المثال، كلفت قيادة الثورة في منطقة الونزة، بعض العمال بالمنجم، كانوا من القياديين النقابيين، بتولي جمع الاشتراكات من العمال الجزائريين، مقابل دفع وصل اشتراك لكل عامل عليه ختم جيش التحرير الوطني. وكانت المبالغ المحصّلة، تجمع قبل نقلها نحو مختلف مراكز الصرف، في مكان واحد.(4)

وقد تم اختيارهم على أساس الثقة، التي كانوا يتحلون بها في أوساط العمال، والتي أهلتهم لأن يكونوا مفوضين عنهم لدى إدارة الشركة.

---

(1) HARBI, ibid, p. 732.
(2) Ibid, pp. 730-731.
(3) كافي، المصدر السابق، ص. 184.
(4) HARBI, op-cit, p. 732.

فالمعونة الدائمة والمتعددة الأنواع، الصادرة عن الساكنة في منطقة المناجم، وخاصة منها شريحة العمال، قد مكّنت الثوار الجزائريين من مواصلة الكفاح المسلح، والتحرك بين ظهرانيهم مثل السمك في الماء، بفضل توفير المال، والمأوى والتموين، والمساعدات المادية، والتي لم تنقطع طيلة فترة الحرب، على الرغم تفاهة إمكانياتهم المالية المتاحة، واشتداد القمع الاستعماري، والحصار العسكري، وخطورة الإقدام على مثل هذا الفعل.

فقد اعتبرت القيادة العامة للجيش الفرنسي، في مذكرة وجهها الجنرال "جاك ماصو" إلى وزير العدل الفرنسي، في شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 1959، أن محاكمة أعضاء "التنظيم الجماهيري لجبهة التحرير الوطني" يجب أن تكون، وفقا لأحكام مواد قانون العقوبات، الخاصة بجرائم الخيانة العظمى والتآمر مع العدو.

حيث كتب يقول: « يجب أن تماثل المساعدات المادية أو المعنوية المقدمة للمتمردين، الجريمة المرتكبة من نفس النوع لصالح جيش قوة معادية. وبناء عليه، يجب على سبيل المثال، اعتبار توزيع الذخيرة، جمع التبرعات لصالح جبهة التحرير، نقل المعلومات العسكرية للمنظمات المتمردة، جرائم مقترفة في صالح قوة معادية.[1]»

وإذا كان بقية العمال الجزائريون، كما يقول السيد لخضر قايدي، قد اندهشوا في بداية الأمر، لسماعهم خبر اندلاع الثورة، ولم يكونوا ينتظرون مثل هذا الحدث، وتساءلوا عن أصحابه، وعن مسئوليهم الحقيقيين، واعتبره المسؤولين النقابيين: « فرصة ووسيلة لتحريك العمال من أجل مطالبهم، وتحريك النضال بجميع أشكاله لتطبيق، وتحقيق البرنامج المطلبي المعد خلال الندوة الخامسة؛ وبالتالي توجب علينا

([1]) ورد في:
FAVROD (Charles-Henri), "Le F.L.N et l'Algérie", Plon, Paris 1962, p. 228.

تسريع الإضرابات، والمظاهرات؛[1]» فإن عمال مناجم المنطقة فضاء بحثنا، كانوا هم أصحاب الحدث الكبير، والمسئولين عنه بامتياز.

فلقد كان مطلوبا من جميع الجزائريين، كل حسب قدرته المساهمة، ودفع الاشتراكات إلى الجبهة وفقا لجداول محدّدة. في البداية واجه الثوار الأوائل، صعوبات كبيرة في تحصيل المال، لأن الناس تفاجئوا بالحدث الكبير الذي وقع ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، ولم يدركوا حقيقته في التو.

ولكن بعد أن اتضحت الأمور، وانجلى الضباب على أعينهم، تزايد تدريجيا عدد المشتركين بالمال، بين سنوات 1956-1957، وصار جميع الجزائريين تقريبا، على اتصال مع محصلي الاشتراكات في جبهة التحرير الوطني.[2]

ولم يقتصر دور العمال المناجم، في ثورة التحرير على المساهمة، والإسناد العسكري فقط، بل تعداه إلى المساهمة المالية، ودفع الاشتراكات، حيث أن المال هو عصب أي ثورة في العالم؛ وتوفير المؤن لأفراد جيش التحرير الوطني.

فقد ذكر لي أحد العمال الثوار، أنهم كانوا يشترون المؤن بمالهم الخاص، وأن الشعب هو الذي يوفرها. وأضاف: « كان يوجد في كل دوار 7 إلى 10 مناضلين من أبناء الشعب؛ وكنا نكلّفهم باقتناء المؤونة لنا. كنا نجند الأشخاص الذين نثق فيهم والذين يوجد من بين أهلهم وذويهم مجاهدين معنا. وكنا نكلفهم أيضا بتقصي الأخبار وجمع المعلومات وتبليغها لنا. فكان من مهام المناضلين: اقتناء المؤن للمجاهدين، جمع الأخبار، الحراسة، وتنفيذ بعض العمليات.[3]»

فبالرغم من هبوط دخولهم النقدية، وحاجتهم الماسة للمال، والثقل الضريبي الذي كان واقعا عليهم، إلا أن عمال المناجم، قبلوا عن طيب خاطر، المساهمة ماليا

([1]) DJABI, op-cit., p. 190.
([2]) MEYNIER, op-cit., p. 154.
([3]) حوار أجريته مع السيد ميداقين محمد المدعو "لصناب" في بيته بالونزة في بيته بتاريخ 15 جانفي 2008.

في الثورة أو دفع "الضريبة الوطنية". وهذا بعكس ما ذكره السيد علي كافي في مذكراته، عندما قال بأن: « قطاع العمال والموظفين ـ خاصة سكان المدن ـ يفلت عموما من رقابة منظمة المنطقة ... وهكذا فإن عددا من المشتركين في هذين القطاعين هو ضعيف نسبيا.[1]»

ويشهد بعض العمال المناضلين، أن في بداية الثورة، كان من الصعب جدا، الاتصال بأي عامل، وطلب دفع الاشتراك منه للثورة.[*] فالعمال كانوا مراقبين باستمرار من قبل مسؤوليهم المباشرين، وازدادت الرقابة عليهم لما قامت الثورة، والتحق البعض منهم بصفوفها.

وذكر أحد العمال المناضلين، ممن كانوا مكلفين، بجمع الاشتراكات من عمال منجم الكويف، قائلا: « لقد نجحت في إقناعهم بأهداف القضية الوطنية، وجعلتهم يلتزمون بتقديم مبلغ الاشتراك، الذي قدّرته القيادة المحلية للثورة في البداية، بـ: 5000 فرنك قديم. ثم خفضته بعد ذلك إلى 1500 فرنك. وكنت أيضا أجمع الاشتراكات من الفلاحين في دواري.[2]»

ويضيف عامل آخر، في شهادته، أنّ في بداية الثورة التحريرية، كان رئيس المركز، يدفع 5000 فرنك، والعامل المنجمي، 2500 فرنك، وبقية العمال 2000 فرنك.[3] ويعد مبلغ 5000 فرنك، مبلغا كبيرا، بالنسبة لعامل يتقاضى راتبا شهريا لا يتجاوز في المتوسط 20 ألف فرنك قديم، ويعيل عددا كبيرا من الأفراد في أسرته.

(1) كافي، المصدر السابق، ص. 200.

(*) ذكر لي بعض عمال مناجم الكويف، أن خلال الثورة، كانت كلمة السر الخاصة بجمع الاشتراك هي: "كيلو لحم". فكان المسؤول على جمع الاشتراك، يقول للمعني، عند حلول وقت التحصيل: " أريد منك مالا، لأشتري كيلو لحم."

(2) شهادة السيد يوسف بلغيث ، المصدر السابق.

(3) شهادة السيد مبروك نصايبية، المصدر السابق.

كما يعد أكبر مما كان يدفعه العامل المغترب، الذي كان أجره يتراوح في المتوسط بين 60 ألف و70 ألف فرنك قديم.(1)

ونعتقد أن سبب التخفيض في قيمة الاشتراكات، جاء بعدما تحسنت مداخيل الثورة من المساعدات المالية الخارجية، سواء من أموال العمال المهاجرين أو من الدول الشقيقة والصديقة.

وذكر لي أحد المجاهدين من الونزة، أنه استدعي قبل التحاقه بالمقاومة المسلحة، من القائد عمر جبّار، وكلّف رسميا بجمع الاشتراكات من عمال مناجم الونزة. وكان مسؤولا على نحو 20 عامل، يحصّل من كل واحد منهم على المبلغ المحدّد له شهريا. وكان يجمع الأموال في علبة حديدية للحلويات.

ويضيف أنّه، واصل جمع الاشتراكات من العمال، إلى غاية يوم السبت 13 تشرين الأول ـ أكتوبر 1955، حيث داهم رجال الدرك الفرنسي، بيته في ذلك اليوم، ولم تجده. فبلغه خبر المداهمة من أحد جيرانه، مما اضطره إلى الصعود إلى الجبل.(2)

وبما أن المجتمع الجزائري، كان في عهد الاستعمار الفرنسي، مقسما إلى قبائل، والقبيلة إلى فرق؛ وكان يعيش في دواوير، ومشتات، وكانت كل مشتة خاصة بفرقة معينة، فإن قيادة الثورة في بداية الانطلاقة، حافظت على هذا التقسيم، وعيّنت كما مر معنا، مسؤولا مدنيا لكل مشتة، وكلفته بجمع التبرعات والاشتراكات من السكان.

ولم تشذ منطقة المناجم عن هذه القاعدة. ففي منطقة الكويف، كانت قيادة الثورة تختار من كل فرقة أو مشتة، أحد أبنائها ممن تتوسم فيهم الثقة والإخلاص، وتكلّفه

([1]) أنظر أيضا:

ALLEG, op-cit., p. 562.

([2]) شهادة السيد عماري طراد، المصدر السابق.

بجمع الاشتراكات، والتبرعات، والمساعدات، وذلك كي تطمئن الناس، وتنزع من أنفسهم الخوف والريبة.[1]

في البداية، وخلال الفترة بين 1955-1956، كان المناضلون من العمال المكلفين بجمع الاشتراكات والتبرعات للثورة، يدفعونها مباشرة إلى قيادة جيش التحرير الوطني.

وفي منطقة الكويف، يذكر أحد الشهود، أن العمال كانوا يدفعون اشتراكاتهم إلى المناضلين في جبهة التحرير الوطني. ولكنهم توقفوا عن الدفع بعدما أحيط المركز المنجمي بالأسلاك الشائكة، وبات مراقبا ليلا نهارا، من قبل وحدات جيش الاحتلال الفرنسي.[2]

ثم تشكلت لجان من أفراد الجيش، أطلق عليها اسم: "اللجنة السياسية لجبهة التحرير الوطني"، صارت هي الوسيط بين المناضل المكلّف بجمع الاشتراكات والتبرعات، والعمال.

فكانت تتصل به في بيته، وتأخذ منه مباشرة الأموال، مقابل تسليمه كناشات الوُصُلات، وكانت هناك وُصُلات خاصة بالاشتراكات، وأخرى خاصة بالتبرعات العينية تشمل الألبسة، والأحذية.[3]

وكانت الجهة المسؤولة على جمع التبرعات في الونزة، تتولى إعداد تقريرا شهريا عن حالة العمال، وتعد بيانا مفصلا عن قيمة الاشتراكات، وملحقا عن أجورهم، والمنح التي كانوا يأخذونها من المستخدم، مثل منحة الحمولة.[4]

([1]) شهادة السيد مبروك نصايبية، المصدر السابق.

([2]) المصدر نفسه.

([3]) شهادة السيد عماري طراد، المصدر السابق.

([4]) المصدر نفسه.

وتفيد تقارير القيادة الثورية بالمنطقة الثالثة، والتي تشمل الونزة، إلى مساهمة عمال المناجم ممن لم يلتحقوا بالثورة، في تقديم الدعم المالي من خلال دفعهم الاشتراكات، والإعانات. وذكر لي المجاهد عماري طراد، أن المبالغ كانت تختلف من شهر إلى آخر بحسب مداخيل العمال، التي كانت تختلف من شهر إلى آخر بفعل عوامل عديدة. وأضاف: « في بعض الأشهر، جمعت مبلغ 30 ألف فرنك قديم، وفي أشهر أخرى 20 ألف، وكان يدفع للمشترك في بداية الأمر، وصل عليه طابع جيش وجبهة التحرير الوطنيين، ثم اقتصر على عبارة "جبهة التحرير الوطني" ابتداء من عام 1958.[1]»

ونظرا لأهمية تلك الأموال، وحاجة الثورة إليها، في مواجهة عدوها، حدث تنافس شديد بين قيادتي الأوراس، والقاعدة الشرقية، حول السيطرة على منطقة المناجم، لتحصيل أموال الاشتراكات من عمالها.

فقد جاء في تقرير عن حالة العمال بمناجم الونزة، مؤرخ في 31 آذار ـ مارس 1958، وصادر عن قيادة الكتيبة الثامنة، التابع للقسمة الرابعة بالقاعدة الشرقية، وموجّه إلى الملازم السياسي للكتيبة الثامنة: « وأما من ناحية الإخوان التابعين لولاية [هكذا] رقم 1 إنهم لا يزالون يرسلون التهديدات لعمال منجم الوانزة [هكذا] وجمع الاشتراكات والإعانات منهم رغم إرادتهم وهاهم [هكذا] التهديدات التي أرسلت إلى العمال وجهنا ها لكم [هكذا].[1]»

وتبيّن من التقارير المالية التي كانت ترفع لقيادة الثورة، وجود تنوع في المساهمات المالية التي كان يقدمها العمال في المنطقة الحدودية الشرقية. ويمكن حصرها في ثلاثة أنواع: الاشتراكات، التبرعات، والزكوات.

([1]) أنظر صورة عن الوثيقة في الملاحق.

فقد أشار التقرير المالي لشهر شباط ـ فيفري 1958، أن الأموال المحصّلة في المنطقة الثالثة، القسمة الثانية، بلغت قيمتها: 243.800 فرنك قديم. حصلت من ثلاثة مصادر هي: التبرعات: 131.500 فرنك، الاشتراكات: 96.300 فرنك، الحبوب الزكاة: 16 ألف فرنك. دفع منها مبلغ: 30.500 فرنك إعانة للفقراء، و16.035 فرنك مصاريف عادية.

وقدّر المبلغ المحصّل خلال نفس الفترة، في القسمة الثالثة من نفس المنطقة: بـ: 210.600 فرنك قديم. منها التبرعات: 138 ألف فرنك، والاشتراكات: 52.600 فرنك، الحبوب، زكاة، نقود: 20 ألف فرنك. دفع منها مبلغ 22 ألف فرنك إعانة للفقراء، و12.440 فرنك مصاريف عادية.

بينما قدّر المبلغ المحصّل في القسمة الرابعة: 1419900 فرنك. منها التبرعات: 924500 فرنك، الاشتراكات: 488400 فرنك، الخطايا: 70 آلاف فرنك. دفع منها مبلغ 91 ألف فرنك إعانة للفقراء والمعتقلين، و32884 فرنك مصاريف عادية.[1]

وفي شهر نيسان ـ أبريل 1958، بلغ المبلغ المحصّل بالقسمة الرابعة: 1.788.700 فرنك قديم. منها: 1.450.500 فرنك من التبرعات؛ 338.200 فرنك من الاشتراكات؛ دفع منها مبلغ 33 ألف فرنك إعانة للفقراء والمنكوبين، و34.845 فرنك مصاريف عادية.

وقدّر المبلغ الذي تم جمعه بالقسمة الثانية في نفس الشهر، بـ: 313.100 فرنك قديم، منها 164.500 فرنك من التبرعات؛ 15.310 فرنك من الاشتراكات؛ 43

([1]) أنظر التقرير المالي لشهر شباط ــ فيفري 1958، لكل من القسمة 2، 3، و4، من المنطقة رقم 3 بملاحق البحث.

ألف فرنك عن الحبوب؛ 17.500 فرنك عن الحيوانات؛ 5000 فرنك عن الخطايا. دفع منها مبلغ: 35.500 فرنك إعانة للفقراء، و13.775 فرنك مصاريف عادية.[1]

وما يلاحظ على هذه التقارير، أن مبالغ التبرعات كانت أكبر من أمول الاشتراكات، لأن الأمر في الحال الأولى مفتوحا لكرم المحسنين، المؤمنين بعدالة قضية الكفاح المسلح، وهم كثّر؛ بينما في الحال الثاني، يكون المبلغ محددا مسبقا، وعدد العمال محدود.

وكانت التبرعات أحيانا، تكون في شكل مواد عينية. فقد أفاد تقرير مرفوع إلى الملازم السياسي للكتيبة الثامنة، بالمنطقة الثالثة، القسمة الرابعة، مؤرخ في 25 نيسان ـ أبريل 1958، أن السيد إبراهيم العمري القاطن بدوار الفالته كان هو المسؤول عن العديد من عمال مناجم الونزة فيما يخص: « ... جمع الأموال والمواد منهم مثل الاشتراكات، والتبرعات،[2]» وبيّن نوع تلك التبرعات، حيث ذكر أن المسؤول لما قصد الونزة وجمع من المشتركين المال: « ... أرسلوا معه تبرعا منهم للجيش 200 كيلو غرس (كذا) و8 باكيات (كذا) باسطوس 20 غرام، و14 كيلو تاي أخضر مبروم (كذا) و14 كيلو قهوة باكيات بوصيد (كذا)[3].»

وأشار تقرير القسمة الرابعة لشهر حزيران ـ جوان 1958، أن السيّد عبيد روابنية، هو المسؤول بمناجم الونزة على بعض العمال؛ وأنه أرسل خلال نفس الشهر، مبلغ 104 ألف فرنك، على دفعتين مع بوعزة بن عمر أعبيدي.[4]

أما تقرير القسمة الثانية، فقد حدّد مجموع المبلغ المحصّل في نفس الشهر، بـ: 215.100 فرنك قديم. منها 125 ألف فرنك من التبرعات؛ 85.100 فرنك من

---

(1) تقرير القسمة 2، لشهر نيسان ــ أبريل 1958.

(2) تقرير القسمة 4، لشهر نيسان ــ أبريل 1958.

(3) المصدر نفسه.

(4) تقرير القسمة 4، لشهر حزيران ــ جوان 1958.

الاشتراكات؛ بالإضافة إلى مبلغ 1500 فرنك من مساعد التموين عن الحيوانات، ومبلغ 12 فرنك، عن الذبائح.[1]

وقدّر المبلغ المحصل في القسمة الثالثة، بـ: 203.700 فرنك قديم، منها 150.500 فرنك من التبرعات؛ 53.200 فرنك من الاشتراكات. دفعت منها 8 آلاف فرنك إعانة للفقراء، و11.790 فرنك مصاريف عادية.[2]

لم تقتصر مساهمة العمال المالية في الثورة، على العمال في المناجم الجزائرية فقط، بل تعدتها إلى الذين كانوا يعملون في المناجم التونسية، حيث: « كان عمال منجم المتلوي بتونس، يتعاونون مع الثوار الجزائريين، سواء كان منهم الجزائريين أم التوانسة. ولما علم مدير المنجم الفرنسي بالأمر أقدم على سجن الكثير منهم.[3]»

الأمر الذي حدا بقيادة الثورة، إلى إصدار أمر بإعدامه، وبالفعل نفذ فيه الحكم في شهر آذار ـ مارس 1956. وقد أعجبت جريدة الرأي السورية، بروح التكاتف والتآزر بين المجاهدين الذين باعوا أنفسهم لله، وضحوا بها في سبيل تحرير الوطن المفدى، وأبناء الشعب الجزائري، الذين رغم أوضاعهم المزرية إلا أنهم احتضنوا الثورة، وقدموا لرجالها ما استطاعوا من مؤونة، ومال، وكساء. حيث جاء في مقال لها بتاريخ 20 كانون الثاني ـ جانفي 1958، « ... حين يكشف الستار عن كيفية جمع الأموال من قلب الجزائر، ومن أبناء الجزائر المقيمين خارجها، سيذهل العالم لروعة هذا التنظيم، ولدقة الأجهزة التي تشرف على جباية الأموال، وتوصلها كما هي إلى الجبال سلاحا، وإلى المشاتى وأدوية وللمشردين كساء ولباسا. وسيفاجأ

---

(1) تقرير القسمة 2، المصدر السابق.

(2) تقرير القسمة 3، شهر نيسان ـــ أبريل 1958.

(3) سعدي، المصدر السابق، ص. 65.

العالم، وخاصة الشعب العربي، حين يدرك كم هي ضئيلة، وتافهة كانت الأموال التي قدمتها حكوماته لثورة الجزائر.[1]»

سمحت لنا هذه الدراسة بتكوين فكرة عن دور عمال المناجم، في الثورة التحريرية الجزائرية، حتى وإن كانت المعلومات المتوفرة جزئية، ومحلية، نظرا لقلة المصادر الأرشيفية، ولاختفاء عدد كبير من الشهود العيان، من العمال المناضلين، الذين كانوا مكلفين بجمع التبرعات.

فقد تمكن المناضلون المدنيون من العمال، من إيجاد شبكة من العلاقات القوية لمساعدة الثورة بالمال والدعاية الإعلامية، وأدى انخراط العمال الثوريين في الكفاح المسلح، إلى تحقيق المقدمات المنطقية للالتحام المرغوب فيه بين الحركة الطبقية، والحركة الوطنية المناهضة للاستعمار.

([1]) ورد في المجاهد، العدد 17، 1 شباط ـــ فيفري 1958، ص. 5.

كان العنصر البشري هو المحور الأساس، الذي قامت حوله إستراتيجية الثورات التحريرية في عالمنا المعاصر، الذي تحتل فيه التكنولوجيا مكانة الريادة. وارتبط نجاح تلك الثورات، بنجاح قادتها في الارتباط بعلاقات إنسانية مع زمرته المقاتلة، والحفاظ عليها، وقدرته على الحركة والانتشار أو الثبات والتجمع.(1)

فكانوا يمثلون حلقة الوصل بين الثوار، وبقية الجماهير التي يعتمدون عليها كليا في توفير المجندين، والمأكل، والمأوى، والمعلومات، والدعم المالي، وتسهيل حرية الحركة.(2) ومن هنا قيل أن: " *الجماهير هي للثوار، كالماء للسمك*."

والسؤال المطروح هنا هو إلى أي مدى تمكن رواد الثورة وقادتها في منطقة بحثنا من خلق هذه الروابط والقيم وتفعيلها على مستوى المجتمع، والفرد ؟ ومن أين استمدوا مصدر تلك الروابط ؟ وما مدى فعاليتها على مستوى الممارسة؟

يمكن القول أن: « رواد الثورة وقادتها الميدانيين، ساهموا في نشر الثقافة السياسية، والوعي السياسي، الذي يرتبط بالوعي بالمواطنة، والالتزام بالدفاع عن الوطن، بين أفراد الشعب المكافح، وتمكنوا من دفعه إلى تجاوز واقعه الراهن المفروض إلى واقع أفضل.(3)»

لقد أحصى المؤرخ "مينيي"، في كتابه " *التاريخ الداخلي لجبهة التحرير الوطني*"، 91 إطار سامٍ مسيّر لجيش وجبهة التحرير الوطنيين. نصفهم تقريبا (48,3 %)، ينحدر من منطقة الشرق الجزائري. كما أشار إلى انتماءاتهم الحرفية، وبيّن أن خمسة ضباط ساميين، من مجموع تسع وعشرين ضابط في جيش التحرير

(1) فغرور (دحو): "حرب العصابات. دراسة للمفاهيم والممارسة"، مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد 6، الجزائر نوفمبر 2000، ص. 172.

(2) المرجع نفسه، ص. 173.

(3) زروخي (إسماعيل): "الثقافة السياسية عند رواد الثورة التحريرية، في القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)،" الجزء الأول، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري ـــ قسنطينة، 28 أفريل 2003، ص. 172.

الوطني، كانوا في الأصل عمالا يدويين. أو ما يعادل نسبة 7,5%؛ في حين أظهر أنه لم يكن لهم تمثيلا في الهيئات المسيّرة، ولا في الهيئات الإدارية للثورة.(1)

وفي المنطقة فضاء بحثنا، نجد أن أغلب قادة الثورة ينحدرون من المناطق المحيطة بالمراكز المنجمية؛ وينتمون طبقيا لشريحة عمال المناجم الأكثر حرمانا، أو إلى الطبقة دون البروليتاريا،(*) التي تعرضت للاستغلال الاقتصادي، بشكل بشع؛ وقد أطلقت عليهم في هذا البحث، اسم "*العمال الثوريون*".

والجدير بالملاحظة، أن قبل الاستقلال، لم تختص أي فئة من المجاهدين الجزائريين باسم الثوريين، وإنما الدراسات والأبحاث التاريخية التي أنجزت فيما بعد، هي التي صنّفت قادة الثورة التحريرية الجزائرية إلى مجموعات، ومنها تلك المجموعة.

ويتبين من استعراض السيرة الذاتية، للبعض من أولئك العمال الثوريين، بالمنطقة فضاء بحثنا، أن النزعة الثورية كانت هي العامل المشترك بينهم، بسبب تحسسّهم من الاستعمار الاقتصادي، الذي انتقص من كرامتهم.

فقد أعاد أحد المؤرخين الغربيين، سبب توجههم الثوري إلى عامل نفسي متعلق بالمعاناة من قلّة احترام الذات، الذي سببه لهم النظام الاجتماعي، والسياسي الاستعماري. واعتبر دورهم رئيسي في الإعداد للثورة الجزائرية، وتفجيرها.

(1) MENYIER, op-cit., pp. 146-148.

(*) يطلق علماء الاجتماع هذه التسمية على الطبقة الاجتماعية التي تخضع للاستغلال الفاحش، ولها خاصية غير ثابتة، ولا تتوفر على طرق التنظيم، ووسائل الدفاع الخاصة بالطبقة الكادحة.

وبرأيه: « لم تُكوِّن لديهم الأسرة، ولا المدرسة، ولا تجاربهم المهنية، رغبة قويّة في التمدن، واحترام الشرعية ... وكرد فعل على ذلك، تكوّن لديهم شعور قوي حول حقهم الخاص في قيادة النضال ضد فرنسا.[1]»

ويعرف الثوريون، بأنهم كانوا أكثر عرضة من غيرهم لكل أنواع الحرمان، والقمع، والقهر من الاستعمار، بسبب نضالهم السياسي.[2]

وبالتالي، نجد هناك العديد من الخصائص، التي كانت تجمع بين فئة عمال المناجم، وفئة الثوريين. فقد كانت الفئة الأولى تمثل من الناحية السوسيولوجية، الطبقة الكادحة التي لم تحقق ارتقائها الاجتماعي، وظلت معرّضة للتفقير، والاستغلال من قبل المؤسسات الرأسمالية العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية، وبالتالي لم تحقق ارتقائها الاجتماعي.

وبالرغم من أنهم كانوا نسبيا، أكثر نضجا من اليد العاملة الزراعية على الصعيد السياسي، إما بفعل نضال بعضهم في حزب حركة الانتصار أو نتيجة لمعرفتهم بنضال التنظيمات السياسية والنقابية قبل اندلاع الثورة؛ إلا أنهم ظلوا ينشطون على مستوى القاعدة، ولم يتقلدوا مناصب عليا في الحزب. لأن ذلك كان سيعرضهم للطرد من العمل.

كما أن القليل منهم من ناضل في صفوف المنظمة الخاصة؛ وكان على علم بأوضاع البلاد، ومشكلاتها السياسية والاقتصادية؛ وبالتطورات التي عرفها حزب الشعب-حركة الانتصار بعد الحرب العالمية الثانية.

([1]) وليم ب. (كواندت)، "الثورة والقيادة السياسية، الجزائر 1954-1968"، إصدار مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1981، ص. 90.

([2]) شرقي، المرجع السابق، ص. 120.

زد إلى ذلك، أن فيهم من عاش وترعرع في المراكز المنجمية بالمنطقة، مثل عمر جبّار، إبراهيم منسّل، والمكي جديّات، وفيهم من التحق بها عند اشتغاله بالمؤسسات المنجمية، مثل الطاهر زبيري، ومحمود قنز.

ولكن العامل المشترك، الذي كان يجمع بينهم هو نظرتهم للمستوطنين الذين كانوا بالنسبة إليهم: « أولئك الذين هم في الجهة المقابلة[1].»

ولذلك، عندما اشتعلت شرارة الثورة، صاروا إطارات مؤهلة لقيادة غيرهم من المجاهدين، ولإشعال فتيل الوطنية الذي أتى على المنطقة فيما بعد.

وعلى غرار القادة الأوائل الذين فجروا الثورة التحريرية، لم يبرحوا هم أيضا حدود مسقط رؤوسهم، وكانوا: « ميالين للقبول بإقليمية طبيعية.[2]»

فكانوا يمثلون جغرافيا، مناطق المناجم الواقعة في المنطقة الحدودية الشرقية الممتدة في شمال تبسة؛ وبمجرد التحاقهم بالثورة، قطعوا روابطهم مع بيئتهم الأصلية، وأقاموا علاقات أخرى مع العامة سواء في المراكز المنجمية، أو حولها في البوادي.

وعلى صعيد التعليم، كان البعض منهم يحمل مبادئ في التعليم الابتدائي، مثل القائد عمر جبّار، إبراهيم منسل، الطاهر زبيري، ومحمود قنز؛ بينما كان الآخرون عصاميون، حصلوا على الأساس في تكوينهم من أماكن العمل، مثل القائد المكي جديات؛ بلقاسم زبيري؛ طراد عماري. وكانت الإيديولوجية المسيطرة عندهم، إيديولوجية قومية وشعبوية، تعتبر « أن الأمة الجزائرية قد أصبحت ناجزة قبل

([1]) حربي (محمد)، "جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع"، تر. كميل قيصر داغر، ط. 1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان 1983، ص. 104.

([2]) المصدر نفسه.

الاستعمار ... ومن هذا الفهم ينبع رفض الأفراد الآتين من خارج الجماعة العربية ـ الإسلامية.[1]»

وسوف أقتصر في هذا الفصل، على الترجمة للأربع شخصيات بارزة فيهم: الطاهر زبيري، جبار عمر، المكي جديات، ومحمود قنز؛ ويتوزع هؤلاء القادة الثوريين على أهم المراكز المنجمية في المنطقة الحدودية الشرقية: مركز الونزة، الكويف، وبوخضرة. وقد اتخذتها كنموذج لتوضيح ظروف التحاق العمال الثوريين بالثورة، وطبيعة المؤثرات السياسية التي ساهمت في تكوين شخصيتهم الوطنية، والعوامل التي شكلت، وكونت العناصر الثقافية لديهم، وأخيرا الدور الذي اضطلعوا به في قيادة الثورة التحريرية إلى النصر المؤزر.

كما أنني سأجيب في مباحث هذا الفصل، على مجموع الأسئلة التي قد تطرح في هذه الدراسة مثل: من هم قادة الثورة في المنطقة فضاء بحثنا، وماذا ميز تأثرهم الاجتماعي والسياسي ؟

وما هي الأدوار التي لعبوها خلال فترة الكفاح المسلح ؟ وأين كانوا يناضلون قبل الثورة ؟ وهل كان فيهم عناصر من جيل المنظمة الخاصة ؟ وهل كان فيهم من هم من جيل الثورة مباشرة ؟

(1) حربي، المصدر نفسه، ص. 106.

المبحث الأول: المولد والنشأة.

لاشك في أن البيئة الطبيعية والاجتماعية، التي نشأ فيها وترعرع قادة الثورة من العمال الثوريين، كان لها أثرها البارز على صقل شخصيتهم فيما بعد.

فأغلبهم كان ينتمي إلى المنطقة الحدودية الشرقية، وبالتحديد منطقة المناجم، وكانوا ينحدرون من أصول متواضعة. فقد نشئوا وترعرعوا في تلك الجهة من الوطن، وإن كانت أصولهم تعود إلى أقاليم مختلفة من الجزائر.

وتعد منطقة الحدود الشرقية، منطقة رعوية بالدرجة الأولى، حيث تنتشر فيها النباتات الإستبسية، والأحراش، وبعض الغابات. كما أنها تزخر بالمعادن المختلفة كالحديد، النحاس والفوسفات. وهي منطقة قليلة الاستيطان مقارنة مع المنطقة الساحلية، أنشئت فيها بعض المراكز الاستيطانية الصغيرة مثل مراكز سوق أهراس، الونزة، والكويف.

هذا بالإضافة، إلى أنها تمثل منطقة عبور إلى المشرق العربي، سواء لأداء فريضة الحج أو لطلب العلم. كما كانت تعد منذ القدم، معقلا للثورة والثوار. فقد واجهت في التاريخ الحديث الاستعمار الفرنسي طيلة 47 سنة.(1)

كما تميزت سياسيا، بانتشار النزعة الدينية بين البدو سواء منها الطرقية أو الإصلاحية، وانتشار النضال السياسي بكل تياراته بين الحضر، والفئات المتوسطة، والفئات محدودة الثقافة.

---

(1) أنظر عن مقاومة أهل تبسة دخول الاستعمار الفرنسي، شلالي (عبد الوهاب): " نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها خلال القرن 19 م."، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة ــ الجزائر، أبريل 2006.

أما التيار اليساري، فكان محصورا في أوساط عمال قطاع سكك الحديد والمناجم. ويلاحظ عليهم كفئة مهنية، اختلاف واضح في أوساطهم، وخلفياتهم الاجتماعية، وكذا تجاربهم الحياتية.

كان يغلب على العمال الثوريين، من حيث الأصل الاجتماعي، الانتماء الريفي. فلا العمل في المراكز المنجمية، ولا الاحتكاك بالأوربيين أثر في تكوينهم الأولي.

فبخلاف عمال المناجم في أوربا، ظلوا متمسكين بعاداتهم وتقاليديهم الريفية، ومحافظين على انتماءاتهم القبلية، ولم ينسلخوا عن بيئتهم الريفية، ويتأثروا بالمدنية الغربية رغم احتكاكهم بها. ولعل هذا ما يفسر لنا سرعة استجابتهم لنداء الجهاد من أجل تحرير الوطن، واختيارهم التموقع مع أهلهم، وبني عشيرتهم في الانتفاضة على المحتل، والمساهمة في تحرير الوطن المفدى الذي هو أرض الآباء والأجداد.

يوجد بالطبع تنوع في عيّنة الإطارات المدروسة، من حيث المستوى التعليمي. وهذا مردّه إلى درجة تأثير البيئة والمدرسة والأسرة فيهم.

فرغم المشاركة في الحركة العمالية، وانخراطهم في النضال النقابي دفاعا عن مصالحهم، إلا أن عمال المناجم الجزائريين، لم يتأثروا بحكم أصولهم الإسلامية، بالفكر اليساري الذي طبع النضال النقابي في الجزائر المحتلة. وظلوا محافظين على إسلامهم، الذي: « ... كان يقدّم في كل منطقة من مناطق الجزائر حسب مفاهيم الطرق الصوفية له ... وكان الإسلام في الأرياف والجبال يحتل مكانة مقدسة عند الجماهير الشعبية خلال المرحلة الاستعمارية.[1]»

فالمعروف عن المنطقة مجال دراستنا، أنها كانت منقسمة بين التيار الصوفي ممثلا في الطرقية، والتيار الإصلاحي ممثلا في جمعية العلماء المسلمين.

(1) شرقي، المرجع السابق، ص. 111.

وكانت إدارة شركات التعدين، تشجع انتشار الإسلام الصوفي والرسمي في مراكزها. حيث سمحت بانتشار الزاوية التيجانية في الونزة، والزاوية الرحمانية في الكويف. كما تكلفت ببناء الجامع لعمالها المسلمين، واختيار إمامه، ودفع الأجرة له.[*]

أما بالنسبة للتعليم، وأخلاق السكان في المناجم، فيمكن القول أولا: أن إقامة العمال الجزائريين في ظروف قاسية بالأرياف، والمناطق الجرداء النائية والمهملة، حال دون أن يهتم أحد بتعليمهم أو تثقيفهم. مما جعل سلوكياتهم تكون في مستوى منحط.

فأطفالهم كانوا يعملون منذ سن مبكر لمساعدة الأسرة، إما في الرعي، أو في فرز المعدن بالمنجم؛ وبالتالي كان تعليمهم، وتكوينهم الفكري مهملا تماما، وكان الجهل منتشرا بشكل كبير في أوساطهم، حيث القليل منهم من كان يحسن القراءة والكتابة.

ولا يبدوا أن المستوى التعليمي البسيط، الذي تلقوه أثر فيهم اجتماعيا، وسياسيا. وربما: « كانت هذه الحالة نتيجة للثقافة، والتربية الدينية، والمستوى الثقافي المتواضع، الذي توصل إليه الثوريون.[1]»

فمستواهم التعليمي كان بسيطا، وكان أغلبهم لا يحسن القراءة والكتابة، خاصة بلغة المستعمِر. فمعظم عمال المناجم، كما يتبين من أرشيف شركات التعدين، كانوا يبصمون بالبنان على وصولات الدفع الخاصة بالمنح العائلية، أو المعاشات؛ والنزر

(*) في سنة 1948، سمحت شركة الونزة ببناء مسجد لعمالها المسلمين، وطالبت سلطات الاحتلال باختيار إمام له، على أن تتولى هي إسكانه في المركز المنجمي، ودفع راتبه. بينما استقدمت شركة الكويف العلامة الشيخ الطيب باشا، من أبناء المنطقة، للإشراف على إدارة المسجد الذي بنته لعمالها المسلمين.

(1) كواندت، المرجع السابق، ص. 92.

القليل منهم من كان يوقع باسمه؛ مما يدلّ على تدني مستواهم التعليمي، وبالتالي عدم استفادة غالبيتهم من المدرسة الفرنسية.

فقد أكدت إحدى الدراسات التاريخية، أن ثلاثة أخماس مجموع الضباط السامين، وقادة الولايات كان لديهم مستوى التعليم الابتدائي، ولم يكن لديهم تكوينا سياسيا، وأن تكوينهم كان عسكريا محضا. (1)

وبالفعل وجدنا ذلك ينطبق على القادة الثوريين: الطاهر زبيري، محمود قنز، وعمر جبار، الذين اشتغلوا كعمال مهنيين، ولم يزاولوا في تعليمهم سوى المرحلة الابتدائية.

وإذا كانت مساهمة الوسط الأسري في تشكيل نضجهم السياسي، بارزة عند بعضهم، مثل حال القائد الطاهر زبيري، ومحمود قنز، فإنها ليست كذلك عند البقية، نتيجة عدم توفر تراجم كاملة عنهم.(*)

فقد أحسّوا منذ نعومة أظافرهم، بسبب الضغط الاقتصادي، والقهر السياسي، الذي تعرضت له أسرهم إبان العهد الاستعماري بالتفرقة العنصرية، والظلم، وعدم المساواة؛ حيث أن جلهم ولد وترعرع في ظروف قاسية في مناطق نائية، وخضعوا لقوانين إدارية مجحفة، ولسلطة ظالمة من أعوان الإدارة، سواء كانوا من بني جلدتهم كالقياد، والباش آغوات، أو كانوا من المستوطنين الأوربيين كالمتصرفين الإداريين.

وأدركوا لما اشتد ساعدهم، واشتغلوا في الحقول المنجمية، مساوئ النظام الاستعماري. حيث لم يسمح لهم مستواهم الثقافي البسيط، إلا بالعمل بمهن ذات مستوى أدنى، مثل العمل في حفر الأنفاق، وتكسير الصخور، واستخراج المعادن،

(1) MENYIER, op-cit., p. 146.

(*) باستثناء الطاهر زبيري، الذي نشر مؤخرا مذكراته، فإن تراجم بقية القادة الثوريين المشمولين بالدراسة في هذا الفصل، توجد متناثرة ومقتضبة في بعض المصادر والمراجع، وتخص بالدرجة الأولى فترة مشاركتهم في الثورة.

ودفع العربات المحمّلة بالحديد والفوسفات. مما طوّر لديهم شعورا ثوريا في سن مبكّرة، من خلال الإحساس بالظروف البائسة المحيطة بهم، وفهم أسباب فقرهم، وتخلفهم.

فعلى سبيل المثال، أتيحت للسيد زبيري فرصة فهم بعض المفاهيم السياسية، مثل الاستعمار، الوطنية، النضال، الاستغلال في أسرته. وذلك بفضل كفاح أبيه في سبيل تحصيل لقمة العيش،[*] ونضال أخيه الأكبر بلقاسم، في صفوف حزب حركة الانتصار، ثم في نقابة "*الكنفيدرالية العامة للشغل*".

الأمر الذي سمح له بالانخراط في سن مبكرة، في النضال بمدينة تبسة ضمن صفوف التيار الاستقلالي. فقد ذكر أن: « ... الفضول دفعني إلى محاولة فهم حقيقة ما كان يجري في الجزائر من تفاعلات سياسية مرتبطة بمخاضات دولية رغم صغر سني.[1]»

كما أنهم لم يتأثروا، رغم مشاركتهم في الحركة العمالية والنضال النقابي، بالفكر اليساري الذي كان يطبع النضال النقابي في الجزائر المحتلة، وذلك بسبب أصولهم الإسلامية. وحافظوا على عقيدتهم سلامهم، الذي: « ... كان يقدم في كل منطقة من مناطق الجزائر حسب مفاهيم الطرق الصوفية له ... وكان الإسلام في الأرياف، والجبال يحتل مكانة مقدسة عند الجماهير الشعبية خلال المرحلة الاستعمارية.[2]»

([*]) يقول السيد الطاهر زبيري عن كد والده: « ... وكان يشتغل في السكة الحديدية بضعة أشهر ثم يعود إلى أم العظايم ويبقى بدون عمل لستة أشهر أو حتى سنة كاملة، ويكتفي برهن الأرض تارة وزرعها تارة أخرى ... وبقي على هذا الحال يتردد بين زراعة الأرض وبين السفر للبحث عن عمل حيث يغيب شهورا وشهورا، حتى ضاعت الأرض بين الرهن والغرامة. » المصدر السابق، ص. 21.

([1]) المصدر نفسه، ص. 31.

([2]) شرقي، المرجع السابق، ص. 111.

فالأسس الثقافية للحركة العمالية، والتعبئة السياسية، وكل العبارات البلشفية كانت غريبة عنهم.(1)

فقد كان التعليم، نقطة الضعف في حركة فرنسا داخل مستعمراتها. « ففي الجزائر لم يكن التمدرس عند الأطفال يتعدى في سنة 1938، حوالي 10 %؛ وكان ينقص الأهالي، الشكل الأساسي للرقي الاجتماعي ألا وهو التعليم.(2)»

وأدت عزلة المراكز المنجمية، وبُعدها عن كبريات الحواضر، إلى: « ... منع أي زيارة أجنبية لها إلا بترخيص من الشركة؛ ورفض أي نشاط ثقافي عربي إسلامي قد يؤثر على عمالها الجزائريين.

ونرجح أن يكون هذا السبب، وراء عدم تواصل عمال المناجم ببعض علماء الجزائر في المنطقة، كالشيخ العربي التبسي. حيث لم يسبق لهذا الأخير أن زار تلك المراكز أو التقى بسكانها المسلمين.(3)»

ومع أن بعض أبناء عمال المناجم الجزائريين، اشتغلوا بدورهم في نفس الشركات التعدينية إلا أنهم على غرار آبائهم، لم يكن لهم أي مستوى تعليمي، ولم يستفيدوا من المدارس التي كانت موجودة، والتي يعود إنشاؤها إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى.

فالتعليم بتلك المدارس، وإلى غاية نهاية حقبة العشرينات من القرن الماضي، كان حكرا على أبناء العمال الأوربيين. فقد ذكر مسؤول مناجم الونزة، في إحدى مراسلاته مع المتصرف الإداري لبلدية مرسط: « ننوي إضافة قسم رابع بالمدرسة، نظرا لارتفاع عدد التلاميذ الذين بلغ عددهم 122 تلميذ، كلهم أوربيين.(4)»

(1) MEYNIER, op-cit., p. 134.
(2) AMBROSI, op-cit., p. 596.
(3) شلالي، أوضاع العمال ...، المرجع السابق، ص. 144.
(4) C. L: S. P., n° 5, Lettre de M. Le Chef de l'exploitation, à M. L'Administrateur de la commune mixte de Morsott, n° D/D du 17 avril 1929, p. 355.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يخصص بمدرسة الونزة قسم لأبناء العمال الجزائريين إلا في أكتوبر سنة 1944. فقد كانت تلك أول مرة، يتم فيها الحديث عن فتح قسم تعليمي خاص بالأطفال الجزائريين، ووضعهم تحت إشراف معلمة فرنسية، وفصلهم عن التلاميذ الأوربيين.(1)

كما أفادت إحدى مراسلات إدارة مناجم الونزة، أن عددا كبيرا من التلاميذ من أبناء العمال الأهالي، ممن سمح لهم بمزاولة تعليمهم الابتدائي في عام 1948، سنّهم كان يفوق 14 سنة.(2)

بل أن إنشاء دور عبادة للعمال المسلمين، لم تظهر في المراكز المنجمية إلا في أواخر الأربعينيات، من القرن الماضي.

من هنا يمكن القول، أن الأطفال الجزائريين الذين استفادوا من التعليم الفرنسي في مدارس شركات التعدين، كانوا يعدون على أصابع اليد الواحدة. « فالنتائج فيما يخص الخبرات في التعليم المهني، والتطبيقي [خلال العهد الاستعماري] كانت محدودة جدا.(3)»

ونستدل على هذه القناعة بما أكدّه الطبيب الثائر، "فرانتز فانون"، على طبيعة الاستعمار الثقافي الأوربي لشعوب المستعمرات، حيث قال: «... نجد أن الهدف الذي يريد المستعمر تحقيقه ليس هو التصفية التامة للثقافة السابقة، ولكن هو وضعها في حالة احتضار مستمر، وهكذا تتحول هذه الثقافة التي كانت في الماضي حية متفتحة للمستقبل إلى ثقافة منغلقة على نفسها، تجمد في الإطار الاستعماري بين قيود

(1) C. G: 1944, Lettre de M. Le Directeur ,à Mme La Directrice de l'école de l'Ouenza, n° 1888 du 12 juin 1944.
(2) C. G: 1948, Lettre de M. Le Directeur ,à M. Le Président de la Caisse de Compensation des Allocations Familiales dans l'industrie extractive en Algérie, n° 2820 du 18 juin 1948.
(3) KADDACHE, op-cit., p. 238.

القمع، وتصبح مومياء تشهد ضد أعضائها ... وليست تلك السلبية الملحوظة عند شعوب المستعمرات إلا النتيجة المنطقية لعملية التجميد هذه.[1]»

فمما تقدم، تتضح لنا الأسباب التي جعلت عمال المناجم الجزائريين، يظلون عبارة عن يد عاملة بسيطة إلى غاية الاستقلال، ولا يرتقون في شغلهم. غير أننا نشير إلى أنه كان يوجد تنوع في عينة الإطارات المدروسة في هذا الفصل، من حيث المستوى التعليمي، نتيجة لتأثير المحيط الأسري، والمدرسة.

عمر جبّار:

ولد عمر جبّار سنة 1930، في دوار الهمامة، الواقع في أحواز سوق أهراس، في كنف أسرة بدوية فقيرة، ونشأ في بيئة قفْرة. اشتغل بالرعي في طفولته، ولما بلغ سن الثاني عشر انتقل مع أسرته إلى مدينة الونزة.

ولعل ذلك كان بدافع حاجة والده إلى الشغل وتقاضي أجرة، ولو كانت زهيدة ليتغلب بها على عاديات الزمن. حيث كانت المناجم، مركز جذب لليد العاملة الجزائرية الرخيصة.

في الونزة، التحق عمر جبّار بالكتاب، وحفظ بعض من سور القرآن الكريم، لكن عوز الأسرة وحاجتها إلى اشتغال كل أفرادها لتسد رمق العيش، وهو شأن أغلب الأسر الجزائرية في عهد الاحتلال، حال بينه وبين مواصلة تعليمه، ودفعه إلى البحث عن عمل بسيط رغم صغر سنه لمساعدتها.

فاشتغل أولا بائعا عند بعض تجار المدينة، ثم عاملا متجولا، يدفع عربة بها بعض المواد الاستهلاكية، وبعد مدّة تمكن من الظفر بشغل في حقول استخراج الحديد بالمنجم[1].

([1]) فانون (فرانتز)، "من أجل إفريقيا"، تر. محمد الميلي، الطبعة الثانية، ش. و. ن. ت.، الجزائر، بلا تا. ص. 16.

كان قصير القامة، قوي البنية، وقد عرف بجهاده في الولاية الأولى عامة، وفي المنطقة الخامسة خاصة.[2]

استشهد[*] في يوم الأربعاء 11 نيسان ـ أبريل 1956، في منطقة أولاد بشيح بسوق أهراس.[4]

فتح العمل في المنجم أعين عمر جبار على سياسات الاستعمار العنصرية إزاء الجزائريين، والاستغلال الوحشي للإمبريالية الفرنسية للعباد والبلاد. وقد دفعه ذلك إلى الانخراط منذ سنة 1950، في صفوف حزب الشعب- حركة الانتصار، التيار الوطني المناهضة للاستعمار، والمطالب بالاستقلال.

وتميزت الفترة التي بدأ فيها نشاطه السياسي، بتعرض حزب حركة الانتصار لضغوطات ومضايقات عديدة من قبل الإدارة الاستعمارية إثر اكتشاف أمر المنظمة الخاصة. مما جعله يشدّد على اختيار العناصر الشابة المناضلة التي تتسم بروح المسؤولية، والمبادرة الخلاقة.

وقد تمكن، بفضل ما كان يملكه من نبوغ وقدرة عاليتين، وما تميز به من نشاط حثيث، من تلقي تكوين سياسي عمق وعيه بالقضية الوطنية، وأهله إلى أن يصبح عضوا فعالا في صفوف الحزب بمنطقة تبسة.

فـ: « قد لوحظ على جبّار عمر، خلال هذه الآونة، تعلقه وشغفه بالحياة النضالية رغم صغر سنه. إذ كان يوليه كل وقته وإمكانياته ... فارتبط اسم جبار بالنضال في الونزة إذ لا يمكن ذكر أحدهما دون الإشارة إلى الآخر.[1]»

([1]) أنظر شهادة لحواسنية موسى في: مجلة أول نوفمبر، العدد 81، الشهر الأول 1987، ص. 42-49.

([2]) شهادة السبتي نصايبية، المصدر السابق.

([*]) يذكر الرائد جرمان، في شهادته عن الثورة في الولاية الأولى، أن الزعيم بشير شيحاني: « ... أرسل عبد الوهاب عثماني بمعية مصطفى شنينة إلى ناحية سوق أهراس. اجتمع عبد الوهاب بأعضاء القيادة هناك، وهم: الوردي قتال، سي الأزهاري، الزين عباد ومحمود قنز. وتقرر استدعاء جبار عمر مع مجموعته. ولما حضر ألقي عليه القبض، وتم إعدامه وتوزيع جنوده على عدّة جهات. » أنظر، جرمان، المصدر السابق، ص. 54.

([4]) مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص. 46.

بعد أن حسّن تكوينه السياسي، وتشبّع بمبادئ الحزب، تولى بدوره تكوين مناضلين جدد بالونزة، وتوعيتهم وتبصيرهم بالأدوار المنوطة بهم. وعمل بدون هوادة على ضم بعض شباب الونزة إلى خلية الحزب، وأشرف بنفسه على تكوينهم.

وقد أدى به نشاطه البارز في الونزة، إلى ربط اتصالات مع القائد مختار باجي مسؤول المنظمة الخاصة في منطقة سوق أهراس، بعد إطلاق سراحه، والتنسيق معه من أجل التوعية، ودفع النشاط النضالي في منطقة المناجم بالحدود الجزائرية الشرقية.[2]

وقد التحق أغلب المناضلين، الذين تكونوا على يديه بصفوف الثورة في المنطقة فضاء بحثنا، وأبلوا فيها البلاء الحسن.[*] وكل هؤلاء كانوا من رجال الفاتح نوفمبر في منطقة الونزة ومنهم المجاهد ومنهم الشهيد.

المكي جديّات:

هو المكي بن علي جديات، ومباركة جديات، ولد في الفاتح من تموز ـ جويلية 1928 بسطحة الدير، في كنف أسرة ريفية جزائرية فقيرة، حيث كان والده يرعى بعض العنزات، ويعمل فلاحا لدى غيره. انخرط في صباه في الكشافة الإسلامية بمنطقة الكويف، ثم في حزب حركة الانتصار.[3]

([1]) المرجع نفسه، ص. 42.

([2]) المرجع نفسه، ص. 43.

([*]) كان من بين أولئك المناضلين: حمة مشنتل ، صالح الباي، الطيب داده، الزين نوبلي، البشير جغبلو، بشير بركات، السبتي جبار، محمد الطرابلسي، محمد بن سودة، خذيري جبار، مسعود جديات، عمار نايلي، لخضر مشري، محمد لخضر سرين، إبراهيم هوام، نوار رباحي، الطيب مجرالو.

([3]) معلومات مستقاة من بطاقة استعلامات للمنظمة الوطنية للمجاهدين بولاية تبسة.

عمل بمنجم الكويف خلال سنة 1950 في مصلحة الصيانة. استشهد سنة 1959، أثناء أدائه مهمّة، كلفته بها قيادة الثورة المحليّة، حيث ارتطمت سيارته بلغم، لقي على إثره حتفه[1].

محمود قنز:

ولد محمود قنز، في يوم 12 من آذار ـ مارس 1934، بدوار القنانزة بالقرب من مركز بوخضرة المنجمي، لأبيه عمار، وأمه زعرة محفوظي. كان والده يشتغل بالفلاحة وتربية المواشي. نشأ في وسط أسرة ثورية، حيث كان بيت والده معقل للمجاهدين، والتحق إخوته الكبار بصفوف الثورة التحريرية منذ اندلاعها، واستشهد اثنين منهم في ساحة الوغاء.

زاول تعليمه في سن مبكرة بالكتّاب، ثم التحق بالمدرسة الابتدائية الوحيدة في مركز بوخضرة، وخضع فيها إلى البرنامج التعليمي المخصص للتلاميذ الجزائريين، والذي كان يعرف باسم: "*دروس تحضيرية إسلامية*." فتعلّم مبادئ أولية في اللغة الفرنسية، الحساب، التاريخ، والجغرافيا الفرنسية.[2]

كما واصل دراسته في العوينات وتبسة. مارس الرياضة في شبابه ضمن فريق مدينة تبسة. عمل في "*شركة الزراعة والاحتياط*"، ثم في منجم بوخضرة.

في يوم 10 مارس 2005، وافته المنية، عن عمر ناهز 71 سنة، إثر مرض عضال ألم به.

([1]) جرمان (عمار): "الحقيقة"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.، ص. 163.

([2]) شلالي، المرجع السابق، ص. 145.

ساهمت أسرة قنز، قبل التحاقه بصفوف الثورة، في دعم الكفاح المسلح بالمنطقة، حيث زوّد والده المجاهدين الأوائل ببعض قطع السلاح. ولعله كان يتاجر بها، على غرار بعض سكان الحدود.(1)

فقد ذكر السيد محمود قنز في إحدى شهاداته، أن القائد عمر جبار، والسيد الطاهر الزبيري اتصلا بوالده، قبل اندلاع الثورة، ليقتنيا منه قطع البنادق الحربية التي كان يملكها. فحصلوا منه على بعض قطع الأسلحة من بقايا الحرب العالمية الثانية: « سلمها للمجاهدين، من بينها بندقية من نوع "قارة"، سلمت للمرحوم جبار عمر ... وهناك أسلحة أخرى جمعناها من ناحية وادي سوف، كانت مخزنة في مطامير، وهي كثيرة جدا.(2)»

أما السيد زبيري، فذكر أنهم قصدوا، في الليلة السادسة من نشاطهم الثوري، بيت عمار قنز، والد محمود، لاقتناء خمس قطع حربية كان يملكها. لكنهم لم يحصلوا إلا على بندقية حربية واحدة من نوع "قارة أو ثموني"، مع ثلاث خزانات رصاص.(3)

الطاهر زبيري:

ولد الطاهر بن الطيب زبيري، في يوم 4 أبريل 1929، بدوار أم العظايم، التابع لدائرة سدراته، ولاية سوق أهراس الحالية، وهي منطقة جدباء، قليلة الأمطار. نشأ في أسرة فاق عدد أفرادها عشرين نفر. كانت تمارس الفلاحة والرعي. اشتغل

(1) مطوية خاصة بالمرحوم محمود قنز، إنتاج ملحق متحف المجاهد بتبسة.

(2) كلمة محمود قنز، في: "دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية"، إنتاج جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، ولاية تبسة، المرجع نفسه، ص. 32.

(3) زبيري، المصدر السابق، ص. 72.

والده الشيخ الطيب، المدعو "الشاوش" أيضا بتعليم القرآن لأبناء الدوار، مقابل بعض المُدد من القمح والشعير.[1]

ولما بلغ سنه الأولى، رحل والده إلى قرية وادي الكبريت، ليعمل في سكة الحديد، وذلك بعدما تعب من فلاحة، « أرض جدباء لا تؤتي الغلة التي تعيل أسرته، وأسرة شقيقه الربيعي التي يقارب عدد أفرادهما الثمانية عشر فردا، ولا يفي ما تجود به لدفع الغرامات التي أثقلت كاهليهما.[2]»

تعلم في سن الثامنة القرآن الكريم على يد شيخ يدعى بلقاسم داعي، في مسجد قرية وادي الكبريت؛ ولكنه عجز عن الالتحاق بالمدرسة الفرنسية الوحيدة التي كانت موجودة في القرية، والتي كانت تتسع لنحو 50 تلميذ فقط ، بسبب من جهة كبر سنه، ومن جبهة أخرى رفض والده التعليم الفرنسي لأبنائه، لاعتقاده في أنه: « لا يوجد شيء في هذه الدنيا سوى القرآن والله، والجنة، والباقي كله خرافة.[3]»

ولكن الرغبة الملحة عند الطفل زبيري، في التعلم بلغة المحتل، كي يظفر بمنصب شغل حين يكبر، جعلته يلتحق بالمدرسة المسائية المتواضعة، التي بناها أهل القرية ليتعلم فيها كل الجزائريين، على اختلاف أعمارهم، وداوم فيها مدة أربعة أشهر.[4]

وفي مطلع الخمسينيات، عاد للدراسة ثانية في قرية وادي الكبريت مدة ثلاثة أشهر، فحفظ نصف القرآن الكريم في مسجدها، وتعلم مبادئ اللغة الفرنسية، في المدرسة الأهلية، ثم صار يتقنها.[5]

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 19- 20.

([2]) المصدر نفسه، ص. 21.

([3]) المصدر نفسه، ص. 23.

([4]) المصدر نفسه، ص. 24.

([5]) المصدر نفسه، ص. 39.

اشتغل في سن مبكرة في دكان أخيه الأكبر سواء بذات القرية، أو في مدينة تبسة عندما رحلت إليها أسرته. وفي عام 1950، اضطر للبحث عن شغل، لمساعدة عائلته التي ازداد عدد أفرادها، على تحمل صعوبة المعيشة.

واستطاع بفضل معارف والده في الونزة، الظفر بشغل حفّار في ورشة للتنقيب عن المياه الجوفية لصالح شركة حديد الونزة، في منطقة عين الشانية. ولكن إجادته للغة المحتل، وفّرت له وظيفة أفضل، حيث صار كما يقول: « ... عاملا دائما لدى هذا المقاول الإيطالي ... وهو أمر لم يكن متوفرا لدى معظم العمال ... فاشتغلت مع فريق من الكهربائيين.

وعندما لا يكون هناك عمل محدّد معهم، أوجّه للعمل في ورشة للميكانيك كمساعد لميكانكيين أوربيين ... وكلفت بتعويض أحد حراس المضخة [لنقل المياه] خلال أيام عطلته الأسبوعية ... وهكذا ضمنت لنفسي عملا قارا، وأجرة نصف شهرية.[(1)]» وهذا بخلاف ما ذكره بعض الذين ترجموا له.[(*)]

ونظرا لاستقامته، وخبرته النضالية، اختاره زملاؤه في مطلع الخمسينيات، مفوضا عنهم لدى إدارة شركة حديد الونزة، ضمن قائمة نقابة " *الكنفيدرالية العامة للشغل*"، التي كان منخرطا في صفوفها، قبل ظهور " *الاتحاد العام للعمال الجزائريين*".[(2)]

(1) المصدر نفسه، ص. 42.

(*) أنظر ما ذكره عنه كل من: محمد عباس، المرجع السابق، ص. 269؛ "مينيي"، المرجع السابق، ص. 146؛ شرفي (عاشور) ، في كتابه:
"La classe politique algérienne de 1900 à non jours. Dictionnaire biographique", Casbah Editions, Alger 2001, p. 346.

(2) ZBIRI (Tahar), "L'œuvre des ouvriers et des paysans" in, REVOLUTION & TRAVAIL, organe central de l' U. G. T. A., n° 100, vendredi 29 octobre 1965, p. 9.

وكان كثيرا ما يصطدم مع العمال الأوربيين، في ورشة الميكانيك التي كان يشتغل بها.[1]

وكانت تلك الثقة التي وضعها فيه العمال، دليل في نظرنا على استقامته، وقدرته على النضال النقابي، والاستماتة في الدفاع عن حقوق زملائه، كما هي دليل على استعداداته المبكرة لتحمل مسؤوليات أكبر في قيادة الرجال، وتنظيم الصفوف.

النشاط السياسي: بخلاف ما ذهب إليه بعض الباحثين، فإن الطاهر زبيري، بدأ النضال السياسي في سن مبكرة، وبدت عليه الإرهاصات الأولى من خلال المناقشات السياسية التي كانت تثار في وادي الكبريت، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، بينه وبين مناضلي حزب فرحات عباس، خاصة بعد تأسيس ائتلاف "*أحباب البيان والحرية*".

كما استفاد من مشاركته في مظاهرات الثامن من أيار ـ ماي 1945، في وادي الكبريت، التي رأى فيها لأول مرّة الراية الوطنية خفاقة في عنان السماء، وقرأ الشعارات الوطنية التي رفعها المتظاهرون، مثل " *أطلِقوا سراح الحاج مصالي*"، "*تحيا الجزائر مستقلة*".

وأدرك وحشية السلطات الاستعمارية التي تصدت للمظاهرات السلمية بكل قسوة وفظاعة، « ... ولم يطل الوقت، حتى سمع الناس في وادي الكبريت بالجرائم [هكذا] التي ارتكبها الفرنسيون في حق الجزائريين العزل، وطالت الاعتقالات في وادي الكبريت شقيقي بلقاسم، والطيب كنوش اللذين كانا معروفين بنشاطهما النضالي في صفوف حزب الشعب بالمنطقة ...[2]»

(1) KERLAN, op-cit., p. 154.

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 32–33.

فأظهر منذ حداثة سنه، اهتمام كبير بالقضايا السياسية التي كانت تشغل الساحة الوطنية، وساعده الجو السياسي المفعم بالنشاط، والنضال، والتعددية السياسية في مدينة تبسة، التي استقر فيها مع أسرته في عام 1946، على تعلم المبادئ الأولى للنضال السياسي، وذلك بفضل انتساب أخيه الأكبر بلقاسم من قبل، إلى ائتلاف أحباب البيان والحرية، وعضويته البارزة في صفوف حزب حركة الانتصار.[*]

فقد كان يرافق أخاه من حين إلى آخر، إلى مكتب الحزب في تبسة. ونظرا لصغر سنه، وحيويته، وحب الاستطلاع عنده، كان الحزب يكلّفه مع شبان آخرين، « ... بالاتصال بالناس في الأحياء، وفي أماكن عملهم للذهاب [هكذا] إلى مكتب الحركة لتسجيل أنفسهم، والانخراط فيها ... كما قمت بتوزيع بطاقات الانخراط على المناضلين الجدد.[1]»

كما أظهر نشاطا مميزا خلال حملة الانتخابات البلدية التي خاضها حزبه في التاسع عشر من تشرين الأول ـ أكتوبر 1947، حيث انخرط في خلية مع شخص من تبسة يدعى علي بن علي، وناضل فيها مدة من الزمن.[2]

أيضا ساهم، في حملة تعريف الناس بطابع تلك الانتخابات، وتوعيتهم بأهمية المشاركة فيها، خاصة وأن الجهل كان متفشيا بشكل كبير في أوساطهم؛ وحثّهم على عدم ترك المجال فارغا للشيوعيين، والاندماجيين، وأعوان الإدارة الاستعمارية من الإقطاعيين المحليين، غير الآبهين بتطلعات الشعب الجزائري العربي المسلم، وطوقه إلى الحرية والاستقلال.

([*]) ذكر محمد عباس، في ترجمته لحياة الطاهر زبيري، أنه بدأ نضاله في صفوف حزب حركة الانتصار في سنة 1950 بالونزة. أنظر: المرجع السابق، ص. 269.

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 31.

([2]) أنظر حديث السيد زبيري الطاهر مع مجلة الجيش، في: حزب جبهة التحرير الوطني: "الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون"، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر بلا تا.، ص. 317.

وقد نجحت الحملة، وفاز مرشح الحزب في تبسة، السيد حمى العمري، برئاسة البلدية، وهي المرة الأولى التي يفوز فيها جزائري بمثل هذا المنصب، منذ احتلال المدينة رسميا في سنة 1850.[1]

ولما عاد مع أسرته إلى وادي الكبريت، ناضل في صفوف خلية حزب حركة الانتصار بالقرية، والتي كان عدد أفرادها قليلا جدا، وكان يسهر على تكوينهم مسؤول سياسي من قالمة، يدعى عبد الحق مدور.

وفي مطلع خمسينيات القرن الماضي، انتقل إلى العمل في مناجم الونزة، ورشحه استعداده النضالي إلى الانخراط في خلية الحزب بصفة رسمية. وابتداء من سنة 1952، صار عضوا في القسمة، التي كان يرأسها علي ملاح، وكلّف بالاتصالات والأخبار والإعلام، ولكن بشكل سري، وبعيدا عن أعين إدارة المنجم.[2]

حيث كانت فئة العمال، رغم تمتعها بقدر من الوعي السياسي، تخشى من فقدان مناصب عملها إذا ما أظهروا انتماءهم لأي من الأحزاب الوطنية الجزائرية، وخاصة منها حزب الشعب.[3]

وبما أن المنطقة كانت تعج بالعمال، والنقابات الإصلاحية الفرنسية، كانت حثيثة السعي للسيطرة عليهم وهيكلتهم، وجعلهم يصطفون وراء مطالبها الاجتماعية، وإلهائهم عن المطالب الوطنية، أمرت قيادة الحزب المناضلين العاملين، بالانخراط في تلك النقابات الشيوعية، واحتلال مراكز القيادة فيها كممثلين عن العمال.

([1]) للتوسع أكثر حول ظروف احتلال مدينة تبسة، أنظر: شلالي، المرجع السابق.

([2]) مجلة الجيش، المرجع السابق، ص. 317.

([3]) زبيري، المصدر السابق، ص. 36.

فما كان من المناضلين السياسيين، إلا أن امتثلوا للأمر، وغطوا على نضالهم السياسي بالانخراط في نقابة " *الكنفيدرالية العامة للشغل*". ولكنهم اصطدموا بالعناصر الشيوعية التي كانت تختلف معهم في الرؤى والأطروحات السياسية، وبخاصة الكاتب العام للنقابة، الذي لم يكن في وفاق مع عمال المنجم، وبالأخص مع بعض الأفراد منهم.

وأشار الطاهر زبيري إلى حدوث أزمة كبيرة بين العمال المناضلين في حزبه، والعناصر الشيوعية في المنجم، استمرت عامين كاملين.

وكان الأخيرين ينتقدون الوطنيين علنا، ويخيفون الناس الذين لا يفهمون شيء في السياسة، بالقول: « إن هؤلاء يجلبون لكم الأخطار، ويتسببون بتصرفاتهم المعادية للحكومة في جلب العساكر، والسنغاليين، ويفضحون أولادكم وعائلاتكم إلخ...[1]»

ويضيف في مقام آخر، أنه عايش الصراعات العمالية، التي قال عنها، أنها: « بلغت من الحدّة درجة استعمال العصي، وفتحت أزمة مع العناصر الشيوعية في مناجم الونزة استغرقت أكثر من سنة.[2]»

وفي مثل تلك البيئة السياسة الناضجة، تربى الشاب الطاهر على قناعات حزب حركة الانتصار، ومبادئه الداعية إلى رفض الاندماج، والحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية، وضرورة استقلال الجزائر، وإنهاء الوجود الاستعماري الفرنسي فيها.

([1]) مجلة الجيش، المرجع السابق، ص. 318.

([2]) عباس، المرجع السابق، ص. 271.

المبحث الثاني: ظروف التحاقهم بالثورة.

ذكر أحد المناضلين السابقين في حزب الشعب، أن الناس قبل اندلاع الثورة الجزائرية، كانوا يعيشون في فاقة كبيرة في منطقة المناجم، وكان كل شيء تحت سيطرة، ومراقبة القيّاد أعوان الإدارة الاستعمارية.

وأضاف، أن بعض العمال كانوا يناضلون في صفوف النقابات الفرنسية، كي يحمون أنفسهم من تعسف إدارة الشركة. ومنهم من كان ينشط خفية في صفوف حزب حركة الانتصار، في قسمة تبسة أو سوق أهراس.

لأنه لم يكن يسمح لهم بأي نشاط إلا بعد موافقتها، وكان من الصعوبة بمكان أن يظهر المرء فيها للناس، بأنه عضوا في حزب أو حتى منخرطا في نقابة فرنسية. لأن ذلك كان سيمنعه من الترقية في العمل، ويحرمه من الظفر بسكن.

« وكان فقط الشجاع والوطني من يستطيع أن يكشف علنا انتماءه الحزبي أو النقابي. فالعمال كانوا يخافون من الطرد، والحرمان من السكن أو الترقية. وكان هم العمال توفير لقمة العيش لأهاليهم.[1]»

ويفهم من هذا الكلام، أن سياسة الإفقار والتجويع والحرمان، التي مارسها الاستعمار الفرنسي ضد الجزائريين، كانت تحول دون تمتع عمال المناجم بالنضال في الأحزاب الوطنية، بحريّة ومن دون خوف.

كما أن الخلافات السياسية بين التيار الاستقلالي الوطني، والتيار الإصلاحي الشيوعي، أثرت سلبيا على العمال المناضلين في النقابات الفرنسية، بمنطقة المناجم، وسبّبت الدعاية الشيوعية المناهضة للوطنيين، في انتشار الريبة والخوف من

(1) بلقاسم زبيري، المصدر السابق.

المناضلين الاستقلاليين في أوساط العمال البسطاء، الذين لا يفقهون في أمور السياسية شيئا.

فعلى سبيل المثال، أدت تلك الدعاية المغرضة إلى انسحاب عدد كبير من العمال المناضلين، والمحبّين في قسمة حزب حركة الانتصار بالونزة، إذ تراجع عددهم في سنة 1953، من 2500 مناضل إلى 30 مناضل صامد.(1)

وبالنسبة للعمال الثوريين، فقد كانوا متيقنين بأن الثورة، هي الحل الوحيد، والعلاج الناجع للخلافات التي بدأت تعصف بالحركة الوطنية خلال عام 1953.

فقد اختاروا الموقف الحيادي من الخلافات الداخلية، في التيار الاستقلالي، وسعوا إلى الإبقاء على صفوف القاعدة متماسكة، وفي حالة سليمة، والتصدي بحزم لكل ما من شأنه أن يثبط عزائم المناضلين، ويجعل اليأس يتسرب إلى قلوبهم. ولهذا ضاعفوا من نشاطاتهم في مجالي التدريب، والجهوزية، والتوعية، استعدادا للوثبة الكبرى.

كما أثر فيهم النضال الثوري السري، الذي دأبوا عليه، حيث وشرعوا في تكوين الأفواج و الطلائع الأولى للثورة، من مناضلي المنطقة والذين كان من ضمنهم عمال المناجم.(2)

فقد تمكّن أعضاء الأفواج التي شكلها القائد مختار باجي قبيل قيام الثورة، من تعلم بعض المهارات المناسبة لشن حرب العصابات كالكتمان، والاعتماد على الخلايا الصغيرة، والتدريب على استعمال السلاح.

وفي نهاية شهر تموز ـ جويلية 1954، عقد بوبكر بن زيني، وبشير جغبلو، عضوا اللجنة الثورية، التي نصبها القائد مختار باجي(*) بالونزة، لقاءً ببعض

---

(1) الجيش، المرجع السابق، ص. 318.

(2) شهادة أدلى بها إلي السيد الطيب داده في بيته بالونزة يوم 25 كانون الأول ـــ ديسمبر 2006.

المناضلين الثوار، في حي البياضة بالمدينة، تقرّر فيه صعودهم إلى الجبل، والاعتصام به في سرية تامة. غير أنهم سرعان ما عادوا ثانية إلى الونزة، وبدؤوا يتصرفون بحماقة، مما أثار غضب قائدهم.

فاختار من باب الحكمة، التصرف معهم بلين. حيث أذن لهم في شهر آب ـ أوت، أخذ قسط من الراحة، ومنحهم إجازة شهر كامل، وحدّد لهم تاريخ 27 أيلول ـ سبتمبر 1954، ليعودوا إلى معاقلهم في الجبال.

ثم عزّز صفوفهم بمجموعة من المناضلين الثوريين من سوق أهراس. كما نصب لجنة على مستوى قرية الونزة مشكلة من: الطيب داده، الصغير جغبلو، المدعو "سي البشير"، بوبكر بن زيني، وبشير حوري المدعو "بشير رياح"، وكلفهم بجلب القاعدة السياسية المؤمنة بالعمل الثوري.(1)

ويذكر السيد الطاهر زبيري، أن القائد باجي، عقد في يوم 10 تشرين الأول ـ أكتوبر 1954، اجتماعا بالونزة في بيت مناضل ثوري، يدعى مسعود برباري؛ حضره أحد عشر عضوا من فوج الونزة المسلّح؛ تطرق فيه إلى أزمة حزب الشعب، وأشار إلى إمكانية تفجير الثورة، من دون انتظار دعم الحزب.

كما اجتمع بهم مرّة ثانية، في جبل ذراع البطوم، الواقع بين قرية طاورة والونزة، لرفع معنوياتهم، وطمأنتهم بقرب حلول يوم الخلاص. وفي اجتماع ثالث، حضر القائد مراد ديدوش، فأطلعهم على أوضاع الحزب، والتحضيرات للثورة.(2)

(*) ولد القائد الشهيد باجي مختار في 19 نيسان ــ أبريل 1919، بمدينة عنابة في كنف أسرة متواضعة الحال، استقرت بسوق أهراس. كان أبوه رجلا متدينا، وصاحب ثقافة واسعة. انضم بعد إطلاق سراحه إلى جماعة 22، استشهد في يوم 19 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1954، إثر وشاية من أحد الخونة. حيث طوقت السلطات العسكرية مزرعة القايد دالي بن شواف، وتمكنت من قتله. أنظر للمزيد من المعلومات عن هذه الشخصية الوطنية، مجلة الراصد، عدد تجريبي، كانون الأول ــ ديسمبر 2001، ص. 20.

(1) بولحراف، المرجع السابق، ص. 61-63.

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 53.

وفي منطقة سوق أهراس، « بدأت التحضيرات الفورية للثورة، في شهر أيلول ـ سبتمبر 1954. في البداية زار منطقة سوق أهراس مراد ديدوش، المدعو "سي عبد القادر"، وانتقل من هناك، مع الجماعة إلى وادي الشوك ... التحقت بهم جماعة مسلّحة قدمت من الونزة، وضواحيها.[1]»

وكانت مسألة توفير السلاح، وتقرير العمليات الفدائية ضد العدو، من المسائل الأساسية التي تم التركيز عليها في ذلك الاجتماع.[2]

وفي شهر تموز ـ جويلية 1954، كلّف القائد مختار باجي، بعض المناضلين الثوريين، بجمع الأسلحة من السكان، والاتصال بالمقاومين التونسيين، الذين كانوا يخوضون الكفاح في الناحية المتاخمة لمنطقة الونزة.[3]

فربط القائد الميداني عمر جبّار، اتصالات بالثوار التونسيين، في شهر آب ـ أوت، واتصل بالقائدين التونسيين: الساسي لسود، وعبد الله بن زعير، وطلب منهم منع ثوارهم من أخذ السلاح من سكان المنطقة، وذلك لحاجة الثوار الجزائريين له عند اندلاع ثورتهم.[4]

ويمكن القول، عند الأخذ بعين الاعتبار متوسط عمر قادة الثورة، والذي كان عند اندلاع الثورة يتراوح ما بين 27 إلى 42 سنة، أن حملة مشعل المقاومة الجزائرية من أجل الإعتاق من قيد الاستعمار الفرنسي، كانوا من جيل الشباب المتحمس، والحيوي، الذي عايش الغطرسة الاستعمارية في حق الشعب الجزائري،

([1]) KERLAN, op-cit., p.154.
([2]) Ibid, p. 155.
([3]) وزارة الإعلام والثقافة والمحافظة السياسية للجيش الوطني الشعبي، "الذكرى العشرون لاندلاع الثورة: من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي"، الجزائر تشرين الأول ــ أكتوبر 1974، ص. 107.
([4]) أنظر شهادة السيد لحواسنية موسى، رفيقه في النضال والكفاح في، مجلة أول نوفمبر، العدد 81، الشهر الأول 1987، ص. 42.

وتأكد من نفاق الإدارة الاستعمارية، ووعودها الكاذبة في الإصلاح السياسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

فخلال الفترة بين سنوات 1945-1954، واجهت الحركة الوطنية الجزائرية صعوبات كبيرة في تعاطيها مع الإدارة الاستعمارية الفرنسية، وعانى رجالاتها من الاضطهاد، والاعتقال، وواجهوا تزويرا غير مسبق للانتخابات المحلية والتشريعية؛ مما زاد في غضبهم، وأقنع المترددين منهم بنفاق السلطات الاستعمارية، وعدم جدوى اللهث وراء المطالب الإصلاحية.

وبينما شهدت الساحة المغاربة قيام ثورتا المغرب وتونس، في مطلع خمسينيات القرن الماضي، وانتظر مناضلو حزب حركة الانتصار على مستوى القاعدة، بعد التعبئة السياسية النفسية، إعلان قيادة الحزب الكفاح المسلح ضد الاستعمار الغاشم، شهد التيار الاستقلالي أزمة سياسية قصمت ظهره نصفين، وأدخلت قيادته في حلقة مفرغة وجدل سياسي عقيم.

وفي هذا الشأن، يذكر السيد الطاهر زبيري أن: « في بداية سنة 1954، بدأت تتسرب إلينا أخبار من الحزب، بأن هناك سوء تفاهم ... عن طريق بعض الإخوة المسؤولين في الرقابة، ومن جملتهم الصافي بوديسة، عمر الغزالي، وسي [هكذا] مسعود. وكانت المعلومات غير مفصّلة، الأمر الذي جعلنا في حيرة، خاصة نحن المناضلين في الحزب، الذي نؤمن به إيمانا عميقا وقويا، ونعتقد أنه هو الذي سيوصلنا إلى تحقيق الهدف، بتطبيق الإستراتيجية الموجودة لانتزاع الاستقلال.[2]»

---

(1) MEYNIER, op-cit., p. 129.

(2) الجيش، المرجع السابق، ص. 318.

فقد تأثر مناضلو المنطقة فضاء بحثنا، بالمقاومة التونسية على وجه الخصوص، وبما كان يبلغهم من أصداء العمليات الفدائية التي كان ينفذها الثوار التونسيون، نظرا للقرب الجغرافي.

ولتفادي خيبة أمل المناضلين في القاعدة، بعد حصول الأزمة في الحزب، وخشية انفراط عقدهم، تعاقب بعض المسؤولين الجهويين في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، على الخلايا الحزبية بالمنطقة، من أمثال السيد عبد الرحمان قيراس، إبراهيم الشرقي، الشيخ بلقاسم البيضاوي.

فعلى سبيل المثال، اجتمع الأخير ليلا بمناضلي الونزة في منطقة جبلية، وبعد أن تلا عليهم صورة العصر، وشرحها لهم، ذكّرهم بأن أزمة الحزب ليست هي الأولى، وطلب منهم ألا يستسلموا لليأس، وأن يجدّدوا تعلقهم بوحدة الحزب، وأن يؤمنوا بقدرته على قيادة الكفاح المسلح، وتفجير الثورة الجزائرية في يوم قريب.(1)

وقد عبّر السيد الطاهر زبيري عن موقف المناضلين في القاعدة، من الأزمة السياسية التي ضربت حزب حركة الانتصار في سنة 1953، وقسمت ظهره إلى قسمين، والإجراءات التي اتخذها المناضلون الثوريون على مستوى القاعدة في منطقة الحدود الشرقية، والكيفية التي نظموا بها أنفسهم قبل الالتحاق بصفوف الثورة التحريرية، بالقول: « غير أن هذا الحزب الذي تاه في البرلمانيات خيّب رجاء الكثير من الوطنيين. كانت نشاطاتنا محصورة في توزيع المناشير والجرائد.

وبسرعة كُشف الغطاء عن الخلافات داخل حزب حركة الانتصار. انفجر الحزب، ووجد المناضلون أنفسهم منقسمين إلى عدة اتجاهات. كان المأزق، وكان

(1) عباس، المرجع السابق، ص. 272.

المناضلون الثوريون مقتنعون أكثر فأكثر، أمام موقف المسيرين الذين صاروا "تجارا حقيقيين"، بأن المخرج الوحيد هو الثورة المسلحة.[1]»

أولا: الظروف المحيطة بالتحاق عمر جبار بالثورة التحريرية:

قبيل اندلاع الثورة التحريرية، كثف عمر جبار من نشاطاته في إطار الاستعداد والتهيؤ لتفجير الثورة: « فسعى بمعية الطاهر الزبيري، ولحواسنية موسى وآخرين إلى التحضير للثورة في الونزة وذلك من خلال، تكثيف التدريبات العسكرية للمناضلين بتدريبهم على استعمال الأسلحة وتعليمهم كيفيات المواجهة، وطرق الهجوم، والدفاع.

بالإضافة إلى جرد الأسلحة الموجودة عند المناضلين للرجوع إليها عند الحاجة ـ إعداد المخابئ وتهيئة مراكز التموين ... فأنشأ مركز في خنقة معيزة، وآخر في ظهر الونزة، وثالث في مشتى حمايدية.[2]»

وواصل تهيئة الأسباب المادية والمعنوية لخوض غمار الثورة التحريرية، بإعداد المناضلين الثوريين من جهة، وتنوير سكان المنطقة بالقضية الوطنية وإعدادهم لاحتضان الثورة والمساهمة فيها.

كما أشرف على تكوين خمس عشرة خلية سرية في الونزة ونواحيها القريبة، وجعل في كل خلية ثلاثة مناضلين من العناصر القوية، وأسند قيادتها للمناضلين المدربين جيّدا على حرب العصابات، وكلّفهم بالإشراف على تدريبها.

(1) ZBIRI, op-cit., p. 9.

(2) لحواسنية، المرجع السابق، ص. 42.

حيث عين الطيب داده، والطاهر الزبيري على الونزة، وموسى لحواسنية في نواحي مداوروش ودريعة، ونوار رباح في وادي الكبريت؛ وكان على اتصال دائم، ومباشر بهم.

وفي ذات الوقت، بادر القائد عمر جبّار بتشكيل فوج مسلح بالونزة، والاستعداد لمحاربة الاستعمار الفرنسي، تأسيا بالمقاومة التونسية، التي انتشر صداها في المنطقة، « ... واشتهرت أسماء تونسية في ساحة الجهاد، وكانت رمزا للبطولة والشجاعة أمثال: الساسي لسود، والطاهر لسود، والأزهر شرايطي ... فقد كان الجزائريون ينظرون إلى المجاهدين التونسيين بإكبار، ويتمنون لو يفعلوا مثلهم.[1]»

وذكر لي أحد جنوده أنه كان على رأس فوج من المجاهدين، ضم الشريف براكتية، عثمان نصايبية، السبتي نصايبية، الإخوة: محمد، والخميسي سيرين.[2]

في أوت 1954، ربط القائد عمر جبّار، بأمر من مختار باجي، اتصالات بالثوار التونسيين في المنطقة الحدودية، فاتصل بالقائدين: الساسي لسود، وعبد الله بن زعير، بهدف إفهام رجالهم بضرورة التوقف عن مصادرة أسلحة الجزائريين القاطنين في المناطق الحدودية، لأنهم سيستفيدون منها عند اندلاع ثورتهم.[3]

وهكذا ما أن حل خريف سنة 1954، حتى أشرفت الاستعدادات لتفجير الثورة في منطقة الونزة، الخاضعة لإشراف عمر جبّار، على الاكتمال، وكان نقص السلاح هو الهاجس الوحيد الذي يؤرق القادة والمناضلين.: فأغلب البنادق التي بقيت من الحرب العالمية الثانية، كانت إما من غير ذخيرة أو غير صالحة للاستعمال.

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 49.

([2]) مبروك نصايبية، المصدر السابق.

([3]) لحواسنية، المرجع نفسه، ص. 42.

شارك القائد عمر جبّار، في كل الاجتماعات واللقاءات التحضيرية للثورة، التي عقدت في منطقة سوق أهراس، خلال شهري أيلول-سبتمبر، وتشرين الأول-أكتوبر 1954.

وعندما اندلعت الثورة التحريرية، التحق بأعضاء خلية جبل الونزة، التي شكلها مناضلو حزب حركة الانتصار منذ سنة 1952، بمعية محمد بن سوده، الحفصي ركّاب، وحمّة ولد التهامي.

وكان عمر جبار: « هو الذي أطلق الرصاصة الأولى في مدينة الونزة ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر. وشارك بفوجه(*) في اقتلاع الأعمدة الكهربائية، وقتل عميل تونسي، كان يعمل مع جهاز الدرك الفرنسي.[1]»

تعهد جبّار، بعد استشهاد باجي مختار في 18 من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، التنظيم السياسي لناحية سوق أهراس.[2]

ويروي السيد زبيري، بأنه لعب دورا فعالا في قيادة الثورة بالمنطقة فضاء بحثنا، بعد استشهاد القائد باجي، وتفكك فوج الونزة إثر اشتباكات جبل سيدي أحمد. حيث أعاد تنظيم الكفاح المسلح في المنطقة، بعدما أصيب بالركود، وتمكن من تكوين نواة جديدة من المجاهدين، بتجنيد الكثير من أبناء المنطقة.

وتولى بنفسه قيادة تلك الناحية، دون الرجوع إلى قيادة الثورة في المنطقة الثانية بالشمال القسنطيني، نظرا للحصار المشدّد عليها من قبل جيش الاحتلال،

(*) ضم الفوج الذي قاده عمر جبار، الثوار الآتية أسمائهم: محمد بن سودة، الطاهر زبيري، الأخضر مشري، عمار النايلي، حمة النايلي، محمد جلاب، السبتي جبار، وبلقاسم جبار، عفيف بوضياف، حمّة مشنتل، عمّار جديات، المكي جديات، الحفصي ركاب، محمد ميداقين، محمد الأخضر سيرين، الأخضر غناوي، حمة ولد العبيدي، عمار فارس.. أنظر، عوادي، المصدر السابق، ص. 39.

(1) جرمان، المصدر السابق، ص. 57.

(2) Zdravko, op-cit., p. 34.

وعدم وجود شبكة اتصال بها، « ... خاصة وأن المنطقة الثانية ... كانت ضعيفة التسليح، وقليلة الرجال في الأشهر الأولى للثورة.[1]»

ولهذا بادر بإجراء اتصالات بالمنطقة الأولى بالأوراس، بغرض الحصول على الشرعية في قيادة المنطقة، والدعم بالسلاح، والتأييد بالرجال.

ثانيا: الظروف المحيطة بالتحاق المكي جديات بالثورة التحريرية:

كان المرحوم المكي جديات، أول من ترك المنجم من عمال الكويف، والتحق بصفوف الثورة التحريرية ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954. وكان عضوا قياديا في المجموعات الأولى التي قادها باجي مختار.

تقلد مسؤوليات عسكرية داخل جيش التحرير الوطني، حيث عُيّن قائد مجموعة في بداية الثورة، ثم قائد ناحية في عام 1955، وأخيرا قائد منطقة. وكان اسمه الحربي "بولحية".[2]

جاهد في المنطقة الخامسة، الناحية الأولى، القسم الأول. ثم التحق في عام 1956 بقيادة الجيش في تونس. أُسندت له العديد من المهام العسكرية في الولاية الأولى، وأرسل في عام 1958، في مهمة إلى الصحراء الكبرى.

وذكر لي السيد مبروك نصايبية، أن جديات المكي، ولأسباب تبقى مجهولة لدينا، سافر في أحد أيام الخريف إلى مركز الونزة المنجمي بحثا عن العمل. وعندما أدركه الليل، لجأ إلى الجبل في الجوار، ليبيت به. لأنه كان لا يملك أقارب في المركز، وكان النزل الوحيد بالونزة، لا يسمح بمبيت الجزائريين.

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 124.

([2]) يوسف بلغيث، المصدر السابق.

كان مصحوبا بشخص آخر، وأثناء الليل أشعل النار ليقي نفسه من برد الليل. في تلك الأثناء، كان ثلاثة عناصر من فرقة "*الحرس المتحرك*" الفرنسي، يقومون بدورية في نفس الناحية. فانتبه إليهم جديات وصاحبه، واختبئا بين الأشجار. تقدم الحراس إلى مكان النار، وجلسوا حولها ليتدفؤوا، ووضعوا أسلحتهم جانبا.

فما كان من جديات إلا أن تقدّم خلسة، وأمرهم أن يرفعوا أيديهم وألا يتحركوا، ووضع عصا في رقبة أحدهم، بينما صاحبه ظل يراقب الموقف من بعيد. خاف الحرس، واعتقدوا أنهم في قبضة مجاهدين، وأن الغابة تعج بهم. فأخذ منهم أسلحتهم بعد أن شدّ وثاقهم، ثم غادر المكان وتركهم قرب النار. وبذلك التحق بالثورة، وشكل مجموعة من الثوار تولى قيادتها، وصار لها صدا في المنطقة.(1)

في الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، شارك المكي جديات في الهجوم الذي استهدف مركز الدرك بالونزة. وفي شهر كانون الأول ـ ديسمبر، نصب كمينا لجيش العدو في الطريق الرابط بين طاورة وذراع البطوم.

في شتاء 1956 دارت معركة في منطقة تالة بتونس، بين وحدات من جيش التحرير الوطني، كانت في طريقها إلى تونس، وقوات جيش الاحتلال الفرنسي المنتشرة في المنطقة الحدودية. شارك فيها المكي جديات، ووقع في الأسر بعد أن أصيب في المعركة. ثم أدخل في 25 من تشرين الأول ـ أكتوبر، سجن تالة، ولكنه تمكن بعد يومين من الفرار، والالتحاق مجددا بمعاقل الثورة.

شارك في بعض المواجهات، التي دارت في المنطقة الخامسة ضد قوات الجيش الفرنسي، وأصيب بالعديد من الجروح في المعارك. حيث سجل له التاريخ قيادته معركة بوحجار، صحبة محمد الأصنامي، ومعركة حيدرة التي دارت في شرق مركز الكويف، في 14 من كانون الأول ـ ديسمبر 1956؛ ومشاركته في

(1) مبروك نصايبية، المصدر السابق.

معركة وادي ملاق، التي أسر فيها ضابط من القسم الإداري المتخصص بالونزة، وخوضه معركة عين زانة، صحبة الشهيد الطاهر بوترعة. كما شارك في الهجوم الشهير على قرية الكويف في 20 آب-أوت 1958.[1]

ثالثا: الظروف المحيطة بالتحاق محمود قنز بالثورة التحريرية:

التحق السيد قنز بمعاقل الثورة في جبال بوخضرة، إثر تنفيذه عملية هجومية على منجم بوخضرة، رفقة المجاهد عبد الوهاب عيسى، حصل بموجبها على كمية من المتفجرات. ونظرا لنشاطه المتميز، وأعماله البطولية ضد قوات جيش الاحتلال، أسندت إليه قيادة الثورة المحلية مهام ومسؤوليات، أداها باقتدار.

كما أوكلت إليه قيادة منطقة مرسط. وفي عهد ضم قيادة الأوراس ناحية سوق أهراس، كلف إلى جانب الوردي قتال بتنظيم تلك الجهة من الوطن.[2]

وقد اعتصم في منطقته، بأولاد سيدي يحي التي تشتمل على مراكز: الحوض، جبل بوربعية، الكويف، مرسط، الدير، الونزة، والعوينات.[3]

رابعا: الظروف المحيطة بالتحاق الطاهر زبيري بالثورة التحريرية:

اتصل السيد الطاهر زبيري أثناء فترة الأزمة الحزبية، بأحد أبناء بلدته في وادي الكبريت، يدعى نوار ربّاح، كان مجنّدا في الجيش الفرنسي، ثم تقاعد برتبة مساعد، وكان ذا أخلاق عالية، ومتعاطف مع التيار الاستقلالي، بقصد ضمه إلى

---

(1) المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية "الأوراس"، التقرير الجهوي للولاية الأولى، الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 أوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958.

(2) المطوية، المرجع السابق.

(3) جرمان، المصدر السابق، ص. 47–48.

صفوف الحزب، خاصة وأن الانخراط كان يتم بشكل سري، وبموجب ضمان مناضل موثوق فيه.

فالبداية الأولى للثورة، كانت عويصة، وعملية فرز الأنصار، كانت جد صعبة، نظرا لسرية المناضلين وحيطتهم الشديدة، وهي سرية لا يمكن تصورها اليوم.

وبعد أن سارّه في الأمر، فاجأه السيد نوار ربّاح بموقفه الرافض للنضال السياسي العقيم، وحدّثه عن مزايا التنظيم الثوري المسلح، وعن وجود تحضيرات سرية لتفجير الثورة التحريرية الجزائرية، وأنه على استعداد لتدبير لقاء بينه وبين أحد المسؤولين الثوريين.[1]

في ذات الوقت، التقى الرجلان بأحد معارفهما يدعى أبو بكر بن زيني، كان يدرس بالمشرق العربي، وبعدما تناقشوا معه في الأوضاع التي آلت إليها الحركة الوطنية الجزائرية، والتطورات المستجدة على الساحة المغاربية والدولية، كشف لهما أنه التقى خلال رحلته الدراسية في القاهرة، بالأمير عبد الكريم الخطابي مع بعض الطلبة الجزائريين، وأنه خطب فيهم وحرّضهم على إعلان الثورة على المحتل الفرنسي، وبالتالي فإنه عاد إلى الجزائر من أجل الانضمام إلى الثورة في حال اندلاعها.[2]

وفي جويلية 1954، انتقل ثلاثتهم إلى مدينة سوق أهراس، واجتمعوا بالقائد مختار باجي في مزرعة والده، في ضواحي المدينة، حيث حدّثهم « ... عن الشعوب التي تحرّرت من نير الاستعمار بعد كفاح مرير، وشدّد على أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد من أجل الاستقلال، مستدلا على ذلك برفض فرنسا التحاور مع

([1]) الجيش، المرجع السابق، ص. 319.

([2]) زبيري، المصدر السابق، ص. 46.

الأحزاب الجزائرية بمختلف أطيافها ... ليؤكد مجددا أن الثورة المسلحة هي الخيار الوحيد أمام الجزائريين لطرد الاحتلال.

وأضاف باجي، أن تنظيما سريا يقوم بالتحضير لتفجير الثورة. وخاطب الحاضرين مستفزا شعورهم الوطني "إذا أردتم أن تكونوا مناضلين حقيقيين فلابد أن تتصفوا بالسرية، والاستعداد، والتضحية".[1]»

كما أكد لهم، « أن قضية الحزب وتوحيده تجاوزها الزمن فعلا، وأن عليهم الاستعداد للعمل الثوري المسلح، ووعدهم بتزويدهم ببعض الأسلحة في الوقت المناسب.[2]»

وبعد اللقاء، شُرع في تشكيل خليتين سريتين للأعداد للثورة، في المنطقة الشمالية الشرقية للحدود، تحت إشرافه، كانت منهما الخلية، التي تشكلت بالونزة منذ شهر أيار ـ ماي 1954، من قبل المناضلين الثوريين، لمعالجة مسألة تدخل التونسيين في المنطقة، ولإيهام المناضلين في القاعدة بأن القيادة الحزبية تعد العدّة لتفجير الثورة. وكان على رأس تلك الخلية رجل فاضل، ومجاهد سابق، يدعى الحاج علي النايلي[*]، حيث بلغت أخباره في الشجاعة، والجهاد في المقاومة التونسية، قائد منطقة سوق أهراس.[3]

فاستدعاه، وتحدث إليه في أمر الجهاد، والاستعداد السري لتفجير الثورة، وأخبره، بعد أن اطلع على خبرته في القتال، وشجاعته، وقدرته على قيادة الرجال،

([1]) المصدر نفسه، ص. 48–49.

([2]) عباس، المرجع السابق، ص. 273.

([*]) يُعد الحاج علي النايلي من المجاهدين الجزائريين الكبار، ولكنه لا يزال مجهولا لدى الكثير من الباحثين في تاريخ الثورة الجزائرية. ينتمي إلى منطقة الونزة، ويبدو من كنيته أنه من قبيلة أولاد نائل العربية، التي اشتهرت بالترحال، وتتخذ من ولاية الجلفة الحالية موطنا لها. جاهد في سنة 1948، في الحرب العربية–الإسرائيلية الأولى، ثم عاد إلى أرض الوطن، والتحق بالمقاومة التونسية، وأبلى فيها البلاء الحسن. عرف بالشجاعة، وقوة العزيمة، والاستعداد للفداء.

([3]) حديث زبيري مع مجلة الجيش، المرجع السابق، ص. 322.

وشعر بتحمسه للفكرة، أنه في حاجة إلى أمثاله من الرجال الأبطال، فعيّنه على رأس خلية الونزة المشكلة من 24 ثائر، والتي ضمت في معظمها عمال مناجم.[1]

وكان تدبير السلاح أول عقبة تعترض عناصر خلية الونزة. حيث لم يكونوا يملكون سوى قطعة سلاح واحدة، كانت مخصّصة للتدريب.

فامتلاك الجزائريين السلاح، كان شيئا نادرا في العهد الاستعماري. لذلك دخل قادة الثورة من العمال الثوريين، في سباق مع الزمن من أجل تخطي هذه العقبة؛ فأعدوا إحصاء لمالكي أسلحة الصيد أو الأسلحة الحربية من أبناء المنطقة، ثم قصدوهم إما ليبتاعونه منهم أو ليحصلوا عليه منهم عن طيبي خاطر.

كما هيئوا أنفسهم بالتدرب على التنقل في الجبال المجاورة، للتعرف على طبيعة الأرض، والبحث عن منابع المياه، وكذا التدرب على صنع بعض القنابل التقليدية، وحدّدوا بعض الأهداف لتنفيذها عند اندلاع الثورة، والتي كان منها، تصفية بعض رجال الأمن الفرنسيين، والخونة من أعوانهم، وضرب المنشآت القاعدية للشركات التعدينية. وهي نفس طرق التدريب التي قام بها من قبل، أعضاء المنظمة الخاصة.

في يوم 10 تشرين الأول ـ أكتوبر 1954، اجتمع القائد باجي مختار بمناضلي خلية الونزة، ولاحظ عليهم قلقا من طول انتظار لاندلاع الثورة، خاصة وأنهم ألحوا عليه كي يخبرهم عن التاريخ المحدّد لها. فما كان منه إلا أن أسرّ إليهم بأن الأمر سوف يكون في غضون شهر أو أقل.

وذكر السيد الطاهر زبيري، أن عشية اندلاع الثورة، « كان من المفروض أن يأتينا باجي مختار ببيان أول نوفمبر، لكنه أعتقل من قبل شرطة الاستعلامات العامة

---

(1) زبيري، المصدر السابق، ص. 52.

الفرنسية بعنابة، ومع ذلك حصلنا يوم الإثنين على المناشير ووزعناها. كانت أول عملية يتوجب علينا القيام بها هي نصب كمين للشرطة ولرجال الدرك.[1]»

اندلعت الثورة، وتحمّل أعباءها بشكل كبير العمال والفلاحون. فالعامل الذي يلتحق بالثورة في الجبال، كان يتكفل به الفلاح في البادية، ويأويه ويطعمه ويُعْلِمه عن أخبار العدو وتحركات قواته. وكان الجميع مصمّمين، وعازمين على طرد المحتل، واسترجاع السيادة الوطنية المغتصبة.

وفيما يتعلق بظروف التحاق القائد زبيري الطاهر، بصفوف الثورة، والانخراط في أعمالها العسكرية، ومواجهة قوات جيش الاحتلال الفرنسي المعتدية، وتحمل المسؤولية في قيادة الرجال في الميدان بكل شجاعة وإقدام، نجد أنه اضطر، قبيل قيام الثورة، إلى الاختفاء عن أنظار رجال الأمن في الونزة، مع بعض المناضلين الثوريين، لأنهم كانوا مشبوهين لديهم.

فكان يختبئ في النهار في المقبرة، ثم يعود حذرا إلى بيته ليلا، فيسأل أهله عما إذا ما جاءهم رجال الأمن، وسألوا عنه.[2]

ظل على هذه الحال، مدّة أربعة أيام، وفي اليوم الثاني من تشرين الثاني ـ نوفمبر، التقى بصديقه بن زيني، فأخبره نبأ اندلاع الثورة التحريرية في كامل الجزائر، وحدّثه عن المناشير وبيان الثورة، كما أخبره عن حادثة اعتقال القائد مختار باجي.[3]

عكف السيد زبيري قبل صعوده إلى الجبل، والالتحاق بمعاقل الثوار، على تدبير السلاح، وجمعه من سكان المنطقة، الذين كانوا يملكون قطعا منه، أو افتكاكه من بعض رجال الأمن كالدرك أو الحرس البلدي.

---

(1) ZBIRI, op-cit, p. 9.

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 62-63.

(3) المصدر نفسه، ص. 64.

وواجه في هذا الشأن، منافسة المقاومين التونسيين، الذين كانوا يتسربون إلى عمق 50 إلى 60 كم، داخل التراب الجزائري، فيجمعون من الأهالي المال والسلاح، بحكم تعاطفهم معهم، ويجدون عندهم الملجأ أثناء متابعة قوات جيش الاحتلال الفرنسي لهم. وكانوا أحيانا يستخدمون العنف مع من يرفض مساعدتهم.

وقد خلق هذا الوضع الضاغط، مضايقة للمناضلين الثوار في المنطقة فضاء بحثنا، ودفعهم إلى تشكيل فوج مسلح من تسعة عناصر، كان من ضمنهم السيد زبيري، واشتروا بعض قطع السلاح، منها مسدس عيار 6,35 مم، به رصاصة واحدة، اقتناه الأخير من أحد جيرانه.

وعيّنوا عمر جبّار قائدا للفوج، لمعرفته الجيّدة بالمنطقة، و أبو بكر بن زيني مسؤولا سياسيا، ومفوضا باسم الفوج، لمستواه الثقافي العالي، وفصاحة لسانه وإتقانه اللغة العربية.[1]

وبعد حل مسألة التسلل التونسي، ووضع حد لنزيف السلاح، بدأ زبيري في تدبير قطعة سلاح لنفسه، حيث طلب من صهره الذي كان يتاجر بالسلاح في السوق السوداء، أن يبيعه قطعة حربية، ويدبر له ما استطاع من سلاح وذخيرة، أو يخبره عن الذين ابتاعوا منه الأسلحة، بعدما لمّح إلى أنهم سيسيرون في نفس طريق المقاومة التونسية والمغربية.

وبالفعل اشترى منه رشاشا آليا إيطالي الصنع، مقابل 25 ألف فرنك قديم، وعلم منه أسماء أربعة أشخاص « ... كانوا يمتلكون أسلحة من مخلفات الحرب العالمية الثانية، منهم من اشتراها ومنهم من عثر عليها صدفة ومنهم من سرقها من الجنود الفرنسيين أو من جنود الحلفاء.[2]»

([1]) الجيش، المرجع السابق، ص. 320-321.

([2]) زبيري، المصدر السابق، ص. 50.

كما اقترح على القائد جبّار عمر، ورفاقه في الخلية الثورية التي شكلها وتولى قيادتها في منطقة الونزة، « ... البدء في تجميع قطع السلاح من أفراد الشعب حتى وإن كانت بنادق صيد، في انتظار الاتصال بمختار باجي، وبعدها ينضمون إلى فوج سوق أهراس.[1]»

وإلى جانب اهتمامه بأمر تدبير السلاح، عمل على ربط خلية الونزة الثورية، بالتنظيم الثوري الذي أسّسه باجي مختار في المنطقة الحدودية الشرقية، الممتدة من القالة على الساحل إلى الونزة في الداخل.

التحق السيد زبيري في بداية مشواره الجهادي، بفوج عمر جبّار، الذي كان يرابط في الجبال المحيطة بالونزة، على بعد 15 كم، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، من دون أن يدري كما يقول، عن اندلاع الثورة.

وقد صعد إلى الجبل بمعية عامل آخر، يدعى لخضر مشري، كان متزوجا وأبا لطفلين. وقد خرج الرجلان ليلا، « ... دون أن يعلم أي أحد منا زوجته، وكان ذلك قبيل قيام الثورة بساعات قليلة دون أن نكون على علم بذلك، رغم شعورنا بأن إرهاصات الثورة كانت تزداد يوما بعد يوم.[2]»

كان أول نشاط ثوري أقدم عليه الطاهر زبيري، بعد التحاقه بفوج جبّار عمر، المشاركة في عمليات اقتناء قطع الأسلحة من بعض السكان في المنطقة، وتنفيذ عمليات فدائية في الونزة، وضواحيها ضد رجال الدرك الفرنسي، والخونة وعملاء الاستعمار من أبناء جلدته.

فقد ذكر أن في ذات المرات، قرّرت جماعته، مهاجمة حارسين للغابة، كانا يقطنان في عين الشانيه، وتجريدهما من أسلحتهما. فدار اشتباك مسلّح بين الطرفين،

(1) المصدر نفسه، ص. 65.

(2) المصدر نفسه، ص. 64.

ولم تتمكن الجماعة إلا من أخذ سلاح الحارس الجزائري، أما الحارس الأوربي الذي تحصن وراء جدران بيته العالية، فقد أمطرهم بوابل من الطلقات النارية من رشاشه الآلي، وقذفتهم زوجته بقنابل يدوية.(1)

وكانت أول عملية فدائية توجب عليه القيام بها، هي نصب كمين لشرطيين ودركيين فرنسيين للاستيلاء على أسلحتهم، كانوا يترددون في نهاية كل أسبوع على دكان أحد التجار الجزائريين، ليتناولوا الخمر، ويتقصوا عن أخبار الثوار.(2)

وكان أول اشتباك مسلح يشارك فيه المجاهد زبيري، ضد قوات جيش الاحتلال، اشتباك جبل مزوزيه في 24 كانون الأول ـ ديسمبر 1954، والذي واجه فيه سبعة مجاهدين، عددا معتبرا من العساكر الفرنسيين كانوا بالجبل، تساندهم قوات قدمت من تبسة على متن ست شاحنات عسكرية.(3)

أما أخطر اشتباك، حضره في بداية مشواره الجهادي، كان الاشتباك الذي دار في جبل سيدي أحمد، في مطلع سنة 1955، بين قوات فرنسية كثيرة العدد زحفت على الجبل من جهة تونس، والمناطق الجزائرية القريبة، بحثا عما تلقى من المجادين التونسيين، وفوجين من 12 مجاهد بقيادة عمر جبّار.

حيث جاء على لسان السيد زبيري، الذي شهد المعركة: « حاصرتني القوات الفرنسية من كل الجوانب، وأرادوا إلقاء القبض عليّ حيا فجاؤوا من خلفي، وضربني أحد العساكر بأخمس البندقية على رأسي فأفقدني وعيي، ثم أوقفوني وأشبعوني ضربا ... ظن الفرنسيون أنني الطاهر لسود الزعيم الجديد للمقاومة

---

(1) المصدر نفسه، ص. 69.

(2) ZBIRI, op-cit., p. 9.

(3) زبيري، المصدر السابق، ص. 76.

التونسية ... واعتقدوا أنهم أمسكوا صيدا ثمينا وأرادوا أن يبقوني على قيد الحياة حتى ينتزعوا مني معلومات عن الكفاح المسلح في تونس ومن يقف وراءه.[1]»

استشهد في تلك المعركة غير المتكافئة خمسة مجاهدين، وأسر أربعة، بينما نجا القائد عمر جبّار واثنين آخرين. أُخِذ الأسير زبيري مع بقية الأسرى إلى محافظة الشرطة بسوق أهراس، وأخضع للاستنطاق مدّة خمسة أيام، تعرض خلالها لشتى ألوان التعذيب. كما تركوه في فناء المحافظة بلا علاج، يكابد آلام جراحه الغائرة.

ولما تدهورت حالته كثيرا، وصار قاب قوسين أو أدنى من الموت، أخذوه إلى مستشفى المدينة، وأجروا له عملية جراحية، انتزعت له خلالها رصاصة كانت مستقرة في جسده؛ ثم رحّلوه بعد شهر إلى سجن قالمة، ثم عرض على المحكمة، وظل يتردّد عليها طيلة ستة أشهر، ثم رُحِل على سجن قسنطينة، وعرض على محكمتها، حيث حكم عليه بالإعدام. وفي انتظار تنفيذ الحكم أودع سجن الكدية سيء الذكر.[2]

التقى الطاهر زبيري في سجن الكدية، بالزعيم الثوري مصطفى بنبولعيد، وارتبط معه بعلاقات صداقة حميمية، وشارك معه في عملية الفرار الشهيرة من السجن، مساء يوم العاشر من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1955.[3]

وبعد أن نجا من المطاردة، انتقل شرقا عبر الجبال والفيافي، بصحبة لخضر مشري، وإبراهيم طايبي إلى أن التحقوا بمعقل قائد المنطقة الثانية، العقيد يوسف

([1]) المصدر نفسه، ص. 86-87.

([2]) المصدر نفسه، ص. 88-92.

([3]) ذكر المتصرف الإداري لبلدية بريكة المختلطة في تقريره المرفوع إلى مسؤوليه الإداريين في شهر نوفمبر 1955، أن عدد الفارين من سجن الكدية بقسنطينة مع القائد بنبولعيد، كان 10 مساجين من المحكوم عليهم بالإعدام. أنظر:

MONTAGNON, op-cit., p. 137.

زيغوت، فأخبروه بأمر الفرار، وأقاموا عنده لبعض الوقت. ولما خيّرهم بين الانضمام إليه أو الالتحاق بمنطقتهم، اختاروا العرض الثاني، فزوّدهم بالسلاح، وأرسل معهم دليلا كي يبلغهم إلى وجهتهم. فساروا لأيام حتى بلغوا مركز قيادة الثورة في أولاد بشيح، بمنطقة سوق أهراس، التي وجدوها قد خضعت لإمرة قيادة الأوراس.

بعد ذلك اختار كل واحد منهم فوج الذي سيجاهد معه. فاختار الطاهر زبيري الالتحاق بفوج القائد عمر جبّار، الذي جاءه إلى مركز القيادة واصطحبه معه.[1]

ثم عيّن بشكل مؤقت، كاتبا للقائد جبار، وشارك مع فوجه في العديد من العمليات الفدائية ضد وحدات جيش الاحتلال، والاشتباك معها في معارك غير متكافئة، ولكنها مفيدة للمجاهدين.

اصطحب القائد جبّار، كاتبه إلى الاجتماع الذي دعا إليه القائد الكبير بنبولعيد في الأوراس، وكان يتشوق للقاء رفيقه في السجن، خاصة وأن جماعة سجن الكدية، كانوا قد قطعوا عهدا على أنفسهم بالالتقاء إذا ما نجحوا في الهروب من السجن.

ولكن تجري الرياح بما لا تشتهي السفن. فقد مُنع عندما وصل إلى مركز قيادة عباس لغرور في الجبل الأبيض، من ملاقاة بنبولعيد، وأُمر بأن يعود أدراجه. وبعد أن أعدم جبّار، عاد زبيري ثانية إلى الأوراس في مهمة، لكنه منع من طرف القائد عجول عجول من العودة إلى منطقته، وأُمر بالبقاء في الأوراس، ثم كُلف بقيادة فوج من 12 مجاهد في نواحي وادي سيد علي؛ وبعد أن أثبت جدارته في القتال طيلة شهرين، عيّنه على رأس كتيبة مغاوير شكلها حديثا في منطقة وادي العرب. قسّم زبيري الكتيبة إلى ثلاث فرق، كل فرقة بها 35 جندي.[2]

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 118.

([2]) المصدر نفسه، ص. 146-149.

غير أن الفظاظة، وغلظة القلب، التي تميز بها القائد عجول، وإعدامه الكثير من المجاهدين بالضن والشبهة، جعل زبيري يحتاط منه، ويتحين الفرص للهروب من معسكره، والعودة إلى منطقته في جبال سوق أهراس.

وقد تمكن من الفرار من معسكره بمعية ثلاثة جنود آخرين، مستغلا حدوث اشتباك ضد جيش الاحتلال، حيث بدلا من العودة إلى المركز بعد نهاية المعركة، اتجه مع صحبه جنوبا، وتجنبوا المرور بالمواقع التي كان يتحصن فيها جنود عجول، إلى أن بلغوا بعد سير ثلاثة أيام، مركزا لخصوم الأخير في الناحية السادسة، بقيادة لزهر شريط.

وبعد أن أخذوا قسطا من الراحة في المعسكر، اتجه اثنان منهم صوب الحدود التونسية، بينما اتجه زبيري، وجندي آخر صوب منطقة سوق أهراس، بعدما سلّمهما قائد المعسكر بالنيابة رسالة، وقال لهما: « منطقة سوق أهراس حدثت فيها مشاكل [في إشارة إلى الخلاف الذي حصل بين القائدين جبار وقتّال]، ولكنّنا مازلنا مجاهدين، ونحن على استعداد لمساعدتكم ومعاونتكم بالسلاح، وخذ هذه الرسالة إلى المسؤولين هناك.[1]»

أخذ زبيري الرسالة، وودع مضيفيه في مركز النمامشا، واتجه صوب سوق أهراس، فسلك طريق مسكيانة، ومنه اتجه إلى الونزة، التي وصلها بعد يومين وليلة من السير.

وبعد أن عَلِم بنبأ تصفية قائده عمر جبّار، انضم إلى فوج عبد الله بلهوشات المتمركز في غربي المدينة. وبعد فترة قصيرة كلّفه القائد الجديد بالتوجه صوب الحدود، وحضور الاجتماعات التنسيقية، التي كان يشرف عليها القائد عمارة

(1) المصدر نفسه، ص. 156.

بوقلاز، لتشكيل ولاية جديدة خاصة بمنطقة سوق أهراس، وفصلها عن المنطقتين الجارتين الطامعتين في السيطرة عليها، ألا وهما منطقة الأوراس، والشمال القسنطيني.

المبحث الثالث: دورهم في قيادة الثورة.

ذكر المفكر الجزائري الكبير الراحل مالك بن نبي أنه: « لا يكفي إطلاق الثورة، وتفجيرها، بل إن المشكلة الأساسية تكمن في النقد الثوري، والمراقبة الدقيقة لسيرها، وحمايتها في تطورها.[1]»

فمن الممكن جدا تفجير الطاقة الثورية في نفوس الجماهير، و: « إثارة الوعي بالظلم المتراكم في النفوس، ولكن العنصر الفعال هو عنصر القيادة، ووحدتها، وتوجيهها لهذه الطاقة توجيها فنيا، يحدد للثورة غايتها، ووسائلها، وإستراتيجيتها الحافظة لوجودها، والضامنة لاستمراريتها.[2]»

بعد اندلاع الثورة، ترك القادة الثوريون من مجموعة الإثنين والعشرين لمساعديهم، قيادة العمليات الميدانية لتقييم الحالة ميدانيا، واتخاذ القرارات من أجل الخطوات التالية.[3]

وبعدما اختارت قيادة الثورة المنبثقة عن مؤتمر الصومام، الانتقال إلى تونس والاستقرار فيها، إثر معركة مدينة الجزائر سنة 1957، ترك للولايات المحاربة في الداخل، هامش كبير في التصرف، ودرجة كبيرة من الحكم الذاتي.[4]

وقد تميز قادة الثورة في الداخل، طيلة سنوات الحرب التحريرية، بالانضباط، « ... وانتفاء أية نزعة إلى سلطة مستقلة أو إلى إقطاعية تمارس على قطعة من

([1]) بن نبي (مالك): "مشكلات الأفكار في العالم الإسلامي"، مكتبة عمار، القاهرة 1971، ص. 160.

([2]) طالبي (عمار): "في مفهوم الثورة والنقد الثوري"، مجلة الأصالة، الجزائر، السنة 8، العدد 73-74، أيلول- تشرين الأول ــ سبتمبر- أكتوبر 1979، ص. 41.

([3]) كواندت، المرجع السابق، ص. 122.

([4]) المرجع نفسه، ص. 162.

الإقليم الجزائري، فمجرد هذه الفكرة تثير ضحك البعض بحماقتها، وسخط الآخرين، لأنها كانت فكرة قادحة.[1]»

كما تميزوا إلى جانب تكوينهم السياسي، بالتمتع بسمعة طيبة في وسط عشائرهم، ومساهمتهم في نشر الثقافة السياسية، والوعي السياسي بين أفرادها، والذي يرتبط بالوعي بالمواطنة، والالتزام بالدفاع عن الوطن؛ ولذلك احتموا بهم، وعوّلوا عليهم في أداء مهامهم. فأصبح كل واحد منهم، قائدا على نفسه، وعلى مجموعته من الجنود الذين كانوا عادة من عرشه.[2]

فقد كانوا بخلاف قادة الثورة في الخارج، الذين كانوا يسيرون الثورة من برجهم العالي، ويحيون في بحبوحة العيش، ومن دون أية رقابة لموارد المقاومة، يعيشون مع جنودهم في الجبال والفيافي، ويبجلون التقشف في العيش. مما جعلهم محل ثقة وتقدير من أتباعهم.[3]

كما أنهم أدركوا بفضل الخبرة النضالية، والتجربة الميدانية، أن الأساس الذي تقوم عليه حرب العصابات، في مواجهة عدو يمتلك من القوة ما لا قبل لهم بها، إنما هو الإنسان بالدرجة الأولى. فنجاح حربهم مرهون بنوعية الثوار الذين يقودونهم، ودرجة الاتصالات بوحداتهم، وتنظيم كيفية انتشارهم، والقدرة على تجميعهم، وتحريكهم.

ولذلك اضطلعوا بمهمة الحفاظ على جنودهم، وربط حلقة وصل بين الثوار، وبقية « ... الجماهير التي يعتمدون عليها كليا في توفير المجندين، والمأكل والمأوى، والمعلومات، والدعم المالي، وتسهيل حرية الحركة.[4]»

---

(1) TEGUIA, op-cit., p. 423.

(2) مراردة، المصدر السابق، ص. 76–77.

(3) HARBI (Mohamed) : "Une vie debout. Mémoires politiques", t. 1, 1945-1962, Casbah Editions, Alger 2001, p. 283.

(4) فغرور، المرجع السابق، ص. 173.

وكانت الميزة المشتركة بينهم، هي إجماعهم على رفض النظام السياسي الاستعماري، وإيمانهم بأن الكفاح المسلح هو الطريق الحتمي لتحقيق الاستقلال.

ذكر أحد الكتاب الانجليز، أن القيادة الثورية في الجزائر، نجحت خلال السنتين الأوليتين من اندلاع الكفاح التحرري، في تحقيق بعض أهدافها المباشرة. حيث اتسعت القوة الصغيرة المؤلفة من المجاهدين الأوائل، ذات التجهيزات الرديئة في بداية الثورة، وتحولت إلى جيش قادر على خلق جو كبير من الاضطراب بالرغم من جهود بضع مئات الآلاف من الجنود الفرنسيين.

وباستثناء حركة المصاليين، حُلّت جميع الحركات الوطنية، وانخرطت تحت لواء جبهة التحرير الوطني. وأضاف أن من ميزة القادة الثوريين، إيمان الكثير منهم بإمكانية النصر العسكري على جيش الاحتلال الفرنسي.(1)

لقد سمحت سنوات الحرب لقادة الثورة، بكسب خبرة غنية وحاسمة، ليس فقط في ميدان الكفاح المسلح، بل أيضا في مجال السياسة. فصاروا عارفين بأن الكفاح الثوري أو المعركة التحررية، كما أنها عسكرية هي أيضا معركة سياسية. فكان عليهم التأقلم وتغيير التكتيك كلما دعت الحاجة بحسب الظروف مع عدو مصمم على استخدام جميع وسائله.

فعلى سبيل المثال: « قرّرت قيادة الثورة عدم مقاطعة المدارس، والمستوصفات، والمشاغل المفتوحة من قبل الفرنسيين، مثل المناجم، واستخدام جميع الإمكانات المتوفرة، استخداما كاملا من أجل التعلم، والتطبيب، والعمل رغم الحرب المستمرة، وهذا خلافا لما كانت تعمل به من قبل.(2)»

---

(1) كواندت، المرجع السابق، ص. 161.

(2) ALLEG, op-cit., t. 3, p. 245.

وفي المنطقة فضاء بحثنا، اضطلع قادة الثورة من عمال المناجم، في المرحلة الأولى لاندلاع الكفاح المسلح، بدور مهم في إرساء الجهاز العسكري والسياسي للإعداد للثورة، وتأمين تفجيرها، والسهر على انتشارها إلى مختلف ربوع الوطن، وذلك من خلال إثبات الوجود الثوري عبر عمليات فدائية، وهيكلة مختلف شرائح المجتمع سياسيا واجتماعيا، وتحاشي المواجهة المباشرة مع جيش الاحتلال الفرنسي، ومهاجمة عملاء السلطة الاستعمارية، والإيحاء بالثقة إلى الجماهير الشعبية.

ثم انتقلوا في مرحلة ثانية إلى تعميم حال من عدم الأمن، وخوض نضالات جماهيرية، وخلق سلطة مضادة. وقد برز منهم قادة محنّكين، من أمثال عمر جبّار، وإبراهيم منسل، والطاهر زبيري، ومحمود قنز، والمكي جديات، سطّروا بدمائهم صفحات ناصعة في تاريخ الجزائر المعاصر، وصاروا مضربا للشجاعة والفداء، في فترة اشتدت فيها هجمات قوات الاحتلال على الثورة، لخنقها في مهدها، واستشهد فيها أغلب القادة الأوائل للثورة، من أمثال مختار باجي، مراد ديدوش، بشير شيحاني، مصطفى بنبولعيد، ويوسف زيغوت، وازداد فيها الصراع والخلاف بين القيادات في بعض مناطق الولاية الأولى.

وبما أن عدد المجاهدين الأوائل، كان ضعيفا، وتسليحهم بسيطا،[*] فإن قادة الثورة بذلوا جهدا، من خلال عملياتهم الهجومية العنيفة، لأجل توسيع نفوذهم، وضم أكبر عدد ممكن من السكان إلى قضيتهم.

---

[*] أشارت الوثائق، التي وجدت بحوزة القائد بنبولعيد، عندما قبض عليه، في 11 شباط ــ فيفري 1955، إلى وجود حوالي 300 ثوريا مسلحا في منطقة الأوراس، و60 في منطقة النمامشا. أنظر كل من:
FARALE, op-cit., p. 62 & MEYNIER, op-cit., p. 391.

وقد ارتكز مخطط عملهم على ثلاث مراحل أساسية: مرحلة تفجير العمل المسلح، بشن هجمات على نقاط مختلفة في الإقليم؛ ثم توسيع المناطق غير الآمنة انطلاقا من هذه النقاط، وتأطير الجماهير في العمق؛ وأخيرا إنشاء مناطق محرّرة، وغير خاضعة لأية مراقبة من السلطات الاستعمارية.(1)

وبخصوص عملية التجنيد، عمد قادة الثورة في منطقة المناجم إلى تشكيل فصائل من أبناء الشعب الذين جُندوا، ومدوهم بنادق الصيد، وأسلحة قديمة، من مخلفات الحرب العالمية الثانية، بينما أحضر آخرون سلاحهم معهم. ولكنهم لم يخضعونهم إلى التدريب على استعمال السلاح، أو فنون القتال، وكيفية إدارة المعارك، واكتفوا بمدّهم ببعض التوجيهات الخاصة بحرب العصابات، التي كانت تلقن لهم ميدانيا.(2)

كما اعتمدوا على توفير المتفجرات من المراكز المنجمية. فقد أشارت مذكرة استعلامات فرنسية، صادرة في 13 شباط ـ فيفري 1956، عن "*مصلحة التوثيق الخارجي والتجسس المضاد بالجزائر*"، إلى أن: « المعلومات المتحصل عليها في المراكز المنجمية، سمحت بالتأكيد على أن التونسيين، والجزائريين، وكذا الطرابلسيين كانوا يسعون إلى الحصول على المتفجرات من العمال، والأسلحة من البدو.(3)»

وإذا كانت قاعدة جيش التحرير الوطني، قد تكونت أساسا من الفلاحين، والعمال اليدويين، فعندئذ يكون من السهل الرد على السؤال المطروح: من هم عقداء ذلك الجيش ؟

(1) CHIKH, op-cit., p. 93.

(2) براكتية، المرجع السابق، ص. 10.

(3) أنظر نص المذكرة في بوحارة، المصدر السابق، ص. 354.

لقد كانوا من مختلف الشرائح الاجتماعية: فلاحين، عمال يدويين، أو مثقفين، أرادوا الخروج من الوضع الذي رمتهم فيه الإدارة الاستعمارية الفرنسية، والتخلص من ظروف الاحتلال التي لم تكن ملائمة لطبيعة تكوينهم.[1]

تغطي الأدوار الحربية، التي لعبها قادة الثورة من فئة عمال المناجم، بين سنوات 1954-1962، سلسلة واسعة من النشاطات العسكرية. فقد كان أغلبهم على الأقل، حكام مناطق، ونواحي، بينما شغل آخرون مراكز عسكرية أقل أهمية في المنطقة مجال بحثنا.

وقد تولى واحدا منهم، هو الطاهر زبيري، منصب قيادة الولاية الأولى في تشرين الأول ـ أكتوبر 1960، وكان منهم مسؤولون على تأمين السلاح والدعم من الداخل بصفة مناضلين، ومسبلين في جبهة التحرير الوطني.

وبسبب ارتباطهم العسكري أو نشاطهم الثوري أثناء الثورة، استشهد منهم البعض، واعتقل البعض الآخر، وحكم عليه بالإعدام من قبل المحاكم العسكرية الفرنسية.

ولكي نكوّن صورة واضحة عن كنه هؤلاء القادة الثوريون، وعما قدّموه لأمتهم وشعبهم، يتوجب علينا التأمل في الدور الذي اضطلعوا به في تنظيم الثورة، وقيادتها منذ الشرارة الأولى لاندلاعها، وإلى غاية تحقيق النصر.

(1) Zdravko, op-cit., p. 8.

ـ دور جبار عمر:

وصف المؤرخ "مينيي"، القائد عمر جبار، بأنه كان قائدا فظ، وذكر بأنه حصل على نفوذ معتبر، وفرض نفسه كقائد أعلى مهاب الجانب تحت سلطة الإدارة الثورية.[1]

لقد أثبت من خلال العمليات الثورية التي أشرف عليها طيلة فترة كفاحه، وإلى غاية استشهاده، كفاءة عالية، وقدرة كبيرة في إدارة أمور الحرب، وتخطيط العمليات ضد جيش الاحتلال.

ففي اليوم الثالث من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، شنّ بمعية ثلّة من المجاهدين، هجوما على المستوطنين المتواجدين بمركز الونزة.[2]

وفي اليوم العاشر منه، خاض برفقة ثُلّة من المجاهدين اشتباك في جبل مزوزيه بالقرب من قرية مرسط، ضد قوات كبيرة لجيش الاحتلال، تمكن فيه من: « قتل سبعة جنود فرنسيين، وبث الرعب والهلع في صفوف العدو.[3]»

وبعد استشهاد القائد مختار باجي، في الثامن عشر من نفس الشهر، تولى قيادة الثورة في المنطقة الحدودية الشرقية، وواصل تدعيم عضدها، وبرهن على أنه في مستوى المسؤولية التي ألقيت على عاتقه.

وفي اليوم الثاني من كانون الأول ـ ديسمبر، شنّ برفقة فوجه، هجوما على مركز الونزة، ثم انتحى بجماعته، ناحية بوخضرة، لجلب بعض السلاح. غير أن

(1) MEYNIER, op-cit., p. 401.

(2) مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص. 44.

(3) المرجع نفسه، ص. 45.

قوات جيش الاحتلال، اقتفت أثرهم، واضطرهم بعد يومين من ذلك، إلى مواجهته. فكانت النتيجة أسر مجاهد مصاب،(*) وانسحاب البقية إلى جبل سيدي أحمد.

وفي اليوم الثالث من كانون الثاني ـ جانفي 1955، زحفت عليهم قوات مهولة من تونس والجزائر، قدّرت بسبعة فيالق، ودارت معركة غير متكافئة بين الطرفين في نواحي جبل سيدي أحمد، دامت خمس ساعات، سقط فيها أربعة شهداء هم: زايدي دربال، محمد بن سودة، عمار عدوي، حمة مشنتل؛ ووقع في الأسر أربعة جرحى هم: لخضر مشري، العربي قاسمي، محمد حركاتي، الطاهر زبيري، بينما نجا القائد عمر جبار وفارس عمّار، وداده الطيب.(1)

وعلى إثر القضاء على أولى أفواج الثوار في المنطقة فضاء بحثنا، في اشتباك جبل سيدي أحمد، وحصار المنطقة الثانية، وضعفها في العتاد والسلاح، تولى القائد جبار عمر، إعادة تنظيم الثورة في المنطقة فضاء بحثنا. وكان من بين ما فعله أن اتخذ من بيته الكائن في دشرة عين صالح البعيدة عن المدينة، بنحو 15 كم، مركز اتصال للثوار.(2)

وبعد الهجمات المذهلة التي قادها في منطقة سوق أهراس، في أوت 1955، عقد اجتماعا تقييميا بالمكان المسمى لوقرين، في دوار أولاد عبيد، وأعاد تنظيم الناحية من جديد بتقسيمها إلى أربعة أقسام بقيادة: السبتي بومعراف، الحاج لخضر جلايلية، محمد لخضر سيرين، والزين نوبلي.

(*) الأسير كان السبتي جبار، الذي حكم عليه بالإعدام ونفذ فيه الحكم في سجن الكدية بقسنطينة يوم 18 آذار ـــ مارس 1957.

(1) بولحراف، المرجع السابق، ص. 68-69.

(2) زبيري، الصدر السابق، ص. 79.

ثم أضاف خمسة أقسام أخرى، بقيادة كل من: الحاج عبد الله ذياب، محمد ميداقين المدعو "لصناب"، أحمد مزرود القبايلي، والطبيب جبّار.[1]

عندما أرسل الزعيم بشير شيحاني في عام 1955، وفدا بقيادة الوردي قتال لقيادة منطقة سوق أهراس، وبسط سيادة الأوراس عليها، نظرا لما لها من موقع وعمق استراتيجيين في مواجهة قوات العدو، وضمان جلب الأسلحة من ليبيا ومصر. « وجد [الوردي قتال] هناك القائد جبار عمر مسؤولا في تلك المنطقة الحدودية. ولما التقيا رفض عمر جبار تسليم القائد [الجديد] المهام والانصياع تحت إمرته، ووقع خلاف بينهما. ثم أن كل واحد منهما انتقل إلى مقر القيادة بالأوراس للاحتكام لدى قائدها بالنيابة بشير شيحاني.

ولكنه لم يبت في الأمر لصالح أي طرف وقال لهما: " *يجب أن تعودا إلى جبهة القتال، وسوف أبعث بلجنة لدراسة الوضع*".[2]»

وقد أدى ذلك، إلى: « إعطاء دفعة قوية للنشاط العسكري بالجهة الشرقية، خاصة وأن الاتصالات المكثفة لجبار عمر وجنوده بأهالي المنطقة، قد أثمرت في تعميق تعاون هؤلاء مع المجاهدين ... وهذا ساعد بدوره على تكثيف العمليات العسكرية في نهاية سنة 1954 وخلال سنة 1955.[3] »

ونظرا لنشاطه الجهادي في المنطقة مجال بحثنا، استُدعي في أكتوبر 1955، من قبل قائد المنطقة الأولى بالنيابة، بشير شيحاني، لحضور اجتماع بالمكان المسمى "*الجديدة*" في الأوراس؛ حضره ممثلون عن نواحي تبسة، خنشلة، وخنقة

---

(1) عوادي، المصدر السابق، ص. 48.

(2) جرمان، المصدر السابق، ص. 54.

(3) مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص. 45.

سيدي ناجي. دام الاجتماع أربعة أيام، وتم التطرق فيه إلى مسألة توحيد النظام السياسي، والعسكري في المنطقة الأولى.

وبعد دراسة المسائل المتعلقة بالتنظيم الثوري، عُيّن عمر جبار رسميا مسؤولا عن منطقة سوق أهراس، التي كانت حدودها تمتد من خط السكة الحديدية قرب عنابة إلى قرية الكويف، بينما عيّن موسى لحواسنية نائبا له.(1)

وإثر تقسيم قيادة الأوراس منطقة سوق أهراس، إلى ثلاثة أقسام: قسم شمالي، قسم أوسط، وقسم جنوبي. عيّنته قائدا ميدانيا على القسم الأخير، الذي ضم كل من مدن الونزة، سدراته، العوينات، مرسط، بوخضرة، والكويف.(2)

كما استدعي في أواخر شهر شباط ـ فيفري 1956، إلى الأوراس، لحضور اجتماع قادة المنطقة الأولى برئاسة بنبولعيد، بعد فراره من سجن الكدية بقسنطينة. غير أنه لم يلتق به إلا في الأسبوع الأول من شهر آذار ـ مارس.

وذكر نائبه السيد لحواسنية، أن أثناء تقدمه في ذلك الاجتماع لعرض الحال عن منطقته، بادره بنبولعيد بالقول، أنه سعيد برؤيته، وفخور بخصاله الحميدة في المنطقة الشرقية، وأنه كان يضنه كبير السن، بينما هو لا يزال شابا يافعا، ومع ذلك فقد زعزع فرنسا.(3)

بينما أورد السيد زبيري في كتابه، أن بنبولعيد « خطب فيهم واعضا، ومشجعا، وناصحا ... ثم أمسك بذراع جبّار عمر، وكان رجلا ضعيف البنية، وقال له: "*أنت الذي ترتعد منك فرنسا خوفا !*" واحتضنه ثم طلب منه أن يواصل ضرب العسكر [هكذا].(4)»

(1) المرجع نفسه، ص. 46.
(2) عباس، المرجع السابق، ص. 278−279.
(3) مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص. 46.
(4) زبيري، المصدر السابق، ص. 133.

وبعد عودته من اجتماع القادة في الأوراس، شرع في تنفيذ التعليمات الجديدة بتأجيج نار الثورة ضد المحتل، وتصعيد العمليات الفدائية ضد مصالحه الاقتصادية، وتعبئة المواطنين.

تميّزت الهجمات والأعمال الفدائية التي أشرف عليها القائد جبار عمر في المنطقة مجال بحثنا، بالمد والجزر، فكانت تزداد حينا، وتتراجع أحيانا أخرى، بحسب ميزان القوّة؛ وكانت تطال المصالح الإدارية الاستعمارية، المدنية منها والعسكرية، والتي كانت تكرس السيطرة والهيمنة على البلاد والعباد.

فكان يخطط وينفذ عمليات هجومية ضد الأقسام الإدارية المتخصصة، ومراكز حراس الغابات، والمراكز الاستيطانية، والمراكز المنجمية، ومراكز المراقبة، والثكنات؛ كما كان يستهدف الأعمدة الكهربائية ذات التيار العالي، مثل استهداف خط التيار العالي الرابط بين الونزة والعوينات، وتخريب قضبان سكك الحديد بواسطة الألغام شديدة المفعول،(*) ومنع نقل الفوسفات والحديد إلى ميناء عنابة لتصديره.

ناهيك عن نصبه الكمائن لوحدات جيش الاحتلال الفرنسي المتنقلة، وضرب مصالح المستوطنين، كإحراق جماعته حافلة المستوطن "مارينو"، واستهداف مزارع المعمرين في المنطقة، وشن عمليات ردعية ضد الخونة وعملاء الاستعمار.

كما كان يشن هجمات في مناطق مختلفة، وفي نفس التوقيت، بهدف إشغال قوات العدو وتشتيتها، خاصة أثناء عمليات التمشيط الواسعة. (1)

(*) في يوم 13 حزيران ــ جوان 1957، وضع بعض المجاهدين لغما شديد المفعول في خط عين الشانية الحديدي. استخدموا فيه قنابل كهربائية قدرت بثلاثة كغ من المتفجرات العالية من نوع (تي. أن تي T. N. T). وأثناء مرور القطار محملا بالحديد، انفجر اللغم، فتحطم القطار، والمدرعة الموضوعة على متنه، وأتلف حوالي 200 متر من سكة الحديد، أنظر: قبسات، المصدر السابق، ص. 42.

(1) مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق، ص. 45.

وكان أهم ما واجهه من صعوبات في إدارة الثورة، خلال تلك الفترة، هو نقص السلاح، والمال: « إذ كانت هناك صعوبة في تسليح الأعداد الهائلة من المواطنين الذين انضموا إلى صفوف الثورة. ولحل هذه المعضلة عمد جبار عمر إلى تكثيف العمليات [الهجومية] ضد قوات العدو لتجريدها من السلاح وغنمه، ومن جهة أخرى أمر بإعادة الاتصال، بالمواطنين الذين يملكون بنادق الصيد أو أسلحة من الحرب العالمية الثانية »[1]؛ واقتنائها منهم لصالح الكفاح المسلح من أجل تحرير الجزائر.

كما عمد لتدبير المال الضروري للثورة، إلى استدعاء بعض عمال المناجم ممن كانت لهم مكانة مرموقة بين زملائهم، وكانوا يتصفون بالاستقامة والأمانة؛ وتعيينهم في لحان محلية لجمع الاشتراكات والهبات من العمال.[2]

وقد دل الفراغ الذي تركه بعد استشهاده، على أهميته في قيادة رجال الثورة من أبناء منطقة المناجم، والحفاظ على تماسك صفوفهم، حيث تفكك بعده الوضع النظامي، ووقعت خلافات كبيرة بين جماعة سوق أهراس، وجماعة تبسة، مما اضطر خليفته الوردي قتال إلى الانسحاب من مركز قيادة المنطقة في بني صالح، والعودة إلى مركز قيادة المنطقة السادسة في الجبل الأبيض.

وبالتالي انتظم أفراد جيش التحرير الوطني، في المنطقة الخامسة في مجموعات، كل مجموعة اتخذت لها قائدا خاصا بها.[3]

(1) المرجع نفسه، ص. 44.

(2) طراد عماري، المصدر السابق.

(3) زبيري، المصدر السابق، ص. 129.

ـ دور المكي جديات:

ذكر السيد يوسف بلغيث، في رده عن سؤالي حول العمال الذين التحقوا بصفوف الثورة، ثم صاروا مسؤولين فيها، أن الشهيد المكي جديات كان أول عامل يغادر المنجم، ويلتحق بصفوف الثورة، ثم يصير مسؤول منطقة.[1]

وبالفعل، لعب المكي جديات دورا مهما في قيادة الثورة، وذلك بفضل نضاله السابق في المنظمة الخاصة، بمنطقة سوق أهراس، ودوره المركزي في تعبئة سكان المنطقة فضاء بحثنا من أجل مساعدة الثورة، وزرع الروح الوطنية بينهم، وتجنيد الأفراد، وجمع الأسلحة؛ بالإضافة إلى دوره القيادي في المجموعات الأولى التي شكلها الزعيم مختار باجي.

فقد أسندت إليه قيادة أحد الأفواج الأربعة التي شُكّلت، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، في منطقة تبسة. ضمّ ثمانية عشر مجاهدا مسلحا تسليحا عصريا، وكلّف بنفس المهام المسندة لبقية الأفواج. كما كلف بالإشراف على جبال القرقارة، بوربيعة، بوجابر، جبل الونزة، وجبل سيدي أحمد، بالإضافة إلى منعرجات دوار الفالتة.[2]

ـ دور محمود قنز:

اضطلع محمود قنز، بفضل إخلاصه الثوري، وقيادته المحنّكة، وسمعته الطيبة، في قيادة الثورة في المنطقة فضاء بحثنا، بالعديد من المسؤوليات من قبل قيادة الثورة سواء منها المحلية أو الوطنية. ففي إطار توسيع نطاق الثورة، وتخفيف

(1) يوسف بلغيث، المصدر السابق.

(2) مناصرية (يوسف)، "مميزات الثورة الجزائرية بعامة وفي الأوراس بخاصة والتي اندلعت في 1954 م / 1374 هـ"، في "مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هـ/ 1954 م"، إنتاج جمعية أول تشرين الثاني ـ نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1420 هـ/1999 م.، ص. 71.

الضغط العسكري الفرنسي على منطقة الأوراس، حوّله القائد بشير شيحاني، بمعية الوردي قتال إلى نواحي أولاد بشيح، قرب سوق أهراس.[1]

وذكر بخصوص هذه المسألة، أن قيادة الأوراس أرسلت مجاهدين إلى سوق أهراس، لتكثيف الهجمات على العدو بقصد تخفيف الضغط على الأوراس والجبل الأبيض.

وأضاف: « وبالفعل سافرت جماعة من بينهم سي الأزهاري وأنا.... قصد المشاركة في هجومات 20 أوت [1955] ونحن من ناحيتنا صدرت إلينا تعليمات بالقيام بهجمات، وأعمال تخريب على مواقع العدو ومؤسساته، وكنا بناحية حلوفة، والسطيح، وكان معنا الصادق رزايقية، والحاج علي شريط، ومجموعة من المجاهدين.[2]»

وخلال سنة 1956، عين مسؤولا على منطقة مرسط، التي كانت تضم جنوب مسكيانة.[3]

ونظرا لمكانته القيادية في الثورة، شارك قبل إنشاء القاعدة الشرقية، في كل الاجتماعات التي دارت في منطقة سوق أهراس، وأسفرت في نهاية المطاف عن فك ارتباط تلك المنطقة سواء بالولاية الأولى أو الثانية.

في شهر تشرين الأول ـ أكتوبر 1956، سافر إلى تونس للقاء الزعيم أحمد بن بلة، وتوفير السلاح، بمعية عمار راجعي، صالح السوفي، وعبد الله بلهوشات. غير أنهم عادوا على جناح السرعة إلى معاقلهم وذلك إثر وقوع حادثة اختطاف طائرة الزعماء الخمس، في 22 من تشرين الأول ـ أكتوبر 1956.[4]

---

(1) جرمان، المصدر السابق، ص. 45.

(2) جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، المرجع السابق، ص. 31–32.

(3) زبيري، المصدر السابق، ص. 156.

(4) شهادة المجاهد طلبة معيوف، أحد المقربين والمساعدين للشهيد راجعي عمار، مطبوعة مرقونة. ص. 2–3.

وعندما تخلى الوردي قتال عن قيادة سوق أهراس، وعاد إلى منطقة النمامشا، إثر تمرد الناحية السادسة بقيادة لزهر شريط، على قيادة المنطقة الأولى بزعامة عجول عجول سنة 1956، اصطحب معه محمود قنز كأسير، ثم أطلق سراحه، وكلفه بالعودة إلى معقله في شمال تبسة، والإطاحة بالقائد السبتي بومعراف في ناحية بوخضرة، وتولي قيادة الناحية مكانه. لكنه لم يفعل.[1]

وفي مطلع عام 1957، شارك أولائك القادة بهمّة في المباحثات مع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وتم الإعلان رسميا عن تشكيل الولاية الأولى: الأوراس ـ النمامشة. ودمج المناطق المذكورة آنفا.

ثم تأسيس قيادة الأركان العامة، و: « أسندت إلى عمار راجعي مهام التنظيم، والتوجيه والانضباط العسكري رفقة المجاهدين: محمود قنز، عبد الله بلهوشات، صالح السوفي، وحمدي حاج علي[2].»

بينما ذكر هو في شهادته، أنّه تولى في شهر كانون الأول ـ ديسمبر 1956، المسؤولية السياسية في مجلس الولاية الأولى، بقيادة محمود الشريف.[3]

وفي سنة 1957، تولى قيادة المنطقة الخامسة من الولاية الأولى. حيث أشرف بنفسه على الحملة الدعائية التي شنتها جبهة التحرير الوطني، وساعد المصوّر الفرنسي المعارض للحرب الفرنسية على الجزائر، والمتعاطف مع القضية الوطنية: "روني فوتيي"، على تصوير فلمه الوثائقي الخاص بالعمليات الجهادية ضد المصالح الاقتصادية للاستعمار الفرنسي، في بوخضرة والكويف.[4]

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 156.

([2]) أمقران (النوي): " مآثر الشهيد عمار راجعي"، جريدة الفجر، 22 فيفري 2006، ص. 18.

([3]) جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، المرجع السابق، ص. 33.

([4]) ALLEG, t.2, op-cit., p 572.

وعندما تأسست الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في خريف 1958، أسندت له مهمة بوزارة التسليح والتموين، حيث كان مكلفا بالتموين بالسلاح من الدول العربية ودول المعسكر الاشتراكي. ثم استدعي من قبل قيادة الأركان العامة، وكلف بقيادة منطقة أقصى الجنوب برتبة عقيد، وظل في هذا المنصب إلى غاية الاستقلال.

ومن ضمن أعماله البطولية التي قام بها أثناء جهاده في المنطقة فضاء بحثنا، تنظيم عملية تهريب جنود جزائريين، وتحويل أسلحة وعتاد حربي، من ثكنة فرنسية بالمنطقة المسماة البطيحة، في 5 من آذار ـ مارس 1956، بمعية القائد الزين عباد، وتواطؤ من بعض الجنود الجزائريين بداخلها. كان من ضمنهم عبد الرحمان بن سالم، ومحمد عواشرية.(1)

ومن المهام التي تولاها، في فترة إشراف الأوراس على منطقة المناجم، نيابة القائد الأزهاري دريدي. وقد أجرى مع الأخير اتصالات مع الجنود الجزائريين في ثكنة البطيحة الفرنسية لتهريب السلاح، وضمان نقلهم إلى معاقل الثورة.(2)

وبخصوص مشاركته في بعض المعارك والاشتباكات ضد قوات جيش الاحتلال بالمنطقة، ذكر أنه شارك، أثناء تنقله من ناحية سوق أهراس إلى الأوراس لحضور أحد اللقاءات المهمة، في المعركة التي دارت بقيادة الأزهر شريط في 16 من حزيران ـ جوان 1956، بجبل أرقو قرب وادي هلال، وأصيب فيها الحنرال الفرنسي "بيجار" بجروح بليغة.

(1) مطوية ملحق متحف المجاهد، المرجع السابق.

(2) جرمان، المصدر السابق، ص. 48.

كما شارك في معركة تامفوست، بقيادة القائد عباس لغرور، وقاد معركة سطحة الدير، والحوض الكبير في سنة 1957. كما شارك في معركة جبل مزوزية، التي دارت في 26 شباط ـ فيفري 1958، ومعركة "عين عناق" في مطلع سنة 1959.[(1)]

وأضاف أن قرارات مهمة تخص المطالبة بضرورة تأجيل عقد مؤتمر الصومام، اتخذت في ذلك اللقاء. حيث راسل الحاضرون كل من قيادة الولاية الثانية، والولاية الثالثة، والوفد الخارجي بقيادة بن بلة، في ذلك الشأن.

وأعاد السبب في طلب التأجيل إلى الوضعية الخاصة، التي طرأت في الأوراس، وللفراغ الذي تركه الرعيل الأول من مفجري الثورة بعد استشهاد البعض، وسجن البعض الآخر، ومغادرة آخرين أرض الوطن.

فقد جاء على لسانه: « ... ولأنه كان هناك فراغ كبير في [قيادات] الثورة ... ونحن كنا صغارا ليست لدينا قيادة، كنا نفكر لنجد رجالا نساندهم ليقوموا بتسيير الثورة يعني أن الثورة عاشت من أول نوفمبر إلى 20 أوت [1956] من غير قيادة.[(2)]»

وأثناء تواجده في تونس خلال سنة 1959،[(3)] كُلّف في مهمة بمنطقة قفصة بالجنوب، مع عمار جرمان، وأحمد عمري، ومحمد جغابة، لاستقبال الشباب القادم من بعض المناطق في القارة الأوربية للتجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني بتونس، والذين تأثروا بالخطب الحماسية للمذيع عيسى مسعودي بـ: "إذاعة صوت الجزائر".[(4)]

([1]) م. (عبد المالك): "استشهاد الرائد راجعي عمار الفرتوحي"، مجلة الجيش، عدد 439، فيفري 2000، ص. 13.

([2]) جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، المرجع السابق، ص. 30.

([3]) HARBI (Mohammed) & MEYNIER (Gilbert): " le F. L. N. Documents et Histoire: 1954-1962." Casbah éditions, Alger 2004, p. 519.

([4]) جرمان، المصدر السابق، ص. 142.

وبعد انتهاء أشغال المجلس الوطني للثورة، في 18 من كانون الثاني ـ جانفي 1960 بطرابلس، كلفت قيادة أركان القوات المسلحة، النقيب محمود قنز، واثنين آخرين، بالإشراف على المنطقة الحدودية بين الجزائر وليبيا.[1]

وتمكّن من: « إيصال بعض الأسلحة والتموين إلى الإخوة في الأوراس، وقمنا بالاتصال مع الإخوة في المنطقة السادسة والاتصال مستمر بين جماعة المالي وليبيا.[2]»

وذكر المؤرخ محمد حربي بخصوص محمود قنز، أن قيادة الأركان العامة عيّنته على رأس القوات المتواجدة في الجنوب، في المنطقة الحدودية الرابطة بين كل من تونس، الجزائر، وليبيا.[3]

وفي أواخر سنة 1961، شارك ضمن وفد الحكومة المؤقتة برئاسة مصطفى مراردة، الذي انتقل إلى كوبا، لحضور احتفالات ذكرى الثورة الكوبية.[4]

وفي طريق عودته إلى تونس، توقف الوفد خلال شهر كانون الثاني ـ جانفي 1962، في براغ عاصمة تشيكوسلوفاكيا، وكانت له وقفة مع الطلبة الجزائريين الذين يدرسون هناك.

حيث ألقى عليهم محاضرة تطرق فيها إلى: « دور جيش التحرير الوطني في الحاضر والمستقبل، والتطور الحاصل في القضية الجزائرية، وكذا الدور الذي يجب أن يلعبه الطالب الجزائري لتمثيل الثورة الجزائرية والشعب الجزائري حق التمثيل في الخارج ...

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 215.

([2]) جمعية الجبل الأبيض لتخليد وحماية مآثر الثورة، المرجع السابق، ص. 29.

([3]) HARBI, "Le F. L. N,..", op-cit., p. 257.

([4]) مراردة، المصدر السابق، ص. 192.

وذكّر في يوغسلافيا، التي تفقد بها مرضى جيش التحرير الوطني، بمبادئ الثورة الجزائرية، وبضرورة المحافظة عليها. كما ركز على الدور الذي ينبغي أن يلعبه كل جنديا، لكي يعطي صورة كاشفة لطهارة المكافح الجزائري.[1]»

ـ دور الطاهر زبيري:

لقد تعرضنا في المبحث السابق، للأدوار التي اضطلع بها الطاهر زبيري، سواء قبل التحاقه بصفوف الثورة التحريرية، أو بعدها. وهو ما أهله لتقلد مسؤوليات كبيرة فيما بعد.

فقد ساهم في الأيام الأولى لاندلاع الثورة، في جمع الاشتراكات من العمال الجزائريين في ورشة الميكانيك، التي كان يعمل بها، وكذا التبرعات من بعض مواطني المدينة الذين يثق فيهم، ووظفها في شراء بعض قطع الأسلحة والذخيرة، والملابس والأدوية للمجاهدين.

وعندما التحق بفوج عمر جبّار، تولى مسؤولية السكرتارية، وساهم في نشر الوعي الثوري بالمنطقة. كما ساهم في منع حصول تجاوزات في حق المواطنين البسطاء.

فقد ذكر أن في إحدى المرات، قصد مع فوجه، بعدما أنهوا اشتباكا مسلحا في حدود الساعة الواحدة ليلا، كوخا في طريقهم، لطلب الزاد من سكانه، وبعد أن عرفوا بأنفسهم لصاحبته العجوز، رفضت استقبالهم، وطلبت منهم أن يغربوا عنها، فاغتاظ منها جبّار، وهم برمي البارود على النار التي كانت تتدفأ عليها مع شابا يافعا، وفتاة صغيرة، لتحرقهم جميعا، ولكنه منعه، وأقسم عليه ألا يفعل، وقال له: «

[1] المصدر نفسه، ص. 197.

والله لن أدعك تفعل ذلك. فهؤلاء لم تبلغهم بعد رسالة أول نوفمبر، فلنتركهم ونرحل.[1]»

شارك زبيري في العديد من المعارك في منطقة المناجم، وحبال الأوراس، وقاد أفواج المغاوير لقتال وحدات جيش الاحتلال الفرنسي، بكل شجاعة، وحنكة. ففي يوم 20 تشرين الأول ـ أكتوبر 1957، شن بناء على أمر من لجنة التنسيق والتنفيذ، هجوما على مركز عسكري فرنسي، بمنطقة المشري الواقعة بمحاذاة الحدود، ونجح في: « القضاء على نحو 12 عسكريا فرنسيا، وفر 25 آخرون من المركز بلباسهم الداخلي ...

وانسحبنا من المركز بعد أن غنمنا 12 بندقية حربية رشاشة من نوع "29/24"، ومدفع "هاون" من نوع "مورتي 45"، وجهازي لاسلكي، في حين استشهد في هذه المعركة ستة مجاهدين، وجرح 14 آخرين.[2]»

وشجعه نجاح الهجوم على مركز المشري، على تنفيذ هجوم آخر، على مركز "القوارد" الذي يبعد واحد كم على الحدود التونسية، ولم يسبق أن تعرض من قبل لأي هجوم.

وقد كلل هو أيضا بالنجاح لفضل حسن الإعداد والتدبير، حيث تم: «القضاء على العديد من العساكر الفرنسيين، وأرديناهم بين قتيل وجريح، وغنمنا مدفع "هاون" من نوع "مورتي 45"، وبندقيتين حربيتين، وكمية من الذخيرة ... وسقط في هذه المعركة أربعة شهداء و16 جريحا.[3]»

---

(1) زبيري، المصدر السابق، ص. 69.

(2) المصدر نفسه، ص. 185-186.

(3) المصدر نفسه، ص. 187.

وفي 11 من شهر كانون الثاني ـ جانفي 1958، قاد هجوما مباغتا على "المركز 28" المحصّن، والكائن على بعد 20 كم من الحدود الجزائرية التونسية، على إثر تزايد شكاوى سكان الحدود الجزائريين، من التصرفات المشينة والمستفزة للعساكر الفرنسيين في حقّهم، واعتدائهم المستمر عليهم، لإجبارهم على هجر دواويرهم، والالتحاق بالمحتشدات.

فدبّر كمينا في جبل واسطة، لإحدى الكتائب الفرنسية التي كانت تتردد على تجمع اللاجئين في الحدود، وألحق بجنودها خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، ولولا تدخل الطيران، ووصول التعزيزات الفرنسية من المراكز القريبة، لأبيدت كليا. إذ قتل في المعركة أحد عشر جنديا فرنسيا، وأصيب عشرة آخرين، وأسر خمسة، بينما استشهد في صفوف جنوده مجاهدين اثنين.[1]

وفي معركة الكاف لعكس، التي وقعت في شهر شباط ـ فيفري من نفس السنة، تبنى القائد زبيري، إستراتيجية حربية تقوم على حرب الكر والفر، والتحرك السريع بواسطة أفواج صغيرة، والتحصّن بالأماكن ذات التضاريس الوعرة.

استمر زبيري في مواجهة عدوه بكل عزم، وواصل قيادة الجنود في مقارعته حتى في الحالات العصيبة. ففي نهاية عام 1958، انتقل إلى تونس للعلاج، ومكث في مراكز جيش الحدود.

وعندما كلفت لجنة التنسيق والتنفيذ، القادة الميدانيين بشن عمليات عسكرية ضد جيش الاحتلال الفرنسي في المنطقة الحدودية، قاد كتيبة من 116 جندي من جيش الحدود، وعبر بها الخط الحدودي المكهرب، واشتبك مع جنود الجيش الفرنسي الرابضين على طول الخط، وألحق بهم خسائر معتبرة، حيث دمرت

(1) المصدر نفسه، ص. 189-190.

كتيبته، كتيبة فرنسية مدرعة، ومكنت فصيلة من المجاهدين من دخول أرض الوطن، ونقل الأسلحة إلى الثوار، ثم عاد إلى قواعده سالما.(1)

فكل هذه المعارك والاشتباكات، تؤكد خبرة هذا القائد وقدرته العسكرية، على مواجهة عساكر جيش الاحتلال المتحصنين في مراكزهم المنتشرة عبر طول الحدود، والخروج من المواجهات بأقل الأضرار الممكنة.

وقد زاد هذا النجاح في مكانته لدى القيادة العليا للثورة، وأهله بحق لقيادة الولاية الأولى فيما بعد.

لم يقتصر دوره في قيادة الثورة، على الجانب التنظيمي العسكري، والإداري فقط، بل برز أيضا في الجانب الإنساني، حيث تولى الدفاع عن العقيد محمد لعموري، أمام المحكمة العسكرية في تونس، وحاول إنقاذه من حكم الإعدام، وسعى كما يقول، « لإقناع هيئة المحكمة لتخفيف الأحكام ضد موكلي، وأشرت إلى أن الكثير من الأخطاء والتجاوزات، وقعت في العديد من مراكز المسؤولية في قيادة الثورة.(2)»

ولما تولى قيادة الولاية الأولى، أصدر أوامر صارمة بتحديد التعذيب إلى أدنى حد في مرحلة أولى، ثم منعه نهائيا في مرحلة أخيرة. فقد « كان الانشغال الإنساني للطاهر الزبيري في فرض رقابة صارمة على تنفيذ أحكام العدالة الصادرة عن جبهة التحرير الوطني.(3)»

وفي يوم 12 من أيلول ـ سبتمبر 1961، ترأس العقيد زبيري مجلس الولاية الأولى لدراسة مسألة التعذيب. وبعد مناقشات قرّر المجلس: « الموافقة على مبدأ منع التعذيب، إلا إذا دعت الضرورة. وعلى الذين يكلفون بممارسة التعذيب في هذه

(1) المصدر نفسه، ص. 209.

(2) المصدر نفسه، ص. 204.

(3) MENYIER, op-cit., p. 494.

الحال ألا يتجاوزا الحدود المسموح بها إنسانيا. سيتلقون توجيهات وسيراقبون من طرف المسؤولين ... وعلى قاضي التحقيق استعمال جميع الوسائل المطابقة لتوجيه تحرياته من دون اللجوء إلى التعذيب.(1)»

وعندما شبت الخلافات بين ضباط الولاية الثانية، والضباط الموالين للقائد كريم بلقاسم، إثر نفي الحكومة المؤقتة قائد القاعدة الشرقية، عمارة بوقلاز إلى العراق، وسجن نائبيه الرائد محمد عواشرية، والرائد شويشي العيساني، ثم إلحاق قيادة الفيالق الثلاثة فيها، بهيئة قيادة الأركان العامة في تونس، استنجد به المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لفرض النظام في مراكز جيش التحرير الوطني بالمنطقة الحدودية الشرقية.

فقد طلب منه الاتصال بالقادة الساخطين، وشرح أسباب ما حدث، ومعالجة المشكلة بأسرع ما يمكن حتى لا ينفرط عقد الثورة في تلك المنطقة. وقد تمكن السيد زبيري، بفضل السمعة التي كان يحضا بها في القاعدة الشرقية، من إقناع المتمردين على ضرورة لقاء قائد القوات المسلحة، والاستماع إلى شروحاته حول ما اصطلح عليه باسم "*مؤامرة العقداء*". وبذلك وضع حدا للتمرد السياسي الذي دام شهرين.(2)

كما كلفه وزير القوات المسلحة، كريم بلقاسم، بضبط الأمن عند الشريط الحدودي بين الجزائر وتونس، بدلا من العقيد السعيد محمدي، والرائد إدير، وضبط الأمور فيه، ومنع أي احتكاك بين أفراد جيش التحرير الوطني، والمواطنين التونسيين إلى غاية انتهاء اجتماع المجلس للوطني الثورة في طرابلس في كانون الأول ـ ديسمبر 1959.

(1) Décision du conseil de la Wilaya 1 sur la torture, cité par HARBI, op-cit., p. 632.

(2) زبيري، المصدر السابق، ص. 208.

فتوجه صوب الحدود، وعقد اجتماعا لقادة الكتائب، واستمع إلى انشغالاتهم، وأسباب تذمرهم، كما اتصل بالمسؤولين التونسيين المكلفين بالحدود، وأخبرهم بتوليه ضبط الأمور فيها، وطمأنهم بسهره على منع حدوث أي تجاوزات.[1]

كما زار مركز جيش التحرير الوطني بجبل شعانبي بالقصرين، والذي كان يضم جنودا من قبيلة أولاد سيدي عبيد، ومن الحراكتا، وطلب من الإطارات والجنود المتواجدين به، في خطاب ألقاه على مسامعهم، بضرورة رفع مستوى جهوزيتهم القتالية، كي يستطيعوا مواجهة القوات الفرنسية، بعزم وثبات.[2]

وبالفعل عقد مؤتمر طرابلس في ظروف أمنية جيدة، ولم يسجل أي حادث من شأنه تعكير الأجواء على المؤتمرين. إن دل هذا على شيء فإنما يدل على ثقة القيادة العليا للثورة في قدراته، ووطنيته، وإخلاصه للنظام الثوري.

لقد امتاز القائد الطاهر زبيري بانضباطه، وحبه للنظام، وانصياعه للأوامر الصادرة عن القيادة الشرعية، وكرهه للفوضى، وقانون الغاب؛ وذلك بفضل طول مشواره النضالي في صفوف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية؛ الأمر الذي أهله لتسلق السلم العسكري بسرعة، وتولي مناصب قيادية خلال الثورة، وبعد الاستقلال.

فعلى سبيل المثال عندما اتصل الحاج علي النايلي، والسعيد حجار، بمناضلي الحزب في الونزة، وقدّما نفسيهما كمبعوثين من الثوار التونسيين إلى الجزائر لتفجير الثورة فيها حالا ومن دون أي تنظيم، ذكر لهما السيد زبيري، أنه يفضل أن تسير الأمور بشكل نظامي، وأن عليه الاتصال بالقيادة المباشرة، ممثلة في القائد مختار باجي، وهو ما حدث بالفعل.

---

(1) المصدر نفسه، ص. 212-214.

(2) ZERGUINI, op-cit., p. 108.

حيث قال في هذا الصدد: « أحضرناه إلى ناحيتنا، وطلبنا منه أن يلتقي بهؤلاء الإخوان، ويتحدث إليهم، لأن حالتهم كانت تبعث على القلق، وكانوا يريدون أن يبدؤوا في العمل الثوري دون انتظار، ويقولون ما دام التونسيون قد بدؤوا فعلينا نحن أيضا أن نبدأ.(1)»

كما كان أول قائد، يطبق قرارات مؤتمر الصومام في المنطقة فضاء يحثنا، رغم رفض قياداتها للمؤتمر من أساسه. إذ يذكر أحد ضباط جيش التحرير في منطقة الونزة، أن القائد الطاهر الزبيري، كان أول ضابط عسكري يلتزم بتطبيق القرارات الخاصة بتنظيم الجيش في منطقته.

حيث عقد اجتماعا للأفواج التابعة له، في اليوم 12 من كانون الأول ـ ديسمبر 1956، بغرض تنظيم الفرق، والفصائل، والمجموعات، والكتائب، وفقا لما أمر به مؤتمر الصومام.(2)

كما التزم بقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية، المتخذ في مؤتمر طرابلس في 18 من كانون الأول ـ ديسمبر 1959، والقاضي بعودة الضباط الجزائريين السامين المتواجدين في تونس إلى الجزائر، والالتحاق بمعاقلهم لتأطير المجاهدين، وقيادة العمليات الثورية ضد المحتل الفرنسي. فقد تمكن من اجتاز "حاجز *الموت*"، بمعية 17 مجاهدا.(3)

أيضا التحق بمركز قيادة الثورة في الأوراس، برتبة صاغ أول، وتولى فيها المسؤولية العسكرية بالنيابة لقائد الولاية الحاج لخضر عبيدي، الذي كان ماكثا بتونس. ولمّا تعذّرت عودة الأخير إلى مقر قيادته في الولاية الأولى، وحدوث بعض

(1) مجلة الجيش، المرجع السابق، ص. 322.

(2) قسمة المجاهدين بالونزة، المرجع السابق، ص. 12.

(3) HARBI, op-cit., pp. 236 et 251.

المشاكل في التسيير في عهد نائبه الرائد علي سواعي، عيّنته قيادة الثورة الوطنية، في مطلع تشرين الأول ـ أكتوبر 1960، قائدا للولاية الأولى.[1]

وبعد الخسائر الكبيرة في الأرواح التي لحقت بولاية الأوراس-النمامشا، وتدمير مركز قيادتها بجبل كيمل، واستشهاد قائدها والعديد من مساعديه، إثر عملية "*أرياج*"، ونجاته من الحصار المحكم الذي ضرب معقلهم، دعا القائد زبيري مسؤولي المنطقة الثانية، إلى اجتماع في 15 شباط ـ فبراير 1961، درس فيه نتائج المعارك التي حصلت، وناقش فيه مسألة إعادة الهيكلة، وبحث مخططات الجنرال "شارل ديغول" الرامية إلى القضاء على الثورة، بتكرير العمليات العسكرية على مركز القيادة.

وبعد المداولات تقرّر، إعادة هيكلة الوحدات من الأقسام إلى المناطق، مع ضبط الصلاحيات وتحديد المسؤوليات، والتركيز على الجانب العسكري.[2]

بالإضافة إلى وضع خطة عمل أسبوعية للنشاط العسكري، تقضي بتنفيذ عمليات تخريبية، ونصب كمائن، وتنفيذ هجمات ضد قوات العدو المتمركزة بإقليم الولاية، إلى جانب تنفيذ عمليات فدائية ضد مصالح الإدارة الاستعمارية، والمستوطنين المتحالفين معها في المدن.

فشرع أولا في تعويض الخسائر في الرجال، وفتح أبواب التجنيد أمام الشباب، القادرين على حمل السلاح، والراغبين في مقارعة العدو. ثم اهتم بترقية المجاهدين، وتعيين إطارات جدد في مجلس الولاية، حرصا منه على عدم ترك فراغ على مستوى القيادة، في حال استشهاده.[3]

([1]) زبيري، المصدر السابق، ص. 247.

([2]) المصدر نفسه، ص. 257.

([3]) المصدر نفسه، ص. 264.

وفي مجال التنظيم والإدارة، ذكر الكاتب العام للولاية الأولى، السيد منصور رحّال، أن الأخيرة، لم تكن تتوفر، قبل تعيين الطاهر زبيري على رأسها، على قيادة أركان تشرف على الميدان العملياتي للحرب.

ولكن بعد توليه قيادتها، وصلت الولاية الأولى إلى مستوى تأطير فريد من نوعه ممثلة في ثلاث رواد.[1]

كما اهتم بتسوية مشكل الحدود مع الولايات المجاورة،[2] واستحدث في مطلع سنة 1962، مصلحة جديدة غير معهودة في تنظيم الثورة، هي الشؤون الاجتماعية، وعيّن على رأسها طبيب الولاية، إسماعيل محفوظ برتبة رائد.[3]

وعندما أعلن عن وقف القتال في يوم 19 من شباط ـ مارس 1962، ساعد القائد زبيري في تكوين "*لجنة توقيف القتال*[*]" على المستوى المحلي، بناء على طلب ممثل *لجنة وقف إطلاق النار*، نور الدين خلادي، حيث عيّن ثلاثة ضباط من قيادة الولاية الأولى، كممثلين في اللجنة المشتركة المحلية لتوقيف القتال.[4]

أيضا أبدى القائد زبيري، قدرة فائقة على تدبير الأمور، وتخطي الصعاب، حين واجه بعيد الإعلان عن وقف إطلاق النار، مسألة التحاق 500 حركيا مسلحا بأحدث الأسلحة، بجبال الأوراس، لمواجهة الثوار، بإيعاز من "*منظمة الجيش السري*" الفرنسية في باتنة، وإعلانهم بدلا من ذلك، الرغبة في الالتحاق بصوف الثورة، والتكفير عما اقترفوه من أخطاء في حق وطنهم.

([1]) المصدر نفسه، ص. 244.

([2]) المصدر نفسه ، ص. 257.

([3]) المصدر نفسه، ص. 264.

([*]) كلفت لجان وقف القتال، بمنع حصول الاصطدام بين الجيشين المتحاربين، ومنع جنود جيش التحرير من دخول المدن، وجنود جيش الاحتلال من ولوج الغابات والجبال.

([4]) زبيري، المصدر السابق، ص. 272.

فاستقبلهم بحذر، وتظاهر لهم بأنه قبل رغبتهم، كي يتفادى شرهم، ولكنّه في ذات الوقت سعى إلى تجريدهم من أسلحتهم، وإعادتهم إلى أهلهم بشكل تدريجي.

حيث قام أولا بتوزيعهم على بعض المراكز العسكرية القريبة من مركز القيادة، وضاعف عدد الحراس خمس مرات، ولما رغب البعض منهم في زيارة أهاليهم، أعطى تعليمات سرية إلى قادة الوحدات « بإلزام أي حركي بترك سلاحه ولباسه العسكري قبل مغادرة مراكز جيش التحرير ومن ثم تجريد عناصر الحرْكه الجزائريين المجندين في صفوف جيش الفرنسي ضد يني جلدتهم، من أسلحتهم وألبستهم العسكرية تدريجيا، فردا فردا، وفي هدوء وبلا عنف ولا [إراقة] دماء.[1]»

وعلى الصعيد الاجتماعي، أعيد تنظيم سلك العدالة الشعبية بالولاية. وبخصوص علاقة سكان الجبال بالثورة، حيث قال عنهم السيد زبيري أن: « المواطنين الذين كانوا يعتصمون بالجبال، أفادوا المجاهدين كثيرا لاسيما في ميداني التموين والحراسة.[2]»

وقد أثر هذا التنظيم الذي وضعه مجلس الولاية على مصالح العدو الفرنسي، وأفشل حربها النفسية في المنطقة، حيث قررت قيادتها تنفيذ عمليات تمشيط واسعة في الولاية، بقصد تصفية إطاراتها القيادية، نذكر منها: عملية "*اللكمة*"، وعملية "*راج*."[3]

كما تمكن بفضل خبرته النضالية الطويلة، سواء في ميدان السياسة أو في مجال النقابة، من تنمية الحس الوطني بولايته. وفي هذا الصدد يقول المؤرخ "مينيي": « وبما أنه عمل لمدّة طويلة بمناجم الونزة، كان يعد من أبناء المنطقة.

(1) المصدر نفسه، ص. 270.

(2) عباس، المرجع السابق، ص. 284.

(3) المرجع نفسه، ص. 285.

فذهنية عدم الخضوع لأي سلطة مركزية، التي يتميز بها سكان المنطقة، صارت ملطّفة ومخفّفة في ظل قيادة الطاهر زبيري، التي كانت قيادة عنيفة وماكرة في الوقت ذاته. فقد كان قادرا على مصالحة ذهنية المقاومة مع مقتضيات الكفاح الوطني المترابط.[1]»

وبذلك، ازدادت هذه الخاصية بالولاية الأولى، في تفوقها النسبي عن بقية الولايات، وفي توافقها الظاهر عن حسّها الوطني الحقيقي.

زد إلى ذلك، مشاركته في عدة اجتماعات دارت خلال الفترة بين توقيف القتال، وإجراء الاستفتاء على الاستقلال، بين قادة الداخل في مناطق مختلفة من الوطن.

فقد شارك في شهر أيار ـ ماي 1962، في أشغال الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية في العاصمة الليبية طرابلس، والتي تناولت بالدراسة مشروع برنامج طرابلس والمصادقة عليه، ومسألة تعيين قيادة جديدة لتتسلم مقاليد الأمور من *الهيئة التنفيذية المؤقتة*، التي نصت على تشكيلها اتفاقيات ايفيان.

كما شارك في عقد اجتماع سري لمجلس الولايات الثورية بالشلف، في اليوم 15 من تموز ـ جويلية 1962، بقصد حل الخلاف الذي نشب بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وحلفائها من الولاية الثانية، والثالثة، والرابعة، وقيادة الأركان العامة وحلفائها من الولاية الأولى، والخامسة، والسادسة.

ثم حضر اجتماع مجلس الولايات بتلمسان في اليوم 21 من نفس الشهر، والذي أعلن فيه عن تأسيس المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني.[2]

(1) MENYIER, op-cit., p. 396.
(2) TEGUIA, op-cit., pp. 416-417.

وفي اليوم 27 من آب ـ أوت 1962، حضر بصفته قائدا للولاية الأولى الاجتماع الذي دعا إليه المكتب السياسي في بوسعادة، والذي درست فيه قضايا تتعلق بمسألة سيطرة قوات الولاية الرابعة على العاصمة، وتأجيل إجراء الانتخابات إلى غاية 20 أيلول ـ سبتمبر 1962، ووضع خطة للزحف على الجزائر العاصمة.

ويذكر العقيد محمد زرقيني، أن القائد زبيري قد ساهم مع العقيدين عباس، ومحمد شعباني، والرائد أحمد بن شريف، في وضع المخطط العملي للزحف على العاصمة.[1]

وقد وضعوا ثلاثة محاور للزحف عليها، وأسندت له مهمة الزحف من المحور الثالث، جنوب ـ شمال، الذي يربط قرية سيدي عيسى بالعاصمة، مرورا بصور الغزلان، وطبلات.[2]

وبعد أن عاد الهدوء إلى المناطق التي اشتبك فيها الإخوة الأعداء، وتوقف القتال بينهم، ساهم العقيد زبيري إلى جانب الزعيم أحمد بنبلة، والعقيد أحمد الخطيب من الولاية الرابعة، والعقيد شعباني من الولاية السادسة، في وضع حد لكل المواجهات.[3]

وإثر الإعلان عن الاستقلال، ودخول جيش الحدود إلى الأراضي الجزائرية قادما من غار الدماء في تونس، استقبل زبيري العقيد هواري بومدين في مقر قيادته بجبل بوحمامة، وحضر إلى جانبه في المهرجان الخطابي الذي جرى في باتنة، ثم سطيف.[4]

---

(1) ZERGUINI, op-cit, p. 204.
(2) Ibid, pp. 194-195.
(3) Ibid, p. 203.

(4) الواعي، المرجع السابق، ص. 100–101.

وبالنسبة للمناصب التي تولاها طيلة مشواره الجهادي، فقد عيّن كاتبا للقائد عمر جبّار بعد فراره من سجن قسنطينة، وعندما كافح إلى جانب القائد عجول رقي إلى قائد فوج، ثم قائد كتيبة مغاوير.(1)

وبعدما عاد من الأوراس إلى منطقة سوق أهراس في سنة 1956، تولى قيادة الفيلق الثالث برتبة نقيب.

وبعد الاتفاق على إنشاء القاعدة الشرقية، وتعيين عمارة بوقلاز قائدا لها، تولى فيها الطاهر زبيري مسؤولية المنطقة الثالثة لمدّة سنة. وكانت تضم الأقاليم الواقعة جنوب سوق أهراس، وهي عينها المنطقة فضاء بحثنا. ويوجد بها حوالي 500 جندي، وتضطلع إلى جانب العمليات العسكرية ضد العدو، بمهمة تموين الولايات الثانية، الثالثة، والرابعة بالأسلحة. في أواخر سنة 1957 رُقيّ إلى رتبة رائد، وعيّن عضوا في مجلس قيادة القاعدة الشرقية؛ واستخلف الرائد موسى لحواسنية في قيادة الفيلق الثالث.(2)

وعندما شغر منصب قائد القاعدة الشرقية، إثر إبعاده إلى العراق نتيجة الخلافات التي حدثت بين قيادة الأركان العامة، والحكومة المؤقتة، اقترح عضو لجنة التنسيق والتنفيذ، كريم بلقاسم على القائد الطاهر زبيري قيادتها فرفض، وطالب بدلا من ذلك تعيينه في ولاية أخرى.

فكان له ما طالب، حيث عيّن في خريف 1959، نائبا عسكريا للقائد الحاج لخضر عبيدي في مجلس الولاية الأولى. وبهذه الصفة عين عضوا في المجلس الوطني للثورة الجزائرية.(3)

---

(1) زبيري، المصدر السابق، ص. 149.

(2) المصدر نفسه، ص. 188.

(3) عباس، المرجع السابق، ص. 282.

وبذلك صار مكلفا بشن الهجمات على قوات العدو الفرنسي في المنطقة التي ينشط فيها، وضمان الإمداد بالسلاح من تونس، وحماية قوافل السلاح العابرة لخط موريس إلى داخل الوطن.[1]

كما شارك بفيلقه في العديد من المعارك، التي دارت ضمن حدود القاعدة الشرقية، وحقّق نجاحات مبهرة، مثل النجاح الذي حققه في معركة الكاف لعكس، التي دارت في اليوم 9 من شباط ـ فبراير 1958، واستمرت طيلة أسبوع كامل.

حيث استشهد فيها بعض قادة فصائل جيش التحرير الوطني، مثل العقيد الشريف ملاح، وسقط عدد كبير من الجرحى، وتكبّدت فيها القوات الفرنسية، خسائر لا يستهان بها، وقتل فيها العقيد "روكول".[2]

وفي عام 1959، استدعي أثناء تواجده في تونس لحضور اجتماعات "العقداء العشر"[*]، وعيّن من طرف المجتمعين مسؤولا على قيادة الأركان العامة الشرقية، نيابة عن العقيد السعيد محمدي. وكان هو من سلّم العقيد هواري بومدين، عند تعيينه على رأس قيادة الأركان العامة الموحدة، مقاليد الأمور في مركز جيش التحرير الوطني بغار الدماء.[3]

وبعد الاستقلال، أسندت له قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي خلال سنوات 1963-1967؛ وبين سنوات 1965-1967، انضم إلى عضوية مجلس الثورة. واليوم هو متقاعد، وعضو مجلس الأمة.

---

(1) زبيري، المصدر السابق، ص. 195.

(2) عوادي، المصدر السابق، ص. 153-154.

(*) عقد هذا الاجتماع من شهر كانون الأول ــ ديسمبر 1959 إلى كانون الثاني ــ جانفي 1960، ولم يحضر فيه زبيري إلا أياما قليلة.

(3) عباس، المرجع السابق، ص. 281.

كان القائد الطاهر زبيري ملتزما بالنظام الثوري، حيث رفض المشاركة في الدسائس والمؤامرات التي حيكت في بعض مناطق الثورة، لاعتقاده أن ذلك سيدمر الثورة، وينخر جسمها من الداخل.

فقد رفض عندما جاهد في المنطقة الأولى، تصرفات قائده عجول المتغطرسة، فتركه وعاد إلى منطقة الونزة.(1)

كما رد ساخرا على القائد عبد الله بلهوشات، عندما طلب بحكم كونه من أبناء منطقته، الانضمام إلى قيادته الجديدة، التي أنشأها بمعزل عن قيادة الثورة الوطنية، وأقامها على أساس عرقي وجهوي، بسؤال تهكمي، قائلا له:

« هل تريدون تشكيل الولايات المتحدة ... أنا لا أعترف إلا بالتقسيم الأول الذي وضعته القيادة التاريخية للثورة.(2)»

وعندما شارك في مؤتمر طرابلس، اصطدم بجو الخلافات التي لاحظها بين قادة الثورة. وسعى إلى اتخاذ موقف وسط بخصوص مسألة الخلاف الخاصة بتعيين قيادات جديدة، فاقترح على المجتمعين تشكيل قيادة جديدة تضم السجناء الخمسة، يضاف إليهم ثلاثي لجنة التنسيق والتنفيذ: لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، وعبد الحفيظ بوصوف. غير أن اقتراحه لم يلق قبولا، أمام اقتراح قيادة الأركان العامة.(3)

وعندما أرادت قيادة الولاية الثانية، التنسيق مع قيادة الولايتين الأولى والثالثة، لاتخاذ موقف موحد لقادة الداخل يدين قيادة الأركان العامة في سنة 1962، شارك السيد زبيري في الاجتماع، الذي عقد في شهر حزيران ـ جوان 1962، بالقرب من مدينة سطيف، ولكنه رفض الدخول في مؤامرات من شأنها تقسيم الصفوف بين

---

(1) زبيري، المصدر السابق، ص. 152-153.

(2) المصدر نفسه، ص. 177.

(3) عباس، المرجع السابق، ص. 286.

القيادة العسكرية في الداخل، والقيادة في الخارج، خاصة وأن البلد على أبواب الحصول على استقلاله، وكشف لهم عن ثقته التامة في قيادة الأركان العامة.[1]

وبعد حصول الانقسام بين الحكومة المؤقتة برئاسة بن يوسف بنخدة، وقيادة الأركان العامة بقيادة العقيد هواري بومدين، وسعي كل طرف إلى الاستيلاء على السلطة، اتخذ موقفا إلى جانب الأخيرة، والمكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، ضد الأولى وحلفائها في الداخل. وذلك بدعوى كما يقول: « ... ضرورة المحافظة على وحدة جيش التحرير الوطني، وتفاديا للحرب الأهلية، وإنقاذا للثورة في نهاية المطاف.[2]»

حيث عقد ندوة صحفية في يوم 4 تموز ـ جويلية 1962، أعلن فيها معارضته إقالة قيادة الأركان العامة من طرف الحكومة المؤقتة، لأن ذلك تعدي على صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وطالب قيادة الولاية الثانية بزعامة صالح بوبنيدر، إطلاق سراح ضباط الولاية الثانية الموالين لقيادة الأركان العامة المقالة.

وندّد: « بالثورة المضادة، والمتآمرين، والماهرين في إدارة المناورات ... بنشاطاتهم التعسفية، وغير القانونية المتعلقة بإقالة هيئة الأركان والمتعلقة أيضا بالاتفاقيات المبرمة مع منظمة الجيش السري ...[3]»

(1) كافي، المصدر السابق، ص. 287–288.

(2) عباس، المرجع السابق، ص. 284.

(3) زبيري، المصدر السابق، ص. 281.

وبالتالي، يمكننا القول أننا لا نسعى من خلال التعريف ببعض قادة الثورة من عمال المناجم، ممن سمحت له مؤهلاته الخاصة، والظروف العامة بتقلد مسؤوليات فيها، إلى التركيز على بطولاتهم، وتقديم كفاحهم وكأنه خيار عارض، وليس ضرورة حتمية.

بل نريد إبراز الدور الذي لعبوه في قيادة الثورة في منطقة المناجم، من خلال توفير كل الشروط الضرورية لنجاح انطلاقة الثورة، وتمتين قاعدتها بتجنيد الثوار، وتوفير السلاح، وقيادة العمليات الفدائية، ونصب الكمائن، وخوض الاشتباكات، وتنظيم الصفوف، والحفاظ على تماسكها، والالتزام بقرارات القيادة العليا، والتصدي للنزعة الانفصالية الضيقة، أو الروح الانهزامية بشحذ الهمم، ونشر الوعي السياسي، وتمتين الروابط بين القاعدة والقمة، والتحلي بصفات الشجاعة، والشهامة، والنزاهة، والعدل.

وتلك الصفات هي التي أهلتهم إلى قيادة الرجال، وتقلد مناصب قيادة في الهيئات العليا للثورة، والأهم من كل ذلك ربح معركة التحرير، وتحقيق النصر المؤزر على أعتا قوّة استعمارية في التاريخ الحديث.

قبيل قيام الثورة التحريرية بشهر، اتخذت السلطات العسكرية الفرنسية في الجزائر، إجراءات احترازية لمنع تسلل الثوار التونسيين إلى المنطقة الحدودية الشرقية. حيث عقد مؤتمر في 15 تشرين الأول ـ أكتوبر 1954 بقسنطينة، جمع بين كل من الحاكم العام "روجي ليونار"، والجنرال "شيريير" قائد الناحية العسكرية العاشرة بالجزائر، والجنرال "بوايي دولاتور" المقيم العام بتونس، سُمِح فيه للجنرال المذكور، باستعادة قسم من وحدات الناحية العسكرية العاشرة المنتدبة في تونس؛ وفي اليوم 27 من تشرين الأول ـ أكتوبر، أرسل الفرقة 14 مدرعات إلى شرق البلاد.[1]

وعندما اندلعت الثورة، رفضت السلطات الفرنسية المدنية منها والعسكرية، الاعتراف بوجود حرب استقلال في الجزائر، وكان الحديث المتداول بين الساسة يدور فقط عن مستقبل الجزائر الفرنسية. ولم يسمح بالخوض في ذلك الشأن، إلا بعد صدور قانون 18 أكتوبر 1999. حيث اعترفت السلطات الفرنسية، بأن الأمر كان يتعلق بحرب، وليس كما دأبت على نعتها بأنها مجرد: "أحداث" أو "عمليات حفظ للأمن".

وبدا جيش الاحتلال الفرنسي، المدافع عن الجزائر الفرنسية، المتبني عقيدة الحرب المضادة للتدمير، مكلفا رسميا بالحفاظ فقط على الأمن، وحماية مصالح المستوطنين. غير أن الإجراءات القمعية المتخذة، والإمكانيات الضخمة المسخرة، والتعزيزات الأمنية المعتمدة، للرد على أحداث ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، كانت كلها توحي بوجود حرب فعلية في الجزائر.

وفي سياق متصل، أكدت إحدى الباحثات الفرنسيات، وجود وثائق عسكرية، تعود إلى فترة ما قبل هجمات الشمال القسنطيني، في 20 آب ـ أوت 1955، تؤكد

([1]) JAUFFRET, op-cit., t. 2, p. 547.

وجود حرب في الجزائر، وعدم احترام سلطات الاحتلال الفرنسية, اتفاقيات جينيف الخاصة بالحروب.

وذكرت من بين تلك الوثائق, تعليمة توجد في " *المصلحة التاريخية للجيش البري*"، الفرنسي تؤكد نيّة القيادة العليا, والسلطات السياسية الفرنسية في الانخراط في المقاومة ضد الوطنيين. « فالحرب الشاملة التي برمجوا لها لم تنشغل بحماية المدنيين البريئين ... فقانون العقوبة الجماعية الذي سنّه الجنرال "شيريير"، كان المصدر الأساس لتشابك العنف في بدايات الحرب.[(1)]»

فقد ركّزت قيادة جيش الاحتلال الفرنسي، كل جهدها في المرحلة الأولى، على خنق الثورة في مهدها بالأوراس، والمنطقة الحدودية الشرقية، وتبنت عدّة إجراءات عسكرية، لمنع انتشار لهيبها إلى كافة أرجاء البلاد، والحيلولة دون تحقيق أهدافها المنشودة.

كما سعت إلى عزلها عن الشعب، الذي كان يمثل قلبها النابض، من خلال إقامة المناطق المحرّمة[(*)]، والحواجز المكهربة على طول الحدود الشرقية والغربية، وتهجير نحو مليوني جزائري من سكان الأرياف إلى المحتشدات والمعتقلات، وإخضاعهم لحرب نفسية منظمة، قصد ثنيهم عن دعم الثورة التحريرية، وتعريضهم للجوع، والمرض، والموت.[(2)]

([1]) MAUSS-Copeaux (Claire), "Images et mémoires d'appelés de la guerre d'Algérie, 1955-1994", thèse de doctorat, histoire, sous la direction de Annie REY-GOLDZEIGER, université de Reims, 1995, p. 171.

([*]) قررت الحكومة الفرنسية، في كانون الثاني– جانفي 1958، وبناء على اقتراح من وزير الحربية، الإخلاء القسري لكامل المنطقة الممتدة بين خط "موريس" المكهرب، والحدود الجزائرية – التونسية. أنظر:
El Moudjahid, n° 19, du 28 février 1958, imprimé en Yougoslavie, juin 1962, p, 352.

([2]) طلاس، المرجع السابق، ص. 181.

واتبعت سياسة بسيكولوجية طويلة المدى، لصقل ذهنيات جديدة في المجتمع الجزائري، تتصف بكونها « ذهنيات جزائر مهزومة، وفرنسية في الوقت ذاته.[1]»

وفي عهد حكم الجنرال "شارل ديغول"، حاولت تجاوز الفشل الذي وقع فيه السياسيون الفرنسيون السابقون، بالانخراط في أسوء الحلول، لافتكاك نصر في الميدان العسكري، مهما بلغت كلفته البشرية والمادية، وإعادة الثقة لجيش الاحتلال الفرنسي العاجز، منذ تشرين الثاني - نوفمبر 1954، أمام تصميم المقاومين الوطنيين الجزائريين.

واعتقدوا أن جبهة التحرير الوطني، سوف تجبر على التفاوض وهي صاغرة، وضنوا أن المسؤولين في الحكومة المؤقتة، كانوا سيقبلون، كما حدث في الفيتنام من قبل، بمخطط تقسيم لتسوية قضيتهم.

فطبقوا مخطط "شال" الجهنمي، الذي شكل خطورة حقيقية على استمرار الكفاح المسلح في الداخل، ودعّموا الحاجز الحدودي المكهرب بحاجز ثانٍ، مما أدى إلى تجفيف منابع السلاح الوافد من الخارج، وحرم الثوار الجزائريين في الداخل من الاستفادة من خبرات إطارات جيش التحرير الوطني، المنتشرة في منطقة الحدود التونسية.

كما شنّوا عمليات تمشيط وتربيع واسعة، أشركوا فيها مئات الآلاف من الجنود، واستخدموا فيها مختلف الأسلحة البريّة والجويّة، الأمر الذي أثر بشكل مباشر على تحركات وحدات جيش التحرير، ومنعها من الدخول في مواجهات مباشرة، وحولها إلى زمر صغيرة، تخوض حرب عصابات.

وقد لخص أحد السياسيين الفرنسيين، المتعاطفين مع الثورة الجزائرية، آثار الحرب الاستعمارية على الجزائر، بالقول: « لقد غيّرت الحرب في المنظر

(1) ALLEG, op-cit., p. 439.

الجزائري. فصار هناك وجودا عسكريا مكثفا، وعمليات تربيع، وحواجز، ومراقبة، وكان أيضا عمليات التمشيط، والقنبلة، والنابالم، والخوف، والاعتداءات، والاختطاف، والموت، والتعذيب، والتصفيات الجماعية.[1]»

وتم الترويج في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، لإصلاحات اقتصادية واجتماعية، ومشاريع صناعية وهمية، كالحديث في سنة 1956، عن إقامة صناعة تعدينية في منطقة تبسة، بالاعتماد على ثرواتها المعدنية، والحديث في تشرين الأول - أكتوبر 1958، عن "مشروع قسنطينة" الذي بشّر بالمساواة الاجتماعية، والمسكن، والوظيفة، والتعليم، والصحة، والعيش الرغيد للجزائريين، غير أنه ظل حبرا على ورق.

وبالنسبة للولاية الأولى، تبنوا سياسات أثرت بشكل كبير على نشاط الثورة فيها، خاصة فيما يتعلق بإفراغها من محتواها الجماهيري، وعزلها عن قواعدها الشعبية؛ ونجحوا بشكل نسبي، في الحد من قدرتها العسكرية، وكبح عملية تكوين وحدات كبرى من قبل جيش التحرير الوطني.[2]

فقد كثر الحديث في دوائر السلطة الاستعمارية، خلال السنوات الأولى من قيام الثورة التحريرية الكبرى، عن ضرورة النهوض بقطاع الصناعة في الجزائر، لتوفير مناصب شغل للأهالي، وتحسين وضعهم الاقتصادي. وبالتالي وضع حد لالتفافهم حول ثورتهم.

كما تعدّدت مقالات الصحف التابعة للمستوطنين، المروجة لفكرة تنمية الصناعة في مستعمرة الجزائر، من خلال استغلال ثرواتها المعدنية، وعلى رأسها معدن حديد مناجم الونزة وبوخضرة.

([1]) Ibid, t. 3, p. 208.

([2]) حربي، المرجع السابق، ص. 174.

فبحسب ما ذكره أحد الصحافيين المستوطنين، فإن: « ... الصناعة في العالم ولدت من استغلال المناجم ... غير أن النشاط الاقتصادي في الجزائر، يعاني من اقتصاره فقط، على الشريط الساحلي ... وبوسع الثروة المعدنية بالداخل المساهمة في تطوير البلاد، إذا أنشأت بها مراكز صناعية.[1]»

وذهب صحافي آخر إلى القول: « ... كثيرا ما شغل بعض العقول سؤالا، عن سبب تصدير الحديد المستخرج سنويا من مناجم شرق الجزائر، في شكله الخام ؟ فهل مرد ذلك نقص الفحم الحجري، كما كان يقال لنا دوما ؟

فاليوم مع تقدم التكنولوجيا، يمكننا تصنيعه محليا خاصة، بعد اكتشاف حقل غاز مهم في الجهة بالقرب من جبل فوّة (60 كم جنوب تبسة) ...

فهذا الإنجاز من شأنه أن يتماشى مع رغبات الحاكم العام "جاك سوستيل"، الذي عبر في تصريحه الأخير، عن عزمه إقامة صناعة جزائرية.

فالنمو الديمغرافي من جهة، والعجز المستمر في الإنتاج الزراعي بسبب شح الأمطار من جهة أخرى، يفرضان البحث في الشرق، والجنوب الشرقي القسنطيني، عن هذا النشاط الصناعي، الذي من شأنه وحده رفع المستوى المعيشي المنحط للسكان.[2]»

ولكن بالرغم من هذا الترويج الإعلامي، لم ينجز شيء مما كان يخطط له في المنطقة فضاء بحثنا، واستمرت شركات التعدين الفرنسية في سياسة نهب الثروات المعدنية الجزائرية، وتصديرها في شكلها الخام، نحو مصانع التعدين الأوربية.

([1]) De BEAUREGARD, "La recherche minière, ses aspects et son rôle dans le développement industriel de l'Algérie", in ALGÉRIE INDUSTIELLE & COMMERCIALE, Alger, n° 13, janvier 1955, p. 17.
([2]) GAIROARD (Henri), "La Zone industrielle d'Algérie n° 2", in ALGÉRIE INDUSTIELLE & COMMERCIALE, Alger, n° 24, janvier 1956 (Henri), p. 8.

فإلى غاية استقلال الجزائر في 5 تموز - جويلية 1962، ظل معدل استهلاك المعادن في البلاد لا يتعدى نسبة 2 % من قيمة إنتاج المعادن.(1)

بينما ظلت السلطات الاستعمارية، تبشر بقرب بدء تصنيع حديد مناجم الونزة وبوخضرة في عنابة، إلى أن داهمها قطار الاستقلال، ورحلت عن البلاد إلى حيث لا رجعة.

(1) ANANE (H.), "Présentation du secteur minier Algérien", in E. N. FERPHOS, Journées techniques sur l'Industrie minière Algérienne, Tébessa du 19 au 21 janvier 1988, p. 8.

المبحث الأول: رد الفعل العسكري.

لقد كان رد فعل السلطات الفرنسية، على اندلاع ثورة التحرير الوطني، سريع، وقويّ في الجانب العسكري؛ وذلك بقصد احتوائها، وخنقها في مهدها. فلقد استخدمت، في مواجهة الثوار الجزائريين، مختلف الوسائل العسكرية، سواء كانت منها المشروعة أو غير المشروعة.

حاولت في بداية الأمر، الظهور أمام الرأي العام الفرنسي، والدولي، بمظهر المتحكم في الأوضاع، حيث غلبت على تصريحات مسؤوليها، عبارات الطمأنة، والتقليل من شأن ما حدث ليلة غرة تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، واعتباره "*أعمالا تخريبية*"، نفذها من نعتتهم بنعوت غير لائقة مثل: " *مجرمين*؛ *خارجين عن القانون*؛ *محسوبين على الخارج*".

ولكن في الوقت عينه، صدرت الأوامر بمضاعفة عدد القوات المتواجدة في الجزائر، لمواجهة الأحداث المستجدة، ووظفت كل الطاقات العسكرية والمدنية، والتي شملت مختلف الأجهزة القمعية الأمنية والعسكرية.

فبحسب أحد الباحثين الفرنسيين، أجبرت طبيعة الثورة التحريرية: قيادات جيش الاحتلال الفرنسي على إعادة النظر في كل الهيكلة العسكرية في الجزائر. إذ « ... حُل الفيلق 19، وأنشأت الناحية العسكرية 10 ... انتشرت الوحدات من الغرب إلى الشرق، كل وحدة كانت تغطي منطقة، وقسّمت المنطقة بدورها إلى مقاطعات وأقسام فرعية.[1]»

---

(1) MONTAGNON, op-cit., p. 174.

وفي خطوة أولية، تم إحداث هيكلة عسكرية جديدة، وإنشاء ما اصطلح عليه باسم: " *المنطقة الشرقية القسنطينية*"(*)، أسندت قيادتها إلى "*الفرقة الثانية مشاة آلية*"، التي اتخذت من قالمة ثم عنابة مركزا لها.

ثم قسمت، في فترات متقطعة، إلى قسمين: قسم شمالي وقسم جنوبي؛ ودخلت المنطقة مجال بحثنا، تحت إشراف القسم الأخير، خاصة بعدما، « شهدت أكبر المعارك نظرا لقربها من الحدود التونسية.[1]»

وإذا ما استعنا بوثائق الأرشيف العسكري الفرنسي، نجد أن التقارير العسكرية حول ما كان يجري من أحداث، قد تعدّدت منذ منتصف عام 1955، لمحاولة توفير أقصى ما يمكن من معلومات عن المجموعات الجزائرية المسلحة، سواء منها التي كانت موجودة على مقربة من الحدود التونسية، أو التي اجتازتها. بالرغم من أن العديد من المعلومات الواردة بهذه التقارير، بقيت أحيانا غير واضحة أو منقوصة.[2]

حيث أشار أحد تلك التقارير، إلى وجود مجموعات مسلحة، في المنطقة فضاء بحثنا، بقيادة عمارة العسكري المدعو بوقلاز، ومجموعة صغيرة بقيادة محمد ميداقين، تنشط بجهة وشتاته ـ غار الدماء، كانت تجمع الأموال من السكان.[3]

(*) كانت "المنطقة الشرقية القسنطينية"، تتألف من عشر كتائب مشاة؛ ثمانية كتائب؛ تسع فرق مدفعية وفرقتي رادار، ثمانية فيالق هندسة، إضافة إلى وحدات القطار، والعتاد، والاتصال، الدرك المتنقل. حيث بلغ عدد أفرادها في المجموع، بين 40 إلى 50 ألف رجل. أنظر:

MULTRIER, "Le barrage en zone est-constantinois", in Revue Internationale d'Histoire Militaire, op-cit.

(1) MONTAGNON, op-cit., p. 175.

(2) S. H. A. T., bobine S 503: rapport du 8 février 1956, f 207.

(3) S. H. A. T., bobine S 503: rapport du 20 mai 1956, f 259.

وفي جانب الدعاية، تم تسخير شتى وسائل الدعاية والإعلام، لتزييف الحقائق، والتضليل على مطلب جبهة التحرير الوطني المتعلق بتحرير البلاد، وعتق العباد من أغلال الاستعمار الفرنسي البغيض، وإعادة بعث الدولة الجزائرية.

كما أُعتمدت موارد مالية كبيرة، لدعم المجهود الحربي، وتجنيب الجيش الفرنسي هزيمة في الجزائر، قد تكون مشابهة للهزيمة، التي مني بها أمام الثوار الفيتناميين، في معركة ديان بيان فو، يوم 7 أيار - ماي 1954.

واعتقدت سلطات الاحتلال، أنه بالإمكان، من خلال الحشود العسكرية الكبيرة، والإجراءات الأمنية المتشددة، إعادة السيطرة على الوضع الأمني المتدهور في الجزائر، وحسم أمر الثورة في ظرف أقل من سنة.

فقد ذكر أحد قادة الثورة في لقاء صحفي، أن الخطة العسكرية لسلطات الاحتلال، كانت تقوم على حشد: « 600 ألف جنديا، و175 ألف شرطيا، و60 ألفا من المعمرين الذين جنّدتهم فرنسا، أي حشدت حوالي مليون جنديا ليضغطوا على الشعب الجزائري لوقف أعمال جيش التحرير الوطني، حتى يخرج الشعب على الجيش ...[1]»

كما شُكلت ميليشيات مسلّحة من المستوطنين، ومن بعض الجزائريين الذين اختاروا التخندق معها ضد بني جلدتهم. لحراسة المنشآت الاقتصادية الاستعمارية، والجسور والطرقات، ومشاركتهم في الحملات العسكرية إضافة إلى تكليفهم بمهام الجوسسة، وجمع الأخبار عن نشاط المناضلين المدنيين، وتحركات المجاهدين.

وضيّق على تحركات عناصر جيش التحرير الوطني، بالاعتماد على فرق الدرك المتحركة، والمزوّدة بقوائم دافعي الضرائب الجزائريين، والتي عُلِّمَ فيها على أسماء المتمردين المطلوبين، ومراقبة السكان بطلب أسماء، وألقاب ساكنة المحتشد

(1) أورده الخطيب، المرجع السابق، ص. 215.

أو المشته، ثم تحديد شجرة عائلاتهم بعد ذلك، وبالتالي يتم كشف المتمردين إذا ما كانوا مختبئين بينهم؛ ومحاصرة تلك التجمعات السكانية ليلا، ثم مراقبة قاطنيها مع بزوغ الفجر. فيتم بذلك، القبض على الثوار إن وجدوا. وقد اضطروا أمام مثل هذه الإجراءات إلى الالتجاء إلى الكهوف.[1]

هذا بالإضافة، إلى تفنن مصالح الأمن في استعمال أساليب التعذيب التي لا تليق بسمعة جيوش البلدان المتحضرة، من أجل افتكاك المعلومات، سواء من الثوار أو من أفراد الشعب الأعزل.

كما أعيد العمل بمبدأ المسؤولية الجماعية، وسياسة الأرض المحروقة، للانتقام من السكان العزل. فبمقاربة الشهادات الحية، لبعض مجاهدي المنطقة الحدودية الشرقية، يتضح لنا أن الثوار الجزائريين، كانوا إذا ما قادوا هجوما ضد المراكز المنجمية، ينسحبون إما إلى قواعدهم[*] بالجبال المجاورة أو إلى الحدود التونسية.

فتلاحقهم القوات الفرنسية، وتتولى الانتقام من السكان العزل القاطنين بالقرب من مواقع العمليات، بإعدام البعض، واعتقال وسجن البعض الآخر.

فقد ذكر أحد الجنود الفرنسيين، حارب في المنطقة فضاء بحثنا، في شهادته على التعذيب، والانتقام من السكان العزل، أن في إحدى المرات، قامت وحدته بالانتقام طيلة أسبوع كامل من السكان الجزائريين في القرى القريبة، إثر تعرضها لهجوم من أفراد جيش التحرير الوطني.

حيث تم كما قال: « حرق عديد الأكواخ، واعتقال عشرات المشتبه فيهم، وتعريضهم للضرب المبرح. كما نكل ببعض النسوة، واغتصبت أخريات من قبل

---

(1) FARALE, op-cit., p. 128.

(*) نذكر من ضمن تلك القواعد، مركز الحوض، جبل سيدي أحمد، سطحة الدير، جبل بلكفيف، جبل بوربعية، جبل الذروة، منطقة فريطيسة المحاذية للحدود التونسية ...الخ.

مجموعة من الجنود. وتعرض القرويين المعتقلين بغير وجه حق في المخيم إلى سوء المعاملة، ولم تجاز أي من هذه الابتزازات.[1]»

كما أشار تقرير صادر عن قيادة الثورة بمنطقة الونزة، في شهر آذار ـ مارس 1958، إلى تسلط سلطات الاحتلال الفرنسي على سكان مركز الونزة بالقول: « ... أن أحيطكم علما عن حالة العمال بمنجم الوانزة [كذا] وبعض الأهالي التابعين للقسمة الرابعة أنهم لا يزالون يقاسون عذاب كبير [كذا] من طرف الاستعمار فمنهم من قتل، ومنهم من شرد، ومنهم من أوقف هذا من ناحية الاستعمار [كذا].[2]»

كما أكد تقرير شهر نيسان ـ أبريل، إلى استمرار ضغط الاستعمار على سكان منطقة الونزة لدرجة أن عدد المناضلين المدنيين في صفوف الثورة أخذ في التناقص.

حيث ذكر: « إن حالة الأهالي بالجزائر مزدادة [كذا] ضغطا وعدوانا من ناحية العدو الفرنسي الذي شرد وقتل وسجن وعذب حتى أخذت النفوس الإنسانية في النقص من جهة النشاط الذي قبلا [كذا] سائرا مع الثورة »، وبيّن ذات التقرير الوسائل التي اتبعتها سلطات الاحتلال في قمع المواطنين، بالقول: « ... فسلك سلوكا زائدا مع المواطنين الأبرياء وغيرهم وذلك تعطيل [كذا] الأفراد منهم عن التجول بعيدا عن مساكنهم أو الذهاب إلى الأسواق للأداء [كذا] بعض مآربهم ... سيطرته التي جعلت ديارهم منهارة تحكي عدوانه وخيبته.[3]»

ووصف القائد زبيري، في رسالة بعث بها في الفاتح من حزيران ـ جوان 1961، إلى قيادة الولاية الرابعة، الأعمال التي كانت تشنها عناصر جيش الاحتلال

---

(1) DECERIER (André), "La mémoire saute une génération", autoédition, Lyon 2003, p. 30.

(2) أنظر نص هذا التقرير في ملاحق البحث.

(3) أنظر نص هذا التقرير في ملاحق البحث.

ضد السكان العزل، انتقاما لقتلاه في المعارك مع أفراد جيش التحريري الوطني، بالوحشية.

حيث كتب يقول: « فبعد أن سئمت حشود "أتيلا دوكورنو"، من مشاهدة المقاومة الباسلة واللدودة لجيش التحرير الوطني، وجهت حقدها إلى السكان، وشرع القمع الوحشي، الدموي في عمله التدميري: إعدام المدنيين بكل بساطة، أو رميهم من على المروحيات أو من أعالي الأودية، التعذيب الجماعي، تعرية النساء ثم تمزيقهن إربا بواسطة كلاب مهيجة من قبل رجال ساديين من المظليين، يستحقون الطرد من صفوف الإنسانية ...[1]»

غير أن كل تلك الإجراءات المتخذة، لم تحول دون فشل المسؤولين الفرنسيين في إدارة الأزمة الجزائرية، حيث لم يحققوا الأهداف المرجوة منها، وبخاصة ما اصطلح عليه في قاموس السياسيين الفرنسيين باسم: "*التهدئة في الجزائر*؛" بل زادت من جهة، في تعقيد الأوضاع، وتصلب موقف الوطنيين الجزائريين، ومن جهة ثانية، في تطرف الأقدام السوداء.[2]

كما اعتمد جيش الاحتلال الفرنسي، على نفس الأسلوب، الذي اتبعه قادته في مواجهة المقاومات الشعبية الجزائرية في القرن 19 م. حيث كان يستعين بمختلف الفرق المنتشرة حول مكان المعركة أو المنطقة المراد تمشيطها، ويستخدم جميع أنواع الأسلحة الثقيلة المتاحة لديه.

([1]) Cité par HARBI, op-cit., p. 81.
([2]) HORNE, (Alistaire), "Histoire de la guerre d'Algérie", traduit par DU GUERNY (Yves), 4eme édition, Editions Dahlab, Alger 2007, p. 120.

فعلى سبيل المثال، عندما قادت بعض وحداته حملة تفتيش واسعة داخل جبل بوربيعة في سنة 1956، استعانت رفقا لرواية شهود عيان، بالطيران الحربي، وقوات نجدة قدمت من المراكز العسكرية الكائنة في كل من الكويف، المريج، سوق الجمعة، تبسة.(1)

وأقحم في اشتباك سطحة الدير الشهير، الذي وقع في السنة ذاتها، إلى جانب المدفعية الثقيلة، والعربات المصفحة، اثنتي عشرة طائرة مقنبلة، وحوالي ثماني طائرات مروحية.(2)

ولم يتوان في استخدام أسلحة محرّمة دوليا، للقضاء على عناصر جيش التحرير الوطني. فقد ذكر المراسل اليوغسلافي "زرادفو بيتشار"، أنه شاهد في أوت 1957، جيش الاحتلال وهو يستعمل غازات خانقة في اشتباك جرى بينه وبين وحدة من جيش التحرير الوطني، بالقرب من مناجم الونزة.(3)

وسأحصر في هذا المبحث، الإجراءات العسكرية الفرنسية، المتخذة ضد الثورة الجزائرية بالمنطقة فضاء بحثنا، في ثلاث نقاط، أخالها كافية لتوضيح الخوف، الذي انتاب السلطات الفرنسية من قيام الثورة التحريرية، وفقدانها فردوس الجزائر. وهي: أولا، الرفع في عدد القوات المسلحة. ثانيا، بناء حاجز حدودي مكهرب. ثالثا، شن عمليات عسكرية واسعة.

---

(1) التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء لدائرة الكويف، المرجع السابق، ص. 27.

(2) المرجع نفسه، ص. 30-31.

(3) ZDRAVKO, op-cit., pp. 308-309.

أولا - الرفع في عدد القوات المسلحة في الجزائر:

بعد بضع سنين من اندلاع الثورة، أقحمت فرنسا في حربها على الجزائريين، كتائب أكثر مما أرسلت إلى الهند-الصينية، وتحمّلت نفقات باهظة في الرجال، والمال، والاستقرار السياسي.(1)

وبعد أن توسع نطاق الكفاح المسلح، وتضاعف عدد العمليات الفدائية ضدّ قوات الاحتلال، والمصالح الاستعمارية، وظّفت الإدارة الاستعمارية كل طاقاتها العسكرية، والمدنية المتواجدة على التراب الجزائري، للوقوف في وجهها.

فقد أشار وزير الداخلية: "فرنسوا ميتران"، في خطابه أمام الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 12 تشرين الثاني - نوفمبر 1954، إلى الوسائل التي اتخذتها حكومته في حينها لتطويق الثورة الجزائرية، قائلا: « الإجراءات التي اتخذناها كانت فورية ... ففي غضون ثلاثة أيام، أرسلنا إلى الجزائر 16 كتيبة جمهورية للأمن، مما رفع إجمالي عدد الكتائب إلى 20 كتيبة في الإقليم الجزائري.(2)»

وبذلك، قفز عدد القوات الفرنسية العاملة في الجزائر، من 54 ألف جندي في حزيران - جوان 1954، إلى 62 ألف جندي في تشرين الثاني - نوفمبر، من نفس السنة؛ وظل يتزايد سنة بعد أخرى، إلى أن بلغ في نهاية سنة 1960 نحو مليون جندي.(3)

---

(1) كواندت، المرجع السابق، ص. 114.

(2) أنظر خطاب وزير الخارجية الفرنسي أمام البرلمان الفرنسي في يوم 12 نوفمبر 1954، وارد في شبكة الانترنت، ضمن موقع:
http://www. ac-rennes. Fr / pédagogie / hist_géo / ReaPeda / questions chaudes / documents / mitterand.htm

(3) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، "تاريخ الجزائر 1830-1962، قرص مضغوط، الجزائر 2002.

وبحسب الأرقام المقدّمة من قبل الرسميين الفرنسيين، كان هناك 60 ألف جندي فرنسي في مقابل 1000 مجاهد جزائري.(1)

وابتداء من اليوم الثالث من تشرين الثاني ـ نوفمبر، حلت بميناء عنابة: « ثلاث كتائب مظلية قادمة من فرنسا بأمر من رئاسة الوزارة، كأول نجدة عسكرية.

ومن المعلوم أن القوات الفرنسية الضاربة في الجزائر، كانت تبلغ قبيل انفجار الثورة 49.700 رجل ... انطلق فيلقان منها في 5 تشرين الثاني ـ نوفمبر إلى الأوراس، بحجة القيام بعمليات تطهير، ولم تكن هذه العمليات في الواقع سوى استعراض لعضلات الاستعمار الفرنسي ومناورات قمع واضطهاد.(2)»

أضيفت تلك القوات، إلى نحو 249 لواء تابع للفرق التي كانت موزّعة على العمالات الثلاث، و" *الفرقة العاشرة للحرس الجمهوري*"، وشبكة "*الشرطة القضائية*"، و "*الشرطة الإدارية*"، و"*مصلحة الاستعلامات العامة الفرنسية*"، التي كانت تستفيد منها حكومة الجزائر العامة.(3)

ونزولا عند طلب رؤساء بلديات الجزائر، القاضي بالإسراع في القضاء على الثورة، وجّه قائد القوات الفرنسية، الجنرال "شيريير"، قوات كبيرة إلى منطقة الأوراس، وكلّف قائد ناحية قسنطينة، الجنرال "سبيلمان" بالإشراف على هذه العملية.

---

(1) TEGUIA, op-cit., p. 99.

(2) الخطيب (أحمد)، "الثورة الجزائرية. دراسة وتاريخ"، دار العلم للملايين بيروت، د. ت.، ص. 171-172.

(3) JAUFFRET (Jean-Charles), « Le nationalisme algérien vu par les services de renseignement français : l'œil du cyclone (1946-1954) », colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, Disponible sur < http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie / communication .php3?id_article=246> (Page consultée le 19 déc. 2005).

« وقد أعطى هذا الجنرال تعليمات لجنوده، بعدم اعتقال أي متمرد يقع في أيديهم، بل ينبغي قتله لأن الجيش لا يريد فتح سجون لهم.[1]»

غير أنه فشل في مهمته أمام صمود الثوار، وقوّة بأسهم، الأمر الذي أدى إلى تعويضه، في شهر آذار ـ مارس 1955، بالجنرال "ألار".

كما « ... فشلت هذه القوّة في وقف زحف الثورة ولم تستطع خنقها، مما أدّى إلى عزل الحاكم العام "روجيه ليونار"، واستبداله بـ:"جاك سوستال"، الذي تعزّزت في عهده القوات الفرنسية بوحدة من البوارج الحربية.[2]»

رفع حاكم الجزائر الجديد، في عدد القوات الفرنسية، من 74 ألف إلى 100 ألف عسكري من جنود الخدمة الوطنية، الذين كانوا مجهزين من أجل الحرب في أوربا، وركّز تواجدهم في الشرق الجزائري.[3]

وكانت الجزائر، كما يقول أحد الكتاب الألمان: « المستعمرة الفرنسية الوحيدة، التي أرسل إليها شباب الخدمة العسكرية لمحاربة الحركة الوطنية.[4]»

وأعلن في نيسان ـ أبريل 1955، حالة الطوارئ[*] في منطقة الأوراس، وكلّف الجنرال "برلانج" بالإشراف عليها عسكريا.[5]

([1]) عمار (بوحوش)، "ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نـوفمبر 1954"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد الأول، 1994، ص. 7.

([2]) وزارة المجاهدين، المرجع السابق.

([3]) FOUQUET-LAPAR, op-cit.

([4]) ELSENHANS, op-cit., p. 292.

([*]) صادق البرلمان الفرنسي في الثالث من نيسان ـ أبريل 1955، على قانون حالة الطوارئ، وحدد مدة تطبيقه بستة أشهر قابلة للتجديد. وقد شرع في تطبيق هذا القانون في المناطق التي كانت تشهد نشاطا ثوريا حثيثا، مثل الأوراس، بلاد القبائل، منطقة تبسة؛ ثم عمّم بعد ستة أشهر على كامل البلاد. وقد اضمن الإجراءات التالية: – تحديد الإقامة للأفراد مع فرض الرقابة الشديدة على تنقلاتهم – مراقبة المحلات والأماكن العمومية – تعرض الأفراد المشبوهين إلى الاعتقال أو السجن أو النفي دون محاكمة – إنشاء المحاكم الاستثنائية لتحل محل المحاكم العسكرية حيث تكون أحكامها نافذة وغير قابلة للطعن – إنشاء مناطق محرّمة. أنظر:

MONTAGNON, op-cit., p. 146.

([5]) HORNE, op-cit., pp. 117-118.

كما أرسل إلى المنطقة الحدودية الشرقية، الفرقة الأجنبية الثالثة، التي فقدت أحد فيالقها الثلاثة في معركة "ديان بيان فو" الشهيرة.(1)

وابتداء من يوم 14 أيار - ماي 1955، شرع في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية لمعاقبة كل من يتعاطف مع الثورة الجزائرية، مما "أعطى للثورة ورقة بسيكولوجية أساسية."(2) حيث انظم إلى مشروعها التحرري، كل من كان مترددا أو متشككا.

وفي ذات الوقت، قامت القوات الفرنسية، بتمشيط المنطقة الحدودية وإجلاء سكانها، ثم تصنيفها كمنطقة عسكرية محرّمة.(3)

أضف إلى ذلك، الاستعانة قبل إقامة الحاجز المكهرب، ببعض الجزائريين المختصين في تقفي الآثار، لتتبع أثر المجاهدين المتنقلين بين الحدود. غير أنه بعد مدّة، تبيّن لها أن النتائج المتحصل عليها كانت ضعيفة، وتجنيد مثل هؤلاء المختصين صار أمرا مستحيلا.(4)

وفي اليوم 12 من كانون الأول - ديسمبر، استُبدلت فرقة الأجانب الصحراوية في زريبة الوادي، بالكتيبة المحمولة 21 من فرقة الأجانب، مصحوبة بآليات مدرّعة من نوع "الهلفتراك"، وعربات نقل خفيفة، ودُفع بها إلى غاية قرية بئر العاتر، في جنوب تبسة.

كما كلّف مركز قيادة فرقة الرادار، الكائن بذات القرية، بمهمة مراقبة المنطقة الحدودية، من القالة شمالا إلى غاية الشطوط الصحراوية. وكانت البطارية الخامسة أهم قوة ضاربة فيه، حيث كانت تضم 370 جندي موزعين على 220 كم حول

(1) FARALE, op-cit., p. 61.
(2) Directive du général Cherrière du 14 mai 1955, cité par Courrière (Yves), "La guerre d'Algérie", t. 2, Fayard, Paris 1968, p. 32.
(3) FOUQUET-LAPAR, op-cit.
(4) Ibid.

تبسة، وتنشط داخل ثلاثة قطاعات، منها قطاع الونزة في الشمال، والذي كان يضم مركز المراقبة رقم 11 بالمريج.(1)

وفي حزيران - جوان 1955، أرسل الفيلق الأجنبي الأول مظليين، الذي كان يتألف في أغلبه من جنود ألمان، وبعض قدماء الجيش النازي، لمراقبة المدينة، والسيطرة على جنوبها.(2)

وفي شهر أيلول - سبتمبر 1955، أرسل نصف اللواء 13 للفرقة الأجنبية العائد من الهند- الصينية إلى جبال النمامشا، حيث مكث بها مدّة سنتين.(3)

كما أنشأت قيادة الجيش الفرنسي بتبسة، قاعدة بريّة وجويّة، هي الأكبر من نوعها في الجزائر، كان يشرف عليها ثلاثة جنرالات بصورة دائمة، وكانت بها أسراب للطائرات الخفيفة، والثقيلة تابعة للأسطول الجوي الفرنسي المتمركز في الجزائر؛ وكانت تتدخل أثناء الاشتباكات في جميع الظروف، وتقوم بمهمة الإنارة الليلية.(4)

وفي عهد الحاكم العام: "غي مولي"، تم نشر مجموعتين لمراكز المراقبة بموازاة الحدود الشرقية. مجموعة أولى تمتد من الحاجز الأمامي لأم الطبول، عند ساحل المتوسط، إلى غاية نقرين، وتتألف من 24 مركز، تحت إشراف سلاح المدفعية؛ ومجموعة ثانية، تتولى الإحاطة بالمجموعة الأولى على امتداد خط سكة حديد الرابط بين تبسة وعنابة، وكانت تتألف من 17 مركز لمختلف الأسلحة.(5)

وقد أحصى أحد الباحثين الجزائريين، انتشار 52 مركز عسكري في ناحية تبسة، كان يشرف على عمليات الدفاع والهجوم، وحوالي 21 برج لمراقبة تحركات

(1) LESAGE, op-cit.
(2) ALLEG, op-cit., p. 340.
(3) FARALE, op-cit., p. 68.
(4) SILVESTRE de SACY (Hugues), "Les barrages en Algérie", Une vision aérienne du bouclage des frontières, in Revue Internationale d'Histoire Militaire Général, op-cit.
(5) Ibid.

المجاهدين باستمرار، و16 محتشد كانت تقيم فيه الأسر الجزائرية المهجّرة من أراضيها المتاخمة للحدود؛ بالإضافة إلى 16 مركز للتعذيب.[1]

وكان يوجد مركز عسكري كبير بمدينة الونزة، يشرف على مراقبة تحركات أفراد جيش التحرير الوطني بين الجزائر وتونس.[2]

وذكر القائد زبيري، أن عدد العساكر الفرنسيين المنتشرين في الولاية الأولى بلغ خلال سنة 1961، أكثر من 30 ألف جندي، في مقابل أكثر من خمسة آلاف مجاهد.[3]

بعبارة أخرى، تم تسخير كل تلك القوّة، لمنع تدفق الأسلحة على الثوار عبر الحدود من الخارج، ودعم القوات البرية، وفرض المراقبة الجوية لتفادي النقص التقني لشبكة الرادار، واعتبرت كل هذه الإجراءات عناصر أساسية للنجاح.[4]

فقد كانت السلطات الفرنسية، تسعى من وراء التزود بالوسائل القمعية، لإنهاء الصراع عسكريا بينها وبين الثورة الجزائرية، إلى تعويض ما كانت تخسره على صعيد السياسة الدولية. لكن تجدر الصراع أفضى إلى التعجيل بسقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة.

وفي عهد الجمهورية الخامسة،[*] صار الجيش الفرنسي يتحدث على لسان الجنرال "شال"، عما أسماه: "*التهدئة الكاملة*" للوضع في الجزائر؛ وتبنى مخططه الذي سمي باسمه، وكان يستهدف تفكيك كتائب جيش التحرير الوطني، في

([1]) زروال، المرجع السابق، ص. 99.

([2]) بودوح، المصدر الساق، ص. 63.

([3]) زبيري، المصدر السابق، ص. 260.

([4]) SILVESTRE de SACY, op-cit.

([*]) هو نظام سياسي قام في فرنسا ابتداء من يوم 4 تشرين الأول ــ أكتوبر 1958، إثر تمرد جنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر، على حكومة "بيير بفيملين" يوم 13 أيار ــ ماي، ومعارضتهم لسياسته الليبرالية في مواجهة الثورة الجزائرية، ومطالبتهم الجنرال "ديغول" حاكما لفرنسا.

المناطق المطوقة، التي أوجدتها ظروف إمساكية الحاجز المكهرب الذي تمت مضاعفته في شمال الحدود الشرقية، وإنشاء وحدات المغاوير لملاحقة الثوار، وتنسيق الاستعلامات للقضاء على ما أسماه: المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير الوطني.(1)

وكان الهدف من تطبيق ذلك المخطط في الولاية الأولى، خلال شهر تشرين الأول - أكتوبر 1960، محاصرة منطقة تبسة بشكل نسبي، ومنع الثوار المتحصنين في جبال الأوراس من التراجع والالتجاء إليها.(2)

ولكن تهب الرياح بما لا تشته السفن. فبعد تمرد جنرالات الجزائر، في نيسان - أبريل 1961، أعلنت الحكومة الفرنسية، هدنة من طرف واحد، خلال شهري أيار - حزيران، ماي - جوان 1961، واضطرت إلى سحب وحدتين كبيرتين للدبابات، والمشاة من المستعمرة، لحماية العاصمة باريس من تهديداتهم.

كما حولت 3000 عسكري إلى ألمانيا، وألغت 7000 منصب في أوساط عناصر "الحركه" الجزائريين الذين حاربوا في صفها، واضطرت إلى حل بعض الوحدات العسكرية، التي ساهمت في الانقلاب، وأطلقت سراح العديد من المعتقلين الجزائريين.(3)

وقد كان للانقلاب، انعكاسات ايجابية على التواجد العسكري الفرنسي في الولاية الأولى، حيث سُحبت منها بعض الوحدات، ونُقلت إلى كل من الجزائر، ووهران.(4)

(1) FAIVRE, op-cit., pp. 162-163.
(2) FARALE, op-cit. p. 166.
(3) TEGUIA, op-cit., pp. 318-319.
(4) FARALE, op-cit., p. 170.

وفي الفاتح من أيلول - سبتمبر 1961، أدمجت المنطقتين العسكريتين الشمالية، والجنوبية للشمال القسنطيني، وعوضتا بقطاعين عسكريين، واحدا في مدينة تبسة، والآخر في قرية العوينات.[1] وهو ما يؤكد لنا استمرار العمليات العسكرية في المنطقة فضاء بحثنا، رغم الحصار الخانق الذي ضرب عليها.

وخلال المرحلة الانتقالية، انحصر الوجود العسكري الفرنسي، في شرق وجنوب الولاية الأولى، وتم إخلاء المنطقة الوسطى لتبسة، وانتزاع سلاح فرق "الحركه".[2]

ومن الإجراءات العسكرية التي اتخذت بعد وقف إطلاق النار، إخلاء القطاع العسكري بسوق أهراس في يوم 8 ماي 1962، والمراكز المتقدمة في عين زانة ومغاو، وتفجيرهما، كي لا يستفيد منها عناصر جيش التحرير الوطني، الذين حلوا محل وحدات جيش الاحتلال الفرنسي.[3]

وهكذا انتصر الدم على السيف. فلم تخف الشعب الجزائري القوات الجرارة، ولا الأسلحة الفتاكة المتطورة التي استخدمها جنرالات جيش الاحتلال في حربهم عليه. ولم تفد فرنسا سياسة المراوغة والهروب إلى الأمام، ولا التهديد والوعيد.

فقد اضطر ساستها في آخر الأمر، أمام تضحيات الشعب الجزائري الجسام، وصمود ثواره البواسل، والضغوطات الداخلية والخارجية التي مورست عليهم، نتيجة طول أمد الحرب، وتفاقم تكاليفها، إلى الخضوع للأمر الواقع، والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع أعدائهم، والقبول بشروطهم، التي وضعوها منذ انطلاقة الشرارة الأولى للثورة.

---

(1) FAIVRE, op-cit., p. 169.
(2) FARALE, op-cit., p. 179.
(3) DELARBRE, op-cit.

ثانيا ـ بناء حاجز حدودي مكهرب:

ذكر أحد جنرالات الجيش الفرنسي، في مداخلة ألقاها أمام القائد الأعلى لمختلف الأسلحة في الجزائر، أن: « المهمة المستعجلة لقواتنا هي نضب منبع الأسلحة. ماذا عسى المتمردين فعله بلا أسلحة ولا ذخيرة ولا متفجرات ؟ بناء عليه يتوجب على القيادة، بذل مجهود لحراسة الحدود البرية والجوية والبحرية.

لقد أحكم إغلاق الحدود البرية بفضل جهاز يجمع بين شبكة من الأسلاك الشائكة، وأنظمة رادار- مدفعية ومناطق محرمة يضطلع فيها الطيران بدور متفوق في البحر مراقب في العرض، وقرب السواحل بشكل يسمح بإيقاف أي سفينة مشبوهة ومنع أية محاولة إنزال. أخيرا أخضع المجال الجوي للبحث الآلي لمحطات الرادار.[1]»

تعود فكرة إنجاز حاجز مكهرب على الحدود بين الجزائر وتونس، لوقف تسلل المجاهدين إلى الجزائر، وحماية شبكة خطوط سكة الحديد الناقلة للمعادن، والرابطة بين مناجم الكويف، الونزة، بوخضرة، وميناء عنابة، من العمليات الفدائية، إلى الماريشال "دولاتير دي تاسينيي"، الذي جسدها في منطقة الهند- الصينية.

أما في الجزائر، فيعود الفضل إلى الجنرال "فنوكسيم"، في الدعوة إلى استخدام الأسلاك الشائكة بدلا من الإسمنت المسلح، لاعتراض طريق تهريب الأسلحة من تونس إلى الجزائر. وقد لقي دعما من الجنرال "راوول صلان"، ومن ضباط آخرين.[2]

وبالفعل شرع جيش الاحتلال الفرنسي، خلال الفترة من 1956 إلى 1958، في إقامة مجموعة دفاعية متناسقة على الحدود الشرقية، والغربية الجزائرية، في

(1) SILVESTRE de SACY, op-cit.
(2) FARALE, op-cit., pp. 124-125.

شكل حاجز من الأسلاك الشائكة المكهربة، بهدف حراسة الحدود، ومنع تدفق قوافل الأسلحة إلى معاقل الثوار في الداخل، بالإضافة إلى حماية بعض محاور الطرقات، وسكك الحديد، والمراكز المنجمية، ومختلف النقاط الإستراتيجية القريبة من الحدود الجزائرية من ضربات فدائيي جيش التحرير الوطني، والسماح لبعض قطاعات الاقتصاد الاستعماري بالبقاء.(1)

فعلى سبيل المثال، شُرع منذ شهر حزيران - جوان 1957، في بناء حاجز خلفي مكهرب، هو "خط موريس"، يمتد من القالة في الساحل إلى نقرين عند تخوم الصحراء، على امتداد 350 كم.

وكان يتألف من ثمانية خطوط من الأسلاك الشائكة، يمر بها تيار كهربائي عالي التوتر يصل في النهار إلى 2500 فولط، وفي الليل إلى 5000 فولط.(2)

ومُدّ بموازاته خط ثان ملغم للإنذار المبكر، لمنع تسلل المجاهدين وقوافل السلاح من تونس، وضمان استمرار النشاط في خط سكة الحديد الرابط بين عنابة وتبسة، والحفاظ على استغلال مناجم المنطقة الحدودية الشرقية،(3) وبالتالي ضمان استمرار حركة الصادرات بنشاط.(*)

وقد نشرت حوله حوالي 20 كتيبة مشاة، و16 كوكبة مدرعات، و11 فصيلة مدفعية، وفصيلتين للاتصالات، و7 وحدات للهندسة العسكرية ووحدتين للالكترو-

(1) ARNAUD-AMELLER, (Paule), BOURGERIE (Raymond), "Le cout des barrages terrestres en Algérie", in Revue Internationale d'Histoire Militaire, op-cit.
(2) DELARBRE, op-cit.
(3) Centre d'expérimentation des barrages, Bulletin technique des barrages, numéro de mars 1960, cité par ARNAUD-AMELLER, op-cit.
(*) أنظر جداول تطور إنتاج الحديد، وتصديره خلال فترة الثورة الجزائرية في ملاحق البحث.

ميكانيكا، هذا من دون أن نضع في الحسبان، القوات التي كان من الممكن استدعاؤها عند حدوث اختراق للحاجز.[1]

وحسب وصف أحد ضباط الجيش الفرنسي، فإن: « الحاجز المكهرب كان في البداية عبارة عن شبكة بسيطة مكهربة، محروسة ليلا نهارا، وموجهة لمنع فرق جبهة التحرير الوطني، من الدخول إلى الجزائر لدعم الفلاقة الذين يقاومون في الداخل بالرجال والسلاح.

ويمتد ذلك الحاجز، من القالة شمالا إلى نقرين جنوبا، مرورا بسوق أهراس وتبسة. وقد أنشأ على بعد بعض الكيلومترات من الحدود الجزائرية الشرقية ... الحاجز كان مدعما بساتر ترابي يتم تمشيطه في كل يوم، وبممرات للدوريات تسمح بتنقل العربات فيه.[2]»

بينما ذكر ضابط آخر، حارب في منطقة مجال بحثنا، أن « ... خط "موريس" لم يحقق النتائج المرجوة من إنشائه، لأنه ترك مجالا حيويا لتنتقل عناصر جيش التحرير بالقاعدة الشرقية، وتحركها بكامل حرية عبر غابات كثيفة وجبال وعرة المسالك.[3]»

وذكر أحد الجنرالات الفرنسيين، أن: « في نهاية كانون الأول ـ ديسمبر 1957، كانت حصيلة محاولة العبور حسب ما يبدو كنجاح لجبهة التحرير الوطني، اثبت أن ما بين 99 محاولة اختراق نجح منها 66 محاولة ... وبناء على هذه النتيجة وجب على القيادة الفرنسية أن تعمل بسرعة لتوقف هذه التسربات وغلق الحدود.

([1]) Du JEU (Bruno), "Témoignage d’un capitaine commandant un escadron d’automitrailleuse chargé de la surveillance d’une portion du barrage électrifié à la frontière Algéro-Tunisienne en 1959-1961", in Revue Internationale d'Histoire Militaire, op-cit.
([2]) Ibid.

([3]) عوادي، المصدر السابق، ص. 95.

حيث ارتأت أن السد المكهرب الذي أقيم ما بين حزيران ـ تشرين الأول، جوان ـ أكتوبر 1957، بات مشكوكا في فعاليته.[1]»

ونتيجة لانتشار حزام من الجبال على طول الحدود الشرقية، والحاجة إلى تدعيم الحاجز المكهرب الأول، وحماية خطوط سكة الحديد، والمراكز المنجمية، من ضربات الثوار الجزائريين، شرعت الهندسة العسكرية التابعة للجيش الفرنسي، خلال عام 1958، في إقامة حاجز مكهرب ثان أمامي، هو خط "شال"، بناء على طلب من شركات التعدين في المنطقة فضاء بحثنا، وانتهت من إنجازه في الفاتح من كانون الثاني ـ جانفي 1959.

وكان ممثل شركة حديد الونزة قد عرض، في مؤتمر جمعه في عنابة بالسلطات العسكرية الفرنسية، يوم 26 تموز ـ جويلية 1958، مشروع إنشاء ذلك الخط لحامية المنشآت المنجمية ومصالح المعمرين، من هجمات ثوار المنطقة، ومدّه من مرسط إلى سوق أهراس.[2]

وقد أيد هذا الاقتراح العقيد "بوصاري"، واعتبر أن خط "موريس"، « لم يعد يمنع كل هجمات عصابات الفلاقة.[3]»

وعلى إثر ذلك الاجتماع، قام ضباط من الهندسة العسكرية، بزيارة مركز الونزة بقيادة العقيد "بلانشار"، قائد قطاع مرسط، بغرض بحث مشروع إقامة حاجز شائك، حول مناجم المنطقة، والمراكز الاستيطانية التابعة لها.[4]

وابتداء من سنة 1959، شرع في إقامة الحاجز الثاني المكهرب "شال"، ونشر المراكز الأمامية التي هي عبارة عن أبراج للمراقبة.[1]

---

(1) المصدر نفسه، ص. 161-162.

(2) Société de l'Ouenza, division de Bou-khadra, AS/LB, n° 1, Compte rendu de la Conférence, Ouenza le 28 juillet 1958, p. 8.

(3) Ibid, p. 6.

(4) أنظر نص تقرير الزيارة الذي حرّره الأمين العام في ملاحق البحث.

ويتبين من تقارير بعض مسؤولي الفرق الإدارية المتخصصة، في المنطقة الحدودية الشرقية، أن ابتداء من إقامة الخط العرضي المكهرب الثاني، تقلص النشاط الثوري ضد العدو في المنطقة بشكل كبير، وبات في استطاعت أولئك المسؤولين، الانتقال إلى الونزة أو الكويف، من دون أن يكونوا في حاجة إلى خفر أو حرس.[2]

وفي نهاية سنة 1961، تم إنجاز 4700 كم من الحواجز، وبذلك تمت عملية تغطية الحدود الجزائرية الشرقية بأكملها. وقد بلغت القيمة الإجمالية للحواجز الحدودية التي شيدت بين سنوات 1956-1962، حوالي 250 مليون فرنك جديد.[3]

ولدعم الحاجز الجديد، وحمايته من ضربات عناصر جيش التحرير الوطني المنتشرة على طول المنطقة الحدودية الشرقية، أرسلت في شهر آب ـ أوت 1959، الكتيبة 21 مشاة بحرية، والمنتمية للفرقة السريعة السابعة ميكانيك، لحراسته ضمن محيط المنطقة الممتدة من الونزة شمالا إلى نقرين جنوبا، عند تخوم الصحراء.[4]

كما أقام لنفس الغرض في مرسط، في أواخر شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 1960، نصف اللواء 13 لفرقة الأجانب، والمشكل من 8 كتائب قتال، بما في ذلك كتيبة محمولة وكتيبة إسناد. وكان يضم في المجموع 1778 عسكري، منهم 57 ضابطا، و249 ضابط صف، و1472 جندي.[5]

([1]) براهمي، المرجع السابق، ص. 108.

([2]) BENFERHAT, op-cit., p. 148.

([3]) Gouvernement général de l'Algérie, État-major mixte, note n' 1805 du 24 août 1957, cité par ARNAUD-AMELLER, op-cit.

([4]) يقول الملازم الأول "جاك فرني"، عن هذه الفرقة، التي عمل ضمن صفوفها في منطقة الماء الأبيض بين سنوات 1959-1961: « أنشأت هذه الفرقة التجريبية خصيصا للعمل في المسرح الأوربي، وأرسلت إلى الجزائر للقيام بعمليات حفظ الأمن، التي لا تتواءم مع المهام التي أنشأت من أجلها.» أنظر:

VERNET (Jacques), "Cavalier sur le barrage est région d''EL MA EL ABIOD: (1959-1961)", in Revue Internationale d'Histoire Militaire, op-cit.

([5]) DELARBRE, op-cit.

وفي 11 من نيسان - أبريل 1961، نقلت قوات من نقرين في جنوب تبسة، إلى مركز الكويف المنجمي، لتدعيم مراقبة الحاجز بالقرب من منطقة غيلان وعين الزرقاء، والدفاع عنه على مسافة حوالي 40 كم، بعدما بات: « ... يتعرض باستمرار لهجمات ليلية من فدائيين ثوار شرسين؛ بهدف تحطيم الحاجز المكهرب، باستعمال قذائف "البنقلور"، وتدمير عربات المراقبة بقذائف "البازوكا".[1]»

وقد وصف أحد ضباط جيش التحرير الوطني، الحاجز المكهرب بعدما اجتازه باتجاه الجزائر، بأنه كان مكونا: « ... من سلسلة من شبكات الأسلاك الشائكة بطول عشرات الأمتار. لكنه يتباين من مكان إلى آخر. تم توصيل الشبكات المتداخلة والمتماشية مع طبيعة الأرض، ببعضها البعض، بسلسلة من الأوتاد الحديدية المختلفة العلو، والتي تشكل حاجزا يمتد على مسافة 320 كم في جانبي الشبكة الحديدية من عنابة إلى غاية الماء الأبيض.[2]»

وكان قادة الثورة المتواجدون في مصر يعتبرونه: « مشكلة المشاكل، المعوقة لنجاح الكفاح الجزائري في استمرار نضاله، وتحقيق أهدافه.[3]»

ولكن رغم حصانة الحاجز الحدودي المكهرب، وقوّة تسليحه، والأموال الطائلة التي أنفقت عليه، إلا أن وحدات جيش التحرير الوطني تمكّنت عبر تضحيات جسام، من اختراق دفاعاته، وتمرير الأسلحة من تونس إلى الداخل.

كما ألحقت به فرق جيش الحدود، أضرارا كبيرة خاصة في الفترة من سنة 1959 إلى 1960، وأجبرت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر على إعادة

---

(1) Extraits de l'historique, op-cit.

(2) بوحارة، المصدر السابق، ص. 284.

(3) الديب (فتحي)، "عبد الناصر وثورة الجزائر"، ط. 2، دار المستقبل العربي، القاهرة 1990، ص. 397.

النظر في كامل جهاز حماية الحدود، وتعويض مراكز الحراسة بخنادق مبنية بالإسمنت المسلح.[1]

فقد لاحظ قائد "ناحية الشرق القسنطيني"، الجنرال "إيوري"، أن الوضع في حزيران - جوان 1960، قد اختلف عما كان عليه سابقا؛ فالكثير من مراكز القيادة الهامة، ومنصات المدفعية، ووحدات الجيش، والمخازن، كانت تقع على بعد أقل من واحد كلم من الحاجز الحدودي المكهرب؛ وبالتالي كان في استطاعة الثوار شلها في الوقت الحاسم، من خلال عمليات المضايقة.

لأجل ذلك، أمر بتراجعها إلى الخلف بضعة كيلومترات، في اتجاه الغرب بأسرع ما يمكن، مما أثار تساؤلات كبيرة في أوساطها.[2]

هذا إلى جانب، زرع جيش الاحتلال الفرنسي، خلال الفترة بين سنوات 1956 و1959، حوالي ثلاثة مليون لغما مضادا للأفراد، على طول الحدود الجزائرية، لمنع الثوار الجزائريين من التنقل فيها.[*]

ثالثا - تجريد عمليات عسكرية واسعة:

شرع الجيش الفرنسي، منذ انطلاقة الشرارة الأولى للثورة، في تجريد عمليات عسكرية واسعة النطاق، ضد معاقل جيش التحرير الوطني، بلغ عددها طيلة الفترة، من كانون الأول - ديسمبر 1954 إلى نهاية سنة 1960، حوالي 16 عملية عسكرية، شملت مختلف مناطق الوطن، كانت منها 11 عملية نفذت في مناطق مختلفة من الولاية الأولى.

---

(1) MULTRIER, op-cit.
(2) Silvestre de SACY, op-cit.

(*) في يوم 20 تشرين الأول ـ أكتوبر 2007 سلمت فرنسا رسميا للحكومة الجزائرية، خريطة الألغام المضادة للأشخاص، التي زرعها جيش الاحتلال خلال فترة الثورة التحريرية.

وكانت أول عملية عسكرية يجرّدها جيش الاحتلال، في المنطقة فضاء بحثنا، تلك التي نفّذها في منطقة الونزة، في 20 كانون الأول - ديسمبر 1954، وكانت عملية واسعة النطاق، جنّد لها زهاء 12 ألف عسكري[1]، بغرض حماية المنشآت الاقتصادية الاستعمارية في المنطقة، ومنع أي تسلل للمقاومين التونسيين إلى الجزائر، والتعاون مع الثوار الجزائريين.[2]

ثم أتبعت بعملية " *إكمول*"[*]، في نهاية الشهر، شنّت ضد كل من سوق أهراس، وجنوب منطقة الأوراس، دامت عدّة أيام، وشارك فيها نحو 500 جندي مدعمين بالطيران.

وفي سنة 1955، نفذت عملية " *تمقاد*" التي غطت منطقة الحدود الجزائرية التونسية، وشارك فيها نحو 40 ألف جندي فرنسي مدعومين بالطيران، ودارت خلال شهر سبتمبر، في جنوب تبسة معركة الجرف الشهيرة.

وفي شهر أكتوبر 1956، قاد الجنرال "دولاك"، حملة عسكرية في منطقة النمامشا: « قوامها 7000 جندي، ومدافع عيار 105 و75 مم، وأسراب طائرات مقاتلة، كانت نتيجتها قتل ثلاثة "فلاقة".[3]»

وفي عهد حكم الجنرال "شارل ديغول"، طبقت قيادة جيش الاحتلال مخطط "شال"، الهادف إلى القضاء على الثورة، من خلال شن عمليات عسكرية كمثل الآلة

---

(1) وارد في شبكة الانترنت بموقع:

http://algérian.history.info/dec54.htm

(2) TEGUIA, op-cit., p 102.

(*) سميت كذلك نسبة للمعركة التي دارت في منطقة "إكمول" بالنمسا في 22 أبريل 1809، بين الجيش الفرنسي والجيش النمساوي، وانتصر فيها الأول بقيادة نابليون بونابرت.

(3) ALLEG, op-cit., pp. 340–341.

الضاغطة، وبصورة تمشيطية، تعتمد على البحث عن المعلومات، وملاحقة عناصر جيش التحرير الوطني أينما ثقفوا، ومراقبة السكان الجزائريين.

وذلك رغم أن الحاكم العام السابق، "جاك سوستيل" كان قد أدرك خلال زيارته الأوراس في عام 1955، تفاهة التمشيط الضخم الذي نفذته قوات الجنرال "شيريير"، والذي تم بواسطة الحملتين العسكريتين: "*فيرونيك*" و "*فيوليتا*".(1)

كما اعتبرت حملة "جديدة" العسكرية، التي وقعت خلال شهري أيار - حزيران، ماي - جوان 1956، بمثابة: « عملية تنظيف ضعيفة الفعالية.(2)»

وفي شهر أيلول - سبتمبر 1959، نفذت حملة "الأحجار الكريمة" ضد كل من الولاية الثانية، والقاعدة الشرقية، وقسم من الولاية الأولى.(3)

وفي اليوم 24 من تموز - جويلية 1960، وضع قادة جيش الاحتلال الفرنسي في عهد الجنرال "كريبين" مخطّط حملة عسكرية واسعة باسم عملية "*أرياج*"، تهدف إلى التدخل عسكريا في منطقة الأوراس، بشكل مكثف لاقتلاع الثورة منه، واحتلال وحداته معاقل رجالها، والإقامة فيها مدة ثلاثة أشهر لمنع المجاهدين من تجميع صفوفهم، وإعادة تنظيم قواتهم، وتحقيق ما اصطلح عليه باسم عملية: "*توطيد السلام*".(4)

شنت العملية على نطاق واسع، واستُخدم فيها أزيد من 30 طائرة حربية مقاتلة، وطائرات مروحية لنقل جنود المظليين، « ... بغية أسر أو قتل قادة الولاية [الأولى]، والقضاء على أي محاولة لتنظيم المقاومة فيها.(5)»

---

(1) HORNE, op-cit., p. 111.
(2) ALLEG, op-cit., p. 130.
(3) Les grandes opérations militaires françaises [en ligne]. Disponible sur < http : // www. 1novembre54.com/Dossiers -les % 20grandes % 20 opérations % 20militaires % 20 françaises.html> (Page consultée le 21 mars 2006).

(4) زبيري، المصدر السابق، ص. 248-249.

(5) المصدر نفسه، ص. 245.

وقد عان الثوار كثيرا جراء هذه العملية حيث فرض عليهم حصار مطبق، ومنع عنهم التموين، حيث اضطروا إلى أكل القمح المسلوق، كما يذكر القائد زبيري، كي لا يموتون من الجوع.[1]

وكانت آخر عملية عسكرية تشن ضد الولاية الأولى، تلك التي وقعت في شهر أيلول - سبتمبر 1961، والتي وقعت خلالها بعض المناوشات بين الطرفين، وتمكنت فيه قيادة جيش التحرير الوطني من الحفاظ على العناصر المتبقية، وتفادي الدخول في اشتباكات واسعة.[2]

لم تتوقف الإجراءات القمعية، التي اتخذتها السلطات الفرنسية ضد الثورة التحريرية، على مراحلها الأولى، بل استمرت لأكثر من سبع سنوات ونصف. وكانت أكثر شدّة في عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة، التي وضع رئيسها الجنرال "ديغول"، إستراتيجية عسكرية تقوم على استعمال كل الإمكانيات المتاحة، وإلحاق أقصى ما يمكن من أضرار بها؛ ثم التفاوض معها من مركز قوّة لتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، وثقافية دائمة لصالح فرنسا، في حال حصول الاستقلال.

ففي عهده، واجه الثوار الجزائريون عمليات تمشيط واسعة، وتكثفت عملية بناء المحتشدات، وتحديد المناطق المحرّمة، وتعزيز خط موريس المكهرب، والمجهّز بالرادارات، والمنبّهات الكهربائية، والمحروس بأكثر من عشرين ألف جندي فرنسي.[3]

([1]) المصدر نفسه، ص. 260.

([2]) المصدر نفسه، ص. 262.

([3]) كافي، المصدر السابق، ص. 137.

كما وضع قائد القوات الفرنسية، الجنرال "شال"، مخططا عسكريا حمل اسمه، للقضاء على الثورة من الداخل؛ وشرع في تنفيذه ابتداء من سنة 1959.(*)

وبحسب بعض الإحصاءات العسكرية الفرنسية، فإن الخسائر التي ألحقت بالثورة الجزائرية، جراء ذلك المخطط الجهنمي، قُدّرت بحوالي: « ... 26 ألف قتيل، 11 ألف سجين؛ وفقدان حوالي 21 ألف قطعة سلاح منها 2200 قطعة هاون رشاش، وبندقية رشاشة.(1)»

ويذكر في هذا الصدد، قائد الولاية الثانية السابق، السيد علي كافي، بأنه لم يشهد مرحلة أخطر على الثورة من مرحلة الجنرال "ديغول"، حيث « ... كان الحصار يتواصل، ثلاثة أشهر أحيانا، على بعض المناطق التي كان جيش التحرير الوطني، يشرف على تموينها.(2)»

وهو ما حدا بقادة الثورة في الداخل، إلى ضرورة الاعتماد على الإمكانيات الذاتية المحدودة، وإعطاء التعليمات إلى الجنود: « بأن يتحاشوا الاشتباك مع العدو قدر الإمكان، بغية المحافظة على أكبر عدد ممكن، لقناعتهم بأن الثورة ما زالت متواصلة.(3)»

وبرأي أحد المؤرخين الفرنسيين"، فإن سنة 1959: « كانت أصعب وأشد السنوات على الجزائريين، وذلك بفعل حشدهم، واختناق الثوار نتيجة عزلهم. هذا بالإضافة إلى تنفيذ مخطط "شال".(4)»

(*) اعتمد مخطط "شال" على شن عمليات عسكرية واسعة ضد معاقل الثوار الجزائريين، بواسطة عمليات التربيع كما استند إلى جمع المعلومات، ومطاردة عناصر جيش التحرير الوطني، ومراقبة السكان، ووضع برنامجا مكثّفا، أسند مهمة تنفيذه لأكثر من 600 ألف عسكري، إضافة إلى تدعيم التجهيز بواسطة طائرات، ومدرعات، وعربات مصفحة.

(1) FARALE, op-cit., p. 159.

(2) كافي، المصدر السابق، ص. 184.

(3) المصدر نفسه، ص. 248.

(4) MEYNIER, op-cit., p. 17.

وقد اعتمد في ذلك على فرق الاحتياطي العام، ووحدات النخبة في جيش الاحتلال الفرنسي، لتنفيذ العديد من عمليات التمشيط والتربيع. غير أن ذبك مخطط، كما قال أحد الجنرالات الفرنسيين، « لم ينجح إلا جزئيا، وأدى فشله النصفي، إلى دعم رغبة الجنرال ديغول، في وضع حد من دون تأخر عن طريق التفاوض [مع جبهة التحرير الوطني].(1)»

وفي الأخير، لا يسعني إلا أن أؤكد ما ذكره أحد الكتاب الفرنسيين، المناهضين للاستعمار الفرنسي في الجزائر، عندما قال: « ... قيادة الأركان الفرنسية بمنطقة العمليات في الجنوب القسنطيني، لم تتمكن رغم عناصر المظليين والفيالق وكتائب المدفعية، والفرق المدرعة، وسلاح المدفعية،
وسرايا الحرس المتنقل، والطائرات، من القضاء على المحاربين الشاوية بمنطقة الأوراس ـ النمامشا.(2)»

بالإضافة إلى ما اعترف به الجنرال "شال" نفسه، من قوّة، وتصميم وحدات جيش التحرير الوطني في حرب الكر والفر، وإعلان تفاجئه بسرعة تحركاتها التي خبرها في ساحات الوغاء، وضراوتها في القتال أمام مغاوير جيش الاحتلال الفرنسي. وبدا معجبا أمام وحدة التنظيم العسكري للثورة، وكذا الإستراتيجية المتبعة والدالة على تماسك صفوف جيش التحرير الوطني.(3)

(1) Cité par TEGUIA, op-cit., p. 308.
(2) ALLEG, t. 2, op-cit., p. 399.
(3) XXX, "L'armée française et la stratégie du FLN en 1960", cité par ALLEG, t. 3, op-cit., p. 245.

ويمكن القول أن عمليات مخطط "شال"، إذا كانت قد ألحقت ضربات موجعة بالثوار الجزائريين، فإنها لم تحقق على أية حال، أهدافها الرامية إلى القضاء عليهم.

فقد استمرت وحداته الصغيرة في المناورة، وتنفيذ العمليات الفدائية، وتأطير السكان، ولم تستسلم، بل دفع صمودها الشجاع، عدوها المتعنت إلى القبول بقيادتها السياسية كممثل وحيد للتفاوض معه، حول إنهاء حال الحرب، وتحقيق الاستقلال الوطني للشعب العربي الجزائري.

المبحث الثاني: رد الفعل الاقتصادي والاجتماعي.

أولا، رد الفعل الاقتصادي:

تعمّدت السلطات الاستعمارية الفرنسية، غض الطرف عن الحلول السياسية للقضية الجزائرية، وسعت إلى تغليط الرأي العام الدولي والفرنسي، وإيهامه بأن ما حدث من اضطراب في الوضع الأمني، ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، إنما كان بدوافع الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري، الذي كان يعيشه الشعب الجزائري، وأنها عازمة على تصحيح الأمر ومعالجته.

وتبنّت في سبيل ذلك، تكتيكا استهدفت به تقسيم حركة التحرير الوطني، وعزل جبهة وجيش التحرير الوطنيين، من خلال تلبية دنيا لمطالب الطبقات والفئات المختلفة من المجتمع الجزائري. ثم، « الاستجابة الجزئية على الأقل، للمطامح البرجوازية الصغيرة: سياسة الاعتماد الزراعي، سياسة التشجيع في إطار مشروع قسنطينة، لوقف التقائها بجبهة التحرير، وأيضا الاستجابة الجزئية لحاجات الجماهير الشغيلة إلى العمل، والسكن ووسائل الصحة، وليس لطموحاتهم.[1]»

كما لوحت بإصلاحات اقتصادية، كمطية لوضع حد للثورة. حيث كلفت في عام 1954، مستشارا يدعى "رولان ماسبتيول" على رأس فرقة دراسات، بإجراء تحقيق حول الشروط اللازمة لتطوير اقتصاد حديث بالجزائر. فقدّم تقريرا مفصلا في دلك الشأن، في شهر حزيران ـ جوان 1955.

([1]) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 488-489.

وقد أشار الخبير الاقتصادي الجزائري بن أشنهو، إلى حدوث تغير في السلطة الاقتصادية الحقيقية بفرنسا، وقدّر أهميته من خلال بنية تمويل الاستثمارات، وحدوث تزايد سريع للأموال ذات المصدر الحكومي القادمة من فرنسا.

حيث، كما قال: « ... ارتفع نصيبها في التمويل الاستثماري الإجمالي، من 12 % في سنة 1950، إلى 37 % في سنة 1957، ثم 31 % في سنة 1961، وهي السنة الأخيرة العادية التي شهدت نمو الاستثمار النفطي الخاص.[1]»

كما وضعت الإدارة الاستعمارية، « نظام تمويل للبناء سخي، يستند إلى توسيع قاعدة التحول إلى ملاك صغار، ويهدف إلى كسب جناح من البرجوازية الصغيرة في المدن سياسيا، وعزل جبهة التحرير الوطني.[2]»

وفي الفترة بين سنتي 1957-1958، سعى قادة جيش الاحتلال الفرنسي إلى خوض حرب ضد قيادة الثورة التحريرية، تكون أكثر نجاعة، ووحشية من الحرب التي قادوها من قبل.

إذ همّ الحاكم العام "روبير لاكوست"، بتسهيل عملية استيطان الجنود المسرحين من الخدمة العسكرية، لدعم ثقل السكان الفرنسيين في الجزائر، وتبنى مشروع المهندس "كاميل بونوم"، الذي أوصى في إطار "*سياسة وطنية للبترول*" بهجرة 500 ألف عامل من فرنسا أو مليوني شخص بأسرهم، لأجل إطلاق عملية تصنيع الجزائر.[3]

وتمديدا لهذه الأعمال توقع " *تقرير شوصاد*" الموسوم: " *الآفاق العشرية للتطور الاقتصادي للجزائر*"، والصادر في شهر آذار - مارس 1958، توسع صناعي غير مسبوق، قائم على الثروة البترولية والغازية للبلاد، ولكنه كان مرتبط

(1) المرجع نفسه، ص. 436.

(2) المرجع نفسه، ص. 404.

(3) ALLEG, op-cit., t. 2, p. 247.

بشكل ضيق بفرنسا.

بعبارة أخرى، « الانتقال من اقتصاد استعماري من النوع القديم، إلى اقتصاد استعماري جديد معد كذلك، ولكن في الواقع تم تناسي صوت المعارك ... وقد عبّر الحاكم العام "لاكوست" عن هذه السياسة الاقتصادية بالقول: *"البناء في العاصفة"*.[1]»

وكان قادة جيش الاحتلال الفرنسي، يرون أن من الضروري اللجوء إلى العمل الاقتصادي والاجتماعي، مع السكان الجزائريين في الأرياف، وأن النصر لن يتحقق إلا بعزلهم عن الخصم، الذي كان يهيكلهم بواسطة منظماته الشعبية، وبالتالي من الضروري تأطير السكان بشكل مكثف.[2]

فعلى سبيل المثال، كان الجنرال "أندري بوفر" يرى، أن فرنسا مادمت تخوض حربا ثورية، فإن جيشها لا يستطيع فعل كل شيء، وبالتالي حسب قوله: « صار لزاما علينا معالجة الأمراض المزمنة المنتشرة في الجزائر كالبطالة، ومشكل الأجور، والتسلط الإداري، وعلى العدالة أن تلعب دورها الناجح في الضغط، من أجل تطبيق هذه السياسة.[3]»

كما طلب رئيس المجلس الفرنسي، "بيير منديس فرانس"، من "جاك سوستيل"، معالجة مسألة البطالة في الجزائر، وفقا لبرنامجه الإصلاحي الذي استنسخه من قانون أو دستور 1947.[4]

ولمواجهة الأعمال الفدائية ضد المصالح الاقتصادية للإدارة الاستعمارية،

---

(1) Ibid, p. 50.
(2) ELSENHANS, op-cit., p. 304.
(3) Revue Guerre d'Algérie n° 1, janvier – février 2002, p. 19, cité par:
مناصرية (يوسف)، " التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة "، أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، يومي 24–25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص. 22.
(4) HORNE, op-cit., p. 110.

طرح عامل عمالة قسنطينة، السيد "دوبوش"، « ... مشروعا، يقوم على مبدأ الدفاع عن النقاط الحساسة كالأشغال العمومية الكبرى، سكك الحديد، المناجم وغيرها، وكذا الدفاع عن المستوطنين، ومن أسماهم بـ: " *السكان الأوفياء*". كما طالب من قيادة الجيش الفرنسي، ضرورة مراقبة الأشغال الكبرى، وخط سكة الحديد، وحراسة السدود، والمناجم، والمصانع، وكل محطات الكهرباء، والمحولات الهامة، والمزارع، ومخازن الوقود، ومصانع الغاز.[1]»

غير أن الجنرال "سبيلمان" اعتبر المشروع غير قابل للتنفيذ، وأن له مضاعفات سلبية على الجيش، إذ سيؤدي إلى تفتيته، وإضعافه في كل مكان، بالإضافة إلى أنه يستدعي حركة تنقل كبرى، لتمويل قوات الحراسة، مما سيضاعف من خطورة الكمائن، ويسبب الذعر للجنود.[2]

وفي عهد الجمهورية الفرنسية الخامسة، شرع في إطار الإصلاح البلدي والإداري والفلاحي، في تجميع السكان الجزائريين في مراكز اقتصادية، حيث أنشأ 800 مركز اقتصادي، حشد فيه نحو 900 ألف جزائري.[3]

فقد ذكر قائد الولاية الأولى، الرائد عبيدي حاج لخضر، في تدخله أمام اجتماع العقداء العشر بتونس، (من 11 آب ـ أوت إلى 16 كانون الأول ـ ديسمبر 1959)، أن السلطات الاستعمارية قد جمعت تقريبا كل سكان الولاية_بمراكز متعدّدة، وأنّه وجد في صفوف حرّاسها، عددا كبيرا من الجزائريين، الذين التحقوا بالجيش الفرنسي. كما وجد المداشر وقد أحيطت بسياج من الأسلاك الشائكة.[4] وكان الهدف من هذه السياسة، عزل السكان عن الثورة، ومنع وصول الدعم والتموين، والتمويل

([1]) COURRIERE (Yves), "La Guerre d'Algérie. Les fils de la Toussaint", t. 1,"S. G. E. D, Paris, 1968, p. 353.
([2]) Ibid, p. 356.

([3]) مناصرية، المرجع السابق، ص. 24.
([4]) ذكره حباسي، المرجع السابق، ص. 299.

من الشعب إلى الثوار.

وفي اليوم الثالث من تشرين الأول ــ أكتوبر 1958، أعلن الجنرال "ديغول"، من مدينة قسنطينة عن مشروع إصلاحات اقتصادية واجتماعية، عرف بمشروع *قسنطينة*، وكان أداة لسياسته الاقتصادية الجديدة في الجزائر.

وكان المشروع يسعى إلى تحقيق بعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية لتحسين أوضاع الشعب الجزائري، وبالتالي إبعاده عن احتضان الثورة.

ونذكر من بين تلك المشاريع التنموية: بناء 200 ألف وحدة سكنية لإيواء مليون شخص ــ توزيع 250 ألف هكتار من الأراضي على الفلاحين الجزائريين ــ توظيف الجزائريين في المصالح الإدارية الفرنسية بنسبة 10 % في الإدارة والجيش والتعليم ــ إلحاق مليون ونصف طفل جزائري من الذين بلغوا سن التعليم بالمدارس الفرنسية ــ المساواة بين الجزائريين والمستوطنين في الأجور ــ خلق 400 ألف منصب عمل جديد بواسطة إيجاد معامل عديدة.[1]

وقد أقام الجنرال "ديغول" مشروعه على أساس فكرة: إقامة بعض الصناعات بالجهة الشرقية للجزائر، والتي كانت متأخرة في هذا الجانب، عن الجهة الوسطى والغربية.

كما وضع في الحسبان، غناء منطقة تبسة والونزة، بالثروات المعدنية. فقد ذكرت مجلة "الجزائر الصناعية والتجارية"، بخصوص ذلك المشروع: « في هذه المرّة، يعتمد العنصر الأساسي في تصنيع الشرق الجزائري، وفي التجديد الاقتصادي الحقيقي الذي أرادته فرنسا، ووضعه مشروع قسنطينة، على مناجم حديد الونزة وبوخضرة، التي قدّرت مجموع احتياطياتها المعلومة ب: 120 مليون طن. ويقارب إنتاجها اليوم مليوني طن، ويمكنه أن يكون أكثر حسب

(1) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، قرص مضغوط، المرجع السابق.

الطلب الخارجي.[1]»

وكان "ديغول"، يعتقد جازما في أهمية قطاع المناجم، والمحروقات في عملية تثمين موارد الجزائر، بهدف تحسين ظروف معيشة الجماهير الجزائرية.[2]

ففي أواخر عام 1960، شرع في الترويج لبداية تصنيع الحديد بعنابة، بواسطة المعالجة الكهربائية لخام حديد الونزة في أفران عالية، بالاعتماد على احتياطي الغاز الطبيعي الكائن في حاسي الرمل.[3]

وفي 3 من أيار ــ ماي 1960، صادق مجلس إدارة "*شركة حديد الونزة*" على مبدأ الشراكة بين شركة الونزة، و "*الشركة العنابية للتعدين*" المزمع إنشاؤها، في مشروع الصناعة التعدينية بعنابة، والتي كان يتوقع لها أن تشرع، بنهاية سنة 1962، في إنتاج الحديد المصهور.[4]

غير أن هذا المشروع، أسال الكثير من الحبر ولم ير النور، إلا في عهد الجزائر المستقلة. فمشروع قسنطينة كان في الأساس، يقوم على « ... سياسة توسع اقتصادي قصير الأجل، القصد منها تأمين الزيادة في الاستخدام. لكن ليس أبدا سياسة تحويل وتعديل أسس التراكم الرأسمالي في الصناعة.[5]»

لقد نجحت السياسة الاقتصادية في الجزائر، لفترة ما بعد 1954، في زيادة وتثبيت الاستخدام شيئا ما، وبشكل أساسي عن طريق زيادة الاستخدام في الإدارة العامة. أما الصناعة، فبالرغم من تشجيعها من قبل مشروع قسنطينة، إلا أنها لم تأت إلا في المؤخرة مع قطاع البناء.

---

(1) GAIROARD, op-cit., p. 29.
(2) DJEBARI, vol. 2, op-cit. p. 495.
(3) GAIROARD, op-cit., p. 31.
(4) DELOUVRIER (Paul), " Création de la société Bônoise de sidérurgie", in ALGÉRIE INDUSTIELLE & COMMERCIALE, Alger, n° 73, juin 1960, p. 27.
(5) بن اشنهو، المرجع السابق، ص. 390.

فقد أظهرت الإحصائيات، أن « السياسة الاقتصادية لم تكن، ولم ترغب أن تكون منذ 1954، سياسة تنشيط تراكم رأس المال، لكن فقط سياسة اقتصادية لتنظيم السياسة ... لكن الأمر يتعلق أولا وأخيرا بسياسة البحث عن استقرار اجتماعي عن طريق خلق استخدام إضافي.

ومع ذلك فإن من الصعب على هذا الاستخدام من امتصاص البطالة نظرا لاستمرار الهجرة الريفية وارتفاع عدد سكان الحضر أنفسهم.[(1)]»

كما أن مشروع قسنطينة، الذي استهدف زيادة مستوى الاستخدام في المدن لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، لم يرصد إلا قسما ضئيلا من الاعتمادات للصناعة بالمعنى الحرفي.[(2)]

هذا وقد ندّدت به قيادة الثورة الجزائرية، واعتبرته مشروعا استعماريا جديدا، هدفه معالجة آثار نزع الملكية من قبل الإدارة الاستعمارية، وإبعاد كبار ملاكي الأرض.[(3)]

كما سُخّر المال العام، للإنفاق على الحرب الفرنسية على الجزائريين. فقد كان ينفق يوميا، نحو مليارين من الفرنكات، وهو ما يعادل قيمة كتلة أجور سنوية لمليون عامل مختص.[(4)]

وفي عام 1957، بلغ عجز الميزانية بسبب نفقات الحرب في الجزائر، أكثر من 1500 مليار فرنك؛ وفي عام الموالي، تم تخصيص 485 مليار فرنك، لتغطية نفقات الحرب.

([1]) المرجع نفسه، ص. 468–469.

([2]) المرجع نفسه، ص. 392.

([3]) MEYNIER, op-cit., p. 509.

([4]) FAVROD, op-cit, p. 185.

وبحسب تقديرات الحزب الشيوعي الفرنسي، فإن تكاليف شهر واحد على الحرب الفرنسية في الجزائر، والذي قدر بنحو 40 مليار فرنك، كان يعادل الإنفاق على يناء 16 ألف وحدة سكنية، من أربع غرف، وإمكانية تشييد 480 قاعة دراسية.(1)

وفي عام 1958، أعلن لأول مرة عن الإمكانيات المالية والبشرية التي سخرتها فرنسا للقضاء على الثورة الجزائرية، من قبل أحد النواب الفرنسيين، حيث حدّدها بنحو مليارين من الفرنكات.(2)

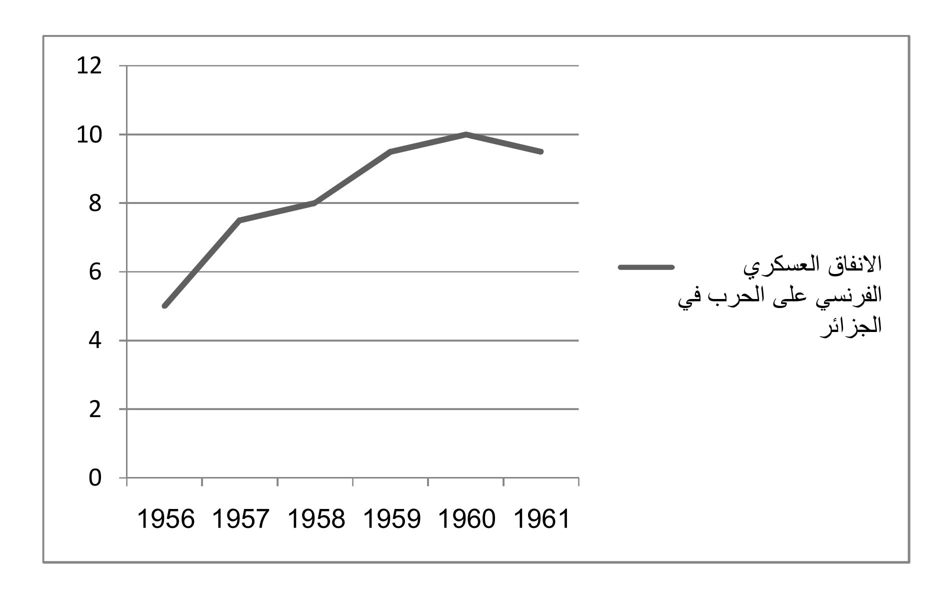
بينما، حدّد أحد الكتاب الفرنسيين، تكاليف العمليات العسكرية التي شنت ضد الثورة الجزائرية، خلال عام 1960، بحوالي 700 مليار فرنك.(3)

وفي سنة 1959، قدّرت الهيئة العسكرية، التي كان يقودها الجنرال "جاك ماصو"، كلفة القضاء على جندي من جيش التحرير الوطني، بنحو مليونين و400 ألف فرنك في المتوسط.(4)

- جدول رقم 1: تطور النفقات الفرنسية على الحرب في الجزائر: 1956-1961.(5)

السنة	1956	57	58	59	60	61
القيمة/ مليار فرنك جديد	5 +	7.5	8 +	9.5	10	9.5

(1) ALLEG, op-cit., p. 533.
(2) FAVROD, op-cit., p. 130.
(3) MOCH (Jules), "Paix en Algérie", cité par FAVROD, ibid., p. 185.
(4) ALLEG, t. 3, op-cit., p. 246.
(5) FAVROD, op-cit, p. 186.



أي أن الإنفاق العسكري الفرنسي لمواجهة الثورة، وحماية المصالح الاستعمارية في الجزائر، بلغت في المجموع 50 مليار، أو ما وافق 18 % من الناتج المحلي الفرنسي لسنة 1961.[1]

ثانيا، رد الفعل الاجتماعي:

وفي الجانب الاجتماعي، أعاد "سوستيل"، في تقريره المؤرخ في الفاتح من حزيران - جوان 1955، أسباب قيام الثورة الجزائرية، إلى الزيادة السكانية، « ... في بلد زراعي في الأساس، أراضيه فقيرة، ومناخه صعب، البطالة فيه دائمة، والهجرة من البوادي إلى البيوت القصديرية، بؤس ويأس جمع غفير من الناس والعائلات. وفي حين كانت هذه البروليتارية الدنيا تنمو، وهي ساخطة باستمرار، فإن الأقلية البورجوازية المسلمة، التي تعلمت بالاحتكاك بنا، كانت تبحث عبثا عن مخرج ليس فقط اقتصادي بل إداري وسياسي ... من هنا كان يوجد سخط مزدوج: التململ الاجتماعي للعامة، والقلق السياسي للنخبة. وبذلك شكّل هذين السببين عند

(1) Idem.

تلاقيهما، قوّة انفجار عظمى.[1]»

كما لجأ إلى تقفي آثار اللجان الشعبية، التابعة لجبهة التحرير الوطني، والعمل على تفكيكها، وانتزاعها من وسط الجماهير الشعبية في الأرياف، واستبدالها ابتداء من 28 أيلول ــ سبتمبر 1955، بهيآت مدنية عرفت باسم: "*الأقسام الإدارية المختص*"، ووضعها تحت إشراف ضباط مختصون في الشؤون الأهلية، وحماية الجيش الفرنسي.

ويعود الفضل في إنشاء تلك الأقسام الأمنية، وتجنيد المتطوعين من الجزائريين الراغبين في محاربة جبهة التحرير الوطني، إلى الجنرال "برلانج"، الخبير السابق في الشؤون الأهلية بالمغرب الأقصى، إثر تكليفه بالقيادة المدنية والعسكرية لمنطقة الأوراس ــ النمامشا.[2]

فبعدما أدرك المحتل خطر التفاف الشعب بالثورة، والتآزر الحاصل بين المواطنين الجزائريين والمجاهدين على وجوده، أنشأ "*مناطق عزلة*" ليحشد فيها سكان البادية، ويعزلهم عما كان يجري في الخارج، ويمنع عنهم التنقل إلا برخصة من السلطات العسكرية.

وكان الهدف المعلن من إنشاء المحتشدات، القيام بدور اجتماعي ـ دعائي في صفوف التجمعات السكانية الأهلية، والتظاهر بحل مشاكلهم.

أما الهدف الخفي، فكان الحضور الدائم في أوساط السكان لمراقبتهم، واستمالتهم لصالح الاستعمار، باقتحام ذهنياتهم، والتجسس عليهم، وربط شبكات استخبارات لرصد تحركات المجاهدين، والمناضلين، داخل التجمعات السكانية،

(1) ورد في:
FAVROD, op-cit., p. 112.
(2) MONTAGNON, op-cit., p. 145.

وتكوين شبكة سرية من "*أصحاب البطاقات البيضاء*"، الذين كانوا يتلقون أجورا مقابل الإدلاء بمعلومات عن نشاط الأولين.

ففي حقيقة الأمر، كانت تلك الأقسام الإدارية بمثابة: « وحدة قتالية بنفس درجة الوحدات القتالية الأخرى كاللفيف الأجنبي، لأنها [كانت] تستخدم النشاط السياسي، والعسكري في آن واحد، مما جعل منها وحدة مكملة للوحدات القتالية الأقرب في القطاع، وخاصة المصدر الرئيسي للمعلومات على المستوى المحلي.(1)»

وقد استمرت تلك الفرق في أداء مهامها الأمنية، إلى غاية شهر شباط ـ فيفري 1962، حيث حلّت، واستبدلت بمراكز إدارية.(2)

كما أنشأت شبكة من المراكز الاجتماعية، لمساندتها، وتقديم في الظاهر، مساعدة للتجمعات السكانية الجزائرية الأكثر تخلفا، في شكل وقاية، وتعليم ابتدائي، ومساعدة اقتصادية، وفقا لحاجيات محدّدة.(3)

ولكن في الباطن، أقدمت على ارتكاب مجازر في حق السكان العزل. فعلى سبيل المثال، ارتكبت " *الفرقة الإدارية المختص*" بالونزة، مجزرتين مرعبتين في حق السكان المدنيين، بتهمة مساعدة الثورة. واحدة اقترفتها في أواخر سنة 1956، والأخرى في خريف عام 1957.(4)

وابتداء من شهر كانون الثاني ـ جانفي 1958، فرضت الحكومة الفرنسية، بناء على اقتراح من رئيس الجمعية الوطنية "جاك شبان دلماص"، على الجزائريين القاطنين في المناطق المحصورة بين خط موريس والحدود التونسية، هجرة منازلهم وإخلاء تلك الجهة، بهدف قطع الدعم عن جيش التحرير الوطني.(5)

(1) جرمان (عمار)، "الحقيقة"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007، ص. 115.
(2) FARALE, op-cit., p. 174.
(3) HORNE, op-cit., p. 114.
(4) قسمة المجاهدين بالونزة، المصدر السابق، ص. 12.
(5) عوادي، المصدر السابق، ص. 95.

وفي المنطقة فضاء بحثنا، استحدثت مناطق محرّمة على طول الحدود، اقتلعت منها أصحابها، ونقلتهم إلى محتشدات مراقبة بشكل جيّد، من طرف ضباط "*الأقسام الإدارية المختص*"، بهدف منع تسلل عناصر جيش التحرير الوطني، باتجاه القالة، والونزة، والكويف.(1)

فمنذ بداية الثورة، أدركت السلطات العسكرية الفرنسية، حقيقة الالتحام والتكامل الذي حصل بين المجاهدين، والشعب الجزائري. ولذلك أنشأت محتشدات أو "مناطق عزلة"، وأجبرت فيها السكان الجزائريين في الأرياف على الإقامة فيها، وأبقتها معزولة عما كان يجري في الخارج.

فقد تم حشد نحو 2,4 مليون جزائري، وسجن عشرات الآلاف في مراكز اعتقال، منها أربعة في فرنسا؛ وإذا ما أجرينا عملية حسابية بسيطة، سنجد أن 40% من السكان الجزائريين تم ترحيلهم وسجنهم.(2)

وكان نزلاء تلك المحتشدات، لا يتنقلون إلا برخصة مؤقتة، تمنحها السلطة العسكرية. كما تعرضوا إلى وضع من التخلف الحديث، الذي يتميز بانخفاض المستوى المعيشي، وتنامي اللامساواة الاجتماعية، وضعف إنتاجية الأرض.(3)

إذ أقر أحد ضباط " *القسم الإداري المختص*" في المريج، بأن عملية حشد سكان المناطق الريفية المجاورة، أسفرت عن حدوث تحولات اجتماعية يصعب تقدير مداها.(4)

وأضاف أن عملية حشد السكان، قد تسببت إلى جانب الحاجز المكهرب، وعمليات "شال" العسكرية، في إبعاد الفلاحين عن أراضيهم، وجعل من المستحيل

---

(1) HARBI, Une vie debout, op-cit., p. 275.
(2) CORNATON (Michel), "Les camps de regroupement de la guerre d'Algérie", Harmattan, Paris, 1998, p. 201.
(3) GUICHARD, op-cit., p. 2.
(4) Ibid, p. 4.

استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، المتواجدة في المنطقة المحرّمة، وأدت إلى تدمير القرى، وإخلاء مناطق، وحدوث نزوح مكثف لسكان الريف، نحو مناطق مراقبة من قبل قوى الأمن الاستعماري، ولكنها غير مهيأة لاستقبالهم.(1)

ويمكن تقسيم المحتشدات، التي أقامها جيش الاحتلال الفرنسي، إلى قسمين رئيسيين: قسم قليل العدد شيده بالقرب من الطرقات العامة والأراضي المنبسطة، واعتنى به وأقام فيه المساكن، وكان يعرضه أمام الصحافيين والأجانب، وقسم أقامه بعيدا في المناطق النائية، عرف فيه أصحابه الشقاء والبؤس، حيث كانت السلطات الاستعمارية، « تحشد في المركز خمس عشرة أو ستة عشر عائلة كبيرة، داخل غرفة واحدة، عبارة عن كوخ.(2)»

وكان النوع الثاني، هو الذي ظهر في المنطقة الحدودية الشرقية، وذلك ابتداء من شهر آذار ـ مارس 1957.(3) وقد انتشر في كل من مرسط، الونزة، تبسة، العوينات والكويف.

وكان محتشد المريج المتواضع، قد أنشأ لأسباب سياسية، بغرض السيطرة على سكان المناطق الحدودية الجزائرية القريبة، و: « في مرحلة ثانية كانت المهمة تتجلى في نقل السكان المسلمين بالمقاطعة إلى الديمقراطية ...(4)»

وقد عوّض سكانه عن نقص محصولهم الزراعي، ومواشيهم، بمصادر دخل جديدة، من خلال تشغيلهم سواء في مركز " *القسم الإداري المختص*"، أو داخل البلدية، أو كعمال بالأجر اليومي لدى فرق الجيش الفرنسي في الحاجز المكهرب.(5)

(1) Ibid, pp. 34 & 55.

(2) طلاس، المرجع السابق، ص. 131.

(3) BENFERHAT, op-cit., p. 145.
(4) BOGROS, op-cit., p. 6.
(5) GUICHARD, op-cit., p. 35.

ففي مطلع عام 1959، سعت تلك المصلحة، إلى تطبيق "*سياسة التهدئة*" على حوالي 6000 نسمة، كانت تعيش متناثرة فوق إقليم تقدر مساحته بنحو 750 كم^2.(1)

وكانت المصالح الأمنية، تتهم السكان المدنيين سواء في مدينة الونزة أو في البوادي القريبة منها، بمساعدة الثورة، وتسهيل عمليات تسلل المجاهدين إلى المدينة، لتنفيذ عمليات ضده، وتسهيل تنقلاتهم عبر المشاتي، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية عن تمركز قوات العدو أو تنقلاتها، ناهيك عن الدعم المالي. لأجل ذلك أنشأت قيادته محتشدا داخل مدينة الونزة لسكان بادية الماجن، الواقعة في غربها.(2)

وفي الجانب القضائي، مُنح القضاء العسكري، بموجب قانون حالة الطوارئ، صلاحيات القضاء المدني، وأعطي للجيش حق الاعتقال متى شاء، وفتح مراكز المحتشدات للساكنة الجزائرية في الأرياف. مما أدى إلى حدوث تجاوزات عديدة، والقيام بقمع نظامي.(3)

كما استخدمت الحرب النفسية، في التأثير سواء على معنويات الشعب الجزائري، أو الثوار. فعلى سبيل المثال، ألقت طائرات سلاح الجو، في مساء يوم السبت 20 تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، حوالي 50 ألف منشور على مناطق الأوراس المختلفة، تضمنت النص التالي:

« نداء إلى السكان المسلمين. إن بعض المقلقين المدفوعين من جهة أجنبية، أثاروا حوادث دامية في بلادنا، وهم يتمركزون بصفة خاصة في منطقتكم، ويعيشون على خيراتكم ... إنكم لن تتبعوهم، وستتجمعون عاجلا قبل الأحد 21 تشرين الثاني ـ نوفمبر، عند الساعة السادسة مساء، في مناطق الأمان، التي

---

(1) BENFERHAT, op-cit., p. 140.

(2) قسمة المجاهدين بالونزة، المرجع السابق، ص. 13.

(3) KADDACHE, op-cit., p. 31.

سترشدكم إليها القوات الفرنسية الضاربة في منطقتكم، بالاشتراك مع موظفي الإدارة، والدواوين ... وستنزل المصيبة الهائلة على رؤوس العصاة، ويسود السلام الفرنسي من جديد.[1]»

ولما لم يستجيب أحد للنداء، مدّدت أجل الإنذار إلى اليوم 26 من نفس الشهر. غير أن كل تلك الإجراءات بدت غير كافية، وغير مجدية أمام عزيمة الثوار، وتصميمهم على مقارعة عدوهم، والاستمرار في كفاحه إلى غاية نيل مرادهم.

فقد كان الثوار، الذين كانوا يفرون من مراقبة الجيش بسبب صعوبة الأرض، يجدون التموين بسهولة في المشاتي المنطوية في حدود المناطق المحرّمة.[2]

([1]) الخطيب، المرجع السابق، ص. 184.

([2]) GUICHARD, op-cit., p. 54.

المبحث الثالث: رد الفعل السياسي.

لقد فاجأ قيام الثورة، السلطات الفرنسية، سواء في فرنسا أو في الجزائر. بدليل أن سلطاتها الأمنية، حمّلت جناحي حزب حركة الانتصار: المصاليين، والمركزيين، مسؤولية تفجير الثورة، وشرعت منذ الأسبوع الأول من شهر تشرين الثاني - نوفمبر، باعتقال زعمائهما.

فقد ذكر عضو اللجنة المركزية للحزب، بنيوسف بن خدّة، أنه اعتقل مع رفقائه في بداية تشرين الثاني - نوفمبر 1954، ولم يطلق سراحهم إلا في شهر أيار - ماي 1955، بعدما: « لاحظت المحكمة أن اللجنة المركزية لم يكن لها أي ضلع في إعلان الكفاح المسلح.[1]»

فالموقف السياسي الفرنسي من اندلاع الثورة التحريرية، قام في حقيقة الأمر على ركيزتين أساسيتين، هما: القمع والإصلاحات. القمع لأن لا أحد كان يفكر في التخلي عن الجزائر، التي كانت مندمجة إداريا في فرنسا، ولكنها تخضع لنظام قضائي مختلف.

بالإضافة إلى أن قادة جيش الاحتلال الفرنسي، صاروا ينظرون لساستهم نظرة سيئة للغاية، ويحملونهم أسباب هزيمتهم في معركة ديان بيان فو الشهيرة، وكانوا يرددون في بعض الأوساط، بأنها كانت نتيجة خيانة رئيس الحكومة الفرنسية "بيير منديس فرانس".

---

(1) BENKHEDDA, op-cit., p. 132.

ومن ثمة، تميزت سياسة حكومة هذا الأخير، باستخدام العنف المضاد، والقمع البوليسي والعسكري، في مواجهة الثورة التحريرية، رغم أن جبهة التحرير الوطني كانت قد أعلنت، منذ انطلاق الشرارة الأولى للثورة، عن استعدادها لتوقيف القتال، والدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول تقرير المصير في الجزائر.[1]

كما تعاقبت التصريحات الرسمية، في شكل بيانات رسمية، وتصريحات لوسائل الإعلام الفرنسية، والأجنبية من طرف وزراء ومسؤولين فرنسيين.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، سارعت الحكومة الفرنسية إلى اتهام من أسمتهم "أطرافا أجنبية"، بالوقوف وراء الأعمال المسلحة التي شهدتها الجزائر، في إشارة إلى مصر، وبعض دول المعسكر الاشتراكي، كما سعت إلى جلب دعم ومآزرة المعسكر الغربي في المحافل الدولية.

ففي اليوم الثاني من تشرين الثاني - نوفمبر 1954، دعا "هنري بورجو" عضو مجلس الشيوخ الفرنسي، في تصريح له بضرورة: « دفن التمرد أينما ولد، وينبغي البحث عن زعماء العصابات وإلحاق الهزيمة بهم، وأن هؤلاء الزعماء معروفون ومنظمتهم ينبغ أن تمحى من على الخريطة.[2]»

وفي اليوم الخامس، عبّر وزير الداخلية الفرنسية "فرانسوا ميتيران" في خطابه أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي، عن الموقف الرسمي للحكومة الفرنسية من اندلاع الثورة التحريرية بالقول: « أن الجزائر هي فرنسا، وأن الأخيرة لا يمكنها الاعتراف بأية سلطة غير سلطتها.[3]»

([1]) وزارة الإعلام والثقافة، المرجع السابق، ص. 36.

([2]) جريدة "لاديبيش كوتديان"، عدد 2 نوفمبر 1954، ورد في بوحوش، المرجع السابق، ص. 5.

([3]) DOZ (Bernard) & LEVER (Evelyne), "Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962", Paris, Seuil, 1982, p. 62.

وفي اليوم الثاني عشر من قيام الثورة، تداول المسؤولون الفرنسيون على منصة البرلمان الفرنسي، لشرح ما جرى من أحداث في الجزائر، وقد تعمدوا التقليل من شأن الثورة التحريرية، والتأكيد على شعار "الجزائر فرنسية".

كما لجئوا إلى أسلوب التهديد والوعيد، ووصف المجاهدين الجزائريين بأقبح الأوصاف، وتوعدوهم بأقصى العقوبات.

فقد ردّ رئيس الحكومة الفرنسية "منديس فرانس"، أثناء تدخله أمام الجمعية الوطنية، على الأهداف التي حدّدتها الثورة الجزائرية في بيان الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر 1954، بخطاب غلبت عليه لغة التهديد والوعيد، وحمل الأفكار التقليدية الاستعمارية، المنادية بالاندماج بين فرنسا والجزائر.

وممّا قاله: « لا يمكن التساهل إذا ما تعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة، الوحدة، سلامة الجمهورية الفرنسية ... لا يمكن تصور حدوث أي انفصال بين الجزائر، وفرنسا ... لا فرنسا، ولا أي حكومة، ولا أي برلمان فرنسي، مهما كانت اتجاهاته الخاصة، سيتنازل عن هذا الموضوع الأساس.[1]» وبذلك ضمن لحكومته ثقة النواب.

وفي الجزائر، اعتبر الحاكم العام "روجي ليونار"، ما جرى من أحداث ليلة الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، "*تمرد بعض الأعراش*"، واتهم الثوار بالانتماء إلى الشيوعية العالمية، وبالائتمار بأوامر القاهرة.

ومما قاله في المؤتمر الصحفي، الذي عقده في اليوم الثاني من تشرين الثاني نوفمبر 1954،: « حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من التراب الجزائري وعلى الأخص شرق قسنطينة ومنها منطقة الأوراس، عدّة عمليات مسلحة مختلفة، بلغ عددها الثلاثين عملية، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين ... إن السكان الذين

(1) MONTAGNON, op-cit., p. 128.

وضعوا ثقتهم فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات، لتهدئة الوضع، وضمان الأمن، والقضاء على الأقلية المجرمة، قد استتب بهم الهدوء، وضبط الأعصاب.(1)»

ذلك أن الساسة الفرنسيون، لم يكونوا يقبلون بأي شكل من الأشكال، بحث مسألة الوجود الفرنسي في مستعمرة الجزائر، كما جرى مع محمية تونس والمغرب الأقصى.

وأما الإصلاحات، فلأن الحكومة الفرنسية كانت واعية بأن الإبقاء على الجزائر تابعة لفرنسا، يجب أن يمر عبر تحولات عميقة، تمكن عددا أكبر من المسلمين من الرقي، والبحث عن عدالة اجتماعية أكبر.(2)

غير أن الساسة الفرنسيون، لم يكونوا في الواقع يملكون، طيلة السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورة، سياسة تخص الجزائر. فلم تكن لديهم أكثرية في البرلمان، تسمح لهم بمباشرة المفاوضات مع جبهة التحرير، كما طالب بذلك قسم من التيار اليساري؛ أو القبول بالنتائج المحليّة، والدولية المترتبة عن وجود حرب حقيقية، كما كان يتمنى قسم من التيار اليميني، ولا حتى المصادقة على إصلاحات هيكلية، مهما كانت متناسبة مع النتائج الآنية.(3)

ورغم خطورة الوضع، الذي فرضته الثورة التحريرية، على الوجود الفرنسي في الجزائر، إلا أن حكومة "منديس فرانس"، صمت آذانها عن مطالب جبهة التحرير الوطني، التي ضمنتها بيان الفاتح من تشرين الثاني-نوفمبر 1954.

---

(1) غربي (الغالي)، "اندلاع ثورة أول نوفمبر من خلال الصحافة الفرنسية"، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، المرجع السابق، ص. 222.

(2) MOURGUE (Alain), "La Guerre d'Algérie 1954-1962"[en ligne]. Disponible sur < http : //www.quellehistoire.com/docu/algérie.pdf> (Page consultée le 2 juin 2006).

(3) HERREMAN Philippe, "Trois ans de guerre en Algérie", LE MONDE, [en ligne]. Le 30 octobre 2007, Disponible sur < http://www.lemonde.fr/cgi-bin / ACHATS / acheter . cgi ? offre =ARCHIVES&type_item=ART_ARCH_30J&objet_id=1010717 > (Page consultée le 1 novembre 2007).

فبدلا من قبول التفاوض حول مبدأ تقرير المصير، والحفاظ على مصالحها الاقتصادية في جزائر مستقلة، هدّدت باستخدام القوّة العسكرية في ملاحقة من أسمتهم "*الخارجين عن القانون*"، ورفضت أي تفاوض معهم رغم نصيحة بعض مستشاريها.

وأدى فشل القوّة العسكرية في حسم الموقف لصالح الطرف الفرنسي، خلال بضعة أيام كما ادعى جنرالات جيش الاحتلال الفرنسي، إلى انتشار الذعر في الأوساط السياسية الفرنسية، التي طالبتها بفعل أي شيء لإنقاذ الوضع.

وبناء عليه، قدّم وزير الداخلية، مشروع إصلاحات سياسية وإدارية، إلى مجلس الوزراء الفرنسي، في اليوم الخامس من كانون الثاني-جانفي 1955، طالب فيه بإنشاء مدرسة وطنية للإدارة في الجزائر، بقصد تكوين فئة من المسؤولين الجزائريين، وتعيينهم في مناصب عليا في جهاز الوظيف العمومي.

واقترح في إطار إحياء سياسة الاندماج، إلغاء نظام البلديات المختلطة بهدف توحيد النظام، وتطبيق قانون واحد على الجميع، مثلما هو الحال في فرنسا.(1)

فقد بنا مشروعه، على الأسس التي وردت من قبل، في أمرية 7 آذار- مارس 1944، ووضع على عجل بعض الإصلاحات، التي كانت موجهة لـ: « تغيير العلاقات بين القوّة الاستعمارية ومستعمراتها في إطار استمرارية السيادة الفرنسية بها - أو على الأقل السيادة الخارجية بمعنى المسؤولية عن الدفاع، والسياسة الخارجية داخل المحميات، والمستعمرات بشكل يجعل الشعوب المحتلة تقبل الهيمنة الفرنسية.(2)»

---

(1) DOZ, op-cit., p. 64.
(2) ELSENHANS (Hartmut), " La guerre d'Algérie 1954-1962 ", Publisud, Paris 1999, p. 597.

وبـذلك اعتمـد علـى طـرح ترتيبـات سياسـية، تـسعى إلـى إعطـاء الـسكان الجزائريين حصّة في التمثيل المحلي، وتحسين أوضاع الفئات الجزائرية المقهورة، كي يتسنى له عزلها عن جبهة التحرير الوطني.

ثم تلاه مشروع الحاكم العام "سوستيل"، الذي اقترحه سنة 1955، حيث أعلن في أول لقاء له بصحافة المستوطنين في الجزائر، بأن: « التعليم، البناء، المساعدة على العيش الرغيد، وتسريع نسق التطور، الذي حققته فرنسا في هذه المقاطعة [الجزائر]، هي الأهداف الأولية لفرنسا.[1]»

كما كشف عن نيته، تطبيق سياسة اندماجية تقوم على المساواة بين الطرفين في الحقوق والواجبات؛ احترام الخصوصية الجزائرية؛ تطوير المستوى المعيشي للجزائريين.[2]

واستعمل مصطلح "*توطيد السلام*"، ليطمأن الرأي العام الفرنسي، ويغطي على لفظة "حرب" أو "*إعادة الاحتلال*"، واعتمد على "*الأقسام الإدارية المختصة*" كعناصر مفصلية لتحقيق سياسته.

وكـان يهـدف مـن وراء ذلـك « .... مـن جهـة إعـادة وضـع الـشروط الأمنيـة، وشروط النظام العام الكافية لإجراء "*الانتخابات الحرّة*" الموعود بها، ومن جهة أخرى انطلاق الإصلاحات، بهدف تحسين الوضع المادي للسكان.[3]»

غير أن هذه السياسة، آلت إلى الفشل، حيث شملت الثورة خلال سنة 1956، آخر المناطق التي كانت تعتبر "هادئة" في نظر الاحتلال، ولم ينجح الجيش الفرنسي في تحطيم الثورة أو تقليص انتشارها.

([1]) HORNE, op-cit., p. 111.
([2]) MONTAGNON, op-cit., p. 143.
([3]) ALLEG, op-cit., p. 223.

فقد حصر "سوستيل" أسباب الثورة الجزائرية في الجانب السياسي، في التمييز، والتفرقة العنصرية، التي كان يمارسها المستوطنون مع الجزائريين؛ وأسّس برنامجه على مبدأ لامركزية الإدارة، من خلال: إنشاء محافظات جديدة ـ تنصيب عدد هام من المسلمين في مناصب تحتوي على مسؤوليات ـ تعديل قانون الانتخابات ـ المساواة للسكان المسلمين في المدن في التمثيل النيابي ـ إلغاء البلديات المختلطة وتقسيمها إلى بلديات ريفية منتخبة ـ إنشاء " *الأقسام الإدارية المختصة*" ـ اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إجبارية في المدارس الإسلامية ـ مضاعفة عدد المدارس ـ اعتماد قرض بخمسة مليار فرنك لقطاع الأشغال العمومية لمحاربة البؤس.[1]

فمشروعه في الواقع، كان عبارة عن « ... نسخة من مخطط ميتران مع تجميله ببعض الترّهات، والسفسفات على صعيد الزراعة المعاشية التقليدية. ولم يتوقع المخطط في ميدان التطور الصناعي سوى تخفيض سعر الطاقة في الجزائر.[2]»

ورغم أن ذلك البرنامج، كان يخدم مصالح لوبي المستوطنين الفرنسيين، ويحافظ على شعارهم البارز " *الجزائر فرنسية*"، إلا أنهم أسقطوا حكومته بالتصويت ضد برنامجها، في يوم 6 شباط ـ فيفري 1955، لأنهم كانوا يعتبرونها حكومة ضعيفة في مواجهة الثورة الجزائرية.[3]

كما اعتبر النائب عن مدينة الجزائر، الجنرال "أومغان" أن: « الإعلان عن مثل هذه الإصلاحات، يمنح المشاغبين آمالا واسعة.[4]»

([1]) HORNE, op-cit., pp. 112-113.
([2]) ELSENHANS, op-cit., p. 598.
([3]) HORNE, op-cit., p. 110.
([4]) MONTAGNON, op-cit., p. 144.

واستمرت في عهد حكومة "غي مولي" (1956-1957)، سياسة التهديد والوعيد، ورفع الشعارات البرّاقة. حيث قال في 17 حزيران ـ جوان 1956، « إن تصميم فرنسا وعزمها على تطبيق إصلاح سياسي، واجتماعي، وشجاعة جنودنا، إن كل ذلك قد مكّننا من تحسين الوضعية بالجزائر تحسينا كاملا.(1)»

ورغم تفاهة برنامجه، وتناقضه مع مطالب الثورة الجزائرية، إلا أنه قوبل بالرفض من طرف المستوطنين في الجزائر، حيث: « قرّر المجلس [الجزائري]، رفض النظام الفيدرالي للجزائر، مهما كان الشكل الذي يتخذه، وقبول الإدماج الاجتماعي، والمالي، والاقتصادي.

إذ أنه ينص على استقدام رؤوس الأموال الفرنسية إلى الجزائر، ورفض الإدماج السياسي، الذي يستلزم القسم الانتخابي الواحد، والمساواة في كل الحقوق السياسية.(2)»

وأعاد الحاكم العام، الجنرال "صلان"، صياغة سياسة " *توطيد السلام*" واستبدلها بمشروع عمل يرتكز إلى مبدئي: التدمير، والتشييد. وقد حدّد أهداف تلك السياسة بالقول: « هي عملية مخصّصة لمراقبة السكان كليا، ومحاولة دفعهم إلى الانقلاب على جبهة التحرير الوطني.(3)»

وكان الهدف الأول لعملية التدمير، القضاء على اللجان الشعبية لجبهة التحرير الوطني في الأرياف، والتي كانت في نظر جيش الاحتلال، العقل المفكر، والجهاز العصبي للثورة.

---

(1) المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية..، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) ALLEG, op-cit., p. 246.

فقد ذكر قائد القوات الفرنسية، في الشرق الجزائري، في تقرير المؤرخ في 10 كانون الأول ـ ديسمبر 1959، أن الحرب التي تشنها قواته ضد المنظمة السياسية والإدارية لجبهة التحرير المنتشرة في أوساط الشعب، صارت أكثر فأكثر صعبة؛ وأنهم إذا لم يحاربونها، سيكونون في وضع خطير للغاية أثناء إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير.(1)

وبذلك تصاعد نسق الحرب الفرنسية على الجزائريين، وازداد خطورة، ولكن السلام لم يتحقق، كما وعد رئيس الحكومة الفرنسية "غي مولي"، في برنامجه الانتخابي.(2)

لقد تبنّت مختلف حكومات الجمهورية الفرنسية الرابعة، نفس المشاريع الإصلاحية والاندماجية، لمواجهة الثورة التحريرية، وتجاهلت تطلعات الشعب الجزائري نحو الحرية والاستقلال، وعملت جاهدة على خدمة مصالح الأقلية الأوربية، ومع ذلك فشلت في "*توطيد السلم*"، وإنهاء حال الحرب في الجزائر، الأمر الذي دفع بغلاة المستوطنين، وجنرالات جيش الاحتلال الفرنسي في الجزائر إلى الانقلاب عليها في 13 من أيار ـ ماي 1958، ثم الإطاحة بها في 4 من تشرين الأول ـ أكتوبر.

وفي عهد الجمهورية الخامسة، طالب الجنرال "ديغول" من الجمعية الوطنية الفرنسية صلاحيات استثنائية واسعة، بهدف إنقاذ فرنسا من الأزمة الناتجة عن الضربات الموجعة للثورة التحريرية.

---

(1) Rapport du général commandant le corps d'Armée de Constantine, SHAT 1H1235-3, cité par HARBI, op-cit., pp. 175-176.
(2) ESTIER (Claude), "J'accompagne l'Algérie depuis plus de 50 ans", EL-WATAN, numéro spécial, dimanche 31 octobre 2004, p. 32.

وقد ركز اهتماماته، من خلال سياسته المطبقة في الجزائر، على فكرة ما أسماه "*الأخوة بين الجزائريين والمستوطنين*"، والتي تدخل بدورها في الإطار العام لسياسته القائمة على فكرة الجزائر الفرنسية.

ففي خطابه الشهير، الذي ألقاه في يوم الرابع من حزيران - جوان 1958 بمدينة الجزائر، قال: « أُقِر وأعلن باسم فرنسا أنه ابتداء من اليوم، نعتبر أنه لا يوجد في كامل الجزائر، سوى فئة واحدة من السكان: لا يوجد سوى فرنسيون بنفس الحقوق والواجبات.

وهذا يعني ضرورة فتح آفاق، ظلت لحد الآن مغلقة أمام الكثيرين؛ ضرورة منح وسائل العيش للمحرومين منها؛ ضرورة الاعتراف بكرامة الذين طعنوا فيها ... عليهم [جميع سكان الجزائر] تعيين، وانتخاب، وأكرّر في هيئة انتخابية واحدة، ممثليهم في السلطات العمومية، كما سيفعل بقية الفرنسيين ... يمكن المشاركة فيها حتى أولئك الذين بفعل اليأس، اعتقدوا أن عليهم خوض معركة فوق هذه الأرض. أعترف بأنها شجاعة ... ولكنها قاسية وأخوية ! نعم أنا ديغول، أفتح لهؤلاء أبواب المصالحة.(1)»

وقد اعتمد أيضا على مشروعه الرهيب المعروف باسم: "*مشروع قسنطينة*"، والذي سبق الحديث عنه في شقه الاقتصادي، غير أنه كما رأينا لم يشهد نجاحات كبرى في تنفيذه، وبالتالي لم يحقق النتائج السياسية المرجوة منه.

كما فشلت سياسته الإصلاحية المسماة "*سياسة التهدئة*"، والتي أعلنها في شهر آب - أوت 1959، وبناها على أساس جمع سكان الأرياف، في محتشدات،

(1) Discours et messages, t. III, Avec le renouveau, mai 1958-juillet 1962, pp. 15-17, in Les collections de L'Histoire n° 1, 1998, Hors série, n° 1 de L'Histoire, p.36.

وقرى تشبه السجون الجماعية، بهدف عزل الشعب عن الثوار، وإغرائه بالأساليب الملتوية. حيث ظل الشعب متماسكا بمبادئ ثورته، وحال دون حدوث التفرقة.

وفي سنة 1960، ذكرت النشرية الإخبارية لجبهة التحرير الوطني، بأن شعار " *الجزائر جزائرية*" الذي رفعه الجنرال "ديغول" هو مجرد عبارة: « ... خلفت سوابقها من العبارات المستعملة لتهدئة الرأي العام الساخط على حرب فرنسا بالجزائر.[1]»

وبعد فشل أسلوب القوّة، ممثلا في مخطط "شال" القمعي، وسياسة التهدئة ممثلة في " *مشروع قسنطينة*" الإصلاحي، خضع الرئيس الفرنسي للأمر الواقع، وقبل بالتفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري الفعليين، والاتفاق معهم على توقيف القتال، ابتداء من 19 آذار ـ مارس 1962.

فقد أشار في رسالة بعث بها إلى المؤسسة التشريعية الفرنسية، في يوم 20 آذار ـ مارس 1962، إلى أن: « السياسة المتبعة من قبل الجمهورية [الفرنسية] منذ حوالي أربع سنوات فيما يخص الجزائر، كانت على قدر تطورها، تلقى موافقة من البرلمان ... لأجل ذلك قررت وفقا للمادة 11 من الدستور، وبناء على اقتراح الحكومة، إخضاع للاستفتاء مشروع قانون يتضمن الموافقة على قرارات 19 من آذار ـ مارس 1962 الحكومية؛ والتي تسمح لرئيس الجمهورية بإبرام الأحكام التي ستطبق فيما يخص تعاون فرنسا والجزائر إذا ما أدى تقرير المصير إلى إقامة دولة جزائرية مستقلة.[2]»

---

(1) جبهة التحرير الوطني، "النشرية الإخبارية"، عدد 43، آذار ـ مارس 1960، ص. 1-3.

(2) MOPIN (Michel), "Les grands débats parlementaires de 1875 à nos jours", rassemblés et commentés par - Notes et études documentaires, La Documentation française, Paris, 1988, p. 154.

وبذلك نال ثقة شعبه، الذي سئم من الأوضاع المترتبة على استمرار الحرب في الجزائر، حيث صوت الفرنسيون في الثامن من نيسان - أبريل 1962، بنعم على اتفاقيات ايفيان، بنسبة 90,7 % من الأصوات المعبّر عنها.

وهكذا فإن فشل محاولات الإصلاح السياسي، أدت إلى حدوث القطيعة العنيفة بين فرنسا والجزائريين.

ونذكر من الإجراءات السياسية الأخرى، التي اتخذتها الحكومات الفرنسية المتعاقبة، لمواجهة الثورة الجزائرية، تغيير حكام الجزائر العامين، وتبني سياسات أكثر تطرفا.

فلقد خلع رئيس المجلس "منديس فرانس"، الحاكم العام "ليونار"، الذي اندلعت في عهده الثورة، واعتمد على "سوستيل" كحاكم أكثر جرأة للخروج من المأزق الجزائري.

فـ: « كان يريد شخصا لديه خبرة في العمل السري والمقاومة، وباستطاعته المساعدة على وضع إستراتيجية مناهضة للإرهاب في الجزائر، والمساهمة حين يكون الوقت مناسبا في الاتصالات السرية، قبل المفاوضات.[1]»

وفي الخامس من تشرين الثاني– نوفمبر 1954، تقرّر حل حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وإغلاق مكاتبه ونواديه في الجزائر وفرنسا؛ واعتقال عدد كبير من مناضليه. وقد راح ضحية حملة التوقيف تلك بعض أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

(1) HORNE, op-cit., p. 109.

وقد دلت تلك الإجراءات القمعية على جهل الحكومة الفرنسية موضوع التحضير للثورة، وافتقارها للمعلومات عن مفجريها، ولذا عمدت إلى اعتقال كل من كان له علاقة بالحركة الوطنية، وخاصة عناصر التيار الاستقلالي.[1]

وتوالى تغيير رؤساء الحكومات، والحكام العامون إلى أن دخلت الجمهورية الرابعة في أزمة سياسية حادّة، عجلت بسقوطها، وفتحت الباب أمام كبار قادة الجيش الفرنسي للتدخل في الشؤون السياسية، والمطالبة بالجنرال "ديغول" حاكما لفرنسا، فاستجاب لهم السياسيون تحت طائل التهديد، وتم تعديل دستور البلاد، وقيام الجمهورية الفرنسية الخامسة.

وبالنسبة للمنطقة فضاء بحثنا، فُرضت حال الطوارئ ابتداء من شهر نيسان ـ أبريل 1955، على منطقة الأوراس، وقطاع تبسة، أولا ثم عمّمت بعد ستة أشهر، على كامل التراب الجزائري.[2]

كما مُنع بعد إضراب 5 تموز ـ جويلية 1956، العمل النقابي الوطني من أي وجود شرعي،[*] مما اضطر الحركة النقابية الجزائرية، أمام القمع الاستعماري الذي تعرضت له، إلى العمل السري التام.[3]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل لجأ خبراء الجيش الفرنسي، إلى العزف على أوتار النعْرات القبلية، وإحياء فكرة الحساسيات التي كانت موجودة فيما مضى، بين عروش المنطقة.

ففي اليوم الثاني من معركة الحوض الصغير، التي دارت في أواخر سنة 1955 بجبل بوخضرة، بين وحدات من جيش التحرير الوطني، والجيش الفرنسي،

([1]) المركز الوطني للدراسات ...، المرجع السابق.

([2]) MONTAGNON, op-cit., p. 146.

([*]) صدر في 27 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1956، مرسوم يحْرِم منتخبي نقابة "الاتحاد العام للنقابات الجزائرية"، من نيابتهم في المجالس الإدارية، ولجان المؤسسات، ومناصب ممثلي الموظفين.

([3]) ALLEG, op-cit., p. 202.

ألقى الطيران الحربي الفرنسي، مناشير تحريضية على التجمعات السكنية في أرياف وجبال المنطقة، تضمنت تحريض السكان على التمرد ضد جيش التحرير الوطني المنتشر بالجهة.[1]

وللتصدي لمثل هذا التحريض، أمر قائد القسمة السبتي معارفية، كل من خليل عشي، وعمارة عكريش، بتشكيل فصيلين من أبناء المنطقة للقضاء على التفرقة.[2]

وفي سنة 1957، شهدت منطقة المناجم إصلاحا بلديا. حيث تم أولا، حشد الناس لأسباب سياسية، من قبل السلطات المحلية، في معسكرات مراقبة، حوّلها ضباط "*الأقسام الإدارية المختصة*" إلى مراكز حياة لبلديات، وأقاموا فيها مقرات للحالة المدنية، والبريد، وأنشئوا فيها المخازن.

وفي عام 1958، استبدلت البلديات المختلطة، بالبلديات كاملة الصلاحيات، بالاعتماد على حدود الدواوير كأساس.[3]

وأمام انعدام الأمن في المنطقة فضاء بحثنا، وعجز الإدارة الاستعمارية عن إجراء انتخابات محلية، تم تشكيل مفوضيات خاصة، كما حدث في بلدية المريج. حيث شكلت من تجمع سكاني من خمسين عائلة، ثم توسعت بعد ذلك، وصار تضم 500 نسمة، وشكلت على نحو يجعلها محور جلب للسكان المتناثرين عبر العديد من مشتات البلدية، الممتدة بطول 40 كم، وعرض 10 كم.[4]

(1) ورد في هذا المنشور: « اسمعوا يا أولاد يحي، فيقوا [هكذا] بأن أولاد خيار، وأولاد نايل جاءوا ينهبون أرزاقكم، ويذبحون أبناءكم ...»، أورده براكتية، المرجع السابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) GUICHARD, op-cit., p. 49.

(4) Ibid, p. 53.

كما أنشئت في نفس الفترة، بلدية عين الزرقاء الأمنية، بفضل جهود ضباط "*القسم الإداري المختص*" بالمريج، وظلت إلى غاية شهر تشرين الثاني ـ نوفمبر 1957، غير خاضعة لمراقبة السلطات العسكرية.(1)

وأكد أحد ضباط ذلك القسم الإداري، أن: « الإدارة الفرنسية لم يتم ضمانها في هذه المنطقة بشكل طبيعي، إلا منذ نهاية عام 1958 بعد إقامة الحاجز المكهرب على الحدود الجزائرية ـ التونسية، وحماية المنطقة من تسلل الثوار المتمركزين في تونس.

وقبل ذلك كان مركز المريج خاضعا لقيادة وحدة عسكرية. وهو يقع في قلب منطقة غير آمنة.(2)»

كما استعملت حكومة باريس في بداية الأمر، ورقة المفاوضات بصورة غير مباشرة وسرية، لجس نبض قيادة الثورة، والتأثير عليها. وكانت تريد التفاوض من مركز قوّة، ولا تعترف لجبهة التحرير الوطني إلا بمشاركة محدودة.(3)

وجرت أول محاولة اتصال بين الخصمين في سنة 1955، ثم تلتها أخرى في عام 1956، بين ممثلين عن جبهة التحرير الوطني، وممثلين عن الحزب الاشتراكي الفرنسي.

ولكن عدم جدية الطرف الفرنسي، وتماسك الطرف الجزائري بمطالبه الاستقلالية، وضغط لوبي المستوطنين، وإقدام الجيش الفرنسي على أخطر عملية قرصنة في تاريخه، باختطاف طائرة زعماء الثورة الجزائرية في تشرين الأول ـ

(1) BENFERHAT, op-cit., p. 144.
(2) GUICHARD, op-cit., p. 21.
(3) ELSENHANS, "Echec d’une stratégie néocoloniale", op-cit., p. 298.

أكتوبر 1956، كل ذلك أدى إلى وقف الاتصالات، وتخلي حكومة باريس عن مبدأ الإصلاح في إستراتيجيتها الجزائرية. وبذلك تطور منطق الحرب والمواجهة.(1)

غير أن الجنرال "ديغول"، أدرك بعد فترة، أن المخرج الوحيد أمام بلاده من المأزق الجزائري، هو الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، والتفاوض معهم، كما دعا من قبل بيان الفاتح من تشرين الثاني ـ نوفمبر، حول تقرير المصير.

أيضا استخدمت السلطات الاستعمارية ورقة الانتخابات، وتجديد المجالس المنتخبة في الجزائر، كرد فعل على مطلب الثورة الخاص بالاستقلال، وإثبات سيطرتها على البلاد. ولكن قيادة الثورة تصدت لها، ودعت الشعب إلى المقاطعة، والمنتخبين الجزائريين إلى الاستقالة من وظائفهم، قبل الفاتح من كانون الثاني ـ جانفي 1956.(2)

وبالتالي يمكننا القول أن ردود فعل المسؤولين الفرنسيين انحصرت في استعمال من جهة أسلوب التهديد والقوّة في مواجهة الثوار، وإرهاب السكان العزّل، ومحاصرتهم في المحتشدات، وفرض الرقابة عليهم، ومنع أي اتصال بينهم وبين المجاهدين، ومن جهة أخرى استعمال أسلوب الترغيب، من خلال إعلان مشاريع إصلاحية اندماجية ذات طابع استعماري، في مجالات الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، في وقت لم تعد فيه مجدية.

أضف إلى ذلك موقف المستوطنين، الذي كان على الدوام متسما برفض كل ما تضعه حكومة باريس من برامج إنمائية، ومشاريع قد تفيد في نمو الجزائريين، وفي رقيهم الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي.

---

(1) Ibid, p. 299.
(2) FERAOUN (Mouloud), "Journal 1955-1962", Paris, Seuil, 1962, pp. 50-51.

وكانت السلطات الفرنسية، تراهن على الصعوبات الجمة الناجمة عن اثنين وتسعين شهرا من حرب الإبادة، التي خاضتها جيوشها المختلفة، والتي تركت إرثا ثقيلا يتمثل في مئات آلاف الأرامل، والأيتام، والمعطوبين، والمصابين بالأمراض العقلية والنفسية.

ناهيك عن عديد المشاكل الاقتصادية، والاجتماعية التي تسبب فيها خاصة، تسريح أكثر من مليونين من أبناء الجزائر، الذين كانوا يقبعون في السجون، وفي المعتقلات والمحتشدات، والذين أحدث إطلاق سراحهم، دفعة واحدة، أنواعا من الفوضى والاضطراب، لزعزعة الاستقرار في الجمهورية الجزائرية الفتية، ودخول أبنائها في صراعات داخلية مع حكومتهم الجديدة، مما قد يؤخر نموها وازدهارها، ويبقيها تابعة للهيمنة الاقتصادية والثقافية الفرنسية، ضمن إطار ما أصبح يعرف بالاستعمار الجديد.

كما راهنت على اتفاقيات ايفيان، لإحكام قواعد الاستعمار الجديد، ووضعت التوجهات الفكرية الضرورية، لتحقيق مخطط الجنرال "ديغول" الرامي، إلى إبقاء الجزائر فرنسية في كثير من جوانبها، حتى ولو تخلصت من الاحتلال المباشر.

ونجد من جملة التوجهات المذكورة، ازدواجية اللغة في التعليم، والإدارة، والقضاء، قصد فصل الشعب الجزائري عن عروبته، وترسيخ جذوره في دائرة الفرانكفونية.[1]

([1]) يعرف الأستاذ زبيري محمد العربي، الفرانكفونية، بأنها « مذهب سياسي يرمي إلى نشر الفكر الاستعماري في البلدان، التي لها استعداد لقبول التبعية بجميع أنواعها، وإلى تعميم أنماط الحياة المؤدية إلى سلخ المجتمع عن أصالته، وربطه بظروف الحياة التي لا علاقة لها بواقع الجماهير الشعبية الواسعة.» أنظر، مقاله بعنوان: "الزعيم الكبير وصغار الزعماء" في الشروق اليومي، 6 جوان 2007، موقع انترنت:
<http://www.ech-chorouk.com/modules.php?name=News&file=article&sid=8646> (Page consultée le 10 juin 2007)

غير أن أصالة الثورة الجزائرية، وحنكة رجالها وقادتها، حالت دون تحقيق تلك الأطماع الفرنسية الجديدة، حيث عكس برنامج طرابلس، رؤية قومية، وشعبوية، تقدس الشعب، وترفعه إلى مقام المثل الأعلى، وتعيد النظر في علمنية الدولة، وتشدّد على مقومات الشخصية الوطنية خاصة منها مقومي العروبة والإسلام.[1]

([1]) حربي، المصدر السابق، ص. 273.

الخاتمة:

عند انجازنا هذه الأطروحة، ومساهمتنا في كتابة جزء من تاريخ الثورة التحريرية، لم يكن هدفنا تسجيل أحداث الماضي وشخوصه، ولا تقديم سردا مجردا للأحداث معزولا عن مختلف الظروف، والأوضاع الذاتية، والموضوعية؛ وإنما كان هدفنا كشف معاناة عمال المناجم المسلمين الجزائريين، في ظل حكم استعماري، ومجتمع مستعمَر، تابع، ومتخلف، تقهر فيه ذات الإنسان الجزائري، وتطحن إرادته؛ وإبراز دورهم النضالي في الكفاح ضد الاستغلال الرأسمالي الفرنسي، ومساهمتهم الفعّالة في الكفاح الوطني، من أجل تحرير الوطن المفدى، واسترجاع السيادة الوطنية المسلوبة.

لأجل ذلك، حدّدنا مجموعة من النتائج المستخلصة من نص الرسالة وتحليلاتها، نقر بصعوبة التعرض إليها كاملة والتدقيق في جزئياتها:

1- يباشر هذا البحث التاريخي سلسلة من المونوغرافيا، التي تروي وتفسر تسلسل وقائع الثورة، في بعض المدن الجزائرية؛ وكشف النقاب عن إستراتيجيها في ضرب الاستعمار في مقتل، وإضعافه اقتصاديا، من خلال ضرب مصالحه الاقتصادية.

2- كانت مرحلة الكفاح المسلح في الجزائر، حلقة في صيرورة تكوّن وتطور التجربة التاريخية الجزائرية، يجب ألا ننظر إليها بانفصام، وانفصال، عما سبقها ولحقها، ونقف عند حدود الدفاع عن "الأنا" دون نقدها.

3- لم يلعب ولوج نمط الإنتاج الرأسمالي، في المناطق النائية من الجزائر، أي دور في التحول البنيوي للمجتمعات القبلية في المنطقة فضاء بحثنا؛ ولم يشكل عنصرا محركا للديناميكية الاجتماعية.

فالاحتكاك الذي حصل، بين نمط إنتاج متطور تقنيا، ومحيط اجتماعي واقتصادي منغلق على نفسه، لم يحدث إحساسا بالتغيير، ولم ينتج علاقات إنتاج جديدة.

4- لقد شكّل عمال المناجم الجزائريون، رغم الظروف الصعبة التي أجبروا على العمل فيها، خلال العهد الاستعماري، قوّة اجتماعية لعبت دورا ديناميكيا إبان الثورة التحريرية. فقد كانوا مستعدين لأي نضال وطني، من شأنه تخليص البلاد من براثن الاستعمار الفرنسي؛ وقد تجلى ذلك، في دعم الكفاح المسلح بالرجال، والمال، والاضطلاع بمهام النضال المدني والعسكري.

5- سمح النضال النقابي للعمال الجزائريين، المنحدرين من مناطق مختلفة من البلاد، بتكوين علاقات تعارف متينة، أفادتهم في تكوين الخلايا الثورية الأولى، وفي جمع المال والمساعدات العينية. كما أن الإضرابات التي شنوها للمطالبة بحقوقهم، والاضطهاد الذي تعرضوا له في سبيل ذلك، كوّن لديهم مقتا وكراهية للاستغلال الرأسمالي، والاستعمار الامبريالي، ولما اندلع الكفاح المسلح، لم يفوتوا الفرصة للثورة عليهما.

6- فشل سياسة النقابات الفرنسية، في إدماج واحتواء، الطبقة الكادحة الجزائرية في المناجم، رغم تظاهرها بالدفاع عن حقوقهم، بسبب توجهها الإصلاحي، وتواطئها مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر، ونتيجة لوجود حركة عمالية جزائرية في طور التحول، والانتقال من مجرد عنصر هامشي غير فاعل، إلى مكون أساسي ووازن بمسيرة النضال الوطني.

7- ساعد الدور الذي لعبه التيار الاستقلالي، بعد الحرب العالمية الثانية، في هيكلة عمال المراكز المنجمية، ونشر الوعي الوطني في صفوفهم، وحمايتهم من التبعية للنقابات الإصلاحية الفرنسية، والذوبان في إيديولوجيتها الشيوعية، وبالتالي بقاء حسهم الوطني متيقظا إلى أن قامت الثورة التحريرية، وانخرطوا في صفوفها، وقادوا مسيرتها إلى أن تحقق هدفها المنشود.

8- كانت إيديولوجية التيار الاستقلالي، والنزعة الثورية، والتكوين الفكري للمنظمة الخاصة، والثقافة العربية الإسلامية للحركة الإصلاحية، والنضال النقابي في الحركة العمالية، هي المؤثرات السياسية التي ساهمت في تكوين الشخصية الوطنية للعمال الثوار.

9- على الرغم من الأقدمية النسبية للعمل في المناجم، بالمنطقة فضاء بحثنا، إلا أن تأثيرها على المحيط الحضري ظل ثانويا. حيث لم يكن للنشاط المنجمي دور يذكر في إنشاء مدن، بالمعنى الكامل الكلمة، كما في أوربا مثلا. فكل منجم أدى إلى إنشاء محيط حضري محلي، ذو طابع منجمي في الأساس. فالمراكز المنجمية أنشأت لأجل استغلال المعادن، ووفقا للإثنيات والتصنيف أو التسلسل المهني. فالأحياء القصديرية كانت تمتد بشكل فوضوي، والمصالح الإدارية محدودة، والتجارة أولية محصورة في نشاط البقالة.

ونرد ذلك، إلى أن الاستعمار كان مهتما فقط بالاستغلال المربح، وتصدير المواد الأولية. لذا ظل استغلال وتسويق معادن الحديد والفوسفات هو النشاط المحلي الوحيد. ولم ينشأ أي مصنع تحويلي مهما كان صغيرا.

10- على الرغم من أن عمال المناجم الجزائريين، كانوا يعملون بالقرب من مراكز استيطانية حديثة، إلا أن مظاهر الحضارة الحديثة لم تعرف طريقها إليهم، ولم يستفيدوا من مظاهر التمدن التي كان يعيش فيها نظرائهم الأوربيون، دخلت إلى تلك المنطقة النائية.

فبوسعنا القول، انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، أن أوضاع العمال الجزائريين، الاقتصادية منها والاجتماعية، كانت إبان العهد الاستعماري الفرنسي، متشابهة بشكل مطابق مع الأوضاع المزرية، لعمال المناجم في أوربا، خلال القرن 19 م، ولم تختلف عنها كثيرا.

11- كان العمل الثوري في الأرياف، في بداية اندلاع الثورة، مسألة شرف قبيلة، وتلاحم جهود أبناء العائلة الواحدة. أي يمكن القول أنه اتخذ مظهر العصبية القبلية. أما في المدن، وفي مواقع العمل مثل المناجم، فقد اتخذ طابع النضال الوطني.

12- أن واقع الثورة في منطقة المناجم، لا يتطابق مع إدعاءات الاقتصادي العربي الكبير سمير أمين في كتابه: "القومية العربية وصراع الطبقات"، والتي ذكر فيها أن الأسس الاقتصادية تفسر التطور التاريخي للمجتمع العربي الإسلامي، وأن البورجوازية الصغيرة هي التي لعبت دورا في قيادة الكفاح التحريري ضد النظام الاستعماري، نتيجة ضعف البروليتاريا، وقلّة وعي الفلاحين. فعمال المناجم الذين قادوا ثورة التحرير، لم يكونوا يمثلون البورجوازية الصغيرة، ولا البروليتارية الضعيفة، ولا حتى الفلاحين غير الواعين. بل كانوا ببساطة وطنيين ثوريين.

13- كان سكان المنطقة الحدودية، على الرغم من السيطرة الاستعمارية، والغزو الثقافي الفرنسي، شديدي التأثر بكل ما كان يدور من أحداث في البلاد العربية. فقد أثرت فيهم نكبة فلسطين، والمقاومة في تونس والمغرب الأقصى،

وشارك بعضهم إلى جانب إخوانهم المقاومين في الدفاع عن حياض أمتهم. ولما انفجرت الثورة الجزائرية كانوا هم قادتها، وجنودها في الصفوف الأمامية.

14- مثلت تونس خلال فترة الثورة، عمقا استراتيجيا للثوار الجزائريين في المنطقة الحدودية، حيث استفادوا من الروابط التاريخية، والبشرية، والاقتصادية بين سكان الحدود في البلدين، ومن التواجد الجزائري السابق في بعض المناطق الحدودية التونسية، مثل منطقة مجردة العليا، وجبال خمير، الكاف، وغار الدماء.

15- اضطلع عمال المناجم، بخلاف الفلاحين الفقراء، بدور ريادي في قيادة الثورة، في المنطقة فضاء بحثنا، وبرز منهم قادة محنكون، تركوا بصماتهم في التاريخ الجهادي للشعب الجزائري، من أمثال، جبار عمر، الطاهر زبيري، إبراهيم هوام، إبراهيم منسل، المكي جدبات، محمود قنز، السبتي بومعرافي، كما برهنوا على قدرتهم في حماية الثورة من المخاطر التي كانت تحدق بها، والانتقال بها من مرحلة الضعف إلى مرحلة القوّة، مثلما فعل القائد الطاهر زبيري، أثناء قيادته للولاية الأولى.

16- بالرغم من أن معظم عمال المناجم الذين التحقوا بالثورة كانوا من الأميين، إلا أن العناصر الوطنية القليلة في أوساطهم، نجحت في صهر وتكوين أفكارهم، ونظرياتهم بمفاهيم اجتماعية ملأت عليهم ما كانوا يعانونه من قصور في المعرفة، واستجابت لتطلعاتهم نحو الحرية، وصاروا بفضل حب الوطن يعملون بصمت ويلتزمون بقواعد الانضباط الصارم. وما هي إلا فترة قصيرة، حتى اكتسبوا روحا معنوية عالية، ومعرفة سياسية جيّدة بفضل التنظيم العسكري القائم على التدريب المستمر والمحكم، وإظهار روح الأخوة، والاستعداد للتضحية.

17- تمكن رواد الثورة، وقادتها في المنطقة مجال بحثنا، من خلق روابط، وقيم مع العمال الثوار البسطاء، وتفعيلها على مستوى المجتمع، وساهموا في نشر الثقافة السياسية، والوعي السياسي بينهم، وربط وعيهم بالمواطنة، والالتزام بالدفاع عن الوطن، كما تمكنوا من دفعهم إلى تجاوز واقعهم الراهن المفروض إلى واقع أفضل.

فإستراتيجية حرب العصابات تقوم، في عالمنا المعاصر، الذي تحتل فيه التكنولوجيا مكانة الريادة، على الإنسان؛ ونجاحها مرهون بنوعية الثوار وخاصة قادتهم.

18- دل الحس الوطني العالي للقيادة المحلية للثورة في منطقة المناجم، وانضباطها المثالي في التزام أوامر القيادة الوطنية، والحفاظ على وحدة صفوف جيش التحرير الوطني، سواء خلال الأزمة التي هزت الولاية الأولى، إثر استشهاد القائد الرمز مصطفى بنبولعيد، والقائد المحلي مختار باجي، أو أثناء انعقاد مؤتمر طرابلس وما نجم عنه من خلافات، على خبرتها النضالية في الحركة الوطنية، والحركة العمالية.

19- أدى تلاحم فئة العمال في المنطقة الحدودية الشرقية، مع القيادة العسكرية المنبثقة منها، والتفافها حول القيادة السياسية لجبهة التحرير، إلى إفشال المخططات العسكرية لجنرالات الجيش الفرنسي، والمشاريع الإصلاحية للحكومات الفرنسية المتعاقبة، الرامية إلى القضاء على الثورة، وعزل الشعب عنها، وإرغامها في نهاية المطاف، إلى الاعتراف بمن كانت تسميهم "الخارجين عن القانون" كممثلين شرعيين للشعب الجزائري.

ففعلا، إرادة الشعوب هي من إرادة الله، وإرادة الله لا تقهر. فقد تحدى ثوار جيش التحرير بإمكاناتهم البسيطة، جيش رابع قوّة في العالم، وأجبروه بمقاومتهم الباسلة، وضرباتهم الموجعة إلى التحصن بالحاجز الحدودي المكهرب، والاستعانة بأسلحة حلف الشمال الأطلسي، ودفعوا به إلى حافة الانهيار حيث انقلب جنرالاته على حكومتهم، وكادوا أن يتسببوا في حرب أهلية.

20- كان توفير السلاح، أهم صعوبة اعترضت سبيل رواد الثورة، طيلة مرحلة الكفاح المسلح، وازدادت حدّة بعد إنشاء الحاجز الحدودي المكهرب، ويمكن القول أنه لو توفر منه بالقدر الكافي لمواجهة جيش الاحتلال، لحسم أمر الوجود الفرنسي خلال زمن قصير، ولما طال عمر الثورة كل تلك الفترة التي استغرقتها.

21- شكّل الحاجز الحدودي المكهرب بلا شك، نجاحا تكتيكيا للقيادة العسكرية الفرنسية، ولكنّه كان إخفاقا استراتيجيا. خاصة وأن العدو الخارجي، الذي أقيم ضده، اختير كمتفاوض من قبل الحكومة الفرنسية، وسلّمت إليه السلطة. فقد ساهم الحاجز بهذا الخيار، في إضعاف جيش التحرير الوطني في الداخل، وإعطاء نوع من الأهمية أو حتى الشرعية لجبهة التحرير في الخارج، بدعم موقفها الراديكالي المناهض للاحتلال الفرنسي.

22- أدت السياسة الاستعمارية في مواجهة الثورة، على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي إلى زيادة تفكك البنى التقليدية للمجتمع الجزائري، حيث أجبر الناس على مغادرة مساكنهم وأراضيهم، وفرض الاستقرار على من يعيش حياة الانتجاع، وأنشأت مراكز بلدية في أماكن كانت مقفرة من قبل. مما أدى إلى تحطم أطر الحياة التقليدية.

23- كانت شركات الامتياز الفرنسية، متواطئة مع الإدارة الاستعمارية، والسلطات العسكرية في مواجهة الثورة التحريرية، وذلك بتمويل بعض المشاريع العسكرية، وتزويدها بالعتاد واليد العاملة، مثل تمويل الحاجز الحدودي المكهرب، في مقابل تمركز قوات العدو في المراكز المنجمية، وتوزعها على مختلف المرافق الضرورية بها، لحراستها من ضربات جيش التحرير الوطني، وكذا مواكبة نقل المعادن عبر سكك الحديد إلى ميناء عنابة لتصديرها.

24- تكشّف لنا، أثناء البحث في أغوار هذا الموضوع الدراسي، وجود جوانب مضيئة في كفاح سكان المنطقة الحدودية الشرقية، لم تطلها الدراسة التاريخية بعد، وتحتاج إلى من ينقب عنها، ويبرزها إلى العيان، ونخص منها بالذكر، ما اصطلح عليه باسم: "*حرب الحدود*"، و "*معارك سكك الحديد*".

25- كان الاستقلال في نظر فئة العمال المجاهدين، يعني العودة إلى التاريخ خارج الوصاية الأجنبية، وأن تكون السياسة للسياسيين. فالكثير منهم، عاد بعد الاستقلال إلى العمل مجدد في المناجم، ولو لفترة قصيرة. مما يجعلنا لا نشك في أن الدور العسكري، الذي قام به هؤلاء الثوار، لم تكن له أبعاد سياسية حاسمة. لذا طغت المعركة الدبلوماسية على المعركة العسكرية. فغاب المجاهدون عن جولات التفاوض مع الدولة الفرنسية، كما تغيبوا عن المساهمة في تشكيل حكومة الاستقلال.

في الأخير، لا يسعنا إلا التأكيد على أن بحثنا هذا، ما هو إلا مقاربة للحقيقة، وليس الحقيقة بعينها، ونتائجه مؤقتة، قابلة لأن يعاد فيها النظر، إذا ما استدعت ذلك الوثائق، والحجج الجديدة.

لكننا نعتبره لبنة إضافية إلى حركة التأليف والنشر، حول تاريخ الثورة، التي لم تنقطع منذ سنة 1962، والمتأتية من فاعلين، وشهود من كل المستويات، على الرغم مما يعتريها من نواقص.

بيبليوغرافية الأطروحة.

أولا. الكتب العربية:

أ. المصادر:

1. براهمي محمد العربي: "جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة"، الملتقى الوطني الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض تبسة، مطبعة قرفي عمار، باتنة، بلا تا.
2. بلحسين مبروك: "المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر ـــ القاهرة) 1954-1956"، تر. عماري الصادق، دار القصبة للنشر، الجزائر 2004.
3. بن نبي مالك: "مشكلات الأفكار في العالم الإسلامي"، مكتبة عمار، القاهرة 1971.
4. بودوح السبتي: "مذكرات، بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتها: 1955-1962"، مطابع عمار قرفي، باتنة بلا تا.
5. جرمان عمار: "الحقيقة"، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2007.
6. حربي محمد: "جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع"، تر. كميل قيصر داغر، ط. 1، مؤسسة الأبحاث العربية ودار الكلمة للنشر، بيروت، لبنان 1983.
7. حزب جبهة التحرير الوطني، حصيلة المعارك وعمليات الفداء للكتيبة الثامنة من 1954 إلى 1958.

8. زبيري الطاهر: "مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين. 1929-1962"، منشورات الوكالة الوطنية للنشر والصحافة، الجزائر 2008.

9. سعدي عثمان: "مذكرات"، ط. 1، شركة دار الأمة، الجزائر آذار ـــ مارس 2000.

10. عوادي عبد الحميد: "القاعدة الشرقية"، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، د. تا.

11. فانون فرانتز: "من أجل إفريقيا"، تر. محمد الميلي، الطبعة الثانية، ش. و. ن. ت.، الجزائر، بلا تا.

12. قبسات من تاريخ المنطقة الخامسة إبان ثورة التحرير: إنتاج التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، دائرة الكويف، شباط ـــ فيفري 1996.

13. قسمة المجاهدين بالونزة، "شهادات حية لمجاهدي حرب التحرير من 1954-1962 بمنطقة الونزة"، مطبوعة مرقونة، غرة تشرين الثاني ـــ نوفمبر 1998.

14. كافي علي: "مذكرات، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946-1962"، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999.

15. مراردة مصطفى: "مذكرات. شهادات ومواقف من مسيرة الثورة في الولاية الأولى"، دار الهدى، عين مليلية، 2003.

16. ملاح عمار: "المرحلة الانتقالي للثورة الجزائرية من 19 آذار ـــ مارس إلى أيلول ـــ سبتمبر 1962"، إنتاج جمعية أول نوفمبر 54، لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، دار الهدى للطباعة والنشر، 2005.

17. المنظمة الوطنية المجاهدين، ولاية تبسة، التقرير الولائي لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 آب ـــ أوت 1958 إلى آذار ـــ مارس 1962، الجزء 1، مطبوعة مرقونة.

ب. المراجع:

1. أجرون شارل روبير: "تاريخ الجزائر المعاصرة"، ترجمة عيسى عصفور، ط.2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

2. براهمي محمد العربي: "جيش التحرير ومعارك عبور خطي شال وموريس الملتهبة"، الملتقى الوطني الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض تبسة، مطبعة قرفي عمار، باتنة، بلا تا.

3. بن اشنهو عبد اللطيف: "تكون التخلف في الجزائر. محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي: 1830–1962"، تر. نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

4. بن حميدة عبد السلام: "الحركة النقابية الوطنية الشغيلة بتونس : 1924–1956"، ترجمة جماعية، دار محمد علي الحامي، تونس 1984.

5. بوحوش عمار: "العمال الجزائريون في فرنسا، دراسة تحليلية"، ش. و. ن. ت. الجزائر، 1974.

6. تيسير فتحي: "قبائل أقصى الجنوب تحت الإدارة العسكرية الفرنسية، نجع ورغمة نموذجا، 1881-1939"، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 1998.

7. جغلول عبد القادر: "تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية"، دار الحداثة، بيروت بلا. تا.

8. الحداد نقولا، "حياة الهيئة الاجتماعية وتطورها"، الكتاب الأول، ط. 2، بيروت، دار الرائد العربي، 1982.

9. حزب جبهة التحرير الوطني، "الطريق إلى نوفمبر كما يرويها المجاهدون"،

المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر بلا تا.

10. الخطيب أحمد: "حزب الشعب الجزائري. جذوره التاريخية والوطنية، ونشاطه السياسي والاجتماعي"، الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1986.

11. الخطيب أحمد: "الثورة الجزائرية. دراسة وتاريخ"، دار العلم للملايين بيروت، د. ت.

12. دروبيشيفا ل. م: "السوسيولوجيا والتاريخ"، ط. 1، تر. علي نمر دياب، دار الحداثة، بيروت، 1981.

13. الزبيري محمد العربي: "تاريخ الجزائر المعاصر، 1942–1992"، الجزء الثاني، دار هومة، الجزائر بلا تا.

14. زروال محمد: "الحياة الروحية في الثورة الجزائرية"، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.

15. زروال محمد: "اللمامشا في الثورة ـــ دراسة"، دار هومة، الجزائر 2003.

16. سفير ناجي: "محاولات في التحليل الاجتماعي"، الجزء 2، تر.، الأزهر بوغنبوز، طبعة مشتركة بين المؤسسة الوطنية للكتاب، وديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

17. شلالي عبد الوهاب: "نظرات فاحصة في تاريخ تبسة وجهاد أهلها في القرن 19 م: دراسة تاريخية من خلال الكتابات الفرنسية"، شركة دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة ـــ الجزائر 2006.

18. طلاس مصطفى، والعسلي بسام: "الثورة الجزائرية"، ط. 4، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق 2003.

19. عباد صالح: "الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930"، ديوان

المطبوعات الجامعية، قسنطينة 1999.

20. عباس محمد: "ثوار ... عظماء: شهادات 17 شخصية وطنية"، دار هومة، الجزائر 2003.

21. عدي الهواري: "الاستعمار الفرنسي في الجزائر، سياسة التفكيك الاقتصادي ــ الاجتماعي 1830-1960"، دار الحداثة. د. ت.

22. فتحي الديب: "عبد الناصر وثورة الجزائر"، ط. 2، دار المستقبل العربي، القاهرة 1990.

23. المالكي أمحمد: "الحركة الوطنية والاستعمار في المغرب العربي"، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط. 2، بيروت 1994.

24. وزارة الإعلام والثقافة، "من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي"، الجزائر تشرين الأول ــ أكتوبر 1974.

25. وليم ب. كواندت: "الثورة والقيادة السياسية، الجزائر 1954-1968"، إصدار مركز الدراسات والأبحاث العسكرية، دمشق 1981.

ثانيا. الكتب باللغة الأجنبية:

أ ــ المصادر:

1. Annuaire Statistique de l'Algérie, Alger 1960

2. ABBAS Ferhat: "Autopsie d’une guerre- l'aurore", Ed. Garnier, Paris 1980.

3. BALDACCI Aimé: "L'Algérie et la question de l'Ouenza", imprimerie officielle, Alger, 1947.

4. BARRAL Jean: "Étude sur la question de l'Ouenza", librairie de la société SIREY, Paris, 1921.

5. BENKHEDDA Benyoucef: "Les origines du 1er novembre 1954", éditions DAHLAB, Alger 1989.

6. BOGROS Denis: "De la Tribu à la Commune", document dactylographie.

7. Bône et l'Est Algérien: 2e Division d'Infanterie Motorisée et zone Est-Constantinois.

8. BRIVES (A.): "Contributions à l'étude des gîtes métalliques de l'Algérie", Publications de la Faculté des Sciences d'Alger, Alger, 1918.

9. Bulletin Algérien du Travail et de la Sécurité Sociale, n° 52, avril 1960, 4e édition, la maison des livres, Alger.

10. Bulletin Algérien du Travail et de la Sécurité Sociale, n° 59, novembre 1960.

11. Bulletin Algérien du Travail et de la Sécurité Sociale, n° 60, décembre 1960.

12. CALLET Jean: "HIVER à TEBESSA", Editions Berger-Levrault, Paris 1959.

13. CHIKH Slimane: "L'Algérie en armes ou le temps des certitudes", Casbah Editions, Alger, 19 mars 1998.

14. Dossiers documentaires 24, édités par le Ministère de l'Information et de la Culture, Alger, janvier 1976.

15. DUBOURDIEU (G): "Étude géologique de la région de l'Ouenza." Service de la carte géologique de l'Algérie, Alger, 1956.

16. DUBOURDIEU (G): "MONOGRAPHIES REGIONALES: Monts du Mellègue." XIXème Congrès géologique international, Imp. "La TYPO-LITHO", Alger, 1952.

17. ENGELS Friedrich: "La situation de la classe laborieuse en Angleterre", traduit par BADIA Gilbert & FREDERIC Jean, Editions sociales. Paris 1973.

18. FAIVRE Maurice: "Les Archives inédites de la politique algérienne 1958-1962", L'Harmattan, Paris 2000.

19. FARALE Dominique: "La Bataille des monts Nementcha (Algérie 1954-1962) Un cas concret de guerre subversive et contre-subversive",

Economica, Paris 2004.

20. FERAOUN (Mouloud), "Journal 1955-1962", Paris, Seuil, 1962.

21. GERARD Jules: "L’Afrique du Nord", 2eme édition, Dentu éditeur, Paris, 1861.

22. Guide de l’industriel, "Etude sur le développement industriel de l’Est algérien", Résumé d’une étude de branche publiée par l’Institut pour l’étude et le développement de l’industrie en Algérie. S. E. D. I. A. Caisse d’équipement pour le développement de l’Algérie.

23. HARBI Mohammed & MEYNIER (Gilbert): "Le FLN. Documents et Histoire: 1954-1962, Casbah éditions, Alger 2004.

24. HARBI Mohammed: "Le FLN, mirage et réalités", Editions Jeune Afrique, Paris, 1980.

25. HARBI Mohammed: "Une vie debout. Mémoires politiques", t. 1, 1945-1962, Casbah Editions, Alger 2001.

26. I. N. P. E. D, "Monographie de TEBESSA", document dactylographie.

27. LEBJAOUI Mohamed: "Vérités sur la Révolution Algérienne", ANEP, Rouiba, Algérie, s. d.

28. MADACI Mohamed Larbi: "Les Tamiseurs de sable, Aurès-Nemencha 1954-1959", Editions ANEP, Algérie 2001.

29. Ministère de l'Information et de la Culture, "Textes fondamentaux du F. L. N., (1954-1962), dossiers documentaires 24", Alger, janvier 1976.

30. Monographie sur la commune mixte de Tébessa.

31. MOPIN Michel: "Les grands débats parlementaires de 1875 à nos jours", rassemblés et commentés par - Notes et études documentaires, la documentation française, Paris, 1988

32. PAILLAT Claude: "Dossier secrets de l'Algérie, 1954-1958", tome 2, Presses de la cité, Paris, s. d.

33. Questionnaire relatif à l'habitat indigène: enquête 1938, n° UDA38C5.

34. Recueil des Actes du gouvernement de l'Algérie: 1830–1854, Imprimerie du gouvernement, Alger, 1856.

35. Recueil des conférences:" L'Etoile Nord-Africaine et le mouvement national algérien. Actes du colloque du 27 février au 1 mars 1987", Editions A. N. E. P. Alger, 2000.

36. SCHIFFMACHER Louis: "Les Richesses minières de département de Constantine" imp., orientale Fontana frères et C^{ie}, Alger, 1910.

37. S.H.A.T: "La Guerre d'Algérie par les documents", tome 2, Château de Vincennes – 1998.

38. S. H. A. T, 1H1202.

39. S. H. A. T, 1H1235-3.

40. S. H. A. T, 1H 1426/1 et 2.

41. S. H. A. T, 1H1463-1.

42. S. H. A. T, 1H1678.

43. S. H. A. T, 1H2894.

44. S. H. A. T,1H3399.

45. S. H. A. T., bobine S 503: rapport du 8 février 1956, f 207.

46. S. H. A. T., bobine S 503: rapport du 20 mai 1956, f 259.

47. TEGUIA (M.), "L'Armée de Libération Nationale en Wilaya IV", Casbah Editions, Alger 2002.

48. ZERGUINI Mohamed: "Une vie de combats et de lutte, Témoignages et appréciations", t. 1, 1941-1962, Les Editions Algériennes EN-NAHDHA, Alger 2000.

49. ZDRAVKO Pečar: "ALGERIE. Témoignage d'un reporter yougoslave sur la guerre d'Algérie", E. N. L, Alger, 1987.

ب. مصادر شركات الامتياز المنجمية:

1. CHRONO: Services intérieures, n° 1, années 1935-1937.

2. Compagnie des phosphates de Constantine, Note sur les réalisations sociales de la compagnie à M. le Préfet du département de Constantine, le 8 décembre 1943.

3. C. L.: S. P., n° 5, année 1928.

4. C. L.: Divers, n° 40, année 1932.

5. C. G.: année 1933.

6. C. G.: année 1937.

7. C. G.: année 1938-1939.

8. C. G.: année 1939.

9. C. G.: année 1941.

10. C. G.: année 1943.

11. C. G.: année 1944.

12. C. G.: année 1944.

13. C. G.: année 1944.

14. C. G.: année 1945.

15. C. G.: année 1946.

16. C. G.: année 1948.

17. C. G.: année 1949.

18. C. G.: année 1949.

19. C. G.: année 1949.

20. C. G.: année 1950.

21. C. G.: année 1950.

22. C. G.: année 1950.

23. C. G.: année 1951.

24. C. G.: année 1951.

25. C. G.: année 1951-1952.

26. C. G.: année 1953.

27. C. G.: année 1958.

28. C. G.: année 1958.

29. C. L.: S. S. n° 2, année 1918

30. C. L.: S. S, n° 6, année 1923.

31. C. L.: S. P., n° 3, année 1924.

32. C. L.: Divers, n° 20, année 1926.

33. C. L.: Assurances, n° 6, année 1927.

34. C. L.: S. P., n° 5, année 1928.

35. C. L.: S. P., n° 5, année 1929.

36. C. L.: S. P., n° 5, année 1930.

37. Demandes d'emplois, n° 8495 année 1948.

38. DE MANIQUET-VAUBERT Louis: "Organisation administrative & comptable de l'exploitation du Djebel-Kouif", tome 1, édition 1929.

39. Monographie de la ville du Kouif, document dactylographie.

40. Notice de Renseignements sur la Société de l'Ouenza, n° 238-S, du 5 décembre 1943.

41. Rapport de l'A. G. O., du 27 juin 1932.

42. Rapport du Conseil d'administration de la C^{ie} des Phosphates du Dyr (Exercices 1908).

43. Rapport de l'A. G. O., de la société de l'Ouenza, du 29 mars 1935.

44. Rapport de l'A. G. E., du 8 septembre 1937.

45. Reçus de la société de l'Ouenza, au commandant de la 6eme compagnie du 26eme R.I.M, le 20 juillet 1957.

46. Relevé des travaux et fournitures, n° 88, année 1920.

47. Siège Central: N° 5, années 1938-1939.

48. Société de l'Ouenza, division de Bou-khadra, AS/LB, n° 1, Compte rendu de la Conférence, Ouenza le 28 juillet 1958.

49. Syndicat Confédéré du Personnel des Mines de l'Ouenza. Syndicats professionnels, 16 août 1943, n° 389. A. W. C., boite n° 18.

50. Syndicat conféré du personnel des mines du Kouif, Statuts, document dactylographie.

جـــ. المراجع:

1. ADDI Lahaouari: "De l’Algérie pré-coloniale à l'Algérie coloniale", E. N. A. L, Alger, 1985.

2. AGERON Ch. R.: "Histoire de l'Algérie contemporaine. De l'insurrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération 1954", t. 2, P.U.F, Paris, 1979.

3. AGERON Ch. R.: "Les Algériens musulmans et la France: 1871-1919", t. 2, P. U. F., Paris, 1968.

4. ALLEG Henri: "La guerre d'Algérie", t. 2 & 3, Temps actuels, Paris, 1981.

5. AMBROSI C.: "Histoire et géographie économiques des grandes puissances à l’époque contemporaine", Delagrave, Paris 1967.

6. BERQUE Jacques: "Le Maghreb entre deux guerres", t. 1&2, Cérès Editions, Tunis, 2001.

7. BOURDIEU P. & SAYAD A.: "Le déracinement. La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie", Edition de Minuit, Paris 1964.

8. CHEURFI Achour, "La classe politique algérienne de 1900 à non jours. Dictionnaire biographique", Casbah Editions, Alger 2001.

9. COLIN E et DEROZIER, "Le Financement du F. L. N pendant la guerre d'Algérie (1954-1962)", mémoire de maitrise, Nancy, 2000.

10. CORNATON Michel: "Les camps de regroupement de la guerre d'Algérie", Harmattan, Paris, 1998

11. COURRIERE Yves: "La Guerre d'Algérie. Les fils de la Toussaint", t. 1,"S. G. E. D, Paris, 1968.

12. COURRIERE Yves: "La guerre d'Algérie", t. 2, Fayard, Paris 1968.

13. DECERIER André: "La mémoire saute une génération", autoédition, Lyon 2003.

14. DJABI Nasser: "KAIDI Lakhdar. Une histoire du Syndicalisme algérien, entretiens", CHIHAB Editions, Alger, 2005.

15. DJEBARI Youcef: "La France en Algérie. Bilans et controverses", 3 Vol. O. P. U, Alger, 1995.

16. DOZ Bernard & LEVER Evelyne: "Histoire de la guerre d'Algérie: 1954-1962", Paris, Seuil, 1982.

17. ELSENHANS Hartmut: " La guerre d'Algérie 1954-1962 ", Publisud, Paris 1999.

18. FALCK Félix: "L'ALGERIE, un siècle de colonisation Française", Editions Notre Domaine Coloniale, Paris, s. d.

19. GALLISSOT René: "Maghreb Algérie, Classes et Nation", tome 1, Arcantere, s. d.

20. GENDARME René: "l'Economie de l'Algérie. Sous-développement et politique de croissance", lib. Armand Colin, Paris, 1959.

21. GHARBI Mohamed Lazhar: "Impérialisme et réformisme au Maghreb, histoire d'un chemin de fer algéro-tunisien", Cérès Editions, Tunis, 1994.

22. GUILLAUME Pierre: "Le monde colonial. 19–20 siècle", Armand Colin, Paris, 1974.

23. HORNE Alistaire: "Histoire de la guerre d'Algérie", traduit par DU GUERNY (Yves), 4eme édition, Editions Dahlab, Alger 2007.

24. KADDACHE Mahfoud & SARI Djilali: "L'Algérie dans l'histoire. La résistance politique.1900-1954", O. P. U & E. N. A. L., Alger, 1989.

25. KADDACHE Mahfoud: "Et l'Algérie se libéra, 1954-1962", E.D.I.F 2000, Alger 2003.

26. KADDACHE Mahfoud: "Histoire du Nationalisme Algérien", 2eme édition, tome 1& 2, E. N. A. L., Alger, 1993.

27. LAHOUEL Badra: "La Résistance Algérienne (1830-1962)",

Editions Dar-El-Gharb, Oran, 2005.

28. MAARFIA M^{ed}.: "La Passion du «fellagha»", la pensée universelle, Paris 1981.

29. MEGHERBI Abdelghani: "La Paysannerie Algérienne face à la colonisation", édition E. N. A. P., Alger, 1973.

30. MEYNIER Gilbert: "Histoire intérieure du F. L. N. 1954-1962", Casbah éditions, Alger, 2003.

31. MONTAGNON Pierre: "La Guerre d'Algérie, genèse et engrenage d'une tragédie", Pygmalion Gérard Watelet, Paris, 1984.

32. TEGUIA Mohamed: "L'Algérie en guerre", O. P. U., Alger, 1988.

33. VIRATELLE Gérard: "L'Algérie algérienne", 2eme édition, Les Editions ouvrières, Paris, 1970.

ثالثا. الرسائل والأطروحات الجامعية:

أ. الرسائل والأطروحات العربية:

1. شرقي محمد: "أبرز القيادات العسكرية والسياسية في الثورة الجزائرية (1954-1962)، دراسة تاريخية وفكرية مقارنة"، أطروحة دكتوراه العلوم، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

2. شلالي عبد الوهاب: "أوضاع العمال المسلمين الجزائريين في مناجم الونزة: 1913-1966"، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، مارس 2004.

ب. الرسائل والأطروحات الأجنبية:

1. BENALLEGUE-CHAOUIA Nora: "Le Mouvement Syndical en Algérie : 1930-1942", Thèse de 3eme cycle, t. 1, université d'Alger, 1981.

2. BENFERHAT Abdelkader: "Les Sections administratives Spécialisées. Etudes de cas: Département de Bône, arrondissements de Tébessa et Clairefontaine (1954-1962)", mémoire de maîtrise d'histoire, Université de Province, 1998.

3. GUICHARD Pierre: "Problèmes ruraux en Algérie", mémoire présenté à l'institut d'études politiques de Lyon 1962, document dactylographie.

4. MARSEILLE (J.): "Empire colonial et capitalisme français (1880-1950) : histoire d'un divorce", doctorat d'état es-lettres, université Paris 1er, 1984.

5. MAUSS-Copeaux (Claire), "Images et mémoires d'appelés de la guerre d'Algérie, 1955-1994", thèse de doctorat, histoire, sous la direction de Annie REY-GOLDZEIGER, université de Reims, 1995.

رابعا: الدوريات:

أ. الدوريات العربية:

1. بن عمر أحمد: "الحالة الاقتصادية في الجزائر"، مجلة المنار، عدد 3، السنة الأولى، الجمعة 27 رجب 1370، الموافق 4 أيار ــ ماي 1951.

2. براكتية شريف: "جيش التحرير الوطني، من بندقة الصيد إلى سلاح الهاون"، الشعب، 01-11-2005، عدد 13802.

3. بوحوش عمار: "ردود فعل السلطات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة على قيام ثورة أول نوفمبر 1954"، مجلة العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، العدد الأول، 1994.

4. بوزوزو محمود: "عيد الثورة على الظلم"، جريدة المنار،عدد 3، السنة الأولى، الجمعة 27 رجب 1370 – 4 أيار ــ ماي 1951.

5. بوطيبة ع.: "50 سنة على استشهاد باجي مختار المجاهد العنيد"، الشعب، عدد 13510، 20-11-2004.

6. جبهة التحرير الوطني، "النشرية الإخبارية"، عدد 43، آذار ــ مارس 1960.

7. حباسي شاوش: "من وثائق الثورة الجزائرية، محاضر جلسات اجتماع لجنة العشرة"، القسم الأول، مجلة دراسات إنسانية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، العدد الأول، السنة 2001.

8. دوري ثائر: "الكولونيالية ومعركة التحرر، ملاحظات حول تجديد الثقافة الوطنية"، العربي الأسبوعي، السنة الثانية، العدد 78، 4-10 تشرين الثاني ــ نوفمبر 2006.

9. فغرور (دحو): "حرب العصابات. دراسة للمفاهيم والممارسة"، مجلة الذاكرة،

المتحف الوطني للمجاهد، العدد 6، الجزائر نوفمبر 2000

10. سعد الله أبو القاسم: "علمتنا الثورة"، الشروق اليومي، 18 تشرين الأول ــ أكتوبر 2004، العدد 1208.

11. سامعي إسماعيل: "البعد الثقافي لثورة التحرير من خلال مواثيق ونصوص الثورة"، مجلة دراسات أدبية وإنسانية: العدد 4.

12. المالكي أمحمد: "الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي. مقاربة لمحددات تكوّن الوعي الوطني وأشكال التنسيق والعمل المشترك"، المجلة التاريخية المغاربية، عدد 65-66، أوت، زغوان، تونس، 1992.

13. الهلالي عبد الحميد: "سكان سهول مجردة العليا وجبال خمير: بين تصفية الاستعمار والتواصل مع الثورة الجزائرية 1954-1962"، روافد، مجلة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، العدد 10، 2005.

14. أسبوعية السفير، عدد 232، من 06 تشرين الأول ــ أكتوبر إلى 12 تشرين الثاني ــ نوفمبر 2004.

15. الشروق اليومي، الأربعاء 17 نوفمبر 2004، عدد 1230.

16. الشروق اليومي، الخميس 4 أيار ــ ماي 2006، العدد 1677.

17. المجاهد، العدد 11، 1 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1957.

18. المجاهد، العدد 17، 1 شباط ــ فيفري 1958.

19. المجاهد، عدد 31 خاص، 1 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1958.

20. مجلة الأصالة، الجزائر، السنة 8، العدد 73-74، أيلول- تشرين الأول ــ سبتمبر- أكتوبر 1979.

21. مجلة أول نوفمبر، العدد 81، الشهر الأول 1987.

22. مجلة الجيش، المجلد الأول، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر بلا تا.
23. مجلة الذاكرة، المتحف الوطني للمجاهد، العدد 6، الجزائر نوفمبر 2000.
24. مجلة الراصد، عدد تجريبي، كانون الأول ــ ديسمبر 2001.
25. المقاومة الجزائرية، العدد 2، 15 تشرين الثاني ــ نوفمبر 1956.
26. يوميات الكفاح الجزائري: المجاهد، العدد 8، نشر وزارة الإعلام، الجزائر 1984، الجزء الأول.

ب. الدوريات الأجنبية:

1. Al-AYACHI Ansar: "Colonialism and Class formation in ALGERIA", Arab Economic Journal, Cairo – 5 / 1996.
2. ALGÉRIE INDUSTIELLE & COMMERCIALE, Alger, n° 13, janvier 1955.
3. ALGÉRIE INDUSTIELLE & COMMERCIALE, Alger, n° 24, janvier 1956.
4. BENJELID Abed: "L'Emploi dans les mines au sud-est constantinois", Les Cahiers du C. E. R. E. S, série Géographie. Actes du colloque de géographie maghrébine, tome 2, l'industrialisation au Maghreb, Tunis 1980.
5. Caisse d'équipement pour le développement de l'Algérie, "Guide de L'Industriel".
6. CAMUS Albert: "La bonne conscience", L'Express, 21 octobre 1955.

7. DELOUVRIER Paul: " Création de la société Bônoise de sidérurgie", in ALGÉRIE INDUSTIELLE & COMMERCIALE, Alger, n° 73, juin 1960.

8. Discours et messages, t. III, Avec le renouveau, mai 1958-juillet 1962, in Les collections de L'Histoire No 1, 1998, Hors série, No 1 de L'Histoire, p.36.

9. DOUGUI Noureddine: "La naissance d'une grande entreprise coloniale: La Compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa", les Cahiers de Tunisie, t. 30, n° 119-120, 1er et 2e trim. 1982.

10. DOUGUI Noureddine: "Etat colonial et entreprises concessionnaires en Tunisie (1890-1940)", les Cahiers de Tunisie, t. 66, n° 161, 3eme trimestre, 1992.

11. El-Moudjahid, n° 10, septembre 1957.

12. El-Moudjahid, n° 11, du 1er novembre 1957.

13. El-Moudjahid, n° 107, spécial, du 13 novembre 1961.

14. El-Moudjahid, n° 19, du 28 février 1958, imprimé en Yougoslavie, juin 1962.

15. ESTIER Claude: "J'accompagne l'Algérie depuis plus de 50 ans", EL-WATAN, Numéro Spécial, dimanche 31 octobre 2004.

16. FARES Mohamed: "La participation des travailleurs algériens émigrés en France à la lutte de libération nationale: 1954-1962", C. N. E.

H. Le retentissement de la Révolution Algérienne, colloque international, ALGER, 24-28 nov. 1984, ENAL-GAM.

17. GAIROARD Henri: "Ouenza, atout majeur de la future sidérurgie bônoise." Revue de l'Algérie industrielle et commerciale, n° 69. 1 février 1960.

18. LORIN Henri: "Les mines et le nouveau réseau ferrée", Annales des sciences politiques, 15 juillet 1905.

19. GALLISSOT R.: "Syndicalisme Ouvrier et Question Nationale en Algérie. Les positions de la C. G. T. U. dans les années 1930-1935", Le Mouvement Social, janvier – mars 1969, n° 66

20. GUY Caire: "Syndicalisme ouvrier et son développement, contribution à une étude des rapports entre les structures sociales et l'action économique", Revue économique, n° 2, mars 1962.

21. MANDOUZE André: "L'histoire, l'action et le témoin: Préalables méthodologiques à une approche scientifique d'une guerre de libération", C. N. E. H., Le retentissement de la Révolution Algérienne, colloque international, ALGER, 24-28 nov. 1984, ENAL-GAM.

22. MERAD BOUDIA (Bachir), "Témoignage sur le Mouvement ouvrier d'Algérie. Historique des événements de l'année 1950", MAJALLAT ET-TARIKH, Alger, n° 19, 1985.

23. La Quinzaine coloniale: t. XXI, 10e année (juillet-Déc.), rédaction et administration, Paris, 1907.

24. La Quinzaine coloniale: t. XVIII, 10e année (Jan-Juin.), rédaction et administration, Paris 1906.

25. L'Ouvrier algérien, organe de l'U. G. T. A. Nouvelle série (Tunis), n° 13, mars 1960.

26. SARI Djilali: "Le monde algérien à la veille du déclenchement de la guerre de libération nationale", Majallat et-tarikh, n° spécial, 2e semestre 1984, C. N. E. H, Alger.

27. ZBIRI Tahar: "L'œuvre des ouvriers et des paysans" in, REVOLUTION & TRAVAIL, organe central de l' U. G. T. A., n° 100, vendredi 29 octobre 1965.

خامسا: الأطالس:

ـ المنجد في اللغة والأعلام، ط.31، منشورات دار المشرق، بيروت: 1991.

ـ الكامل الكبير زائد، قاموس فرنسي-عربي، ط. 6، مكتبة لبنان ناشرون، 2007.

- ALGERIE, "Atlas historique, géographique et économique", Horizons de France, Editions – Paris 1934.

سادسا. الملتقيات:

أ. باللغة العربية:

1. بولحراف خليفة: "الطلائع الأولى لجيش التحرير الوطني وتداعيات العمل الثوري بمناطق الحدود الشرقية، منطقة تبسة"، الملتقى الوطني الأول حول دور مناطق الحدود إبان الثورة التحريرية، إنتاج جمعية الجبل الأبيض تبسة، مطبعة قرفي عمار، باتنة، بلا تا.

2. الشيخ محمد الصالح: "القضاء إبان الثورة التحريرية"، المنظمة الوطنية للمجاهدين، أحداث الثورة التحريرية "الأوراس"، التقرير الجهوي للولاية الأولى، الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية من 20 آب ــ أوت 1956 إلى 31 كانون الأول ــ ديسمبر 1958.

3. عزوي محمد الطاهر: "من أسباب نجاح ثورة أول تشرين الثاني ــ نوفمبر 1954"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان والمرحلة الانتقالية، باتنة، 28 تشرين الأول ــ أكتوبر 1992.

4. عزوي محمد الطاهر: "واقع الثورة في الولاية الأولى بالأوراس في السنوات الأولى بين توحيد القيادة وتفككها، انتصارات واختلافات"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان، والمرحلة الانتقالية، باتنة، في 28 تشرين الأول ــ أكتوبر 1992.

5. غربي الغالي: "اندلاع ثورة أول نوفمبر من خلال الصحافة الفرنسية"، الملتقى الوطني الأول حول الإعلام والإعلام المضاد، منشورات المركز الوطني

للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول تشرين الثاني ــ نوفمبر 1954، مطبعة دار هومة، الجزائر 2005.

6. الملتقى الوطني حول القضاء إبان الثورة التحريرية، يومي 16-17 آذار ــ مارس 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

7. المنظمة الوطنية للمجاهدين، أشغال المؤتمر الأول لكتابة التاريخ، الجزائر 1981، ج. 1.

8. مناصرية يوسف: "التنظيمات التي أنشأتها فرنسا لمحاربة الثورة"، أعمال الملتقى الوطني حول إستراتيجية الثورة في مواجهة الحركات المناوئة، يومي 24-25 أفريل 2005، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007.

9. مناصرية يوسف: "مميزات الثورة الجزائرية بعامة وفي الأوراس بخاصة والتي اندلعت في 1954م-1374 هــ"، في "مصطفى بن بولعيد والثورة الجزائرية 1374 هــ/ 1954 م"، إنتاج جمعية أول تشرين الثاني ــ نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس، مطبعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر 1420 هــ/1999 م.

10. الواعي محمود: "مهام جبهة وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية من 19 آذار ــ مارس إلى 26 سبتمبر 1962"، الملتقى الثالث للثورة الجزائرية حول اتفاقيات أيفيان والمرحلة الانتقالية، باتنة، في 28 أكتوبر 1992.

ب. باللغة الأجنبية:

- Journées techniques sur l'Industrie minière Algérienne, Tébessa du 19 au 21 janvier 1988.

سابعا. مواقع في الإنترنت:

1. زبيري محمد العربي: "الزعيم الكبير وصغار الزعماء" في الشروق اليومي، 6 جوان 2007. ورد في:

http://www.ech-chorouk . com / modules . php ? name = News & file = article&sid=8646.

2. AUGUSTIN Bernard: "L'Algérie économique", [en ligne]. Disponible sur < http://journaux-anciens.chapitre.cour/ Revue- universelle / 1902 . html>.

3. Colloque Pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, Disponible sur < **http://ens-web3.ens-lsh.fr/colloques/france-algerie /** communication.php3?id_article=246>.

4. FAIVR Maurice: "L'A. L. N. extérieure face aux barrages frontaliers", Revue Internationale d'Histoire Militaire, No 76 – 1997, [en ligne]. Disponible sur < http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm>.

5. FOUQUET-LAPAR Philippe: "Opérations sur la frontière Algéro-Tunisienne et sur son barrage (1954-1956 et 1960-1962)", Revue

Internationale d'Histoire Militaire, [en ligne]. 1997, n° 76, Disponible sur <http://www3.stratisc.org/rihm_76_tdm.htm>.

6. GATZ Florence, "Evolution des conditions de travail, et de vie des ouvrier houillers", in www. Hermes.be.

6. GEOLOGIE D'ALGERIE, les ensembles métallogéniques, [en ligne], Disponible sur <http://www.anpm.gov.dz/ANPM-Géologie-Algerie / ANPM-GEOLOGIE.htm>

7. HERREMAN Philippe, "Trois ans de guerre en Algérie", LE MONDE, [en ligne]. Le 30 octobre 2007, Disponible sur < http:// www . lemonde.fr/ cgi-bin / ACHATS / acheter . cgi ? offre = ARCHIVES & type_item=ART_ARCH_30J&objet_id=1010717 >

8. **http://www.1novembre54.com** / Dossier – les % 20grandes % 20 opérations % 20militaires%20françaises.html.

9. Les Productions algériennes, Les productions minérales, [en ligne]. Disponible sur <http://alger-roi . fr / Alger / cahiers _ centenaire / textes / p3_chapitre1.htm>

10. MEYNIER Gilbert: « Pourquoi le 1er novembre 1954 ? », Colloque pour une histoire critique et citoyenne. Le cas de l'histoire franco-algérienne, 20-22 juin 2006, Lyon, ENS LSH, 2007, Disponible sur **<http://ens-web3. Ens -lsh. Fr / colloques / france-algerie / communication .php3?id_article=263>.**

11. MOURGUE Alain: "La Guerre d’Algérie 1954-1962"[en ligne]. Disponible sur <http://www.quellehistoire.com/docu/algérie.pdf>.

12. MULTRIER: Le barrage en zone est-constantinois, Revue Internationale d'Histoire Militaire, [en ligne]. 1997, n° 76, Disponible sur < http: // www 3 .stratisc. org/ rihm_76_tdm.htm>.

ثامنا: الأقراص المضغوطة:

1. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954، "تاريخ الجزائر 1830-1962، قرص مضغوط، الجزائر 2002.

1. Cédérom "ENCARTA 2000".

ـــ جدول رقم 1 : تطور إنتاج الحديد في الجزائر. (الوحدة: 1000 طن)

السنوات	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الإنتاج	2823	3092	3388	2927	3598	2628	2790	2335	1927	3438

المصدر: (Annuaire Statistique de l'Algérie, Alger 1960, p. 112.)

ـــ جدول رقم 2 : تطور إنتاج الحديد، وتصديره في الونزة. (الوحدة: 1000 طن)

السنوات	1950	1951	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1961	1962
الإنتاج	1.858	2.143	2.469	1.491	1.838	1.038	1.443	1.443	1.361	2.133	1.505
التصدير	1.923	2.056	2.412	1.481	1.796	991	—	—	—	—	—

المصدر: (O.Z + B.K: 1950-1962 − Mouvement des Minerais)

ـــ جدول رقم 3 : تطور عدد المشتغلين الجزائريين في قطاع المناجم.

السنوات	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
عدد العمال	6.430	6.874	6.174	6.241	5.936	5.527	5.312	4.689	4.790

المصدر: (KADDACHE : "L'Algérie.." op-cit., p. 189.)

ـ جدول رقم 4: أهم المعارك التي دارت في منطقة الونزة: ديسمبر 54 – فيفري 1962.

اسم المعركة	تاريخها	مكانها	قائدها	طبيعتها	طبيعة أسلحة المجاهدين	نتائجها
البياضة	54/12/02	حي البياضة	جبار عمر	هجوم خاطف دام 30 د.	بندقيات ستاتي؛ مسدسات	قتل خائنين
مدينة الونزة	فيفري 55	مدينة الونزة	جبار عمر	هجوم خاطف دام 10 د.	مسدسات	جرح خائن
جبل بوعمود	27 رمضان 55	جبل بوعمود	بواسطية الطيب	اشتباك دام 16 ساعة.	بنادق صيد، رشاش آلي، بنادق نصف آلية	100 شهيد، 20 جريح، أسر 4 مجاهدين. الانتقام من سكان الونزة العزل
الكدية الماضية	56/11/1	الونزة	بلقاسم زبيري	كمين دام 20 د.	عشاري، رشاشات، أسلحة إيطالية	
عين سيدي صالح	56/12/11	عين سيدي صالح بالونزة	السبتي بومعراف	اشتباك دام يوما كاملا.	سلاح آلي، ونصف آلي، مات 36 و49	أسر جندي فرنسي
جبل بوعمود	56/12/12	جبل بوعمود	السبتي بومعراف	اشتباك دام 12 ساعة.		إصابات في صفوف العدو
خنقة لمزابي	56/12/24	جنوب بلدية الونزة	عمر بومعراف	كمين دام ساعة.		إصابات في صفوف العدو
ونزة	جانفي 57	مدينة ونزة	عماري طراد	اشتباك دام 30 د.		إصابات في صفوف العدو
ونزة	57/2/1	ظهر ونزة	عماري طراد	اشتباك دام 30 د.		إصابة طائرة للعدو
جبل سيدي أحمد	8–9 مارس 57	جبل سيدي أحمد	مشري حبروش – بوقروز محمد –عبد الوهاب صوالحية – محمد بن علالة			شهيدين

			-علي بن إبراهيم عاشوري			
الونزة	خريف 58	مركز تعذيب حي الشموع – حي السوكولون	حبروش موسى- بودالي	هجوم دام 30 د.	الهدف: اقتناء أسلحة- ضرب العدو داخل	
الونزة	مارس 57	ثكنة "صاص" البياضة الجديدة الونزة	علي حليمي	هجوم على الثكنة دام 30 د.	إلحاق خسائر مادية بقوات العدو وبالثكنة	إصابة الثكنة
الونزة	شتاء 57	مقر ثكنة "صاص" الونزة – برج المراقبة	السبتي بومعراف	هجوم خاطف.	إلحاق خسائر مادية بقوات العدو وبالثكنة	
الونزة	1957	محطة البنزين التابعة للمنجم	علي حمبلي	هجوم خاطف دام 30 د.	لتحطيمها وشل حركة عتاد المنجم والعتاد العسكري	
عين سيدي صالح	1957	عين سيدي صالح	علي حليمي – عيد الله بلهوشات	اشتباك دام ليلة كاملة بسبب كمين نصبه العدو.		
الونزة	مطلع 58	مدرج الطائرات بالمنجم	لوصيف منصور – محمد الطاهر طرطار	اشتباك دام ساعة بسبب كمين نصبه العدو.	أسر المسؤول المدني: سهيل الطيب	
جبل سيدي أحمد	أكتوبر 58	ثكنة جبل سيدي أحمد	بوقرين عمار – منسل عبد الله.	اشتباك دام 30 د.	هجوم على الثكنة بغرض احتلالها	

		قرب الونزة				
واد ملاق	خريف 58	جسر واد ملاق شرق الونزة	لوصيف منصور	اشتباك دام ساعة.	تدمير الجسر شهيد 2 جرحى	
الونزة	1958	قاعة سينما الونزة	محمد غلابي	عملية فدائية بقنبلة يدوية دامت 10 د	بهدف قتل أكبر عدد ممكن من المعمرين – سقوط جرحى من المعمرين، وخسائر مادية بالقاعة – شهيد	
منطقة الفالتة الحدودية	59/4/9	برج المراقبة م. الفالتة	عماري طراد	هجوم دام ساعتين.	تحطيم برج المراقبة المكلف بحراسة الخط المكهرب بها	
جبل سيدي أحمد	أوائل 59	ثكنة جبل سيدي أحمد قرب الونزة	لوصيف منصور	هجوم دام 30 د.	التحاق حركة بالمجاهدين ــ سقوط طائرة في أرض تونس	
عين سيدي صالح	سبتمبر 60	عين سيدي صالح	لوصيف منصور	هجوم دام ساعة.	تحطيم أعمدة كبيرة من الأسلاك الشائكة وأعمدة مكهربة لمسافة كبيرة	
وادي القصب	أفريل 61	وادي القصب قرب الونزة	لوصيف منصور – محفوظي عمر	هجوم دام ساعة و30 د.	تحطيم مركز ثابت ومخابئ للعدو	
عين سيدي صالح	جوان 61	عين سيدي صالح ــ مركز خنقة الكريطة	بوقرين عمار	هجوم دام ساعتين.	تدمير 4 دبابات وقتل طواقمها – تحطيم أكثر من 5 كلم من الأسلاك المكهربة كانت تربط بين منطقة عين سيدي صالح والكريطة	
عين سيدي	نوفمبر 61	عين سيدي	بوقرين عمار	هجوم دام 30 د.	إصابة مركز العدو–	

صالح – خنقة الكريطة		صالح – مركز خنقة الكريطة			وتحطيم الأسلاك الشائكة – شهيد و4 جرحى	
الماجن ونزة	ديسمبر 61	الماجن ونزة	الشايب عرفة	كمين نصبه العدو لدورية دام ساعة.	9 شهداء؛ جريح؛ أسير	
عين سيدي صالح – خنقة الكريطة	24 جانفي 62	عين سيدي صالح – خنقة الكريطة	لوصيف منصور	هجوم دام ساعتين.	تحطيم 3 دبابات وقتل طواقمها – قطع 120 عمود كهربائي ونسف 1000 متر من الأسلاك الشائكة	
عين سيدي صالح	فيفري 62	عين سيدي صالح	لوصيف منصور	هجوم دام ساعة و40 د.	تدمير 1500 م من الأسلاك الشائكة، وقطع 100 عمود حاملا لها، و60 عمود للأسلاك الهاتفية – تهديم 4 مساكن بمركز سيدي صالح – شهيدين و 3 جرحى	

المصدر: (قسمة المجاهدين بالونزة، مطبوعة مرقونة، المصدر السابق، ص. 6.)

ــ جدول رقم 5 : المعارك التي دارت في المنطقة 5 من الولاية الأولى من أوت 1956 إلى ديسمبر 1958.

اسم المعركة	تاريخها	قائدها	عدد المجاهدين.	السبب
سطحة الدير الأولى	أوت 1956	غنيات رابح + عشي خليل ونائبه عكريش عمار	120 + كتيبة	
المسلولة	نوفمبر 1956	عيسى بوخرص	150	
حيدرة بالحدود في شرق الكويف	14-12-56	محمود قنز	فصيلة	
سطحة الدير	أواخر 56		70	
الحوض الكبير	ديسمبر 56			
جبل ظهر ونزة	2-3 فيفري 57	بوراس مسعود	160	كشف العدو تواجد المجاهدين في الجبل
جبل بن كفيف 1	10-2-57		3 أفواج	
= = = 2	23-2-57	بن عرفة محمد قائد الناحية 5	50	
جبل مسلولة	21-3-57	بوراس مسعود	100	
ظهر جبل الونزة	مارس 57		35	عملية تطويق بواسطة الطائرات.
المسلولة	7-6-57	عيسى بوحفص	80	
الحوض	27-8-57	سعد قسطل	الكتيبة 1	
الذروة 1 ببوخضرة	ديسمبر 57		120	
ظهر جبل الونزة	ديسمبر 57	سلاطنية محمود	33	ضرب مراكز العدو في الداموس، الكباريت، مداوروش ولجوئهم إلى الجبل
المسلولة	رمضان 57	قابلة ميلود	45	
ظهر جبل الونزة	مارس 58	عاشوري علي بن إبراهيم + علي حمبلي	كتيبة (115 م.)	تطويق الجهة من طرف العدو

المصدر: (المنظمة الوطنية للمجاهدين، الملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، المرجع السابق.)

ـــ جدول رقم 6 : الهجمات التي شنت في المنطقة 5 من الولاية الأولى من أوت 1956 إلى ديسمبر 1958.

التاريخ	مكان الهجوم	القائد	الهدف
29 مارس 56	منجم الفوسفات بمزيطة	بوضياف أحمد لخضر	الجناح الناقل للفوسفات. فأحرقه
أكتوبر 56	قرية مرسط	سمايطية حماني + باسط محمد	نسف حوالي 200 م من خط سكة الحديد وقتل 10 جنود فرنسيين
مارس 58	بقرية وادي الكباريت	جريدي بلقاسم + علي عيادي + مراد لخضر	ثكنة للجيش الفرنسي
13 جوان 58	مركز الكويف	عبيد صالح + طالبي عبد الواحد	مرآب منجم الكويف
14 جوان 58	قرية الكويف	الكتيبة 1 بقيادة السعيد جابر و الكتيبة 2 بقيادة عبد الواحد طالبي	منجم الكويف
27 جوان 58	روس لعيون	سعد قسطل	مركز العدو برأس العيون
20 أوت58	قرية الكويف	محمود قنز + سعد قسطل + عبيد صالح عبد الواحد + يحي سوايدية	قرية الكويف
سبتمبر 58	روس لعيون	عبيد صالح (لانددوشين)	مركز العدو بروس لعيون قرب منجم الكويف

المصدر: (المنظمة الوطنية للمجاهدين، المرجع نفسه.)

ـــ جدول رقم 7: قادة الولاية الثورية الأولى من 1954 إلى 1962:

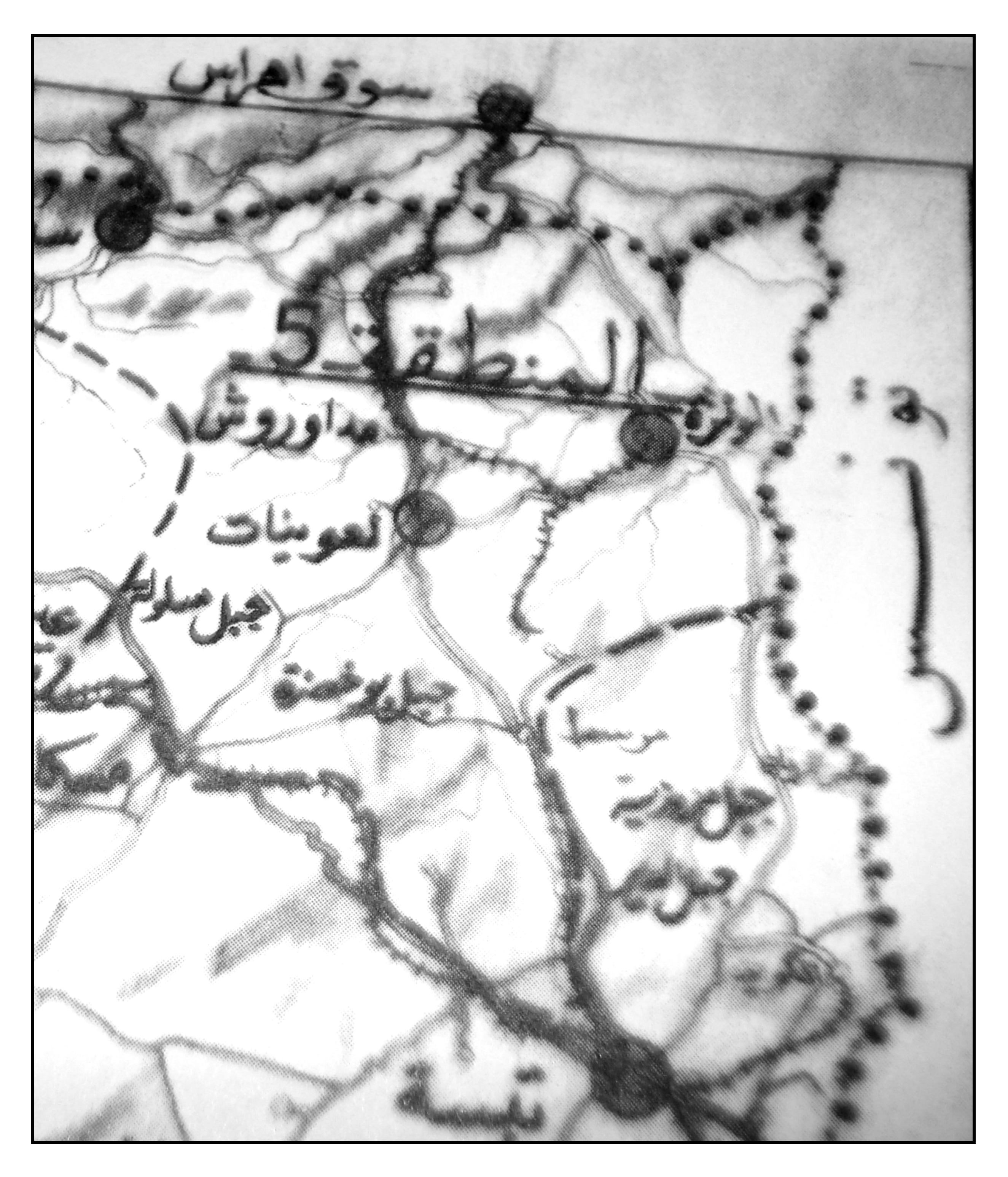
الفترة الزمنية	1954-1955	1955-مارس 1956	أوت 1956	نهاية 1957	1956-1959	1959-1960	1960	1961-1962
القائد	مصطفى بنبولعيد	شبحاني بشير (قائد بالنيابة)	محمود الشريف	محمد لعموري (قائد بالنابة)	عبيدي حاج لخضر	مصطفى بن نوي (قائد بالنيابة)	علي سواعي	الطاهر زبيري

ــ جدول رقم 8 : المناطق المحرّمة، المحتشدات، مراكز التعذيب والاستنطاق فــي منطقــة الونزة.

المناطق المحرّمة	المحتشدات	مراكز التعذيب
– الشريط الحدودي الممتد من قرية عين سيدي صالح إلى حنقــة الــدف شرق الونزة. – أحواز جسر وادي مــلاق، ســفح جبل الونزة شمالا – منطقة الماجن شرق الونزة. – منطقة وادي القصب شرق الونزة. – منطقة النواصرية جنــوب غــرب الونزة.	– محتشد البياضة القديمــة عزل بداخله سكان الماجن. – محتشد منطقــة الطباقــة شمال شرق الونزة.	– الثكنة العسكرية بالشنقورة في سفح جبل الونزة. – ثكنة الكمبوجي. – ثكنة البياضة التابعة للقــسم الإداري المختص.

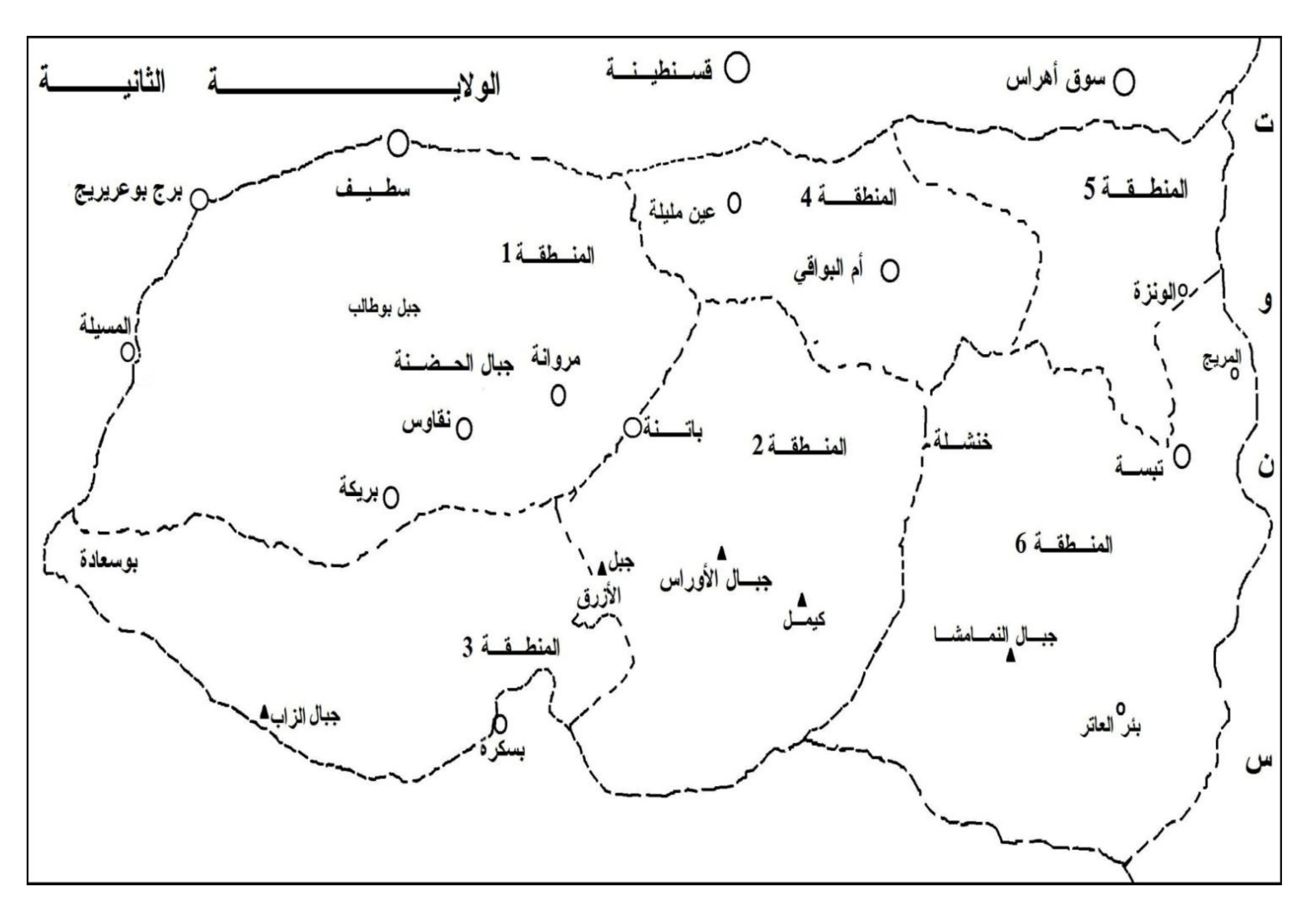
المصدر: (قسمة المجاهدين بالونزة، مطبوعة مرقونة، المصدر السابق، ص. 7.)

ـ خريطة رقم 1: خريطة تمثل حدود المنطقة الثورية الخامسة من الولاية الأولى.



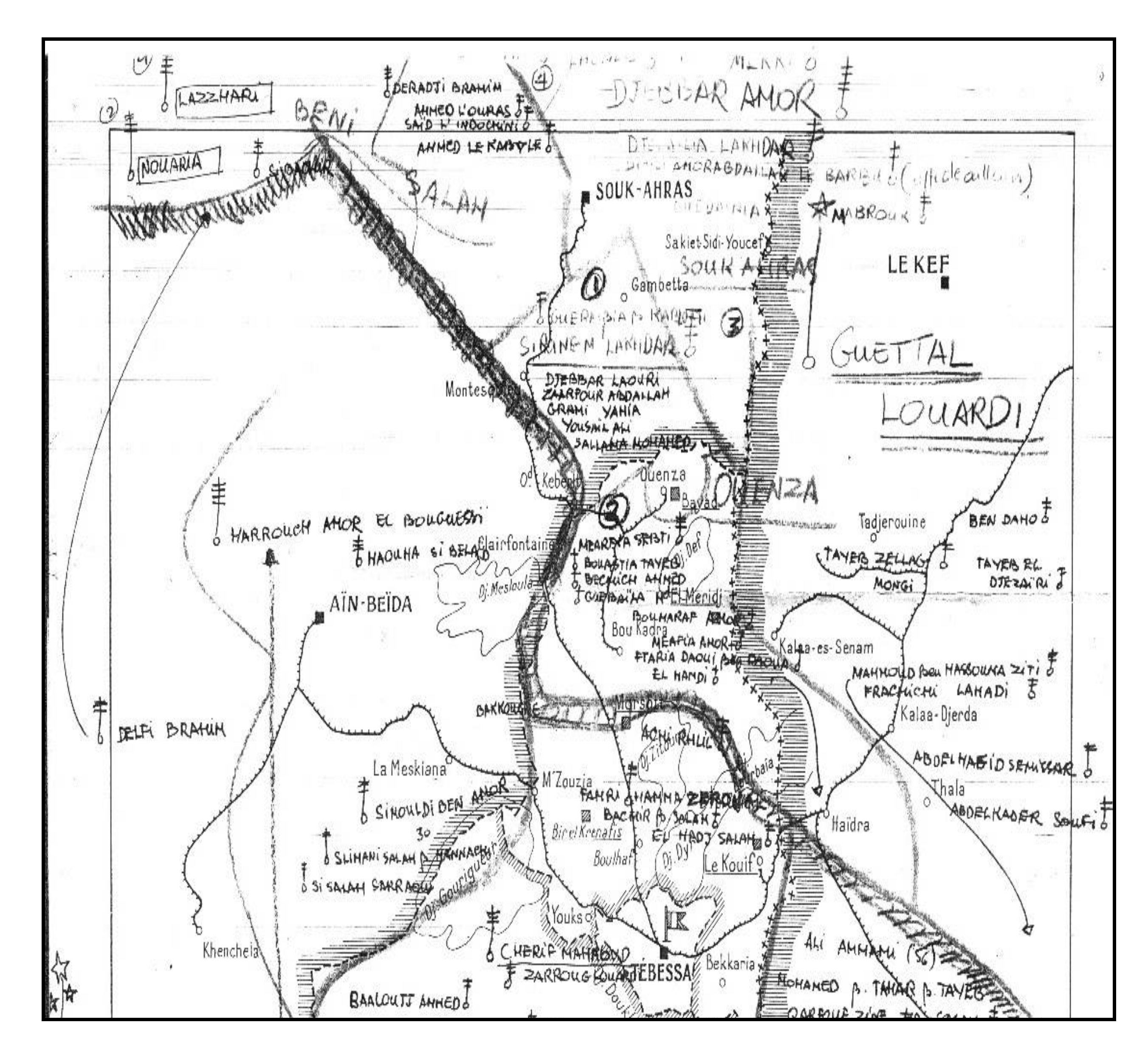
المصدر: (جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماسة مآثر الثورة ..، المرجع السابق.)

ــ خريطة رقم 2 : حدود الولاية الأولى كما وضعها مؤتمر الصومام.



ــ من إنجاز صاحب البحث.

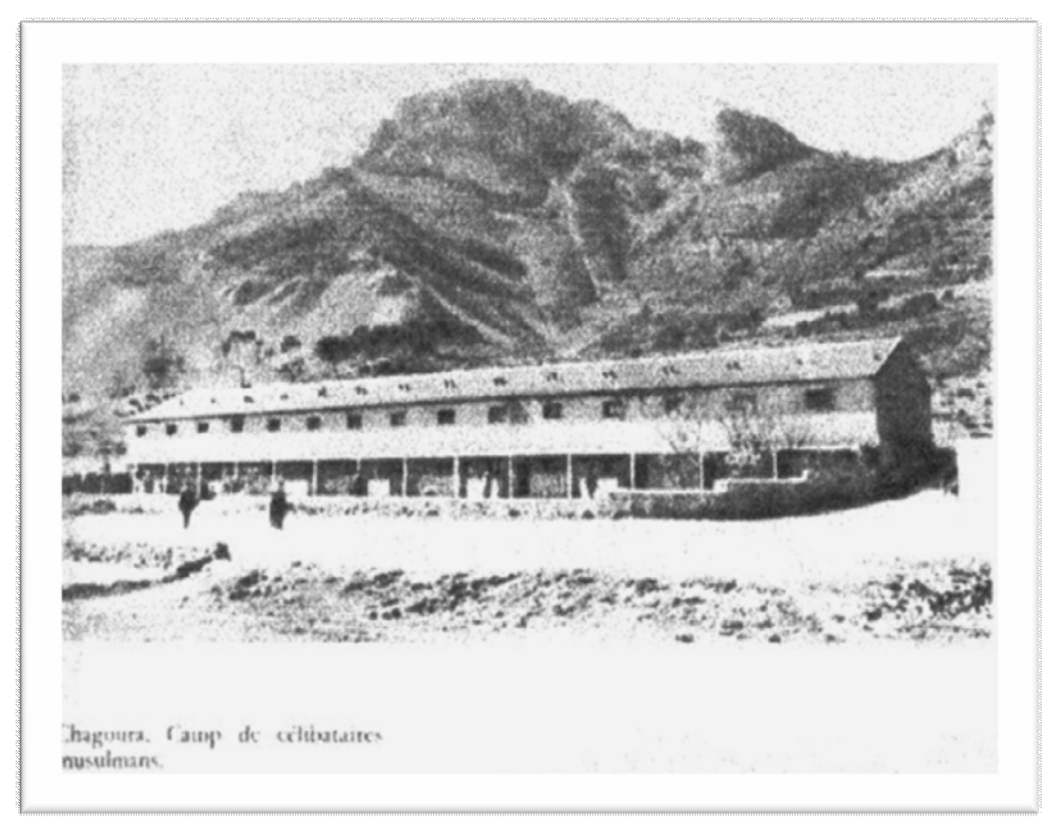
ـــ خريطة رقم 3 : خريطة عسكرية فرنسية، لمراكز قيادة الثورة الجزائرية بالمنطقة فضاء بحثنا، غنمها أحد مجاهدي المنطقة خلال إحدى المعارك.



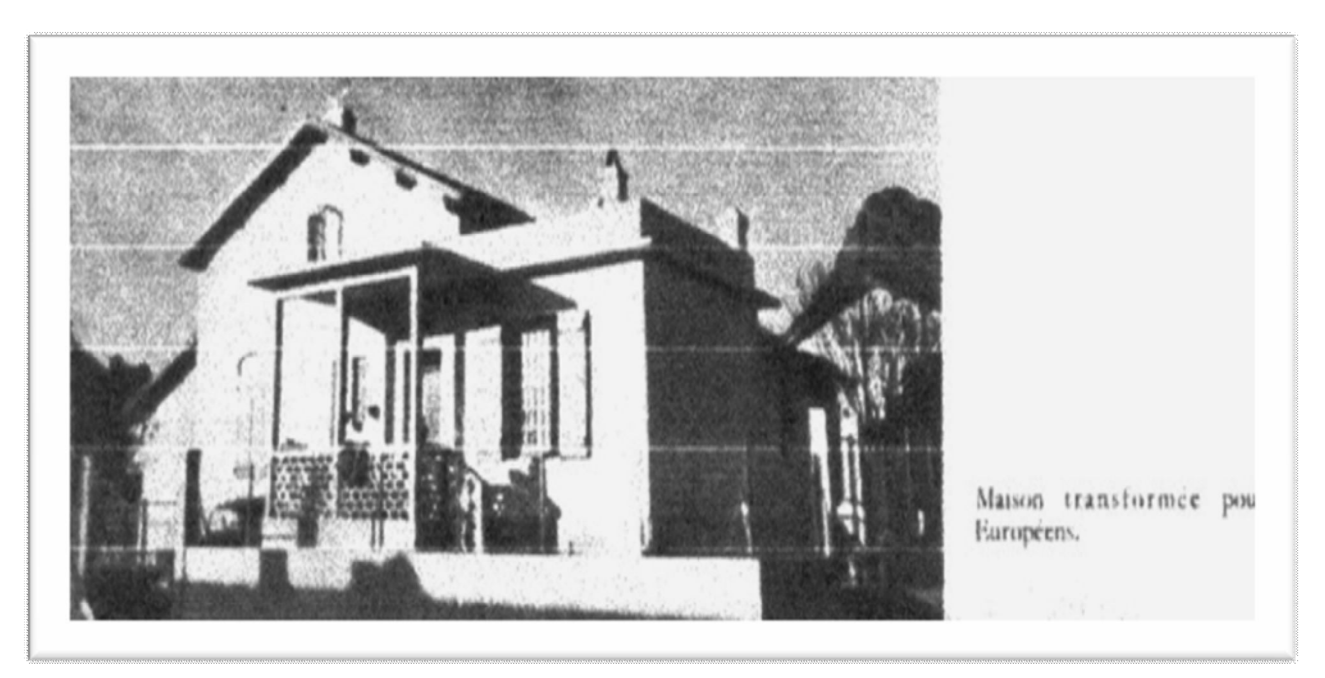
المصدر: (سعدي، المصدر السابق.)



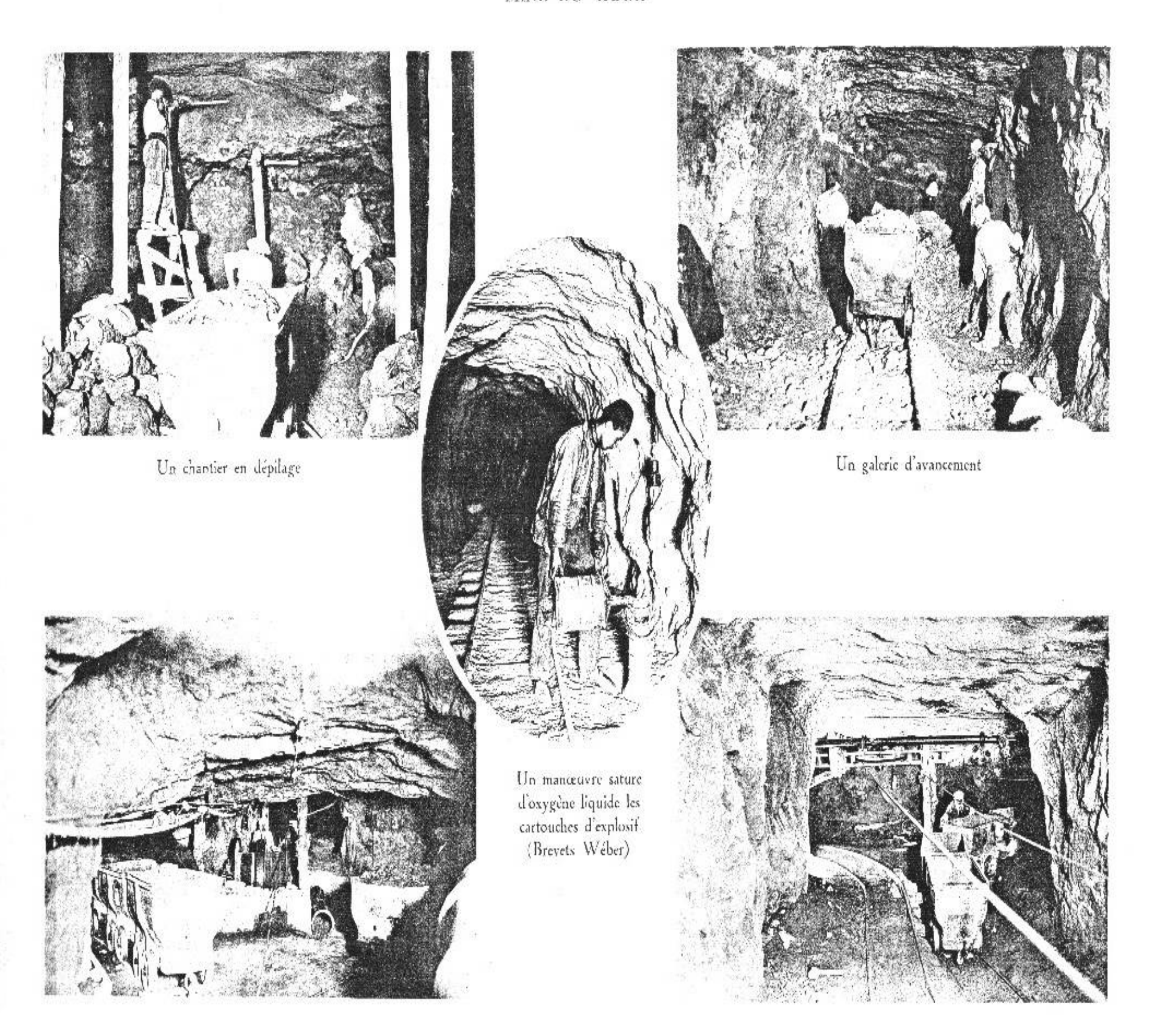
ـــ صورة رقم 1: القائد الطاهر زبيري بجلابة مخطّطة، يتوسط البعض من جنوده في معاقل الثورة بالمنطقة الحدودية الشرقية.



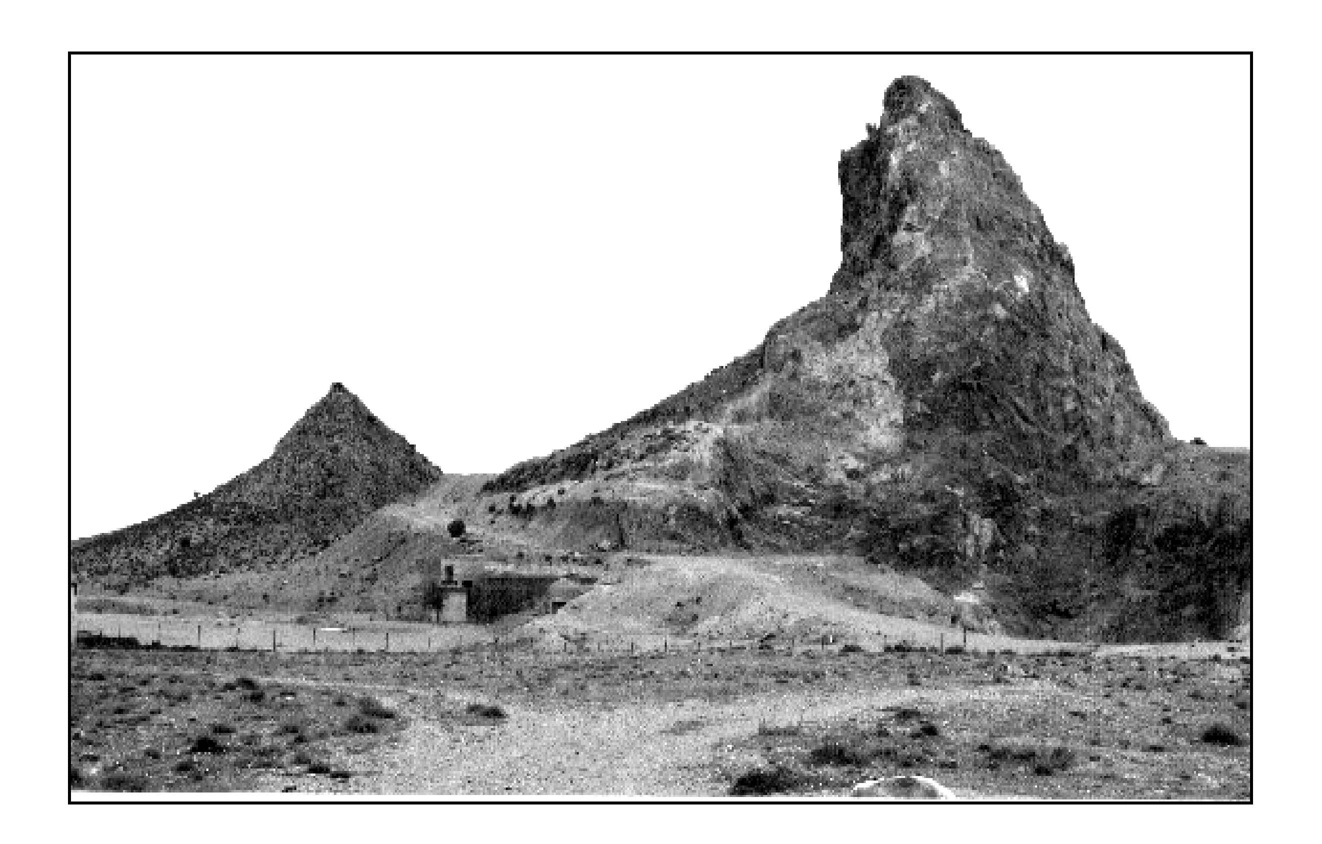
ـــ صورة رقم 2 : نموذج لمساكن جماعية كانت شركة الونزة تخصصها للعمال الجزائريين.

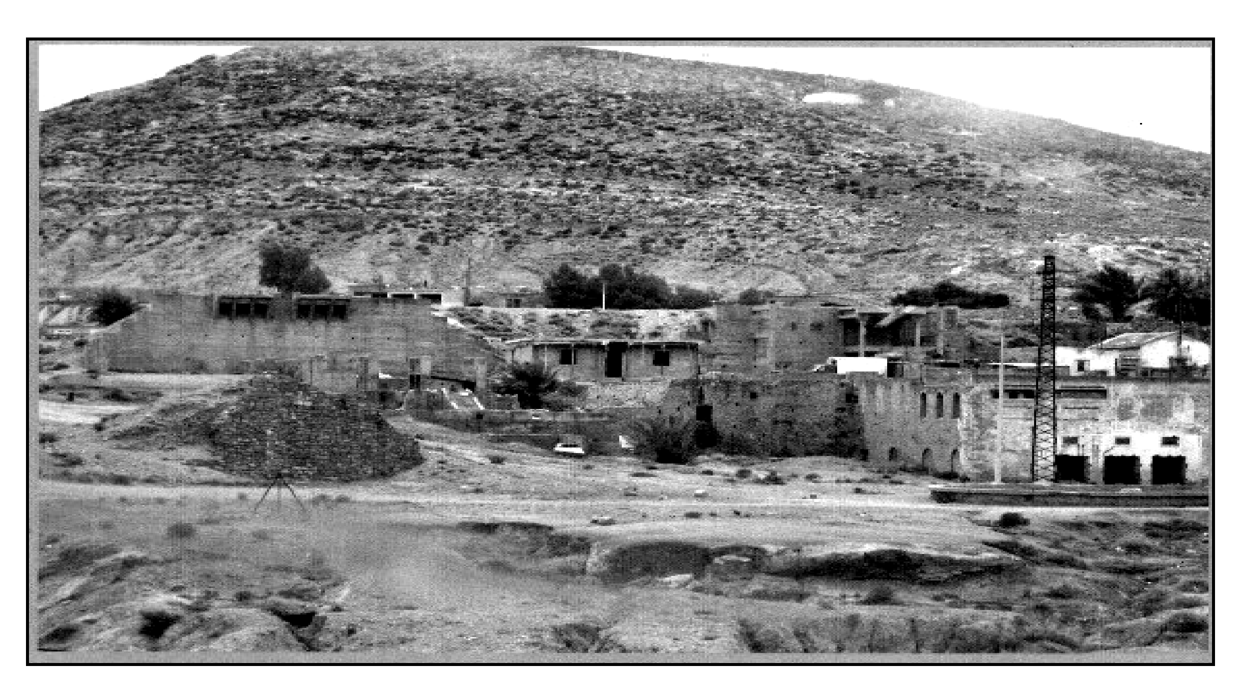


ـــ صورة رقم 3 : نموذج لمساكن عصرية كانت شركة الونزة تخصصها للعمال الأوربيين.



ـــ صورة رقم 3 : صورة لعمال جزائريين داخل أنفاق مناجم الفوسفات بالكويف، إبان العهد الاستعماري.





ـ صورة رقم 4: تمثل الصورة الأولى منجم المسلولة، والصورة الثانية ما بقي من ورش الغربلة.

ـ الوثيقة رقم 1 : تقرير من قيادة الثورة عن التنافس بين الأوراس والقاعدة الشرقية حول السيطرة على منطقة المناجم.

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

القاعدة	الشرقيه
الفيلق	الثالث
الكتيبة	الثامنه
القسمة	الرابعه

تقرير

الى الاخ الملازم السياسي للكتيبة الثامنه

اليكم تحيه وطنية خالصه وبعد

لي الشرف ان احيطكم علما عن حالة العمال

بمنجم الوانزه وبعض الاهالي التابعين للقسمه الرابعه

انهم لا يزالون يقاسون عذابا كبيرا من طرف الاستعمار

الفرنسي فمنهم من قتل ومنهم من شرد ومنهم من اوقف

هذا من ناحية الاستعمار

واما من ناحيه الاخوان التابعين لولاية رقم 1 انهم

لا يزالون يرسلون التهديدات لعمال منجم الوانزه [illegible]

[illegible]

[illegible]

وعليه نلفت نظركم في هذا الشهر [illegible]

[illegible]

[illegible] العماليه [illegible]

المدخول والسلام في [illegible]/7/[illegible]

ـــ الوثيقة رقم 2 : تقرير من قيادة الثورة عن التصرفات القمعية للسلطات الاستعمارية ضد السكان العزل في منطقة المناجم.

جبهة التحرير الوطني الجزائري
المنطقة الثالثة
القسمة الثانية

جيش التحرير الوطني الجزائري
القاعدة الشرقية
الفيلق الثالث
الكتيبة الثامنة

تقرير الأهالي لشهر أفريل ١٩٥٨

تقرير وصف الأهالي بالجزائر وسلوك الاستعمار معهم ونشاطهم وآمالهم مع الثورة

إن حالة الأهالي بالجزائر مزداد [illegible] ضغطا وعدوانا من ناحية العدو الفرنسي الذي تزود وقتل وسجن وعذب حتى أخذت المعنوي الإنساني في النقص من جهة النشاط الذي قبلا قاما مع الثورة المقاومة ضد الأعداء الطغاة فسلك سلوكا زائدا مع المواطنين الأبرياء وغيرهم وذلك تعطيلة الأفراد منهم عن التجول بعيدا عن مساكنهم أو الذهاب إلى الأسواق لأداء بعض مآربهم فالخصوص من ناحية الشاذة أو من ناحية الثورة المسند لهم ضد طغيانه الذي كان مصحوبا بالأفراد العزل الذين لا سلاح لهم ولا قوة ضد سيطرته التي جعلت ديارهم منهارة [illegible] وإنه وخيبته التي جعلته إلى [illegible] والتحصل على مقصوده الذي [illegible]

في ١/٥/١٩٥٨ أفريل

الإمضاء [illegible]

ــ الوثيقة رقم 3 : نص تقرير زيارة ضباط من الهندسة العسكرية لمركز الونزة بقيادة العقيد "بلانشار" في 1958/7/28.

الصفحة الأولى.

Ass/Lés

Ouenza, le 28 Juillet 1958

- COMPTE RENDU de la CONFERENCE -

tenue le 26 Juillet 1958 à la 10ème Région militaire BONE, au sujet de la protection contre les attentats terroristes dont les cités d'O.Z. et B.K. d'une part, l'embranchement OE - OZ - BK d'autre part, font l'objet.

o o
o

Etaient présents :

MM. le Colonel BOUSCARIE
" BLANCHARD
le Lt BARRAL

10 Officiers de différents services. 3e bureau 4e bureau - Génie.

M. SOUJUEX, Chef du 3e arrondissement d'exploitation des CFAL
[illegible], Inspecteur C.F.A. à Bône.
un collaborateur des précédents.

MM. SAUTEREAU du PARC, Représentant de la C.P.C.

RAOUX d'O.Z.
SIGRIST " .

soit : 22 personnes au total.

o o
o

11.8.58 [illegible]

ــ الصفحة الأخيرة.

9 -

Pour en terminer j'ai dit que nous comprenions les difficultés de l'Autorité militaire mais que nous lui demandions instamment de ne pas attendre que notre situation soit profondément dégradée pour qu'il soit pris les mesures de sauvegarde nécessaires.

0 0 0

12. La situation du [illegible] qui [illegible] plus grave que la [illegible] a été [illegible]. Le représentant de la C.F.C. s'est plaint des [illegible] de son personnel. Un barrage électrifié est en cours de construction; l'on a également parlé d'un train blindé pour la surveillance des voies en dehors des heures de trafic.

L'on a également parlé de l'exploitation du K[illegible]; la construction d'un téléférique a été entreprise malgré l'avis défavorable du Colonel [illegible].

Le manque d'effectifs de surveillance rend la situation très critique.

0 0 0

ــ الوثيقة رقم 4 : قصاصة ورق للمجاهد عماري طراد، كان يدوّن عليها مختلف العمليات العسكرية التي شارك فيها بالمنطقة، خلال سنوات 1956-1959.

Cauvre Fne | Intirement os mortes | [illegible] | Des camions

le 1-11-56 a ouenza Ambascad tir... Dans...
" 11-12-56 ACrauchage Ain sidi salah AVi...
" 12-12-56 " Khenget maiza o
" 24-12-56 Embascad Khenget MEZABI o
" 1-1-57 Acrauchage Au Djeble auenzA
" je 19 57 nuit offensif Sur GARD Mobile ouenza
" je 19 57 nuit offensif sur Coserne Goumes auenza
" 1-2 57 Acrauchage Djeble auenza de mort E
[illegible]
" 8-9-3.57 Acrauchage Djeble Sidi A 2 chahid
" 9-4-59 acrauchage FALLTA Mekaoui Mesbah
" 20-4-59 acrauchage Goumes DE Mekaoui Mesbah
8 et 9 crauchage MARS 1957 Sidi Ahme

ـــ الوثيقة رقم 5 : نماذج من تقارير مالية لقيادة الثورة عن اشتراكات وتبرعات عمال المناجم الجزائريين للثورة التحريرية في المنطقة فضاء بحثنا.

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

القاعدة الشرقية — الفيلق الثالث — الكتيبة الثامنة

القسمة الرابعة

تقرير

الى الملازم السياسي للكتيبة الثامنة

لكم ملازما اخباريا

اما بعد لنا الشرف ان نخبركم على ابراهيم العمري
المسؤول بالوانزه على عدة اشخاص من عمال منجم الوانزه
عن جمع الاموال والمواد منهم مثل الاشتراكات والتبرعات
وهو يعطي الان (الغائبة) عدة شهور فذهب الى الوانزه
جمع الاموال من المشتركين وكذلك ارسلوا معه
تبرعا منجم الجيش [illegible] كيلو غرس و 8 باكيات باسكوت [illegible]
و 18 كيلو تاي [illegible] 18 كيلو قهوه باكيات [illegible]
خرج من الوانزه قاصدا الثامنة فوصل آخر الليل الى دايره
فقد جاءه (الديوانه) التابعون للحكومة التونسية
فرفعوا منه السلعه المذكوره وحجزوا منه الاعتماد
فقال لهم هذا السلعه الى الجيش والجبهة وهم الذين اعتمد وذوا رسلو
فقالوا له اذهب الى الجبهة تأتينا وها انا بمركز الجيش التونسي [illegible]
فذهبنا عندهم فقالوا يجب عليكم تدفعوا لنا (القمرق)
وهذا السلعه (كونطربوند) ادفعوا الثمن المقدر و[illegible]
السلعه فرفضنا الدفع وسلفنا السلعه ورجعنا
وها انا وجهنا لكم هذا التقرير لتكونوا على علم والـ[illegible]
والسلام [illegible] 15/6/[illegible]

الملازم السياسي

ـ نموذج من تقرير مالي صادر في شهر شباط – فيفري 1958.

هيئة التحرير الوطني الجزائرية

القاعدة الشرقية — منطقة (رقم) ٣ / القسم ٢

الناحية الثالثة

القسمة الثامنة

التقرير المالي لشهر ٢ فيفري ١٩٥٨

المدخول	التبرعات	١٣١٥٠٠
	الاشتراكات	٩٦٣٠٠
	الحبوب الزكاة	١٦٠٠٠
المجموع		٢٤٣٨٠٠
الخروج	اعانة الفقراء	٣٠٥٠٠
الباقي		٢١٣٣٠٠
مبلغ المدة [illegible]		٢٠٠٠٠
[illegible]		١٦٠٣٥
[illegible]		٢٩٦٥

ـ نموذج من تقرير مالي صادر في شهر نيسان – أبريل 1958.

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

القاعدة	الشرقية
الفيلق	الثالث
الكتيبة	الثامنة
القسمة	الرابعة

تقرير مالي لشهر افريل 1958

الاشتراكات	338200
التبرعات	1450500
المجموع	1788700
اعانة الفقراء والمنكوبين	33000
باقي	1755700

مبلغ المداولة	35000
مصاريف عادية	34845
باقي	00155

58/4/30 في

الوثيقة رقم 6 : نماذج من تقارير عن اشتراكات وتبرعات عمال المناجم بالونزة في عام 1958.

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

القاعده المشرقيه

الفيلق الثالث

الكتيبة الثامنة

القسمه الرابعه

تقرير

الى الاخ الملازم السياسي للكتيبة الثامنة

سلاما واحتراما اما بعد

لي الشرف بان اعلمكم مرة اخرى على ان وابينه اعبيد

المسهول بمنجم الوانزه على بعض العمال

انه ارسل لنا في هذا الشهر اي شهر جوان 1958

مع اعبيدي بوعزه بن عمر دفعتين

في الدفعة الاولى خمسون الف فرنك (50000) والدفعه الثانيه

اربعة وخمسون الف فرنك (54000) وكان مجموع الدفعتين

مأية واربعة الاف فرنك (104000) ورجعنا رسالتين للمسهول

باننا قبضنا هذا المبلغ ولكن لم يتسلم فيه اي توصيل

مقابل المبلغ . والمبلغ يوجد بالتقرير المالي من جملة

الاعانات وتوجد فيه قائمة تحمل عنوان كاعانة شهر

جوان 58 بدون اسماء ولهذا ان تكونو على علم والسلام

في 30 جوان 1958 ـ المفوض / السياسي

ــ نموذج ثان من تقرير عن اشتراكات وتبرعات عمال المناجم الجزائريين بالونزة.

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

القاعدة	الشرقيه
الفيلق	الثالث
الكتيبة	الثامنة
القسمة	الرابعة

تقرير

الى الاخ الملازم السياسي للكتيبة الثامنة

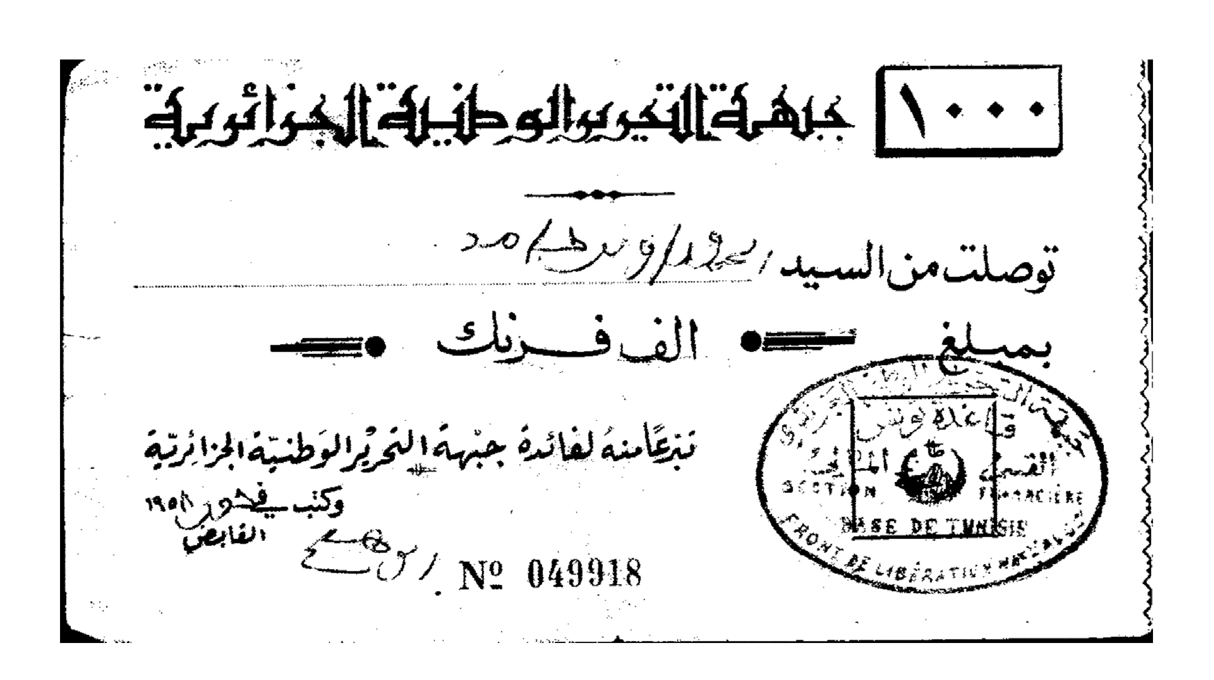
سلاما واحتراما

اما بعد لي الشرف ان اعلمكم بان التبرعات التي توجد بالتقرير المالي لشهر افريل سنة 1958 من منطقة الوانزه يوجد فيها مبلغ ثلاث مائة واربعون الف فرنك 340,000 بدون اسماء ارسلت من المسؤول محمد بن علي ادريسي في شهر مارس وكما اكدنا عليه مرات عديدة بان يرسل لنا قائمة المتبرعين ولكن حتى الان لم نحصل لا على قائمات المتبرعين بالتفصيل ولا على الاسماء ولهذا ها اننا ادخلناها في التبرعات شهر افريل وفيها قائمة تحمل المبلغ والاسم المذكوران

والسلام في 30/4/58

F.L.N. — BASE DE L'EST — القاعدة الشرقية

ـــ الوثيقة رقم 7 : نماذج من الوصلات التي كانت تقدّمها قيادة الثورة للمتبرعين لها بالمال.



١٠٠٠ جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

توصلت من السيد

بمبلغ الف فرنك

تبرعا منه لفائدة جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

وكتب في

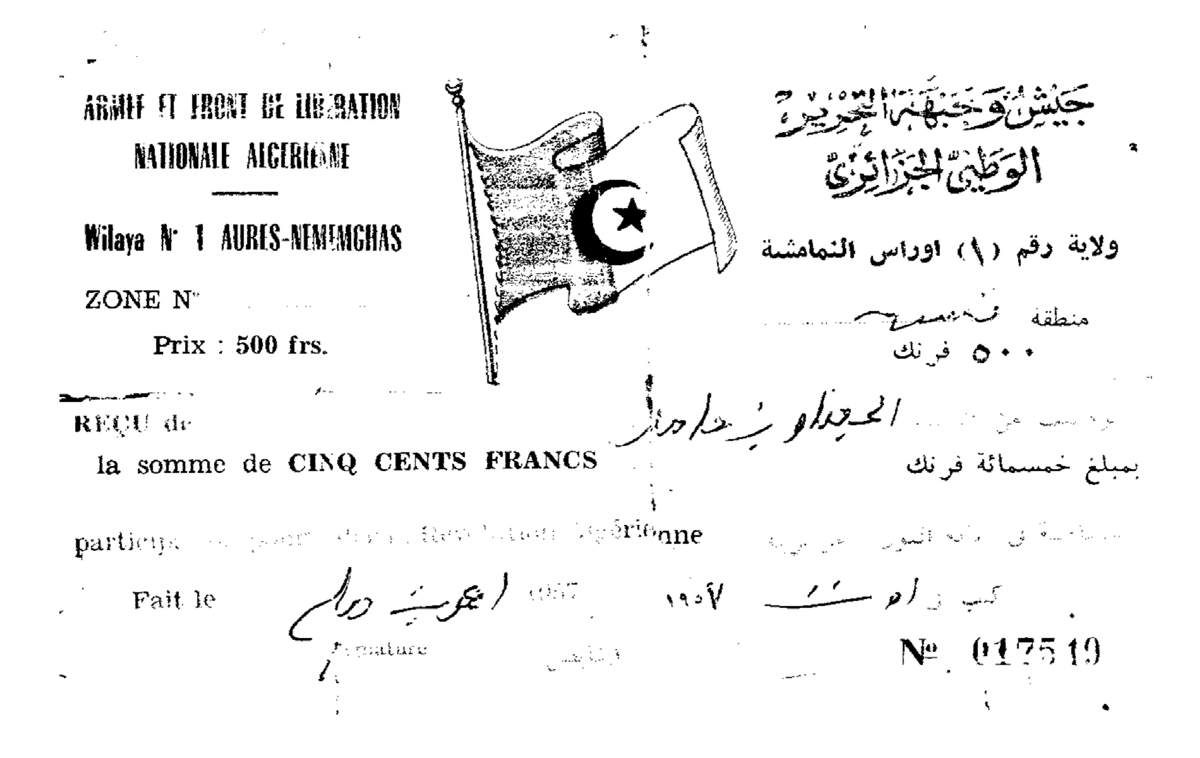
القابض

№ 049918

SECTION FINANCIÈRE

BASE DE TUNISIE

FRONT DE LIBÉRATION NATIONALE



ARMEE ET FRONT DE LIBERATION NATIONALE ALGERIENNE

Wilaya N° 1 AURES-NEMEMCHAS

ZONE N°

Prix : 500 frs.

جيش وجبهة التحرير الوطني الجزائري

ولاية رقم (١) اوراس النمامشة

منطقة

٥٠٠ فرنك

REÇU de

la somme de CINQ CENTS FRANCS

بمبلغ خمسمائة فرنك

partic... Révolution Algérienne

Fait le 1957

١٩٥٧

Signature

№ 017519

أولا. فهرس الأعلام:

ـ أ ـ

ـ ا ـ

ـ إ ـ

ـ ب ـ

– ج –

– ح –

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ثانيا. فهرس الأماكن والبلدان:

ـ أ ـ

ـ إ ـ

ـ ا ـ

ـ ب ـ

ـ ت ـ

– ج –

– ح –

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ز ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ظ ـ

ـ ع ـ

ـ غ ـ

ـ ف ـ

– ق –

ـ ك ـ

ـ ل ـ

ـ م ـ

ـ ن ـ

ـ هـ ـ

ــ و ــ

ثالثا. فهرس التنظيمات (الأحزاب ــ النقابات ــ الشركات ــ القبائل ــ القوانين)

ــ ا ــ

ــ أ ــ

ـ ح ـ

ـ د ـ

ـ ر ـ

ـ س ـ

ـ ش ـ

ـ ص ـ

ـ ط ـ

ـ ف ـ

— ق —

— ك —

— ل —

– م –

فهرس الموضوعات.